المقايضة:

برلين - بغداد

الخلفية التاريخية لحرب لم تنته بعد

نجم محمود

منشورات
الغد

المحتويات

الصور والأشكال

الصفحة

تقديم

أعدت هذه الدراسة في الأصل لتصدر عام ١٩٨٨ بمناسبة مرور ثلاثين عاماً على ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨. ورأت مجلة (الغد)، التي أكملت عشرة أعواماً من حياتها آنذاك، أن تتولى إصدارها كفاتحة لسلسلة من الدراسات المعمّقة لأهم القضايا الوطنية والديموقراطية في العراق والبلاد العربية، احتفالاً بتلك المناسبة التاريخية. ولكن أسباباً كثيرة حالت دون إصدار الدراسة في الوقت المحدد. وخلال ذلك توقفت الحرب العراقية ـ الإيرانية، ثم انفجرت أزمة الكويت وأخيراً التحولات الدرامية في الإتحاد السوفيتي. ولذلك أعيد النظر في الدراسة كلها واتسع نطاقها وأضيفت اليها فصول جديدة. ومع ذلك فقد أبقينا هذا التقديم على صورته الأولى تقريباً، لأن هدف الدراسة لم يتغير بل اتخذ، فيما نظن أهمية أكبر.

وكان في تقدير هيئة التحرير أن مسيرة ثورة ١٤ تموز يمكن أن تسلط ضوءً كاشفاً، على ما يدور حولنا من أحداث عالمية جسام، وتتيح فرصة لتبيّن ما قد تطرحه هذه الأحداث من آثار وانعكاسات على بلادنا وعلى من يشارك شعبنا في المصالح الوطنية والمصير. فالعالم يشهد تحولات جذرية في جميع الحقول: قيام تكتلات اقليمية وانفراط أخرى في مجرى عملية تاريخية تنطوي على إعادة تشكيل العالم بأكمله. فلابد، والحال هذه، أن ينعكس الإصطفاف الدولي الجديد علينا جميعاً وأن نشهد تغيرات لم تكن في الحسبان. ومما يضاعف من آثار

هذه التحولات ومداها أنها تأتي في عصر ثورة علمية وتقنية تزداد عمقاً واتساعاً مع مرور الأيام والسنين، وفي ظروف أزمة تاريخية للقوى الرأسمالية الكبرى.

وفي خضم هذا التحوّل الكوني تجد بلادنا نفسها، شأن البلاد العربية والعالم الثالث، وسط ظلام دامس، رهن القسر والإرهاب والنهب الدولي المضاعف. وتتضاعف جدية هذه المشاكل ليس لمجرّد أننا سنترك في آخر القافلة متخلفين وراء الجميع في التقدم التقني المتسارع الوتائر والمتعدد المستويات، بل قد نواجه، كما هو متوقع، مخاطر أكثر مباشرة وصلة بحياة الشعوب. وقد عرفنا بعض هذه المخاطر في مشاريع الإبادة الجماعية للشعب الكردي في العراق ومحاولات تغيير السكان وخطط تحويل مجاري الأنهار الكبرى؛ إضافة الى إدخال أسلحة التقتيل الجماعي. فمن الخطأ الكبير تصور التحولات الجذرية التي نشهدها اليوم، على أنها أمور لا تعنينا إلا من بعيد؛ وتطورات لن تمس منطقتنا إلا في شؤون العلاقات الخارجية والتجارة الدولية وتقييدات السفر وما شابه ذلك، بل المشكلة هي أخطر بكثير وأكثر مساساً بحياة هذا الجيل والأجيال القادمة. ولتقدير خطورة المشكلة يلزمنا الوقوف عند أسبابها ومحركاتها الأساسية.

وبرأينا أن أسباب التحولات الجارية تعود الى عوامل بعيدة المدى يتعلق بعضها بطبيعة التوازنات الدولية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وقيام ما يسمى بالحرب الباردة حين أقتُسمت مناطق النفوذ في العالم بين قوتين عظميين: الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي، في أعقاب تدمير القوى الإمبريالية الكبرى في أوربا الوسطى والشرق الأقصى. وجرى تحت ستار الحرب الباردة، وفي أجوائها المضللة، توسيع مناطق نفوذ كل من الكتلتين، مع حرص كل منهما على تجنب أي صدام عسكري مباشر ــ فقد تمت معارك الحرب الباردة جميعاً خارج أراضي الكلتين، وعبر أطراف ثالثة في كثير من الأحيان. وكانت هناك مناطق متنازع عليها، ولم يحسم تقسيمها ضمن مناطق النفوذ المتفق عليها، فكانت ميادين احتكاك وصراع شديدين بين قطبي الحرب الباردة، وفي مقدمة هذه المناطق: ألمانيا، والصين والشرق الأوسط. وكانت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، كما تبيّن هذه الدراسة الحلقة التي ربطت هذه المناطق جميعاً في صراع عالمي كبير لم نزل نشهد نتائجه الكبرى هذه الأيام.

وخلال هذه الحرب «الباردة» اعتمد كل من القوتين العظميين على تفوقها العسكري ونفوذها السياسي، لمضاعفة نهب المناطق الخاضعة لها مباشرة، و لإنتزاع أكبر نصيب من الأرباح من المناطق المتنازع عليها. وهذا قادهما الى الدخول في سباق عالمي للتسلح وعسكرة الإنتاج على نطاق لم يشهده التاريخ من قبل.

ولم تكن نتائج الحرب الباردة متساوية بالنسبة لطرفي النزاع. ففي حين تحقق بعض التقدم وانجزت مكاسب معينة في البلدان التي حملت إسم «الإشتراكية» تقهقرت بلدان أوربا الشرقية الى وراء ما كانت عليه قبل الحرب، وأتاحت الهيمنة العسكرية الأمريكية للقوى الرأسمالية المهزومة في الحرب العالمية (ولا سيما ألمانيا الغربية واليابان) التقاط أنفاسها وبناء اقتصادها من جديد غير مثقلة بالإنفاق العسكري الكبير. ومع التطورات العالمية الجديدة، وظهور مخاطر الدمار الكلي المتبادل، وتزايد كلفة سباق التسلح، حاول كل من الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي إيجاد حلول ثنائية للمشاكل التي تواجههما، عن طريق تخفيف «حدة التوتر الدولي»، أي تقليص نطاق الحرب الباردة بما يسمح لكل منهما لجم المنافسين الجدد: الصين بالنسبة للإتحاد السوفيتي؛ واليابان والسوق الأوربية المشتركة بالنسبة لأمريكا. ولكن الصين طورت سلاحها النووي وأفلحت في هزم الحروب الأمريكية الطويلة على أعتابها؛ في كوريا وفيتنام والهند ـ الصينية، وأما أوربا الغربية فقد تحولت الى مركز قوة عالمية كبرى قلبها في ألمانيا الغربية.

وهنا انتقل مركز الصراع الدولي وتركز الصراع على الخزان النفطي الكبير الذي تضمه المنطقة العربية والشرق الأوسط. فحاولت الولايات المتحدة، من جانبها تعديل التوازن الإقتصادي مع أوربا الغربية واليابان ليس عن طريق الضغوط السياسية والأقتصادية، ولكن عن طريق رفع أسعار الذهب ومضاعفة أسعار نفط الشرق الأوسط. وأحدثت هذه السياسة، كما هو معروف أزمة الطاقة التي تركت آثار عميقة في إقتصاد أوربا الغربية واليابان.

أما الإتحاد السوفيتي، الغني بالنفط والذهب جميعاً، فقد حاول استثمار الأزمة بتحويل أقتصاده من الأنتاج الصناعي والتقنية المتقدمة الى تصدير المواد الأولية، ولا سيما الذهبين،

الأسود والأصفر، ومد أنابيب الغاز الى أوربا الغربية.

وعلى رغم الإيرادات الكبيرة التي تسلمتها موسكو فكان على الشعوب السوفيتية دفع ثمن باهض. وهذا ما اعترف به غورباتشوف تلميحاً في كتابه «البريسترويكا، ص ٢٠»، حين قال: «إن بيع النفط ومواد الوقود الأخرى والمواد الخام في السوق العالمية لم يحل المشكلة» التي بدأ يواجهها الإقتصاد السوفيتي منذ منتصف السبعينات. غير أنه اعترف مؤخراً بأن تلك السياسة المعتمدة على بيع المواد الأولية للسوق الرأسمالية العالمية كانت أحد الأسباب الرئيسية للأزمة الإقتصادية في الإتحاد السوفيتي وأوربا الشرقية، دون الإشارة الى الصين. وفي تصريح لغورباتشوف نشرته (الغارديان البريطانية، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٨٩) قال إن قادة الإتحاد السوفيتي وأوربا الشرقية: «أخطأوا في الحكم على أحداث العقد الماضي من السنين، وعليهم الآن اللحاق بإجراء تغييرات سريعة». وقالت الصحيفة إن غورباتشوف صرّح للصحفيين: «بأن الأقطار الشيوعية تمر بوضع أسوأ مقارنة بالطريقة التي واجه فيها الغرب أزمة الطاقة في السبعينات».

وواضح أن التحولات الجارية اليوم تدور حول محورين سيكون لكل منهما آثار مباشرة على مصير شعوب منطقتنا جميعاً. المحور الأول: أوربا. ذلك أن أزمة الإشتراكية العالمية كما انعكست في القارة الأوربية تلوح وكأنها أفضت الى عودة نمط من الرأسمالية الهجينة السمات. فهي فيما يظهر لا تضع مصالحها الوطنية في أول قائمة مهامها بقدر ما تسعى لضمان سيطرة الطبقات البيروقراطية الجديدة (أو ما يسمى بالتكنوقراطية)، هذه الطبقات التي ظهرت وترعرعت في إطار التكوينة الإقتصادية السابقة القائمة على سيطرة دولة مطلقة المركزية. وقاد هذا التكوي الهجين تلك الطبقات وممثليها في مختلف الأقطار الإشتراكية السابقة الى التطلع الى أن تكون توابع للرأسمالية الألمانية التي ضمّدت جراحها وبدأت تتجاوز الرأسماليات القديمة. والمسيرة التاريخية المتعرجة للرأسمالية الألمانية، بالصعود والنزول العاصفين، ليست بالظاهرة الجديدة بل امتداد لإتجاه قديم ظهر منذ نهاية العصور الوسطى. ولاشك أن عودة «المشكلة الألمانية» الى الظهور من جديد ستكون له نتائج خطيرة ليس على القارة الأوربية وحدها أو على الدول الإشتراكية السابقة، وإنما على المنطقة العربية

والشرق الإسلامي أيضاً. وسواء انعكس ذلك في البحث عن منابع الطاقة أو مصادر المواد الخام التي لم تزل تتركز في المنطقة العربية، فإن ذلك الصراع قد يقود الى نتائج لا تقل خطورة عما شهدته البلاد العربية وبلدان الشرق الأوسط خلال الحربين العالميتين السابقتين.

والمحور الثاني: الشرق الأقصى. وهذا المحور يشكل عوامل غير معروفة بعد بالنظر لدخولها المسرح العالمي لأول مرة، ومن أهمها تنامي الإقتصاد الياباني والسعة الهائلة لسوق الصين. وقد كان لنهضة اليابان الأقتصادية والعسكرية في بداية القرن العشرين أصداء قوية في معظم البلدان العربية والآسيوية، فقد أعقبتها سلسلة من الثورات في إيران وتركيا ونهضة وطنية في مصر. أما الإقتصاد الياباني الجديد، الذي تطور في أعقاب الحرب العالمية الثانية، فقد اتخذ طابعاً آخر إنعكس حتى على البلدان الرأسمالية القديمة. وإذا استمرت التطورات الرأسمالية الهجينة التي نشهدها في الصين والتي ظهرت قبل غيرها من الدول الإشتراكية، فهناك احتمال تقارب إقتصادي ياباني ـ صيني سيجعل الشرق الأقصى محوراً عالمياً لا يقل وزناً عن المحور الألماني ـ السوفيتي، أو المحور الأمريكي ـ السوفيتي. وسيترك هذا التطور آثاره العميقة أيضاً على منطقتنا بإعتبارها مصدراً أساسياً للطاقة وممراً رئيسياً للمواصلات والنقل، الى جانب سعة سوقه الإستهلاكية. وهذه التطورات سواء التي حدثت في أوربا أو الشرق الأقصى بدأت تلقي ظلالها على سياسة القوى الرأسمالية القديمة في أوربا الغربية وأمريكيا الشمالية.

المطلوب دراسة وتحليل انعكاسات التوازن الجديد للقوى العالمية على البلاد العربية والعالم الثالث. وغني عن القول أن هذا يتطلب أولاً نبذ المفاهيم التي عفا عليها الزمن وتجاوزتها الإحداث، والنظر الى الظواهر الجديدة بمنظار علمي ينطلق من الوقائع المحدّدة لا من الخرافات الموروثة. ومثل هذا التوجه إذ ينطلق من واقع التطور الملموس للمسيرة التاريخية فإنه يشيح النظر عن محاولات القوى المحافظة ـ رأسمالية كانت أم غيبية ـ لإحتواء العصر الجديد وادعائه لنفسها. وجدير بنا التأكيد على هذه الناحية في أوضاع أزمة الفكر الإشتراكي ووجه القوى الرأسمالية الكبرى الى ردة الى عصور العبودية والنهب المضاعف للبلدان المتخلفة.

لهذه الأسباب لا يمكن لمجلة حرّة كـ (الغد) أن تحصر معالجاتها الفكرية، سواء على صفحاتها

أو في سلسلة الدراسات التي تعدّها، في إطار ما هو يومي ومباشر، على أهمية ذلك وضرورة مواكبته على الدوام، وإنما تجد من مهمتها أيضاً طرح المشاكل المستقبلية وإثارة أوسع نقاش ممكن حولها. فيسر (الغد) أن تفتتح مشروعها الجديد بنشر دراسة حول الثورة العراقية الكبرى لعام ١٩٥٨ ومكانتها في السياسة العالمية، وما تسلطه من ضوء على الأحداث الجارية في العالم.

إذ نرى في ثورة ١٤ تموز الوطنية مرآة للمجتمع العراقي الحديث ومفتاح لإدراك مستقبل النضال الوطني والديموقراطي، لذلك تأمل أن يثير ما ورد في هذه الدراسة من وقائع جديدة دافعاً الى نقاش جاد حول هذه القضية وغيرها من قضايا الشعوب العربية، بما يمهّد الطريق لتجمّع القوى الوطنية والديموقراطية والعمل لإنهاء عصر الظلام والأرهاب والنهب الإمبريالي المضاعف ومواجهة التحديات العالمية الجديدة والإستفادة من ثمار الثورة العلمية الجديدة. وأملنا أن يصدر ما يردنا من تعقيبات وردود في كتاب لاحق.

الغد

مقدمة

تتناول هذه الدراسة دور الثورة العراقية في ١٤ تموز ١٩٥٨ في السياسة العالمية، وبإطار أضيق علاقة الصراع للهيمنة الإمبريالية على العراق بـ «القضية الألمانية»، وبالنتيجة ترابط مصائر بغداد وبرلين. وقد كتبت قبل أزمة الكويت الأخيرة وقبل الإعلان عن الوحدة الألمانية. وشاءت الظروف أن يتواكب الحدثان، ولا ندري بالضبط مدى العلاقة في هذا التوافق الزمني، كما يتبين من خلال الفصول التالية صلة ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ بإثارة أزمة برلين آنذاك. ولعل الأيام تكشف مثل هذه الصلة السببية، فتكون تأكيداً عملياً آخر على ما تطرحه الدراسة من استنتاجات يمكن أن تسلط الضوء على ما قد يتمخض عنه الوضع العالمي الجديد من انعكاسات على العراق والبلاد العربية والمنطقة عموماً، ولا سيما في أعقاب الإنقلاب في الإتحاد السوفيتي الأخير في صيف ١٩٩١.

وعندما بدأ العمل لإعداد هذه الدراسة كان التصور أن وقائع الثورة العراقية غدت معروفة شائعة لا تحتاج الى كثير إيضاح أو تحليل. فقد نُشر الكثير حولها بالعربية وباللغات الأخرى، وصدرت المذكرات الشخصية لعديد من الذين شاركوا فيها أو تصدوا لها، ولم يكن في التصو

أن الأمر يتطلب أكثر من محاولة لتلخيص ما نشر والتركيز على بعض الجوانب الجديرة بالمعالجة. ولكن العمل الأولي لإعداد المصادر والبحث التمهيدي المطلوب لإستعادة سلسة الأحداث الى الذاكرة سرعان ما أظهرها الهوة الواسعة بين ما هو معطى ودارج وبين حقيقة ما جرى في واقع الأمر. وتأكد من خلال البحث اللاحق أن المشكلة تتجاوز سد بعض الفجوات في المعلومات المتوفرة حالياً عن بعض جوانب الثورة والظروف العالمية التي أحاطت بها وعوامل سقوطها ...الخ. وكان من الضروري رؤية أحداث الثورة ومسيرتها بمنظار جديد يتجاوز حدود العراق وتاريخه الحديث، ويعالج الموضوع في إطاره الدولي بما يمكن أن يلقي الضوء على الأوضاع المريعة التي شهدها العراق من تدمير شامل وعلى ما يعانيه الشعب العراقي اليوم.

وقد تبين قصور كثير من الكتابات التي تناولت الثورة، سواء التي اكتفت بتسطير منجزاتها ودور بعض الأشخاص أو المنظمات فيها، أو الدراسات الجادة والمعمقة، ككتاب البروفسور حنا بطاطو الذي أنفق نحو ربع قرن من الزمن في إعداده. وهذا الكتاب يعتبر فريداً في بابه من حيث المصادر والمعلومات والإحصاءات التي احتواها واستند اليها، ومع ذلك خلا من جوانب أساسية من تاريخ العراق الحديث وتكوينه الإجتماعي والسياسي، الذي كان موضوعه الأساسي. وكان نقصه بالنسبة لفترة ثورة ١٤ تموز ملحوضاً في بعض الأحيان، كما قد يتبين من الصفحات التالية.

واتضح من خلال البحث أن الوقت لم يحن بعد لتقديم استنتاجات مؤكدة حول ثورة ١٤ تموز، فلم تزل المعلومات الأساسية والوثائق المتعلقة بها طي الكتمان الشديد، ولعلها ستظل كذلك لفترة طويلة جداً قد تتعدى حياة هذا الجيل. ومن أسباب ذلك أن بعض المسؤولين عن تلك الأحداث ما زالوا على قيد الحياة وأن الكشف عن أدوارهم فيها قد يعرضهم ويعرض شركاؤهم فيها للخطر أو الفضيحة. ولعل بعض هذه العوامل يتضح من خلال قراءة هذه الصفحات، لذلك كله تُقدَم هذه الدراسة كمحاولة أولية لمعالجة الموضوع. فهي لا تدعي التوصل الى استنتاجات قاطعة أو حقائق مثبتة في كثير من افتراضاتها الأساسية، وكل ما تأمله هو أن تمهد الطريق لمن يرغب في متابعة البحث والتنقيب عن الموضوع.

وستنصب الدراسة على انعكاسات السياسة الدولية على مسيرة تورة ١٤ تموز ١٩٥٨، دون التطرق الى الأوضاع الداخلية إلا بقدر ما يستدعي السياق، وذلك بالإستفادة من مصادر عدّة لم تكن متوفرة في الماضي. من هذه المصادر: معلومات شخصية اطلع الكاتب عليها خلال مواكبته لأحداث الثورة ومعرفته المباشرة ببعض الذين لعبوا دوراً فيها؛ ومقابلات مع شخصيات لم يحن الأوان للكشف عن هويتها؛ والوثائق السرّية البريطانية (لسنة ١٩٥٨ وللسنين السابقة) التي كشف النقاب عنها بموجب «قاعدة الثلاثين سنة» التي يرفع بموجبها الحضر عنها بعد مرور المدة المذكورة. ورغم أن الكثير من الحقائق الأساسية، ولاسيما «الحساسة» منها، لم يكشف حتى الآن فإن الذي أفرج عنه من الوثائق وما صدر من مذكرات المسؤولين يتضمن الكثير حول ثورة ١٤ تموز في العراق وما يسلط الأضواء الجديدة عليها.

وعلى رغم ما قدّمناه حول شحّة المعلومات الحساسة فإن المصادر الجديدة المتيسرة تحوي من الأدلة ما يتيح إلقاء نظرة تفحّص ناقدة تتجاوز الإشادة الطقوسية بمنجزات الثورة الوطنية والديموقراطية، وتخطي الأستار المسبلة والعصبيات الموروثة بحثاً عن الحقيقة. ولعل ما يساعد في تناول الماضي بهذه الروح هو أن البعد الزمني عن الأحداث والحقائق التي تكشفت عن التجربة السوفيتية وغيرها من التجارب السياسية الحديثة تتيح قدراً من سعة الرؤيا وشيئاً من التجرّد الموضوعي.

وقد يكون من المفيد هنا أن نكرر ما قدمناه أولاً حول طبيعة الإستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة. فلسنا ندعي أننا توصلنا الى حقيقة تاريخية ثابتة للفترة موضوعة البحث، ولا نطرح ما نقدمه فيما يلي على أنه مسلمات واقعة لا تقبل النقض أو التعديل، بل أقصى ما نهدف اليه تقديم افتراضات تنسجم وما توفّر من أدلة ومعلومات تاركين للزمن والنقاش تقرير مدى صحتها أو خطئها. وأملنا في جميع الأحوال أن تستحثّ هذه الصفحات الذين شاركوا في تلك الأحداث أو اطلعوا على جوانب مطموسة منها الى المبادرة لتصحيح ما ورد من تجاوزات على الحقيقة، وما تراكم من أساطير حولها. فلئن تساعد هذه الدراسة على تحقيق بعض ذلك تكون حققت الغرض المطلوب منها.

بقي أن نوضح أسباب حصر البحث في إطار العلاقات الدولية للثورة. فقد كتبت هذه الدراسة وفق قراءة جديدة للأحداث نرى من المفيد إدراج خطوطها الأساسية تسهيلاً لمتابعة خيط التحليل العام عبر التشعبات الكثيرة للموضوع، وتلافياً لأي سوء فهم قد ينشأ بسبب تركيز المعالجة على الجانب الدولي (الخارجي) لتطور الثورة وعدم إبراز دور الجماهير الشعبية في صنع ثورة ١٤ تموز.

ففي منتصف الخمسينات أصبح العراق مركزاً لحلف بغداد وقاعدة أساسية للمصالح الإمبريالية البريطانية في المنطقة العربية. ثم سارعت الولايات المتحدة في أعقاب العدوان الثلاثي لـ «ملء الفراغ» الذي خلفته هزيمة السويس، وحاولت جعل العراق «الحصن الحصين» للنفوذ الأمريكي في عموم المنطقة، وفق تعبير آيزنهاور. ولكن هذه الخطط انهارت فجأة في صبيحة ١٤ تموز ١٩٥٨.

وجاءت الثورة في فترة انعطاف في الحرب الباردة لذلك رأى المعسكر الغربي فيها تهديداً خطيراً لهيمنته العالمية فأنزلت القوات الأمريكية في لبنان والبريطانية في الأردن وحشدت القوات التركية على الحدود العراقية. ومن الجانب الآخر رأى المعسكر الإشتراكي فيها فرصة لمنازلة الغرب، فأثار الإتحاد السوفيتي أزمة برلين وشرعت الصين من جانبها بقصف جزرها المحتلة القريبة من الساحل، وبدت الأوضاع الدولية وكأنها تسير الى صدام عالمي يتمركز حول مصير ثورة ١٤ تموز.

وفي حين سارت الثورة قدماً وسط صراع داخلي عنيف بلغ الأمر ذروته في ربيع ١٩٥٩ حين لاح في الأفق احتمال صعود الحزب الشيوعي العراقي الى السلطة. فأعلن آلن دلس، مدير وكالة المخابرات الأمريكية: *«إن الوضع في العراق هو أخطر ما في العالم اليوم»*، وأن الضغط السوفيتي على برلين قد يكون محاولة لـ: *«ابعاد الأنظار عن العراق.»* ويحاول هذا الكتاب، إعتماداً على مصادر جديدة، كشف النقاب عن مقايضة دولية لم يزل مفعولها جارياً حتى اليوم، فقد تبودل مصير الثورة العراقية بمحاولة لحل المشكلة الألمانية؛ وأقيم جدار برلين فدفع الشعب العراقي الثمن.

وكانت ثورة ١٤ تموز بدأت كحركة إنقلابية عسكرية فوقية ـ وطنية التوجه لا شك في ذلك

ـ اعتمدت على الجيش الحكومي بقياداته المتباينة الإتجاهات واستفادت من عناصر الكتمان والمباغتة وتوافق المصادفات المناسبة، ولم يكن للتحرك الشعبي دور مباشر فيها الا بعد إعلانها. صحيح أن الإنتفاضات الوطنية هي التي خلقت الظروف المواتية للثورة، وأن جبهة الإتحاد الوطني ساعدت على التحضير لها وكانت على صلة بالتنظيمات العسكرية التي قامت بالحركة الإنقلابية ولكن الجماعة العسكرية الجديدة التي تسلمت السلطة لم تكن تقر بذلك ولم تكن على استعداد لتسليم السلطة الى الأحزاب الوطنية المؤتلفة في الجبهة.

وعكس قوام الحكومة التي تشكلت بعد ١٤ تموز ١٩٥٨ هذه الحقيقة، إذ لم يمثّل الإصطفاف السياسي داخل جبهة الإتحاد الوطني. فالحزب الشيوعي العراقي، وهو من القوى الأساسية للجبهة والقوة الرئيسية والفعّالة للوثبات والإنتفاضات الوطنية، لم يمثل في الحكومة الجديدة. وحتى تعيين الدكتور ابراهيم كبّة وزيراً ـ العنصر اليساري الوحيد في الوزارة ـ جرى بترشيح من عبد اللطيف الدراجي، حسب مصدر مطلع (خليل ابراهيم حسين؛ ثورة الشواف، ج١، هامش ص ٧٢). أما البيان الأول للثورة فلم يعكس هو الآخر برنامج الجبهة الداعي الى ضرورة الإنسحاب من حلف بغداد وإلغاء الإتفاقية الثنائية مع بريطانيا. بل إن حكومة الثورة بادرت في اليوم الثاني من تسلمها المسؤولية الى تطمين شركات النفط وإعلان إلتزامها بـ «العهود الدولية». وكما هو معروف كان معظم القيادات التي تسلمت القوات المسلحة بعد الثورة مباشرة ينتمي الى العناصر القومية اليمينية.

ومع ذلك وعلى رغم القيود التي فرضتها الحكومة الجديدة وحاكمها العسكري كانت الحركة الشعبية التي انطلقت بعد ١٤ تموز ١٩٥٨ مباشرة هي التي طبعت الثورة بطابعها الخاص؛ ذلك الطابع الذي أرعب الإمبريالية العالمية والرجعية المحلية، وكان الإسناد الشعبي للثورة هو التي أحبط خطط التدخل العسكري الأجنبي. لذلك يمكن القول في معنى من المعاني، بأن الشعب العراقي كان صانع ثورة ١٤ تموز، فهو الذي حوّلها من حركة انقلابية ذات توجه وطني، محدودة المدى والأهداف، الى عاصفة هزّت كيان السيطرة الإمبريالية في عموم المنطقة وأشرفت فيما بعد، على تحويل العراق الى قوة ثورية ذات أثر في توازن القوى العالمي.

هذه الآثار العالمية لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، وما واجهته من مساعٍ دولية معادية استهدفت تطويقها وأفلحت فيما بعد في الإطاحة بها بإنقلاب ٨ شباط ١٩٦٣، هي موضوع دراستنا هذه. أما العوامل الداخلية التي مكّنت الشعب العراقي انتزاع الكثير من المنجزات الديموقراطية الوطنية، كالإصلاح الزراعي وحريات التنظيم النقابي النشر الصحفي وفك ارتباط العراق بحلف بغداد والمنطقة الإسترلينية والشروع بمعركة تحرير النفط العراقي، وأخيراً وليس آخراً الإقرار بحقوق قومية هامة للشعب الكردي، فهي مواضيع تخرج عن نطاق هذا البحث، ونأمل أن تعالج في دراسات قادمة.

الفصل الأول

النفوذ البريطاني في العراق

«ستكون بغداد، بموقعها الفريد مركزاً عظيماً للتجارة البريطانية والعربية والفارسية والشرقية، وبأقل رعاية واهتمام. وكل ما يعوز لتوسيع شبكة توزيع هذه التجارة وزيادة حجمها بدرجة عالية هو إدخال قوة البخار.»

(من تقرير شركة سكة حديد وادي الفرات البريطانية، عام ١٨٥٧. عن كتاب، بغداد، مدينة السلام، بقلم ريتشارد كوك، ص ٢٧٢.)



نوري السعيد بصحبة رفيق عارف، رئيس أركان الجيش. وقد وردت روايات عن تهيئة انقلاب بريطاني يقوده الأخير

لا يمكن دراسة العراق الحديث من دون إلمامة سريعة بدوافع ومقومات النفوذ البريطاني. فقد كانت بريطانيا الدولة الإستعمارية صاحبة النفوذ المهيمن فيه.

وفي الواقع أصبح العراق محطّ الأطماع البريطانية بعد الثورة الفرنسية، حين توجه الأسطول الفرنسي بقيادة نابليون الى مصر عام ١٧٩٨. وكان من أهداف الحملة الفرنسية السيطرة على العراق تمهيداً للوصول الى الهند ـ قاعدة التوسع الإمبريالي البريطاني في آسيا. وفي اليوم الأول لتلك الحملة قررت إدارة شركة الهند الشرقية على عجل إقامة العلاقات الدبلوماسية مع حكم المماليك في بغداد، وبذلك سدّت الطريق بوجه خطط نابليون (1) *. وقد ظلت الستراتيجية البريطانية، لفترة طويلة، محكومة بتلك التصورات العسكرية التي ترى في العراق مجرد مخفر أمامي على طريق الهند. لكن عوامل جديدة دخلت في الحساب، منها بروز الحاجة الى النفط في نهاية القرن الماضي، وكذلك ظهور المساعي الإمبريالية الألمانية والروسية للهيمنة على العراق من أجل النفوذ الى آسيا. فتجسد الصراع الدولي اللاحق بمشروع سكة حديد برلين ـ بغداد.

ومع ذلك، وعلى رغم الدعوات لضمّ وادي الرافدين من أجل تأمين المواد الغذائية لسكان شبه القارة الهندية، ظل هدف بريطانيا الرئيسي حتى بداية الحرب العالمية الأولى إستقطاع منطقة البصرة لأغراض ستراتيجية تتعلق بحماية مشارف الهند. ولم يتبيّن للقائمين على الستراتيجية البريطانية خطل حساباتهم القديمة إلا بعد إنزال القوات البريطانية في الفاو في سنة ١٩١٤، فتقرر على عجل الزحف على بغداد دون تحضيرات مسبقة أو إدراك واقعي لطبيعة المعركة. ولم يكن من الغريب أن تمنى القوات البريطانية بإحدى أكبر الهزائم في تاريخها، فاستسلمت بكاملها بعد حصار طويل في الكوت.

---

* أنظر الملاحظات حول المصادر الإنكليزية على الصفحة ٥١٣.

كانت هزيمة الكوت نقطة انعطاف في قوام السياسة البريطانية نحو العراق، إذ أدرك المسؤولون في لندن أن أهمية العراق الستراتيجية تتجاوز حسابات حماية الهند، فانتزعت مسؤولية رسم السياسة البريطانية في العراق من إدارة الهند وعهدت الى وزارة الخارجية البريطانية في لندن. ومع ذلك ظلت إدارة الهند تسيطر على القوات العسكرية في العراق بسبب كون تلك القوات هي التي أتمت إحتلال العراق عام ١٩١٨. وأدى هذا الإزدواج في المسؤولية الى إزدواج السياسة البريطانية في العراق المحتل، وقيام ما سمي بمدرستي القاهرة والهند في رسم تلك السياسة.

وكانت إدارة الهند، بعد الحرب العالمية الأولى، وضعت الخطط لجعل العراق مركز إمبراطورية بريطانية جديدة في المنطقة العربية والشرق الأوسط وأعدت المشاريع الكبيرة لتطوير القدرات الزراعية والثروة النفطية في وادي الرافدين باستقدام الأيدي العاملة من الهند ومصر. ولكن هذا المشروع الإستعماري الكبير كان من بين ضحايا ثورة العشرين الكبرى، حسب الوثائق البريطانية.

فعلى رغم تعثر هذه الثورة الوطنية، فقد وضعت نهاية لمشاريع الحاق العراق بمستعمرة الهند، وتُوجت بإيجاد الدولة العراقية الحديثة. ومنذ ذلك الحين اتخذت السيطرة البريطانية على العراق شكلاً غير مباشر أتاح لها النفوذ والهيمنة على الحكم الملكي، دون أن يؤمّن لها سيطرة مطلقة تضمن لها المردود الذي تتوقعه من الإستثمارات الكبيرة التي وظفتها، والتي كانت تخطط لتوظيفها في العراق. لذلك تقلصت الإستثمارات البريطانية فيما بعد، وصُرف النظر عن مشاريع كبيرة أعدتها إدارة الهند لتطوير زراعة القطن وتوسيع شبكة الري وإنشاء السكك الحديدية والبحث عن الخامات المعدنية... الخ. بل جُمّدت صناعة النفط في العراق بعد اكتشاف الحقول النفطية الكبيرة في كركوك في نهاية العشرينات، رغم الأرباح الطائلة التي كان يمكن أن يؤمّنها تصدير النفط العراقي للشركات البريطانية. ونتيجة لهذا سعت السياسة البريطانية في العراق لأن يظل الإقتصاد العراقي شديد التخلف لعشرات السنين معتبرة إياه إحتياطياً مجمّداً لوقت الضرورات القصوى.

وجاء التغير الكبير في السياسة البريطانية في العراق في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ولاسيما بعد استقلال الهند وتأميم النفط في إيران، ومن ثم الإنسحاب البريطاني من منطقة قناة السويس في سنة ١٩٥٤، فأصبح العراق الملكي القاعدة الرئيسية للمصالح البريطانية في الشرق الأوسط والحلقة المركزية للنفوذ الغربي في المنطقة. وكان السبب الأساسي لهذا التحول في السياسة الأمبريالية تنامي أهمية النفط في الإنتاج الرأسمالي العالمي، واعتماد الإقتصاد البريطاني بشكل متزايد على النفط كمصدر للطاقة. فخلال أزمة السويس عام ١٩٥٦ رأى ماكميلان ضرورة تذكير الأمريكيين بهذه الحقيقة، إذ قال في خطاب في جامعة إنديانا في ٢٢ أيلول ١٩٥٦:

«وراء ما أقدم عليه الكولونيل ناصر بالسيطرة على قناة (السويس) تكمن قضية حيوية بالنسبة لنا جميعاً. وآثارها المباشرة أكثر خطورة بالنسبة الينا، بطبيعة الحال... لقد كان إقتصادنا يقوم على الفحم فيما مضى، أما الآن فقد بدأ يتحول الى إقتصاد نفطيّ. فقد تضاعف استهلاكنا من النفط خلال السنوات الست أو السبع الماضية. ولم يعد من الممكن أن نحيا بدونه. ونحن نعتمد اعتماداً حيوياً على تجهيزات النفط من الشرق الأوسط التي تشكل ٧٠ في المئة من استيراداتنا النفطية. ومن ناحية نظرية يمكننا الإستعاضة عن النفط المار من قناة السويس بالنفط المستورد من النصف الغربي للكرة الأرضية، ولكن هذا سيعني زيادة هائلة في نفقاتنا بالدولار - وهو عبء إضافي لا يمكن أن نواجهه.

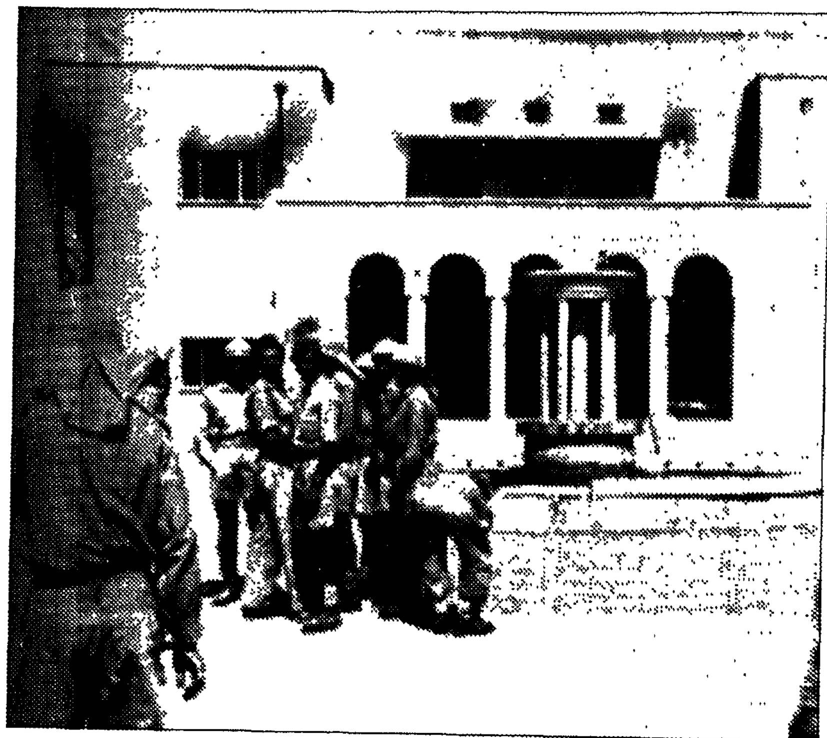
ولذلك فإن الخلاف حول قناة السويس يجب أن يسوى بشكل لا يؤثر على تجهيزاتنا النفطية.» (مذكرات ماكميلان) *:

وانعكست مكانة العراق الجديدة هذه في إختيار بغداد مركزاً لحلف عسكري غربي ظل

* H. Macmillan, Riding the Storm, Macmillan, London, 1971, p. 130.

يحمل إسم بغداد حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ . وكان هذا تأكيداً على الأهمية المتنامية للنفط العراقي بالنسبة للرأسمالية البريطانية، فلم يكن من الغريب أن يتصدر العراق موقعاً أمامياً في إقتصاد ودبلوماسية الإمبريالية البريطانية، ويصبح موضع أطماع المصالح الإمبريالية الأخرى، ولا سيما الأمريكية.

من هذا الإستعراض السريع لموقع العراق في النظام الإمبريالي البريطاني وفي الخطط التوسعية الغربية تظهر الأهمية العالمية للثورة العراقية في ١٤ تموز ١٩٥٨، باعتبارها ضربة قوّضت السيطرة البريطانية على العراق، وزعزعت نظام الهيمنة الغربية على عموم المنطقة.



قصر الرحاب في صبيحة ١٤ تموز ١٩٥٨



مع إشراقة يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ ، اقترن إسم عبد الكريم قاسم بأهم حدث في تاريخ العراق الحديث، وبتطور خطير في السياسة العالمية.

صدى ثورة تموز

يمكننا تلمس الصدمة التي تلقتها الأوساط الغربية لقيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في ما قالته صحيفة التايمس اللندنية، في أول تعليق لها على أنباء الثورة:

«إن الأزمة في العراق هي أزمة الوجود الغربي في الشرق الأوسط... إذا نجحت الثورة فقد تحلّ بالغرب كارثة.» (2)

أما مجلة الإيكونوميست البريطانية فقد كانت أكثر إسترسالاً في أيجاد التبريرات الشرعية للتدخل العسكري، فكتبت في عددها الأول بعد الثورة تدعو الى إعادة العراق الى الإسطبل الإستعماري، فقالت:

«إن الوضع الراهن في الشرق الأوسط ينطوي على أكبر تهديد للإستقرار في تلك المنطقة - ولربما للسلام في العالم - منذ الحرب... وهذه اللحظة هي أخطر بكثير من أن تسمح بغير التقديرات الشديدة الدقة لما نواجه من أخطار... فيجب أن يقال بكل تأكيد، بأن هذه ليست «سويس أخرى»، أبداً. إنها تلبية شرعية وشريفة لطلبات حكومات قائمة - حكومات لم تستطع المراهنة على أي إغاثة مناسبة ومقررة أصولياً من قبل هيئة الأمم المتحدة، تصلها في الوقت المطلوب... والآن وقد هرب الحصان العراقي، فقد تمّ الإنزال الأمريكي في بيروت، والبريطاني في الأردن، على أمل أن لا يترك أي من أبواب الإسطبل مفتوحاً» (3)

أما الدوائر الأمريكية فقد رأت في الثورة تهديداً لكامل النظام الرأسمالي العالمي، واضعة الثورة العراقية في مصاف حرب التحرير اليونانية وقيام الحكم الإشتراكي في

تشيكوسلوفاكيا، بل قارنها الرئيس الأمريكي آيزنهاور في خطابه من التلفزيون الأمريكي بالثورة الصينية، فقال في مذكراته:

«في صبيحة ١٤ تموز ١٩٥٨ تلقيت بصدمة أنباء الإنقلاب في بغداد ضد النظام الملكي الهاشمي. هذه هي البلاد التي كنا نعتمد عليها بكل ثقلنا في أن تكون الحصن الحصين للاستقرار والتقدم في المنطقة... إذا لم يلق تحوّل الأحداث بهذه الصورة المعتمة الرد الشديد من جانبنا فقد يؤدي الى إزالة كل النفوذ الغربي في الشرق الأوسط... وتحدثتُ مساءً في الخطاب الذي أذيع في الساعة السادسة والنصف وأشرت الى التماثل بين الوضع في لبنان وبين ما واجهنا في اليونان في سنة ١٩٤٧. كما لفت النظر الى الإنقلاب الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا في ١٩٤٨، والى الإنتصار الشيوعي في الصين في ١٩٤٩، والى محاولات الشيوعيين للسيطرة على كوريا والهند الصينية منذ عام ١٩٥٠.» (4)

أجواء الحرب الباردة

لقد دشّن عهد ثورة تموز بالإنزال العسكري الأمريكي في بيروت والبريطاني في الأردن، وشرع بتنفيذ الخطط الهادفة الى ترويض «الحصان الجامح» وإعادته الى حظيرة الإمبريالية. ومن أجل استعراض هذه الخطط ومناقشة نتائجها في الفترات اللاحقة يجب أولاً تناول الأوضاع العالمية التي قامت فيها الثورة، أي أوضاع «الحرب الباردة».

فقد برزت الحرب الباردة في أعقاب الحرب العالمية الثانية وهي تعود الى مساعي الولايات المتحدة الأمريكية الى الهيمنة العالمية والتحضير لحرب عالمية جديدة ضد العالم الإشتراكي. وكانت جبهات المواجهة الأساسية في المراحل الأولية تمتد مع حدود الإشتراكية في العالم، ولاسيما في أوربا الوسطى والشرقية. ولكن سرعان ما تحولت الحرب الباردة الى نزاعات ساخنة على مناطق النفوذ في «العالم الثالث» (5)، بعد ما تمت تصفية الحركات الثورية في اليونان وآذربيجان وكردستان إيران، وجرى التقيد بمناطق النفوذ التي أقرت في إتفاقيات



مظاهرة ٧ آب، ١٩٥٨ في ساحة وزارة الدفاع، التي برز فيها الإتجاه اليساري في ثورة ١٤ تموز لأول مرة. ويلاحظ أن الصورة التقطت وقت سيطرة أجهزة الإعلام المصرية في العراق.

يالطا. ومن المعلوم إن بعض البلدان شذّت عن هذه التسوية الدولية حيث توّفرت القوة الداخلية الكافية والوعي الفكري وسائر مقومات الموقف المستقل؛ والثورة الصينية خير دليل على ذلك.

أما «الشرق الأوسط» فكان ميدان صراع دولي مفتوح، أي منطقة تتصارع فيها الدول الكبرى على مناطق النفوذ رغم الإقرار الدولي باعتبارها تاريخياً ضمن الحصة الغربية. وفي هذا الميدان المفتوح كانت التطورات السياسية في بلدان هذه المنطقة تتقرر حسب توازن القوى بين الحركات الوطنية الداخلية من جهة، والنفوذ الخارجي من الجهة الأخرى، وكانت حصيلة الصراع تعتمد أولاً وأخيراً على مبادرات شعوبها ومدى قدرة هذه الشعوب على صد الضغوط الخارجية. وفي كثير من الأحيان كانت كفة شعوب المنطقة هي الراجحة وكانت تحكم على الدسائس والعدوان الخارجي بالفشل والخذلان كما كانت الحال بالنسبة لعدد من المؤامرات على سوريا وكذلك بالنسبة الى حرب السويس وأمثلة عديدة غيرهما. ولا يكمن سبب رجحان المبادرات الوطنية المستقلة في تفوق القوى الوطنية وحسب، وإنما يعود الى بعض الحدود، الى تكافؤ القوى التقريبي بين الكتل الدولية المتنافسة في الهيمنة على المنطقة. وكان من نتائج هذا الوضع إلغاء التأثيرات الدولية المتناقضة بعضها بعضاً، سيما وأن المصالح الإمبريالية الغربية نفسها، وعلى رغم عدائها لقوى الإشتراكية وحركات التحرر الوطني، لم تكن متطابقة في كثير من الأحيان.

ولكن على رغم هذا «الإلغاء المتبادل» لتأثيرات القوى الكبرى في المنطقة، ونتيجة للتشابك المعقّد والمتداخل للتأثيرات الخارجية والداخلية، وعدم تطور القوى الوطنية الى درجة تمكنها من حسم الصراع دفعة واحدة، فقد ظلت المبادرات الوطنية المستقلة تواجه أكبر الأخطار. ومن أسباب هذا أن مصالح الدول الكبرى، إذ تتعارض في أكثر الأحيان، فإنها قد تلتقي أحياناً ضد مصالح القوى الوطنية في أي بلد من بلدان المنطقة نتيجة لتسويات دبلوماسية أو إقتصادية في بلد أو منطقة أخرى من العالم. فتطور المواقف الدولية من القضية الفلسطينية والحرب العراقية ـ الإيرانية يغني عن الكلام في هذه المسألة الهامة التي ستتضح أكثر عند استعراض مسيرة الثورة العراقية عام ١٩٥٨.

الصراع الأنكلو - أمريكي

تعود جذور الخلاف بين مصالح بريطانيا والولايات المتحدة الى فترات سابقة لثورة تموز مردها الى اختلافات تاريخية بين التطور الرأسمالي في الدولتين.

وقد ظهرت بوادر التنافس بينهما في البلاد العربية والشرق الأوسط منذ الحرب العالمية الأولى. لكن تبدل الخارطة السياسية العالمية بعد الثورة الإشتراكية الروسية والحرب العالمية الثانية أدخلا تعقيدات جديدة. فخلال الحرب العالمية الأخيرة، ومن ثم الحرب الباردة حاولت الولايات المتحدة الإستحواذ على مناطق النفوذ البريطاني، الأمر الذي دفع بريطانيا أحياناً الى التقرب من الإتحاد السوفيتي لمعادلة الضغوط الأمريكية، كما حدث في مصر في الأربعينات.

وكانت ثورة ١٤ تموز قامت في مرحلة انتقالية في الحرب الباردة، في أعقاب تبدل السياسة السوفيتية بعد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي، وبعد فترة قصيرة من هزيمة العدوان الثلاثي على مصر وانكشاف الخلاف الأنكلو - أمريكي في الشرق الأوسط.

وكان اتضح من أحداث حرب السويس أن بريطانيا كانت تشعر بالمرارة من المساعي الأمريكية الى الحلول محلها في مصر. وقد استاءت الحكومة البريطانية بشكل خاص من زيارة قام بها وزير الخارجية الأمريكية، جون فوستر دالس، الى مصر في عام ١٩٥٤، أثناء مرحلة دقيقة في المفاوضات المصرية - البريطانية. وكان دالس أظهر خلال مقابلته الرئيس المصري آنئذٍ، محمد نجيب، ميل الموقف الأمريكي الى جانب مصر، بصورة اعتبرتها لندن تدخلاً فظاً في منطقة نفوذ بريطانية. وإنعكس هذا الخلاف الأنكلو- أمريكي في مناورة بريطانية للتقرب من الإتحاد السوفيتي، العدو الأكبر في الحسابات الأمريكية. وقد بادر تشرتشل، رئيس الوزارة البريطانية آنذاك، الى دعوة مالنكوف، رئيس الوزارة وأمين الحزب الشيوعي السوفيتي، لعقد مؤتمر قمة من دون استشارة الولايات المتحدة. وبالمقابل إقترح مالنكوف قبول الإتحاد السوفيتي عضواً في حلف شمال الأطلسي (!) وقد أثارت هذه الحادثة أزمة في المؤسسة الحاكمة البريطانية، كما كشفت الوثائق الرسمية البريطانية السرية التي نشرت فيما بعد (6). وهكذا ظهر من جديد تفاهم بريطاني - سوفيتي مقابل تضارب

المصالح الأنكلو ـ أمريكية.

وتفجّرت الخلافات الأنكلو ـ أمريكية بشكل أكثر حدّة خلال أزمة السويس، وكانت الولايات المتحدة البادئة بإثارة الأزمة عندما سحبت عرض تمويل السد العالي، الأمر الذي قاد الى تأميم قناة السويس. وقد أدى ذلك كما هو معروف الى العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦. وفي هذه المغامرة العسكرية تخلت الولايات المتحدة عن حليفتيها الأوربيتين؛ بريطانيا وفرنسا، بل وعن صنيعتها إسرائيل. وكان هذا التخلخل في المعسكر الغربي قد مكّن الإتحاد السوفيتي من ممارسة ضغطه بنجاح على بريطانيا، وتخفيف الضغوط التي كان يواجهها خلال أحداث هنغاريا وقتئذٍ. وقد سوّي الخلاف البريطاني ـ الأمريكي، ظاهرياً بهزيمة العدوان الثلاثي واستقالة رئيس الوزارة البريطانية، إيدن. فبادرت الولايات المتحدة الى «ملء الفراغ» الذي تركته الهزيمة البريطانية بإعلان «مبدأ آيزنهاور» الذي خولت بموجبه نفسها الأستحواذ على مناطق النفوذ التي أخلتها القوى الأوربية تحت ستار حماية بلدان المنطقة مما أسمته خطر الدول التي تسيطر عليها «الشيوعية الدولية».

وكان للعلاقات المتصدعة بين الولايات المتحدة وبريطانية إثر أحداث السويس من ناحية، والصلات الأمريكية السوفيتية في عهد حكومة خروشوف من ناحية أخرى، أثر هام في تطور السياسة الغربية من ثورة ١٤ تموز في العراق، يمكننا تلمّسه من استعراض تلك السياسة.

الفصل الثاني

خطط التدخل العسكري

«لقد سمعنا الآن أن الرئيس شمعون أخبر سفيرنا إنه سيدعو كلاً من الولايات المتحدة وبريطانيا خلال أربع وعشرين ساعة الى التدخل بالقوات العسكرية على طول الحدود السورية وفاءاً بإلتزامهما. و ظهر أن في نيّة الأمريكيين تلبية هذا الطلب وأنهم كانوا على إستعداد "للعمل منفردين". إن هذا بحق إنقلاب غريب في الموقف الذي مرّ عليه ثمانية عشر شهراً فقط.

وإذا كان مبدأ آيزنهاور لعام ١٩٥٧ يمّثل تحولاً ملحوظاً لموقف الإدارة الأمريكية في سنة ١٩٥٦ فإن التفسير الذي يُقدم له الآن في ١٩٥٨ ، ليس بمجرد الكلام بل بالعمل. إنه تراجع ـ بل فعل من أفعال التوبة ـ ليس له مثيل في التاريخ.»

(من مذكرات هارولد ماكميلان، رئيس الوزارة البريطانية، حول أحداث يوم ١٤ تموز ١٩٥٨، ص ٥١١)

«كيف تم تجنّب الحرب العالمية الثالثة...».

(عنوان تعليق صحيفة التلغراف البريطانية ـ في عددها في ١/١/١٩٨٩ـ على الوثائق السرية البريطانية حول ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، التي كشفت في بداية العام المذكور.)



القوات الأمريكية تنزل على شواطئ لبنان في ١٥ تموز ١٩٥٨

في اليوم الذي أعلنت فيه تورة ١٤ تموز ١٩٥٨، صدرت الأوامر الى قوات البحرية الأمريكية بالتوجه الى لبنان وتم الإنزال الأمريكي على شواطئ لبنان في اليوم التالي. وتبع ذلك إنزال القوات البريطانية في الأردن يوم ١٧ تموز، فهل كانت هناك خطة للتدخل في العراق لإعادة النظام الملكي؟ أم كانت تلك التحركات مجرّد تظاهرة عسكرية لحماية وتطمين الحكومات العميلة التي أرهبتها الثورة؟

بدءاً نقول إن هذا التحرك العسكري ما كان يمكن أن يتم بتلك السرعة دون وجود خطط مسبقة للتدخل، ولكن مدى وأبعاد هذه الخطط لم تكن واضحة آنذاك. والحقيقة أن المصادر والوثائق المتوفرة تؤكد وجود عدد من الخطط الغربية للتدخل العسكري في منطقة الشرق الأوسط رسمت وفق حالات الطوارىء المتوقعة.

ففي مطلع عام ١٩٨٥ نشرت الصحافة البريطانية، في معرض تعليقها على الوثائق الرسمية السرية بعد مرور ثلاثين عاماً، تفاصيل خطة بريطانية للتدخل العسكري في العراق، (أنظر، مثلاً صحيفة الغارديان، ٢/١/١٩٨٥). وظهر أن الخطة كانت وضعت منذ عام ١٩٥٤ على أثر عقد الإتفاقية المصرية ـ البريطانية في ذلك العام والقاضية بسحب القوات البريطانية من منطقة قناة السويس. وكانت تلك المنطقة تخضع الى السيطرة البريطانية المباشرة، وتعتبر القاعدة الرئيسية لحماية النفوذ البريطاني في الشرق الأوسط بعد استقلال الهند وتدهور النظام الإستعماري البريطاني.

ملخص الخطة البريطانية كان إقامة مركز قيادي عسكري في قبرص، وقوات جوية للإنزال في الأردن والعراق ومحميات الخليج. ومن أجل دعم تلك القوات أعدت قاعدة أمامية في ماردين

في تركية على مقربة من الحدود التركية السورية العراقية. وظيفة هذه القاعدة خزن وتأمين الأعتدة الحربية للقوات التي تنزل جواً أو بحراً من ميناء الإسكندرون. وقدجُعل خط المواصلات الرئيسي عبر طريق بيروت ـ المفرق ـ الرطبة. ومن أغرب مقومات الخطة اعتبار منطقة تدمر السورية محطة أمامية لخزن الأعتدة للقوات الغربية. وهذا أمر، كما لا يخفى، يفترض إحتلال الأراضي السورية، أو إلحاقها بأحد الأنظمة العميلة المجاورة. وكانت الدوائر الغربية قد شرعت بالفعل بتنفيذ انقلاب في دمشق* لكن المحاولة أحبطت ودفعت الحكومة السورية الى إعلان الوحدة مع مصر.

ولابد من القول أن تعديلات جوهرية أجريت على الخطة البريطانية بما يتلاءم وتوازن القوى الغربية بعد فشل العدوان الثلاثي وبروز الدور الأمريكي. ويعود أهم هذه التعديلات الى اضطرار بريطانيا الى الاحتماء بالقوة الأمريكية بعد عام ١٩٥٦، فكانت خطط التدخل العسكري الغربي في المنطقة العربية تفترض منذ ذلك الوقت مشاركة أمريكية بريطانية.

ويؤكد وجود خطة لتدخل مشترك ما تذكره بعض المصادر الغربية من أن رئيس الأركان الأمريكية كان دعا، مباشرة بعد إنزال القوات الأمريكية في لبنان في ١٥ تموز ١٩٥٨، الى تنفيذ خطة تقوم على تدخل عسكري أمريكي ـ بريطاني شامل من أجل إعادة ترسيخ النفوذ الغربي في عموم الشرق الأوسط، على أن يضم التدخل أطراف حلف بغداد والكيان الصهيوني. وكانت هذه الخطة تقضي دفع إسرائيل الى احتلال الضفة الغربية من الأردن، وكذلك القيام بعمليات بريطانية من أجل إعادة الحكم الهاشمي في العراق، الى جانب تدخل تركي في سوريا. إلا أن الرئيس الأمريكي، آيزنهاور، اعترض على الخطة المذكورة وذلك لإستحالة تنفيذها، كما سنتطرق اليه فيما بعد (7).

ومن الدلائل السابقة على وجود هذه الخطة وأنها كانت موضع إتفاق أمريكي ـ بريطاني مسبق إقتراح قدمه وزير الدفاع البريطاني، هارولد ماكميلان، أثناء أزمة السويس في

* Patrick Seale, The Struggle for Syria, 2nd. Ed., London (I. B. Tauris, 1986) p. 293.

١٩٥٦، لتنفيذ تحرّك عسكري واسع يتضمن إسقاط حكومة الرئيس عبد الناصر، وإعادة رسم خريطة المنطقة العربية بأسرها: إزالة الأردن من الوجود وإلحاقها بإسرائيل، وضم سوريا ولبنان الى العراق. وقال ماكميلان، حسب المصادر الرسمية، إن اقتراحه هذا كان سيؤمّن «حلاً نهائياً» للمسألة الإسرائيلية (8).

وتدعي بعض الصحف البريطانية (أنظر الأوبزيرفر والغارديان والتايمس في بداية عام ١٩٨٥) إن خطة التدخل هذه، كانت على وشك التنفيذ عند قيام الثورة العراقية عام ١٩٥٨، وأن الدوائر الغربية قدمت إنذاراً الى عبد الكريم قاسم، رئيس الوزارة العراقية طلبت فيه التعهدبعدم المساس باتفاقيات النفط الغربية، وبعكسه ستتدخل القوات الغربية لإعادة الحكم الملكي. ولما كان عبد الكريم قاسم أعلن تعهداً باحترام إتفاقيات النفط القائمة في العراق آنذاك، طبقاً لتلك الصحف، فقد صرف النظر عن التدخل العسكري الغربي وأعلن الإعتراف بحكومة الثورة الجديدة. ويلمح مجيد خدوري أيضاً الى هذه المسألة في كتابه (العراق الجمهوري، ص ٨٠ – ٨١)، حيث يقول:

«أما الحكم الجديد في العراق فقد اعتبر إنزال الجيوش في الأردن ولبنان مقدمة لغزو الأردن البلاد العراقية، إذ أنه كان من حق الملك حسين الشرعي، بوصفه وريث الملك فيصل الثاني وحاكم دولة الإتحاد العربي أن يزحف على بغداد، غير أن بريطانيا والولايات المتحدة أبلغتا الزعيم قاسم بواسطة سفارتيهما أنهما لا تنويان التدخل في شؤون العراق الداخلية. وقد أكد الزعيم قاسم من جانبه لكل من بريطانيا والولايات المتحدة بأن حكومته ستحترم تعهدات العراق الى الدول الأجنبية بما في ذلك إتفاقيات النفط،... لقد كان الزعيم قاسم متلهفاً لأن يحظى باعتراف إنكلترا والولايات المتحدة بحكومته الجديدة وفي أقرب وقت ممكن كي يتمكن من ضبط أموره الداخلية. وفي أول آب (أغسطس) من سنة ١٩٥٨، أي بعد الثورة بإسبوعين اعترفت كل من بريطانيا والولايات المتحدة بالعهد الجديد في العراق، على الرغم من أن الملك حسين وغيره ممن كانوا يتعاطفون مع العهد السابق في العراق، لم يتوقعوا أن يكون الإعتراف بهذه السرعة.»

الى أي مدى تنطبق هذه الأقوال والوقائع... سؤال لا يمكن الأجابة عليه دون استعراض التطورات التي رافقت الثورة وذلك في ضوء المصادر والوثائق الرسمية التي نشرت أخيراً، من ناحية، والى العلاقات بين الدول الكبرى من ناحية أخرى.

خطة التدخل البريطاني

تظهر القراءة الأولية لهذه الوثائق وما نشر منها في الصحافة البريطانية والعربية الحقائق التالية:

كانت الحكومة البريطانية مصممة على التدخل في العراق لضرب ثورة ١٤ تموز منذ يومها الأول، ولكنها علقت هذا التدخل على مشاركة أمريكية لإعتمادها الكلي على قوة الولايات المتحدة. فقد كانت بريطانيا، في أعقاب هزيمة السويس، عاجزة تماماً عن الإقدام على مثل تلك المغامرة العسكرية، وفي بلد يصعب الوصول اليه. وقد كشفت مذكرات هارولد ماكميلان، رئيس الوزارة البريطانية (ص ـ ٥١١) أن حكومته كانت توصلت الى اتفاق مع الولايات المتحدة حول خطة تدخل أنكلو ـ أمريكي مشترك في الشرق الأوسط منذ إعلان «مبدأ آيزنهاور» عام ١٩٥٧. فلما طلب الرئيس اللبناني، كميل شمعون، تدخل كل من بريطانيا والولايات المتحدة، إثر قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، تحت غطاء «مبدأ آيزنهاور»، سارعت الحكومة البريطانية الى الطلب من واشنطن تنفيذ الخطة المتفق عليها في لبنان. وفي الوقت نفسه أوعزت لندن الى الملك حسين طلب العون العسكري الأمريكي ـ البريطاني بحجة وجود محاولة إنقلابية تقف وراءها الجمهورية العربية المتحدة. كما دفعت بريطانيا حسين الى الإعلان عن نفسه رئيساً للإتحاد الهاشمي (الذي كان يضم العراق والأردن) بعد مقتل العائلة المالكة في العراق. وقد علّقت صحيفة التايمس (٢/١/٨٩) حول دوافع بريطانيا من وراء تلك المناورات، حسب الوثائق السرية التي كشفت مؤخراً، بالقول:

«في تموز كان البريطانيون يفكرون وفق خطة ستراتيجية كبرى (Grand strategy)

تشمل التدخل المتزامن للأمريكان في لبنان والبريطانيين في الأردن والعراق، حيث قتل الملك.

كان البريطانيون يدفعون ملك الأردن حسين الى طلب المساعدة بدعوى أن مملكته، هي الأخرى، مهددة من الثائرين العرب، آملين أن يؤدي ذلك الى حمل الأمريكيين على المشاركة في المشروع».

ولكن الذي حدث لم يكن متوقعاً في لندن، إذ جاء الرد الأمريكي بالرفض القاطع للمشاركة البريطانية في التدخل في لبنان. وصُعق رئيس الوزارة البريطانية من هذه الطعنة الأمريكية، مواجهاً لأول مرة حقيقة انهيار النفوذ البريطاني في عموم المنطقة دفعة واحدة. ونلمس شعور المرارة أزاء هذا الواقع الجديد في طيات مذكراته، حيث يقول (ص - ٥١١) تعليقاً على ما جرى مساء ١٤ تموز:

«سمعنا الآن أن الرئيس شمعون أخبر سفيرنا إنه سيدعو كلاً من الولايات المتحدة وبريطانيا خلال أربع وعشرين ساعة للتدخل بالقوات العسكرية على طول الحدود السورية، وفاءاً بإلتزامهما. وقد ظهر أن في نيّة الأمريكيين تلبية هذا الطلب وأنهم كانوا على إستعداد «للعمل منفردين». إن هذا بحق لإنقلاب غريب في الموقف الذي مرّ عليه ثمانية عشر شهراً فقط.

وإذا كان مبدأ آيزنهاور لعام ١٩٥٧ يمّثل تحولاً ملحوظاً في موقف الإدارة الأمريكية في سنة ١٩٥٦ فإن التفسير الذي يُقدم له الآن في ١٩٥٨ ليس مجرد بالكلام بل بالعمل. إنه تراجع ـ بل فعل من أفعال التوبة ـ ليس له مثيل في التاريخ.»

لاشك أن هذا حكم شديد من سياسي بريطاني عرف بقربه من المصالح الأمريكية، وكونه وُلد من أم أمريكية، وهي حقيقة لم ينفك من تذكير الأمركيين بها. غير أن الحقائق التي كشفتها الوثائق الرسمية، تظهر أن العلاقات الأنكلو ـ أمريكية كانت أبعد ما تكون عن

الوئام الذي انعكس في الصحافة والمجاملات الدبلوماسية.

فقد بحث مجلس الوزارة البريطانية الموقف أزاء التورة في العراق في عدة جلسات في يوم ١٤ تموز ١٩٥٨، قطعها ماكميلان ليتصل بالرئيس الأمريكي طالباً منه مراراً التدخل في الأردن ومشاركة القوات البريطانية في غزو العراق. وكانت القوات البريطانية أعدت للإنزال في بيروت في معيّة قوات البحرية الأمريكية حسب ما تمّ الإتفاق عليه فيما سبق. والحال كان على القوات البريطانية الإكتفاء بعملية وصفها ماكميلان، بالـ «دونكيشوتية» لم تتجاوز إحتلال مطار عمان (المذكرات، ص ـ ٥١٨).

وحتى هذه المهزلة لم تمرّ بسلام، إذ اعترضت إسرائيل على مرور الطائرات البريطانية فوق فلسطين المحتلة، وكادت العملية كلها تتعرض الى فضيحة أسوأ من هزيمة السويس تطيح بحكومة ماكميلان وما تبقى من هيبة بريطانيا. ويصف ماكميلان بشيء من الإسهاب كيف انهارت معنوياته وأعضاء وزارته، وقد همّ بعضهم بالبكاء أمام هذا الوضع المحرج للغاية، لولا الوساطة الأمريكية في اللحظة الأخيرة، لدى إسرائيل (المذكرات، ص ـ ٥٢٠).

وكان ما زاد في حراجة الوضع بالنسبة الى حكومة ماكميلان غموض موقف شيخ الكويت الذي توارى عن الوجود، وقيل أنه كان في دمشق للإصطياف. وقد كشف ماكميلان أن الشيخ ربما كان يفاوض المسؤولين هناك في شأن إنضمام الكويت الى الجمهورية العربية المتحدة (المذكرات، ص ـ ٥٢٣).

ما السبب إذن في تبدل الموقف الأمريكي؟

الدور الأمريكي في العراق

هذه قضية تتطلب كثيراً من البحث والتدقيق لشحة المواد المتيسرة حولها، بالنظر لحساسيتها بالنسبة للعلاقات بين القوى الغربية. ثم إن ما نشر حول القضية لا يقدم لنا الكثير ولا يوضح الموضوع بشكل جلي لكثرة الآراء المتضاربة حتى بين المؤرخين والساسة الأمريكيين الذين تناولوا أحداث ثورة ١٤ تموز. ومع ذلك يمكن فهم دوافع الموقف الأمريكي من تفحّص توجهات السياسة الأمريكية خلال أزمة السويس وحرب فيتنام، وكذلك من مجمل مسار الحرب الباردة، ومن النتف المبعثرة في المذكرات الشخصية التي نشرها المسؤولون في الولايات المتحدة وبريطانيا.

وفي ضوء هذه المعطيات يمكن تلخيص الموقف الأمريكي بما يلي: كانت الولايات المتحدة تنظر الى العراق كما تنظر الى المستعمرات ومناطق النفوذ البريطاني الأخرى ذات الأهمية الستراتيجية، سيما التي كانت على أبواب تحولات داخلية كبرى. وكانت الولايات المتحدة في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية على استعداد لتقديم العون الى بريطانيا للإحتفاظ بممتلكاتها السابقة، ولكن دائماً لقاء ثمن يتفاوت قدراً حسب أهمية البلد التابع المعني.

وبالنظر لتفاوت ميزان القوى الأمريكية ـ البريطانية فقد كانت الولايات المتحدة تسعى لأخذ حصة الأسد والحلول محل الصدارة في مناطق النفوذ البريطاني، ومنها العراق. وهي كانت ترى في إصرار بريطانيا على الإحتفاظ بدور إمبريالي، مع تضاؤل قوتها، يعرّض المصالح الغربية جميعاً الى الخسارة والضياع. فكانت الدبلوماسية الأمريكية تلحّ على ضرورة إذعان بريطانيا للأمر الواقع والإعتراف بعجزها عن الحفاظ على مكانتها السابقة.

أما الإمبريالية البريطانية فقد ظلت حتى عام ١٩٦١ تتمسك بأوهام قدرتها على لعب دور قيادي مستقل في السياسة الدولية (أنظر: الهامش (7)، ص ٥١٣، في آخر الكتاب)، وظلت تنظر بتعالٍ ساخر من العجرفة الأمريكية محدّثة نفسها بأن الأمريكان قوم سذّج حديثو النعمة، يعوزهم الإدراك السياسي وتنقصهم الخبرة في الشؤون الدولية. لذلك كانت تصرّ على

دور متميّز في السياسة الدولية ولاسيما في المناطق الخاضعة لنفوذها . فكانت تسعى لإقناع أمريكا بضرورة إعتماد الخبرة الإنكليزية، قبل توريط نفسها فيما لا تحسن. ولقد تمّ، بالفعل وفي بعض الحالات، تسوية المنافسة بين الطرفين كما حدث في اليونان حيث دخل النفوذ الأمريكي عام ١٩٤٧ بدعوة بريطانية، وكذلك في إيران كما سنبين فيما بعد .

أما في مصر فقد حال التعنت البريطاني دون تنسيق جهود الطرفين، وأقتضى الحال تدخلاً أمريكياً سافراً فيما كان يعتبر منطقة مغلقة للنفوذ البريطاني. ولقد قاد ذلك، كما ألمحنا، الى أزمة دبلوماسية في العلاقات الأنكلو ـ أمريكية إنعكست في مناورة بريطانيا للتقرب من الإتحاد السوفيتي.

أما فيما يخصّ العراق فقد كان الأمر أكثر تعقيداً، إذ تزامنت المساعي الأمريكية للهيمنة على العراق مع الفترة التي سبقت قيام ثورة ١٤ تموز مباشرة، وهذا ما يلقي الضوء على مصير خطة التدخل البريطانية، وعلى الدسائس الدولية لوأد الثورة عن طريق التآمر الداخلي بعد أن تعذر التدخل العسكري من الخارج.

وكانت بريطانيا تنظر بعين الحذر الى المساعي الأمريكية الى دخول العراق، واتضح هذا منذ عام ١٩٥٤ في أعقاب الجلاء البريطاني من منطقة قناة السويس وتحوّل العراق الى قاعدة رئيسية للنفوذ البريطاني، أي في وقت وضع خطة التدخل العسكري البريطاني في العراق التي أشير اليها أعلاه. فقد ظهر التخوف من المساعي الأمريكية في الوثائق البريطانية السرية التي كشفت قبل بضعة أعوام. فعند طرح قضية تجديد المعاهدة العراقية ـ البريطانية من قبل لجنة الدفاع البريطانية في عام ١٩٥٤ ، علّق رئيس أركان القوة الجوية البريطانية، حسب وثيقة رسمية، بالقول:

«إن السلطات العسكرية الأمريكية كانت تعد خططاً عديدة، وفق اعتبارات تعتمد على الإستفادة من التسهيلات التي نتمتع بها حالياً في أقطار الشرق الأوسط. وفي الوقت نفسه فإن السياسية الأمريكية الفعلية في عموم منطقة الشرق الأوسط تظهر وكأنها رسمت لتقويض وضعنا وتعريض بقاء تلك التسهيلات في أيدينا الى الخطر. إن رئاسة الأركان على استعداد لتقديم مذكرة حول هذه القضية الى وزير الخارجية لمناقشتها مع

وزير الخارجية الأمريكية، إذا سنحت الفرصة له خلال وجوده في مؤتمر برلين.» (10)

وقد ذكرت رئاسة الأركان في مذكرة أخرى تعود الى الفترة ذاتها، رداً على إقتراح لتقليص القيادة البريطانية الموحّدة للشرق الأوسط، فقالت إن الإقتراح: «من شأنه خلق فراغ ستسارع لإشغاله المصالح السياسية والعسكرية والتجارية الأمريكية.» (11)

نرى بوضوح إذن، أن أحد أركان السياسة البريطانية في العراق قبل ثورة ١٤ تموز كان يقوم على سدّ الأبواب بوجه المساعي الأمريكية. وكانت بريطانيا قادرة على تنفيذ سياستها هذه، ما دامت تحتفظ بمكانتها التقليدية المتميزة في المنطقة. ولكن بعد فقدان هيمنتها في مصر عام ١٩٥٢، جاءت هزيمة السويس لتقوّض ما تبقى من النفوذ البريطاني في المنطقة العربية. لهذا السبب تعتبر حرب السويس النهاية الفعلية للهيمنة البريطانية في هذه المنطقة.

وبإعلان «مبدأ آيزنهاور» سارعت الدوائر الأمريكية الى ملء الفراغ الذي تركته الإمبراطورية البريطانية. واتخذت هذه العملية الإستعمارية الجديدة شكلاً فاضحاً وفظاً حتى غدت عملية شبه رسمية للتسلّم والتسليم.

وفي العراق جرت عملية تسليم النفوذ الى الولايات المتحدة خلال حرب السويس نفسها. وكان نوري السعيد أدرك مغزى تلك الحرب بالنسبة للمنطقة كلها فاستنتج أنه آن الأوان لتبديل الأسياد. وتمت العملية، كما يلمح السفير الأمريكي في بغداد في مذكراته، خلال زيارة قام بها نوري السعيد للسفارة الأمريكية ببغداد بصحبة ولي العهد عبد الإله يوم ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦. وكانت الزيادة إذعاناً رمزياً لتقديم الطاعة والولاء للسيّد الجديد، لأن إنضواء الحكم الملكي في العراق تحت الحماية الأمريكية جرى خلال الحرب المذكورة في اجتماعات حلف بغداد المعقودة في بغداد في ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) حيث أعلن استبعاد بريطانيا من الإجتماعات وتوجيه الدعوة الملحة لانضمام واشنطن الى الحلف. (أنظر مذكرات والدمار غولمان، ضمن كتاب: العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب، ترجمة نجدة فتحي صفوة، ص ٢٣٩ ـ ٢٤٢، وبعدها). وكانت واشنطن رفضت الإنضمام الى

الحلف عند قيامه عام ١٩٥٤ نكاية ببريطانيا ومن أجل إبقاء الأبواب مفتوحة مع القاهرة التي رأت بحق أن الحلف كان وسيلة بريطانية لحماية نفوذها في المنطقة وتطويق مصر. فلما أبعدت بريطانيا من الحلف إنظمت واشنطن بعد فترة قصيرة الى أهم لجان الحلف.

ولما كانت واشنطن ترغب بمظاهرة عالمية لدخول النظام الملكي في العراق، قام ولي العهد بزيارة رسمية لواشنطن في أوائل شباط ١٩٥٧، بعد أيام من إعلان «مبدأ آيزنهاور». وفي واشنطن تمت المصالحة بين الأسرتين المالكة في العراق والسعودية بمباركة من الرئيس الأمريكي، آيزنهاور، كما قالت مجلة تايم الأمريكية (١٨/٢/١٩٥٧). وقد حملت المجلة الأمريكية على غلاف عددها (١٧/٦/٥٧) صورة نوري السعيد ورفعته من: «منصب دمية بريطانية الى المرتبة الرفيعة لآديناور وتشان كاي تشك وسيغمان ري»، طبقاً لما قاله صحفي بريطاني بارز آنذاك. (بول جونسون، رحلة الى بلاد الفوضى، لندن، ١٩٥٨، ص٧٦)

وتبين من التعليقات الصحفية الأمريكية أن الولايات المتحدة علقت الآمال الإمبريالية الكبيرة على محميتها الجديدة، وظهر ذلك في مقال طويل حملاه مجلة تايم في عددها السابق الذكر. كتب المقال فيما يظن أحد المؤرخين البارزين (وقيل هو آيرلند صاحب الدراسة الشهيرة حول تاريخ العراق الحديث). وقد رشّح الكاتب عراق نوري السعيد لقيادة المنطقة العربية، فقال إن مصر وسوريا تفتقدان ثروات النفط؛ ومشايخ السعودية والخليج تمتلك النفط ولكنها تفتقد الموارد السكانية القادرة على التطوير الإقتصادي. «والعراق وحده من بين الدول العربية يمتلك النفط والسكان». واختتم المقال بتصريح مصدر دبلوماسي أمريكي رفيع المستوى، قال فيه:

«نحن نرى أن العراق يمتلك الطاقة، إن لم يكن الآن، ليكون ألمع بقعة في المنطقة. فهنا الأمل ببناء صرح صلد، ومع نوري يمسك بزمام الحكم فإننا يمكن أن نشرع بالعمل والبناء. إنه يحظى بتأييدنا الكامل، ولا يضيرنا أن نعلن ذلك على الأشهاد.»

وعلق كاتب المقال على إعلان للوصاية الأمريكية هذا على العراق قائلاً: «إن وادي الرافدين الشهير فيما سبق من الأيام قد ينهض من جديد كوادي الروافد الثلاثة – دجلة والفرات والنفط».

بهذه الروح دشنت الولايات المتحدة نفوذها الجديد في العراق، فكانت حريصة أن لا يصاب النظام الملكي بهزة تذهب معها الآمال الكبار. وكان هناك الكثير من الدلائل على تداعي الكيان الهاشمي في العراق، بعزلته عن الجمهور العراقي الذي انتفض للمرة الثالثة خلال حرب السويس، وامتشق هذه المرة السلاح ليس في بغداد وحدها وإنما في أكثر مدن العراق، في الشمال والوسط والجنوب. وقد أحست واشنطن عمق أزمة الحكم الملكي فحذّر وزير الخارجية الأمريكية، جون فوستر دلس، الرئيس الأمريكي آيزنهاور في مكالمة تلفونية مسجلة في ٢٣ شباط ١٩٥٧ بأن الحكم العراقي هو أكثر أنظمة المنطقة تعرضاً الى السقوط في أعقاب حرب السويس باعتباره: «يعاني الأشدّ، لأنه أكثرها موالاة للغرب..» (أ. هورن، «ماكميلان. ج٢، ص٩٢)

ويقول السفير الأمريكي في بغداد آنذاك، أنه قابل نوري السعيد يوم ١٢ تموز ١٩٥٨ وحذره من عدم ولاء الجيش العراقي. وذكر محمد فاضل الجمالي، مدلل المصالح الأمريكية في العراق، أنه قابل مساعد وزير الخارجية الأمريكية، هرتر، في أواخر حزيران ١٩٥٨، وطلب منه معونة الحكومة الأمريكية في نقل القوات العراقية الى لبنان. وقال الجمالي:

«وهنا التفت اليّ المستر روكويل (مساعد المستر هرتر) وسألني هل أنتم مطمئنون من جيشكم؟ قلت له حسب علمي أن جيشنا جدير بكل ثقة.» ويضيف الجمالي أنه أوصل الحديث الى نوري السعيد، ثم قال: «فما كان من السيد نوري السعيد إلا أن استدعى السفير الأمريكي وصرخ في وجهه زاعماً أن أمريكا تريد أن تشكك في إخلاص الجيش العراقي.

من هذا يستدل أن الأمريكان قد يكون لهم سابق علم بما حدث في الجيش العراقي ولكنهم لم يصارحوا الحكم القائم في العراق.» (فاضل الجمالي، العراق الحديث، ص ٢١)

وتشير دلائل أخرى أن الدوائر الأمريكية أحسّت بسعة التذمر ضد صنيعتها الجديدة في بغداد، ولكن من المستبعد جداً أن تكون اطلعت على حقيقة ما كان يجري في العراق وتحديداً في صفوف الجيش العراقي. وهذا ما أكدته مذكرات آلن دلس أيضاً، وكذلك الحال

بالنسبة للسفارة البريطانية في بغداد، كما ذكر مؤرخ سيرة ماكميلان. (أ. هورن، ماكميلان، ج٢، ص ٩٢)، فقال: «إن السفارة البريطانية في العراق كانت فيما يظهر جاهلة بما كان يغلي تحت السطح كزميلتها الأمريكية في طهران عام ١٩٧٩». وهذا كلام لا ينفي وجود خطط لدى البريطانيين كتلك التي أرادت واشنطن تنفيذها في إيران ولم يوافها النجاح.

والحقيقة تشير الى وجود خطط بريطانية لإحداث تبديل فوقي، يعيد الى بريطانيا سيطرتها السابقة ويزيح عن طريقها المنافسة الأمريكية غير المهذبة. ويستفاد من رواية أن بعض الأوساط في السفارة البريطانية في بغداد كانت تعدّ خطة لإقصاء نوري السعيد وتشكيل حكومة جديدة: «برئاسة عسكري قدير يرضى عنه القصر والجيش». وتقول الرواية أن تلك الأوساط البريطانية حاولت إقناع رئيس الديوان الملكي، عبد الله بكر، بتنفيذ الخطة. ووفقاً لهذا المشروع البريطاني كان المفروض أن تولى المسؤولية في العراق للملك والحكومة الجديدة، وأن يُعين عبد الإله سفيراً في الولايات المتحدة.

ويقول المصدر الذي أورد هذه الرواية: «ولكي يوضع هذا الإقتراح موضع التنفيذ راح السفير البريطاني يضغط على كل من ولي العهد والجنرال نوري السعيد، وهو أمر لا يستطيع أي سفير أن يقوم به إذا لم توعز له حكومته بذلك. ولقد نقلت تلك المقترحات الى ولي العهد فلم تلق أذناً صاغية.» (مجيد خدوري، العراق الجمهوري، هامش ٥٩، ص ٥٨ ـ ٥٩. ويقول المؤلف أنه استقى هذه المعلومات من عبد الله بكر نفسه.)

بدائل بريطانية أخرى

ولعل من المفيد هنا أن نقف قليلاً لاستعراض خطط بريطانية يبدو أنها كانت قيد الإعداد والدراسة، بل وربما كانت تمثّل وجهة نظر فئات معينة في المؤسسة الحاكمة البريطانية ولا تعكس بالتالي رأي حكومة ماكميلان. وظهرت أهمية وجهة النظر هذه فيما بعد عند تدفق المد اليساري في ربيع عام ١٩٥٩، وكذلك في الإعداد لانقلاب ٨ شباط فيما بعد. وبرزت

هذه الخطة مرة أخرى بعد مجيء حكومة حزب العمال البريطاني عام ١٩٦٤ وتنفيذ سياستها في الإنسحاب العسكري من اليمن الجنوبي و منطقة الخليج. وصُعّد نظام البعث الى السلطة عام ١٩٦٨ ضمن تلك الحسابات كما هو معروف.

والحقيقة أن تلك الخطة التي وضعت خطوطها العامة سنة ١٩٥٧، طرحت رداً على «مبدأ آيزنهاور»، وظهرت الى العلن قبل ثورة ١٤ تموز، ضمن الإستعدادات السياسية للانتخابات العامة البريطانية المزمع تنظميها عام ١٩٥٩، لتكون أساساً لسياسة الحكومة العمالية المقبلة. ولما لم يسعف الحظ حزب العمال للفوز في الإنتخابات فإن الخطة لم يتهيأ لها فرص التنفيذ حتى عام ١٩٦٤ عندما شرعت حكومة هارولد ولسون بتطبيقها وسط دسائس داخلية مشهورة. والخطة جاءت ضمن كتاب نشره الصحفي البريطاني، بول جونسون، وكان آنذاك يُحسب على الجناح اليساري في حزب العمال المعارض، وكان على علاقة وثيقة بأنورين بيفان، وزير الخارجية في «حكومة الظل» العمالية، (وقد ترك جونسون فيما بعد صفوف حزب العمال وانضم الى الجناح اليميني في حزب المحافظين! ولعل هذه النقلة الكبيرة منحت آراءه أهمية أكبر).

كتب جونسون كتابه تحت عنوان: «رحلة الى الفوضى»*، إثر رحلة مطوّلة زار خلالها العراق وعدداً من بلدان الجزيرة العربية وقابل خلالها عوني الخالدي، أمين حلف بغداد وعدداً غير معروف من السياسيين العراقيين والعرب. وملخص الخطة التي طرحها هو أن تنسحب بريطانيا من حلف بغداد وتصفي قواعدها العسكرية في العراق (ص ١٣٨)، بعد أن تسلمت الولايات المتحدة المسؤولية الإمبريالية في المنطقة. واقترح أن تتخلى بريطانيا عن حماية الحكومات الرجعية والمشايخ والملوك الى الجهات الأمريكية، وأن تولي حكومة العمال المقبلة اهتمامها الى بناء حلف مع ما سمّاهم بـ «الإشتراكيين العرب»، على أن يمهد الطريق الى ذلك بفتح مدارس صيفية للتعرف على أولئك «الإشتراكيين» بين الطلبة العرب في بريطانيا. وقال

* Paul Johnson, Journeny into Chaos, MacGibbon & Kee, London, 1958.

جونسون أن النفط يمثل المصلحة العليا لبريطانيا، واقترح، من أجل المحافظة عليها، تعديل اتفاقيات النفط التي اعتبرها مجحفة، وذلك برفع حصة البلدان المنتجة الى ٧٠ في المئة تعويضاً عن الخسارة التي تلحق بها نتيجة أساليب الحساب الملتوية التي تحرمها نحو ٢٠ في المئة من حصتها التي تعادل نصف الأرباح. غير أنه اقترح أن يشترط بقاء تلك البلدان ضمن المنطقة الإسترلينية، بالنظر للخسارة الكبيرة التي تترتب على شراء بريطانيا النفط المسعّر بالدولار. واقترح أيضاً أن تودع الزيادة في حصة البلدان المنتجة في صندوق خاص يخصص للإستثمارات ولمساعدة البلدان العربية غير النفطية مثل سوريا ولبنان ومصر.

ولعل أهم ما ألمح اليه جونسون هو أن من مصلحة بريطانيا زوال حكم نوري السعيد بسجونه المزدحمة بالمعارضين ومجلس نوابه من الإقطاعيين والطفيليات الإجتماعية، وبتبعيته الجديدة الى النفوذ الأمريكي. قال جونسون: «إن بغداد، وبمعنًى سلبي، هي الأهم في المنطقة. فإذا سقطت في أيدي القوميين، فلن تستطيع قوة أن تنقذ النظام [الأمني في الشرق الأوسط]، حتى الولايات المتحدة». ثم تساءل: «هل تسقط بغداد؟» (ص ١٨) فقال: «إن نوري السعيد، وإن كان ما يزال حياً، فهو أشبه بالمخلفات التاريخية البالية.»

وتوقع جونسون، سيراً مع تحليله هذا، أن تتسلم قوى المعارضة القومية المتصاعدة في عموم المنطقة العربية السلطة في العراق مستنتجاً من رحلته الطويلة وجود فرصة لإنقاذ النفوذ البريطاني عن طريق تبني سياسة تقوم على التعامل مع الفئات الإجتماعية الوسطى في المنطقة. فقال:

«في نهاية عام ١٩٥٦، انتقل عبء هذه المنطقة الى أكتاف أمريكا. ومنذ ذلك الحين أخذ الشيوخ والملوك وأصحاب الأرض والتجار، بالتطلع نحو واشنطن طلباً للحماية. هذا الوضع يتيح لبريطانيا فرصتها المنتظرة، إذ نستطيع لأول مرة، لو شئنا، أن نلعب دوراً مستقلاً وبناءاً... فمن المحتم إذن أن يتجه القوميون وجهة تقرّبهم من خصوم أمريكا ومنافسيها. وطالما سيتطلع هؤلاء الى روسيا، فلن تجد أمريكا في مقدورها تشجيع التطور نحو الديموقراطية... فإذا كانت القومية العربية تستطيع أن تجد بديلاً محترماً - يقدم لها المشورة - عندئذ يمكن اختراق تلك الحلقة المغلقة. هذا بالضبط الدور الذي يمكن

أن تلعبه بريطانيا، وقبل كل شيء بريطانيا اشتراكية، بكل حرية.» (ص١٣٢)

هذا فحوى ما قدمه بول جونسون. ورغم الصفة الصحفية للمشروع يمكن تلمس بصمات شبه رسمية في ثنايا التحليل الدقيق للوضع، وكذلك في المقابلات التي أجراها مع نديم الباججي، وزير النفط العراقي آنذاك، وغيره من السياسين والمسؤولين. ومهما يكن من أمر نسرى تردد بعض تلك الأفكار في ربيع ١٩٥٩، وستلعب دوراً مشؤوماً في حرف ثورة تموز وفي الإطاحة بقاسم. وكان الذي طرحها هذه المرة، السفير البريطاني في بغداد، السير همفري تريفليان الذي سبق أن شغل منصب مستشار في السفارة البريطانية في بغداد في أعقاب وثبة كانون ١٩٤٨، حسب ما أشار في مذكراته (الشرق الأوسط في غمار الثورة، ص ١٦٠).

ومن المحتمل أن واشنطن كانت على علم بالخطط البريطانية المختلفة أو أنها تحسست إنقسام الرأي في الأجهزة البريطانية العليا، ولذلك حذرت من احتمال انفراط الوضع في منطقة الشرق الأوسط كله في حالة فقدان السيطرة على العراق، أو إزاحة نوري السعيد. ومهما يكن من أمر فقد صدمت واشنطن لسماع أخبار سقوط الحكم الملكي وثورة ١٤ تموز ١٩٥٨. فسجل الرئيس الأمريكي آيزنهاور في مذكراته مشاعره لدى سماع نبأ الثورة:

« هذه هي البلاد التي كنا نعتمد عليها بكل ثقلنا في أن تكون الحصن الحصين للإستقرار والتقدم في المنطقة... إذا لم يلق تحوّل الأحداث بهذه الصورة المريعة، الرد الشديد من جانبنا فقد يؤدي الى إزالة كل النفوذ الغربي في الشرق الأوسط...» (مذكرات آيزنهاور ١٩٥٦ ـ ٦١، ص ٢٦٩).

ولا شك أن الدوائر الأمريكية كانت ترى في ثورة ١٤ تموز، وسعة التحرّك الجماهيري، تهديداً لكامل النفوذ الإمبريالي في المنطقة، كما بينا سابقاً، ولكنها رأت أن لا تترك لبريطانيا إعادة عجلة الأحداث الى وراء، بل أن تتولى هي عملية ضرب الثورة العراقية حتى إذا استدعى الأمر مواجهة عسكرية مع الإتحاد السوفيتي. وقد ظهر جلياً أن بريطانيا التي

خرجت مهزومة من العدوان الثلاثي، كانت أضعف من أن تتولى هذه المهمة وقد وقفت مشلولة الأيدي أمام الثورة العراقية رغم تخطيطها وإصرارها المسبقين على التدخل العسكري في العراق.

وتبيّن عجز بريطانيا المهين بصورة فاضحة عندما رفض الرئيس الأمريكي، آيزنهاور، طلباً بريطانياً بمشاركة رمزية للقوات البريطانية في الإنزال في لبنان الى جانب القوات الأمريكية، و رفض أيضاً طلباً آخر لمساهمة أمريكية في الإنزال في الأردن، رغم إلحاح وزير الخارجية البريطاني الذي ذهب شخصياً الى واشنطن.

وإنفرد الأمريكيون بالإنزال البحري في لبنان وكان أحد أهدافهم من تلك العملية، كما كُشف فيما بعد، إركاع بريطانيا لإرادة واشنطن. ويذكر في هذا الصدد المؤرخ الأمريكي وليام قاندت، وهو أحد الأساتذة المطلعين على خفايا السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة:

«عندما تلجأ الولايات المتحدة الى التهديد أو الإستخدام الفعلي للقوة، فذلك يعني عادة أن أحد أهداف العملية هو التأثير على الأصدقاء. وفي هذه الحالة (الإنزال في لبنان) كانت المملكة المتحدة ماثلة بقوة شديدة جداً في ذهن آيزنهاور خلال الأيام القليلة الأولى من الأزمة. فقد كان فريق من العسكريين البريطانيين والأمريكيين يعدّون طيلة ثمانية أشهر الخطط للتدخل في لبنان والأردن، وكان واضحاً أن العملية المنتظرة ستكون مشتركة. ولكن عندما حانت الساعة تبين أن الأهداف البريطانية والأمريكية لم تكن متطابقة كلياً. فانصب جزء من الجهد الأمريكي لإقناع البريطانيين على العمل في إطار معيّن الحدود نسبياً، بدلاً من الوقوف جانباً بصورة كاملة، أو التوجه نحو إستعادة النفوذ الغربي في العالم العربي بصورة شاملة.

وكان ماكميلان قد زار واشنطن في أوائل حزيران/ يونيه ١٩٥٨ للتباحث حول الوضع في الشرق الأوسط، وأبدى اهتماماً خاصاً بضرورة تنسيق السياسات الأمريكية والبريطانية، فلم تنفك دروس السويس تقضّ مضجعه. لذلك أصيب بالإحباط والحرج عندما أبلغه آيزنهاور في ١٤ تموز/ يوليه، بأن واشنطن قررت تلبية طلب شمعون التدخل، ولكنها تفضّل العمل منفردة. فردّ ماكميلان على آيزنهاور ممازحاً، ربما بصورة

تعوزها اللياقة: «لقد نفّذت ضدي سويس أخرى».

ولم يكن ماكميلان ينوي الشروع في التدخل ليجد نفسه فيما بعد وقد تُرك وحيداً من قبل الولايات المتحدة فبادر، تلافياً لسوء الفهم، الى إرسال وزير خارجيته، لويد، الى واشنطن في ١٦ تموز/ يوليه. وقد إنتزع لويد وعداً أمريكياً بمساندة التدخل البريطاني في الأردن تلبية لطلب من الملك حسين. ولابد أن لويد حصل أيضاً على تطمينات بعدم وقوف الولايات المتحدة موقف عدم الإكتراث أزاء تحرك عراقي ضد الكويت. وهكذا في حين رفض آيزنهاور مساعدة بريطانية لاستعادة وضعها في العراق كان على إستعداد لتطويق ما يلحق المصالح البريطانية من أضرار في غير العراق، ومساندة التحرك البريطاني في الأردن... لقد كان التأثير على الأصدقاء، كما هي العادة، أيسر من التأثير على الخصوم. وقد تأثر البريطانيون بالقرارات المتّخذة في واشنطن أكثر من ناصر ومن القادة السوفيت.» (12)

ويدعي آيزنهاور أن رئيس الوزارة البريطانية، هارولد ماكميلان، لم ينبس بكلمة عندما أخبره في مكالمة تلفونية صبيحة ١٤ تموز/ يوليه، بالقرار الأمريكي رفض مشاركة بريطانيا في العمليات العسكرية الأمريكية (مذكرات آيزنهاور، ص ٣٧٢). ولكن هارولد ماكميلان يروي قصة أخرى في مذكراته كما رأينا (13).

وهكذا لم يتم الإنزال البريطاني في الأردن إلا يوم ١٧ تموز/ يوليه، وقد بدأ التحرك الأمريكي في إقتطاف ثمار الإنزال البحري في لبنان والإعداد لغزو محتمل للعراق.

وقد تبين أن القرار الأمريكي في الإنفراد لم يكن وليد الساعة، إذ أظهرت اللقاءات اللاحقة أن المستر جون فوستر دلس كان متردداً أزاء التدخل البريطاني حتى في الأردن. والحقيقة أن الموقف الأمريكي كان واضحاً في إعلان «مبدأ آيزنهاور» في بداية عام ١٩٥٧. فقد سخرت الصحافة الأمريكية في حينه من المطالبة البريطانية بضرورة «التحرك المشترك» في الشرق الأوسط. (أنظر مجلة تايم الأمريكية، ١٩٥٧/١/٧). وتكشفت النوايا الأمريكية في

الإنفراد بالعراق عندما أبلغت لندن بالإستعدادات العسكرية التركية لغزو العراق.

التحرّك التركي

في ١٨ تموز/ يوليه، أي بعد إحباط خطة التدخل البريطانية في العراق عبر الأردن، أخبرت الحكومة الأمريكية بريطانيا بأن تركيا قررت غزو العراق وأنها طلبت المعونة الأمريكية الجوية. وقد جرى الإستفسار الأمريكي من وزير الخارجية البريطاني الذي كان موجوداً في واشنطن وقتئذٍ، عن رأي حكومته بالتحرّك التركي، فكان الردّ البريطاني سريعاً وحاسماً - الرفض القاطع. ففي مذكرة سرية كشفت مؤخراً، قال ماكميلان:

«إن هجوم تركيا على العراق سيكون أسوأ من الجنون؛ بل جنون إجرامي... سوف لن نساعد أصدقاءنا القتلى بهذا العمل.» (صندي تلغراف، ٨٩/١/١؛ الغارديان ٨٩/١/٢).

ثم قدّم وزير الدفاع البريطاني مذكرة أخرى في اليوم نفسه (نشرت صورتها في القبس الكويتية، ٨٩/١/٦)، بيّن فيها الإعتبارات العسكرية التي تحكم بالخطل على التحرك التركي لغزو العراق، فقال:

«بغض النظر عن الإعتبارات السياسية الأبعد، فإنني، بعد مشاورة رئاسة الأركان، على ثقة بأن غزو تركيا العراق لن يلقى نجاحاً كبيراً في زحزحة النظام العراقي الجديد. كما ليس له أمل كبير في الوصول الى بغداد؛ المركز الحساس الرئيسي. قد يفلح الأتراك في إحتلال المنطقة الشمالية، ولكن هذا لن يكون له تأثير حاسم على القضية العامة.

٢ - ويكاد يكون مؤكداً أن يدفع الغزو الحكومة العراقية الى دعوة الروس الى التدخل. وهذا سيغير كامل الوضع العسكري في الشرق الأوسط وسيكون له أسوأ الأثر على مصالحنا...»

ويبدو لأول وهلة غير مفهوم إلحاح الحكومة البريطانية على الولايات المتحدة في غزو العراق ثم معارضتها بشدة تحركاً تركياً ـ أمريكياً في هذا الإتجاه، ولكن منطق السياسة البريطانية يظل متناسقاً في الحالتين إذا أخذ بنظر الإعتبار أن بريطانيا كانت تستهدف في جميع الأحوال إبقاء هيمنتها على العراق، إن لم يكن اعتماداً على قوتها هي فبواسطة القوة الأمريكية. لذلك كانت بريطانيا تصرّ على أن يكون غزو العراق عملية بريطانية ـ أمريكية. أما أن تنفرد تركيا في دخول الأراضي العراقية وتتولى إسقاط ثورة ١٤ تموز بمعونة أمريكية فذلك سيؤدي في نظر لندن، الى تصفية النفوذ البريطاني في العراق وانتقاله كلياً ضمن الساحة الأمريكية ـ التركية. وقد كان الدور الموكل الى تركيا في خطة التدخل الشامل التي أتفق عليها ينحصر في سوريا، لذلك رأت بريطانيا أن منع قواتها من دخول العراق وإيكال هذه المهمة الى القوات التركية ينطوي على نوايا أمريكية مريبة بالنسبة للمصالح البريطانية.

وفيما تشير المصادر الغربية كانت الخطة الأمريكية تقوم على تدخل واسع عُهد فيه الى تركيا غزو الأراضي السورية، والى إسرائيل ضرب الجمهورية العربية المتحدة وضم الضفة الغربية، كما عهد الى القوات البريطانية إحتلال الأردن والعراق. ويقول وليام قاندت إستناداً الى مقابلات خاصة أجراها مع كبار المسؤولين الأمريكيين من ذوي العلاقة المباشرة بأحداث لبنان:

«في الحقيقة، نظر آيزنهاور عدة مرات خلال الأيام الأولى في ما تردد، في مزايا "إطلاق العنان" لإسرائيل ضد ناصر، واقترح الجنرال توايننك (رئيس الأركان) بصورة جادة أن تحتل إسرائيل الضفة الغربية من الأردن كجزء من هجوم عام في المنطقة يشتمل على تدخل بريطاني في العراق وتدخل تركي في سوريا.» (14)

وكان الهدف من هذا المشروع الخطير إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط وفق رغبات المصالح الأمريكية، ولكن صرف النظر عنه لأسباب عديدة من بينها معارضة بريطانيا دور تركيا في العراق. ومن بينها أيضاً الخوف من مجابهة مع الإتحاد السوفيتي كانت في الحسابات

الأمريكية، كما يعترف آيزنهاور في مذكراته (ص ـ ٢٧٤). ومثل هذه المجابهة كما لا يخ
كانت تقتضي موقفاً موحداً للقوى الغربية أزاء قوات حلف وارشو والصين الشعبية، وهو ا
لم يكن بالإمكان توفيره لأسباب منها معارضة بريطانيا لخطط واشنطن للتحرك التركي
العراق.

ولكن الأسباب الحاسمة في فشل خطط التدخل كانت تعود أولاً الى نجاح ثورة ١٤ تموز
كسب تأييد جماهيري واسع ظهر منذ لحظاتها الأولى في دعم شعبي منقطع النظير شـ
جميع فئات الشعب العراقي وقومياته، وكذلك فإن تمكن الثورة من قطع رؤوس الحكم الملَ
فوّت الفرصة على تحرك مضاد يوفر غطاءً لتدخل خارجي. وهذا ما تؤكده المصادر البريطا
والأمريكية أيضاً. إذ يقول الرئيس الأمريكي، آيزنهاور في مذكراته (ص ٢٧١):

«إن إمكانيات ثورة مضادة في العراق كانت تعتمد الى حد كبير على قيادة نو
السعيد، الذي كل ما نعلم عنه أنه قد يكون قتل. وإذا كان قد ولى فإن مسألة العـ
المضاد في العراق تخرج كلياً من الصورة.»

وهذا أيضاً ما اعترف به رئيس الوزارة البريطانية، ماكميلان حيث قال في مذكراته (٥٢٢
«أصبح من المستحيل إعادة العهد القديم في العراق وقد قُتل ممثلوه الرئيسيـ
بوحشية.»

وكان المؤمل، في أقل تقدير، أن يقدم الإنزال العسكري في كل من لبنان والأردن محر
لفلول العهد الملكي للتجمع والوقوف بوجه الثورة، ولو لفترة قصيرة من الزمن تكون ذري
للغزو الخارجي، لكن الإلتفاف الشعبي حول الثورة وقطع رؤوس النظام الملكي جعل «ا
المستحيل» ـ بتعبير ماكميلان ـ الإقدام على غزو عراق الثورة. وتقول المؤرخة الأمريك
إليانور دلس في كتابها حول سيرة وزير الخارجية الأمريكية، جون فوستر دلس:

«قامت الثورة في بلد هو، بسبب موقعه (الجغرافي)، أبعد جميع بلدان الشرق الأوسـ

منالاً وأصعبها في إيصال الإمدادت من الخارج. ثم أن الإنقلاب في العراق صفّى بسرعة خاطفة وشاملة الأفراد الأساسيين، بمن فيهم الملك ورئيس الوزارة، فأصبح من المستحيل القيام بأي عمل يعيد الأمور الى حالها السابق.» (15)

مضاعفات الوضع العربي

وهكذا بعد أن سدّت المنافذ في طريق التدخل العسكري لجأت الدبلوماسية الأمريكية الى محاولة إستثمار الوضع العربي، وهذه ناحية لم تشر اليها الوثائق الرسمية الا بصورة غير مباشرة، ولكنها لم تعد خافية على أحد. وقد كشف محمد حسنين هيكل نفسه، الكثير في كتابه الأخير (سنوات الغليان).

وكان من المعلوم وجود تمايز في مواقف الدول الغربية من الجمهورية العربية المتحدة، وتحديداً من توجهات جمال عبد الناصر العالمية والإقليمية، وهو أمر ترك أثره على مجمل التحرك الغربي ضد الثورة العراقية، كما تشهد مداخلات الوضع في لبنان والمنطقة عموماً آنذاك، ولجوء الحكومة الأمريكية الى إعلان «مبدأ آيزنهاور» الذي أشير اليه في مكان آخر من هذا الكتاب.

وكانت السياسة الأنكلو ـ أمريكية تسعى الى الهيمنة على سوريا بذريعة وجود خطر «شيوعي»، وهو الأمرالذي أدى بسوريا الى إعلان الوحدة مع مصر في مطلع شباط/ فبراير عام ١٩٥٨. وحظيت هذه التطورات بمباركة واشنطن بعد فشل جميع محاولات تنظيم انقلاب عسكري أمريكي الإتجاه. ولكن العلاقات المصرية ـ الأمريكية سرعان ما تعكرت بعد إنفجار الأزمة في لبنان في أثر إغتيال نسيب المتني في شهر أيار/ مايو، ومن ثم تنامي المعارضة الوطنية ضد النفوذ الأمريكي، سيما وكانت انتخابات الرئاسة على الأبواب. وقد اتهمت الحكومة الأمريكية وصنيعتها شمعون حكومة العربية المتحدة بتسليح المعارضة اللبنانية بقصد التأثير على مجرى الإنتخابات، وقاد الأمر الى تهديد بالتدخل العسكري الغربي ضد

الجمهورية العربية المتحدة.

والجدير بالذكر ظهرت بوادر تحرك مصري في هذا الوقت بالذات للتقرب من جديد الى الولايات المتحدة في ظروف اشتداد التهديدات الأمريكية، وطرح الأزمة اللبنانية على مجلس الأمن الدولي، بقصد التوصل الى حل مقبول لجميع الأطراف. ويذكر الرئيس الأمريكي، آيزنهاور في مذكراته (ص. ٢٦٨) أن عبد الناصر إتصل بالحكومة الأمريكية في أوائل حزيران/ يونيه ١٩٥٨ عارضاً استخدام نفوذه لحل الأزمة ومقترحاً ترشيح الجنرال شهاب لرئاسة لبنان بعد إنهاء شمعون مدة رئاسته، وإعلان عفو عام عن المشتركين في أحداث الأزمة. ويقول آيزنهاور أن الحيرة قد ساورته أزاء مبادرة عبد الناصر تلك التي اعتبرها إيجابية. ومع ذلك، فقد اكتفت الحكومة الأمريكية بإيصال الإقتراحات الى الرئيس اللبناني شمعون، وانتهى الأمر عند ذاك الحد. ولكن الحكومة الأمريكية عادت فجأة عن موقفها هذا في أعقاب الثورة العراقية! فجعلت إقتراحات عبد الناصر لحل الأزمة في لبنان أساساً للسياسة الأمريكية، بعد إنزال القوات الأمريكية.

ومن ناحية أخرى كشفت الوثائق البريطانية السرية المنشورة مؤخراً جانباً آخر للموقف الأمريكي، إذ تقول أن الولايات المتحدة ألحت على بريطانيا خلال الأنزال البريطاني في الأردن أن تعمل على إقناع الملك حسين بالتنازل عن العرش: «مع علمها أن ذلك يفتح الطريق لقيام جمهورية ناصرية في الأردن» (الصندي تلغراف، ١/١/٨٩).

ولم تكشف المصادر البريطانية الأسباب الخفية وراء هذا الموقف الأمريكي سوى القول أن تسعين في المئة من الشعب الأردني يقفون ضد النظام الملكي وأن الوضع ميئوس منه. ولكن يمكن الإستنتاج أن الموقف الأمريكي من النظام الأردني كان يشكل جزءً من التحرك الأمريكي العام بعد فشل خطة التدخل العسكري ضد الثورة العراقية. فالظاهر أن واشنطن استنتجت أن السبيل الأفضل لإسقاط ثورة ١٤ تموز والإبقاء على النفوذ الغربي هو استغلال التناقضات في الوضع العربي؛ أي استثمار مخاوف الحكم المصري من الإتجاهات اليسارية التي برزت في العراق بعد الثورة من ناحية، وتطمين بعض مطامح الحكم المصري في لبنان والأردن. والظاهر أن الولايات المتحدة وجدت من المفيد لسياستها الجديدة تقديم عربون

للحكم المصري عن حسن نواياها، وذلك بتسهيل ضمّ الأردن الى الجمهورية العربية المتحدة، أو تقسيمه بينها وبين إسرائيل. ويرجّح هذا الإفتراض إيعاز الولايات المتحدة الى تركيا بتحويل وجهة تدخلها العسكري الى العراق بدلاً من سوريا التي كانت تشكل الإقليم الشمالي من العربية المتحدة. وكانت هذه المناورة الأمريكية البارعة محاولة لإسترضاء عبد الناصر ونقضاً لإتفاق مسبق مع لندن.

ولما تبين للحكومة الأمريكية استحالة التدخل الخارجي لإعادة الحياة الى النظام الملكي في العراق، للأسباب التي تقدم ذكرها، لم يبق بيدها غير اللجوء الى الدسائس والمؤامرت لإضعاف الجمهورية العراقية من الداخل. وقد وجدت في السياسة المصرية المعادية لثورة ١٤ تموز وفي إتجاهها اليميني المعادي للشيوعية سبيلاً لضرب الثورة العراقية، ووسيلة للإستحواذ على مناطق النفوذ البريطاني في البلاد العربية.

ولكن هذا التوجه في السياسة الأمريكية للتقرب من الحركة الناصرية، العدو اللدود للسياسة البريطانية آنذاك، أدى لفترة من الزمن الى تردٍ جديد في العلاقات الأنكلو ـ أمريكية، فكان من الطبيعي أن يستمر الخلاف بين لندن وواشنطن حول خطط إحتواء التورة العراقية، وأن تشرع الحكومة البريطانية في البحث عن طريق آخر لاستعادة نفوذها في العراق خارج إطار العلاقات مع الولايات المتحدة بل وحتى خارج ساحة التحالف الغربي.

غير أن واشنطن كانت تمتلك من القوة والنفوذ العالميين ما جعلها تبادر الى تنفيذ سياستها بالتقرب من القاهرة دون الأكتراث بالتذمر البريطاني.

الفصل الثالث

تحرّكات دبلوماسية عالمية

«لقد دخلنا في لعبة تنفذ بسرعة عالية جداً، على كل طرف فيها التحرك دون إبطاء، دون أن يقدر على تخمين ما سيقوم به اللاعبون الآخرون.. إنها كلعب الشطرنج في الظلام. لقد تهشمت ثقة الغرب، لقد صدمتهم الثورة العراقية بمفاجأة تامة...

والآن وقد زال حلف بغداد بضربة واحدة، فهل يمكن تصور حلف بغداد بدون بغداد ؟ وهل يمكن تصور بغداد تقف في مواجهة حلف بغداد؟ هذا الإعتبار وحده كاف لإصابة دلس بإنهيار عصبي.

أريد أن أخبركم بما قاله لنا إيدن، عندما كنا، بولغانين وأنا، في لندن عام ١٩٥٦. قال إيدن: إذا واجهنا أي تهديد لتجهيزات بريطانيا النفطية فإننا سنخوض الحرب. وكان يتكلم بكل جدّ، وما حدث للتو يبيّن هذا... الآن جاءت الثورة العراقية تهديداً لذلك النفط. وأنا لا أعرف شيئاً عن قادة العراق الجدد، لكن من المهم جداً أن يطمئنوا الغرب الى عدم إنقطاع تجهيزات النفط. يجب أن تلعب أوراقك بكل حذر. ولتعلم إن هذه لعبة أعصاب.»

(من حديث نيكيتا خروتشوف مع جمال عبد الناصر في موسكو، يوم ١٦ تموز/ يوليه ١٩٥٨. عن كتاب: أبو الهول والقومسيار - بالإنكليزية-، بقلم محمد حسنين هيكل، ١٩٧٨، ص ٩٨. ويقول هيكل أنه كان هو الذي سجل المحضر.)



هارولد ماكميلان ونيكيتا خروتشوف في حالة انشراح خلال زيارة رئيس الوزراء البريطاني الى الإتحاد السوفيتي في شباط/ فبراير ١٩٥٩، حين تمّ بحث مصير الثورة العراقية.

لم يمرّ وقت طويل حتى ظهر أن الثورة العراقية حقيقة واقعة تتمتع بتأييد الجماهير الشعبية، وأن العهد الملكي ولى الى غير رجعة. وأمام هذا الوضع المستجد غيّرت الدوائر الأمريكية سريعاً موقفها من الحكم الجديد في العراق. فقد عهد الآن الى أعضاء حلف بغداد التابعين للنفوذ الأمريكي الإعتراف الفوري بحكومة الثورة العراقية، بعد أن كانت تركيا وإيران أول الداعين للتدخل العسكري! ففي اجتماع وزراء خارجية منظمة حلف بغداد، الذي عقد في لندن في ٢٨ تموز/ يوليه ١٩٥٨، الحّ «الأعضاء المسلمون» في الحلف على أن تكون لهم الأسبقية في الإعتراف بحكومة الثورة العراقية، وأن تتبعهم الدول الأعضاء الأخرى، وكانت الولايات المتحدة قررت الإنضمام الى الحلف خلال الإجتماع، بعد أن كانت عضواً «مراقباً». وهكذا أكرهت بريطانيا على مسايرة الموقف الأمريكي حسب تلميح ماكميلان في مذكراته (ص ٥٢٨). ولكن لندن حاولت أن تكون السبّاقة الى إعلان الإعتراف، فجاء الإعتراف البريطاني قبل الإعتراف الأمريكي بيوم واحد.

أما الإعتراف الأمريكي فقد ورد ضمن تحرك دبلوماسي محكم رُتب ليعزز الدور الأمريكي الجديد في وادي الرافدين، بالإستناد الى وجود عسكري في لبنان وتهديدات تركية على الحدود العراقية.

ففي يوم ١٦ تموز/ يوليه، أي في اليوم التالي لإنزال القوات الأمريكية في لبنان، إقترح دالس، وزير الخارجية الأمريكية تكليف نائبه، روبرت ميرفي، بالتوجه بإسم الرئيس الأمريكي الى المنطقة. وأن يبدأ زيارته بالتوقف في لبنان أولاً للإشراف المباشر على تنفيذ السياسة الأمريكية هناك. ووصل ميرفي بيروت يوم ١٩ تموز/ يوليه، وكان من أول إقتراحاته

لحل الأزمة والإستعداد لترويض الثورة العراقية، إعادة التقرّب من الحكومة المصرية، وذلك عن طريق تبني مشروع الرئيس ناصر الذي كان إقترحه، كما ذكرنا، في حزيران/ يونيه لحل أزمة الرئاسة في لبنان. وكان المشروع يتضمن ترشيح الجنرال شهاب للرئاسة بعد إستكمال كميل شمعون لمدة رآسته القانونية. وكان المشروع نال بعض التقبل في واشنطن ولكن شمعون وقف ضده بشدة، فظل مجمداً حتى قامت الثورة العراقية ووصل ميرفي الى بيروت.

ويبدو أن المبعوث الأمريكي كان يتمتع بصلاحيات واسعة في إتخاذ القرارات السياسية، فقُبل رأيه بإبعاد شمعون وتصعيد الجنرال شهاب لرئاسة لبنان. ويقول مصدر أمريكي مطلع إن مشروع الرئيس عبد الناصر أصبح أساساً للسياسة الأمريكية في لبنان آنذاك (16)... غير أن الهدف من وراء هذا التحرّك الدبلوماسي الأمريكي لم يتبين إلا بعد زيارة المبعوث الأمريكي، روبرت ميرفي، بغداد بعد أيام من ذلك ومقابلته الرئيس عبد الكريم قاسم.

توّجه ميرفي الى بغداد في الثاني من شهر آب/ أغسطس، وكان السفير الأمريكي في بغداد قد إستحصل موافقة الحكومة العراقية على الزيارة، ولكن منع برج المراقبة الجوية العراقية طائرة المبعوث الأمريكي من دخول الأجواء العراقية. ويدعي ميرفي أنه تجاهل الأوامر العراقية وأمر طائرته بمواصلة التحليق الى بغداد (17). والحقيقة أن أجواء غامضة إكتنفت هذه الزيارة والظاهر أنها أحيطت بالسرية والكتمان، فهي على خطورتها لم تقترن بالإحتجاجات الجماهيرية التي كانت ترافق كل حضور أمريكي في العراق في عهد الثورة الأول.

ويذكر آيزنهاور في (المذكرات، ص ٢٨١) أنه كلّف ميرفي بالتوجه الى بغداد لإبلاغ رئيس الوزارة العراقية، عبد الكريم قاسم، تطمينات الحكومة الأمريكية بعدم غزو العراق. وقد وقّت إعلان الإعتراف الأمريكي بالحكومة العراقية الجديدة ليوافق وصول ميرفي بغداد؛ تعزيزاً لمهمته.

أما ما جرى في المقابلة فقد دوّنه رويت ميرفي بشيء من الفخر والرضا بالنفس. فيقول في مذكراته (ص ٥٠٣) أن عبد الكريم قاسم بدأ الحديث بإخباره عن الثورة وكيف خطط لها في الخفاء منذ سنين مع نحو مئة من رفاقه الضباط مؤكداً طبيعتها المحلية المحضة. وقال إن الثورة

قامت لأسباب وطنية لا علاقة لها بالمدارس الفكرية. ثم ينتقل المبعوث الأمريكي فيذكر ما قاله هو لعبد الكريم قاسم في كلام طويل نورده بنصه لأهميته، إذ يقول:

«قلت لقاسم، مغيّراً موضوع الحديث، لقدجئت بغداد من أجل مساعدة حكومتي في فهم سياسات حكومته بشكل أفضل، وقد إعترفت بها الولايات المتحدة دون إبطاء. لقد صادف التدخل العسكري لحكومتي في لبنان المجاورة مع الثورة في العراق، وسمعت أن بعض المسؤولين العراقيين مرتابون في نوايانا. فهل هذا صحيح؟ قال قاسم نعم، إنه مرتاب بسبب إعتقاده أن الأمريكان لا ينوون حصر قواتهم في لبنان، وكان متأكداً من أن تدخلنا هو مجرّد مقدمة لغزو العراق – وقد عقد العزم على المقاومة. فأجبت أن الإمتداد الشاسع لأرض العراق القاحلة، وقد شاهدت لتوي الكثير منها من الجو، يجعلها لا تصلح تماماً للعمليات العسكرية. وذكّرت قاسم بأن رئيس الولايات المتحدة ضابط عسكري له سجل حافل بالأنتصارات، وأن قاسم هو الآخر جندي محترف. وسألته أن يدلني على سبب جيد واحد يحمل آيزنهاور على زج المجندين الأمريكان في متاهات أرض العراق التي سخط الله عليها... قلت هذا مع إبتسامة، لئلا يظن أني أقصد الإساءة الى بلاده، وبعد برهة ابتسم قاسم هو الآخر. وقد تركت هذه الحجة لديه إنطباعاً حسناً فيما يبدو، فأعرب عن الرغبة في إقامة علاقات ودية مع الولايات المتحدة ومع غيرها من الأقطار الغربية.»

وبعد أن أحسّ المبعوث الأمريكي بانفراج جو المقابلة إنتقل الى بيت القصيد طارحاً موضوعي الحزب الشيوعي العراقي و«النفوذ السوفيتي» في العراق. فقال مستعرضاً ما دار من حوار حول القضيتين بشيء من الإفتخار الخفي:

«أشرت الى أن الأمم الغربية يساورها بعض القلق بصدد وصول بعثة روسية كبيرة الى بغداد تعمل، فيما يبدو، بإرتباط وثيق مع الحزب الشيوعي العراقي الذي عاود نشاطه. ثم ناقشنا بصراحة كبرى تجارب البلدان التي بدأت بقبول المساعدات السوفيتية وانتهت الى فقدان إستقلالها. واستعرض قاسم بلغة الجنود البسيطة ما كان يدور في ذهنه من

الإصلاحات الإقتصادية التي تحتاجها بلاده، وأكد لي أنه لم يجازف بإشعال الثورة من أجل تسليم العراق الى الإتحاد السوفيتي. ثم أضاف بأنه وأصحابه أيضاً لم يخاطروا بحياتهم ليكون العراق تابعاً لمصر. وتراى لي أن قاسم كان يمشي على حبل موتور بين موسكو والقاهرة. وأعلن أن حكومته تنوي مساندة سياسة الجمهورية العربية المتحدة لكن العراق سيحترم إلتزاماته الدولية. وقال قاسم إن بلاده تريد زيادة صادراتها النفطية الى الغرب بنسبة ٥٠ في المئة على أقل تقدير، وإنه أشعر ناصر بضرورة احترام سلامة أنابيب النفط في العراق. وذُكر أن هناك دلائل تشير الى تسرّب عملاء من مصر، وكان قاسم يتكلم بصرامة وهدوء، لم يساورني شك قط في أنه عزم عزماً ينطوي على تصميم مرهب للحفاظ على استقلال العراق. ولكن لم تمضِ خمسة أعوام حتى أغتيل قاسم من قبل جماعة من رفاقه في السلاح يقودهم الكولونيل عبد السلام عارف، أحد المتحمسين لناصر.» (18)

وواضح من النص أن المبعوث الأمريكي أثار نقاط أساسية في الحسابات الأمريكية حول الثورة العراقية، هي: العمل على ضرب الحزب الشيوعي العراقي وإبعاد العراق عن الإتحاد السوفيتي من جهة، والسعي الى عزل العراق عن الجمهورية العربية المتحدة والحركة القومية المرتبطة بها من جهة أخرى. وكانت الولايات المتحدة خطت خطوات أكيدة تقرباً من القاهرة لاستثمار الفجوة القائمة في العلاقات بين القاهرة وبغداد بهدف ضرب الحركة اليسارية في العراق. فكانت الحسابات الأمريكية تستهدف عزل حكومة الثورة العراقية داخلياً وعربياً ودولياً تمهيداً لإنقلاب لاحق. وإذا كانت مذكرات ميرفي صريحة حول هدف ضرب الحزب الشيوعي العراقي فقد حرص المبعوث الأمريكي على عدم ذكر ما كان يساوره من مخاوف حول قيام جبهة عربية واسعة تضم عراق الثورة والبلدان العربية المتحررة آنذاك. وقد أفلح في مهمته لاستدراج الحكم المصري والحركة الملتفة حوله للإنضواء الى المساعي الأمريكية لتطويق ثورة ١٤ تموز بعد أن سُدّ الطريق في وجه التدخل العسكري.

ويتضح جلياً في ضوء ما جرى من أحداث وتطورات فيما بعد أن الغرض من الإنزال العسكري الأمريكي قد تحوّل، بعد فشل خطة التدخل العسكري، الى محاولة تطويق الثورة

العراقية وكسب الوقت من أجل خلق الظروف المواتية للهيمنة الأمريكية على العراق. وفي هذا الخصوص شعرت الدوائر البريطانية أن واشنطن فوتت عليها فرصة التدخل العسكري في العراق لتؤمن الى المصالح الأمريكية الأستئثار بحصة الأسد في العراق. وقد شعرت لندن بمرارة مضاعفة لهذه المزاحمة الأمريكية الجديدة سيما وأنها جاءت حثيثاً بعد كارثة السويس التي كانت واشنطن لعبت فيها دوراً معرقلاً لمساعي بريطانيا لإبقاء نفوذها في مصر. فبدأت لندن تشيح بوجهها عن الخطط الأمريكية باحثة عن سبيل الى إستعادة بعض نفوذها المفقود في العراق.

ولم تكن الدبلوماسية البريطانية قد اعترفت بعجزها العسكري والإقتصادي ولا تكيّفت مع الواقع الجديد لتوازن القوى في العالم فظلت تصرّ على دور إمبريالي مستقل نسبياً عن الولايات المتحدة. وأمام التحرك الأمريكي في العراق صوّبت لندن أنظارها بعيداً عن واشنطن؛ الى موسكو. وكانت موسكو هي الأخرى رأت في الثورة العراقية فرصة لحل المشكلة الكبرى التي واجهت الإتحاد السوفيتي عبر حربين عالميتين ساخنتين وحرب باردة تحمل معها مخاطر صدام نووي.

... هذا يقودنا الى استعراض أوضاع دولية قادت الى التقاء مصالح لندن وموسكو وربطت مصير بغداد ببرلين.

الفصل الرابع

محور موسكو ـ لندن

« إذا أريد فهم التاريخ الدبلوماسي للحرب [العالمية الأولى]، « فلن يحتاج المرء أكثر من دراسة الصراع حول سكة بغداد ـ فسيجد مختبراً غنياً بالمواد ».»

(تركيا والدول العظمى وسكة بغداد، بقلم أ. م. إيرل، نيو يورك، ماكميلان، ١٩٢٣، ص ٢٠٤، بالإنكليزية. والمؤلف نقل الفقرة عن مصدر ألماني.)

« إن إعادة تسليح ألمانيا هو الشيء الوحيد الذي تخافه روسيا. وأريد استخدام ألمانيا ومنظومة الدفاع الأوربي لإبقاء روسيا في وضع تستجيب فيه للعقل- لتدخل اللعبة [الدولية] معنا. وكذلك سأستخدم روسيا لئلا تفلت ألمانيا عن الزمام.»

(من أقوال تشرتشل للورد سولسبري، عام ١٩٥٢. «أنتوني إيدن»، بقلم ف. طروخانوفسكي، دار التقدم، موسكو ١٩٨٤، ص ٢٦٢.)

« تتفق المصادر الدبلوماسية على أن التهديد السوفيتي للعراق والكويت ومنطقة الخليج الفارسي هو أكبر بكثير من الضغط السوفيتي على برلين الغربية، فيما إذا أخذ هذا من وجهة نظر إقتصاد بريطانيا في الداخل ونفوذها السياسي والإقتصادي في الخارج.»

(النيو يورك تايمس، ١٦ نيسان ١٩٥٩)

لم يكن ترابط مصائر بغداد وبرلين ظاهرة جديدة في السياسة الإمبريالية، بل كان أحد أركان هذه السياسة منذ نهاية القرن الماضي حين طرح لأول مرة مشروع سكة بغداد. وهذه قضية وإن كانت من المعارف الشائعة بين الناس والدارجة حتى بين طلبة المدارس الإبتدائية، فإنها كما يظهر، كانت مجهولة بالنسبة للذين تولوا المسؤولية السياسية في العراق، على مختلف المستويات الشعبية والحكومية، خلال عهد ١٤تموز. لذلك نجد أنفسنا مضطرين هنا الى استعادة بديهيات الحياة الدولية، ابتداءاً من طرح ما كان يعرف بـ «المسألة الشرقية»، وانتهاءاً بمشروع خروتشوف لمقايضة الثورة العراقية ببرلين الغربية، عسى أن يفيد هذا أيضاً في تأكيد ترابط المصالح الدولية في المنطقة عامة وفي وادي الرافدين خاصة، وهي حقيقة تعود الى الظهور بشراسة في الأيام الأخيرة.

و«المسألة الشرقية» ظهرت نتيجة للتوسع الرأسمالي الأوربي في آسيا وأفريقيا، ولما كانت الإمبراطورية العثمانية تمتد عبر القارتين فقد أصبح مصيرها مسألة هامة في العلاقات بين الدول الرأسمالية الأوربية. وتحددت معالم هذه المسألة مع حملة نابليون على مصر عام ١٧٩٨. فقد أسرعت شركة الهند الشرقية، كما مر بنا، الى تعزيز علاقتها بحكم المماليك في العراق واستخدامه سداً واقياً ضد التقدم العسكري الفرنسي صوب الهند. واتسعت هذه السياسة البريطانية بعد فشل الحملة الفرنسية ومن ثم في مواجهة حكم المماليك في كل من العراق ومصر واتخذت قالباً تقليدياً استهدف المحافظة على «استقلال وسلامة كيان» الإمبراطورية العثمانية. وقد سار على هذه السياسة أجيال من الساسة البريطانيين طيلة القرن التاسع عشر، بل وحتى الحرب العالمية الأولى. وكان الهدف صدّ الأطماع الفرنسية والروسية في إقتسام الممتلكات العثمانية والسيطرة على الطرق البحرية والبرية المؤدية الى الهند، هذا

الى جانب المحافظة على موازين القوى في القارة الأوربية. وكان التوسع الروسي يشكل تهديداً مضاعفاً بالنسبة لبريطانيا يتجاوز الموازنات الأوربية بحكم الوجود القيصري في آسيا وتنامي طموحاته في التوسع نحو الجنوب، الى أفغانستان وإيران والعراق، فضلاً عن الأطماع في الأناضول والإستانة. ولكن بريطانيا أفلحت، بفضل سياسة الموازنات التقليدية والإعتماد على صناعتها الحديثة وسيطرتها على المواصلات البحرية، في إحباط محاولات روسيا القيصرية السيطرة على مضايق البسفور والدردنيل والنفوذ الى الأبيض المتوسط، وفي إبقائها بعيدة عن حدود الهند وعن الطرق المؤدية اليها، ولا سيما وادي الرافدين.

غير أن الهيمنة البريطانية في هذه المنطقة ما كان يمكن أن تدوم الى الأبد، وكانت محكومة بإستمرار التفوق الصناعي والبحري للجزر البريطانية. ففي نهاية القرن الماضي انقلبت موازين القوى الأوربية بسبب تنامي الصناعة الألمانية ومن ثم ظهور الإمبراطورية الألمانية عام ١٨٧٠، فغدا من الضروري إنفراط الموازنات السابقة وتشكل أخرى مكانها، فكانت «الثورة الدبلوماسية» في نهاية القرن الماضي التي كان من نتائجها ربط مصير برلين ببغداد...

وكانت الرأسمالية الألمانية الفتية قد صوّبت أنظارها شطر الممتلكات العثمانية والى وادي الرافدين تحديداً، متوسمة فيه خزاناً ضخماً للنفط وطريقاً لدخول الهند، فطرحت مشروع سكّة حديد بغداد - برلين ضمن امتياز يمنح المصالح الألمانية كل ما كانت تطمح اليه: المواصلات البرية الحديثة وحق التنقيب عن النفط والمعادن، وبكلمة منطقة «حيوية» لإقتصادها المتنامي. بطبيعة الحال لم يقابل هذا بإرتياح في لندن وموسكو، فتذكر المصادر التاريخية أن رئيس الوزارة البريطانية، اللورد سولسبري، اقترح عام ١٨٩٤ على وزير الخارجية الألماني، بارون فون هولتشاين، تقسيم الأمبراطورية العثمانية متخلياً لأول مرة عن موقف بريطانيا التقليدي. وكان رفض ألمانيا هذا الإقتراح البريطاني من العوامل المؤدية الى تفكك عرى الحلف الأنكلو - ألماني، وتوجه لندن فيما بعد نحو باريس وبطرسبيرغ. وكانت بطرسبيرغ عرضت هي الأخرى عام ١٨٩٧، على الحكومة الألمانية دعم المطالب الروسية في الإستانة مقابل دعم روسي لمشروع سكة حديد بغداد، ولما قوبل العرض بالرفض الألماني مالت روسيا الى عقد حلف مع باريس وهذا قادها للإلتقاء مع عدوها التقليدي - بريطانيا.

ولم يقتصر التحرّك الألماني إذن على إثارة المخاوف البريطانية بل عزّز أيضاً من اندفاع روسيا القيصرية في توسيع ممتلكاتها الآسيوية ودعم مكانتها الستراتيجية في القارة الأوربية، فكان من الطبيعي أن تلتقي المصالح المختلفة لمواجهة عدو مشترك. هكذا وُضع الأساس لالتقاء المصالح البريطانية – الروسية ضد الخطر الألماني، وتحوّل الصراع القديم بين موسكو ولندن من أجل السيطرة على آسيا والبحر المتوسط عبر مراحل ومنازعات، الى تحالف لاقتسام أوربا والعالم. ولليس غريباً أن تكون النقطة الأولى لهذا التحالف الإتفاق حول اقتسام مناطق النفوذ في إيران والعراق. فقد اقترح اللورد سولسبري على روسيا في عام ١٨٩٨ تقسيم الممتلكات العثمانية وفق الخطوط التالية:

«الأقسام من تركيا التي تصب في البحر الأسود إضافة الى مصب وادي الفرات حتى بغداد، هي مناطق تهم روسيا أكثر منها إنكلترا: بينما أفريقيا التركية و [الجزيرة] العربية ووادي الفرات أسفل بغداد، هي مناطق تهمّ إنكلترا أكثر مما تهمّ روسيا»*

عقدت اتفاقية ١٩٠٧ بين لندن ـ وبطرسبيرغ من أجل تنسيق الجهود البريطانية ـ القيصرية في مواجهة الثورة الديموقراطية الإيرانية التي قامت عام ١٩٠٦، واقتسام مناطق النفوذ في المنطقة. فقسمت إيران الى ثلاثة أشطر: الشطر الجنوبي منها الى بريطانيا والشمالي الى روسيا بينما اعتبرت منطقة تقع بمحاذاة الخليج محايدة بين الطرفين. ويبدو أن تقسيم العراق لم يحدد رسمياً بموجب بنود المعاهدة، مع ذلك فقد كان مشروع سولسبري المذكور أعلاه، هو أساس اتفاق غير معلن بين روسيا وبريطانيا حول العراق حين عقدت اتفاقية سايكس ـ بيكو السرية خلال الحرب العالمية الأولى. فيقول لونغريك أن الجنرال مود، القائد الجديد لقوات الإحتلال البريطانية في العراق، تسلم مع أوامر التقدم على بغداد في خريف ١٩١٦،

* British Documents on the Origin of the War, ed. G.P. Gooch & H. W. V. Temperley, 1926 - 38, vol. I, p. 8.

صلاحية التنسيق مع التقدم الروسي المزمع في إيران وكردستان. وبعد ثورة شباط/ فبراير ١٩١٧ في روسيا بدأت القوات الروسية التقدم في شمال غربي إيران وراوندوز في العراق ثم احتلت قصر شيرين وتقدمت داخل الأراضي العراقية فاحتلت بلدتي خانقين وقزلرباط. وكان من المتوقع أن تلتقي القوات الروسية بالقوات البريطانية لتساعدها في عملية مشتركة للسيطرة على بغداد. غير أن القوات الروسية بدأت بالإنفراط والتمرد. يقول لونغريك:

«إن الآمال بالحصول على مساعدة روسية [للقوات البريطانية] شمالاً ضد الموصل، أو في الإمساك ببغداد كانت أجهضت؛ فقد بدأت قوات القيصر بالإنهيار البطيء، وغدا وجودها على حدود العراق في الشرق والشمال ـ الشرقي مثار إحراج، بدلاً من أن يكون عاملاً مساعداً.» (س. ه. لونغريك، العراق ١٩٠٠-١٩٥٠، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٦٨، ص ٩٠)

وواضح أن ظهور الإتفاق البريطاني ـ الروسي في العصر الإمبريالي الحديث وجد انعكاساته الأولى على أرض العراق، وهو إن لم يتخذ مداه المرسوم له فذلك يعود الى المصادفات التاريخية التي شهدت سقوط القيصرية وقت دخول القوات البريطانية بغداد.

ومع ذلك فهناك نقطة تستلزم الوقوف قليلاً، لأن ظاهرها يتعارض ونصوص إتفاقية سايكس ـ بيكو السرية التي نشرها البولشفيك فيما بعد والتي سجلت العلاقات التعاهدية بين روسيا القيصرية وبريطانيا إضافة الى فرنسا. فبموجب تلك الإتفاقية خصصت ولاية الموصل التي كانت تضم كردستان العراق الى المصالح الفرنسية بخلاف مشروع «سولسبري» المار الذكر الذي خصصها الى روسيا. والسبب في هذا التبدل يعود كما كشفت الوثائق البريطانية الى خطأ في الحساب وقع فيه اللورد كيشنر، وزير الحربية البريطانية أثناء الحرب الأولى، عند عقد اتفاقية سايكس ـ بيكو. فكان: «كيشنر لا يرغب أن تكون المناطق التي تهتم بها بريطانيا جوار ملكية عسكرية كما كانت روسيا آنذاك.» - كما قال اللورد بلفور في مذكرة سرية كتبها عام ١٩١٩.* وهذا ما يفسر استمرار التفاهم الروسي - البريطاني حول

* Documents on British Foreign Policy, Series I, vol. IV, p. 374.

العراق خلال الحرب العالمية الأولى رغم تناقضه مع نصوص الإتفاقية المذكورة.

ولقد غيّرت الحرب العالمية الأولى وما تمخضت عنها من نتائج العلاقات الدولية بعض الوقت. فقد هزمت ألمانيا وقسمت الإمبراطورية العثمانية وانهارت القيصرية في روسيا، وبدا وكأن بريطانيا أصبحت الدولة الكبرى الوحيدة في أوربا. وفي هذا الوضع الجديد اختلفت معادلة القوى العالمية، ودخل العراق ضمن قائمة الممتلكات البريطانية، وتحول الى قاعدة للتدخل ضد النظام السوفيتي الذي قام على أنقاض روسيا القيصرية. وبالمقابل التقت مطامح الحركة الوطنية في العراق مع توجهات الثورة الإشتراكية الروسية التي كشفت المعاهدات السرية وساندت الحركات الوطنية في البلدان المستعمرة والتابعة. وبالنسبة للعراق لم تكن تلك العلاقة وحيدة الجانب كما يحلو للكتاب السوفيت المعاصرين تصويرها، فقد أسهمت ثورة العشرين الوطنية في العراق بإحباط التدخل البريطاني ضد الدولة السوفيتية، وكان ذلك موضع تقدير من قادة الثورة الإشتراكية في حينه.

غير أن هذا العلاقة التضامنية بين الدولة السوفيتية والثورة المعادية للإستعمار لم تستمر على وضعها الذي تكوّن منذ عام ١٩١٧، بل بدأت تتأثر ببروز المشكلة الألمانية من جديد، ولاسيما بعد صعود النازية الهتلرية الى السلطة في الثلاثينات. في تلك الظروف طرح التحالف بين موسكو ولندن كمسألة مركزية في الصراع الدولي، فعقدت صفقة ميونيخ وميثاق عدم الإعتداء بين الإتحاد السوفيتي وألمانيا الهتلرية، وامتدت من جديد ظلال المشاكل الدولية الى العراق.

---

*A.J. P. Taylor, The Origin of the Second World War, Penguin Books, 1963, p.66.

و كشفت الحكومة السوفيتية مؤخراً وثائق تظهر أن هيس، مساعد هتلر قام بزيارة سرية الى بريطانيا عام ١٩٤١، قبيل الغزو الألماني للإتحاد السوفيتي وعرض عقد حلف مشترك ضد البولشفية والتعاون لغزو الإتحاد السوفيتي.

ظلال ميونيخ

يقول مؤرخ بريطاني حديث: «كان التاريخ الأوربي في الفترة بين الحربين العالميتين يدور حول "المشكلة الألمانية".»* غير أنه لم يكن دقيقاً في قوله هذا، فإن الثورة الإشتراكية الروسية أدخلت عنصراً جديداً في التاريخ الأوربي شأن تاريخ العالم كله. فكان الخطر «البولشفي» مشكلة من المشاكل الكبرى في السياسة الأوربية منذ عام ١٩١٧.

وكانت «المشكلة البولشفية» شاخصة أمام أنظار الساسة البريطانيين، عندما ظهر خطر التوسع النازي في أوربا، فظهر اتجاهان لمعالجة «المشكلتين». كان في حساب تشيمبرلين، رئيس الوزارة البريطانية، وأتباعه من دعاة «الترضية» تحويل أنظار هتلر نحو الشرق، وإغرائه بمهاجمة الإتحاد السوفيتي بدلاً من التحرك غرباً. وكما يقول المؤرخ المذكور نفسه في مقدمة جديدة لكتابه: «كانت مخاوف دعاة "الترضية" أن تؤدي هزيمة ألمانيا الى سيطرة روسيا على أجزاء كبيرة من أوربا. وتشير التجارب اللاحقة أنهم كانوا على حق في هذا أيضاً.» (المصدر السابق، ص ٢٥). لذلك كان أصحاب «الترضية» على استعداد للتنازل عن أقطار عدّة في أوربا الشرقية لهتلر. ويبدو أن هتلر كان يأمل بعد حصوله على تشيكوسلوفاكيا بموجب صفقة ميونيخ عام ١٩٣٨، ودخوله في حرب مع بريطانيا وفرنسا، في عقد معاهدة ميونيخ ثانية فقد عرض الصلح على بريطانيا عام ١٩٤٠ لقاء احترام الإمبراطورية البريطانية ولكنه طالب بضم العراق وربما مصر الى منطقة النفوذ الألماني. (المصدر السابق، ص ٢٤) وهذه دلالة أخرى على استمرار الأطماع الألمانية القديمة التي انعكست في مشروع سكة بغداد وفي محاولات الإستحواذ على مصادر النفط العراقي.

أما الإتجاه الآخر الذي تزعّمه تشرتشل وإيدن وماكميلان فكان يقول أن مصلحة بريطانيا إحياء التحالف القديم مع روسيا لمعارضة هتلر، وأن اتخاذ موقف الحياد معناه السماح لهتلر باحتلال روسيا والسيطرة على آبار النفط فيها والهيمنة بالتالي على أوربا وهزيمة بريطانيا. هذا ما تضمنه سجال حديث دار بعد نشر كتاب (تشيمبرلين والسلام المضاع) بقلم ج. تشارملي (أنظر نقد صحيفة الإنديبندانت البريطانية ١٩٨٩/٨/١٧). وبطبيعة الحال كان من

المحتمل أن تؤدي سياسة ميونيخ الى سيطرة هتلر على العراق ومصر وإيران، بالتآمر مع الحكومات العميلة في تلك البلدان. فقد اتصل نوري السعيد سراً بقوات المحور بعد الهجوم الألماني في شمال أفريقيا، كما كان كل من فاروق والشاه الإيراني على علاقات بألمانيا الهتلرية. وقد ظهر هذا جلياً فيما بعد.

أمام هذه التطورات تغير الموقف السوفيتي من حركة رشيد عالي في العراق تبعاً لتطور العلاقات السوفيتية ـ الألمانية كما هو معروف. وانعكس هذا أيضاً في موقف الحزب الشيوعي العراقي (أنظر مقال الرفيق فهد، حل الأممية الشيوعية، في كتابات الرفيق فهد، دار الفارابي، ص ٣٦٥). ولقد جرى احتلال إيران عام ١٩٤١ خلال الحرب العالمية الثانية من قبل القوات السوفيتية والبريطانية المتحالفة ضد ألمانيا الهتلرية، وأستخدمت الأراضي العراقية والإيرانية لتموين القوات السوفيتية وفقاً للتحالف السوفيتي ـ البريطاني.

وكان الظن أن هذا التحالف الإضطراري مرهون بظروف الحرب العالمية الثانية، وأنه سيزول مع زوال النازية الهتلرية، ولكن الوقائع التاريخية تشير الى صورة بالغة التعقيد. فقد كان الإتحاد السوفيتي دخل خلال الحرب وهو يخوض معركة المصير في عدد من الإلتزامات الدولية مع بريطانيا شملت العراق والبلدان العربية ومنها فلسطين المحتلة. فكانت إقامة إسرائيل جزءاً مكشوفاً من تلك الإلتزامات. وقد تفاخر غورباتشوف أخيراً بأن الإتحاد السوفيتي «كان من أوائل الذين سعوا لتكوين دولة إسرائيل» (أنظر كتاب: البريسترويكا، بالإنكليزية، نشر «كولنس»، لندن ١٩٨٧، ص ١٧٤). وكانت هناك تعهدات سوفيتية بخصوص مصير العراق شأن كثير من البلدان التابعة التي جرى التساوم على مصيرها خلال الحرب. فلقد تضمنت المعاهدة البريطانية السوفيتية لعام ١٩٤٢ بنوداً تتجاوز مدة الحرب ضد النازية، فنصت صراحة على «المساعدة المتبادلة فيما بعد الحرب ضد ألمانيا الهتلرية»، كما يذكر مصدر سوفيتي حديث (أنظر ف. طروخانوفسكي، أنتوني إيدن، دار التقدم، موسكو ١٩٨٤، ص ٦٩٢).

ولا شك أن التحالف البريطاني ـ السوفيتي كان يمثل، بالنسبة لبريطانيا على الأقل، تجديداً

لإتفاقات قديمة تكونت في القرن الماضي وأصبحت حقيقة مألوفة في المحافل الدبلوماسية، وكانت تتضمن تعهدات باحترام المصالح الإمبريالية البريطانية. وقد يكون الإتحاد السوفيتي دخل في تلك المواثيق حفاظاً على النفس تحت أخطار محدقة، ولكن هذه الحقيقة لا تمنحه حقاً مطلقاً للتجاوز على مصائر الشعوب الأخرى، كما أنها يجب أن لاتعني أن بقية البلدان ليس لها مصالحها الوطنية المتروعة التي تتضمن مبدأ الحفاظ على الإستقلال الوطني وبناء حياتها وفق رغباتها الحرة، بما في ذلك اختيارها الإشتراكية. إن من حق التعوب والدول أن تدافع عن مصالحها المشروعة، وهذا الحق يلزم الوطنيين والإشتراكيين نقد النزعات الإمبريالية التي ظهرت في بعض جوانب السياسة السوفيتية خلال الحرب العالمية التانية وبعدها ...

وهناك حقيقة هامة يرفض البعض الإعتراف بها على رغم جميع التسواهد الثابتة وعلى رغم كونها ركناً أساسياً من أركان الحياة الدولية؛ وهي أن مصالح الدول وسياستها الخارجية وعلاقاتها بالدول الأخرى تتأثر الى حد كبير بعوامل المكان والموقع الجغرافي الى جانب العوامل الإجتماعية والسياسية الداخلية. وهذه حقيقة تتجاوز أحياناً وفي بعض الظروف المعينة طبيعة النظام السياسي والإجتماعي الداخلي، لأن الأنظمة السياسية والإجتماعية تتفاوت بين دولة وأخرى، في حين تظل العلاقة المكانية على حالها. فكون الرأسمالية الألمانية وجدت نفسها محشورة في وسط أوربا جعلها تواجه منطقتي منافسة وصدام؛ روسيا في الشرق وفرنسا وبريطانيا في الغرب. وهذه الحقيقة الجغرافية البسيطة تفسر دخول جارات ألمانيا في الشرق والغرب في سلسلة من التحالفات انعكست في حربين عالميتين، وفي المساعي الخفية لتصفية الحرب الباردة، وفي المساعي لإعادة رسم حدود أوربا هذه الأيام. وكذلك فكون العراق بلداً ضعيفاً يحتل موقعاً مركزياً في منطقة «الشرق الأوسط» بمخزونه النفطي الكبير صيّره ميداناً لتنافس القوى الإمبريالية الأوربية بتكتلاتها المختلفة.

وإذا كانت المساومات على حساب البلدان الضعيفة سمة لازمة للسياسة الإمبريالية فالمفروض بدولة تدعي الأخذ بمبادئ الإشتراكية والأممية البروليتارية الإلتزام بهذه المبادئ وإلا فهي تكون أكتر خطراً على التعوب لكونها تتخذ صور مموهة يصعب كشفها وتعبئة المقاومة

ضدها. وبطبيعة الحال قد تجد الدولة الإشتراكية نفسها مكرهة على الدخول في مساومات لا تتفق ومبادئها، ومثل هذه المساومات الإضطرارية قد تكون مبررة في بعض الأحيان، ولكن عندما يصبح التساوم على حساب الشعوب الأخرى نهجاً في السياسة الخارجية لدولة اشتراكية فذلك يكون علامة على فساد النظام الإشتراكي. ومثل هذا التدهور السياسي قد يظهر في ميدان السياسة الخارجية بصورة مقبولة للرأي العام الداخلي، لأنه يقترن غالباً بمكاسب وقتية للدولة المعنية؛ على حساب الغير بطبيعة الحال.

فمثلاً أن الحكومة السوفيتية كانت قد عقدت عام ١٩٢١ معاهدة مع إيران منحتها حق التدخل في حالة استخدام الأراضي الإيرانية من طرف معاد للعدوان على الإتحاد السوفيتي، وقد استخدمت تلك المعاهدة عام ١٩٤١ لتبرير احتلال إيران بالإشتراك مع بريطانيا بدعوى علاقة شاه إيران بقوات المحور. وقد كان ذلك العمل مفهوماً في ظروف الحرب العالمية الثانية، ولكن السياسة السوفيتية كانت ترى أن الإحتلال منحها نوعاً من الحق المشروع في السيطرة على شمال إيران وإدخال كردستان العراق في منطقة نفوذها، كما ظهر من مواقف الإتحاد السوفيتي من جمهوريتي آذربيجان وكردستان تم مطالبته بحصة من النفط الإيراني فيما بعد. وكان تصرف الحكومة السوفيتية بعد الحرب العالمية الثانية في مناطق أخرى، كالصين وفلسطين مثلاً، يظهر وكأنه رسم وفق اتفاقات سرية عقدت مع الدول الكبرى الأخرى خلال الحرب، مثل يالطا وبوتسدام والمعاهدة السوفيتية ـ البريطانية لعام ١٩٤٢ التي ظلت سارية المفعول حتى عام ١٩٥٥، ولم تلغ إلا بعد نجاح بريطانيا في تمشية تسليح ألمانيا الغربية وإدخالها معاهدة شمال الأطلسي. ومثل هذه الحقائق المشهورة في تاريخ الدبلوماسية الحديثة يلقي الضوء على دوافع السياسة الخارجية السوفيتية بعد الحرب العالمية التانية وعلى العوامل والأحداث اللاحقة التي ربطت المتسكلة الألمانية والتورة الوطنية في العراق.

مشكلة برلين والشرق الأوسط

لم تنته «المشكلة الألمانية» بنهاية الحرب العالمية الثانية، فقد سارعت الدول الغربية الى إعادة بناء وتسليح ألمانيا الغربية كقوة مضادة للإتحاد السوفيتي، وأصبح على الإتحاد

السوفيتي اتخاذ خطوات معاكسة. فقد كانت ألمانيا قد أقتُسمت بين الدول الأربع الكبرى بعد نهاية الحرب. فضمّت الدول الغربية المناطق الثلاث التي كانت تحتلها، وشكلت منها جمهورية ألمانيا الإتحادية. وقام الإتحاد السوفيتي بدوره بتشكيل جمهورية ألمانيا الديموقراطية في القسم الشرقي من ألمانيا الذي احتلته القوات السوفيتية خلال الحرب. وظلت برلين التي تقع ضمن القسم السوفيتي، موضع تنافس شديد بين الإتحاد السوفيتي والدول الغربية.

وقد حاولت الحكومة السوفيتية في عهد ستالين حل مشكلة برلين بضمها بالقوة الى جمهورية ألمانيا الديموقراطية، فكانت بداية حصار برلين الشهير في حزيران ١٩٤٨ ولكنه لم يكلل بالنتائج المرادة منه فرفع الحصار في شهر أيار من ١٩٤٩. ويظهر أن القوى الغربية اعتبرت التأييد السوفيتي للثورة الصينية، ومن ثم الحرب الكورية التي انفجرت فجأة في ٢٥ حزيران/ يونيه ١٩٥٠ نوعاً من الرد على الإصرار الغربي للسيطرة على برلين الغربية. وقد تبع ذلك كما هو معروف دخول القوات الصينية في ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٠ لصد القوات الأمريكية التي أفلحت في إحتلال كوريا الشمالية ووصول الحدود الصينية.

وبالرغم من أهمية هذه الأحداث فقد اعتبر بعض المسؤولين البريطانيين أن الهدف السياسي لتلك الحركات في الشرق الأقصى كان إشغال القوى الغربية عن الميدان الرئيسي للصراع وهو الشرق الأوسط. فبعد الهجوم الصيني في شمال كوريا بثلاثة أيام سجل ماكميلان في دفتر يومياته أنه يستبعد تحركاً سوفيتياً في أوربا وذلك بسبب التفوق الأمريكي في الأسلحة النووية، وأنه يخشى أن تكون كوريا تمويهاً لحشر القوات الأمريكية هناك، من أجل أن يشرع الروس: «في تحرك في الشرق الأوسط، حيث تكمن الغنيمة الكبرى - أعظم مصدر للتجهيزات النفطية في العالم القديم.» (أ. هورن، ماكميلان، المجلد ١ ص ٣٢٨) - هذه الأقوال إذ تصدر عن ماكميلان فإنها تلقي الضوء على النظرية التي طرحها فيما بعد حول تحرّك الصين الشعبية لتحرير جزرها المحتلة بُعيد الثورة العراقية، كما سيأتي بيانه.

ومهما يكن نصيب تكهنات ماكميلان من الصحة فإن السياسة السوفيتية في عهد ستالين

ظلت محكومة بتجارب العلاقات الأوربية لفترة الحربين العالميتين، ولا سيما تجربة ثورة أكتوبر عام ١٩١٧ وعلاقاتها بالقوى الرأسمالية المتحاربة، ثم بشكل خاص صفقة ميونيخ عام ١٩٣٨، حيث لعبت الدبلوماسية السوفيتية دوراً فعالاً في بداية الحرب العالمية الثانية بين القوى الرأسمالية نفسها.

كانت السياسة السوفيتية تلك تقوم على ترجيح التناقضات بين الدول الرأسمالية ذاتها على تناقضاتها مع المعسكر الإشتراكي، وبالتالي ترجيح احتمال قيام حرب عالمية بين القوى الغربية نفسها على عدوان غربي ضد الإتحاد السوفيتي. وكانت هذه التقديرات تقوم على إفتراض وجود صدام جوهري بين مصالح بريطانيا وفرنسا من جهة وبين المطامح الأمريكية في الهيمنة الكونية من الجهة الأخرى. لذلك كان ستالين يراهن على التفاهم مع بريطانية والقوى الأوربية ضد الولايات المتحدة. فكان ينظر الى الولايات المتحدة بشيء من الإستخفاف وعدم الجدية، على العكس من نظرته الإستعلائية الى بريطانيا وألمانيا. (أنظر مقابلة السنيور بيترو ننّي مع ستالين، مجلة «نيو ستيتمان أند نيشن»، ٢٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٢). وفي السياسة الأوربية ظل ستالين يسعى لكسب بريطانيا الى جانب السياسة السوفيتية المناهضة بشدة إنبعاث النزعة الإنتقامية الألمانية. ومن أجل ذلك اقترح الإتحاد السوفيتي عام ١٩٥٢ قبول الوحدة الألمانية على أساس تحييد ألمانيا الموحدة ونزع السلاح عنها. وهذا أمر عادت اليه السياسة السوفيتية أخيراً تحت قيادة غورباتشوف في ظروف عالمية مختلفة تماماً وفي ظل أزمة داخلية شاملة وعودة صريحة الى الرأسمالية. واستبدلت هذه السياسة الغورباتشوفية التحالف القديم مع بريطانيا بعلاقة غير متكافئة مع الولايات المتحدة في مواجهة الهيمنة الألمانية على السوق الأوربية المشتركة.

كان ستالين أوضح سياسته تلك في مؤلفه الذي نُشر قبيل المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي السوفيتي عام ١٩٥٢، (وهو مؤلفه الأخير)، فتساءل:

«أليس من الأصح القول أن بريطانيا الرأسمالية، ومن بعدها فرنسا الرأسمالية، ستكونان في النهاية مضطرتين الى الإفلات من أحضان الولايات المتحدة الأمريكية

والإصطدام بها من أجل ضمان موقع مستقل لهما، وأرباح عالية بطبيعة الحال ؟...

يقال أن التناقضات بين الرأسمالية والإشتراكية هي أقوى من التناقضات فيما بين البلدان الرأسمالية. وهذا صحيح بالطبع من الوجهة النظرية. وهو صحيح ليس الآن وحسب، بل كان صحيحاً قبل الحرب العالمية الثانية أيضاً. وهذا ما كان يدركه قادة البلدان الرأسمالية بشكل عام، مع ذلك فالحرب العالمية الثانية لم تبدأ كحرب ضد الإتحاد السوفيتي، وإنما كحرب بين البلدان الرأسمالية... » (أنظر كتاب ستالين: القضايا الإقتصادية للإشتراكية في الإتحاد السوفيتي، موسكو ١٩٥٢، ص ٣٤.)

ويظهر جلياً من هذا التحليل أن السياسة السوفيتية في الفترة بعد الحرب العالمية التانية مباشرة كانت تعول على إحداث توازن للقوى الدولية لصالح المعسكر الإشتراكي بالإستفادة من التناقضات بين البلدان الرأسمالية الكبرى، ولكنها كانت تسقط من الحساب، الى حد ما، الثورات الوطنية المعادية للإمبريالية. وتجلى هذا في موقف الإتحاد السوفيتي الأولي المعارض للثورة الصينية، ودعوته الشيوعيين الصينيين الى إلقاء السلاح ومهادنة تشيان كاي شك، على رغم أن هذه التوجهات كانت تناقض السياسة اللنينية في فترة ما بعد تورة أكتوبر مباشرة. فقد كانت السياسة اللنينية عوّلت كتيراً على التحالف بين الحركة الوطنية التحررية الآسيوية - الأفريقية والثورة الإشتراكية، لاسيما في ظروف إنحسار الحركات العمالية والإشتراكية في أوربا الغربية. ولقد مهّد هذا النقص في سياسة ستالين لتقويض سياسته الخارجية بعد مماته بفترة قصيرة.

فمن المعلوم أن القيادات السوفيتية التي تسلمت المسؤولية بعد ستالين، سعت الى الإبتعاد عن التقديرات السابقة، تحت تأثير جملة من العوامل الداخلية والعالمية. والداخلية منها كانت تتعلق بتوازن محاور القوى في الدولة السوفيتية، كما ظهر للعيان بعد وفاة ستالين. إذ تشير المعطيات السوفيتية والغربية، الى أن بيريا، رئيس جهاز الشرطة السرية، بادر بالإعتماد على مكانة المخابرات السوفيتية الرهيبة، وربما على دوره في تصعيد مالنكوف الى قمة السلطة

الى الإتصال بالدوائر الغربية طالباً منها مساندته في تسلم المسؤولية العليا في الدولة السوفيتية لقاء التساهل بصدد خروج ألمانيا الشرقية من الكتلة السوفيتية وضمها الى ألمانيا الغربية *.

وكانت المؤسسة العسكرية السوفيتية غير راضية عن سياسة ستالين بعد الحرب. فتقول مصادر عدة **، أن ستالين كان يختشى ظهور نزعة بونابرتية بين القادة العسكريين الذين برزوا خلال حرب التحرير ضد الهتلرية، وكان لا يطمئن الى المؤسسة العسكرية السوفيتية، وعمل على تقليص نفوذها السياسي وأبعد العديد من كبار القادة العسكريين. وكانت المؤسسة العسكرية تطمح بدورها الى إحكام سيطرتها على الدولة وتأييد سياسة التسليح والمواجهة ضد التهديدات الغربية ولا سيما خطر انبعاث النازية الألمانية.

لذلك عارض العسكريون السوفيت محاولة بيريا التساوم على القضية الألمانية بضراوة ساعدت مالنكوف والقادة السوفيت الآخرين في عزل بيريا وأعوانه وتصفيتهم بتهمة الخيانة. وليس من شك أن إزاحة بيريا عززت نفوذ المؤسسة العسكرية السوفيتية ومهدت الطريق لصعود خروتشوف الى قمة السلطة في الإتحاد السوفيتي. فقد كان خروتشوف شخصية ضعيفة، أراد كبار العسكريين من ورائها استعادة نفوذهم الذي فقدوه بعد انتهاء الحرب ضد النازية الهتلرية. وكان خروتشوف مضطراً الى تأكيدسعيه لحل مشكلة برلين وفرض الإعتراف بجمهورية ألمانيا الديموقراطية إرضاءاً لقاعدته في المؤسسة العسكرية ومحافظة على مركزه الضعيف.

ومما ساعد خروتشوف في مساعيه الخاصة التطورات الكبرى التي شهدها الوضع الدولي في منتصف الخمسينات؛ كتسوية الحرب الكورية وبداية الحرب في الهند الصينية. وكانت هزيمة

* لعل من الجدير بالملاحظة أن هذه السياسة قد نُفذت بالفعل من قبل غورباتشوف الذي كان قد صعّدت الى السلطة السوفيتية العليا من قبل أندروبوف، رئيس المخابرات السابق، وأن أجهزة المحابرات السوفيتية لم تزل تشكل الدعامة الكبرى لحكم غورباتشوف.

* * Peter Calvocoressi, World Politics, Longman, London, 1968, pp. 21- 28.

ديان بيان فو التي لحقت بالقوات الفرنسية في ٧ أيار/ مايو ١٩٥٤ نقطة تحول في العلاقات بين القوى العالمية، إذ تزامن سقوط تلك القلعة الحربية التي عولت عليها الإمبريالية الفرنسية لسحق قوات التحرير الوطني في الهند الصينية مع قرب موعد تصديق (منظومة الدفاع الأوربي) التي اقترحت كصيغة لإعادة تسليح ألمانيا الغربية. ويقول مؤرخ أمريكي تعليقاً على دور هزيمة ديان بيان فو، في تطور السياسة الخارجية السوفيتية، في ظل القيادة الجديدة:

«في عهد ستالين كان من المقدر أن يتطور الوضع الى هجوم كاسح [في آسيا]؛ ولكن في ظل خلفائه كانت جميع الطاقات السوفيتية موجهة نحو مهمة قطع الطريق أمام تنامي قوة أوربية أخرى [ألمانيا] لتحل محل فرنسا في إطار التحالف الغربي.» (دالين، ص ١٥١)

وهذا يشير الى تركيز السياسة السوفيتية الجديدة على حل المتشكلة الألمانية مستخدمة في ذلك التورات الوطنية والإشتراكية خارج القارة الأوربية كأوراق في المساومات حول تلك المشكلة، كما ظهر جلياً في المداولات الجارية في جنيف.

فقد جرت تسوية الحرب الكورية وسقوط ديان بيان فو وكثير من الأحداث الأخرى في وقت كان مؤتمر وزراء الخارجية للقوى الكبرى الخمس منعقداً في جنيف طيلة ثلاثة أشهر من نيسان/ أبريل حتى حزيران/ يونيه ١٩٥٤. وخلال المؤتمر سقطت الحكومة (بيدو) الفرنسية إثر هزيمة ديان بيان فو، وحلت محلها حكومة برئاسة بير مندس فرانس. وكان رئيس الوزارة الجديد من أشد خصوم (منظومة الدفاع الأوربي)، تلك المعاهدة التي كان الإتحاد السوفيتي يرى فيها تهديداً قاتلاً؛ وقد وعد مندس فرانس أن يوقع اتفاقاً بوقف النار في الهند الصينية خلال خمسة أسابيع تنتهي في ٢٠ تموز/ يوليو. وأزاء هذا الوضع شهدت السياسة السوفيتية تحولاً سريعاً.

وشجّعت موسكو تشو إن لاي، رئيس الوزراء ووزير الخارجية الصيني، الذي كان يتارك في مؤتمر جنيف ممثلاً عن جمهورية الصين التعبية، على لقاء مندس فرانس والإتفاق معه حول

إيقاف النار في الهند الصينية. فتم اللقاء في (بيرن)، عاصمة سويسرا في ٢٦ حزيران/ يونيه، وتم الإتفاق على عجل على تسوية حرب معقدة كانت تخوضها ثلاث حركات مسلحة. تمّ كل ذلك قبل الموعد المحدد ٢٠ تموز/ يوليو، وبذلك أفلحت وزارة مندس فارنس في البقاء في السلطة وتسنى لها دحر مشروع المصادقة على معاهدة (منظومة الدفاع الأوربي)، فقد صوتت الجمعية الوطنية الفرنسية ضد المصادقة عليها في ٣٠ آب/ أغسطس ١٩٥٤. وكانت هذه أول مقايضة دولية حول المشكلة الألمانية تعقدها القيادة السوفيتية بعد وفاة ستالين. وسرعان ما عضّت الصين الشعبية أصابع الندم على دورها في تمشية تلك الصفقة، حين تبين أن الصين وبلدان الهند الصينية هي التي دفعت الثمن.

ولقد كشفت مصادر صينية مطّلعة خيبة تشو إن لاي فيما بعد، لسقوطه في الإحبولة السوفيتية ـ الأمريكية عام ١٩٥٤ التي استهدفت عقد صفقة ثنائية على حساب فيتنام، وذلك باستخدام نفوذ الصين لدى جارتها الجنوبية. وكانت تلك التجربة المرّة سبباً في رفض الصين التوقيع على معاهدة لحسم مشاكل الحدود مع الإتحاد السوفيتي في أوائل السبعينات، كما قالت المصادر الصينية التي عللت انخداع شوإن لاي بحداثة الخبرة في شؤون العلاقات الدولية آنذاك.

ومهما يكن من أمر فقد أفلحت الولايات المتحدة مدعومة من بريطانيا في تمشية مشروع إعادة تسليح ألمانيا الغربية، ووقعت معاهدة باريس في عام ١٩٥٥ التي تم بموجبها إدخال حكومة بون عضواً في معاهدة شمال الأطلسي، وبذلك تمّ الإعتراف الدولي بألمانيا الغربية كدولة ذات سيادة. بهذه التحركات الغربية خسرت موسكو، دفعة واحدة، المكاسب التي ظنت أنها حققتها نتيجة مساعيها في تسوية الحربين؛ الكورية والهند ـ الصينية. وبعد تصفية حروب الشرق الأقصى وحسم الصراع لتسليح ألمانيا انتقل الصراع العالمي الى الشرق الأوسط.

خلال هذه الفترة كانت حركات التحرر الوطني وتيار عدم الإنحياز قد تحولت الى قوى مؤثرة

في السياسة الدولية، وبرزت منطقة الشرق الأوسط بإعتبارها الميدان الجديد للمنافسة العالمية على مناطق النفوذ، ولا سيما بالنسبة الى المصالح الأمريكية. وكانت الولايات المتحدة والدول الغربية أكملت في عام ١٩٥٤ إقامة سلسلة من الأحلاف العسكرية العدوانية لتطويق الإتحاد السوفيتي وتعزيز الهيمنة الأمريكية في العالم. وكان حلف بغداد حلقة هامة في السلسة الستراتيجية الغربية. وبعقد حلف بغداد زجّ العراق في الجبهة الأمامية للحرب الباردة.

وفي الإتحاد السوفيتي حلت قيادة جديدة برئاسة خروتشوف تسلمت المسؤولية الكاملة في شباط ١٩٥٥ على أثر إقصاء مالنكوف. ورأت القيادة الجديدة فرصاً واسعة لإحتواء الحركة التحررية الوطنية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وتوظيفها لصالح السياسة السوفيتية في أوربا، وهي منطقة كانت ولم تزل تشكّل الثقل المركزي في حساباتها الستراتيجية. واستفاد خروتشوف في سياسته الجديدة من جملة تطورات داخلية وخارجية: منها ظهور بوادر إقتراب السياسة البريطانية من الإتحاد السوفيتي حول القضية الألمانية بسبب عدد من العوامل. ومنها إنكشاف محاولة بيريا، وزير الداخلية السوفيتي السابق، التخلي عن ألمانيا الشرقية الى ألمانيا الغربية، وما كان سيؤدي قيام ألمانيا موحّدة تحت سيطرة أمريكية. وهذا ما كانت بريطانيا تخشاه بشدة وقد ظهر فجأة ومن جديد شبح ميونيخ. فكانت التطورات الداخلية في القيادة السوفيتية من الدوافع المشجعة لتقوية إتجاه في السياسة البريطانية يقوده تشرتشل يدعو الى عودة التقارب مع موسكو.

كان الدافع الأهم في ظهور هذا التوجه البريطاني مقاومة مساعي السياسة الأمريكية الى الإستحواذ على مناطق النفوذ البريطاني في الشرق الأوسط. وكانت تلك المساعي قد برزت في إيران خلال تأميم النفط، ثم في مصر في الصراع لإجلاء القوات البريطانية من منطقة قناة السويس الذي تتوج بالثورة المصرية لعام ١٩٥٢ ثم صعود جمال عبد الناصر بعد عامين من ذلك، كما مرّ بنا. وجاءت التغيرات في قمة السلطة في كل من واشنطن وموسكو لتعجل في ظهور الموقف البريطاني.

فقد صعد الحزب الجمهوري برئاسة الجنرال آيزنهاور الى الإدارة الأمريكية عام ١٩٥٢ وكان من باكورة أعماله التقرب من الجنرال محمد نجيب رئيس الجمهورية المصرية، ثم توفي ستالين في العام التالي وحلّت محله الكتلة الثلاثية المكوّنة من مالنكوف ومولوتوف وبيريا. في هذه الظروف بادر تشرتشل بذريعة وفاة ستالين، الى إقتراح مؤتمر قمة مع القيادة السوفيتية الجديدة في أيار/ مايو ١٩٥٣، دون التشاور مع الولايات المتحدة. ولما تحسس تشرتشل فتور واشنطن وصعوبة عقد ذلك المؤتمر طلب لقاءاً شخصياً مع مالنكوف في برقية بعثها في ٤ تموز/ يوليو ١٩٥٤، الأمر الذي تسبب في أزمة سياسية داخل الحكومة البريطانية. ومع ذلك لم يكف تشرتشل عن متابعة مبادرته رغم معارضة زملائه في الوزارة البريطانية وسخط واشنطن، إلا أن جهوده تلك لم تثمر بسبب تردد الإتحاد السوفيتي وشكوكه بنوايا تشرتشل. وأدرك تشرتشل فشل مشروعه زيارة موسكو حين وجّه مولوتوف دعوة عامة الى القوى الغربية لحضور مؤتمر في موسكو حول إيقاف تسليح ألمانيا، فاعتبر تشرتشل ذلك بمثابة رفض إقتراحه حول قيام محاورات ثنائية.

ولم تكن الحكومة السوفيتية تطمئن لتحركات تشرتشل، لإصراره على مشروع إعادة تسليح ألمانيا الغربية. وكان تشرتشل، كما هو معروف من أشد خصوم ألمانيا قوية وموحدة، ولكنه كان يريد أن يتخذ من قضية تسليح ألمانيا عنصر ضغط ومساومة مع الإتحاد السوفيتي. ففي الوقت الذي كان يعلن عن رغبته زيارة موسكو كان يلحّ على فرنسا في تصديق معاهدة (مجموعة الدفاع الأوربي) التي خُطط بموجبها تسليح ألمانيا الغربية، ولما رفضت الجمعية الوطنية الفرنسية تصديق المعاهدة بقرارها في ٣٠ آب/ أغسطس ١٩٥٤، بادر إيدن بتوجيه من تشرتشل الى تأييد إدخال ألمانيا في معاهدة حلف الأطلسي. وتمكن إيدن من تحييد المعارضة الفرنسية حول مسألة عضوية ألمانيا في حلف الأطلسي مقدماً تعهداً بريطانياً بمرابضة أربع فرق عسكرية بريطانية في ألمانيا الغربية حتى عام ٢٠٠٠. وكان هذا التعهد نوعاً من الضمان لفرنسا ضد أي عدوان ألماني محتمل. وقد رأى الإتحاد السوفيتي أن تشرتشل ووزير خارجيته إيدن كانا المسؤولين عن هذا التهديد الخطير لأمنه.

أما تشرتشل فكان يرى أن تحقيق التفاهم مع الإتحاد السوفيتي ينبغي أن يتمّ «من موقع

القوة»، ولما كانت بريطانيا لا تملك قوة عسكرية ذاتية تهدد بها الإتحاد السوفيتي فقد لجأ (تشرتشل) الى التهديد بإعادة تسليح ألمانيا من أجل انتزاع تنازلات من الإتحاد السوفيتي في مناطق أخرى من العالم كانت لندن تطمح في أبقائها ضمن ساحة النفوذ البريطاني. وكشف تشرتشل تخطيطه هذا إستخدام ورقة تسليح ألمانيا لتحقيق تفاهم مع موسكو، حين قال في توجيهات داخلية الى اللورد سولسبري، رئيس مجلس اللوردات البريطاني:

«إعادة تسليح ألمانيا هو الشيء الوحيد الذي تخافه روسيا. وأريد استخدام ألمانيا ومنظومة الدفاع الأوربي لإبقاء روسيا في وضع تستجيب فيه الى العقل – وتدخل اللعبة [الدولية] معنا. وكذلك سأستخدم روسيا لئلا تفلت ألمانيا من الزمام.» (من تعليمات تشرتشل الى اللورد سولسبري، قبل زيارة الأخير الى واشنطن ١٩٥٢. عن كتاب: أنتوني إيدن، بقلم ف. طروخانوفسكي، دار التقدم، موسكو ١٩٨٤، ص ٢٦٢)

وظل أمل زيارة موسكو وعقد تفاهم ثنائي معها لموازنة المنافسة الأمريكية يراود تشرتشل ولذلك تمسك برئاسة الوزارة رغم حلول وقت تقاعده وتسليم المسؤولية لـ «ولي العهد» إيدن، كما كشف ماكميلان. (أ. هورن، ماكميلان، ج ١، ص ٣٤٦). فقد سجل في دفتر يومياته ١٠ تموز ١٩٥٤، أن تشرتشل: «شغل فكره كل الوقت بشيء واحد ـ زيارة روسيا وفرصته لإنقاذ العالم ـ حتى ملك ذلك عليه أمره». (نفس المصدر، ص ٣٤٨).

ولكن تشرتشل أدرك في الأخير أن مناوراته لا تنطلي على موسكو، ثم أن مالينكوف أعفي في شباط/ فبراير ١٩٥٥ من رئاسة الوزارة السوفيتية وحل محله الثنائي: خروتشوف وبولغانين، فأذعن الى الأمر الواقع وسلم المسؤولية الى إيدن في ٥ نيسان ١٩٥٥. ومع ذلك ظل تشرتشل يعمل في السرّ والعلن لتحقيق التقارب مع موسكو.

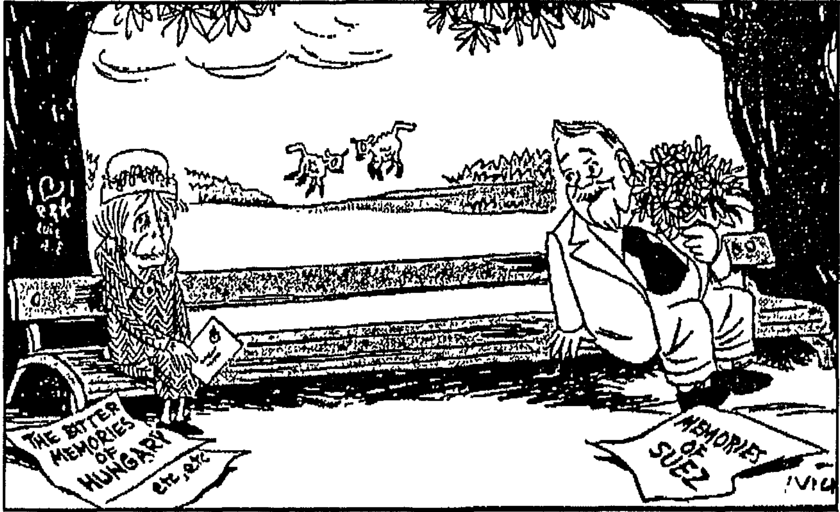
إيدن وخروتشوف

تبين فيما بعد أن من أسباب تردد تشرتشل في الإنسحاب من الحياة السياسية، عدم ثقته بأهلية إيدن للمسؤولية السياسية العليا، كما ظهر أيضاً وجود خلافات حول السياسة الخارجية فضلاً عن تقديرات كفاءته الشخصية. فقد كان إيدن من أشد معارضي مبادرة تشرتشل طلب اللقاء بمالينكوف، رئيس الوزارة السوفيتية السابق. وربما كان تشرتشل لا يميل الى ترشيح إيدن لخلافته وكان يفضّل ماكميلان عليه.

تسلم إيدن المسؤولية في ٥ نيسان ١٩٥٥ وسط تفاؤل ظاهري وصراع شديد داخل قيادة المؤسسة الحاكمة. ولأسباب غير معروفة تمّ تكليف ماكميلان، منافس إيدن القوي، مسؤولية السياسة الخارجية، فكان ذلك أول علامات فشل وزارة إيدن الجديدة . ورغم النجاح الكبير الذي أحرزه إيدن في الإنتخابات التي أجريت بعد أسابيع من تسلمه المسؤولية بدأت بعض الصحف البريطانية تثير الشكوك حول مستقبل حكومته. فقالت صحيفة الديلي ميرر بعنوان صارخ أن حكومة إيدن « flop »، أي فشلت فشلاً ذريعاً. وظهر وكأن زملاء إيدن تواطؤا لإحباط مسيرة الحكومة الجديدة.

وكان من أول أعمال الحكومة الإشتراك في مؤتمر قمة جنيف للدول الكبرى الأربع لبحث «توحيد ألمانيا»، وكان تشرتشل، كما يقول مصدر أمريكي، الأب الروحي للمؤتمر الذي عقد في تموز ١٩٥٥ . كانت هذه المناسبة الأولى التي التقى فيها كل من إيدن وماكميلان وخروتشوف. ورغم أن اللقاء لم يتمخض عن نتائج محددة فقد كان مناسبة لمحاولات بريطانية للتقرب من موسكو، فكانت الوحدة الظاهرية بين الدول الغربية تخفي خلافات عميقة. بيد أن المؤتمر حقق بعض التقدم الشكلي وخلق جواً من الإنشراح الدولي– سمي وقتها بـ « روح جنيف ».

وكان أهم مداولات المؤتمر اقتراحان تقدمهما إيدن؛ الأول حول إقامة « منطقة منزوعة السلاح » في أوربا الوسطى، أو بمعنى آخر تحييد ألمانيا وتلبية أحد أهم أهداف السياسة السوفيتية. إلا أن الشروط التي قيّد بها الإقتراح أضفت عليه سمة غير جادة فظهر وكأنه



كاريكتور نشرته إحدى الصحف البريطانية ومجلة تايم الأمريكية، يسخر من رسالة رئيس الوزارة السوفيتية، بولغانين الى ماكميلان في ٢٠ نيسان ١٩٥٧، يدعوه فيها الى تناسي الماضي وإعادة العلاقات الودية بين البلدين.

حيلة دبلوماسية لإبقاء الحوار مفتوحاً. وارتبط الإقتراح الثاني لإيدن بإقتراحه الأول، وهو دعوة خروتشوف وبولغانين الى زيارة لندن في نيسان/ أبريل من السنة اللاحقة. وكانت هذه الدعوة فرصة لتجديد العلاقات الثنائية التي تصدعت نتيجة إعادة تسليح ألمانيا.

ولدى عودة الوفد البريطاني الى لندن ظهرت بوادر الخلاف الخفي في حكومة إيدن، فقد أطلق ماكميلان تصريحاً، خلافاً لرغبات إيدن، قال فيه وبتعبير شعبي: «لا حرب بعد اليوم». وإذا لقي التصريح ارتياحاً في موسكو، فقد ردّ إيدن عليه رداً مهيناً كما لو أنه يريد دفع وزير خارجيته الى الإستقالة. ورغم أن الحادثة ظهرت وكأنها من توافه الحياة السياسية اليومية فقد تبين فيما بعد أنها كانت تعكس خلافات عميقة ظهرت تبعاتها فيما بعد؛ في زيارة خروتشوف الى لندن ثم في حرب السويس؛ وفي توتر العلاقات بين إيدن وخروتشوف، وبداية الميل السوفيتي نحو ماكميلان. فكأن ماكميلان حاول، كما يبدو، الظهور بمظهر الصديق المتجاوب مع التحركات السوفيتية، في حين ظهر إيدن بدور التاجر المتشدد الذي يريد تحقيق صفقته بالتهديد والمخادعة دون تقديم الثمن المطلوب.

ومهما يكن من أمرفقد قرر إيدن، قبل زيارة خروتشوف، إزاحة ماكميلان عن وزارة الخارجية، الأمر الذي تسبب في تبعات وخيمة على سير الحكومة البريطانية، حسب مؤرخ سيرة ماكميلان، ولاسيما في مسيرة حرب السويس. وبسبب ذلك حُرم ماكميلان من المشاركة في المفاوضات مع الوفد السوفيتي عندما حل في العاصمة البريطانية. ولكن ماكميلان لم يفته أن يسجل في دفتر يومياته بعض الوقائع الهامة التي تلقي الضوء على المداولات التي دارت بين إيدن والوفد السوفيتي حول الشرق الأوسط.

وصل خروتشوف وبولغانين لندن في ١٨ نيسان/ أبريل ١٩٥٦، وكانت أهداف الطرفين من اللقاء تحديد أرض مشتركة تلتقي فيها مصالحهما... كان هدف إيدن واضحاً: الوصول الى تفاهم بريطاني - سوفيتي حول نفط الشرق الأوسط. وقد كشف ماكميلان ذلك في مذكراته في ما بعد، إذ قال أنه كتب في دفتر يومياته (١٩/٤/٥٦)، أي في اليوم الثاني لوصول خروتشوف وبولغانين:

«إن رئيس الوزراء (إيدن) يعتقد أنه يستطيع الوصول الى تفاهم عملي معهما - ليس

حول أوربا أو ألمانيا (التي لا أمل يرجا منها) ولكن حول الشرق الأوسط.»

ثم علّق ماكميلان على ذلك قائلاً:

«وفي الواقع كان إيدن صريحاً، فقد خُبّر الروس بصورة مكشوفة بأن نفط الشرق الأوسط يشكل مصالح بريطانية حيوية. وإذا اقتضت الضرورة فإننا سنقاتل من أجل حقوقنا. ومهما كانت حكمة تلك الأقوال أو عدم حكمتها، فإنها تركت، فيما يبدو، إنطباعاً عميقاً لدى ضيوفنا.» (المذكرات، ص ٩٦)

أما الجانب السوفيتي فكان يرمي الى فك إرتباط لندن بواشنطن، ولتحقيق هذا الهدف قدّم الوفد السوفيتي قائمة طويلة من بضائع بريطانية يريد شراءها بلغت قيمتها نحو مليار جنيه إسترليني. وكان الهدف هو التأثير على الموقف البريطاني من القضية الألمانية، سيما وأن إيدن كان اقترح في قمة جنيف خطته حول نزع السلاح عن أوربا الوسطى. وكان واضحاً أن الجانب البريطاني يلحّ على تساهل سوفيتي في المنطقة العربية، في حين يصرّ الجانب السوفيتي على تحييد ألمانيا؛ وتبين أن أي تفاهم لا يأخذ أهداف الطرفين في الحساب محكوم عليه بالفشل. ولما تمسك الطرفان بموقفيهما كان الفشل هو النتيجة المتوقعة.

وقد اتضح من الوقائع التالية لزيارة لندن، أن الموقف السوفيتي في حرب السويس كان جواباً على تعنت إيدن في المباحثات خلال زيارة الوفد السوفيتي، أو على الأقل هذا ما كان يعتقده الطرف البريطاني. فيذكر مسؤول في وزارة الخارجية البريطانية اشترك في المفاوضات مع خروشوف وبولغانين:

«حلّ علينا (بولغانين وخروتشوف) بروح من الغطرسة الوقحة وقالا لنا بشكل صريح جداً... إنهم سيبذلون أقصى جهودهم لخلق المصاعب لنا في الشرق الأوسط. وقد ظهر أنهما كانا صادقين تماماً فيما قالاه.» (19)

أما خروتشوف فقد حمّل إيدن مسؤولية فشل مفاوضات لندن، كما نوّه في خطاب له في ألمانيا في ٩ تموز/ يوليو ١٩٥٨.

ومع ذلك تجنب الطرفان التطرق الى سبب فشل زيارة خروتشوف الى لندن. والواقع أن خروتشوف نفسه كشف ذلك خلال الزيارة، إذ استغل مناسبة وليمة أقامتها قيادة حزب العمال البريطاني ليخبر مضيفيه برأيه. فقال متظاهراً بالغضب لحادثة عرضية خلال الوليمة بأن الإتحاد السوفيتي كان على حق بعقد ميثاق عدم الإعتداء مع هتلر، وألمح بأن الحكومة السوفيتية قد تعقد حلفاً مع ألمانيا في المستقبل. وواضح أنه كان يرد بذلك على إيدن ولكن هذا التهديد لم ينقذ زيارته من الفشل. فقد سجل البيان الختامي هذه الحقيقة في فقرة تقول: «لم يتم التوصل الى اتفاق حول وسائل تحقيق تلك الغاية [السلام العالمي]». ولكن الحكومة البريطانية أصدرت من جانبها توضيحاً قالت فيه: «إن تحقيق وحدة ألمانيا في ظل السلم والحرية هو مبدأ أساسي في السياسة الخارجية لحكومة صاحبة الجلالة. وإن ذلك هو الوسيلة الأهم لإنجاز الأمن الأوربي.» (د. ج. دالين، السياسة الخارجية السوفيتية بعد ستالين، لندن، ١٩٦٠، ص ٢٣٦)

واضح إذن أن تشدد الموقف البريطاني أزاء المشلكة الألمانية كان السبب الحقيقي لفشل زيارة خروتشوف وبولغانين. وقد ظل الإتحاد السوفيتي يلوم أيدن على ذلك حتى بعد هزيمة العدوان الثلاثي واقصائه من المسؤولية السياسية. وكرّست الدوائر السوفيتية كتاباً كاملاً لسيرة إيدن أظهرت فيه مآخذها على مواقفه السياسية ومسؤوليته عن تسليح ألمانيا الغربية وعن تصدع العلاقات البريطانية ـ السوفيتية. (الكتاب هو: أنتوني إيدن، بقلم ف. طروخانوفسكي، دار التقدم، موسكو ١٩٧٤ – وقد صدر بالإنكليزية عن نفس الدار، ١٩٨٤).

أما إيدن، من جانبه، فلم يكف عن محاولاته التوصل الى صفقة مع موسكو لتطمين مصالح بريطانيا في المنطقة العربية بعد فشل زيارة لندن، ولكن دون أن يقدم الثمن الذي طلبته

موسكو. ويقول خروتشوف في مذكراته (ج ١، ص٤٥٩، الطبعة الأنكليزية) أن مفاتحة أنكلو ـ فرنسية جرت مع ممثلي الإتحاد السوفيتي خلال حوادث هنغاريا وبولندا عام ١٩٥٦:

«فبينما كنا مشغولين بمعالجة هذه المشاكل، التقى دبلوماسيون انكليز وفرنسيون من مستوىً ثانوي بموظفي سفاراتينا في لندن وباريس، وبعد تناول فنجان قهوة أو قدح من النبيذ قالوا: "يظهر أنكم تواجهون بعض المشاكل في بولندا وهنغارية، ونحن نتفهم مثل هذه الأمور، إذ أن لدينا مشاكلنا في مصر. فلنعقد تفاهماً غير رسمي بيننا، أنتم تصفون مشاكلكم بالطريقة التي تقررون، وتتركونا وشأننا فيما نعمل." »

ويدعي خروتشوف أنه رفض هذا العرض وتوجه لإيقاف الحرب الإمبريالية ضد رئيس مصر، عبد الناصر. (أما عبد الناصر فكان يشكك بقيمة الدور السوفيتي في إيقاف العدوان الثلاثي، أنظر الملاحق في نهاية الكتاب.) ومهما يكن من أمر فلئن كانت زيارة الوفد السوفيتي الى لندن عام ١٩٥٦ قد فشلت في التوصل الى تفاهم بريطاني ـ سوفيتي حول الشرق الأوسط والمشكلة الألمانية، فإنها مهدت السبيل الى ذلك، وكشفت الدائرة التي يمكن أن تلتقي فيها مصالح الطرفين. وثم حقيقة أخرى تمخضت عنها الزيارة وإن كانت ضمنية تجنب الجميع التطرق اليها صراحة بإعتبارها تحصيل حاصل – فمع أن مفاوضات لندن لم تنته الى نتيجة محددة فقد سلمت بريطانيا لأول مرة منذ سقوط القيصرية، بحقيقة الوجود السوفيتي في منطقة الشرق الأوسط، وهي منطقة كانت تعتبر فيما سبق حكراً على النفوذ البريطاني. وهذه الحقيقة لم تفت على المراقبين الأمريكيين، إذ قال أحد أكبر خبرائهم في شؤون السياسة الخارجية السوفيتية: «لقد خرج الإتحاد السوفيتي من المفاوضات وهو قوة شرق أوسطية معترف بها.» (المصدر السابق، ص ٢٣٧)

بعد هزيمة مغامرة السويس والتهديد السوفيتي الذي لعب دوراً ما في سقوط حكومة إيدن، تصدعت العلاقات بين لندن وموسكو. وكان بولغانين، خلال وجوده في لندن، قد قدّم دعوة الى إيدن لزيارة الإتحاد السوفيتي واتفق الطرفان أن تكون في شهر أيار/ مايو عام ١٩٥٧.

فلما تسلم ماكميلان رئاسة الوزارة البريطانية في ١٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧ لم يرَ من المناسب الذهاب الى موسكو في الأجواء المتوترة التي تركتها أحداث السويس وذكرى التهديدات السوفيتية لم تزل ماثلة في الأذهان، فقرر إلغاء الزيارة وأبلغ الإتحاد السوفيتي بذلك في ٢٨ كانون الثاني/ يناير (المذكرات، ركوب العاصفة، ص ٢٨٨). ورغم الإدعاءات السوفيتية بالوقوف ضد العدوان الثلاثي والتضامن مع الشعوب العربية فقد أصيبت موسكو بخيبة الأمل لقرار ماكميلان، فقد كانت ترغب بقوة في تجديد العلاقات مع لندن سيما وقد أزيح إيدن عن الطريق وحل محله سياسي بريطاني قوي الصلة بتشرتشل، وأظهر رغبة بتقوية العلاقات مع موسكو، أو على الأقل كان غير متحمس الى أجواء الحرب الباردة، كما رأينا من تصريحاته بعد مؤتمر جنيف. ولكن ماكميلان كان معرضاً بشدة في السنة الأولى لوزارته عن رأب الصدع مع الإتحاد السوفيتي، بالنظر لانشغاله بإعادة الصلات الودية مع واشنطن، وبناء الإقتصاد البريطاني المنهار. وقد ردّ بولغانين على قرار ماكميلان إلغاء زيارة موسكو بشكل ودي مجدداً الدعوة وتاركاً له تحديد الوقت المناسب.

وجاء موقف ماكميلان هذا في تناقض حاد مع مشاعر الجمهور البريطاني بضرورة تحسين العلاقات مع الإتحاد السوفيتي بالنظر للمخاوف الكبيرة التي تركها الإنذار السوفيتي من ناحية، ولقرار الحكومة البريطانية بعد هزيمة السويس السماح بإنشاء قواعد للصواريخ النووية الأمريكية على الأراضي البريطانية. وقد وصف مكميلان في مذكراته تلك المخاوف بالهستيريا والهلع، ولكنه ظل مصراً على موقفه المتشدد من الإتحاد السوفيتي. ففي نهاية السنة الأولى من حلوله في ١٠ داونينغ ستريت سجّل ماكميلان تذمره الشخصي لما تعرض له من ضغوط في الصحافة ومن الناخبين، فكتب في دفتر يومياته، بتاريخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٧:

«يقال أني فقدت الصلة بالرأي العام في بريطانيا، لأني لم أشد الرحال بعد الى موسكو لأرى خروتشوف. إن هذا كله تشيمبرلينية محضة. إنها تمطر مظلات. [يغمز الذين انتقدوه بالـ «تشيمبرلينية» والجبن]». (المذكرات، ركوب العاصفة، ص ٣٤١)

وفي هذه الأوضاع بدأ الإتحاد السوفيتي بإعلان وقف حملة التهديدات العسكرية

والإحتجاجات الدبلوماسية ضد الغرب. وبعث بولغانين برسالة شخصية أخرى الى ماكميلان في ٢٠ نيسان/ أبريل ١٩٥٧. وفي الوقت نفسه بادرت الحكومة السوفيتية الى نشر المذكرات السرية التي قدمتها الى موليه وإيدن قبل عدوان السويس، في محاولة منها التملص من مسؤولية تصدع العلاقات مع باريس ولندن وفتح الباب لإصلاح العلاقات السوفيتية البريطانية.

أما الحكومة البريطانية فقامت من جانبها بخطوة غريبة إذ قررت هي نشر المذكرات السوفيتية في الصحف البريطانية، ربما لقطع الطريق على محاولة موسكو الإستفادة الدعائية، أو ربما، كما ألمحت مجلة تايم الأمريكية (٦ أيار/ مايو ١٩٥٧)، نكاية بالموقف الأمريكي في أزمة السويس.

وكان من أهم النقاط التي تضمنتها رسالة بولغانين، كما أشار ماكميلان في مذكراته (ركوب العاصفة، ص ٢٩٦)، الدعوة الى التعاون السوفيتي ـ البريطاني، والتأكيد على أن الإتحاد السوفيتي ليس له مصالح خاصة في الشرقين الأدنى والأوسط سوى مساعدة الشعوب في تحقيق الإستقلال الوطني الكامل والتقدم الإقتصادي، وهذا كلام عام يحمل في طياته تطمين مخاوف الحكومة البريطانية على مصالحها النفطية في المنطقة. كما اقترحت الرسالة أن تنضم كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الى الإتحاد السوفيتي الى الإلتزام بمبدأ عدم استخدام القوة في الشرق الأوسط. وتضمن هذا الإقتراح السوفيتي هجوماً مبطناً على «مبدأ آيزنهاور» الذي كان أعلن قبل بضعة أشهر، فكان من الطبيعي أن تسخر منه الدوائر الأمريكية. (مجلة تايم، ٦ آيار ١٩٥٧). ودعا بولغانين الى عقد مؤتمر قمة لبحث توحيد ألمانيا مؤكداً تأييد الحكومة السوفيتية لاإقتراح الذي قدمه إيدن في مؤتمر القمة في جنيف حول خلق منطقة منزوعة السلاح في وسط أوربا. فكان واضحاً أن الإتحاد السوفيتي ما زال عند موقفه الذي طرحه خروتشوف وبولغانين في لندن: وهو أن أي تفاهم بريطاني ـ سوفيتي حقيقي يجب أن يأخذ بنظر الإعتبار ربط القضية الألمانية بالشرق الأوسط.

ويبدو أن رسالة بولغانين تركت، في الأوضاع التي سادت بريطانيا في أعقاب هزيمة

السويس، صدىً قوياً لدى الحكومة البريطانية، فقد بحثها مجلس الوزراء البريطاني في جلستين كاملتين، ثم كانت موضوع لقاء خاص بين ماكميلان وتشرتشل، حسبما ذكرت مجلة تايم الأمريكية في عددها (٦ أيار ١٩٥٧). وقالت المجلة أن مستشار ألمانيا الغربية، كونراد آديناور، طلب لقاء السفير السوفيتي في اليوم التالي لنشر الرسالة التي بحثها مع السفير طيلة ساعتين. ومن بين ما أثاره في اللقاء، قلقه من فكرة نزع السلاح عن ألمانيا وانسحابها من حلف الأطلسي... وقد ردت موسكو بحدة على أقوال آديناور، وهددت بتحويل ألمانيا الغربية الى «مقبرة كبيرة» إذا هي نفذت محاولاتها الحصول على الأسلحة الذرية وسمحت بإنشاء قواعد ذرية في أراضيها لقوات حلف الأطلسي.

وظهر من هذه التحركات الدبلوماسية المكثفة أن الإتحاد السوفيتي بدأ يعمل بجدّ للتقرب من بريطانيا وعزل ألمانيا الغربية، مستهدفاً من ذلك الضغط على الولايات المتحدة لتسوية الحرب الباردة وتحقيق نوع من الوفاق الدولي. ولكن المساعي السوفيتية للتقرب من لندن لم تثمر أول الأمر رغم التطمينات السوفيتية بعدم التدخل في الشرق الأوسط، فقد ظلت حكومة ماكميلان ترفض الإستجابة الدعوات السوفيتية المتكررة، مع أنها تتعرض لمنافسة أمريكية شرسة في الخارج، ولهفة الرأي العام البريطاني الى إنفراج في الوضع الدولي يبعد شبح حرب نووية. أمام هذه الظروف، وتعمق المخاوف الشعبية من الأسلحة النووية لم يستطع ماكميلان، وهو يواجه انتخابات عامة في الأشهر القادمة، الإستمرار في موقفه السلبي من المساعي السوفيتية، فوجد من الضروري الظهور بمظهر الحريص على تحسين العلاقات بالإتحاد السوفيتي، وفي الوقت نفسه استثمار ذلك لتعزيز مكانة بريطانيا المتدهورة في العلاقات الدولية.

ماكميلان وخروتشوف

بدأ موقف ماكميلان تحركه لكسب الرأي العام البريطاني في ٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨

بالدعوة الى عقد ميثاق عدم اعتداء مع الإتحاد السوفيتي، وهو على أعتاب رحلة مطولة الى بلدان الكومنويلث البريطاني. وكان بولغانين قد أرسل في كانون الأول/ ديسمبر ٥٧ مذكرة أخرى الى القوى الغربية يقترح فيها وقف التجارب النووية، فاقترح ماكميلان على الرئيس الأمريكي إحياء خطة إيدن حول إنشاء منطقة منزوعة السلاح في أوربا الوسطى في الرد الغربي على مذكرة بولغانين. ولكن الرئيس الأمريكي رفض الإقتراح البريطاني، وظهر من مناورات ماكميلان أنه أراد تسليط الضغط على الولايات المتحدة لإلغاء لإئحة ماكماهون التي تحرم كشف الأسرار الأمريكية لصنع القنبلة الهيدروجينية لبريطانيا وغيرها من الدول. فلم يكن ماكميلان، كما يتبين من مذكراته (ركوب العاصفة، ص ٤٦٤ وبعدها)، مهتماً في واقع الأمر بتحقيق التقارب الوثيق مع الإتحاد السوفيتي في هذه الفترة على الأقل. وفي هذه الأثناء لم تتوقف الجهود السوفيتية في إحراج القوى الغربية، والتأكيد على مخاوف الإتحاد السوفيتي من إنبعاث الخطر النازي في ألمانيا الغربية. فبعث بولغانين بمذكرة أخرى الى الدول الغربية في ٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨ طلب فيها عقد مؤتمر قمة لبحث وقف التجارب النووية وتحريم الأسلحة النووية ومناقشة خطة (راباكي) حول إنشاء منطقة منزوعة السلاح في أوربا الوسطى.

هنا بادر الرئيس الأمريكي، آيزنهاور، وبدون استشارة بريطانيا، الى الكتابة شخصياً الى بولغانين، في ١٢ كانون الثاني/ يناير ٥٨ يبلغه موافقة الولايات المتحدة على عقد مؤتمر قمة من حيث المبدأ، بشرط إجراء مبادلات دبلوماسية أولية توفر «أملاً حقيقياً لتقدم قضية السلم والعدالة في العالم»، وكذلك عقد مؤتمر لوزراء الخارجية للقوى المعنية. (المصدر السابق) وكان واضحاً أن هدف التحرك الأمريكي قطع الطريق على المناورات البريطانية دون تقديم أي خطوة عملية لعقد مؤتمر القمة الذي دعا اليه الإتحاد السوفيتي. لهذا السبب أبرق ماكميلان في ١٩ كانون الثاني/ يناير، وهو لم يزل في رحلته، الى مجلس الوزراء البريطاني يقترح أن يقوم بزيارة الى موسكو لبحث «جدول أعمال المباحثات اللاحقة»، لكن المجلس رفض اقتراحه. وعندما طرح الإقتراح على واشنطن وجد الموقف الأمريكي، كما سجل في

يومياته: «سلبياً الى درجة التهديد». (أ. هورن، ج٢، ص ١١٦؛ ركوب العاصفة، ص ٤٦٦.) لذلك صُرف النظر آنياً عن اقتراح ماكميلان زيارة موسكو.

في هذا الوقت عُزل بولغانين في ٢٧ آذار/ مارس ١٩٥٨ من رئاسة الوزارة السوفيتية وحلّ محله خروتشوف، الذي سيطر بذلك على الحزب والدولة السوفيتيين. ولكن سيطرة خروتشوف لم تكن بعد مضمونة وكان عليه أن يقدم من النجاحات ما يبرر سيطرته الفردية، ويمكنه مواجهة المعارضة الداخلية في الحزب وفي المؤسسة البيروقراطية ـ العسكرية. وكان يدرك أن المجال الوحيد الذي يمكن أن يحرز فيه أي تقدم هو حقل العلاقات الدولية والعمل لتصفية الحرب الباردة. ذلك لأن الشعارات التي أطلقها حول بناء الشيوعية في السبعينات وتجاوز المستوى المعاشي الأمريكي كانت مبنية على كذبة واضحة؛ كذبة إن انطلت على القوى الغربية بسبب النجاحات الكبيرة التي حققها الإتحاد السوفيتي في حقل الفضاء، فإن الزمن كفيل بأن يكشف زيفها عما قريب. لذلك كان عليه أن يعمل بسرعة.

ولم يتوان خروتشوف في مهمته هذه، فقدّم في ٤ نيسان رسالة طويلة الى ماكميلان تضمنت إعلان الحكومة السوفيتية وقف التجارب النووية والتهديد المبطن بما يمكن أن يحل ببريطانيا في حرب نووية. وكان أمل خروتشوف تمهيد السبيل الى عقد مؤتمر قمة تحت واجهة إيقاف التجارب النووية. وقد لقيت مناورته هذه بعض النجاح في بريطانيا فقد أيدها حزب العمال المعارض، كما عززت من موقف الحكومة البريطانية المؤيد لعقد القمة المقترحة. ولكن مبادرة خروتشوف اصطدمت بمعارضة دلس الذي أعرب للسفير البريطاني في واشنطن شكوكه عن فائدة: «أي مفاوضات مثمرة مع الروس». (ماكميلان، ركوب العاصفة، ص ٤٨٥)، وكان رأي دلس أكثر تأثيراً من الرئيس الأمريكي في تقرير السياسة الخارجية الأمريكية، بما في ذلك مسألة عقد مؤتمر القمة. (المصدر نفسه، ص ٤٧٧). لذلك لم يكن ثمة أمل في نجاح جهود خروتشوف طيلة سيطرة دلس على وزارة الخارجية الأمريكية. ويقول ماكميلان أن جهوده في إقناع إدارة آيزنهاور إتخاذ سياسة أكثر مرونة لمحاربة الشيوعية وقعت على صخرة صماء، ولم يفلح في إحراز تقدم ما إلا في ظل الإدارة الأمريكية التي

خلفت آيزنهاور.

وبالنسبة لماكميلان ظلت المطالبة بعقد مؤتمر القمة والمراسلات مع خروتشوف تجري في إطار الحسابات الإنتخابية والتأثير على الموقف الأمريكي المتشدد في عدد من القضايا، منها المصالح البريطانية في الشرق الأوسط؛ ولائحة ماكماهون التي تحظر تقديم المعلومات حول صنع الأسلحة النووية. ولم يكن ماكميلان يأمل في تحقيق تفاهم ثنائي واسع النطاق مع الإتحاد السوفيتي وقتذاك، لضعف مكانة بريطانيا من ناحية وعدم توفر أرضية محددة بعد لمثل ذلك التفاهم. فكان الكلام عن مؤتمرات القمة في هذه الفترة لا يخرج عن طقوس الحرب الباردة التي فرضت على دول المعسكر الغربي، حين تواجه انتخابات عامة، التظاهر بالحرص على السلام العالمي والتقرب الوقتي من موسكو.

ومع ذلك، وأمام تعنت الموقف الأمريكي، فقد كان الموقف البريطاني الشكلي المؤيد عقد مؤتمر القمة هو كل ما لقيه التحرك الدبلوماسي السوفيتي، وهذا ما دفع خروتشوف مرة أخرى الى تجريب طريق لندن عسى أن يصل بواسطتها الى واشنطن، ولكن كان عليه أن يزيل تركة الجفاء التي تركتها حرب السويس في الدوائر الحاكمة البريطانية. فعاد خروتشوف الى موضوع مسؤولية إيدن عما حدث عام ١٩٥٦، والى تطمين لندن بعدم وجود مطامح سوفيتية في نفط الشرق الأوسط. ففي اجتماع عقده في ألمانيا، في ٩ تموز/ يوليو ١٩٥٨ – قبل أيام من الثورة العراقية، قال خروتشوف موجهاً الكلام من طرف خفي الى ماكميلان:

«في ذلك الوقت حذرنا السير أنتوني والسيد لويد صراحة وقلنا: إذا أقدمتم على حرب في تلك المنطقة، فلن يكون بإمكاننا البقاء كمتفرجين. ليست لنا مصالح خاصة في الشرق الأوسط، ولكن الشرق الأوسط ليس بعيداً عن الإتحاد السوفيتي، وأن الحرب هناك تهدد أمن بلادنا. غير أن الحكومة البريطانية آنذاك لم تصغ الى نصيحتنا.» (عن كتاب خطابات خروتشوف بعنوان: من أجل النصر في المباراة السلمية مع الرأسمالية، ١٩٦٠، ص ٥٣٨)

ولعل ما شجّع خروتشوف على مخاطبة لندن من جديد إحساسه بحراجة الموقف البريطاني أزاء السوق الأوربية المشتركة. فمع اقتراب موعد قيام السوق الأوربية المشتركة في مطلع عام ١٩٥٩، لاح في الأفق عامل جديد عمّق من المخاوف البريطانية من القوى الأوربية القارية، وهو عامل قد يدفعها الى تعزيز العلاقات الثنائية مع موسكو. وقد يكون خروتشوف خمّن أن بريطانيا لم تعد بعد تلك التطورات تلتفت كثيراً الى القضية الألمانية والى التخطيطات السوفيتية حولها، بل كان اهتمامها منصباً بالدرجة الأولى على المحافظة على امتيازاتها النفطية في العراق والخليج، وعلى محاولة ضمان دور لها في أوربا الغربية التي قطعت خطوات على طريق الوحدة الإقتصادية. فقد كان هنالك الأمل في أن تستجيب لندن للمغازلات السوفيتية حول إيقاف التجارب النووية والتفاهم بشأن المشكلة الألمانية.

وكانت هناك أسس حقيقية لمثل هذه الحسابات في السياسة الأوربية، فقد كانت الحكومات البريطانية السابقة لحكومة ماكميلان، وسيما وزارة الخارجية فيها، تعارض الدخول في السوق الأوربية المشتركة، بل كانت ترفض حتى تصديق امكانية قيام مثل تلك السوق. وكان إيدن، وهو من ممثلي أو مخلوقات مؤسسة وزارة الخارجية البريطانية، يقول: « إن قصة بريطانيا ومصالحها تقع خارج قارة أوربا ... أفكارنا تجول فيما وراء البحار.» (أ. هورن، ماكميلان، ج ١، ص ٣٤٩)

غير أن ماكميلان كان، على خلاف مؤسسة وزارة الخارجية البريطانية، من قادة « الإتجاه الأوربي» الداعين الى أن تدخل بريطانيا السوق المشتركة، وأن تلعب فيها دوراً قيادياً، لكي تتمكن من قطع الطريق على احتمالين خطرين: سيطرة ألمانيا على السوق المشتركة، أو توجهها نحو التقارب مع الإتحاد السوفيتي. (المصدر السابق، ص ٣٥٠) فلما ظهر أن حسابات وزارة الخارجية البريطانية باطلة، وأن السوق الأوربية المشتركة حقيقة واقعة، أصبح لزاماً على السياسة البريطانية، تحت تأثير ماكميلان، التكيف للوضع الجديد. فحاولت بأساليب ملتوية دخول السوق المشتركة، ولما اصطدمت محاولتها تلك بمعارضة ديغول وآديناور، لجأت الى مناورات عديدة لتحقيق غرضها، كما سيأتي بيانه. ولكنها لم تلوّح بعد، ولم يكن في مصلحتها آنذاك التهديد بورقة التفاهم الثنائي مع موسكو حول المشكلة الألمانية.

والحقيقة أن ماكميلان كان يطمح لأن يقيم تحالفاً أنكلو - سوفيتياً يتيح لبريطانيا موازنة المحور الفرنسي - الألماني. فكان تخطيط ماكميلان يقدم آمالاً كبيرة لتعاون سوفيتي - بريطاني يشمل أوربا الغربية والشرق الأوسط. وقد نشرت صحيفة (واشنطن بوست، آذار/مارس ١٩٦٠) تصريحاً نسبته الى ماكميلان خلال زيارته واشنطن آنذاك، قال فيه أن دور بريطانيا التاريخي كان يقوم على سحق طموح نابليون بونابرت لتوحيد القارة الأوربية، مشيراً الى استمرار محاولات فرنسا وألمانيا غلق الأبواب بوجه دخول بريطانيا السوق الأوربية المشتركة قد يقود بريطانيا الى بناء تحالف وقائي للوقوف بوجه تلك المحاولات. ونسب الى ماكميلان قوله أنه يخشى إعادة إحياء النازية في ألمانيا الغربية بعد زوال آدناور من المسرح، وأعاد الى الذاكرة تحالف بريطانيا فيما سبق مع روسيا لدحر خطط نابليون*.

في هذا الوضع العالمي الدقيق دخلت سياسة خروتشوف للإنفراج الدولي والتفاهم مع الولايات المتحدة لتصفية الحرب الباردة، في طريق مسدود. فالإتحاد السوفيتي قد كسر الإحتكار الأمريكي للأسلحة النووية عام ١٩٥٣، وسجل تفوقه في عدد من الحقول العلمية والتقنية ومنها غزو الفضاء عام ١٩٥٧، ولكن الولايات المتحدة، رغم فقدانها التفوق العسكري والتقني، أو هكذا كان يظن العالم كله، ظلت مستمرة بتطويق المعسكر الإشتراكي والسير على سياسة «حافة الحرب». وحتى موافقة بريطانيا على عقد مؤتمر القمة الذي اقترحه الإتحاد السوفيتي، وظهور كتلة عدم الإنحياز لم يغيرا شيئاً من الوضع أمام جمود سياسة جون فوستر دلس، ورفض الولايات المتحدة الإذعان لحقيقة فقدان تفوقها العالمي المطلق.

في هذا المأزق الذي بلغته الحرب الباردة جاءت ثورة ١٤ تموز العراقية. ولما بدا أن هذه الثورة اتخذت منذ ساعاتها الأولى وجهة تميّزها عن الإنقلابات العسكرية التي تحفل بها المنطقة العربية اكتسبت أهمية جاوزت حدود المنطقة العربية والشرق الأوسط. فبعد ساعات من الثورة قررت الولايات المتحدة إنزال قواتها البحرية في لبنان، وكان على الإتحاد السوفيتي

* Anthony Samson, Macmillan, Penguin Press, London, 1967, p. 211.

وبقية القوى العالمية تحديد مواقفها في الوضع العالمي الجديد .

الفصل الخامس

موسكو ــ بكين وثورة ١٤ تموز

«أتضح لنا من حديث خروتشوف أن القيادة السوفيتية قد بهرت بما قد جرى من أحداث. ولكنها كانت تتوجس خيفة في الوقت نفسه... قال « إن الإمبرياليين يدركون أن معركتهم الحقيقية هي معك. فأنت بالنسبة اليهم رمز النضال العربي... أنا اليوم أصبحت مسلماً ! لأشرب نخباً من عصير الفاكهة من أجل نجاح نضال العرب، ومن أجل صحة زعيم كل العرب ! »... لقد تبين أن القادة السوفييت قد اجتمعوا وقرروا أن يجعلوا من مصر مركز تنسيق لجميع معاملاتهم مع العرب. وهو قرار وجدوا من العسير إلتزامهم به.»

(من كتاب هيكل « أبو الهول والقومسيار ، بالإنكليزية، ص٩٧، يصف لقاء خروتشوف بعبد الناصر في موسكو بعد ثورة تموز بيومين.)

« إذا أصرّ الإمبرياليون الأمريكان والبريطانيون على إشعال حرب عدوانية، فسيكون الشرق الأوسط قبرهم جميعاً.»

(وكالة شينخوا في ٢٢ تموز ١٩٥٨، من تصريح لضابط في الجيش الصيني، كان واحداً من الألوف الصينيين الذين تطوعوا للدفاع عن ثورة ١٤ تموز.)



الزيارة الثانية لنيكيتا خروتشوف إلى بكين في خريف ١٩٥٩. وكانت زيارته الأولى في آب ١٩٥٨ في أعقاب ثورة ١٤ تموز

بعد قيام التورة العراقية بيوم واحد سنحت الفرصة لخروتشوف أن يحدد موقفه من الثورة العراقية وما تعنيه للسياسة السوفيتية. فقد طلب جمال عبد الناصر المجيء الى العاصمة السوفيتية لبحث الوضع السياسي الخطير الذي جاء في أعقاب التورة. وكان عبد الناصر في يوغسلافيا في ١٤ تموز، وقد رأى أن ليس من وسيلة للتأثير على الأحداث في العراق وفي المنطقة غير السفر الى موسكو لمقابلة خروتشوف. وكان عبد الناصر يأمل بالحصول على دعم عسكري سوفيتي في حالة تحرك إسرائيلي ضد مصر وتهديد تركي لسوريا (الإقليم الشمالي من الجمهورية العربية المتحدة، في ذلك الوقت). ويقول مصدر أمريكي أن عبد الناصر إنما ذهب الى موسكو لطلب عدم التدخل السوفيتي في العراق وإنه حصل من خروتشوف وعداً بـ: «عدم التدخل المباشر في العراق» (D.J. Dallin, Soviet Foreign Policy After Stalin, p. 474.). ويدعي هيكل أن عبد الناصر أراد، على العكس، وعداً صريحاً لرد أي عدوان على العراق وعلى التحرك العسكري الأمريكي في المنطقة، وقال أن خروتشوف رفض تقديم الدعم المطلوب واكتفى بتنظيم مناورات شكلية على الحدود التركية والإيرانية (الأهرام، ١٩٦٥/١/٢٢). ومع ذلك قال هيكل عن لقاء عبد الناصر مع خروتشوف:

«لقد تبين أن القادة السوفييت قد اجتمعوا وقرروا أن يجعلوا من مصر مركز تنسيق لجميع معاملاتهم مع العرب - وهو قرار وجدوا من العسير إلتزامهم به.» («أبو الهول والقومسيار»، بالإنكليزية، ص٩٧.)

وسواء أدرك عبد الناصر أو لم يدرك آنذاك فقد تبين أن وراء كلمات المديح التي تبودلت في

اللقاء، كان الإتحاد السوفيتي يجري حساباته الخاصة للوضع في العراق. وقد نقل محمد حسنين هيكل ما قاله خروتشوف في لقاء موسكو في ١٥ تموز ١٩٥٨:

«أريد أن أخبركم بما قال لنا إيدن عندما كنا، بولغانين وأنا، في لندن عام ١٩٥٦. قال إيدن إذا واجهنا أي تهديد لتجهيزات بريطانيا النفطية من الشرق الأوسط فإننا سنحارب. إنه كان يتكلم بكل جدّ، وما حدث للتو يبين هذا... الآن جاءت الثورة العراقية تهديداً لذلك النفط. وأنا لا أعرف شيئاً عن قادة العراق الجدد، ولكن مهم جداً أن يطمئنوا الغرب الى عدم إنقطاع تجهيزات النفط. يجب أن تلعب أوراقك بكل حذر. ولتعلم إن هذه لعبة أعصاب.» (من كتاب هيكل «أبو الهول والقومسيار»، بالإنكليزية، ص ٥٣).

لم يكن من الغريب أن يطل الحوار القديم بين خروتشوف وإيدن خلال زيارة لندن ١٩٥٦، وأن يظل ذلك الحديث الشهير يسيطر على تفكير خروتشوف. لكن الجديد في الموضوع اعتقاد خروتشوف بتوفر فرصة نادرة ليلعب «أوراقه بكل حذر». ولعله همس لنفسه: إن مشكلة ألمانيا قد اقتربت من الحل النهائي، ما دام الإتحاد السوفيتي عثر أخيراً على الورقة المؤثرة التي فاتت على القياصرة فيما سبق: نفط العراق. ولكن ماذا عن العراق وثورته، والإدعاء بالسير على الخطة اللنينية بالنسبة لحركات التحرر الوطني، ومنها الحركة الوطنية في العراق؟ تلك كانت قضية محسومة بالنسبة لخروتشوف، فقد كانت أحد أركان السياسة الروسية التقليدية منذ القرن الماضي، كما بينا، وإن كانت السياسة السوفيتية أزاء الحركة الوطنية العراقية عامة، والحركة الشيوعية العراقية خاصة، لم تكن قد تكشفت بعد. وهذه قضية تتطلب التوضيح.

الإتحاد السوفيتي والحركة الشيوعية العراقية

مرّت السياسة السوفيتية أزاء العراق والحزب الشيوعي العراقي قبل ثورة تموز ١٩٥٨ في

أطوار متباينة يمكن أن نميّز منها فترتين أساسيتين: الفترة اللنينية وفترة ظهور النازية الهتلرية. تميزت الفترة الأولى بتوجه حقيقي نحو سياسة الجبهة العامة بين الثورة الإشتراكية وحركات التحرر الوطني في الشرق. وضمن هذه السياسة ساندت الحكومة السوفيتية الفتية الثورة العراقية الكبرى عام ١٩٢٠، ونشرت المعاهدات السرية وقدمت ما كانت تقدر عليه من الدعم السياسي والمعنوي. غير أن هذه السياسة أخذت تتبدل منذ بداية الثلاثينات وبدأت تخضع لإعتبارات أمن الدولة السوفيتية والتحالفات الدولية التي طرحت ضمن الصراع ضد ألمانيا النازية. ولما قامت الحرب العالمية الثانية تقلبت السياسة السوفيتية إزاء العراق تبعاً لتقلبات تلك الحرب؛ فتم الإعتراف بحكومة رشيد عالي عام ١٩٤١ في فترة ميثاق عدم الإعتداء بين الإتحاد السوفيتي وألمانيا، ثم تحول الوضع بعد العدوان الهتلري على الإتحاد السوفيتي. وقد تحكمت الإتفاقات بين بريطانيا والإتحاد السوفيتي بالسياسة السوفيتية بعد الحرب وظلت تخضع لمقتضياتها في فترة الثورة العراقية عام ١٩٥٨.

وكانت هناك سمات خاصة بالحركة التحررية في العراق أثارت توجسات السياسة السوفيتية قبل عام ١٩٥٨ وكانت عاملاً مساعداً في تكوّن موقف الإتحاد السوفيتي من التورة العراقية، فلما جاءت الثورة على الضد من رغبات الإتحاد السوفيتي واقترنت بحركة جماهيرية متفجرة جموحة، تعمقت مخاوف القيادة السوفيتية من أن يفلت زمام الأمور من أيديها وتنفرط حساباتها في أوربا ولاسيما إزاء المشكلة الألمانية. ويضطرنا إيضاح هذه القضية الى الرجوع قليلاً الى الماضي.

لم يحض الحزب الشيوعي العراقي منذ تأسيسه عام ١٩٣٤ باطمئنان كامل من الإتحاد السوفيتي. ورغم كل ما كتب وقيل، فقد ولد الحزب الشيوعي العراقي في أكناف حركة جماهيرية ثورية شملت المدن والريف، ونشأ في خضم الحركة العمالية والإضرابات الشعبية العامة والإنتفاضات الفلاحية التي قامت في وسط وجنوب العراق عام ١٩٣٥. واستمد الحزب الفتي، الذي اتخذ أول الأمر إسماً بعيد الدلالة: «جمعية مكافحة الإستعمار والإستثمار» من تلك المعارك الجماهيرية تقاليده النضالية وتوجهه العملي المنصب على هموم الشغيلة، ومطامح الشعب في التحرر الوطني والإستقلال.

وقد أظهر الحزب الشيوعي العراقي منذ نشأته نزعة استقلالية لم تكن موضع ارتياح قيادة الحركة الشيوعية العالمية، سيما وقد تركز الإهتمام حينذاك على الأوضاع الداخلية في الإتحاد السوفيتي في فترة «بناء الإشتراكية في بلد واحد» ـ وهي الفترة التى ولد فيها الحزب الشيوعي العراقي. وفي أوضاع القطيعة المفروضة على الشيوعيين العراقيين بسبب الإرهاب البوليسي والملاحقة المستمرة، تعمقت عزلة الحزب الشيوعي العراقي العربية والعالمية. وفي فترة قيادة خروتشوف بلغت المخاوف من استقلالية الحزب الشيوعي العراقي درجة خطيرة.

الحقيقة أن خروتشوف لم يكن يتطلع الى قيام ثورة وطنية في العراق قد تحتم عليه دخول صراع مع الإمبريالية البريطانية لاسيما في وقت أظهرت لندن ميلاً للتفاهم مع الإتحاد السوفيتي ضد محور بون ـ باريس المدعوم من واشنطن. وقد كشف خروتشوف في مذكراته المنشورة في الغرب النظرة السوفيتية للأوضاع في منطقة الشرق الأوسط قبل عام ١٩٥٦ وبعده، حين قال:

«قبل ذلك الوقت، كان الإتحاد السوفيتي ـ وروسيا الإمبراطورية من قبله ـ يعامل الشرق الأدنى على أنه منطقة تعود الى بريطانيا وفرنسا. وكان الملك فاروق طلب مرة من ستالين تزويده بالسلاح لإرغام بريطانيا على الإنسحاب من مصر. لكن ستالين رفض الطلب. وقال ستالين بحضوري أن الشرق الأدنى يقع ضمن منطقة النفوذ البريطاني، ولذلك فنحن لا نتمكن من التدخل في شؤون مصر...

في السنين اللاحقة تغيرت الأمور... لقد أدخلنا تعاليم لنين في سياستنا الدبلوماسية، وبدأنا بالفعل نجني ثمار توظيفاتنا في مستقبل البلدان العربية.»

ورغم ادعاءات خروتشوف هذه فإن السياسة السوفيتية لم ترجع الى الأصول اللنينية، سوى أن الظروف الجديدة في المنطقة أتاحت للدبلوماسية السوفيتية خيارات أكبر لاستثمار توظيفاتها في المنطقة. (في هذا الصدد يذكر رئيس وزراء عربي سابق أنه طرح على كوسيجين، رئيس الوزراء السوفيتي، اقتراحاً بتشجيع حركة يسارية ضد الحكم العارفي القائم

في العراق آنذاك. فكان الجواب الذي تلقاه لا يختلف كثيراً عما سجله خروتشوف في مذكراته.)

وفي الفترة الأخيرة نشر عامر عبد الله، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي خلال فترة ١٤ تموز، فصولاً من مذكراته كشف فيها جانباً من نظرة المسؤولين السوفيت الى الحزب الشيوعي العراقي ومخاوفهم من ثورة في العراق. ورغم أن تلك الفصول اتسمت بمحاولة غير ناجحة للمباهاة الذاتية والتستر على ماضٍ غير مجهول فإن كاتبها لم يقصد الإساءة الى القادة السوفيت، بل إبراز دوره الشخصي كما يظهر جلياً من نصوصها المنشورة. ففي لقاء لكاتب الفصول حضره الشهيد جمال الحيدري، في موسكو في أيلول ١٩٥٧، مع مسؤولين في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي دار الحديث حول الوضع السياسي في العراق. يقول عامر عبد الله:

«أثناء هذا اللقاء في مقر اللجنة المركزية توجه الينا أحد الرفاق (وهو المسؤول عن شؤون آسيا وأفريقيا في اللجنة المركزية) متسائلاً:

- هل من قبيل الصدف أن يسمى الحلف الإستعماري القائم حالياً باسم عاصمة بلادكم (بغداد)؟

أجبته بحدة:

إن كنت تقصد أن بغداد، أو الحركة الوطنية في العراق، هي الأضعف في السلسلة، فأنا أقول لك بأنه كان الأجدى أن يسمى بـ (حلف اسطنبول).

عاد رئيس اللجنة (تيريوشكين) يتابع تحذيراته ونصائحه، قائلاً:

- .....

- إذا كان الوضع في الجيش العراقي كما تصفون، فكيف تفسرون (كما ورد في تقريركم) قيام الجيش بسحق انتفاضة (الحي) ؟

ثم عاد يسأل:

- تقولون في تقريركم أن عضوية حزبكم صغيرة لا تتجاوز (الألف) عضو... إذن فالأجدى أن تركزوا جهودكم على التوعية والتثقيف وأن تصرفوا النظر «عن إنقلابات القصور».

أجبته:

- بأن ما نسعى اليه وما يجري الإعداد له في العراق، ليس من قبيل إنقلابات القصور، ولا حتى من قبيل ثورة مصر.

لم يقتنع........ وقد بدا واضحاً، أنهم كانوا مصممين على إقناعنا بتعديل وجهتنا، وبالتزام الطريق الصحيح الذي يعتقدون أنه الأصوب والأجدى لحزبنا وشعبنا. ولكنهم إذ وجدونا متمسكين بمواقفنا بعناد وحزم لجأوا الى التحذير، فوصف الرفيق (تيريوشكين) توجهنا بأنه «توجه خطر» وبأننا نسترشد بـ «أفكار خطرة»! »

إن هذا الموقف للقادة السوفيت المتوجس خيفة من ثورة وطنية في العراق، والعهدة على الكاتب، لم يأت نتيجة فظاظة المسؤولين السوفيت الذين التقى بهم، وإنما جاء نتيجة منطقية لخط سياسي اتضح في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي. فكان حلقة من حلقات المساومات الدولية التي عقدتهما الدبلوماسية السوفيتية مع الدول الغربية، وسيما بريطانيا. وهذا أمر ليس بالجديد، فقد ذكر جمال عبد الناصر موقفاً مماثلاً سمعه من خروتشوف خلال زيارته موسكو في نيسان ٥٨ وضمنه في رسالة سرية نشرها هيكل مؤخراً في كتابه (سنوات الغليان، ص ٨٧٨). قال ناصر مخاطباً خروتشوف:

«هبوا أن ثورة حصلت في العراق أو في الأردن تبعها تدخل إسرائيلي بالإشتراك مع الدول الإستعمارية، فماذا يكون موقف الإتحاد السوفيتي في هذه الحالة؟

ولعلك تذكر يا سيادة الرئيس وإني لأذكر قطعاً أن قلت لي:

- إننا نفضل أن لا يحدث شيء، ونفضل أن يتم أي تغيير بالوسائل السلمية...»

بطبيعة الحال لا يمكن الإعتماد بشكل مطلق على هذه الرواية، ولكنها ليست بعيدة عن الصحة، كما يظهر من مجمل ما نشر عن الموضوع. ولقد كان كاتب هذه السطور قد سمع مثل هذا الموقف من مسؤول شيوعي أوربي وثيق الصلة بالسياسة السوفيتية، خلال لقاء جرى قبل أسابيع من ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨. وقد طرح في اللقاء إحتمال قيام ثورة يقودها بعض ضباط الجيش العراقي، فقال المسؤول الأوربي: «في إعتقادي أن الإتحاد السوفيتي يعارض قيام الثورات الآن، بدليل عدم تشجيعه الحركة الوطنية المسلحة في قبرص! » وكانت تدور في قبرص آنذاك ثورة وطنية مسلحة ضد الإمبريالية البريطانية. وظهر من كلام ذلك المسؤول، الذي واكب أحداث ميونيخ ١٩٣٩، وكأن تفاهماً سوفيتياً - بريطانياً قد تمّ حول قضايا الثورات الوطنية في منطقة النفوذ البريطاني. والحقيقة أن مثل هذا التفاهم كان قائماً في واقع الأمر، كما ظهر من التطورات الدولية فيما بعد.

ومهما يكن من أمر فقدجاءت ثورة ١٤ تموز مفاجأة للقيادة السوفيتية وحدثاً لم تكن تتوقعه أو تتطلع اليه، ولقد شعرت بالقلق أن تجر الثورة تبعات قد تعقّد توجهاتها الدولية. ولعل الكثير من الأجيال الفتية لا يتذكرون ما كانت تقوم عليه السياسة السوفيتية في ذلك الوقت: تعايش سلمي مع الدول الرأسمالية الكبرى؛ مباراة سلمية حدد فيها عام ١٩٧٠ موعداً يتجاوز فيه الإتحاد السوفيتي المستوى الأمريكي في الإنتاج والإستهلاك؛ تحول سلمي «دون دموع» صوب الأشتراكية عبر «طريق لارأسمالي»...

كان الهدف الحقيقي وراء هذه الحذلقات، ولم يزل، هو السعي لعقد صفقة مع الدول الإمبريالية على حساب الدول التابعة. ومن شروط هذه الصفقة التعامل مع أنظمة حاكمة ضعيفة في البلدان التابعة، لا مع أحزاب شيوعية أو حركات ثورية مستقلة تستهدف تصفية النفوذ الإمبريالي وتحقيق التحرر الوطني الناجز. غير أن الثورة العراقية التي قامت في ١٤ تموز كانت تبشر بأخطار لم تكن في الحسبان، ففي ظروف العراق حيث تتمتع الحركة الشيوعية العراقية بتراث نضالي كبير وصلات واسعة بالجماهير لم يكن من اليسير السيطرة على مجرى التطورات السياسية والتحكم بنتائجها. وقد تبين فيما بعد أن التعامل على مستوى الدولة بين الحكومتين السوفيتية والعراقية أكثر تعقيداً بسبب العلاقة المعقدة بين قاسم

والحزب الشيوعي العراقي وبسبب سياسة قاسم في التوازنات السياسية. وكان الأخطر من ذلك نمو قوة الحزب الشيوعي العراقي واتساع نفوذه الجماهيري، حتى غدا عنصر إزعاج في طريق الدبلوماسية السوفيتية. وكان هذا هو السبب في إسراع خروتشوف في أول فرصة (عام ١٩٦٤) الى طرح مسألة حل الأحزاب الشيوعية في البلدان العربية والعمل على وضع هذه السياسة موضع التطبيق.

والى جانب هذه الحسابات الدولية كانت هنالك مساعٍ سياسية لاستغلال الثورة العراقية في عقد صفقات مع الدول الغربية تخدم المصالح السوفيتية، وتعزز مكانة خروتشوف الخاصة أزاء التكتلات المعارضة داخل القيادة السوفيتية. وقد كرّس خروتشوف كثيراً من جهوده للتهريج ومحاولة كسب نجاحات دبلوماسية شكلية لتدعيم سيطرته السياسية عن طريق عقد مؤتمرات القمة والزيارات الرسمية للعواصم الغربية. فلما قامت الثورة العراقية في ١٤ تموز لم يتوان خروشوف عن توظيفها لصالح السياسة السوفيتية ولحساباته السياسية الضيقة.

ففي ١٩ تموز ١٩٥٨ اقترح خروتشوف عقد مؤتمر قمة في جنيف يشمل الدول الكبرى الأربع إضافة الى الهند! لبحث الوضع في الشرق الأوسط على أثر الإنزال الأمريكي في لبنان والبريطاني في الأردن. وكان هذا الإقتراح السوفيتي رداً على طلب أمريكي في ١٨ تموز لعقد الهيئة العامة للأمم المتحدة للمصادقة على الإنزال الأمريكي في لبنان، فأراد خروتشوف توسيع هذا الإجتماع ليضم رؤساء الدول الكبرى فيحقق حلمه في حضور قمة دولية.

وبعد أخذ ورد بين الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وبريطانيا اتفق على عقد مؤتمر القمة في إطار مجلس الأمن الدولي، ولكن الحكومة الفرنسية اعترضت مقترحة الرجوع الى الإقتراح السوفيتي الأول، فعاد خروتشوف وأيد الإقتراح الفرنسي مهاجماً الرئيس الأمريكي في مذكرة الى رؤساء الدول المعنية بتاريخ ٢٨ تموز.

وكان اقتراح خروتشوف بدعوة الهند لحضور مؤتمر القمة طعنة خفية للصين التي حرمت من حقها المشروع في عضوية مجلس الأمن الدولي بسبب اصرار الولايات المتحدة على إبقاء عصابة شن كاي شك تحتل مقعد الصين في المجلس، فكان من الطبيعي أن تعترض جمهورية

الصين الشعبية على موقف خروتشوف.

وفي ٣١ تموز أعلن عن زيارة مفاجئة لخروشوف الى بكين دامت أربعة أيام. كانت الزيارة نقطة إنعطاف في العلاقات الدولية، فقد ظهرت بدايات اصطفاف عالمي جديد: الصراع الصيني - السوفيتي، والصدام الصيني - الهندي، كما يقول مؤرخ أمريكي معاصر (25).

الصين والثورة العراقية

جاءت ثورة ١٤ تموز في فترة إنعطاف في العلاقات الصينية - السوفيتية. فقد كانت علاقة الحزب الشيوعي الصيني مع الإتحاد السوفيتي والأممية الشيوعية دخلت في سلسلة أزمات انتهت بإنتصار خط ماو تسي تونغ في الحزب الشيوعي الصيني والثورة الصينية في الثلاثينات. وحاول ستالين، كما هو معروف إخضاع الثورة الصينية الى الإتفاقات الدولية التي عقدها الإتحاد السوفيتي خلال الحرب العالمية الثانية، التي كانت تقضي ببقاء الصين ضمن منطقة النفوذ الأمريكي، لكن قيادة ماو تسي تونغ لم تذعن لذلك الضغط السوفيتي. ويظهر أن الحكومة السوفيتية تحت قيادة ستالين عدلت عن موقفها ذلك بعد المقاومة الغربية الشديدة التي واجهها الإتحاد السوفيتي عند حصار برلين عام ١٩٤٨، فلم تعد الحكومة السوفيتية تضع العراقيل والضغوط ضد نضال الحزب الشيوعي الصيني لمقاومة هجمات قوات شيان كاي شك. فكان انتصار الثورة الإشتراكية في الصين سريعاً، وأعلنت جمهورية الصين الشعبية في خريف عام ١٩٤٩، متلقية الدعم والترحيب من الإتحاد السوفيتي. ومع ذلك ظلت العلاقات الصينية - السوفيتية يشوبها الفتور في عهد ستالين ولاسيما خلال الحرب الكورية.

وسارع خروتشوف إثر تسلمه أمانة سر الحزب الشيوعي السوفيتي بعد وفاة ستالين وتعيين مالنكوف رئيساً للوزارة، في التقرب الى الحكومة الصينية سعياً منه لاستثمار علاقته بالصين في تعزيز مركزه السياسي. وتعود محاولات خروتشوف تلك الى زيارة قام بها الى بكين عام ١٩٥٤، أعاد خلالها الى الصين بعض المناطق التي ضمت الى الإتحاد السوفيتي، وألغى الشركات «المشتركة» التي كانت وسيلة للتعامل التجاري غير المتكافئ. ويبدو أن

خروتشوف أفلح في كسب ود القيادة الصينية، الأمر الذي رفع من مكانته وساعده في الصعود السريع الى قمة السلطة. وساعدته مكانته الجديدة في تحييد موقف الصين من خط المؤتمر العشرين، سيما وأن الصين لم تكن متحمسة للدفاع عن ستالين. ووظف خروتشوف دعم الحزب الشيوعي الصيني الى صالحه في تصفية الحركات المعادية في هنغارية وبولوندا عام ١٩٥٦، الأمر الذي أثار حفيظة القوى الغربية التي استشاطت غضباً لظاهرة دخول قوة آسيوية في تقرير شؤون أوربا، كما ادعت أجهزة الإعلام الغربية في وقتها.

وظلت جمهورية الصين الشعبية خلال تلك الأحداث تواجه ضغوطاً وتهديدات أمريكية متعددة الأشكال سرعان ما اتخذت طابع عدوان عسكري على جمهورية كوريا الديموقراطية عام ١٩٥٠. وشاركت الصين في دحر العدوان الأمريكي مواصلة الحرب أربعة أعوام خسرت خلالها أكثر من مليون قتيل إضافة الى خسائر الشعب الكوري نفسه. وبعد الحرب الكورية أصبحت جمهورية الصين الشعبية تواجه الماكنة الحربية الأمريكية واحتمالات هجوم نووي شامل. وحاول خروتشوف، نفاقاً كما تبين فيما بعد، إزالة المخاوف الصينية من احتمال صفقة دولية يقدم عليها الإتحاد السوفيتي مع القوى الغربية، فوعد الصين في عام ١٩٥٧ بمساعدتها في صنع القنبلة الذرية.

فلما انفجرت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وتم الإنزال البحري الأمريكي في لبنان وجدت الصين نفسها وقد تحررت لأول مرة من مخاطر هجوم أمريكي مركز عليها وحدها. فقد فتحت جبهة جديدة في الشرق العربي وأصبح على الولايات المتحدة أن توزع قواتها العسكرية على جبهات عديدة ومتباعدة. ولم يعد على الصين التسليم بالاحتلال الأمريكي لفرموزا والجزر الصينية الأخرى واعتباره أمراً واقعاً لا تملك إزاءه غير الإحتجاج أو التظاهرات العسكرية الشكلية. ويمكن أن نلاحظ أن السياسة الخارجية الصينية وحملات «القفزة الكبرى» وتشكيل الكوميونات الشعبية والحملة العسكرية المركزة لتحرير الجزر الصينية المحتلة جاءت مباشرة بعد الثورة العراقية في ١٤ تموز ١٩٥٨، وما أعقبها من تحرّك عسكري أمريكي - بريطاني.

وفي ١٦ تموز أعلنت جمهورية الصين الشعبية اعترافها بالجمهورية العراقية معربة عن ابتهاج

الشعب الصيني لتحرر العراق من التبعية الإمبريالية. وأصبح واضحاً أن القيادة الصينية كانت ترى في الإنزال الأمريكي في لبنان بداية تدخل عسكري واسع النطاق لإعادة السيطرة الإمبريالية على المنطقة العربية، فلم يكن غريباً أن يُصور التحرك الأمريكي بشكل تجديد للحرب الكورية في منطقة الشرق الأوسط، بل وأن يعتبر هذا التحرك بداية حرب عالمية جديدة.

ورغم التأييد الشكلي الذي أعلنته الصين لإقتراح خروتشوف عقد مؤتمر قمة لبحث الوضع في الشرق الأوسط فقد أحست أن اقتراح خروتشوف استثناء الصين من المشاركة في مؤتمر القمة وترشيح الهند محلها ينطوي على محاولة تثبيت حرمان الصين من مقعدها المشروع في مجلس الأمن الدولي. وأوضحت الصين آنذاك أن لها تصوراً آخر لمواجهة الأوضاع التي تطورت في أعقاب الثورة العراقية. فقالت صحيفة جن من جيباو في ٢٠ تموز ١٩٥٨ أن الصين لا يمكن «أن تبقى مكتوفة الأيدي» إزاء العدوان الأمريكي في المنطقة العربية، ثم أضافت:

«إننا نريد السلام ولكنّا لا نخاف الحرب. فإذا فقد المعتدون الإمبرياليون توازنهم وأصروا على إختبار للقوة فإن على جميع الذين يرفضون العبودية أن يعدوا العدة الضرورية.»

وفي يوم ١٧ تموز اعلنت الصحافة الصينية عن تطوع الألوف من المواطنين الصينيين للدفاع عن الجمهورية العراقية ضد التدخل الأنكلو - أمريكي. ونقلت وكالة شينخوا في ٢٢ تموز تصريحاً لآمر فوج في الجيش الصيني قال فيه:

«لقد هزمنا القوات المعتدية المزودة بأحدث الأسلحة بمعدات بدائية خلال الحرب الكورية. والآن حين تتغلب الرياح الشرقية على الرياح الغربية، وتصبح شعوب البلدان الإشتراكية وعلى رأسها الإتحاد السوفيتي، وجميع محبي السلام، أقوى من أي وقت مضى. فإن الشرق الأوسط يمكن أن يصبح، إذا أصرّ الإمبرياليون الأمريكان والبريطانيون على إشعال حرب عدوانية فيه، قبرهم جميعاً».

لم تكن هذه الأقوال من باب التهديد الدعائي، وإنما كانت تعكس تحولاً خطيراً في السياسة الخارجية الصينية يستهدف مواجهة القوة الأمريكية بالقوة العسكرية لجميع الدول الإشتراكية، حتى لو اقتضى الأمر دخول حرب عالمية جديدة. وتميز الموقف الصيني بشكل واضح عن الدبلوماسية الإنتهازية والمتقلبة التي سار عليها خروتشوف في الظهور بمظهر حامي الثورة العراقية من التدخل الخارجي واستثمار ذلك لغرض عقد صفقة مربحة مع الدوائر الغربية. وليس من شك أن التهديد السوفيتي لعب دوراً في إحباط خطط التدخل الغربي ضد الثورة العراقية، ولكن ذلك الدور كان ثانوياً بسبب الإنتصار الخاطف لثورة تموز وعدم قدرة قوى التدخل الخارجية على احتلال عراق الثورة وما حظيت به الثورة من دعم شعبي وعالمي منقطعي النظير. (هذه حقيقة أكدتها أيضاً، الوثائق السرية الغربية ومذكرات المسؤولين الأمريكان والبريطانيين).

وأجبر الموقف الصيني الدوائر السوفيتية على التحرّك بسرعة لتلافي خطر كشف الخلاف بينهما، ولهذا قام خروتشوف بزيارته المفاجئة الى بكين في ٣١ تموز ١٩٥٨. وكشف خروتشوف في مذكراته (التي اعترفت موسكو بصحتها مؤخراً) بعض ما دار في زيارته تلك مدعياً أن ماو تسي تونغ دعا الإتحاد السوفيتي الى خوض حرب نووية، وأن الصين كانت على استعداد لتقديم ثلاثمائة مليون ضحية من مواطنيها مشاركة منها في الحرب.

وكرّر غروميكو هذه الإدعاءات في مذكراته التي نشرت مؤخراً (ص ٢٥١، الترجمة الإنكليزية)، وذكر أنه زار الصين سراً بوصفه وزيراً للخارجية في آب ١٩٥٨، لمقابلة ماو تسي تونغ وتحذيره من خطر الهجمات الصينية على الجزر المحاذية للساحل. ونقل غروميكو عن ماو قوله أن الصين لن تتنازل أمام التهديدات الأمريكية حتى إذا اقتضى الأمر مواجهة حرب ذرية أمريكية، وأن بلاده تعمل وفق مبدأ «مواجهة القوة بالقوة». وطلب ماو من الإتحاد السوفيتي، حسب رواية غروميكو، عدم دخول الحرب في مراحلها الأولى ريثما يتم استدراج القوات الأمريكية الى داخل العمق الصيني وعندئذ يمكن تصفيتها بسهولة. ويقول غروميكو أنه ذهل لسماع هذه الإقتراحات، حتى كاد لا يصدق أذنيه!

ومهما يكن من أمر فإن الصين كانت جادة في الوضع العالمي الذي ظهر بعد الثورة العراقية في فتح جبهة حربية في الشرق الأقصى لتحرير الجزر الصينية المحتلة، وأنها شرعت فعلاً في قصف الجزر القريبة من الساحل الصيني وأعلنت عزمها على تحرير فرموزا من عصابة شيان كاي تشك.

وعلى رغم هذه الإدعاءات السوفيتية، فالظاهر أن خروتشوف الذي أحسّ بتعذر لجمّ التحركات الصينية، وخشي أن ينكشف الصراع الخفي بين الدولتين، تراجع عن موقفه الأول وسارع الى استثمار الموقف الصيني المتشدد للضغط على القوى الغربية من أجل حل المشكلة الألمانية. لهذا السبب تصورت القوى الغربية أن التحرك الصيني العسكري لقصف الجزر الساحلية المحتلة كان بتحريض من خروتشوف في زيارته المفاجئة لبكين. وقد حيّرت هذه المناورة الخروتشوفية رئيس الوزارة البريطانية، ماكميلان، الذي سجل في دفتر يومياته ما سماه بـ «اللغز الصيني». قال ماكميلان: «أثارت زيارة خروتشروف الأخيرة الى الصين والتبدل المفاجئ في السياسة الذي جاء في أعقابها، الريبة بطبيعة الحال»، ثم نقل ماكميلان فقرة من يومياته حول الموضوع في ٢٩ آب ١٩٥٨، قال فيها:

«يقول البعض أن خروتشوف رتّب هذا كله (أو أنه وافق عليه) خلال زيارته الأخيرة لبكين. فإذا كانت الكتلة الشيوعية فقدت كما يبدو المبادرة في الشرق الأوسط، فقد أصبحت الخطة استعادتها في الشرق الأقصى. وهي إذ رأت أيضاً أن السياسة الأمريكية والبريطانية ما تزال موحدة وصلبة في الشرق الأوسط، فإنها تحاول دق إسفين فيها عن طريق تلك الجزر البائسة القريبة من الساحل. أما الرأي الآخر فيقول أن الروس لا ينظرون بالرضا إطلاقاً لما حدث، وأنهم يخشون أن يؤدي ذلك الى الحرب. وأن الحرب النووية قد تدمر روسيا. ولكن الصينيين فيما يقال ذكّروا الروس بأن الحرب قد تضر الصين كثيراً، فقد يهلك مئتان أو ثلاثمئة مليون من الناس؛ ولكن هذا سيكون مقبولاً ويعوض عنه بسرعة. هذه هي الآراء المتضاربة للخبراء.» (مذكرات ماكميلان، ركوب العاصفة، ص ٥٤٤)

ويقول مؤرخ سيرة ماكميلان، أن الأخير لم يستطع أن يرجّح صحة أي من الروايتين حتى نهاية حياته. ولكن المؤكد أن الثورة العراقية والأوضاع التي خلقتها في العالم كانت عاملاً أساسياً في تعقد العلاقات الصينية ـ السوفيتية.

وبطبيعة الحال أحدث الموقف الصيني، في وقت التحركات الأنكلو ـ أمريكية والتركية على مقربة من الحدود العراقية، وقعاً عميقاً لدى الشعب العراقي على الرغم من بُعد الصين من العراق. فقد تناقلت الجماهير العراقية باعجاب أخبار تطوع ملايين الصينيين للدفاع عن الثورة العراقية معززة العزائم في مواجهة التهديدات الأنكلو ـ أمريكية.

والحقيقة إن الإعجاب بالتجربة الثورية الصينية في العراق يعود الى فترة سابقة الى ثورة ١٤ تموز، ويمكن تلمسه في انتشار عدد من الكتب التي تشيد بالثورة الصينية صدرت في فترة الأربعينات. فالثورة الصينية قامت في بلد آسيوي متخلف، شبه مستعمر، يماثل العراق في كثير من الوجوه السياسية والإجتماعية فكانت قدوة للنضال الوطني التحرري المظفر. ولعل هذا هو ما يفسر ورود نص في البيان الأول لثورة تموز حدد هدف الثورة بإقامة «جمهورية شعبية». وكان هذا النص موضع صراع بين إتجاهي حكومة ثورة تموز في أول أيامها؛ إتجاه عبد الكريم قاسم وإتجاه عبد السلام عارف، وكان الأخير أصرّ على إدخال نصاً دينياً بديلاً عن النص الوارد في البيان الأول، وهو النص الذي يسميه الكتّاب القوميون بـ «الديموقراطية الشعبية». (إنظر كتاب: خليل إبراهيم حسين، ثورة الشواف، الجزء ١، ص ١٦٠).

وانعكس الإعجاب بالثورة الصينية في تعزيز العلاقات بين العراق والصين على مختلف الأصعدة والمستويات، ولأول مرة في العصر الحديث. ففي الذكرى العاشرة للثورة الصينية التي وافقت في أول تشرين الأول ١٩٥٩ شاركت أربعة وفود رسمية عراقية؛ وفد حكومي وشعبي وصحفي ووفد عن الحزب الشيوعي العراقي. وقد تحقق هذا التقارب بين البلدين في وقت لم يكن قد ظهر الخلاف الصيني ـ السوفيتي الى العلن وكانت التجربة الثورية الصينية لم تزل تحسب ضمن تيار الحركة الشيوعية العالمية. وكان من الطبيعي أن يسود في الحزب الشيوعي

العراقي ميل لمحاكاة التجربة الصينية، وأن تصاغ سياسة الحزب بمفاهيم واصطلاحات منقولة منها، وبالخصوص من كتابات ماو تسي تونغ.

ولكن لم يدر في خاطر الشيوعيين العراقيين أن مجرد الإفصاح عن مثل هذه التوجهات «الصينية»، مهما كان «بريئاً» وشكلياً وساذجاً، كان سيؤدي الى ردود فعل قوية، ويخلق انطباعاً بأن الحزب الشيوعي العراقي تبنى وجهة قد تقوده الى انتزاع السلطة السياسية في العراق، فكان هذا من شأنه إفزاع الدوائر السوفيتية والغربية على السواء.

وكانت الميول «الصينية» لدى الحزب الشيوعي العراقي، على سطحيتها، عاملاً من عوامل عدة، جعلت القيادة السوفيتية تتهيب من وجود حزب شيوعي واسع النفوذ في العراق، قد يتسبب في صدام غير محسوب، بل وغير مرغوب فيه بين المصالح السوفيتية والغربية. وهذه المخاوف عجّلت في التقاء مصالح دولية متباينة المرامي ومختلفة الإتجاهات، والعمل بنوع من التنسيق وبدوافع مختلفة من أجل عرقلة مسيرة الثورة العراقية وتصفية الحزب التيوعي العراقي بوصفه الخطر المشترك على الجميع. كانت هذه القوى تضم الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وبريطانيا وكتلة «عدم الإنحياز» التي كان يندرج فيها كل من الهند ويوغسلافيا ومصر وغيرها. وأثرت أيضاً شعبية السياسة الصينية بين الجمهور العراقي وانعكاس ذلك داخل صفوف قيادة الحزب الشيوعي العراقي في تطور الأحداث في العراق، كما سيأتي بيانه.

الفصل السادس

الطريق الى موسكو

«إن إعادة تسليح ألمانيا هو الشيء الوحيد الذي تخافه روسيا. وأريد استخدام ألمانيا ومنظومة الدفاع الأوربي لإبقاء روسيا في وضع تستجيب فيه للعقل- لتدخل اللعبة [الدولية] معنا. وكذلك سأستخدم روسيا لئلا تفلت ألمانيا عن الزمام.»

(من تعليمات تشرتشل الى اللورد سولسبري، قبل زيارته الى واشنطن ١٩٥٢. عن كتاب؛ أنتوني إيدن، بقلم ف. طروخانوفسكي، دار التقدم، موسكو ١٩٨٤، ص ٢٦٢)

«تتفق المصادر الدبلوماسية على أن التهديد السوفيتي في العراق والكويت ومنطقة الخليج الفارسي هو أكبر بكثير من الضغط السوفيتي على برلين الغربية، فيما إذا أخذ هذا من وجهة نظر إقتصاد بريطانيا في الداخل ونفوذها السياسي والإقتصادي في الخارج.»

(النيو يورك تايمس، ١٦ نيسان ١٩٥٩)

عندما أثارت الحكومة السوفيتية في تشرين الثاني ١٩٥٨ أزمة برلين، وطالبت بسحب القوات الغربية وجعل برلين الغربية مدينة مفتوحة وضعت في حسابها التأثير على الموقف البريطاني باعتباره مفتاح النجاح أو الفشل. بل لعل موسكو كانت تسعى الى حمل الدبلوماسية البريطانية على كشف موقفها الحقيقي أزاء القضية الألمانية في أعقاب الثورة العراقية والتحرك العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط. ولم تكن لندن تجهل دوافع التحرك السوفيتي حول برلين وتوقيته في تلك الفترة الدقيقة.

ففي (٢٤/١/١٩٥٩) أشارت التايمس في مقال افتتاحي الى حقيقة جديرة بالإنتباه، معلقة: «قبل سنة واحدة فقط كان خروتشوف أعلن بأن لا فائدة من الكلام حول القضية الألمانية». وتساءلت الصحيفة عما حمل خروتشوف الى الشروع في تهديد القوى الغربية وتصعيد التوتر الدولي الى درجة أنذرت بانفجار حرب نووية؟ ولكن التايمس لم تكن بحاجة الى البحث عن الجواب، إذ كانت واضحة لديها مرامي خروتشوف. كانت مشكلة الدبلوماسية البريطانية إقناع الرأي الأمريكي بحكمة سياسة ماكميلان.

وكانت التايمس أجابت، في الحقيقة عن تلك التساؤلات في مقال افتتاحي نشرته في (١٢/١/٥٩) وصفت فيه خروتشوف بالقول أنه: «لاعب بوكر أكثر منه أستاذ في الشطرنج، فهو يعتمد على التلاعب على الأعصاب لا على الحسابات الستراتيجية». وأرادت التايمس التمويه على موقف لندن المتجاوب بعض الشيء مع التحرك السوفيتي حول قضية برلين، فعزته الى العلاقات المستجدة بين موسكو وبكين ملمحة الى أن تصدع تلك العلاقات الصينية ـ السوفيتية قد يشكل أحد العوامل وراء إنذار خروتشوف. وقالت التايمس أن خروتشوف كان يشعر، في أعقاب النجاحات السوفيتية في غزو الفضاء، بأن الوقت قد حان لحماية جناح الجبهة الأوربية، لبعض الوقت على الأقل، أزاء تحدٍ غامض من بكين.

أما المعلقون الأمريكان فكانوا أكثر صراحة، إذ أشار بعضهم الى العلاقة المباشرة بين إثارة أزمة برلين وشروع جمهورية الصين الشعبية بقصف الجزر الصينية المحتلة من ناحية، وبين تطور الوضع في الشرق الأوسط في أعقاب الثورة العراقية، من ناحية ثانية. فقد كتب المعلّق الأمريكي س. ل. سولزبيركر مقالاً في النيو يورك تايمس (١٦/١١/١٩٥٨)، قال فيه: «إن خروتشوف ربما يثير عن قصد الذعر حول برلين ليبعد إنتباهنا عن الشرق الأوسط، ويبعد إنتباه العالم عن فشل الحملة الشيوعية الأخيرة على مضيق تايوان». وقد عاد سوسلزبيركر الى الموضوع مرة أخرى في (٢٧/٤/١٩٥٩) في وقت ظهور احتمال سيطرة قوى اليسار على السلطة في العراق ربيع ١٩٥٩، فأشار الى تعليقه السابق للتدليل على صحة ما ذهب اليه من أن الإتحاد السوفيتي يرمي الى السيطرة على العراق عن طريق التمويه بأزمتي برلين والجزر الصينية.

ومثل هذا الرأي يسقط من الحساب حقيقة أن مخاوف الإتحاد السوفيتي من خطر إنبعاث النازية الألمانية تقوم على أسس واقعية تجسدها الخسائر الكبرى التي تكبدتها الشعوب السوفيتية خلال الحرب العالمية الثانية. فكانت المشكلة الألمانية ولم تزل أحد المحركات الكبرى للسياسة الخارجية السوفيتية. ولكن التعليق الأمريكي يشير الى حقيقة أن الأوضاع العالمية التي أعقبت الثورة العراقية وفرّت للسياسة السوفيتية فرصة نادرة يمكن انتهازها لحل المشكلة الألمانية. فكانت هذه هي الخلفية السياسية لإثارة أزمة برلين في خريف ١٩٥٨.

تتلخص أزمة برلين عام ١٩٥٨ في تسلسل الوقائع التالية: في ١٠ تشرين الثاني ١٩٥٨ طلب رئيس الوزارة السوفيتية، خروتشوف، سحب القوات الغربية من برلين الغربية، وكان قد وصف قبل أيام من ذلك لقاء تم آنذك بين آدناور، مستشار ألمانيا الغربية وديغول بأنه لقاء شبيه بلقاء هتلر وموسليني عام ١٩٣٤. وفي ٢٠ من الشهر نفسه أبلغ السفير السوفيتي المستشار الألماني الغربي أن حكومته عازمة على: «إلغاء نظام الإحتلال المطبق في برلين الغربية». وقد ذعر آدناور من هذا الإنذار، سيما وقد تحسس تراخي الموقف الأمريكي أمام الضغوط السوفيتية، فلم يجد مخرجاً من المأزق غير الإحتماء بلندن طالباً منها، بتوسل مهين، استخدام نفوذها لدى موسكو لصرف الحكومة السوفيتية عن قرارها الخطير. ويذكر

ماكميلان في مذكراته (ركوب العاصفة، ص ٥٧٢) أنه بادر في ٢٢ من تشرين الثاني الى الطلب من خروتشوف التريث في إتخاذ أي خطوة من شأنها تعكير صفو العلاقات بخصوص برلين. وقد أقدم ماكميلان على مبادرته هذه قبل التشاور مع الولايات المتحدة ودول معاهدة الأطلسي الأخرى فاتحاً الباب بذلك لتحرّك سوفيتي مقابل بإتجاه لندن.

وكانت الولايات المتحدة واجهت بشدة، رغم مخاوفها من التفوق السوفيتي في الأسلحة الصاروخية، إثارة السوفيت أزمة برلين من جديد. ويقول ماكميلان أن البنتاغون أعد خطة لإرسال رتل من الدبابات مدعومة بفرقة من المشاة والمدفعية لتحدي التهديد السوفيتي بنقل السيطرة الرسمية على الطرق المؤدية الى برلين الى حكومة ألمانيا الديموقراطية. وكان المقصود من ذلك الإجراء السوفيتي فرض الإعتراف بدولة ألمانيا الديموقراطية.

وألمح ماكميلان أمام التشدد الأمريكي الى ما كان يدور في خلده أزاء التحرّك السوفيتي، فقال: «إن المشكلة المباشرة، على خطورتها، منحتنا فرصة للتفكير على الأقل. بيد أن هذه التهديدات الجديدة تداخلت مع المصاعب القائمة...» (المذكرات ص ٥٧٣). ولكن ماكميلان الشديد الحذر، لم يشر الى ماهية تلك «المصاعب القائمة»، ومع ذلك يمكن أن نخمّن أنه كان من بينها الوضع في العراق والتهديد القائم للمصالح النفطية البريطانية هناك. ففي تعليمات وجّهها الى وزير خارجيته (المذكرات، ركوب العاصفة، ص٥٧٣- ٥٧٤) تعليقاً على المذكرة الرسمية السوفيتية بتاريخ ١٩٥٨/١١/٢٧ الى الدول الغربية حول مشكلة برلين، أشار ماكميلان الى جملة قضايا، من بينها أزمة برلين والمباحثات الجارية في جنيف حول إيقاف التجارب النووية وأخيراً السوق الأوربية المشتركة، ثم ألمح الى فكرة سابقة كان طرحها في صدد الإتصال بموسكو. فقال:

«لا أظن أن بإمكاننا معالجة هذه المشاكل كلاً على انفراد. إذ أن مجموعة القوى في هذه اللعبة الرباعية الغريبة في تغير دائم. ففي الحالة الأولى [أي قضية برلين]، هي روسيا وقوى الإحتلال الثلاث، أما ألمانيا فهي الطرف الأكثر إهتماماً والأكثر إستفادة من القضية. وفي الحالة الثانية [التجارب النووية وخطر هجوم مباغت] فإن كلاً من ألمانيا وفرنسا تخرجان من الصورة [لعدم إمتلاكهما الأسلحة النووية]. وفي الثالثة [منطقة التجارة الأوربية الحرة]،

فإن الولايات المتحدة تظهر عدم الاكتراث في حين أقام الألمان والفرنسيون حلفاً غير مقدس ضد البريطانيين. علينا النظر في هذه القضايا بصورة مترابطة، فهذا ما سيفعله الشعب البريطاني....

أما ما يتعلق بروسيا، فإن خروتشوف يسعى، كما يظهر، في الواقع الى عقد مؤتمر قمة بإستثناء الصينيين. وفي هذه الحالة لن يكون من سوء التدبير أن أبادر أنا الى اقتراح ذلك المؤتمر.»

ولم يبين ماكميلان في ملاحظاته هذه هل كان التحرك السوفيتي في العراق بين «القضايا المترابطة» التي أشار اليها، ولم يكن من المتوقع كشف مثل هذا الأمور الحساسة في ذلك الوقت على الأقل، ولكن عودته الى طرح فكرة مبادرة بريطانية مستقلة في شأن الإتصال بموسكو جديرة بالملاحظة. والحقيقة أن فكرة زيارة ماكميلان هذه تعود الى فترة سابقة لثورة ١٤ تموز في العراق، كما بينا. فقد كان طرحها على مجلس الوزارة البريطانية في كانون الثاني ١٩٥٨، لدى صياغته رداً على رسالة سابقة من بولغانين، ولكن المجلس رفض الفكرة (مذكرات ماكميلان، ص ٨٨٣؛ ٤٦٦). وكانت الولايات المتحدة، هي الأخرى، معارضة للإقتراح حين طرح عليها بصورة حملت طابع التهديد، حسبما ذكر ماكميلان في يومياته الخاصة (أ. هورن: سيرة ماكميلان. ج٢. ص ١١٦).

ووجد ماكميلان في أعقاب الثورة العراقية، وإثارة خروتشوف لأزمة برلين الجو مناسباً لطرح مشروع زيارة موسكو من جديد، إذ كان تحسس تحولاً في الموقف لدى كل من أعضاء حكومته والمعارضة العمالية نحو القيام بمبادرة بريطانية مستقلة لمفاتحة الإتحاد السوفيتي حول المشكلة الألمانية وجملة من القضايا المعلقة الأخرى. فقد أشار ماكميلان الى أسباب زيارته لموسكو بشيء من التحفظ والغموض، فقال في مذكراته (ركوب العاصفة، ص٥٥٧):

«وعلى رغم اهتمامي بالأخطار التي قد تنجم من الوضع المتوتر في الشرقين الأوسط والأقصى، وربما بسبب هذا الاهتمام، بدأ فكري، في آب ١٩٥٨، يتجه مرة أخرى نحو

آمال إنفراج ما في العلاقات بين التكتلات الخطيرة للقوى الملتفة حول روسيا وأمريكا والتي غدت تواجه بعضها بعضاً بعداء متزايد الحدة في كل ناحية من نواحي العالم.»

ويلاحظ هنا أن عودة ماكميلان الى التفكير بطرح مشروع زيارة موسكو من جديد جاءت كما يظهر كنتيجة لفشل اقتراح خروتشوف عقد مؤتمر قمة لبحث الوضع العالمي الذي أعقب الثورة العراقية.

ويقول مؤرخ سيرة ماكميلان أنه تسلم بعد أيام من تدوين ملاحظاته المذكورة رسالة من خروتشوف بتاريخ ٥ كانون الأول، ألمحت الى ما كانت تفكر به الحكومة السوفيتية (أ. هورن، ٢ : ١١٨). بدأ خروتشوف رسالته، كما قال ماكميلان، بعرض مسهب للموقف السوفيتي من أزمة برلين، وختمها بصفحتين كاملتين من الإطراء (سماها ماكميلان «تملقاً وإستخذاءاً»). وقد ضمّن خروتشوف الرسالة عروضاً مغرية لقاء تعاون لندن في تمشية قضية برلين. كانت هذه العروض تدور حول أمور سبق أن نوقشت بين الطرفين خلال زيارة لندن عام ١٩٥٦ منها «الإقتراح الصريح» الذي طرحه إيدن، رئيس الوزارة البريطانية وقتذاك، طالباً من الإتحاد السوفيتي عدم المساس بالمصالح النفطية البريطانية في الشرق الأوسط والتهديد بالحرب في حالة تعرض المصالح البريطانية للخطر. وكانت هذه القضية إحدى النقاط الأساسية في رسالة خروتشوف إذ قال مخاطباً ماكميلان :

«في هذا الصدد لا يسعني، أيها السيد رئيس الوزراء، إلا تذكّر لقاءاتنا معكم ومع سلفكم، السير أنتوني إيدن، في لندن ربيع عام ١٩٥٦، وذلك التبادل الصريح، والمفيد في تقديرنا، في الآراء حول قضايا العلاقات بين الإتحاد السوفيتي وبريطانيا العظمى وكذلك حول الكثير من القضايا العالمية. وكنا توقعنا أن زيارة الوفد السوفيتي بريطانيا العظمى كانت وضعت أسساً متينة للتقارب بين أمتينا وأسهمت في تخفيف التوتر الدولي وإنهاء "الحرب الباردة".» (مذكرات ماكميلان، ص ٥٧٦)

ولم يفت ماكميلان، وهو يواجه خطر انهيار النفوذ البريطاني نهائياً في العراق ومسيرة الثورة العراقية في اتجاه متزايد الجذرية، مغزى هذا التهديد السوفيتي المبطن. وكانت (برافدا) نقلت في ٩ كانون الثاني ١٩٥٩، بعد أسابيع من تسلّم رسالة خروتشوف في لندن، خبر لقاء عبد الكريم قاسم الوفد الإقتصادي والفني السوفيتي لبحث مساعدة العراق في حقل «التعدين» وحقول أخرى. لذلك لم يكن ثمة احتمال أن تسيء لندن فهم مقاصد الدبلوماسية السوفيتية.

ولاشك أن ماكميلان أدرك ربط خروتشوف بين الوضع العراقي وأزمة برلين، واستنتج أن التشدد البريطاني أزاء المطالب السوفيتية في برلين قد يؤدي الى تشدد سوفيتي في العراق - يمكن أن يستهدف مساعدة الحكومة العراقية في تطوير صناعة نفطية وطنية مستقلة عن سيطرة الإحتكارات النفطية. ولم يكن ماكميلان يجهل مغزى إشارة خروتشوف الى زيارة لندن عام ١٩٥٦، فقد كان ماكميلان هو الذي كشف في مذكراته (ركوب العاصفة، ص ٩٦) حقيقة ما دار من «تبادل صريح» في الآراء مع سلفه إيدن، حول نفط الشرق الأوسط.

لذلك لم تمض فترة طويلة حتى بادر ماكميلان في ٢٤ كانون الثاني ١٩٥٩ الى الطلب في ما يشبه الاستجداء، دعوة زيارة موسكو في ٢٠ شباط (ركوب العاصفة، ص ٥٨٤). ولقيت مبادرة ماكميلان هذه تأييداً واسعاً في الأوساط السياسية البريطانية، حتى أن زعيم الجناح اليساري في حزب المعارضة العمالية، أنورين بيفان، حث ماكميلان على التعجيل في مبادرته الى حل المشكلة الألمانية مشيراً الى «الظاهرة الهامة والقبيحة» التي برزت في ألمانيا الغربية التي بدأت تدريب قواتها على أسلحة يمكن أن تحمل رؤوساً نووية. (التايمس، ١٩٥٩/١/٢١).

وكتنف توقيت مبادرة ماكميلان درجة عالية في فهم دقائق السياسة السوفيتية. فقد كان خروتشوف يعد لإفتتاح المؤتمر الحادي والعشرين للحزب الشيوعي السوفيتي في ٢٧ كانون الثاني، وبدأت تصل موسكو وفود الأحزاب الشيوعية ومن بينها الكوكب الجديد في الحركة الشيوعية العالمية - الحزب الشيوعي العراقي. ولم يكن هناك شك في أن ماكميلان قدّر بفطنة أن المؤتمر سيكون فرصة نادرة لإختبار السياسة السوفيتية أزاء الأحزاب التيوعية العربية،

وأزاء الموقف من الجمهورية العربية المتحدة التي لم تزل حتى ذلك الحين في مقدمة خصوم السياسة البريطانية. وسيكون لقضية توقيت زيارة ماكميلان أهمية خطيرة بالنسبة لتطور الأوضاع داخل العراق ومواقف كل من الولايات المتحدة والعربية المتحدة من دفع الشواف الى التمرد المتسرع في الموصل، كما سنرى في فصل لاحق.

وقد فوجئ ماكميلان ببرود موقف موسكو من طلبه، وكان عليه أن ينتظر تسعة أيام ثقيلة ومهينة، وصول موافقة الحكومة السوفيتية. وربما يصعب لأول وهلة تفسير تردد موسكو في تقديم الدعوة بعد الجهود الكبيرة التي بذلتها في جر الحكومة البريطانية الى طاولة الحوار الثنائي. ولكن تفسير ذلك التردد الأولي يمكن أن يعود الى أن موسكو فوجئت هي الأخرى بسرعة الإستجابة البريطانية، وأنها أرادت التأكد من دوافع طلب ماكميلان غير المعتاد! ويظهر أنها لم تكن استعدت للمساومة المطلوبة، ولم تكن تحسست مدى استعداد ماكميلان لقبول الثمن.

ولم يكن غريباً أن تقابل واشنطن مبادرة ماكميلان بتوجس كبير وأن توجه اليه اتهامات أمريكية تصل الى حد وصمه بالتشيمبرلينية بل حتى بالخيانة، كما يذكر هو (المذكرات، ص ٥٨٨). وتسلم ماكميلان نداءاً من المستشار الألماني الغربي، آدناور، يحذّره من مغبة إشعار موسكو بأي خلاف في الصفوف الغربية، لكن ذلك لم يثن ماكميلان عن القيام بـ «رحلة الإستكتشاف» التي عوّل الكثير عليها.

وأعلن نبأ الزيارة في ٥ شباط ١٩٥٩، وتوجّه ماكميلان الى موسكو في ٢١ من الشهر نفسه، فكان أول رئيس حكومة غربي يزور الإتحاد السوفيتي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

الفصل السابع

برلين - بغداد

«كل شيء يدور حول برلين»

(ماكميلان، ركوب العاصفة، ص ٥٧٨)

«يدور كلام كثير في الدوائر الدبلوماسية حول تفاهم تمّ مؤخراً بين ديغول وخروتشوف، فتبودلت ألمانيا وبرلين مقابل مساعدة سوفيتية في الجزائر...»

(من دفتر يوميات ماكميلان ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥٩، مؤشرات على الطريق، ص ١٠٠)

«تتفق المصادر الدبلوماسية على أن التهديد السوفيتي مي العراق والكويت ومنطقة الخليج الفارسي هو أكبر بكثير من الضغط السوفيتي على برلين الغربية، فيما إذا أخذ هذا من وجهة نطر إقتصاد بريطانيا في الداخل ونفوذها السياسي والإقتصادي في الخارج.»

(النيو يورك تايمس، ١٦ نيسان ١٩٥٩)

كان الهدف المعلن لزيارة موسكو هو بحث أزمة برلين التي أثارها الإتحاد السوفيتي في تشرين الثاني ١٩٥٨. وكانت قضية برلين رمزاً للمشكلة الألمانية كلها، والشغل الشاغل للسياسة الخارجية السوفيتية.

وقد اتخذت المشكلة الألمانية أهمية إستثنائية وخطيرة بالنسبة للإتحاد السوفيتي منذ نجاح الولايات المتحدة في إمرار تسليح ألمانيا الغربية وضمها الى معاهدة شمال الأطلسي عام ١٩٥٤. ولم يكن الإتحاد السوفيتي في وضع يمكّنه من الحدّ من سياسة التوسع الأمريكية، رغم حصار برلين عام ١٩٤٩، وتسليم مسؤولية الإشراف على الطرق المؤدية الى برلين الغربية عام ١٩٥٥، فكان يتراجع في كل مرة أمام الضغوط الغربية تفادياً لحرب عالمية جديدة يتفوق فيها الغرب. وبلغت مشكلة برلين درجة عالية من الخطورة بالنسبة الى ألمانيا الديموقراطية والسياسة السوفيتية عام ١٩٥٨، فقد بلغ عدد اللاجئين من المانيا الشرقية نحو عشرة آلاف في الشهر الواحد، فيما أصبح مجموعهم خلال السنوات العشر السابقة ثلاثة ملايين، حسب التقديرات الغربية.

ولكن السبب الخفي وراء إثارة الأزمة من جديد كان مخاوف الإتحاد السوفيتي من تنفيذ الخطط الأمريكية بتسليم الأسلحة النووية الى ألمانيا الغربية الأمر الذي يضاعف من أخطار قيام حرب عالمية ثالثة تشعلها العناصر النازية المتنفذة في بون. وقد حاول الإتحاد السوفيتي تحت قيادة خروتشوف، معادلة هذا الخطر الكبير بعقد اتفاقية مع جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٥٧ تعهد بموجبها تقديم نموذج قنبلة ذرية للصين ومساعدتها في الحصول على التقنية الذرية. والظاهر أن القيادة السوفيتية، أو الجناح الموالي للسيد خروتشوف فيها على الأقل، لم تكن جادة في تمكين الصين من إمتلاك السلاح الذري، بل كانت تنوي استخدام تلك

الإتفاقية كورقة في مساومة الولايات المتحدة حول التراجع عن تسليح ألمانيا الغربية بالأسلحة النووية.

ومن جانب آخر بدأ الإتحاد السوفيتي يتشعر بتفوقه العسكري، في حقل الصواريخ والفضاء على الأقل، منذ إطلاق القمر الصناعي عام ١٩٥٧. فلما قامت الثورة العراقية وشغلت القوات الأمريكية بإحتلال لبنان وظهرت في الجو غيوم تنذر بحرب عالمية، توفرت فرصة مناسبة لإثارة أزمة برلين من جديد عام ١٩٥٨ كإجراء سوفيتي مدروس لتعديل الوضع لصالحه، أو على الأقل لفرض الحوار على القوى الغربية واختبار مدى استعدادها لتقديم التنازلات أمام الضغوط السوفيتية ـ الصينية. وتمهيداً لهذا الغرض قام خروتشوف بزيارة خاطفة الى بكين ولقاء ماوتسي تونغ في ٣١ تموز ١٩٥٨، أي بعد بضعة أسابيع من قيام الثورة العراقية. وشرعت الصين من جانبها بقصف جزيرة كيموي وتهديد عصابة شيان كاي شك في ٥٩/٨/٢٣. وهكذا امتدت آثار الثورة العراقية خارج حدود "الشرق الأوسط" والمنافسة بين المصالح البريطانية والأمريكية واتخذت أبعاد عالمية ذات علاقة وثيقة بالحرب الباردة والعلاقات السوفيتية ـ الصينية.

وكان من دوافع السياسة السوفيتية إثارة أزمة برلين في خريف ١٩٥٨ محاولة الإستفادة من وضع فريد لحل المشكلة الألمانية بإعتبارها الخطر المباشر والأكبر الذي يهدد الإتحاد السوفيتي. وهو خطر بات ينذر بتفجير حرب عالمية جديدة بما تنطوي عليه من دمار نووي. فكان الإتحاد السوفيتي يسعى على المدى الأبعد الى تحقيق نزع السلاح عن ألمانيا وتحييدها وإقرار تقسيمها الى دولتين محايدتين تظلان خارج حلفي الأطلسي ووارشو. أما كحد أدنى فكان يعمل لكسب الإعتراف العالمي بدولة ألمانيا الديموقراطية، والحد من أخطار الوضع في برلين الغربية بإعتبارها مفتاح حل المتكلة الألمانية كلها. وأمام هذه الإعتبارات السياسية السوفيتية كان مصير الثورة العراقية ثمناً زهيداً ، على عكس ما كانت تفكر به لندن.

وعندما شرع ماكميلان يحزم أمتعته للسفر الى موسكو كان يقدر هذه الحسابات السوفيتية

حق التقدير، كما أشار الى ذلك في مذكراته مراراً، فكان يقول: «كل شيء يدور حول برلين» (المذكرات، ركوب العاصفة، ص ٥٧٨). وبطبيعة الحال لم يقصد ماكميلان بهذا التعميم السياسة الخارجية البريطانية، وإنما كان يشير الى الصراع الجاري بين الدول الكبرى الأخرى وفقدان بريطانيا نفوذها في القارة الأوربية لصالح المحور الفرنسي - الألماني. وكانت حرب السويس ومحاولة السياسة الأمريكية إبعاد النفوذ البريطاني في العراق خلال جهودها في تطويق الثورة العراقية كشفتا الى لندن عدم جدوى الإعتماد على القوة الأمريكية في إنقاذ المصالح البريطانية في العراق والخليج. لذلك شرعت لندن تبحث عن سبل أخرى للحفاظ على مصالحها "الحيوية".

وكان ماكميلان أشار الى أن أحد أسباب تلكؤ التدخل العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط بشكل واسع وعدم الإستجابة للمطالبة البريطانية بغزو العراق هو تركز الإهتمام الأمريكي في قضايا الصين الشيوعية ومنطقة المحيط الهادي، كما يقول ماكميلان في مذكراته (ص ٥٣٦). وهو يفسر هذا الإنغماس الأمريكي بالسيطرة على الصين بأسباب تاريخية تعود الى تطور التوسع الإمبريالي الأمريكي، فيقول (ص ٥٣٩) أن الولايات المتحدة عندما شرعت تبحث عن مناطق نفوذ لها في العالم وجدت أن القوى الأوربية سبقتها الى كل من أفريقيا والهند فوقع اختيارها على الصين وما تضمه من مصادر بشرية ومادية. فلم تكن الولايات المتحدة تنظر الى الشرق الأوسط بعد الا كمنطقة ثانوية قياساً بالمصالح الأمريكية في الشرق الأقصى.

هذا في حين أصبح مركز إهتمام بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية في إبقاء سيطرتها على نفط الشرق الأوسط، كما أشرنا، ولذلك أقدمت على مغامرة السويس الفاشلة، ولذلك أيضاً جعلت بغداد قاعدة أساسية للنفوذ البريطاني ومركزاً لحلف بغداد الشهير. وكانت بريطانيا تعتبر في هذا الصراع مصر عبد الناصر عدواً لدوداً يزداد خطورة بمقدار ما كان يحظى به من مساندة أمريكية، ودعم سوفيتي متعدد الوجوه. لذلك كان ماكميلان يطمح الى أن يكون تلويحه بمفاهمة حول برلين ثمناً مغرياً يمكن أن يوقف التحرك السوفيتي في العراق، ويجنّد

نفوذ موسكو للحدّ من المدّ اليساري المتدفق في العراق. بل ولعله يبعد موسكو قليلاً عن مصر، بعد ظهور علامات الفتور في العلاقات المصرية السوفيتية وبعد أن توثقت علاقات القاهرة مع واشنطن.

أما الجانب السوفيتي فكان يرى الصورة بشكل آخر: فصحيح أن «كل شيء يدور حول برلين»، لكن حل هذه القضية رهن بيد الولايات المتحدة قبل غيرها، والطريق الوحيد لضمان الإذعان الأمريكي للضغوط السوفيتية هو تفتيت الجبهة الغربية بالضغط على أضعف نقطة فيها: الموقف البريطاني. فبريطانيا، شأن الإتحاد السوفيتي، تحمل مخاوف قديمة من انبعاث العسكرية الألمانية، وهي تجد مصالحها الرئيسية خارج القارة الأوربية، وفي منطقة الخليج والعراق بالتحديد. ثم أن الثورة العراقية جاءت تهديداً خطيراً لكامل النفوذ البريطاني في هذه المنطقة «الحيوية». فلم يكن من الصعب الإستنتاج بأن الطريق الى برلين يمر عبر بغداد. لهذا الغرض سعت الدبلوماسية السوفيتية بالتنسيق مع حكومة ألمانيا الديموقراطية الى التحكم في طريق بغداد، منذ توفر أول فرصة سانحة. وقد سنحت الفرصة في نهاية عام ١٩٥٨.

فعلى أثر تدهور النفوذ الناصري في العراق بعد إقصاء عبد السلام عارف ثم إحباط مؤامرة رشيد عالي الكيلاني في ٨ كانون الأول ١٩٥٨، بدا وكأن الحكم العراقي أخذ يقترب من الإتحاد السوفيتي. فقد أعلن عن إجراء مباحثات على أعلى المستويات لعقد اتفاقية معونة اقتصادية وفنية سوفيتية الى العراق في ٩ كانون الثاني ١٩٥٩ (البرافدا ٩/١/٥٩)، كما ذكرنا سابقاً.

في خضم هذه التطورات وجدت بريطانيا نفسها تقترب من وضع وصفه ماكيلان بعد شهر قائلاً: «لقد أصبحنا بين البحر والشيطان». فإذا كان خطر اليسار العراقي لم يبرز بعد في حسابات الساسة البريطانيين وكان المصدر الرئيسي لمخاوفهم حتى الآن هو احتمال قيام الضباط الناصريين في العراق بانقلاب في ربيع ١٩٥٩، فإن الإهتمام الذي أبداه الإتحاد السوفيتي في تطوير قابلية العراق في حقل «التعدين»، ومخاطر سيطرة الشيوعيين العراقيين على النقابات، كما حذّرت التايمس (٨/٢/٥٩)، تشير جميعاً الى علامات شؤم على المصالح

البريطانية في وادي الرافدين، وهذا ما دفع ماكميلان الى التعجيل بطلب زيارة موسكو.

وساعد تتابع الأحداث في العراق المساعي السوفيتية في الظهور بمظهر المسيطر على زمام الأوضاع في العراق بعد تسلم موسكو طلب ماكميلان زيارة العاصمة السوفيتية. فقد أذيع في ٧ شباط/ فبراير وفي كل من بغداد وموسكو، بياناً عن توصل الحكومتين العراقية والسوفيتية الى إتفاق أولي لعقد إتفاقية إقتصادية «ضخمة» ـ أي بعد يومين فقط من إذاعة موعد الزيارة ـ وإن كان توقيت الإعلان ذا علاقة أيضاً باستقالة الوزراء اليمينيين من الوزارة العراقية، وحاجة الحكم القاسمي الى دعم قوى اليسار العراقي. وسط هذه الأجواء بدأ الوفد البريطاني «الرحلة الإستطلاعية».

وصل ماكميلان موسكو عصر ٢١ شباط/ فبراير ١٩٥٩، حيث كان في استقباله خروتشوف وميكويان وبقية المسؤولين السوفيت، وكان الترحيب حاراً فاق توقعات الضيوف البريطانيين. وفي المساء تطرق ماكميلان بلباقة، خلال وليمة عشاء في قصر الكرملين أقيمت على شرفه، الى الهدف الحقيقي من زيارته؛ وهي الطلب من مضيفيه إحترام حق الإمبريالية البريطانية في الوجود، لقاء تفهم بريطانيا المصالح الدولية السوفيتية، فقال ماكميلان:

«وكما أنكم تعتبرون الأساليب التي مارستها الحكومة القيصرية في توسيع بلدية موسكو الى الإمبراطورية الروسية أساليب موفقة في نتائجها، فكذلك لا نرى نحن ضيراً في تعلقنا بالمناطق التابعة لبريطانيا.» (المذكرات، ص ٥٩٧)

ومهّد رئيس الوزارة البريطانية الى كلامه هذا بنداء مبطّن وجهه الى خروتشوف، قائلاً: «أيها السيد رئيس الوزراء، نحن، البريطانيين، قوم عمليون. إننا نعتقد بأن التآلف بين الأصدقاء يدوم إذا أرادوا ذلك، دون الحاجة الى إتفاقيات رسمية ...».

وبعد هذه المقدمات جرت المفاوضات الرسمية في يومي ٢٢و ٢٣ شباط في قصر الكرملين. ورغم أن تفاصيل تلك المفاوضات لم تنشر بعد فقد ورد في الصحافة عنها ما يلمح الى أنها

دارت حول قضيتين رئيسيتين: أزمة برلين ومصير النفط العراقي. ويظهر أن البريطانيين طالبوا بتعهد سوفيتي بالعمل على منع تأميم النفط في العراق. وعندما ألمح الوفد السوفيتي الى ضرورة تعاون لندن في تمشية المطالب السوفيتية في القضية الألمانية لم يقدم البريطانيون غير المجاملات الدبلوماسية. فلما يئس خروتشوف من سماع العروض البريطانية بادر الى كشف الخلاف بين الطرفين بأسلوب غريب.

ففي اليوم التالي (٢٤ شباط) وفي حين كان الوفد البريطاني يقوم بزيارة لمحطة بحوث نووية ألقى خروتشوف خطاباً عنيفاً في حملة إنتخابية هاجم فيه القوى الغربية بشدة وبروح تتناقض مع كل ما كان يدور في الأيام القليلة السابقة. فرفض الإقتراح الغربي بعقد إجتماع لوزراء الخارجية معتبراً ذلك مضيعة للوقت، وطالب بعقد مؤتمر قمة كامل الصلاحيات للبت في قضية برلين وقضايا الحرب الباردة. وكان الذي أثار حفيظة الوفد البريطاني إعلان خروتشوف:

«إن علاقاتنا مع العراق جيدة وإننا سنرحب بوفد عراقي الى موسكو خلال الأيام القليلة القادمة. والإتحاد السوفيتي لم يتصل برئيس الوزارة العراقية مباشرة ولكنه يؤيد جهود الحكومة العراقية لتحقيق الإستقلال.» وأضاف خروتشوف أن الإتحاد السوفيتي يتمتع بعلاقات طيبة مع العراق ومصر وأنه يقدم الدعم: «لأولئك الذين يناضلون من أجل التحرر من الإضطهاد». (التايمس اللندنية، ١٩٥٩/٢/٢٥)

ووصل الوفد الرسمي العراقي بالفعل في اليوم التالي، وخرجت (البرافدا) عن عادتها فنشرت في عددها في (٥٩/٢/٢٦) صورة لنائب رئيس الوزراء السوفيتي، ميكويان، يستقبل الدكتور ابراهيم كبّة وأعضاء الوفد.

الأسئلة التي تطرح نفسها لماذا اختار خروتشوف إعلان زيارة الوفد الحكومي العراقي بنفسه وفي هذا الوقت الدقيق من المفاوضات مع طرف غربي يجد في الثورة تهديداً مباشراً لمصالحه

"الحيوية"؟ وهل كان خروتشوف يردّ على ما كان ماكميلان طرحه في المفاوضات في اليوم السابق؟ بل والأهم لماذا هذا التوقيت الغريب لزيارة الوفد العراقي أثناء وجود الوفد البريطاني، فهل كان ذلك مجرّد مصادفة محضة أم كانت الحكومة السوفيتية وجهت الدعوة الى الوفد العراقي عن سابق تخطيط؟

إن الوقائع تشير الى ارتباط (زمني على الأقل) بين فكرة الإتفاقية الإقتصادية العراقية ـ السوفيتية وزيارة ماكميلان الى موسكو. فقد بدأت جهود عقد الإتفاقية مع قدوم وفد تجاري سوفيتي الى بغداد في ٨ كانون الثاني ١٩٥٩ (البرافدا، ٥٩/١/٩)، أي قبيل مفاتحة ماكميلان موسكو طالباً زيارتها. ويبدو أن الحكم القاسمي لم يكن ملماً بأهداف التحرّك السوفيتي، كما كان الحال في زيارة ميكويان بغداد عام ١٩٦٠، حين تعمّد قاسم الإساءة الى الضيف السوفيتي بتأثير من وزير خارجيته، هاشم جواد، كما سيأتي بيانه لاحقاً. أو ربما كان قاسم أحيط علماً بما يجري، ولكنه كان في حاجة ماسة الى دعم السوفيت واليسار العراقي أمام ضغوط القوى الناصرية التي لم تزل تحظى بنفوذ قوي في القوات المسلحة. ويقول وزير قاسمي سابق:

«في كانون الثاني (يناير) ١٩٥٩ حضر وفد تجاري سوفيتي الى بغداد لبحث امكانية عقد اتفاقية بشأن تقديم مساعدات سوفيتية للعراق. فجرت مباحثات مطولة تقرر أن تشبع بحثاً في موسكو. فغادر وفد عراقي برئاسة وزير الإقتصاد الى موسكو لهذا الغرض وأسفرت المباحثات عن توقيع اتفاقية التعاون الإقتصادي في ١٦ آذار (مارس) وصادق عليها مجلس الوزراء العراقي في ٢٣ من الشهر نفسه» (أسرار تموز، بقلم اسماعيل العارف، لندن ١٩٨٦، ص ٢٣٦)

ويذكر في هذا الصدد أنه تمّ الإعلان عن الإتفاق الأولي حول الموضوع من قبل الحكومتين، العراقية والسوفيتية في مساء ٧ شباط ١٩٥٩، وأذيعت من راديو بغداد في وقت إعلان قبول استقالة الوزراء القوميين. وعلقت التايمس على إعلان الموافقة الأولية على الإتفاقية في

مقال افتتاحي (٩/٢/١٩٥٩) بشيء من الرضا لما لها من علاقة بالعداء البريطاني ضد الناصرية وعدم اكتراثها في تلك الفترة لخطر الحركة الشيوعية في العراق، فقالت التايمس:

«إنها ليست بالخطوة السيئة أبداً من الجانب السوفيتي أن يلمّح لناصر بأن هناك آخرين تمنح لهم العطايا السوفيتية، إذا كانت الشيوعية كلمة كريهة في القاهرة.»

ومهما يكن من أمر، فإن الذي أثار دهشة الأوساط البريطانية طرح خروتشوف إقتراح عقد ميثاق عدم إعتداء بين بريطانيا والإتحاد السوفيتي. وكان هذا الإقتراح طرحه ماكميلان من قبل في خطاب أذاعه راديو لندن في ٤/١/٥٨. فكانت دهشة ماكميلان من تطرق خروتشوف لهذا الموضوع علناً يشير الى أنه بحث في الجلسات السرية بين الطرفين، والى أن إقتراح الحلف له علاقة مباشرة بقضية الموقف السوفيتي من نفط العراق، كما تبين في نهاية زيارة الوفد البريطاني.

ولقد أقرن خروتشوف إشادته بالعراق وبمصر (متغافلاً عن انتقاده النظام الناصري قبل أيام) بهجوم عنيف على شاه إيران ادعى فيه أن الحكومة السوفيتية حصلت على جميع التفاصيل السرية للمفاوضات بين إيران والدول الغربية. وأشارت الصحافة البريطانية الى أن الشاه كان رفض، بتشجيع من وزير الدفاع البريطاني، عرضاً لعقد اتفاق مع الإتحاد السوفيتي. وكان الوزير البريطاني أعلن في اجتماع وزراء الحلف في كراجي في٢٨/١/٥٩، استعداد بلاده مساعدة أعضاء الحلف في تطوير التقنية النووية وتأسيس مركز لهذا الغرض في طهران. (التايمس، ٢٩/١/٥٩؛ مذكرات ماكميلان، ص ٦٠٦؛ ٦١٤).

ومن جانب آخر ردّ الرئيس الأمريكي، آيزنهاور، بشدّة على خطاب خروتشوف رافضاً المطالبة السوفيتية بعقد مؤتمر قمة لبحث العلاقات بين الدول الأربع الكبرى، وقال إن الولايات المتحدة لن تتراجع عن إلتزاماتها في برلين "بوصة واحدة". (التايمس، ٢٥/٢/٥٩)، وهذا ما زاد في حراجة الموقف البريطاني، آنياً على الأقل، وإن كان التشدد الأمريكي، كما سنرى،



الصورة التي كادت تفجر أزمة دبلوماسية بين لندن وموسكو. ويظهر في الصورة السيد خروشوف بصحة جيدة وهو يستقبل الوفد الرسمي العراقي برئاسة الدكتور ابراهيم كبة، وزير الاقتصاد العراقي. نقلاً عن البرافدا بتاريخ ٢٧ شباط ١٩٥٩.

أسهم في تغير الموقف السوفيتي بعد ذلك.

وكرّر خروتشوف في الاجتماع اللاحق مع الوفد البريطاني الذي عقد في يوم (٢/٢٥)، هجماته على بريطانيا مشيراً الى دورها في حرب السويس، ثم ألحق ذلك بهجمات شخصية مهينة على وزير الخارجية البريطاني الذي كان يشارك في المفاوضات. وأخيراً جاءت مهزلة "مرض" خروتشوف التي يصفها ماكميلان بأنها «الأكثر طرافة في تاريخ الدبلوماسية». أما الصحافة البريطانية فقد سمتها بـ «إهانة وجع الأسنان»: « The toothache insult » - حسب وصف الديلي كرونيكل آنذاك (أنظر مذكرات ماكميلان، ركوب العاصفة، ص ٦١٩).

قصة ضرس خروتشوف

كان المقرر أن تتضمن زيارة الوفد البريطاني سفرة تستغرق بضعة أيام الى مدينتي كييف ولنينغراد ابتداء من يوم ٢٧ شباط. وكانت الحكومة السوفيتية أعلنت أن خروتشوف وميكويان وغروميكو سيصحبون الضيوف البريطانيين في زيارتهم الطويلة تلك، على رغم أن الوفد السوفيتي لم يحظ بحفاوة مماثلة لدى زيارة لندن عام ١٩٥٦. واعتبر ماكميلان هذه البادرة تشرفاً رفيعاً لم يسبق منحه لأي ضيف رسمي للإتحاد السوفيتي من قبل. وكان الأهم من ذلك أن تلك الحفاوة السوفيتية الفريدة ستكون دلالة رمزية على نجاح مهمة الوفد البريطاني في موسكو. فلما تعثر سير المفاوضات في اجتماع يوم ٢٦ شباط، فوجئ ماكميلان بإلغاء خروتشوف سفره مع الوفد البريطاني بحجة أنه أصيب بوجع في ضرسه واعتذاره عن مصاحبته في السفر في اليوم التالي لأنه سيزور طبيب الأسنان. وكأنه أراد أن يخفف الصدمة فقال مداعباً ضيفه البريطاني: ما الفائدة من رئيس وزارة بغير أسنان؟! (مذكرات ماكميلان، ص ٦١٨).

وهكذا وجد الوفد البريطاني أنه حُشر في زاوية، بل أوشك ماكميلان بالعودة الى بلاده صفر اليدين محملاً الطرف السوفيتي مسؤولية فشل المفاوضات. ولكن ضعف الموقف البريطاني

وحراجة مواجهة التهجمات الأمريكية، حملت الوفد البريطاني على "بلع" الإهانة والتظاهر بأن شيئاً لم يكن. فغادر الوفد البريطاني الى كييف يجر أذيال الخيبة، ولم يصحبهم في سفرهم غير جاكوب مالك، السفير السوفيتي في لندن، وموظفين آخرين من الدرجة الثانية. وكان ميكويان وغروميكو تخلفا عن مصاحبة الوفد أيضاً، خلافاً لما ما كان مقرراً.

ولم يكتف خروتشوف بهذا القدر من الإساءة لضيوفه الإنكليز بل شغل يومه باستقبال الوفد الحكومي العراقي برئاسة الدكتور إبراهيم كبة! وصدرت (البرافدا) يوم ٢٧ شباط ١٩٥٩ تحمل في صفحتها الأولى وعلى امتداد أربعة أعمدة صورة لخروتشوف مكشراً عن أسنان سليمة فيما يظهر، وهو يستقبل الوفد العراقي (أنظر الصورة على الصفحة التالية).

وأثار هذا التصرف استياءاً شديداً من رئيس الوزراء البريطاني، كما يذكر هو في مذكراته، حيث يقول (ص ٦١٩):

«يظهر سوء أدب خروتشوف أكثر دلالة، سواء زار طبيب أسنانه أم لا، إذ كان من المعلوم أنه في وقت كان ينبغي أن نسافر معًا، أمضى فترة بعد الظهر في إستقبال موفدين من العراق.»

ولم يفت البريطانيين أن الحادثة كانت عملاً مقصوداً أريد منه إفهام الضيوف البريطانيين وبأسلوب بعيد عن الدبلوماسية، أن العراق، في رأي موسكو، قد دخل ساحة النفوذ السوفيتي فعلاً، وأن على لندن أن تعي هذه الحقيقة في معاملاتها الدولية، وتضعها في الحساب في المفاوضات الجارية في موسكو. فإذا كانت بريطانيا تريد معاونة موسكو في ضمان "مصالحها الحيوية" في العراق فعليها تقديم تنازلات مقابلة ترضي الجانب السوفيتي حول قضية برلين...

وقد اتضح هذا جلياً عندما أوكل الى السيد ميكويان ، نائب رئيس الوزارة السوفيتية إبلاغ الوفد البريطاني هذه القضية في خطاب ألقاه في ٥٩/٢/٢٧ خلال الحملة الإنتخابية الجارية

آنذاك. قال ميكويان، وبأسلوب مرح معلقاً على موقف رئيس الوزارة البريطانية في المفاوضات الجارية:

«إن من عادة الروس أن يبدأوا الوليمة بتناول الصحون الدسمة، ويختموها بالحلوى، ولكن الوفد البريطاني فعل العكس... فالسيد ماكميلان حاول أولاً التعرف على موقف الجانبين مبادراً الى طرح مقترحات حول التجارة والتبادل الثقافي بين البلدين. ولكن عندما جاء موضوع المانيا اختار السيد ماكميلان، بتأثير علاقاته التحالفية، خطأً متصلباً للغاية.» (نقلاً عن التايمس، ٢/٣/٥٩)

لم يذكر ميكويان، وهو مشهور بلباقته، أي صحون الحلوى استفتح بها ماكميلان وليمة الكرملين على غير العادة الجارية، غير أننا نعلم أن النفط كان أشهى ما يتطلع اليه الضيوف البريطانيون. وكان إيدن ذكرّ خروتشوف بتلك الحقيقة وبصراحة لا تخلو من التهديد، وذلك خلال زيارة الوفد السوفيتي الى لندن عام ١٩٥٦؛ فلا يستبعد، إذن أن يكون موضوع النفط العراقي طرح مقدماً من قبل ماكميلان، دون أن يبدي التفهم المطلوب لرغبات الجانب السوفيتي. فالظاهر أن ماكميلان أراد تعهداً سوفيتياً حول موضوع النفط العراقي أولاً دون أن يكون هو الآخر صريحاً في تقديم تعهدات بريطانية حول برلين، بل دافع بعناد، كما يقول، عن حلفائه الغربيين.

ويظهر أن القيادة السوفيتية قد تدارست الموقف من جديد في ضوء رد الفعل البريطاني. فلما تلقى رئيس الوزارة البريطانية سلسلة الإهانات العلنية التي تقصدها خروتشوف، وقبل المعاملة المنافية للأعراف الدبلوماسية، فقد فهم الجانب السوفيتي أن هذا الإذعان البريطاني كان هو الآخر إفصاح عن الرضا بالشروط السوفيتية... هكذا وضع الأساس للمفاهمة السوفيتية ـ البريطانية؛ إن لم نقل التواطؤ حول العراق.

وعلى رغم جهلنا تفاصيل ما دار من تبادلات سرية بين الطرفين فيظهر أن الصفقة تمت في يوم ٢٨ شباط، تحت تأثير الموقف الأمريكي المتشدد الذي أعلنه الرئيس الأمريكي في مؤتمره

الصحفي في (٢٥/٢/١٩٥٩)، والذي قال فيه أن الولايات المتحدة لن تتراجع قيد « بوصة واحدة » عن التزاماتها في برلين.

وكان ماكميلان دوّن في مذكراته (ص ٦٢١ ؛ ٦٢٤) أنه تسلم قبل مغادرة الوفد البريطاني مدينة كييف الى لنينغراد، يوم ٢٨/٢/٥٩، رسالة من خروتشوف يعلمه فيها بتحسن حالة "ضرسه" بفضل استخدام طبيب الأسنان ماكنة بريطانية، مضيفاً بلهجة ودّية :

« إذا تمكنت بريطانيا من التوصل الى تفاهم مع الإتحاد السوفيتي، فإنها لن تجد أصدقاء أفضل أو أكثر أهلاً للثقة. »

ويظهر كذلك أن بنود الصفقة، أو خطوطها العامة على الأقل، قد وضعت من قبل وزيري الخارجية السوفيتية والبريطانية، غروميكو وسلوين لويد، أثناء وجود الوفد الحكومي البريطاني في مدينة لنينغراد، حيث يذكر ماكميلان (ص ٦٢٣) أن الوزيرين أجريا مباحثات دامت يومين هناك.

وبالنسبة لبرلين سُلِم الوفد البريطاني نسخة من المذكرة السوفيتية قبل إرسالها الى الدول الغربية، وكانت تتضمن ما تمّ التوصل اليه خلال زيارة الوفد البريطاني، من ذلك موافقة الحكومة السوفيتية على إلغاء إنذارها بتسليم المواصلات الى المانيا الديموقراطية في شهر أيار/ مايس، والموافقة أيضاً على عقد اجتماع لوزراء الخارجية بدلاً من القمة التي كانت تلحّ عليها موسكو. وبالمقابل فقد سجل الوفد البريطاني عدداً من التعهدات بالتعاون في حل القضية الألمانية والعمل على تصفية الحرب الباردة، ومنها بالخصوص السعي لإقناع حلفاء بريطانيا الغربيين بفائدة مؤتمر قمة للدول الكبرى لبحث قضايا برلين والحرب الباردة.

وتضمن البيان الختامي المشترك نقطة جديدة حول القضية الألمانية أثارت مخاوف الدول الغربية ولا سيما حكومة ألمانيا الغربية. وكانت هذه المخاوف تدور حول فقرة أدرجت في البيان الختامي بطلب من ماكميلان، كما تقول بعض المصادر (20). وتنص الفقرة على إتفاق الطرفين : « دراسة... طريقة ما لتحديد القوات والأسلحة التقليدية والنووية في ساحة يتفق

عليها في أوربا..». ولا يخفى أن هذه إشارة ضمنية على موافقة إيجابية بريطانية حول تحييد ألمانيا وهو هدف رئيسي للسياسة الخارجية السوفيتية.

ولكن التعهد البريطاني الرئيسي كان، كما كتنفت الصحافة الأمريكية في ما بعد، العمل على استحصال اعتراف غربي بدولة ألمانية الديموقراطية. فقد كتبت صحيفة (النيو يورك تايمس)، في ٢١/ آذار/١٩٥٩، بعدما اتضح فحوى صفقة موسكو:

«إن موقف الحكومة البريطانية من قضية الإعتراف بألمانيا الشرقية هو أكثر مرونة من موقف حكومة الولايات المتحدة. ويرى السيد ماكميلان أن الغرب يجب أن يستخدم ورقة التلميح بإعتراف محتمل، وهو سيحاول إقناع الرئيس آيزنهاور بهذا خلال مباحثاتهما في كامب ديفيد، قرب غيتسبورغ.»

ويشير التحرك البريطاني بعد زيارة ماكميلان الى أن إتفاقاً هاماً عقد بين الطرفين، البريطاني والسوفيتي. ولكن الجدير بالملاحظة أن البيان المشترك لم يشر الى مكاسب بريطانيا لقاء تعهداتها حول ألمانيا، تلك التعهدات التي أثارت سخطاً تنديداً بين القوى الغربية. ويستبعد جداً أن يكون هذا الخلو جاء نتيجة الغفلة أو بسبب الخلافات مع السوق الأوربية المشتركة لوحدها، إذ أن تلك الخلافات كانت قديمة وهي لا تفسر أسباب التهافت البريطاني في استرضاء موسكو فجأة بعد الثورة العراقية. كما أنه من غير المعقول أن تعرّض بريطانيا علاقاتها بالولايات المتحدة للخطر دون مقابل.

والتعليل الأكثر احتمالاً لخلو البيان المشترك من تعهدات سوفيتية لصالح بريطانيا، هو وجود تعهدات سوفيتية خارج الساحة الأوربية لم يكن من مصلحة الطرفين إعلانها. ولا صعوبة برأينا في تخمين أن التعهدات السوفيتية لبريطانيا كانت تتعلق بالسياسة التي يمكن أن يتبناها الإتحاد السوفيتي في العراق، ولا سيما فيما يخص موقف الحزب الشيوعي العراقي من السلطة، والموقف السوفيتي من النفط العراقي، وهو أمر ألمحت اليه برافدا في ٩/١/١٩٥٩، كما مرّ بنا.

وعلى رغم عدم توفر الأدلة الوثائقية، على ما ذهبنا اليه، وهي أدلة إن وجدت فقد حرصت جميع الأطراف المطلعة على إخفائها، فإن ما نشر في الصحافة العالمية وما دار في المؤتمر الصحفي الذي عقد في نهاية المفاوضات لا يخلو من إشارات هامة حول القضية.

لنأخذ أولاً خطابي ماكميلان وخروتشوف في الحفل المقام في الكرملين مساء ٥٩/٣/٢. فقد تطرق خروتشوف الى موضوع ميثاق عدم الإعتداء بين الإتحاد السوفيتي وبريطانيا والذي كان بحثه مع ماكميلان في اجتماع عقد ظهر اليوم المذكور، فقال:

«على كل من الطرفين التعهد بالإمتناع عن مهاجمة أحدهما الآخر وعن إعلان أي تهديد الى الطرف الآخر. وإضافة الى ذلك... الإتفاق على عدم السماح بإقامة أية قواعد أجنبية جديدة على أراضي كل منهما والعمل على إزالة جميع القواعد الموجودة.» (نقلاً عن التايمس، ٥٩/٢/٣)

ولما كان هذا الكلام لا يعدو عن تعهدات سوفيتية عامة لاتلزم موسكو باستخدام نفوذها في العراق لحماية المصالح البريطانية، فقد ردّ ماكميلان باقتراحات مقابلة تضمنت طلب تعهد متبادل من الطرفين بعدم المساس بـ "المصالح الحيوية" لبعضهما البعض، مكرراً ما كان قاله لخروتشوف في جلسة المفاوضات السرية، إذ قال ماكميلان:

«إنني مستعد أن أعلن في الحال الإتفاق على ما يلي (١) أن يعمل بلدانا وفق روح ورسالة ميثاق الأمم المتحدة في جميع القضايا المختلف عليها؛ (٢) أن لا تسعى أي من الحكومتين بصورة إنفرادية الى الإضرار بالحقوق والإلتزامات والمصالح الحيوية للطرف الآخر؛ (٣) وعلى ضوء هذه المبادئ تتفق حكومتانا في حل الخلافات بالمفاوضات وليس بالقوة.» (المصدر السابق)

ويظهر أن هذه القضية ظلت موضع نقاش استمر بعد مغادرة الوفد البريطاني، كما أشار ماكميلان. ففي اليوم التالي (٥٩/٣/٣) عقد الوفد البريطاني مؤتمراً صحفياً في دار الصحافة

في موسكو ردّ فيه ماكميلان على سؤال وجهه مراسل (برافدا) حول ميثاق عدم الإعتداء الذي اقترحه خروتشوف، فكرّر النقاط الثلاث السابقة قائلاً: «آمل أنه سيكون من الممكن صياغة نص متفق عليه لإعلان مشترك من قبل بلدينا، ولكن هذا قد يستغرق قليلاً من الوقت». وتقول صحيفة التايمس (٥٩/٣/٤) التي نقلت هذا المؤتمر الصحفي أن رئيس الوزارة البريطانية أكد في معرض ردّه على سؤال لاحق أن مناقشة الموضوع قد بدأت بالفعل. وهذا دليل آخر على أن المباحثات حول ميثاق عدم الإعتداء المقترح كانت تتعلق بأمور تخرج عن المشكلة الألمانية وربما كانت تشمل، كما قيل فيما بعد، تعهدات سوفيتية بعدم مساندة أي مساعٍ لتأميم النفط العراقي. ولعل من الجدير بالذكر هنا أن وفداً سوفيتياً عالي المستوى، برئاسة سوسلوف، توجه الى لندن بعد أيام من انتهاء زيارة ماكميلان. ومع ذلك فلم تزل صفقة موسكو طي الكتمان الشديد على رغم الكشف عن الوثائق السرية الكثيرة، وعسى أن تكشفها الأيام.

بقي أن نستعرض ما تم كشفه من نتف المعلومات حول صفقة ماكميلان في موسكو، بالنسبة لقضيتي: برلين وبغداد.

ردود فعل وأسرار

يقول مؤلفو "تاريخ السياسة الخارجية للإتحاد السوفيتي" الذي نشرته دار التقدم في موسكو، ١٩٨٠، (المجلد ٢، ص ٤٥٠)، حول زياة ماكميلان الى موسكو: «كانت الحكومة البريطانية، على ما يبدو، تدرك أكثر من غيرها ضرورة البحث عن حل وسط مع الإتحاد السوفيتي بخصوص المسألة الألمانية»، ولكن المؤلفين لم يبينوا سبب هذا الإعتدال البريطاني، ولم يقدموا لنا ما يسهل البحث عن الحقيقة في المصادر السوفيتية.

أما في بون فقد شنت الأوساط الحاكمة حملة معادية ضد ماكميلان بعد نشر البيان المشترك في ختام زيارة الوفد البريطاني. وقد بلغت التعليقات الألمانية الغربية حد إتهامه بالإقدام على ما يشين بالشرف والتلاعب بمقدرات الدول الغربية من أجل الكسب الإنتخابي.

(التايمس، ١٠/٤/٥٩). كما غمز مستشار ألمانيا الغربية، آدناور، الدوائر الرسمية العليا في بريطانيا بأنها تقف وراء الحملة الصحفية المعادية لألمانيا الغربية مشيراً الى وجود أيادٍ عليا تحرّك «خيوط الدمى» في الصحافة البريطانية.

وفي هذه الأجواء، من الإتهامات المتبادلة كان المتوقع أن تتسرب بعض أسرار الصفقة التي تمت في لنينغراد وموسكو، سواء عن طريق الأوساط الغربية المعارضة للسياسة البريطانية أو خلال شطحات خروتشوف المعروفة التي جعلت معلقي صحيفة التايمس يطلقون عليه إسم "الصنم الثرثار" (١١/٣/٥٩)، بسبب كشفه ما دار في مباحثاته السرية مع ماكميلان حول القضية الألمانية.

وبخصوص العراق فقد التزم الطرفان، كما رأينا، التعتيم الكلي وتجنب الربط بين شؤون النفط والقضية الألمانية، ولكن حكومة بون لم تكن مقيدة بنفس الإعتبارات بل كانت تحاول بمختلف الطرق إضعاف الموقف البريطاني. والظاهر أن بون بالذات كانت وراء ما تسرّب للصحافة المصرية من أخبار أثارت إهتمام الدوائر البريطانية. فقد نشرت صحيفة "الجمهورية" القاهرية في (٤/٥/١٩٥٩) تفاصيل عن «الصفقة السرية بين خروتشوف وماكميلان» قالت أنها استقتها من صحفيين بارزين في بون وباريس ولندن. وبالرغم من مبالغات وتشويهات الصحافة المصرية، فإنها لم تكن بحاجة هذه المرة الى إختلاق الأخبار المعادية للإتحاد السوفيتي. وقد نقلت التايمس عن "الجمهورية"، قولها:

> «إن خروتشوف يتدخل الآن للمحافظة على مصالح شركة نفط العراق [البريطانية] في مقابل تعهد قدمه ماكميلان لإستخدام مساعيه الحميدة مع البلدان الغربية فيما يتعلق بقضية برلين».
>
> وقالت الصحيفة أن السيد خروتشوف أعلم وزير الإقتصاد العراقي، الدكتور [إبراهيم] كبة، بعد زيارة ماكميلان الى موسكو، أن الإتحاد السوفيتي لن يساعد العراق في تأميم موارده النفطية لأسباب منها صعوبة تسويق «النفط المؤمم»، ومنها أن التأميم سيوحد الطبقة الوسطى والرأسماليين ضد الشيوعيين قبل أن يكون الحزب الشيوعي في العراق في وضع يمكنه من مواجهة هذا التحدي.

وأضافت "الجمهورية" تقول أن القادة الشيوعيين العرب، خالد بكداش وأمين سر الحزب الشيوعي العراقي، قد تسلموا التعليمات من موسكو لمنع تأميم شركة آي. بي. سي. وأنها نبهتهما الى «أن مثل هذا العمل من شأنه تهديد [مصالح] روسيا في المنطقة.» »
(نقلاً عن التايمس اللندنية، ١٩٥٩/٥/٥)

وعلقت التايمس على مقال "الجمهورية" قائلة إن القارئ المتمرّس للصحافة المصرية يميل الى إهمال ما تنشره كلية بالنظر لأنها كثيراً ما تمزج الخيال بالحقيقة، ومع ذلك هنالك أحياناً، كما تقول التايمس: «أمور مشابهة للحقيقة ما يصعب رفضها رفضاً قاطعاً... فكم نسبة الإعتبارات السياسية فيها، وكم نسبة الشكوك، وكم نسبة الوساوس؟ فلربما، وكما هي العادة في الشرق الأوسط، هناك شيء من كل ذلك جميعاً.» هكذا نرى التايمس الوثيقة العلاقة بالدوائر العليا في لندن لم تنف كلية رواية "الجمهورية" المصرية عن صفقة ماكميلان.

والحقيقة أن التايمس كانت هي المحت الى الموضوع قبل الصحافة المصرية بنحو أسبوعين وذلك في مقال إفتتاحي بتاريخ ١٨ آذار، ردّت فيه على الإنتقادات الأمريكية على صفقة ماكميلان في موسكو، وعلى فكرة مبادلة برلين ببغداد والعمل لعقد مؤتمر للقمة، فقالت:

«إذا كانت أوربا الشرقية، وقبل كل شيء ألمانيا الشرقية، في أنظار الروس ثغرة خطيرة يجب حمايتها بوضعها الحالي والدفاع عنها مهما كلّف الأمر، فإن أقصى ما يؤمّل من برلين هو ترتيبات مرقّعة ومؤقتة. وإذا كانت، الى جانب ذلك، إهتمامات الروس في المناطق الأخرى من العالم تتزايد بإطراد، فلربما ستكون للكلمة السحرية «المرونة» عندئذ دلالات مباشرة في أوربا. فلابد أن يكون السيد خروتشوف في هذه اللحظة مهتماً إهتماماً عظيماً في الشرق الأوسط حيث تتجه الشيوعية والقومية الى تصادم جبهوي لأول مرة في التاريخ على حساب النزعة الحيادية التي شكّلت فيما سبق الرابطة المشتركة بين الروس والعرب. وإذ يمكن أن يمتد هذا صدام الى مناطق أخرى فهو أمر لا بد أن يقلب الحسابات الروسية. ولكن قد لا يكون من الممكن التعّرف على النوايا الروسية دون مؤتمر للقمة. لقد أصبح هذا المؤتمر بالنسبة لهم قضية هيبة إضافة الى كونه

مسألة تكتيك سياسي.»

إن التايمس كما نرى تدعو الدوائر الأمريكية الى قبول فكرة «المرونة» التي كان يبشر بها ماكميلان في التعامل مع الإتحاد السوفيتي وفق ما تمّ التفاهم حوله في موسكو. وتبرر التايمس دعوتها هذه بالقول أن اتخاذ مواقف "مرنة" في أوربا يمكن أن يؤدي الى عزل الإتحاد السوفيتي عن الحركة القومية العربية التي تقودها مصر والى تقويض حركة عدم الإنحياز التي شكلت الأرض المشتركة بين الإتحاد السوفيتي والدول غير المنحازة في العالم.

وفي منظور واشنطن فإن لهذه الأقوال مغزىً آخر يقول أن بريطانيا قد تخلت عن حليفاتها الغربيات في قضية بالغة الخطورة وإنحازت الى جانب المساعي السوفيتية لتحييد ألمانيا الغربية وإبعاد النفوذ الأمريكي عن القارة الأوربية. والأخطر، في منطق الحسابات الأمريكية أن الموقف البريطاني إذ يضمن آنياً لبريطانيا الإبقاء على مصالحها النفطية في العراق، فإنه يفتح الطريق لترسيخ النفوذ السوفيتي في العراق مع إحتمال وصول الشيوعيين العراقيين الى السلطة في بغداد. لذلك كان الردّ الأمريكي على الدعوات البريطانية سريعاً ولاذعاً، متهماً بريطانيا بعقد «ميونيخ» ثانية.

أما داخل العراق فكانت انعكاسات صفقة موسكو أكثر وضوحاً وأبعد أثراً.

الفصل الثامن

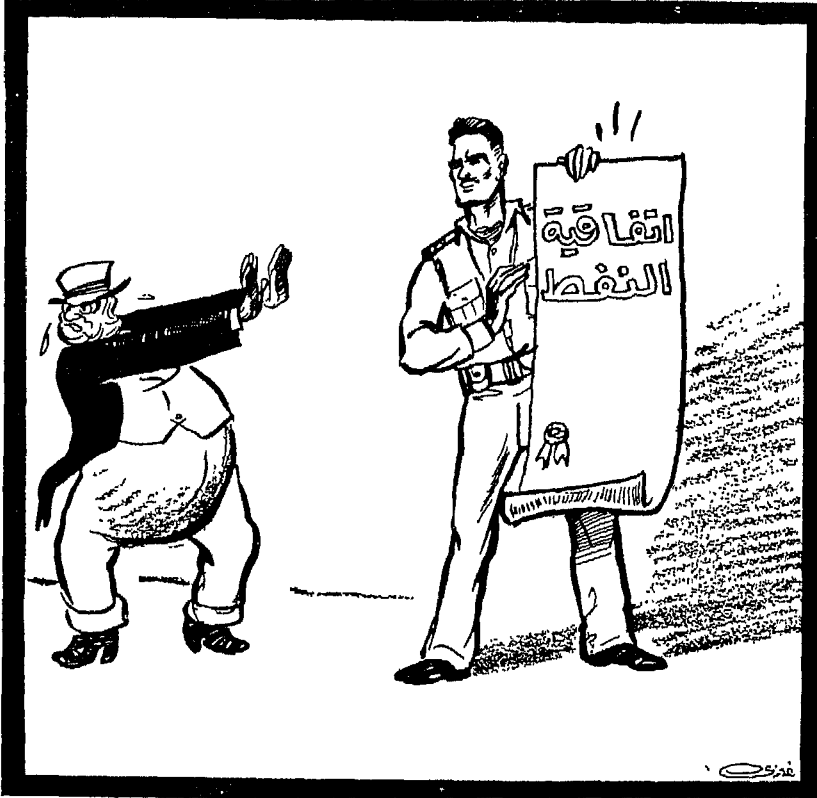
النفط العراقي والمساومات الدولية

«كان الشعور العام هو عدم الإطمئنان لما تؤول اليه السياسة الأمريكية في الواقع. إذ ليس من مصيبة قاتلة أكبر من أن يذهب الأمريكيون الى لبنان ويحلون فيها مرتاحي البال، أو أنهم يجلون عنها بعد لأي من الزمن مخلين المكان لحلول قوة تابعة للأمم المتحدة. وسيكون علينا نحن أن نحّمل اقتصادنا جميع الأعباء الشريرة التي قد تلحقنا في العراق، وسوريا و الخليج. إن نفطنا التابع للمنطقة الإسترلينية قد ينضب، وعندئذٍ أي ضمان حقيقي لنا أزاء الولايات المتحدة ؟ »

(من دفتر يوميات ماكميلان، سجلها في يوم ١٤ تموز ١٩٥٨، المذكرات، ركوب العاصفة، ص ٥١٢)

«تناولتُ العشاء البارحة مع اللورد ميلز [وزير الطاقة]. كان غزير الحكمة. وكان شديد القلق على العراق، ولكنه لم يزل يشك في أن الحكومة العراقية ستُقدم على تحطيم [شركة] الآي بي سي. من المحتمل أنهم سيضعونها في المعصرة لإنتزاع نقود أكثر. هذا مقبول، الى بعض الحدود.»

(من دفتر يوميات ماكميلان، سجلها في آذار ١٩٥٩، المذكرات، ركوب العاصفة، ص ٥٣٥)



في غمار المد الجماهيري «الأحمر»، في ربيع ١٩٥٩ طرح قاسم تأميم حصة فرنسا وتعديل إتفاقيات النفط ـ كاريكاتير للرسام العراقي غازي، نشر في الصحافة العراقية خلال عهد ثورة تموز.

قد لا يكون من المبالغة القول بأن قضية النفط العراقي والثورة العراقية كانت الهدف الرئيسي وراء زيارة ماكميلان الى موسكو، كما ألمح هو في مذكراته (أنظر ص ٤٠ أعلاه). لهذا تركزت جهوده على محاولة الحصول على تعهد سوفيتي بعدم مساندة أي توجه نحو تأميم النفط في العراق، سواء على مستوى الحكومة أو الحركة الشيوعية. ورغم عدم تطرق البيان المشترك السوفيتي ـ البريطاني الى قضية النفط العراقي وعدم الإشارة اليها في البيانات الصحفية، فقد كانت هذه القضية أساس التفاهم بين الدولتين كما كشفت الأحداث الجارية في العراق مباشرة بعد زيارة رئيس الوزراء البريطاني الى موسكو.

وما كاد ماكميلان يعود لبلاده حتى طرحت نتائج زيارته للإختبار العملي، إذ وجدت الحكومة العراقية نفسها، بعد أيام قليلة، أمام وضع سياسي جديد دفعها أن تخطو الخطوة الأولى في طريق كان سيؤدي الى التأميم، ولكنها لم تكن قد أدركت ما تم من مساومات في موسكو ولنينغراد.

وبعد زيارة ماكميلان بنحو أسبوع تمرّدت العناصر اليمينية تحت قيادة الشوّاف في الموصل في (٥٩/٣/٨) بدعم وتنسيق مع القاهرة، وطالب المتمردون أن تتوقف شركات النفط عن دفع عائدات النفط العراقي الى حكومة عبد الكريم قاسم وأن تدفعها الى «الحكومة» الشرعية في الموصل، التي تعهدت برعاية الإتفاقات النفطية وعدم المساس بالشركات. ولما كانت الولايات المتحدة التي تمتلك نحو ربع المصالح النفطية في العراق، تميل الى القاهرة في الفترة

التي أعقبت ثورة ١٤ تموز، وأيدت بقوة المواقف المعادية للشيوعية التي أعلنها عبد الناصر، فقد إستنتج المراقبون بأن السياسة الأمريكية كانت هي الأخرى تقف وراء التمرد اليميني في العراق، وأن واشنطن قد تستخدم سلاح عائدات النفط لمساندة التمرد الناصري في الموصل والإطاحة بحكم قاسم.

وكان نجاح حركة الشوّاف يعني، على المستوى الدولي، إلحاق العراق بالعربية المتحدة وبالتالي تعزيز النفوذ الأمريكي على حساب النفوذ البريطاني، ولذلك عارضت الدبلوماسية البريطانية حركة الشوّاف على عدائها لحكومة قاسم والحركة الشيوعية العراقية. وعلى كل حال فلم يكن هناك أمل للقوى اليمينية بالنجاح في مساعيها للإطاحة بثورة ١٤ تموز في أوضاع تحالف قاسم مع اليسار العراقي، فجاء تمرد الشوّاف معزولاً عن التأييد الشعبي حتى لم تجرؤ القوى القومية خارج الموصل على تأييده.

وقد لعبت القوى اليسارية والجماهير الشعبية الملتفة حولها الدور الرئيسي في سحق التمرد، وذلك بعد أن بادرت حكومة الثورة في بغداد الى التنديد بالمتمردين وأوكلت لقوى اليسار في العراق تصفية الخطر اليميني الرجعي. وعلى إثر إحباط مؤامرة الشوّاف انطلق مدّ ثوري عارم في عموم العراق، سمّي فيما بعد بالمدّ الأحمر. فقد تصدر الحزب الشيوعي العراقي الحركة الجماهيرية وساد العراق جو من الهياج الثوري لم يسبق له مثيل، فكان على السلطة التخلي عن نهج الحذر والترضية أزاء المصالح الأجنبية في العراق. ووجدت السلطة نفسها مضطرة الى تلبية المطالب الأساسية للحركة اليسارية: الإنسحاب من حلف بغداد وإزالة القواعد الجوية البريطانية وفك الإرتباط بالمنطقة الإسترلينية، وضرب ركائز العهد المباد والعناصر المتآمرة ضد ثورة ١٤ تموز، وأخيراً وليس آخراً التوجه لتحرير ثروات العراق النفطية.

وقد لبّت الحكومة العراقية أكثر هذه المطالب خلال أيام من قمع مؤامرة الشواف، وأذنت للوفد الإقتصادي العراقي في موسكو بتوقيع إتفاقية المعونة الإقتصادية مع الإتحاد السوفيتي. وكانت هذا الإتفاقية المحك العملي لإظهار حقيقة السياسة السوفيتية أزاء الثورة العراقية. وقد

يكون من المفيد استعراضها قبل مناقشة تطور قضية النفط في العراق بعد زيارة ماكميلان الى موسكو.

إتفاقية المعونة السوفيتية

وقعت إتفاقية المعونة الإقتصادية والفنية في ٥٩/٣/١٦ بإحتفال كبير في موسكو ترأسه خروتشوف نفسه. وأعلن في خطاب شهير دعمه للعراق ومعارضة الإتحاد السوفيتي لمساعي عبد الناصر لـ «إلحاق الجمهورية العراقية بالجمهورية العربية المتحدة» مؤكداً أن بلاده لا يمكن أن تشعر بعدم الإكتراث لما يجري في «منطقة قريبة من الحدود السوفيتية». كان هذا بالنسبة للقوى الغربية وفي عرف السياسة الدولية، بمثابة إعلان الحماية على العراق من قبل الإتحاد السوفيتي. بل أن خروتشوف، كما تبين من الأحداث والتحركات الدبلوماسية اللاحقة، كان يعي ما سيتركه كلامه، بحضور الوفد الإقتصادي العراقي في الأوساط الغربية، والأمريكية تحديداً. وكان هذا الهجوم المفتعل، على عبد الناصر ما كانت تطمح لندن لسماعه، وإن كان هجوماً منافقاً كما اتضح بعد أيام.

أما حقيقة الإتفاقية فكانت على حجم كبير نسبياً وبشروط سخية في الظاهر على الأقل، فقد تضمنت قرضاً سوفيتياً الى العراق بمبلغ ٥٥٠ مليون روبل تعادل نحو ٢٢٠ مليون دينار عراقي (قدرت بنحو ٤٩ مليون باون إسترليني بسعر التحويل الرسمي للعملة السوفيتية)، وبفائدة منخفضة قدرها ٢,٥ في المئة. وكان سعر التحويل الرسمي غير واقعي استغلته الصحافة الغربية والقوى اليمينية في العراق لمهاجمة الإتفاقية. (أنظر دراسة الدكتور محمد سلمان حسن لتقييم موضوعي للإتفاقية المنشورة في كتابه: دراسات في الإقتصاد العراقي - دار الطليعة، بيروت ١٩٦٦؛ التايمس، ٥٩/٣/١٧). ولكن الإتفاقية رغم "سخائها"، لم تتضمن تعهدات أساسية تتعلق مباشرة بصناعة النفط في العراق. فقد خصص جلّ القرض السوفيتي لإنشاء الخط العريض بين بغداد والبصرة. وصحيح وردت فقرات عن مساعدة

العراق في الإستكشافات المعدنية والنفطية في المياه الإقليمية لكن هذا لم يكن موضوعاً جاداً أو اقتصادياً، سيما وإنه لم يتم بعد تعيين المناطق التي يطالب العراق الشركات بالتنازل عنها. وتضمنت الإتفاقية فقرة عن تعهد الإتحاد السوفيتي بإقامة بعض الصناعات البتروكيمائية رغم أنه لا يمتلك مثل هذه التقنية التي لم يزل حتى الآن يستوردها من الغرب. وبكلمة كانت تعهدات الجانب السوفيتي في موضوع الصناعة النفطية في العراق شكلية ضمنت في الإتفاقية نزولاً عند رغبة الطرف العراقي المفاوض الذي أفهم جيداً أن لا يتوقع الكثير في أي محاولة للتأميم.

وبطبيعة الحال كانت الإتفاقية ضربة للمصالح البريطانية والغربية في العراق، ولكن لندن شعرت، مع ذلك، أن الجانب السوفيتي وفى بتعهداته لرئيس الوزارة البريطانية خلال زيارته الأخيرة لموسكو، بعدم المساس بالمصالح النفطية البريطانية في العراق. ومن الجدير بالذكر أن صحيفة التايمس (٢٦/٣/٥٩) ذات الإطلاع على خفايا السياسة البريطانية، إذ اتهمت الإتحاد السوفيتي بطلب الإنسحاب من حلف بغداد كشرط لمنح القرض للعراق فإنها لم تتطرق الى وجود شروط سوفيتية متعلقة بصناعة النفط في العراق.

نعم إن الإتفاقية السوفيتية ـ العراقية كانت تتسم بالسخاء خلافاً لإدعاءات العناصر اليمينية والصحافة الغربية، لكن هذا «السخاء»، الذي تسلم الإتحاد السوفيتي ثمنه تأييداً بريطانياً دبلوماسياً، كان يخفي وراءه مساعٍ لتكييف معركة العراق ضد شركات النفط الأجنبية بما ينسجم مع تعهدات الدبلوماسية السوفيتية من ناحية، واستخدام النفوذ السوفيتي (المتأتي أساساً من قوة اليسار العراقي) في العراق كـ «عتلة» ـ باصطلاح الدبلوماسية الحديثة ـ لإنتزاع تنازلات غربية للمطالب السوفيتية في عقد مؤتمر قمة وبحث قضية برلين. وهذا ما تمّ في الواقع كما سيأتي بيانه فيما بعد.

في هذه الأثناء طرحت بشكل مرتبك وخفي أول الإطلاقات في معركة تحرير النفط العراقي، وهذه قضية لم تزل غامضة تتطلب كثيراً من التأمل والتدقيق، وهذا ما سنحاول تناوله فيما يلي.



المطالبة بتأميم حصة فرنسا

في خضم المد الجماهيري الجارف في الداخل، والعزلة العربية التي فرضت على الجمهورية العراقية بعد الصدام المكشوف مع القاهرة إثر أحداث الموصل، وجد عبد الكريم قاسم من الضروري الإقدام على خطوة وطنية نحو تحرير النفط العراقي من السيطرة الأجنبية، والتخلي عن التعهدات التي أعلنها في الأيام الأولى للثورة بعدم المساس بإتفاقيات النفط. وبعد أن صادقت الحكومة العراقية على الإتفاقية الإقتصادية مع الإتحاد السوفيتيفي ٢٣ آذار ، عقد عبد الكريم قاسم مؤتمراً لمحرري الصحف العراقية في مساء اليوم التالي في مقره بوزارة الدفاع. وفاجأ قاسم الصحفيين بإعلان إنسحاب العراق من حلف بغداد ، ثم ما لبث أن أسرّ لهم مفاجأة ثانية أخطر من الأولى، فقد قال قاسم للحاضرين أن مجلس الوزراء العراقي سيبحث عما قريب تأميم حصة فرنسا من النفط العراقي تضامناً مع الثورة الجزائرية!

وعرض قاسم في المؤتمر الصحفي على حكومة العربية المتحدة هدنة إعلامية وإيقاف الحملات الصحفية والإذاعية بين البلدين العربيين، ثم أخرج من درجه مائتي قصاصة من الصحافة الناصرية تتهجم عليه وعلى الجمهورية العراقية، قائلاً إنه سيتجاهل هذه الهجمات ويدعو الجميع الى الكف عن المهاترات والتضامن مع الثوار الجزائريين.

ورغم أن شركات النفط والدوائر الرسمية البريطانية والفرنسية تجاهلت تصريح رئيس الوزراء العراقي فإن الصحافة البريطانية الأكثر إرتباطاً بالأوساط الدبلوماسية لم تشأ السكوت. فعلقت صحيفة الديلي تلغراف التي نشرت التصريح، بمقالها الإفتتاحي في (٢٥ آذار ١٩٥٩):

«من الواضح أن الإنسحاب من حلف بغداد جاء تملقاً من قاسم للشيوعيين العراقيين الذين ما انفكوا يهرّجون لذلك، وقد يكون هو جزءً من الثمن الذي طالب به الروس لقاء عونهم الإقتصادي. ولكن الإنسحاب اقترن بما يلوح وكأنه غصن زيتون يقدم الى ناصر ـ بتخفيف حدّة الهجمات الصحفية العراقية ضده، الأمر الذي لن يسرّ الشيوعية

The Daily

No. 32,328 LONDON, WEDNESDAY, MARCH 25, 1959

IRAQ LEAVES THE BAGHDAD PACT

End of 'Last Shackles of Imperialism'

KASSEM'S THREAT TO FRENCH OIL SHARES

From DOUGLAS BROWN,
Daily Telegraph Special Correspondent

BAGHDAD, Tuesday.

Iraq's revolutionary Government has withdrawn from the Baghdad Pact, Major-Gen. Kassem, Prime Minister, announced to-night. The Ambassadors of the other Baghdad Powers, Britain, Persia, Pakistan and Turkey, were informed.

A statement broadcast over the radio said Iraq "has shaken off the last shackles of imperialism." The news caused intense excitement among Baghdad crowds, and lorries full of cheering people sped through the streets.

President Nasser has been attacking Iraq's Pact membership as a sign of alliance with Britain against Arab nationalism. Observers here linked the withdrawal with Gen. Kassem's advice earlier to-day to editors to soft-pedal their attacks on Col. Nasser, and now expect "Western imperialism" to replace Nasserism as the chief butt of Iraqi propaganda.

Gen. Kassem also told the meeting of editors that the Cabinet were about to consider a suggestion that to show solidarity with Algeria the Government should expropriate the French share in the Iraq Petroleum Company. This amounts to 23¾ per cent.

Urging the editors not to lower themselves to the standards of the Egyptian Press, he produced 100 hostile cuttings from newspapers in the United Arab Republic and the Lebanon.

الديلي تلغراف (١٩٥٩/٣/٢٥) تنشر تصريحات عبد الكريم قاسم بإنسحاب العراق من حلف بغداد والتوجه لتأميم الحصة الفرنسية من شركة نفط العراق.

المحلية أو السوفيتية. وفي كل الأحوال فإن قاسم يرغب في تحسين وضعه مع الحركة القومية العربية تحسباً لإجتماع الجامعة العربية في الأسبوع القادم. وفي هذا السياق يأتي تلميح قاسم بمصادرة المصالح النفطية الفرنسية كتحرّك أكثر شؤماً وخطراً.»

ثم قالت الديلي تلغراف:

«وفي القدر الذي يأتي كل هذا كجزء من مساعي قاسم في المحافظة على استقلال العراق فإنه يجب التسامح معه. فليس من مصلحة العالم الحرّ أو السلام في الشرق الأوسط أن يبتلع هذا القطر من قبل أي من الإستعماريين؛ المصري أو الشيوعي.»

كان إذن من المحتمل أن تسلم بريطانيا بالأمر الواقع لو أقدمت الحكومة العراقية على تأميم حصة فرنسا، ما دام البديل لحكم قاسم خيار بين الشيوعية وبين الناصرية.

والحقيقة أن المطالبة الشعبية في العراقي بالتضامن مع الثورة التحررية الجزائرية برزت في الأيام الأخيرة للحكم الملكي مع تسلم ديغول رئاسة الجمهورية الفرنسية. وكان الجنرالات الفرنسيون في الجزائر قد قاموا بعملية شبه إنقلابية في ١٩٥٨/٥/٢٨، قادت الى صعود ديغول الى السلطة وقيام «الجمهورية الخامسة» في فرنسا. وكان هدف الجنرالات من تحركهم الإتيان بحكومة أكثر إستجابة لرغباتهم في مواجهة أشد للثورة الوطنية المتصاعدة في الجزائر. ولم تبطئ الجمهورية الخامسة من مضاعفة المذابح الجماعية وأقتراف فظائع هزت الضمير العالمي عامة والشعوب العربية بشكل خاص.

وجاءت هذه الأحداث مع قيام ثورة ١٤ تموز مما ضاعف من وقعها على الشعب العراقي فأطلق إسم جميلة بوحيرد، بطلة النضال الوطني الجزائري، على عدد من الأحياء الشعبية والمحلات التجارية في بغداد.

وبعد ثورة ١٤ تموز غدا شعار تأميم حصة فرنسا أحد المطالب الوطنية التي طرحت في الشارع العراقي، وكان موضع صراع حاد بين القوى اليسارية والفئات الرجعية اليمينية. وكان

المتآمرون في الموصل يحاولون حرف هذه المطالبة الجماهيرية لإمرار مؤامرتهم، وإبعادها عن وجهتها الوطنية، في جميع الفرص والمناسبات، فاستغلوا حضور الفريق الجزائري لكرة القدم في الموصل في ١٣ شباط ١٩٥٩، وأطلقوا هتافات «ضد الشيوعية والحزب الشيوعي الفرنسي»! بدلاً من مهاجمة شركات النفط الفرنسية في العراق. (أنظر كتاب: خليل إبراهيم حسين، الصراع بين عبد الكريم قاسم والشيوعيين... بغداد ١٩٨٨، الجزء ٤ ص ١١٨، وكيف عرضت القضية من وجهة نظر متآمري الموصل. ومؤلف هذا الكتاب كان على صلة وثيقة بالأحداث، في العهد الملكي وعهد ثورة ١٤ تموز، وكان نوري السعيد عهد اليه تنسيق مذكراته السياسية، كما ذكر في مقدمتها، ص ١٦).

وردّت «إتحاد الشعب» على هذه المظاهرة الرجعية في الموصل بعددها في ١٤ شباط ١٩٥٩، إذ قالت:

«مساء الثالث عشر من هذا الشهر وصل الفريق الجزائري لكرة القدم، وقد ظل موعد الفريق مخفياً عن معظم الجماهير الوطنية التي كانت مزمعة على استقبال الفريق بما يليق بالشعب الجزائري المناضل. وقد استغل أحد المسؤولين عن النوادي الرياضية في الموصل، وهو من ركائز العهد البائد، معرفته بموعد قدوم الفريق فنظم مع جماعته شرذمة من المخدوعين والسذج والمتآمرين خرجت تحت جناح الليل، مستغلة قدوم الفريق للطعن برجال الجمهورية المخلصين وبالأحزاب الوطنية للهتاف بحياة الخونة..»

وخلال المد الجماهيري اليساري ترددت أخبار عن اشتراك شركات النفط في تمرد الشوّاف، واستعانة المتآمرين ببعض مهندسي شركة نفط الموصل لتشغيل أجهزتها الإذاعية مما حمل السلطات العراقية على اعتقال ٣٦ من موظفي الشركات في العراق، ولم يطلق سراحهم الا بعد شهر تقريباً من تمرد الشواف (التايمس، ٥٩/٤/١٤).

وفي هذه الأجواء كان من المتوقع طرح موضوع تأميم النفط في الشارع العراقي وبحثه من

قبل القوى السياسية. وهنا طرح شعار التأميم في منظمات الحزب الشيوعي العراقي، ولكن المناخ الفكري، ولا نقول الوضع الموضوعي، لم يكن مهيئاً بعد لخوض معركة شاملة لتصفية إحتكارات النفط نظراً للإعتقاد السائد بأن الوضع الإقتصادي العراقي كان معتمداً على عائدات النفط وقد لا يكون في وسعه مواجهة حصار إقتصادي طويل. وهنا تردد الدور الذي يمكن أن يلعبه الدعم السوفيتي، وماذا سيكون الموقف السوفيتي في حالة تأميم النفط العراقي؟

كان هناك صمت ثقيل، صمت يصم الآذان إزاء هذه القضية المحرّمة! بديهي إن القناعة بوجود دعم سياسي سوفيتي، حتى لو كان هذا الدعم رمزياً، من دون تعهدات اقتصادية واسعة، كانت ستقود الى مطالبة شعبية واسعة لتأميم النفط العراقي لا تستطيع حكومة عراقية آنذاك الوقوف بوجهها. لكن طوي الموضوع كله عن الشعب وكأنه عمل مشين رأى المسؤولون طوي صفحته وشطبه من ذاكرة التاريخ.

والمشكلة هنا لا تقتصر على مدى وعي الجماهير مغزى معركة تأميم النفط، وتحقيق التحرر الوطني الناجز للعراق، بل كانت الطليعة تقف وراء الجماهير في هذه القضية المصيرية، وكانت مهمة العناصر اليمينية في قيادة الحزب الشيوعي تعتمد أساساً على ترديد ما تقوله شركات النفط بزي ماركسي، وبذريعة الحرص على الثورة.

ولو قد توفر مثل ذلك الوعي، وهو أمر يقع في صلب مسؤوليات القيادات السياسية، لتغيّر مجرى تاريخ العراق الحديث ولربما تاريخ كثير من البلدان. ولكن هذا يظل في حقل الإفتراضات؛ إفتراضات قد لا تغني شيئاً في الواقع ولكنها تخدم بلا شك، في توضيح ما جرى في ذلك الوقت وفي تحديد المسؤوليات التاريخية، أملاً في أن لا تذهب دروس الماضي سدىً.

وبالرغم من التلكؤ في خوض معركة التأميم الكامل دون تحضير واستعداد، فقد كان الجو مهيئاً لإتخاذ خطوة حقيقية نحو تحرير ثروات العراق النفطية، وهذا جعل شعار تأميم حصة

فرنسا موضع قبول واسع من الجماهير الشعبية، وقضية قابلة للتحقيق في أوضاع العالم آنذاك.

ومن المؤكد أن قيادة الحزب الشيوعي العراقي نظرت وقتذاك في طرح شعار تأميم حصة فرنسا على صعيد التحرّك الجماهيري الى جانب المطالب الوطنية الكبرى التي اقتضاها الوضع السياسي المتفجر؛ كالخروج من حلف بغداد والإنسحاب من المنطقة الإسترلينية الخ... بالنظر الى أن الشعار طرح للنقاش من قبل بعض المنظمات الحزبية، ولا سيما منظمة كان يشرف عليها عضو مرشح للجنة المركزية، هو السيد زكي خيري الذي اقترن اسمه بدور بارز في معارضة قضية تأميم النفط العراقي.

ولم تكن شركات النفط غافلة عما يجري في الشارع العراقي، وقدّرت، إن لم تكن قد إطلعت فعلاً، على ما كانت قيادة الحزب الشيوعي العراقي تناقشه من خيارات لرسم سياسة الحزب أزاء قضية النفط. ولما أحست بأن الحزب الشيوعي العراقي كان على وشك طرح شعار تأميم حصة فرنسا، أصيبت بالذعر وجرت جهود دولية واسعة لتطويق القضية قبل فوات الأوان.

ويقول رئيس الوزراء البريطاني، ماكميلان في مذكراته (ص ٥٣٥) أنه سجل في دفتر يومياته في شهر آذار ١٩٥٩ - ولم يذكر اليوم على غير عادته - مايلي:

«تناولتُ العشاء البارحة مع اللورد ميلز [وزير الطاقة]. كان غزير الحكمة. وكان شديد القلق على العراق، ولكنه لم يزل يشك في أن الحكومة العراقية ستُقدم على تحطيم [شركة] الآي بي سي. من المحتمل أنهم سيضعونها في المعصرة لإنتزاع نقود أكثر. هذا مقبول، الى بعض الحدود.»

فكان واضحاً من مسيرة عبد الكريم قاسم أنه لم يكن يرغب في مواجهة خطرة مع الغرب، وكان يفضل الحلول الوسط، وأنه قد يكتفي بزيادة العائدات إذا سمح الوضع السياسي ووافقت الشركات. وهو لم يطرح فكرة تأميم حصة فرنسا إلا لترضية الحركة الجماهيرية التي تصدرها الحزب الشيوعي العراقي، ولتخفيف حدة الهجوم الناصري بكسب تأييد عربي

لإجراء تضامني مع الثورة الجزائرية. (أنظر الهامش على الصفحة، ١٥١)

بيد أن مبادرة قاسم كانت تنطوي على مراهنة تفترض غفلة الحزب الشيوعي العراقي وقبوله بتراجع قاسم في حالة تعنت الشركات ورفضها الرضوخ للتأميم، وهو ما كان يتوقع. وكان الخطر، بالنسبة لقاسم والشركات يكمن في تبني الحزب الشيوعي العراقي فكرة قاسم بتأميم حصة فرنسا وطرحها كمطلب للنضال الجماهيري. كان ذلك سيعني وضع قاسم أمام خيارين: إما تنفيذ التأميم الجزئي لحصة فرنسا واحتمال مواجهة شاملة مع الإحتكارات النفطية، وبالتالي اضطراره للإعتماد الكلي على قوى اليسار؛ وإما التراجع عن إقتراحه وترضية الشركات، وعندئذ دخول معركة خاسرة ضد اليسار؛ معركة حول قضية وطنية يحظى فيها اليسار بتأييد غالبية الشعب العراقي والرأي العام التقدمي في العالم.

وفي الحالتين سيكون الشعب العراقي هو المنتصر في أكبر الإحتمالات. وحتى في حالة عدم النجاح ستكون التضحيات مبررة ومقبولة من قبل الجماهير الشعبية في قضية وطنية، بدلاً من دخول معركة جانبية كان قاسم يخطط لها بعلم من الدوائر الغربية، كما سنوضحه فيما بعد. فقد كانت معركة تحرير النفط العراقي في الظروف المحددة والقائمة آنذاك الفرصة التاريخية المثلى لإنتقال الثورة العراقية الى مرحلة عليا.

فلا يخفى أن تأميم حصة فرنسا لو نفذ في ذلك الوقت كان من شأنه أن يخلق ظرفاً يفرض على الإتحاد السوفيتي تأييد الشعب العراقي مهما كانت الإلتزامات التي قطعها لماكميلان. وسيكون موقف جمهورية الصين الشعبية وما يمكن أن تقدمه من دعم اقتصادي كفيل بإحباط أي حصار اقتصادي غربي قد يفرض على العراق لفترة من الزمن، بل سيكون هذا الدعم ضماناً ضد تردد الإتحاد السوفيتي في دعم إجراءت وطنية قد تتخذها الحكومة العراقية ضد الإحتكارات الإمبريالية النفطية.

وكانت أحداث أزمة السويس بينت أن السياسة السوفيتية في عهد مسؤولية خروتشوف تتسم بالإنتهازية ومحاولة استغلال كل فرصة للكسب السريع. ولم يتدخل الإتحاد السوفيتي لصالح مصر الا بعدما تبينت معارضة الولايات المتحدة للحملة الثلاثية وبعدما حسمت المعركة عملياً لصالح مصر. وقد بين ذلك عبد الناصر لخروتشوف في رسائله السرية التي

نشرت مؤخراً (أنظر كتاب محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، الوثيقة ٣١ من الملحق الوثائقي. ولا يغيّر من هذا الإستنتاج ما ذكره بيتر رايت في كتابه «صائد الجواسيس، ص ٨٥ ، من تأثر بريطانيا بتحركات وحدات الصواريخ السوفيتية عن طريق فك رموز البرقيات السرية السوفيتية. ذلك لأن التهديد بالتدخل السوفيتي جاء بعد تسعة أيام من العمليات العسكرية، كما أشار عبد الناصر في رسالته).

هل كان تأميم حصة فرنسا إجراءاً عملياً؟

إن هذا السؤال وارد وهو ينطوي على صلب قضية التأميم. فالتركات ستعارض بشدة، في أول الأمر على الأقل، أي تأميم جزئي حتى لو كان يقتصر على الحصص الفرنسية بإعتبار أن الشركات تنظر الى أن تأميم الجزئي يمكن أن يقود الى تأميم كلي لصناعة النفط في العراق وبالتالي تهديد الكارتيل النفطي العالمي. وهذا ما حصل في واقع الأمر. فبعد طرح قاسم موضوع تأميم حصة فرنسا، وتردد هذا الخبر في بيروت والقاهرة، ثم بداية المفاوضات مع شركات النفط في ٤ نيسان ٥٩، وجدت الحكومة الفرنسية نفسها مضطرة الى تعديل موقفها من أزمة برلين والإذعان للموقف البريطاني.

ففي يوم ١٠ نيسان ١٩٥٩، أعلن ناطق بإسم وزارة الخارجية الفرنسية:

«إن تأميم الحكومة العراقية الحصص الفرنسية في شركة نفط العراق التي تملك من قبل المصالح البريطانية والهولندية والأمريكية بصورة جماعية، عمل مستحيل من الناحية القانونية...

وإن تضامن أصحاب الحصص الرئيسيين، الذين يملك كل منهم ٢٥و٢٣ في المئة من الأسهم، يقوم بموجب نصوص العقد وبالإجراءات العملية.» (النيو يورك تايمس، ١٩٥٩/٤/١١)

وأعلن في باريس في اليوم نفسه عن زيارة رئيس الوزارة الفرنسية، المسيو ميشيل دوبريه الى لندن بصحبة وزير خارجيته، كوف دي مورفيل، وذلك في يومي ١٣و١٤ نيسان ١٩٥٩. (المصدر السابق) وقالت الصحيفة الأمريكية التي أوردت الخبر:

«إن نفط الشرق الأوسط والوضع السياسي الجديد في ألمانيا الغربية سيكونان الموضوعين الرئيسيين اللذين يثيرهما القادة الفرنسيون خلال زيارتهم لندن يومي الإثنين والثلاثاء ...

ومن المتوقع أن يستطلع [الزعيمان الفرنسيان] موقف الحكومة البريطانية في المفاوضات الجارية مع الحكومة العراقية بشأن الإمتيازات الغربية حول النفط.»

ومن الجدير بالذكر أن صحيفة التايمس اللندنية (١٤/٤/١٩٥٩) لم تتطرق الى هذه القضية الحساسة، واكتفت بالقول أن المباحثات بين الزعماء البريطانيين والفرنسيين اقتصرت في اليوم الأول (١٣ نيسان) حول «الوحدة الألمانية وقضية برلين والأمن الأوربي»، مؤكدة تصريحات الطرفين: «بعدم وجود أي أثر للخلاف بين الرأيين البريطاني والفرنسي حول المواضيع الأساسية قيد البحث».

ولكن التايمس ذكرت أن حضور المسيو سيبيلو، رئيس دائرة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في وزارة الخارجية الفرنسية، بين مستشاري المسيو دوبريه يشير الى أن «السياسات المتعلقة بهذه المناطق لم تبحث يوم أمس، وإنما في هذا اليوم.» وقد ظهر من فحوى تصريحات المسؤولين الفرنسيين أن فرنسا عدلّت من موقفها حول المسألة الألمانية ليقترب من الموقف البريطاني، لقاء وعد بريطاني، فيما يظهر، بالتضامن مع فرنسا ضد أي إجراء عراقي في تأميم الحصص الفرنسية.

وهذا يعني بطبيعة الحال، أن الحكومة العراقية ستكون مضطرة لتأميم كامل صناعة النفط في العراق في حالة تضامن الشركات مع فرنسا. ولكن الحكومة العراقية قد تعدل عن تأميم حصص فرنسا الى حصص شركة نفط العراق (في منطقة كركوك)، أو الأفضل تأميم شركة

نفط البصرة. وهذا ما يبدو أن الحكومة العراقية قد توصلت اليه عندما رفعت ضريبة الميناء على نفط شركة البصرة في تموز عام ١٩٦٠ إثني عشر ضعفاً، من ٤و٢٣ فلساً الى ٢٨٠ فلساً للطن. وكان ردّ الشركات إيقاف تصدير النفط عن طريق البصرة، ونتيجة لذلك جمّد مستوى عائدات النفط خلال الفترة بين ١٩٥٩ ـ ١٩٦٢، خلافاً لوعد الشركات بمضاعفة الإنتاج خلال الفترة المذكورة. وقد بلغت العائدات التي تسلمها العراق من الشركات ٨٧ مليون دينار عام ١٩٥٩، و٩٥ مليون دينار في كل من أعوام ١٩٦٠ ـ ١٩٦٢، محسوبة بالأسعار الثابتة لعام ١٩٦٣. (أنظر كتاب: البترول العراقي والتحرر الوطني، دار الطليعة بيروت، ١٩٦٧ ص ٨٩). وفي هذا الوضع كان إجراء الحكومة العراقية مبرراً تماماً في تأميم شركة نفط البصرة كخطوة أولية في ممارسة سيادتها الوطنية، والتهديد بتأميم كامل شركة نفط العراق (آي بي سي)، إن لم تذعن لإجراءات الحكومة العراقية. ولكن عبد الكريم قاسم أحجم عن مواجهة الشركات، لأسباب غير واضحة، وشغل نفسه، أو ربما استدرج، لمغامرة استرداد الكويت الفاشلة، كما سنبين فيما بعد.

وقد كان تعنت الشركات، في حالة تأميم شركة نفط البصرة أمراً محتملاً بحكم التكوين الإحتكاري المحافظ لكارتيل النفط الدولي، ولكنها كانت ستقدّر أن معارضتها للتأميم الجزئي ستقود حتماً الى التأميم الكلي بالنظر للظروف العالمية السائدة آنذاك، سيما وقد أصبحت فكرة التأميم ظاهرة مقبولة عالمياً في أعقاب تأميم قناة السويس. وفي الحقيقة كانت الظروف الدولية في الفترة بين ١٩٥٩ـ ١٩٦١، مع وجود الوحدة المصرية ـ السورية، ملائمة بشكل استثنائي لتأميم النفط العراقي. وهذا يعود الى التوازن السياسي الخاص الذي ظهر بعد ربيع ١٩٥٩، حيث كان أي ضغط إمبريالي غربي لإسقاط قاسم في ذلك الوقت، كان سيقود حتماً إما الى قيام حكم يقوده الحزب الشيوعي العراقي، أو الى إنضمام العراق الى الجمهورية العربية المتحدة. وفي الحالتين سيكون من مصلحة السياسة البريطانية التعامل مع حكم قاسمي بعد تأميم النفط، على كراهة منها، من التعامل مع حكم يقوده الشيوعيون، أو احتمال امتداد الجمهورية العربية المتحدة الى منطقة الخليج. وهذا ما لا تقبله المصالح البريطانية على أقل تقدير.

وكانت بريطانيا تستعد لقبول التأميم في عراق قاسمي باعتباره أهون الشرور المطروحة. وهذا ما أشارت اليه صحيفة النيو يورك تايمس المطلعة (١٦ نيسان ١٩٥٩) في تعقيب لها على استدعاء السفير البريطاني في العراق الى لندن، وعلى احتمال تأميم النفط العراقي، فقالت الصحيفة الأمريكية:

«إن مخاوف بريطانيا الإقتصادية تتجاوز حدود العراق. فهناك إعتراف مشوب بشعور من الأسى، أنه بإمكان دفع عائدات أكبر لقاء نفط العراق أو، إذا حدث الأسوأ، فإن بمقدور الإقتصاد البريطاني الإستغناء عنه تماماً. ولكن الذي لا يمكن للإقتصاد البريطاني الإستغناء عنه هو نفط الكويت، جار العراق.»

ويؤكد صحة استنتاج الصحيفة الأمريكية ما ذكره ماكميلان في مذكراته (ص ٥٢٣)، إذ قال: «إن الكويت، بانتاجها الضخم من النفط، هي مفتاح الحياة الإقتصادية لبريطانيا ـ وأوربا.» وهكذا فإن النفط العراقي على ضخامته ظل احتياطياً يمكن أن تستغني عنه بريطانيا في حالة اضطرارية قصوى.

وعلى الصعيد العسكري، كانت بريطانيا في وضع لا يسمح لها بالتدخل، وأما الولايات المتحدة فكانت مشغولة بمشاكل الشرق الأقصى وبالحملة العسكرية الصينية لتحرير الجزر المحتلة، وكانت أوكلت تصفية الإتجاهات اليسارية في الثورة العراقية الى الحركة الناصرية، كما تبين الوثائق الأمريكية السرية التي نشرها هيكل في كتابه (سنوات الغليان، الوثيقة ٢٨ في الملحق الوثائقي). لذلك كانت الظروف العالمية مواتية لدخول التورة العراقية معركة التحرر الإقتصادي.

لهذه الأسباب مجتمعة اتخذ توجّه الحكومة العراقية لتأميم حصة فرنسا أبعاداً عالمية ضخمة، وأشرفت الثورة العراقية على أبواب مرحلة جديدة تتركز على مهام تحرير الإقتصاد العراقي من سيطرة الإحتكارات النفطية العالمية، ولذلك كان مستقبل الثورة العراقية رهن بكسب هذه المعركة الحاسمة. غير أن الآمال المعقودة على مثل هذا التحرّك سرعان ما تبددت واتخذت التطورات وجهة أخرى، فلم يعد موضوع تأميم حصة فرنسا الطريق للسيطرة الوطنية على

صناعة النفط في العراق وإنما تركزت مطالب السلطة على تعديلات جزئية لإتفاقيات النفط مع الشركات، وعلى زيادة الإنتاج وهو ما كانت تريده الشركات، لخفض الأسعار المعلنة للنفط.

المفاوضات مع شركات النفط

في يوم السبت ٤ نيسان ١٩٥٩ طلب د. إبراهيم كبة، وزير الإقتصاد العراقي الذي كان يتولى شؤون النفط آنذاك، حضور الممثل الرئيسي لشركات النفط الأجنبية في العراق، المستر س. ج. سيرايت، وأبلغه مطالب الحكومة العراقية بشأن اتفاقيات النفط. ولما جاءت المقابلة بعد إعلان عبد الكريم قاسم في ٢٤ آذار، بوجود نية في تأميم حصة فرنسا فقد أثارت اهتماماً كبيراً في الأوساط الدولية. ورغم أن تفاصيل المقابلة لم تنشر فقد ترددت أنباء صحفية واسعة عن طرح موضوع تأميم النفط من قبل وزير الإقتصاد العراقي.

فقالت صحيفة الديلي تلغراف (٦ /١٩٥٩/٤) المعروفة بصلاتها الوثيقة بوزارة الخارجية البريطانية تعقيباً على الإجتماع بين وزير الإقتصاد العراقي وممثل الشركات:

«وتعتقد الإوساط العراقية [إن ما دار في الإجتماع] يمثل أول إطلاقة في الحملة الجديدة للنظام [العراقي] لتأميم شركات النفط (البريطانية بالأساس).»

ونشر السيد محمد حسنين هيكل، القريب من الرئيس عبد الناصر مقالاً افتتاحياً في «الأهرام» قال فيه:

«أن البريطانيين قد قبلوا فكرة أن يقوم رئيس الوزارة قاسم بعملية تأميم «مزوّرة» لصناعة النفط بقصد تعزيز شعبيته على حساب الشيوعيين». (نقلاً عن النيو يورك تايمس، ٥٩/٤/٧)

وتلا إجتماع يوم السبت ٤ نيسان بين وزير الإقتصاد وممثل الشركات، لقاء آخر في يوم الإثنين ٦/٤/١٩٥٩، بين عبد الكريم قاسم وممثل الشركات في العراق استغرق ساعتين. وحضر اللقاء وزير الإقتصاد د. ابراهيم كبّة، وسط أنباء متواترة عن احتمال تأميم النفط العراقي، كما ذكرت النيو يورك تايمس (٧/٤/٥٩). وعلى أثر هذا اللقاء الثاني تبدلت الأجواء، وكأن شيئاً خطيراً حدث يوم الأحد ٥ نيسان. فقد صرَح وزير الإقتصاد العراقي، د. كبّة، الى مراسل التايمس اللندنية يوم ٧ نيسان، اليوم التالي لمقابلة عبد الكريم قاسم، بأنه «لا صحة إطلاقاً» للأنباء المتناقلة عن مطالبة الحكومة العراقية بتأميم صناعة النفط في العراق. (التايمس. ٨/٤/٥٩).

وفي اليوم التالي صرّح د. ابراهيم كبّة الى صحيفة (إيراك تايمس) قائلاً بأن المداولات مع شركات النفط اقتصرت على جملة من المطالب الأساسية التي كانت الحكومة العراقية قد تقدمت بها للشركات، منها تنازل الشركات عن الأراضي غير المستثمرة وزيادة حصة العراق من الأرباح ورفع الإنتاج وتوسيع خطوط ضخ النفط.

أما عن الأنباء التي ترددت حول التأميم فقال أنها «أكاذيب مختلقة قد تكون على ارتباط بحملات التهجم المغرضة التي يشنها المستعمرون للقضاء على سياسة العراق.» وقال أن العراق سيلتزم بإحترام اعلان السياسة النفطية الذي تعهد به بعد الثورة، وكانت الحكومة العراقية قد أعلنت بعد الثورة بفترة قصيرة احترام اتفاقيات النفط القائمة (نقلاً عن التايمس، ٩/٤/٥٩).

إن أقل ما يقال في هذه التصريحات أنها غريبة ولا تنسجم مع الوقائع المعروفة التي لم تكن خافية على وزير الإقتصاد، لأن الذي دعا الى تأميم حصة فرنسا كان عبد الكريم قاسم نفسه، دون النظر الى إعلان الحكومة العراقية الشهير الذي تعهدت به للدول الغربية، فلابد أن أمراً ما قد حمل قاسم، او ربما سمح له، بتغيير موقفه والتنصل عن تصريحاته السابقة عن تأميم الحصص الفرنسية. ولم يتأ قاسم، فيما يظهر، ربط نفسه بهذا التراجع المشين فجاء التنصل على لسان وزير الإقتصاد العراقي. هل تمّ ذلك برضا وموافقة الوزير، أم أن التنصل فُرض عليه من قبل قاسم أو من جهة أخرى، هو أمر لم يتضح لحد الآن. ولكن المعروف عن د. إبراهيم

كبة أنه كان متشدداً أزاء شركات النفط، وأنه كان يتعاطف مع الحزب الشيوعي العراقي، وربما كان على اطلاع على موقف الحزب والحكومة السوفيتية من قضية تأميم النفط، حيث كان هو الذي ترأس الوفد العراقي في مباحثات عقد الإتفاقية الإقتصادية العراقية ـ السوفيتية. لذلك قد يكون يعكس آراء غيره في نفيه احتمال تأميم الحكومة العراقية صناعة النفط في العراق.

وطالما لا نعرف بالضبط حقيقة ما جرى، فليس لنا غير اللجوء الى الحدس والتخمين، وأن نفترض حدوث تطورات غير معلنة في الفترة بين لقاء يوم السبت ٤ نيسان ولقاء يوم الإثنين اللاحق. لكن المؤكد كان وجود تحركات محمومة في لندن وباريس على الصعيدين؛ النفطي والدولي. وستكون هذه موضوع فصل لاحق.

وأما على الصعيد النفطي فقد أعلن في لندن عن توجه اللورد مونكتون، رئيس شركة (آي. بي. سي.) الى «الشرق الأوسط» يوم الأحد ٥ نيسان (التايمس، ٥٩/٤/٧). وبدأ أولاً بزيارة المنشآت النفطية في العراق يوم ٨ نيسان بغطرسة فارغة معلناً بأن هدف زيارته استطلاع مؤسسات الشركة وليس التفاوض!

ثم قابل اللورد مونكتون عبد الكريم قاسم يوم ١٣ نيسان ٥٩ بحضور د. ابراهيم كبّة، وزير الإقتصاد، والسيد محمد حديد، وزير المالية. وأعلن اللورد فيما بعد أن المقابلة كانت «ودية ولم يبحث خلالها أي موضوع جديد. وأكد أن مهمته هي التفتيش لا التفاوض.» (التايمس، ٥٩/٤/١٤) ولكنه أشار الى أنه ليس لديه ما يضيفه الى تصريح الدكتور كبّة الى صحيفة محلية يوم ٥٩/٤/٩، التي قال فيها أن العراق سيلتزم بإعلان النفط بعد الثورة.

في ضوء هذه التطورات لم يكن من المستغرب نفي الدوائر الرسمية البريطانية في لندن أن يكون موضوع التأميم قد ورد في المباحثات مع المسؤولين العراقيين. وقد حملت التايمس (٥٩/٤/٧) تصريحاً لوزارة الخارجية البريطانية نفت فيه وجود: «أي تحرك يتعلق بمستقبل شركة نفط العراق أوالشركات التابعة لها».

وعلّق المراسل الدبلوماسي للتايمس على تصريح وزارة الخارجية البريطانية قائلاً:

«إن هذا لا يكفي لتوضيح القضية، ولكنه عرف أيضاً بأنه لم يطرح موضوع التأميم خلال الإجتماع يوم السبت [٤ نيسان] بين د. كبة والمستر سيرايت». وأضاف ليس هناك «أدلة ثابتة على أن الحكومة العراقية قررت تأميم صناعة النفط»، لكنه قال تحت عنوان صغير "المخططات الشيوعية":

«مع ذلك لا يمكن إخفاء الحقيقة أن الوضع في العراق آخذ في تدهور خطير من وجهة نظر المصالح الغربية. فمنذ التمرد الفاشل الذي قام به القوميون في الموصل في ٨ آذار، أعلنت الحكومة العراقية الخروج من حلف بغداد، وصادقت على قرض سوفيتي بمبلغ ٥٠ مليون باون استرليني. وقد سُحبت وحدات القوة الجوية البريطانية في الحبانية، واستُبدلت شركة بريطانية للهندسة الإستشارية، مكنزي إنجنيريغ ليمتد، بمهندسين سوفيت لتخطيط مصنع الفولاذ في الشاجية بطاقة ٦٠,٠٠٠ طن، كما صرّح د. كبة بأن الصناعة الثقيلة ستكون ملك الدولة.

وحاولت الصحافة الشيوعية [ربما الإشارة هنا الى تصريحات سلام عادل في اتحاد الشعب في ٣٠ آذار التي سيأتي ذكرها] استثمار شكوك العراق حول مساهمة الغرب في مؤامرة الموصل، لمهاجمة شركة نفط العراق [آي بي سي]، لكن الجنرال قاسم نفسه تطرق الى الشركة بتعابير ودية. فواضح أنه لا يرغب في إنهاء عمليات النفط التي درّت على العراق ٨٠ مليون باون إسترليني في السنة الماضية...

ورغم أن إنتاج النفط في العراق بلغ ٣٥ مليون طن في العام الماضي - ويمكن أن يتضاعف خلال الأعوام الثلاثة القادمة وفق الخطط الحالية - فإنه يشكل فقط ١٠ في المائة من إستيرادات النفط البريطانية...

ويعتمد الجنرال قاسم على مؤيديه في الجيش وشعبيته بين الجماهير والطلبة وكذلك، وهذا مشكوك فيه، على الشيوعيين. وقد لايكون الدكتور كبة قد استحوذ بعد على قيادة الجنرال قاسم في الوقت الحاضر، الا في حقل الإقتصاد كما يحتمل.» (التايمس ٧/٤/٥٩)

يتضح من هذا أن التايمس تحمّل الحزب الشيوعي العراقي المسؤولية عن حملة تأميم النفط العراقي، وتبرئة قاسم من القضية، وكانت التايمس تجاهلت تصريحه في ٢٤ آذار حول احتمال تأميم الحصص الفرنسية.

ثم تناولت التايمس في مقال إفتتاحي في عددها المذكور، المخاطر التي تواجهها الشركات من احتمال إنجراف الحكومة العراقية في طريق التأميم تحت تأثير المد الجماهيري في العراق آنذاك، محذّرة موسكو من طرف خفي، أن ثمن تأييدها الإتجاه نحو التأميم الذي ظهر في أوساط الحزب الشيوعي العراقي، سيكون باهظاً، فقالت:

«من الطبيعي أن تتحرك الأفكار صوب التأميم، وهو أمر من شأنه إبقاء دهماء بغداد لبضعة أسابيع أخرى في النشوة العارمة التي اعتادت عليها...

ولكن هذا لن يقنع ناصر الذي سخر من التأميم مقدماً واعتبره إجراءً مزيفاً آخر [إشارة الى مقال هيكل في «الأهرام»]. ويضاف الى ذلك أنه ليس من المحتمل، بعد تجربة مصدق، أن يقدم بلد في الشرق الأوسط على المصادرة الفجائية [للنفط]...

وفي مقابل هذه الإعتبارات يجدر الإهتمام بالحقيقة القائلة أن شركة أجنبية يجب أن تكون هدفاً للشيوعيين، وكل يوم يمر يضاعف من الأدلة على الهيمنة الشيوعية على العراق. إن السياسة المعلنة للحزب هي: «حماية الشعب من نهب المصالح الإمبريالية»، وهي سياسة تستهدف، فيما يفترض، شركات النفط قبل كل شيء [إشارة الى تصريحات سلام عادل المذكورة]. وتواصل موسكو إرسال الفنيين في شؤون النفط الى العراق، وهي بلا شك قادرة على إدارة صناعة النفط تحت ملكية عراقية إسمية، هذا إذا قررت أن مكاسبها السياسية تعادل الثمن المترتب على ذلك... وسيعتمد كل شيء على ما إذا كانت أهداف النظام الحالي سياسية أكثر منها إقتصادية. إن الأحداث الأخيرة، كإلغاء مجلس الإعمار وتطهير الأجهزة الإدارية المصابة بالوهن الشديد، تشير الى أن تلك الأهداف هي سياسية قبل كل شيء، وأن الشيوعيين يمسكون بالزمام بقوة متزايدة. ومن هذه القراءة للأحداث يلوح المستقبل معتماً أمام جميع التجارة الأجنبية.»

إن هذا القلق البريطاني من قرب تأميم صناعة النفط في العراق، سواء أكان ذلك تأميماً جزئياً للحصة الفرنسية أم تأميماً كاملاً قد يضطر اليه العراق نتيجة ذلك، تجاوز التعليقات الصحفية الى تدخل غير معهود من إدارة (شركة نفط العراق) والدوائر السياسية العليا في لندن. فعلى رغم من النفي المتكرر لورود موضوع التأميم في العراق خلال إجتماعات بين المسؤولين العراقيين وممثلي شركات النفط، رأى مركز شركة (آي. بي. سي.) في لندن ضرورة قطع دابر الأخبار المتواترة عن قرب التأميم في العراق، حيث تركت هذه الأخبار آثاراً سلبية جدية على مكانة الشركة المالية والسياسية. ففي يوم الثلاثاء ٧ نيسان ١٩٥٩ أصدرت شركة (آي. بي. سي.) وأتباعها بياناً في لندن قالت فيه:

«تصحيحاً للأخبار التي تداولت بشكل واسع النطاق فإن شركات نفط العراق والبصرة والموصل تعلن أن موضوع تأميم عمليات الشركات لم يجر بحثه في الإجتماعات بين الوزراء العراقيين وممثل الشركات الرئيسي، المستر ر. ج. سيرايت، في بغداد...»

ولكن هذا البيان لم يخفف من المخاوف البريطانية الواسعة على مستقبل المصالح النفطية في العراق، فعلقت التايمس (٨/٤/٥٩) على البيان الذي نشرت نصه الكامل، قائلة:

«قد يكون من الطبيعي أن تفترض المصادر العراقية أن تأميم شركات النفط طرح، والمؤكد أن الدكتور كبة، وزير الإقتصاد العراقي الذي قابله المستر سيرايت يوم السبت [٤ نيسان]، والذي كان حاضراً أيضاً حين إجتمع المستر سيرايت يوم الإثنين برئيس الوزراء، الجنرال قاسم، قد عمل الكثير مؤخراً لتدعيم قضية الشيوعية في العراق. وفي المدى القريب، قد تجد الشيوعية أن التأميم من مصلحتها جداً، لكن التأميم بالتأكيد ليس من مصلحة الإقتصاد العراقي الذي حصل على ما بين ٧٠ و ٨٠ مليون باون استرليني من العائدات المتأتية عن عمليات شركات النفط.»

لا شك إذن في أن الحكومة العراقية كانت مقبلة على معركة جدية مع احتكارات النفط الأجنبية، وأن المصالح الفرنسية كانت في رأس قائمة الإجراءات المحتملة في بغداد.

أما سبب هذه الضجة فلم يكن بالدرجة الأولى تصريح قاسم حول احتمال بحث تأميم الحصة الفرنسية، لعلم الدوائر البريطانية أن قاسم كان يؤثر السلامة ولا يرغب في دخول معركة حاسمة مع الإحتكارات النفطية العالمية؛ معركة قد تؤدي به الى الخيار بين تسليم أمره للحزب الشيوعي العراقي أو نهاية كنهاية حكم مصدق. وكان قاسم تعهد بوضوح في أول أيام ثورة تموز بعدم المساس بالمصالح النفطية، ثم أردف موقفه المائع من المصالح البريطانية في العراق بطلب السلاح البريطاني في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٩ لتطمين نفسه حول حسن النوايا البريطانية في العراق، سيما بعد اعتقال رشيد عالي الكيلاني وبداية المواجهة السياسية مع القاهرة. وهذا، كما هو معلوم، كان قبل تمرّد الشواف وقبل زيارة ماكميلان الى موسكو.

بل تتير معلومات مؤكدة على تفريط قاسم بمصالح العراق النفطية. فقد نقل مصدر موتوق في مقابلة مع مؤلف هذا الكتاب حادثة إطلع عليها مباشرة. فذكر أن رئيس شركة أيني الإيطالية اتصل في أوائل الستينات بشخصية عراقية ذات اهتمامات بقضية النفط في العراق، وطلب من الشخصية المذكور ترتيب لقاء خاص مع قاسم في بغداد. وقال رئيس شركة أيني أن لدى شركته معلومات عن وجود حقل نفط غزير في جنوب العراق مركزه في منطقة الأهوار، وأن الحقل يمتد الى الحدود الإيرانية شرقاً وشمالاً، والى حدود الكويت جنوباً. [والحقل المذكور هو حقل الرميلة الذي اشتهر فيما بعد]. وأبدى رئيس الشركة الإيطالية استعداد شركته لمنح العراق شروطاً مغرية تساعد على بناء صناعة نفطية عراقية وطنية مستقلة، لكنه أكد على ضرورة أن يتم اللقاء بسرية تامة لأهمية الموضوع وخطورة انكشافه الى احتكارات النفط العالمية.

وقامت الشخصية العراقية بنقل أقوال رئيس شركة أيني الى قاسم، ورغبته في أن تتم زيارته بسرية. لكن قاسم رفض الطلب وقال أنه لا يرى ضرورة للسرية وأن على رئيس الشركة الإيطالية القدوم علناً الى بغداد إذا كان راغباً حقاً في التعامل مع الحكومة العراقية. فانتهى الأمر عند هذا الحد ولم تتم الزيارة. ويقول المصدر الذي نقل الحادثة أن الشخصية العراقية

الذي لعب دور الوساطة في هذه القضية قام بزيارة الى إيطاليا بعد بضع سنوات من لقائه الأول. وأراد خلال وجوده هناك مقابلة رئيس شركة أيني للتعرف منه إن كان ثمة جديد حول موضوع لقائهما السابق. فأخبر بمقتل رجل الأعمال الإيطالي في حادث طائرة مريب، أثيرت حوله الشبهات والتقولات، حتى تحول الي موضوع فيلم سينمائي شهير. ولم يكن من الغريب أن تحوم الشكوك حول علاقة قضية النفط في العراق بالحادث المذكور. (وحول أهمية ظهور شركة أيني الإيطالية بالنسبة الى قضية النفط في العراق في الستينات، أنظر كتاب: البترول العراقي والتحرر الوطني، بقلم ابراهيم علاوي، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٧، ص ٢٢٧).

واتضحت عدم جدية قاسم، بل حراجة موقفه من تصريحاته حول تأميم الحصة الفرنسية، في المباحثات مع رئيس شركة نفط العراق، اللورد مونكتون. فقد تنكر قاسم لتصريحاته المذكورة ملقياً تبعتها على عاتق الصحافة البريطانية! لذلك عاد اللورد مونكتون الى لندن بشعور من الطمأنينة حول مستقبل المصالح النفطية البريطانية في العراق. إذ صرّح في ختام مباحثاته مع المسؤولين العراقيين في بغداد، وبعد أن اطلع على تراجع الحزب الشيوعي العراقي عن مطالبه الأولية بالتصدي الى شركات النفط، ذلك التراجع الذي انعكس في تصريحات زكي خيري. فأعلن اللورد مونكتون:

«لا أرى أي خطر مباشر لتأميم النفط في العراق. وفي الحقيقة إن رئيس الوزراء [قاسم] أكدّ تأكيداً شديداً أنه لم يطرح هذه الفكرة مطلقاً، بل إنها أثيرت من قبل الصحافة البريطانية.» (نيو يورك تايمس، ١٩٥٩/٤/٢٤)

كان السبب الحقيقي للمخاوف البريطانية من احتمال تأميم النفط العراقي يكمن في توجهات سياسية كانت تلمح الى تبني الحزب الشيوعي العراقي مواقف داعية الى تأميم النفط. وكان في اعتقاد المسؤولين البريطانيين أن طبيعة الأوضاع السياسية المتفجرة في العراق آنئذ قد تؤدي الى نزول دعوة التأميم الى الشارع العراقي مما قد يجعل التأميم أمراً محتماً.

وقد كانت صحيفة «اتحاد الشعب» نشرت في عددها ٣٠ آذار/ مارس تصريحات وافية لسكرتير اللجنة المركزية، الرفيق سلام عادل، دعا فيها الى: «فرض رقابة صارمة على شركات النفط... وحماية شعبنا من نهبها» (أنظر النص الكامل للتصريحات التي صدرت فيما بعد في كراس مستقل، في الملحق ٤ في آخر الكتاب، ص ٤٣٥). وكانت هذه التصريحات مبعث القلق الشديد الذي ساد الأوساط الرسمية البريطانية، كما أشارت التايمس في مقالها الإفتتاحي في (٥٩/٤/٧) المذكور أعلاه (أنظر ص، ٩٩)، حيث قالت:

«إن السياسة المعلنة للحزب هي: «حماية الشعب من نهب المصالح الإمبريالية»، وهي سياسة تستهدف، فيما يفترض، شركات النفط قبل كل شيء.»

وهذه، كما لايخفى، إشارة الى تصريحات سلام عادل لجريدة إتحاد الشعب. والظاهر أن لندن ربطت بين هذه التصريحات والمفاوضات التي جرت في ٤ نيسان ٥٩ بطلب من وزير الإقتصاد العراقي، الدكتور ابراهيم كبّة، الذي اتهمته الصحافة الغربية بالإرتباط بالحزب الشيوعي العراقي. فقد ساد الإعتقاد في الدوائر البريطانية بأن الحزب الشيوعي العراقي كان وراء الدعوة لتأميم صناعة النفط في العراق، ولهذا حذّرت قاسم من مغبة الإنجرار لمطالب الشيوعيين ملمحة للإتحاد السوفيتي بالثمن السياسي الباهظ الذي سيتحمله في حالة دعمه التأميم في العراق، أو الإقدام على سياسة كالتي انتهجها في مصر بعد تأميم قناة السويس.

لكل هذا أصبح التأثير على موقف الحزب الشيوعي العراقي، من قضية تأميم حصة فرنسا ومن التصدي لقضية النفط في العراق، المسألة الحاسمة بالنسبة للدبلوماسية البريطانية.

الفصل التاسع

الحزب الشيوعي العراقي وقضية النفط

«اليوم تنتفي المبررات جميعها التي تحاول تهدئة الإستعمار أو كسب رضاه.»

(من مذكرة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي الى رئيس الوزراء، عبد الكريم قاسم، في يوم ١٤ تموز ١٩٥٨)

«أكد الإجتماع الموسع للجنة المركزية لحزبنا في أوائل أيلول ١٩٥٨ المطالب الإقتصادية التالية:

«إتخاذ التدابير اللازمة لحماية اقتصادنا الوطني والإهتمام بمشاكل الجماهير المعاشية، تحرير تجارتنا من الكتلة الإسترلينية، تعزيز العملة العراقية، فرض رقابة صارمة على شركات النفط وسائر الشركات والبنوك الإستعمارية وحماية شعبنا من نهبها، تشجيع الصناعة الوطنية والرأسمال الوطني. مصادرة أراضي الخونة من الإقتطاعيين وكبار الملاكين الذي ثبت أو سيثبت تعاونهم مع الإستعمار وتآمرهم على البلاد وتوزيعها مع الأراضي الأميرية الصرفة أو المنهوبة لحساب الإقطاقيين وعملاء الإستعمار على الفلاحين، وتحديد ملكية الأرض تحديداً يضمن مصالح الفلاحين وصغار الملاكين، اتخاذ التدابير لحماية طبقتنا العاملة من البطالة ولرفع أجورها وتحسين ظروف عملها ومعيشتها، إلغاء الضرائب غير العادلة».

إن مايجابه بلادنا الآن في الميدان الإقتصادي هو تعزيز هذه السياسة والمضي في تنفيذها بأقصى سرعة ممكنة لكي تعطي ثمارها لسائر طبقات الشعب... »

(البرنامج الإقتصادي للحزب الشيوعي العراقي الذي أعلنه سكرتير اللجنة المركزية للحزب، سلام عادل، في مقابلة مع صحيفة «اتحاد الشعب»، في ٣٠ ر ١٩٥٩. أنظر الملحق في آخر الكتاب.)

COMMUNIST AIM

Iraq's Need

Comrade Salam "Adil" recently published in Ittihad Al Shaab the public tactics of his party. He said a National Unity Front was still needed as no single party had been capable of shouldering the responsibility of "liberating" Iraq on July 14 last year (when the king was murdered).

But to-day the National Front, which had to be formed in secret under the old régime without any opportunity for popular mobilisation, needed to develop on a basis of "a national democratic policy expressed by the striking majority of the people."

"Comrade" Adil" outlined the economic policy of his party as follows:

Liberation of Iraqi trade from the sterling block;

Strengthening of the Iraqi currency;

Imposition of strict control of the foreign oil companies;

Ending of the rural, semi-feudalism;

Confiscation of the lands of the "treacherous" big landlords;

Limitation of holdings to safeguard the interests of peasants and minor landlords;

Protection of the workers from unemployment;

Wage increases;

Improvement in living and working conditions;

Repeal of "unjust" taxes;

Strengthening of economic relations with Russia, China and the Socialist countries

These 11 demands did not amount at this juncture to a Socialist programme. They were directed to "uniting the nationalist classes of the people in defence of the republic."

تصريحات الرفيق سلام عادل في نهاية آذار ١٩٥٩، كما نقلتها صحيفة الديلي تلغراف البريطانية (٢٠ نيسان ١٩٥٩).



الشهيد سلام عادل أمين اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي اعلانه للبرنامج الإقتصادي للحزب في نهاية آذار عام ١٩٥٩ ، كان الشرارة التي أشعلت أزمة العلاقات مع شركات النفط ، ووضعت العراق على أبواب تأميم حصة فرنسا والشروع في تصفية السيطرة الإمبريالية على نفط العراق

IRAQ'S COMMUNISTS SEEK OIL CONTROL

FIRMS KEEP BACK PROFITS SAYS PARTY OFFICIAL

From DOUGLAS BROWN
Daily Telegraph Special Correspondent

BAGHDAD, Sunday.

THE enormous success of the peace partisans' rally here last week has opened the way for the entrance of additional Ministers into the Iraqi Government of Gen. Kassem, Prime Minister.

Comrade Zaki Khar, chairman of the editorial board of the Communist organ Ittihab al Shaab, told me to-day that the party would demand strict Iraqi control of foreign oil companies. Though half of oil profits were by agreement to accrue to the Iraqi Government, he suspected that in the absence of Iraqi "supervision" it got less than 30 per cent.

The Communist Secretary-General still uses a pseudonym, "Comrade Salam Adil," and membership lists are not published. It is true that the sup-

تصريحات زكي خيري الى صحيفة «الديلي تلغراف» البريطانية في ٢٠ نيسان ١٩٥٩، حيث أوضح بأن أقصى مطالب الحزب الشيوعي العراقي هو الإشراف على حسابات شركات النفط.

في تلك المرحلة الدقيقة التي بلغتها المفاوضات حول النفط استدعت الحكومة البريطانية سفيرها في العراق في ١٥ نيسان للمشاركة في مداولات على مستوى رفيع كانت تجري في لندن حول الوضع في العراق والتهديد بتأميم النفط العراقي. وقد كشف السفير في مذكراته التي نشرت فيما بعد وجود آراء مختلفة بين المسؤولين في العاصمة البريطانية حول الموقف الذي يجب آتخاده أزاء الوضع في العراق؛ فمنهم من كان يرى التسليم باحتمال قيام حكم شيوعي شريطة ضمان عدم المساس بمصالح النفط البريطانية في العراق، ومثل هذا الرأي يشير الى توفر تعهد سوفيتي مسبق بذلك. ومنهم من كان يرى أن من الأفضل العمل لإبعاد قاسم عن الحزب الشيوعي العراقي بمختلف السبل بما في ذلك التهديد والإغراء، سيما وأن قاسم كان قد أبدى في مناسبات عديدة استعداده للتعامل مع بريطانيا وفق شروط، وكان طلب شراء السلاح البريطاني في مقابلة مع السفير البريطاني في كانون الثاني ١٩٥٩. وقد وضع القائلون بهذا الرأي في حسابهم إقران مدّ قاسم بالسلاح البريطاني المتقدم، وتقديم تنازلات جديدة في الوقت نفسه، الى موسكو بشأن قضية برلين لضمان تعاونها في العراق. (أنظر ص ١٨١ وما بعدها، أدناه)

وكانت الحكومة البريطانية اتخذت الإحتياطات لمثل هذا التطور، فقد قصد العاصمة البريطانية في ١٣ آذار/ مارس ١٩٥٩ وفد سوفيتي عالي المستوى ضمّ أربعة أعضاء في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي إضافة الى رئيس لجنة التجارة الخارجية للحكومة السوفيتية. وكان الوفد برئاسة سوسلوف، عضو رئاسة وسكرتارية اللجنة المركزية السوفيتية، وعضوية بنوماريوف، المسؤول عن العلاقات بالأحزاب الشيوعية في الخارج،

وكان أعضاء اللجنة المركزية جميعاً أعضاءاً في لجنة الشؤون الخارجية لمجلس السوفيت الأعلى، وبكلمة كان الوفد أعلى تمثيل على مستوى حزبي شهدته بريطانيا منذ الحرب العالمية، كما قالت الديلي تلغراف (١٤/٣/٥٩).

وأمضى الوفد السوفيتي عشرة أيام في بريطانيا أجرى خلالها مباحثات مع مسؤولي حزب العمال البريطاني الذي وجه الدعوة، كما قابل سوسلوف في ٢٠ آذار وزير الخارجية البريطانية، سلوين لويد، الذي اعتذر عن مصاحبة الوفد بسبب سفره. والمهم في هذه الزيارة ما أعلنه سوسلوف من ارتباط مهمة الوفد السوفيتي بمتابعة نتائج زيارة ماكميلان الى موسكو، قائلاً: «إن ما بدأه رئيسا الحكومتين سيتولاه البرلمان في كل من البلدين». وقال سوسلوف لدى قدومه لندن أن الحكومتين، السوفيتية والبريطانية، اتخذتا خطوات مؤخراً «نحو تفاهم أفضل». وغادر الوفد السوفيتي لندن في ٢٤ آذار ١٩٥٩، وهو اليوم الذي أعلن فيه عبد الكريم قاسم آحتمال تأميم حصة فرنسا.

كانت لندن، إذن، على علاقة حميمة بالحكومة السوفيتية خلال هذه الفترة الحاسمة في مسيرة ثورة ١٤ تموز. وعندما استدعي السفير البريطاني في العراق الى لندن في منتصف نيسان/ أبريل كان التفاهم الأنكلو ـ سوفيتي بلغ درجة عالية من التنسيق والتنفيذ، وكانت لندن في وضع يساعدها على مفاتحة موسكو مجدداً حول التطورات في العراق.

خلال وجود السفير البريطاني، الذي عاد الى بغداد في ٢٣ من نيسان، اتخذت الحكومة البريطانية جملة قرارات سياسية كان لها أثر مباشر على حرف مسيرة الثورة العراقية ودفعها في طريق التدهور والسقوط. فكان من أهم هذه القرارات السعي الى قطع الطريق على قيادة الحزب الشيوعي العراقي في تطوير مطالبتها بفرض «رقابة صارمة» على شركات النفط الى دعوة قاسم الى المضي في إقتراحه بتأميم حصة فرنسا، ومن ثم الشروع بمواجهة مع شركات النفط. ووفقاً لهذا الهدف تحركت الدبلوماسية البريطانية.

كان التحرّك البريطاني على عدة مستويات شملت الإعلان عن زيارتين لأبرز الشخصيات

البريطانية؛ الأولى للمارشال مونتغمري الى موسكو، والثانية لرئيس الوزارة البريطانية الأسبق، ونستن تشرتشل الى واشنطن، كما سنبين في فصل لاحق.

أما في العراق فقد ظهرت لأول مرة بوادر خطيرة في قيادة الحزب الشيوعي العراقي لا يعرف مدى أرتباطها بضغوط سوفيتية متأتية عن التحرّك البريطاني الجديد.

فخلال شهر نيسان ١٩٥٩ طرحت فكرة تعديل سياسة الحزب الشيوعي العراقي، حسب ادعاء أحد أعضاء لجنته المركزية. وإن صحّ هذا الإدعاء، وهناك شكوك موثقة حول ذلك، فتكون هذه هي المرة الأولى التي يطرح فيها التراجع أمام قاسم. ولسنا نعرف بالضبط تفاصيل تلك المحاولة الأولى لفرض خط المساومة على قيادة الحزب وانتهاج سياسة ذيلية أزاء السلطة القائمة. ولكن السيد عامر عبد الله، عضو المكتب السياسي للحزب آنذاك، إدعى في إحدى شطحاته الكثيرة أن فكرة الإجتماع الموسع للجنة المركزية في أواسط تموز ١٩٥٩ تعود الى هذه الفترة موضوعة البحث، أي فترة نيسان ١٩٥٩، حيث طرحت قضية تصفية سيطرة الإحتكارات الإمبريالية على النفط العراقي. فهو يقول في وثيقة (مساهمة لتقييم سياسة حزبنا، ١٩٦٧) حول سياسة الحزب الشيوعي العراقي في الفترة الأولى لثورة ١٤ تموز:

«...إننا أخطأنا في فترة لاحقة (أوائل عام ٩٥٩ خصوصاً) في تطبيق سياستنا في المحالفات وارتكبنا أخطاء تكتيكية ذات طابع يساري... كما اقترنت بأعمال تحدٍ ضد قاسم، وبتصرفات طائشة غير مسؤولة أزاء الأحزاب الأخرى. وكل ذلك لم يقع بمعزل عن المسؤولية الشخصية لبعض القادة. وفي ذلك الوقت الذي تعمقت فيه ميول القيادة الفردية [المقصود سلام عادل] وانتهاك الشرعية والديموقراطية في الحزب. وذلك هو مضمون قرارات موسع ١٩٥٩ الذي قد يكون نشر قراراته خاطئاً، أو أنه أخفق في استيعاب تناقضات وآفاق الوضع ولكنه قد وضع اليد على الأخطاء التكتيكية كما شخص ما هو رئيسي في الوضع وهو العمل على إعادة وتعزيز التضامن مع الحكم ومع القوى الوطنية الأخرى. (ربما بعد فوات الأوان، نقول «بعد فوات الأوان» لأن فكرة هذا الإجتماع قد ظهرت منذ نيسان ١٩٥٩، ولكن المكتب السياسي قد أخفق مرة بعد أخرى ورغم

الإلحاح في عقد هذا الإجتماع، لأسباب ليس هذا مكان عرضها).»

لم يفصح عامر عبد الله عن حقيقة السبب في ظهور فكرة الإجتماع الموسع (لأواسط تموز ١٩٥٩)، في نيسان و «الإلحاح» في عقده في ذلك الوقت. ويمكننا أن نسقط من الحساب أن تكون المطالبة بالمشاركة بالوزارة هي السبب، لأن تلك المطالبة جاءت، كما سنبين في فصل لاحق، في نهاية نيسان وبداية شهر أيار ١٩٥٩، بمبادرة من الصحافة القاسمية المعادية للشيوعية. ولكن الظاهر أن ردود الفعل الخارجية لتصريحات سلام عادل كانت وراء الجهود الملحّة لعامر عبد الله وأصحابه في قيادة الحزب في محاصرة سكرتير اللجنة المركزية. فقد رأينا أن التصريحات المذكورة ونشرها بصورة واسعة ترك صدىً سلبياً في الصحافة البريطانية التي علقت عليها بلهجة متطيرة، ولا يستبعد أن تكون الدوائر السوفيتية كانت وراء محاولة عامر عبد الله وصحبه لإبعاد قيادة سلام عادل عن اللجنة المركزية لتأمين مستقبل المساومات الدولية الدائرة بين لندن وموسكو حول العراق وبرلين.

وكانت الصحافة البريطانية ربطت تحّرك وزير الإقتصاد العراقي، د. ابراهيم كبّة، وتصريحات سلام عادل مما أثار مخاوف احتكارات النفط العالمية والدوائر السياسية في لندن من احتمال توجه الحزب الشيوعي العراقي نحو العمل من أجل تأميم النفط. فلم يكن من المستبعد أن تكون لندن قد ظنت أن موسكو كانت وراء هذه التطورات الخطيرة بشأن النفط العراقي، ولذلك سارعت للإطمئنان حول الموقف السوفيتي مفاتحةً موسكو حول زيارة الماريشال مونتغمري في اليوم التالي لمقابلة وزير الإقتصاد العراقي لممثل الشركات في بغداد، كما سيأتي بيانه.

ولعل من الجدير بالملاحظة خلال التطورات في الفترة التي نحن بصددها بروز زكي خيري كمتكلم رسمي بإسم الحزب الشيوعي العراقي في شؤون السياسة النفطية. ولا نعلم السبب

في توكيله هذه المسؤولية الجسيمة وهو لم يصبح عضواً في اللجنة المركزية للحزب إلا في إجتماعها الموسع في أيلول ١٩٥٨، ولم يعرف باطلاع على تعقيدات قضية النفط. لكن معارضته المتشددة لتأميم النفط واهتماماته بقضايا العلاقات الزراعية في العراق ومعرفته باللغة الإنكليزية قد تكون جميعاً بين مؤهلاته لأداء تلك المهمة. فظهر على قلة إلمامه بقضايا النفط وميوعة مواقفه في عدد من القضايا الوطنية، وكأنه مفكّر بين أعضاء القيادة الآخرين.

ومهما يكن من أمر فقد لقيت توجهاته هذه اهتماماً ملحوظاً في الصحافة البريطانية آنذاك. فقد نشرت صحيفة «الديلي تلغراف» البريطانية في ٢٠ نيسان/ أبريل ١٩٥٩ مقابلة مع زكي خيري، بوصفه «رئيس تحرير» جريدة الحزب الشيوعي العراقي، «إتحاد الشعب»، بحروف بارزة وفي صفحتها الأولى. وجاء نشر المقابلة في وقت لم يزل السفير البريطاني يجري مشاوراته في لندن. والملفت للنظر أن زكي خيري تكلم بإسم الحزب في حين لم يكن آنذاك «رئيس هيئة تحرير إتحاد الشعب لسان الحزب الشيوعي» كما وصفته «الديلي تلغراف»، بل كان أحد أعضاء هيئة التحرير.

وعلى كل فقد فسّر زكي خيري للصحيفة المذكورة مطالبة الحزب الشيوعي العراقي بـ «فرض رقابة صارمة على شركات النفط» بما طمأن الدوائر البريطانية في لندن، وتجاهل تصريح قاسم حول احتمال بحث موضوع تأميم حصة فرنسا، والضجة الإعلامية التي أثارها ذلك التصريح كما رأينا. ولم ترد تصريحات سلام عادل ضمن نص المقابلة المنشور، لكن الصحيفة أشارت اليها بشكل مستفيض في نهاية المقابلة. والجوهري في كلام زكي خيري المنشور أنه نفى عملياً أن يكون للحزب الشيوعي العراقي أي توجه لتأميم النفط العراقي، كلي أو جزئي. وفسّر الرقابة التي كان يطالب بها الحزب، بكونها لا تتعدى وجود ممثل للحكومة العراقية في إدارة شركة (آي. بي. سي.)، وذلك للإشراف على حسابات الشركات ولضمان تطبيق مبدأ المناصفة في الأرباح المنصوص عليه في اتفاقيات النفط.

ولاشك أن النص المنشور لا يتضمن جميع ما صرح به زكي خيري، ويذكر كاتب هذه السطور، وقد تخطئ الذاكرة، أنه اطلع في وقتها، بحكم عمله، على النص الكامل لمقابلة زكي

خيري، الذي لم تنشره «الديلي تلغراف»، والذي قال فيه صراحة أن الحزب الشيوعي العراقي لا يريد تأميم النفط. ولكن السيد زكي خيري وهو لم يزل بين الأحياء شاء أن يطمس هذه القضية الهامة على رغم كتاباته الكثيرة حول تاريخ الحزب بعد ثورة ١٤ تموز.

ومهما يكن فقد جاء في المقابلة التي أجراها مراسل «الديلي تلغراف» (٢٠ نيسان ١٩٥٩)، ما نصه:

«أخبرني اليوم الرفيق زكي خيري، رئيس هيئة تحرير لسان [الحزب] الشيوعي، إتحاد الشعب، بأن الحزب سيطالب بفرض رقابة صارمة على شركات النفط. وعل رغم أن نصف الأرباح يعود الى الحكومة العراقية بموجب الإتفاق، فإنه يظن بأن العراق يحصل، في غياب «رقابة» عراقية، على أقل من ٣٠ في المئة.»

وقد أرادت «الديلي تلغراف»، فيما يظهر من المقابلة والتعقيب عليها، أن تعدّل الأثر الذي تركته تصريحات سكرتير اللجنة المركزية للحزب، سلام عادل في ٣٠ آذار/ مارس ١٩٥٩، ولهذا أشارت بعد نشرها تصريحات زكي خيري مباشرة، الى هذه الناحية مقدمة تلخيصاً وافياً لتصريحات سلام عادل قالت فيه:

«إن الرفيق سلام عادل نشر مؤخراً في (إتحاد الشعب) التكتيكات العامة لحزبه. وقد حدد «الرفيق عادل» السياسة الإقتصادية لحزبه كما يلي:

- ....

- فرض رقابة حازمة على شركات النفط الأجنبية.. الخ.»

ومن خلال هذه التطورات برز إسم زكي خيري كممثل للجناح «المعتدل» في قيادة الحزب الشيوعي العراقي، فألحق بعد أسابيع بالمكتب السياسي للجنة المركزية الأمر الذي أتاح له أن

يلعب دوراً تخريبياً في الإجتماع الموسع لأواسط تموز ١٩٥٩ حين هيمنت الكتلة الرباعية الشهيرة على قيادة الحزب، وتسلم زكي خيري المسؤولية الأولى فيها بعد إبعاد السكرتير الأول، سلام عادل وتسفيره الى موسكو عام ١٩٦١. ويُذكر أن زكي خيري كان هو الذي تصدر قائمة الموقعين على طلب إجازة الحزب الشيوعي، لـ «كونه أكبر الجميع عمراً» في أوائل ١٩٦٠، التي رفضها قاسم وأجاز «حزباً شيوعياً» شكله شخص قطع علاقته بالحركة الشيوعية العراقية، وهو داود الصائغ.

وقد يصعب الآن تصديق ظاهرة تنكر حزب شيوعي ذي أمجاد نضالية وتقاليد ثورية لشعار تأميم النفط والوقوف الى يمين حكومة برجوازية وطنية عسكرية، كحكومة قاسم، بل ويفرّط بفرصة تاريخية فريدة لتحقيق استقلال العراق الإقتصادي. ولكن الأغرب من هذا أن تبقى هذه القضية الخطيرة طي الكتمان رغم مرور ثلاثين عاماً، وتجاهلها الذين تصدوا لتاريخ ثورة ١٤ تموز. وعلى رغم الكتب العديدة التي نشرها زكي خيري وحده أو بالإشتراك مع آخرين حول تاريخ الحزب الشيوعي العراقي وثورة ١٤ تموز فقد ألتزم الصمت حول دوره في تلك القضية الهامة، وقد يكون من المفيد لهذا السبب على الأقل أن نقف قليلاً للتطرق اليها بشيء من التفصيل.

زكي خيري وشعار التأميم

لم يكن السيد زكي خيري متردداً في معارضته فكرة تأميم النفط في العراق، بل كان مصراً على قناعته بخطأ التأميم حتى «في ظل الإشتراكية»، كما كان يقول في حينها، ولم يزل حتى هذا الوقت. فموقف السيد زكي خيري من قضية النفط في العراق كادت تكون النقطة الثابتة الوحيدة في مسيرة سياسية حافلة بالتقلبات.

فقد كان السيد زكي خيري أحد الذين عملوا بإصرار على صرف الحزب الشيوعي العراقي عن شعار التأميم في عهد ثورة ١٤ تموز، وفيما أعقبها من العهود السياسية السوداء. لقد

سعى باستقامة نادرة في معارضة كل دعوة لتأميم النفط العراقي وتشويه مواقف الحزب التاريخية أزاء قضية النفط بصورة عامة.

ففي استعراض طويل لسياسة الحزب الشيوعي أزاء قضية النفط في العراق، تجاهل زكي خيري موقفه الخاص في تشويه سياسة الحزب على صفحات الجرائد البريطانية، وأغفل تماماً اقتراح عبد الكريم قاسم تأميم حصة فرنسا وسكوت جريدة الحزب عن تأييد ذلك الإقتراح السديد، فيقول زكي خيري:

«حدّد الإجتماع الموسع للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي المنعقد في أوائل أيلول/ ١٩٥٨ المهمات الإقتصادية التي تواجه الثورة قائلاً: "حماية اقتصادنا الوطني والإهتمام بمصالح الجماهير المعاشية، وتحرير تجارتنا من المنطقة الإسترلينية، وتعزيز العملة العراقية، وفرض رقابة صارمة على شركات النفط وسائر الشركات والبنوك الإستعمارية وحماية شعبنا من نهبها ..."

لم يكن هذا البرنامج الإقتصادي جذرياً فقد تضمنت البرامج الحزبية السابقة، ولا سيما برنامج ١٩٥٢ مهمات أكبر مثل تأميم النفط... وهو منطلق من نفس التوجهات العامة للكونفرنس الثاني بحصر المهمات بأفق الثورة الوطنية... ولكن الحزب الشيوعي كان بحيويته يتفاعل مع الأحداث ويتعلم منها ومن ثم يؤثر فيها فمع تصاعد نشاط شركات النفط في التآمر على الجمهورية طور الحزب الشيوعي سياسته النفطية ورغم إدراكه بأن التأميم هو الحل الجذري الا أنه اعتبر الظروف غير ملائمة عهد ذاك وانصب اهتمامه على النضال من اجل تعديل الإمتياز بما يضمن الحد من الهيمنة الإستعمارية وتحقيق بعض المكاسب ... الخ.» (عن كتاب: دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، بقلم زكي خيري وسعاد خيري، ١٩٨٤، ص ٢٨٩)

وفي هذا الكلام المفصّل عن سياسة الحزب الشيوعي العراقي إزاء قضية النفط تجاهل زكي

خيري المعركة التي دارت ضد شركات النفط ودوره المثبط فيها.

ويرى زكي خيري أن مهمة تأميم النفط، بتقديره هو، تخرج عن إطار الثورة الوطنية وتدخل في مهام الثورة الإشتراكية، وهذا تخريج طريف في بلادته. لأن حكومات برجوازية وطنية حققت تأميم النفط في المكسيك وإيران، هذا إذا استثنينا حكومات «الطريق اللارأسمالي» التي أممت مشاريع لا تقل عن النفط خطورة؛ كتأميم شركة قناة السويس عام ١٩٥٦.

وظل زكي خيري متمسكاً بنظريته هذه حتى في أطواره فوق التورية حين صاغ، مع آخرين، الوثيقة المعنونة: «محاولة لتقييم سياسة حزبنا ... شباط ١٩٦٧». فهو إذ يدعو في هذه الوثيقة، خلافاً لموقفه عام ١٩٥٩، الى نبذ التقديرات اليمينية والى ضرورة إنتزاع السلطة من أيدي البرجوازية الحاكمة ورئيسها قاسم، فإنه لم يجرؤ على طرح شعار التأميم حتى في «ثوريته» الورقية هذه، لا على صعيد النضال الثوري. فيقول زكي خيري:

«تقول التقديرات اليمينية إن المعركة الأساسية حتى منتصف ١٩٥٩ كانت المعركة ضد الإستعمار وضد التآمر، ولذلك فلم يكن من الصحيح أن نتجه «مجرد إتجاه» نحو تطوير الثورة واستيلاء الطبقات الثورية على السلطة..... فلصالح النضال الحازم ضد الإستعمار ولصالح دحر التآمر الرجعي بنجاح كان ينبغي قيام نظام حكم ديمقراطي ثوري، ولا يمكن فهم نظام كهذا، في ظروف العراق ما لم تسهم الطبقة العاملة وحزبها في سلطة الدولة بدور نشيط وفعال، إن لم يكن طليعياً وقيادياً... إن النظام الديقراطي الثوري هو وحده القادر على تصفية مواقع الإستعمار في بلادنا ... ».

بهذه الحذلقة يتملص زكي خيري من اعتبار تحرير الثروات الوطنية هو من صميم المهمات الأساسية لكل ثورة وطنية، بل يرى أن تسلم الطبقة العاملة سلطة الدولة في العراق كان أيسر بكثير من تأميم النفط!

والحقيقة أن زكي خيري ظل معارضاً فكرة تأميم صناعة النفط في المراحل والأوضاع المختلفة التي مرّ بها العراق، وكان يبشّر في الإجتماعات الحزبية حين يثار شعار التأميم، بالقول أن

لنين لم يؤم الشركات الأجنبية في الإتحاد السوفيتي بعد ثورة أكتوبر ١٩١٧، فيستنتج: «كذلك الحال فنحن قد لا نرى من الضروري تأميم شركات النفط حتى بعد ثورة إشتراكية في العراق»! والحقيقة إن هذه النظرية ليست اختراعاً تفتق عنه ذهن زكي خيري، وإنما رأي طرحته الصحافة البريطانية آنذاك. فقد كتب سليد بيكر، مراسل صحيفة (الصندي تايمس) في بغداد (١٩ نيسان ٥٩)، مشيراً الى اعتماد الإقتصاد العراقي على عائدات النفط فقال:

«ليس من المبالغة القول، إذن، أن وجوده [أي العراق] بالذات يعتمد على عائدات النفط. وهذه الحقيقة تؤكد عدم احتمال التأميم حتى إذا جرى إنقلاب شيوعي. فالحجة القائلة بأنه يستحيل على حكومة شيوعية الإعتماد لضمان وجودها ووجود بلادها، على مؤسسة رأسمالية أجنبية تمتلك ملكية خاصة تفقد مدلولها عندما نعلم أنه على رغم من أن روسيا تصدر عشرة ملايين طن من النفط سنوياً، فإنها تفعل ذلك عن طريق المقايضة، وهي لا تملك وكالة للتوزيع العالمي. لذلك فهي لا تستطيع تصريف إنتاج عراقي متزايد عن طريق أي شبكة معتادة للتوزيع والبيع.

إن الخطر الحقيقي الذي يواجه المصالح البريطانية لا يقوم، إذن، في احتمال تأميم شركة الآي بي سي، ولكن في مجيء إدارة شيوعية تستمر في تسلم عائدات النفط، وفي الوقت نفسه تضع العراق في خدمة العمليات السوفيتية ضد إيران والمصالح البريطانية في الخليج الفارسي.»

ومغزى قول مراسل الصندي تايمس أن المصالح البريطانية قد طمأنت نفسها الى عدم وجود احتمال لتأميم النفط في العراق حتى إذا قامت حكومة «شيوعية»، ما دام ليس من المستحيل على مثل هذه الحكومة أن تتعامل مع احتكارات النفط الأجنبية. وإن الخطر الوحيد، في رأي المراسل البريطاني هو في توجه الإتحاد السوفيتي ضد المصالح البريطانية في الخليج وإيران.

ويفترض هذا الرأي البريطاني، بطبيعة الحال، وجود «شيوعيين» يقبلون بالعبودية للرأسمالية الأجنبية ويبيعون بلادهم لها عن طيب خاطر! ولكن من الغريب أن يطرح مثل هذا الرأي في الأوساط البريطانية إذا كانت شركات النفط قد سمعت بتصريحات أعلنها السيد زكي خيري بإسم الحزب الشيوعي العراقي نفسه.

لقد بلغ به الهوس في مواصلة معارضة شعار تأميم النفط حتى عندما طرح، بالشكل الممسوخ والظروف المعروفة عام ١٩٧٢، من قبل حكم البعث، حليف حزب زكي خيري في «الجبهة الوطنية» آنذاك. (وتكفي الإشارة هنا الى مقالات مجلة «الثقافة الجديدة» حول شعار التأميم في ذلك الوقت).

ولقد لجّ زكي خيري في معارضته التأميم حتى ناقض نفسه وتجاوز الواقع في أكثر من مناسبة. فلقد نقلت السيدة سعاد خيري قوله حول موقف الحزب الشيوعي من شعار تأميم النفط بعد ثورة ١٤ تموز، حين تناولت هذا الموضوع فقالت:

«لقد رفع الحزب الشيوعي العراقي منذ مفاوضات النفط ١٩٥٢ شعار تأميم النفط ونادت به الجماهير في المظاهرات والإضرابات التي نظمها الحزب الشيوعي ضد إتفاقية النفط التي أبرمت في تلك السنة ولكن بعد ثورة ١٤ تموز كان الحزب الشيوعي العراقي كما جاء في أجوبة الرفيق زكي خيري على أسئلة طالب الماجستير قحطان أحمد سليمان: «يتفحص كل شعار ويحدده على أساس الحرص على النظام الجمهوري. ولم يكن الحزب يريد توريط البلاد في عملية تأميم غير ناضجة عهد ذاك قد تؤدي الى نفس النتائج التي أدى اليها تأميم مصدق للنفط في أوائل الخمسينات فلم يكن الوضع العالمي عندئذ ملائماً للتأميم وخاصة فيما يتعلق بأزمة الطاقة التي نشبت في السبعينات.

ولذلك ومع إدراك القوى الوطنية بأن التأميم هو الحل الجذري إلا أن الظروف الموضوعية والذاتية لم تكن مهيأة بعد لوضعه موضع التطبيق...» (عن كتاب: ثورة ١٤ تموز، وقد طبع في بغداد بترخيص من حكم البعث، قبل ١٩٧٧، ص ١٢٢).

نرى هنا أن زكي خيري ينسب آراءه المتخلّفة الى الحزب الشيوعي، شأنه في المقابلة مع صحيفة «الديلي تلغراف»، فهو يحاول إلقاء الظلال والشكوك على المواقف الناصعة التي وقفها الحزب الشيوعي العراقي من معركة التأميم في إيران في عهد حكومة مصدق.

لنر كيف كان ينظر الحزب الشيوعي العراقي الى تجربة مصدق، وكيف فهمت قيادة الحزب هذه التجربة وأرادت الإسترشاد بها في عهد ثورة ١٤ تموز. فقد قدمت اللجنة المركزية للحزب مذكرة الى رئيس الوزراء، عبد الكريم قاسم، في يوم الثورة؛ يوم ١٤ تموز ١٩٥٨، تحثه على الحزم أزاء الدسائس الإمبريالية، قالت فيها:

«لنتذكر جيداً أمثلة قريبة الى ذاكرتنا، لنتذكر ماذا كانت نتائج مثل هذه الدعوة التي صدرت خلال وزارة محمد الصدر عام١٩٤٨، والتي أدت الى هجوم انتقامي شامل قام به عملاء الإستعمار على حركتنا الوطنية بمجموعها، وذهب ضحية ذلك الهجوم حتى أولئك الذين كانوا يدعون الى الهدوء والسكينة، أو لنتذكر حكومة مصدق التي هي الأخرى حاولت أن لا تستفز الخصم وبخلت بثقتها على الشعب وامتنعت عن تسليحه ودعته الى الهدوء والسكينة، فكانت نتيجة ذلك أنها سقطت تحت ضربة حفنة من السراق والأوباش.»

هنا ترى اللجنة المركزية بحق أن فشل التأميم في إيران لا يعود الى خطأ الإقدام على التأميم وإنما الى تردد مصدق في تسليح الشعب وعدم رغبته في «إستفزاز الخصم».

ويُلاحَظ أن زكي خيري، خلافاً لما كانت تقوله قيادة الحزب الشيوعي العراقي يبشر بآراء كانت تبثها شركات النفط والصحف البريطانية ذات النزعة الإمبريالية آنذاك لتخويف الشعب العراقي من الإقدام على تحرير ثرواته النفطية، والتي ترى أن تأميم حكومة مصدق للنفط في إيران كان عملية مبتسرة فشلت بسبب «عدم نضوجها»، لا بسبب كونها ضحية تآمر إمبريالي تمّ بعد نجاحها الأولي؛ وهو تآمر ومحاولات انقلابية تتعرض له كل ثورة وطنية سواء أممت المصالح الأجنبية أو أبقت عليها، شأن ما فعلت حكومة قاسم.

لقد سقطت ثورة ١٤ تموز بإنقلاب رجعي إستعماري حتى بدون تأميم كامل صناعة النفط الأجنبية، بل لمجرد تنفيذ برنامج «غير جذري» كما يسميه زكي خيري، كتشريع القانون رقم ٨٠ الذي انتزع الأراضي غير المستثمرة من قبل الشركات. بل لقد كان تردد قاسم في مواجهة احتكارات النفط وتأجيله منازلتها الى فترة انحسار المد الثوري من ناحية، ومعارضة القائمين على سياسة الحزب الشيوعي العراقي، السيد زكي خيري والكتلة الرباعية الشهيرة من ناحية أخرى، هو الذي وفّر للدوائر الإمبريالية الظروف المواتية للتآمر على الثورة وإغراقها بالدماء.

ولما كان زكي خيري يتستر في مواقفه المتخلّفة من قضية النفط وراء سياسة الحزب الشيوعي العراقي لا نرى مناصاً من استعراض هذه السياسة ومقارنتها بما يعرضه من تشويهات.

الحزب الشيوعي العراقي وتأميم النفط

كان تأميم النفط العراقي قبل الخمسينات فكرة تدخل في باب التمنيات الوطنية، بإعتباره إجراء بعيد المنال لم تتهيأ للعراق مستلزماته الضرورية، فلذلك لم تدونه القوى الوطنية في برامجها السياسية. وقد أنشئت صناعة النفط في العراق في وقت متأخر بالنسبة الى إيران وبعض الدول النفطية الأخرى التي طرح فيها التأميم في وقت مبكر كالمكسيك.

وثمة سبب آخر عرقل تطور صناعة النفط بعد إنشائها في الثلاثينات، وهو السياسة الإمبريالية التي انتهجتها بريطانيا بعد الثورة الوطنية عام ١٩٢٠ لإبقاء النفط العراقي احتياطياً، كما بينا في بداية هذه الدراسة. لذلك لم تتهيأ الظروف لخلق ملاكات فنية قادرة على إدارة صناعة النفط إدارة وطنية، ولا ظهور وعي نفطي الا في فترات متأخرة.

ومنذ عام ١٩٥٢ أصبحت سياسة الحزب الشيوعي العراقي إزاء قضية النفط تقوم على شعار التأميم، سيما بعد معركة تأميم النفط الإيراني عام ١٩٥٢. وكان هذا الشعار موضع اجماع حزبي رغم الصراعات التي زخرت بها حياة الحزب آنذاك. وأقرّ الكونفرنس الثاني للحزب المعقود عام ١٩٥٦ شعار التأميم واعتبره من المهام الوطنية الكبرى. وقد تجاوز الشعار حدود التنظيمات السياسية ودخل الوعي العام للجماهير الشعبية خلال المعارك الدامية لإنتفاضتي ١٩٥٢ و١٩٥٦.

وصحيح أن جبهة الإتحاد الوطني لم تدرج في ميثاقها عام ١٩٥٧ هدف تأميم النفط لكن الميثاق شجب محاولات الإستعمار لـ «تدعيم المصالح النفطية في الشرق الأوسط بإسم حرية التجارة والملاحة العالمية والنقل» ودعا الى «مقاومة التدخل الإستعماري بشتى أشكاله». (أنظر بيان وبرنامج الجبهة المنشور في مجلة (الغد، العدد ٤، تموز - أيلول ١٩٧٩).

وصحيح أيضاً أن الأحزاب الوطنية لم تطالب حكومة الثورة بتنفيذ الأهداف الوطنية الواردة

في برنامجها في الأشهر الأولى للثورة، كالخروج من حلف بغداد أو تأميم النفط ولكن ذلك لا يعني القبول ببقاء العراق عضواً في ذلك الحلف الإمبريالي، وإنما كان يعني التريث لحين تعزيز الحكم الثوري وتصفية فلول العهد المباد.

وحين قامت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ لم تسجل بين أهدافها التي تضمنها البيان الأول أي مطلب وطني محدد حول قضية النفط، فلم يكن موضوع تأميم النفط شأن القضايا الوطنية الأخرى، كالإنسحاب من حلف بغداد والمنطقة الإسترلينية وإلغاء القواعد البريطانية الخ. قد ورد في البيان، وهو أمر قد تبرره الإعتبارات التكتيكية وقت قيام الثورة. غيرأن نصوص البيان الأخرى، والتعهدات التي قطعها المسؤولون بعدم المساس باتفاقيات النفط تلقي ضوءً آخر على توجهات قاسم ومن سانده من البرجوازية الوطنية العراقية. والحقيقة أن البيان الأول اشتمل على فقرة تنص على الإلتزام: «بالعهود والمواثيق وفق مصلحة الوطن ومقررات مؤتمر باندونغ» (أنظر نص البيان الأول في «الغد» العدد ٤، تموز ١٩٧٩).

وظلت الحكومة العراقية لا تحرّك ساكناً حول علاقة العراق بحلف بغداد وشركات النفط الأجنبية والمنطقة الإسترلينية حتى قيام تمرد الشواف في ٨ آذار ١٩٥٩، وقد برّر ذلك بعدم استفزاز القوى الغربية والإحتياط لخطر التدخل الأجني.

ولكن الحزب الشيوعي العراقي، لم يكن يعتقد بمثل هذه التبريرات بل كان يرى أن تعبئة قوى الشعب والأخذ بسياسة الحزم كفيلان بإحباط التهديدات الخارجية، لذلك وضع الحزب ضمن مطالبه الآنية في عشية الثورة مطلباً يؤكد على حماية ثروات العراق النفطية ودعا في «التوجيه العام» الذي أصدره قبل ثورة ١٤ تموز بيومين الى:

«اتخاذ التدابير الفعالة لحماية ثرواتنا الوطنية واقتصادنا الوطني والعمل على حل المشاكل المعاشية لجماهير الشعب.»

وفي يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ تقدمت اللجنة المركزية للحزب بمذكرة الى عبد الكريم قاسم سجلت فيها المطالب الوطنية الآنية التي ناشدت حكومة الثورة بإنجازها آخذة بنظر الإعتبار الوضع

الدقيق الذي كانت تمر به البلاد. فطالبت المذكرة بـ: «فرض رقابة سريعة وحازمة على مؤسسات شركات النفط والبنوك والموانئ والمخازن والمؤسسات الإقتصادية الكبرى، غايتها حماية ثروتنا واقتصادنا الوطني وقطع الطريق على المؤامرات المحتملة.» (عن كراس: في سبيل صيانة مكاسب الثورة وتعزيز جمهوريتنا العراقية، من منشورات الحزب الشيوعي العراقي، ١٩٥٨، بغداد، ص ٨)

وفي الإجتماع الموسع للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في أيلول ١٩٥٨ بحثت قضية النفط وتقرر المطالبة بـ: «فرض رقابة صارمة على شركات النفط... وحماية شعبنا من نهبها»، كما جاء في تقرير اللجنة المركزية آنذاك.

ونلاحظ هنا أن هذه الصياغة كادت تكون مطابقة لما جاء في مذكرات اللجنة المركزية التي قدمت الى عبد الكريم قاسم في أيام الثورة الأولى، سوى التأكيد على حماية الشعب من نهب الشركات النفطية بدلاً من فقرة «قطع الطريق على المؤامرات المحتملة» التي جاءت للنص على أخطار التدخل العسكري الخارجي. ومع ذلك فصياغة المطالب النفطية في تقرير أيلول تدلّ على نوع من التردد وتجنب المواقف الواضحة الذي قد يكون مرده الى محاولة التوفيق بين اتجاهات متباينة أو تطمين تدخلات خارجية، لأن الثورة كانت في أيلول ١٩٥٨ قد قطعت شوطاً في تطورها وظهور التمايز عن الإتجاه اليميني الرجعي الذي كان يمثله عارف. وقد يكون سبب عدم طرح مطالب أكثر وضوحاً بالنسبة لقضية النفط تجنب الدخول في معارك مع السلطة. ومع ذلك فكانت المطالبة بـ «فرض رقابة صارمة...» قد تعني الدعوة الى التأميم الجزئي عن طريق المشاركة برأسمال شركة نفط العراق (آي. بي. سي.) وتبعاً لذلك ضمان وجود ممثلين للحكومة العراقية في إدارة الشركة. وهذا ما فهمته الدوائر الغربية من الفقرة المذكورة في تقرير الإجتماع الموسع في أيلول ١٩٥٨، حين وردت في تصريحات أمين الحزب، سلام عادل في نهاية آذار عام ١٩٥٩. فقد اعتبرتها التايمس دعوة مبطنة للتأميم، خلافاً لما يدعيه زكي خيري، إذ جاء في مقالها الإفتتاحي (١٩٥٩/٤/٧)، المذكور سابقاً:

«من الطبيعي أن تتحرك الأفكار صوب التأميم، وهو أمر من شأنه إبقاء دهماء بغداد لبضعة أسابيع أخرى في النشوة العارمة التي اعتادت عليها...

وفي مقابل هذه الإعتبارات [موقف ناصر السلبي، وتجربة مصدق] يجب الأخذ بالنظر الحقيقة القائلة أن شركة أجنبية يجب أن تكون هدفاً للشيوعيين، وكل يوم يمر يضاعف من الأدلة على الهيمنة الشيوعية على العراق. إن السياسة المعلنة للحزب هي: «حماية الشعب من نهب المصالح الإمبريالية»، وهي سياسة تستهدف، فيما يفترض، شركات النفط قبل شيء.»

وليس من شك أن التايمس تشير هنا الى الى بيان الإجتماع الموسع للجنة المركزية للحزب في أيلول ٥٨، وهو البيان الذي استشهد به سلام عادل في تصريحاته الى «اتحاد الشعب في ٣٠ آذار ١٩٥٩، والذي أشارت اليه صحيفة الديلي تلغراف حين نشرت المقابلة مع زكي خيري في (٥٩/٤/٢٠). ومهما يكن من أمر فإن عدم وضوح تقرير الإجتماع الموسع لأيلول ١٩٥٨ فيما يخص موقف الحزب من قضية النفط عموماً وموضوع التأميم تحديداً ترك الباب مفتوحاً لتفسيرات مختلفة، وهذا ما استغله زكي خيري لتهريب مفاهيمه المضادة لتأميم النفط في العراق.

ثم أننا لا نعرف الدوافع التي حدت بسلام عادل الى عدم طرح مطالب محددة بالنسبة الى قضية النفط في تصريحاته في ٣٠ آذار ١٩٥٩، واكتفاءه بالرجوع الى نص تقرير اللجنة المركزية للحزب في أيلول من العام السابق، سيما وأن كلامه انصب أساساً على القضايا الإقتصادية من ناحية، وأن الأوضاع السياسية في العراق قد تغيرت تماماً بعد مؤامرة الشواف. وليس من المستبعد أن يكون سلام عادل قد تعرض لضغوط داخل اللجنة المركزية أو من خارجها في عدم التطرق الى قضايا النفط على مسؤوليته الشخصية كما فعل بالنسبة لكثير من الأمور الهامة التي وردت في تصريحاته المذكورة والتي يجد القارئ نصها الكامل في الملاحق المرفقة في آخر الكتاب.

ومن الجانب الآخر فإن عدم وجود مطلب التأميم في البيان الأول للثورة، وعدم طرحه من قبل جبهة الإتحاد الوطني لم يكن يعني أن الحركة الوطنية، وفي مقدمتها الحزب الشيوعي، قد

أسقطت شعار التأميم من برامجها السياسية بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، وأنها اكتفت بمطالب ثانوية في حدود الإتفاقيات المجحفة التي فرضها حكم الإنتداب البريطاني على العراق.

ويمكن مقارنة مطلب الحزب بفرض: «رقابة صارمة على شركات النفط» وعلاقته بشعار التأميم بمطلب وطني مماثل طرحه الحزب، وهو مطلب الخروج من حلف بغداد الإستعماري. فعلى رغم أن جبهة الإتحاد الوطني وضعت هذا المطلب كأحد الأهداف الوطنية الكبرى فقد ظلت الجمهورية العراقية عضواً في الحلف المذكور، وإن بصورة شكلية، لمدة تسعة أشهر بعد إسقاط الحكم الملكي دون أن يسبب ذلك انقساماً في الصف الوطني، أو قيام حملات سياسية واسعة للضغط على قاسم. وبعد مؤامرة الشواف وكشف دور ذلك الحلف الإستعماري فيها برّز الحزب مطلب الإنسحاب من حلف بغداد في مقدمة مطالبه الآنية. ومن المعلوم أن «إتحاد الشعب» قالت في (١٩٥٩/٣/٩)، وهو اليوم الثاني للقضاء على مؤامرة الشواف: «لقد آن الأوان للبت على الفور بخروج العراق رسمياً من حلف بغداد المشؤوم الذي ينبعث منه اليوم خطر أكيد على جمهوريتنا». وقياساً على هذا كان من الواجب تأييد مبادرة قاسم في تأميم الحصص الفرنسية والعمل على تحقيقها بكل السبل.

لذلك لا يمكن قبول ادعاءات زكي خيري بأن الحزب الشيوعي أسقط شعار تأميم النفط بشكل قطعي بعد ثورة ١٤ تموز، رغم عدم النص على ذلك صراحة في بيانات الحزب وتقرير اللجنة المركزية في أيلول ١٩٥٨. والحقيقة أن تصريح قاسم بالتوجه الى تأميم حصة فرنسا، الذي جاء مقترناً مع إعلان الإنسحاب من حلف بغداد يؤكد ما ذهبنا اليه بأن الوضع الثوري الذي ظهر بعد سحق مؤامرة الشواف كان يسمح بتجاوز الشعارات التي طرحت في الأشهر الأولى للثورة سواء بالنسبة لقضية الإنسحاب من حلف بغداد أو التوجه لتحرير النفط العراقي من السيطرة الأجنبية.

لهذا السبب وقع إعلان قاسم (٢٤ آذار ٥٩) حول الحصص الفرنسية وقع الصاعقة على شركات النفط والحكومات الغربية، حتى أن صحيفة التايمس، من فرط حرجها تجاهلت الخبر على أهميته القصوى. ولكن الصحيفة أشارت الى الإعلان فيما بعد (في عددها، ١٩٥٩/٤/١٣) بصورة غير مباشرة، حين نسبت التصريح الى «ناطق بإسم الحكومة

العراقية»، وليس الى عبد الكريم قاسم نفسه، وذلك من خلال تعليق مراسلها في القاهرة على أقوال الصحافة المصرية. فقالت التايمس أن المصادر الرسمية الفرنسية سارعت لنفي أي علم لها بوجود نوايا عراقية لتأميم الحصة الفرنسية، وذكرت أن «الأهرام» القاهرية (١٢/٤/١٩٥٩) علقت على التصريح العراقي بالقول أن النفي الفرنسي الرسمي، وسكوت عبد الكريم قاسم عن موضوع تأميم حصة فرنسا: «يبرهنان أن قاسم مع إستسلامه للهيمنة الشيوعية، قد خضع خضوعاً كلياً للنفوذ الأنجلو ـ فرنسي»!

بهذا المنطق الغريب تلمح الإهرام الى أنها كانت بحكم علاقتها الوثيقة بالدوائر العليا في القاهرة وواشنطن، قد اطلعت على تحركات دبلوماسية بين لندن وموسكو ذات صلة بتطورات قضية النفط في العراق.

المارشال مونتغمري يزور موسكو

في الوقت الذي كان ممثل شركة نفط العراق يهم بمقابلة وزير الإقتصاد العراقي يوم السبت ٤ نيسان، أعلن في لندن أن الفيلد مارشال اللورد مونتغمري اتصل بالسيد خروتشوف وطلب منه الإذن بزيارة موسكو في نهاية نيسان لغرض «بحث حالة العلاقات المتوترة بين الشرق والغرب». وذكرت صحيفة التايمس التي نشرت النبأ، يوم الإثنين ٦ نيسان ١٩٥٩، أن خروتشوف رحب بطلبه، و «أن رئيس الوزارة البريطانية، المستر ماكميلان، قال أنه لا يعارض الزيارة المقترحة في الوقت الحاضر». وهذا الأمر يلمح، رغم طبيعة الزيارة غير الرسمية، الى وجود رسالة بالغة الأهمية ترغب لندن في إيصالها الى الحكومة السوفيتية. وتحدث مونتغمري خلال عطلة نهاية الأسبوع عن الغرض من الزيارة التي يزمع القيام بها قائلاً:

«أنا ذاهب لأني مهتم جداً في الصدام الحالي بين الشرق والغرب... أريد أن أتباحث مع هؤلاء الناس وأطلع على ما يفكرون به حول كل شيء. فنحن لا يمكن أن نستمر في هذا الوضع المتوتر.»

وتقول التايمس أن اللورد مونتغمري أخبرها بأن زيارته الأخيرة الى روسيا كانت في كانون الثاني ١٩٤٧حين قابل ستالين وقام بزيارة المؤسسات الأكاديمية العسكرية السوفيتية، وهذا ما يؤكد أيضاً الأهمية الخاصة للزيارة.

ولم يترك المارشال الغرض من سفرته الى موسكو للحدس والتخمين، إذ انتهز حفل غداء في نادي الصحافة في لندن في ١٥ نيسان، ليطرح تصوراته للوضع العالمي المتلبد بالغيوم، وليعلن الحلول التي يقترحها على القادة السوفيت في زيارته المقبلة. قال مونتغمري:

«أنا واثق جداً من شيء واحد، وهو أنه إذا أريد حل المشاكل القائمة فإن على الطرفين تقديم بعض التنازلات. وأنا لا أتفق مع أولئك الذين يقولون لا يمكن تقديم أي تنازل. إنهم مجبرون على ذلك، بالطبع مع ضمان مصالحهم الحيوية بشكل مطلق.

بيد أنه ليس كل شيء حيوي ولا يمكن أن يكون كذلك. هنالك أشياء حيوية، وهناك أشياء مهمة وليست بحيوية، وهناك أشياء ليست ذي بال. هذه هي الطريقة التي أعالج بها أية فكرة عن السلام والحرب.» وأضاف المارشال مونتغمري «فأنا لهذا السبب أتفق إتفاقاً مطلقاً مع نظرة المستر ماكميلان لهذه المشكلة... وأنا واثق تماماً من وجود بصيص من النور في نهاية النفق». (التايمس ١٦/٤/١٩٥٩)

وأكد المارشال، بتواضع مفتعل، أنه رجل عسكري لا يهتم بشؤون السياسة ولكنه لم يكن يجهل أن النفط أصبح عماد الإقتصاد البريطاني، وأن الهدف الأساسي للسياسة البريطانية كان المحافظة على المصالح النفطية لبريطانية، كما قال إيدن من قبل. فلم يكن هنالك مجال واسع للحدس عن طبيعة الزيارة الى موسكو وأنها إمتداداً لزيارة ماكميلان السابقة: مقايضة برلين ببغداد.

وصل المارشال مونتغمري موسكو مساء ٢٨ نيسان ١٩٥٩ على متن طائرة سوفيتية وسط إستقبال كبير. وكان الذي أدهش المضيفين السوفيت ما حدث نفس المساء. فقد أذيعت في الولايات المتحدة مع وصول ضيفهم الكبير مقابلة طويلة له مع أحدى الوكالات التلفزيونية الأمريكية تناول فيها القيادة الأمريكية بالنقد اللاذع والهجوم على الرئيس الأمريكي بشكل خاص. وقال أن القادة الأمريكان، آيزنهاور ودلس وهيرتر [وزير الخارجية الأمريكي الذي خلف دلس بعد استقالته بسبب إصابته السرطان]، هم جميعهم مرضى، بينما يتطلب الوضع العالمي قيادة أكثر حيوية. وقال:

«والحال أن قيادة العالم الحر قد انتقلت بعد الحرب الى أيدي الولايات المتحدة، ولكن التاريخ سيقول، فيما أعتقد، أن قيادة الولايات المتحدة كانت غير متسقة في

مسيرتها ... ربما كان هنال نقص في إتخاذ القرارات في القمة.

ومهما كان من أمر فيجب الإعتراف بالحقيقة، سواء كان هذا صحيحاً أم لا، بأن قيادة الولايات المتحدة قد أصبحت في السنين الأخيرة موضع ريبة... ولا بد أن يتقدم أحد ليوفر الإستقامة المطلوبة، وليكون وكيل عدل وخلق. وهذا ما يقوم به المستر ماكميلان.» (التايمس ٢٩/٤/٥٩)

وتطرق مونتغمري في المقابلة الى الوضع السياسي العالمي وقال أنه لا يتفق مع رأي الرئيس الأمريكي برفض عقد مؤتمر للقمة، وقال أن الإتحاد السوفيتي ليس له أية نية في مهاجمة الغرب، وأنه من غير المحتمل قيام حرب نووية، وأن الحروب الصغيرة ستكون الأهم خلال السنين العشر القادمة، واقترح عملية خفض القوات البريطانية والأمريكية في ألمانيا الغربية وللقوات السوفيتية في ألمانية الشرقية.

وقد شعر القادة الأمريكان بالإستياء الشديد من هذه الهجمات عليهم، وأثارت اقتراحات مونتغمري حول خفض القوات الغربية وتحييد ألمانيا دوياً كبيراً في الصحافة الأمريكية، سيما وأنها كانت ما يدعو اليه الإتحاد السوفيتي وهدد من أجل ذلك باحتلال برلين الغربية. وجاء توقيت إذاعة المقابلة مع وجود مونتغمري في موسكو، الأمر الذي ضاعف من وقعها لدى خروتشوف معتبراً اياها، فيما يتوقع، عربوناً لما جاء به الضيف البريطاني من إقتراحات ورسائل من الحكومة البريطانية.

حظي مونتغمري، كما قال مراسل «الديلي تلغراف» (٢٩/٤/٥٩) بحفاوة لم يعهدها زائر آخر للعاصمة السوفيتية، فقد التقى برئيس الوزارة السوفيتية مرتين ولمدة ساعتين في كل مرة، وخرج ليعلن للصحفيين أن محادثاته مع خروتشوف «شملت كل شيء» (التايمس ٣٠/٤/٥٩).

وفي نهاية الزيارة دعا مونتغمري الى الخروج من المأزق الذي انتهت اليه العلاقات بين المعسكرين بـ «تقديم التنازلات من قبل الطرفين». وقد كشف أن خروتشوف حمّله رسالة

شفوية الى المستر ماكميلان، ولكنه رفض الإفصاح عن محتوى الرسالة وعن طبيعة الأمور التي تمّ بحثها في لقائيه مع خروتشوف (التايمس ١/٥/٥٩).

ونشر مونتغمري بعض ما دار في مباحثاته في موسكو في مقال له في صحيفة الصندي تايمس (١٠/٥/٥٩)، قال فيه أن الإتحاد السوفيتي لا يريد الدخول في حرب نووية مع الغرب تتركه مدمراً وراكعاً، وعلى جناحه الشرقي ألف مليون صيني. «إن ذلك لن يحدث أبداً». ولذلك اقترح على خروتشوف تخفيف الوجود العسكري في أوربا الوسطى وأن يجري: «انسحاب من الجانبين، خطوة خطوة » من الساحات غير الحيوية «لخلق الثقة المتبادلة خلال ذلك».

وأشار مؤلف السيرة الرسمية للمارشال مونتغمري الى أن الدول الغربية تبنت فيما بعد مقترحاته حول: «التخلي عن فكرة توحيد ألمانيا، فصل قضية برلين عن قضية ألمانيا الشرقية، والتركيز على العلاقات التجارية الأنكلو - سوفيتية في جو من التعايش المتبادل». (نيجيل هاملتون، مونتي، نشر سبتر، لندن، ١٩٨٧، الجزء ٣، ص ٩١٥).

وهذا في الحقيقة نفس الموضوع الذي طرح في لقاءات القمة الأنكلو - سوفيتية السابقة، ورغم أن موضوع النفط العراقي لم يرد صراحة فإن النفط المستحصل من العراق والكويت لا شك يشكل المادة الأولى للتجارة البريطانية.

وقدكشف المارشال مونتغمري تقييمه العام للقيادة السوفيتية بعد عودته من موسكو في سلسة من محاضرات ألقاها في جامعة أكسفورد في النصف الثاني من شهر أيار ١٩٥٩، فقال إنه يميّز بين «القومية الروسية والشيوعية» - أي بين مصالح الإتحاد السوفيتي كدولة التي يمكن أن تلتقي بالمصالح البريطانية وبين المبادى الشيوعية التي لا يمكن قبولها. وقال أن المباحثات الجارية آنذاك في جنيف حول مشكلة برلين والعلاقات بين الشرق والغرب: «تتعلق بالقومية الروسية أكثر منها بالشيوعية» (التايمس ٢٣/٥/٥٩).

ماذا جرى بعد زيارة مونتغمري الى موسكو؟

كان التطور الأول هو الإعلان الرسمي عن تخلي فرنسا عن معارضتها لعقد مؤتمر القمة الذي يدعو اليه خروتشرف. وكان هذا التغير في الموقف الفرنسي قد اتخذ، كما مرّ بنا، خلال

زيارة رئيس الوزارة الفرنسية الى لندن في ١٣و١٤ نيسان ٥٩ حين تم الإتفاق البريطاني - الفرنسي حول تنسيق سياسة الدولتين أزاء خطر تأميم النفط في العراق.

ففي يوم وصول مونتغمري الى موسكو أعلن وزير الخارجية الفرنسية، كوف دي مورفيل، أمام الجمعية الوطنية في باريس، بلباقة أن بلاده ترى أن حل مشكلة برلين رهن بحل مشاكل الشرق الأوسط، فقال: «أن الحكمة تدعو الى البحث عن حالة مقبولة للجميع في أوربا الوسطى، كما كان الفرنسيون قد طرحوا عام ١٩٥٨، كحل جيد للمشاكل في الشرق الأوسط.» (التايمس ٢٩/٤/٥٩). الأمر الذي يشير الى تنسيق دقيق بين الموقفين، البريطاني والفرنسي.

وعرض الوزير الفرنسي الأسباب التي دعته لقبول مشاركة الإتحاد السوفيتي في حل مشاكل الشرق الأوسط، فقال بعد أن ذكر ما دعاه «الإنقلاب الدموي في بغداد» وأحداث لبنان، بأن الحكومة الفرنسية كانت قد قبلت الإقتراح السوفيتي في تموز ١٩٥٨ حول عقد مؤتمر قمة لبحث قضية الشرق الأوسط، وأن حكومته لم تزل عند رأيها حول هذه القضية، ثم أضاف الوزير:

> «إن السياسة السوفيتية بعد أن دعمت دون تحفظ القومية الوحدوية للكولونيل ناصر، أخذت بالإنحناء، ولكن الإتحاد السوفيتي ليس أقل وجوداً ونشاطاً وسيبقى كذلك لوقت طويل. وإن التدخلات السوفيتية يمكن في أي وقت أن تعرض للخطر ما نملك نحن وحلفاؤنا من المصالح الأساسية، ابتداءً بالتجهيزات النفطية. ويبقى الوضع أكثر خطراً من أي وقت مضى. لذلك نعتقد ومنذ سنة، أن من المبرر بحث هذه القضية، ونحن لن نرفض إطلاقاً وضع مسألة الشرق الأوسط، وبنفس الروح لعام ١٩٥٨، ضمن جدول أعمال مؤتمر القمة الذي يمكن أن يعقد في غضون الأشهر القادمة.» (اليموند، ١٩٥٩/٤/٣٠).

إذن ليس هنالك من شك بأن موضوع النفط العراقي كان عاملاً أساسياً، إن لم يكن العامل الأساسي، لتحديد الموقف الفرنسي من مسألة برلين ومؤتمر القمة الذي كان خروتشوف

يطالب به. والحقيقة أن هذا الإعلان الفرنسي يسجل تحولاً كبيراً في موقف الحكومة الفرنسية من المقترحات السوفيتية ـ البريطانية حول مسألة برلين. فقد كان الموقف الفرنسي يتحدد بوجود جبهة فرنسية ـ ألمانية غربية معادية للمساعي السوفيتية ـ البريطانية. وكانت العلاقات قد توترت بين لندن وباريس بعد تشكيل السوق الأوربية المشتركة التي تعارضها بريطانيا.

ولهذه الأسباب كانت فرنسا في الفترة قبل إعلان عبد الكريم قاسم عن نية الحكومة العراقية تأميم حصة فرنسا من النفط، تعارض فكرة عقد مؤتمر القمة الذي ألحّ عليه خروتشوف ووافقه ماكميلان. وكان ديغول يسخر من كل من آيزنهاور وخروتشوف ويسميهما بـ «الأبلهين»، ويهزأ بماكميلان لدرجة لم يعتبره أهلاً للتعليق. (21)

فلما طرح تأميم الحصة الفرنسية من النفط العراقي، ووجدت فرنسا نفسها عاجزة عن إنقاذ مصالحها النفطية الكبيرة في العراق، تقدمت الدبلوماسية البريطانية، حسب ما يظهر من الوقائع، لتوثيق صلاتها بباريس وعرض مساعيها لإحباط تأميم حصتها من النفط العراقي لقاء تخفيف المعارضة الفرنسية لعقد مؤتمر القمة الذي يطالب به خروتشوف، ومن ثم استثمرت لندن الموقف الفرنسي الجديد في كسب تعاون سوفيتي أوثق في ترتيب شؤون العراق في المستقبل.

وظهرت في العراق آثار توثق العلاقات بين لندن وموسكو المتعلقة بزيارة مونتغمري في شهر نيسان/ أبريل ١٩٥٩. فبعد الضجة الإعلامية والتحرك الدبلوماسي الكبير اللذين قاما على أثر تردد أنباء عن احتمال تأميم النفط العراقي، أسدل الستار على القضية، بل حُمل وزير الإقتصاد العراقي، د. إبراهيم كبة، على التأكيد في مقابلة مع صحيفة (إيراك تايمس، في ٥٩/٤/٨): أن قضية التأميم لم تطرح مطلقاً، وأن موضوع التأميم لم يرد قطعاً في المداولات مع شركات النفط. وقال إن الحكومة العراقية ما زالت متمسكة بالإعلان حول السياسة النفطية الذي أذاعته بعد الثورة. وأوضحت التايمس اللندنية (٥٩/٤/٩) التي نقلت المقابلة، أن الحكومة العراقية كانت أعلنت أنها ستلتزم بالإتفاقيات المعقودة مع شركات النفط. والى

جانب هذا أكد وزير الإقتصاد العراقي في المقابلة مع «إيراك تايمس»، أن أهم المواضيع التي بحثت مع شركة آي بي سي والشركات التابعة لها كان موضوع «تنازل الشركات عن جميع الأراضي غير المستثمرة في العراق، التي تضمنتها الإتفاقيات.»، ومعلوم إن هذا المطلب لم ينفذ حتى تشريع القانون رقم ٨٠، عام ١٩٦١.

والحقيقة أن عبد الكريم قاسم لم يكن يرغب في مواجهة مع شركات النفط، وكان قد أعلن تعهداً صريحاً للشركات بعد الثورة مباشرة بإحترام إتفاقيات النفط القائمة. وهذا التعهد الذي دفع التايمس (٨/٤/٥٩) للقول تعليقاً على الإجتماع الذي عقد بين ممثل الشركات وعبد الكريم قاسم يوم الإثنين ٦ نيسان ١٩٥٩:

«سيكون من العجيب أن يُطرح موضوع التأميم، لأن الجنرال قاسم تعهّد لشركات النفط بعد الثورة مباشرة باحترام إتفاقيات عام ١٩٥١ التي تحكم عملياتها وشبكات التوزيع العائدة».

من هذا يتبين أن موضوع التأميم وحتى المطالبة بتنازل الشركات عن الأراضي غير المستثمرة التي أشار اليها وزير النفط لم تأت برغبة شخصية من عبد الكريم قاسم وإنما جاءت نتيجة المدّ الجماهيري تحت قيادة الحزب الشيوعي العراقي الذي أعقب قمع مؤامرة الشواف، كما كان الحال أيضاً بالنسبة لموقف قاسم من الإنسحاب من حلف بغداد وسائر الإجراءات الوطنية والديموقراطية التي تحققت بعد ثورة ١٤ تموز.

لهذه الأسباب يظهر من الطبيعي أن التراجع عن مطلب تأميم حصة فرنسا من النفط العراقي، بعدما طرح طرحاً أولياً، جاء نتيجة معارضة قيادة الحزب الشيوعي العراقي وإيعازها بوقف المطالبة الجماهيرية حول تصفية شركات النفط الأجنبية. وهذا التراجع الستراتيجي عن أهم المطالب الوطنية لم يتم بدون تأثير من موسكو، ومن ترجيح دعوة الذين يمثلون النفوذ الدولي داخل صفوف الحزب الشيوعي العراقي.

وقد أدى هذا التراجع الستراتيجي الى بداية إنحدار الحزب والحركة الشعبية الزاخرة في طريق

مسدود نحو مطالب حزبية ضيقة بمقاعد وزارية تافهة بدلاً من حشد القوى لخوض المعركة الوطنية الأهم ضد شركات النفط الأجنبية. وكانت هذه كما سنرى دسيسة ليست بعيدة عن الصفقة البريطانية ـ السوفيتية، لإبعاد الحزب الشيوعي العراقي عن المطالبة بتأميم النفط، ولنقل المعركة الدائرة بين مجموع الحركة الوطنية في العراق وشركات النفط الأجنبية الى معركة داخل الصفوف الوطنية ذاتها.

ومع ذلك لم تكن لندن الطرف الرابح الوحيد من هذه الصفقة، بل أقنع خروتشوف نفسه بأنه ربح الجائزة الأكبر التي كان يطمح اليها، وهي الإقتراب من الولايات المتحدة الأمريكية.

الفصل العاشر

حركة الشواف والموقف الأمريكي

«إن طريق الترضية ليس طريقاً غير مشرف فحسب، بل هو الطريق الأكثر خطراً لكل من يريد سلوكه... وقد دفع العالم ثمناً عالياً لدروس ميونيخ.»

(من خطاب الرئيس الأمريكي، آيزنهاور، تلميحاً الى زيارة ماكميلان الى موسكو. التايمس، ٦/٤/١٩٥٩.)

«إننا نستطيع أن نتخذ موقفاً ودياً ومشجعاً لناصر[،] دون أن نصبح طرفاً في حملته على قاسم ...»

(من المحضر السري لمباحثات ماكميلان وآيزنهاور في آذار ٥٩، عن هيكل كتاب «سنوات الغليان، ج١، ص٤٢٨ وبعدها.»)

«ليست أزمة برلين إلا ذريعة، فالمساعي السوفيتية الحالية تستهدف من حيث الأساس العراق وإيران.»

(المراسل العسكري لصحيفة النيو يورك تايمس، ٢٢ نيسان ١٩٥٩)

لم تكن الدوائر الأمريكية تطمئن للتحرك البريطاني المنفرد ولزيارة ماكميلان الى موسكو، فقد كشفت تلك الزيارة الإنقسام العميق في الصفوف الغربية الأمر الذي أدى الى تقوية النفوذ السوفيتي وإضعاف مكانة أمركيا في ألمانيا وأوربا عموماً. وأفصح الرئيس الأمريكي عن مشاعره الحقيقية فيما بعد، ملمحاً الى أن زيارة ماكميلان كانت بمثابة ميونيخ ثانية نفذت على حساب واشنطن، فقد هاجم آيزنهاور البريطانيين في مؤتمره الصحفي وذكّرهم بعواقب صفقة ميونيخ مع هتلر عام ١٩٣٨ (التايمس، ٦/٤/٥٩).

وحاول ماكميلان، من جانبه التخفيف من غلواء الحكومة الأمريكية وإقناعها بصواب صفقته مع موسكو، فقام بزيارة الى الولايات المتحدة تباحث خلالها مع الرئيس الأمريكي في ١٩ - ٢٣ آذار ١٩٥٩، حول نتائج مداولاته مع القادة السوفيت. ولم تفت ماكميلان فرصة محاولة فرض شروط بريطانيا بعد أن تعززت كفتها نتيجة التفاهم مع خروتشوف. فطلب ماكميلان موافقة واشنطن على عقد مؤتمر قمة لبحث قضية برلين والشرق الأوسط، سيما وأن موسكو وافقت على تخفيف موقفها العنيف بقبول اقتراح ماكميلان أن يسبق مؤتمر القمة اجتماع لوزراء الخارجية. لكن الرئيس الأمريكي عارض بشدة عقد مؤتمر القمة المقترح طالما بقي التهديد السوفيتي بفرض حل منفرد لمسألة برلين قائماً، وكان أوضح في مناسبات عدّة أن عقد المؤتمر تحت طائلة التهديد سيفسر على أنه استسلام أمام إبتزاز سوفيتي.

ويقول مصدر أمريكي أن ماكميلان تذرّع الى الرئيس آيزنهاور في لقاء في كامب ديفيد في ٢٠/٣/٥٩، والدموع تترقق في عينيه، بالقول أنه لا يريد تعريض الشعب البريطاني الى هجوم نووي من أجل مليونين من الأعداء السابقين في برلين الغربية. فرّد عليه آيزنهاور بحدّة

أنه لا يرضى أن يقاد مرغماً الى حضور مؤتمر قمة يطلبها خروتشوف (22). وبعد أخذ ورد تنازل آيزنهاور في نهاية الأمر ووافق على إقتراح رئيس الوزارة البريطاني، ولكن بشرط أساسي هو أن يؤمن الإتحاد السوفيتي «تقدماً ملموساً» في اجتماع وزراء الخارجية، قبل عقد مؤتمر القمة. وأكد الرئيس الأمريكي شرطه المسبق هذا بصورة لا تقبل التأويل.

أما سبب هذا التنازل الأمريكي فلم يكن ظاهراً أول الأمر، ولكن تعقيب صحيفة التايمس (٥٩/٣/٢٤) يلقي بعض الضوء على ما تم في لقاء كامب ديفيد، إذ قالت التايمس:

«إن موقف الرئيس [آيزنهاور]، في تخمين المعلقين الأمريكان المطلعين، أزاء بعض مقترحات المستر ماكميلان يتراوح بين «الحياد والفتور»، وهم يتوقعون فترة من التوتر في المستقبل القريب الى حين توصل الحكومات الغربية الى موقف متفق عليه خلال المفاوضات المقبلة مع روسيا.

ولكن من الظاهر أن رئيس الوزارة [البريطانية]... تشجع كثيراً بسبب الجو الممتاز الذي ساد مباحثات كامب ديفيد التي عكست من جديد علاقة بين «الشركاء والأصدقاء»، وامتد هذا الجو الى جلسة مرضية جداً عقدها المستر سلوين لويد مع المستر هيرتر حول التطورات في الشرق الأوسط.»

وجدير بالذكر أن الإشارة هنا الى الإتفاق الأنكلو ـ أمريكي حول «التطورات في الشرق الأوسط» لها دلالة كبيرة، لاسيما إنها جاءت علناً ونشرت في الصحافة البريطانية بنوع من الفخر والكبرياء. إذ كان من الواضح أن الوضع في العراق كان أحد العوامل، إن لم يكن العامل الرئيسي، لتحول الموقف الأمريكي من صفقة ماكميلان في موسكو. يمكن ملاحظة ذلك من استعراض سريع للسياسة الأمريكية أزاء الثورة العراقية حتى تمرد الشواف في الموصل في ٨ آذار ١٩٥٩.

حركة الشواف والحسابات الأمريكية

بعد فشل مهمة الإنزال الأمريكي - البريطاني في لبنان والأردن تركزت السياسة الأمريكية أزاء ثورة ١٤ تموز على محاولة تنفيذ ثورة مضادة تحت غطاء ناصري. ولم يكن من الواضح أول الأمر دوافع إعتماد واشنطن على وكالة محلية لتنفيذ خططها في العراق والمنطقة العربية. وكانت الولايات المتحدة، في الظاهر على الأقل، تملك قوة عسكرية واقتصادية توفر عليها ملابسات الإعتماد على قوة محلية كالحركة الناصرية. فالحكم الناصري لم يكن نظاماً عميلاً، وإن كان صعوده للسلطة عام ١٩٥٢ حظي بمباركة ودعم الدوائر الأمريكية، حسب ادعاء بعض مسؤولي وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. (أنظر مثلاً كتاب مايلز كوبلاند، لاعب النرد.) وقد وضع جمال عبد الناصر الوحدة العربية بقيادة مصر دائرة ضمن الدوائر الثلاث الشهيرة التي حددها كأهداف للثورة المصرية. وكانت الإمبريالية البريطانية ترى في أية وحدة عربية خطراً يهدد مصالحها، على خلاف التقديرات الأمريكية. فعلى رغم أن واشنطن لا تقل عداءاً لفكرة الوحدة العربية ولا ترى من مصلحتها قيام دولة عربية موحدة، فإنها كانت تنظر الى المشروع الناصري للوحدة العربية على أنه حركة غير جادة تفتقد الى المقومات الحقيقية، وهي لهذا السبب يمكن أن تلتقي مع المشاريع الأمريكية لضرب الحركة الشيوعية والتوجهات اليسارية في البلاد العربية. وكانت واشنطن رحبت بالوحدة المصرية - السورية عام ١٩٥٧، باعتبارها أنهت الحكم السوري الذي وضعته واشنطن في قائمة البلدان الحليفة للإتحاد السوفيتي. ومع ذلك لم تكن واشنطن تطمئن لسياسة عبد الناصر وعلاقاته، هو الآخر، بموسكو، ودعمه الحركة الوطنية في لبنان والأردن والعراق الملكي.

غير أن الموقف الأمريكي المتحفظ من الحركة الناصرية تبدل فجأة بعد قيام الثورة العراقية، وأصبحت سياسة التنسيق مع القاهرة من أركان السياسة الأمريكية في إسقاط ثورة ١٤ تموز. وكان القوميون الناصريون ينكرون هذه الحقيقة، لكن محمد حسنين هيكل نشر مؤخراً وثيقة سرية هامة أعدها مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بعد أيام من الثورة العراقية. (أنظر كتاب، سنوات الغليان، ص ٥٥٨، الوثيقة رقم ٢٨.) وكانت الوثيقة بتاريخ

٢ آب ١٩٥٨، وتحت عنوان «القومية العربية بوصفها من العوامل المؤثرة في الوضع في الشرق الأوسط»، وقد حذفت الفقرة الأولى منها (فيما خلا عنوان الفقرة وهو: الوضع الحالي) وهي لا شك كانت تتعلق بالثورة العراقية والموقف من حكم قاسم. جاء في الوثيقة:

« ..إننا لا نعتقد أن توحيد الدول العربية ودمجها في إمبراطورية مركزية موحدة ممكن في المستقبل المنظور. فهناك في المنطقة ظروف وأوضاع سوف تتحرك ضد النجاح النهائي لإقامة دولة عربية مركزية، وذلك بمجرد تحقيق الهدف الأساسي للتضامن العربي، ألا وهو التخلص من السيطرة الأجنبية... وربما لا يقبل كثير من صانعي الثورة العراقية أن تكون القاهرة هي المصدر النهائي والوحيد للسلطة في شؤون العراق، وقد يحدث نزاع بينهم وبين الناصريين.»

وتقول الفقرة ١٢ من الوثيقة:

«وأهداف القومية العربية الراديكالية لا تتعارض دائماً مع المصالح الأمريكية. وهكذا فإن الهدفين العربيين المتمثلين في صون الإستقلال، واستخدام أرباح البترول العربي، يتفقان مع أثنين من المصالح الأساسية للولايات المتحدة، وهما عدم خضوع المنطقة للسيطرة السوفيتية، واستمرار الغرب في الحصول على بترول الشرق الأوسط...»

ولاشك أن هذه السياسة الأمريكية المرنة من الحركة الناصرية، نشأت من ظروف عالمية واجتماعية معينة، حيث أن المصالح الغربية في المنطقة العربية التي تشير الوثيقة اليها ولاترى ضيراً في إزالتها، كانت مصالح بريطانية! ومن ناحية أخرى تمتلك الولايات المتحدة على خبرة غنية في التعامل مع الأنظمة العسكرية، فلم تر خطراً في التعامل مع النظام الناصري للحلول محل الركائز البريطانية في المنطقة العربية.

وكان النظام الناصري يمثل مصالح فئات اجتماعية متباينة في مقدمتها الشرائح العليا من

العسكريين والموظفين الكبار، أو ما اصطلح على تسميته بـ «البرجوازية البيروقراطية». ولكن التكوين الإجتماعي لهذه الطبقة يدفعها في كثير من الأحيان الى الإعتماد على القوى الكبرى في الخارج. وبطبيعة الحال فإنها قد تحاول تحقيق مصالح وطنية وتدافع عن قدر معين من الإستقلال الوطني، رغم علاقاتها الخارجية. ولكن مصالحها الضيقة قد تجعلها لفترات محددة أداة بيد القوى الإمبريالية، أو غطاءاً «قومياً» لتنفيذ الخطط الأجنبية.

وكانت الولايات المتحدة في فترة قيام الثورة العراقية، على الرغم من قدراتها العسكرية العالمية، ما تزال تركز على مصالحها في الشرق الأقصى، كما يتبين ذلك من الحروب العدوانية الأمريكية في كوريا وفيتنام. ولم يكن الشرق الأوسط يعادل بعد نفس الأهمية في الحسابات الأمريكية آنذاك. ويقول ماكميلان في مذكراته (ركوب العاصفة، ص ٥٣٦): «بالرغم من الجهود المستمرة لتنسيق خطة عمل محددة لصيانة المصالح والمكانة المعنوية الغربية تشمل الشرق الأوسط، لم أستطع أبداً أن أقنع الرئيس [الأمريكي] ووزير الخارجية بتقديم أكثر من مساعدة جزئية كلما انفجرت أزمة من الأزمات... فالمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط تظهر دائماً وكأنها مترددة وغير ثابتة. وهذا لا شك بسبب تزايد قلقهم من الأخطار التي يرونها تتطور بإطراد في منطقة المحيط الهادي.»

ولعل هذا ما يفسر توجه السياسة الأمريكية الى التفاهم مع القاهرة من جديد في أعقاب ثورة ١٤ تموز، كما رأينا في الفصول السابقة. ولذلك رأت في دعم تكتل ضباط الموصل الذين أصابهم الهوس فرصة للإطاحة بالثورة العراقية.

كانت واشنطن تعول الكثير على محاولة الشواف لتصفية الثورة العراقية وقيام حكم يدخل العراق في ساحة النفوذ الأمريكي على حساب النفوذ البريطاني والسوفيتي. وقد ظهر من الوقائع التي نشرها خليل ابراهيم حسين في كتابه (ثورة الشواف، ولاسيما الجزءان الثاني والرابع) حول تمرد الشواف (وهو من المتعاطفين مع التمرد)، أن العملية تمت على عجل، بالضد من تقدير الضباط القوميين الكبار، رفعت الحاج سري وناظم الطبقجلي وغيرهما. وتم

تنظيم العملية، من قبل ضباط الموصل حتى دون علم الشواف والضباط القوميين في بغداد وكركوك، وبإشراف مباشر من عبد الناصر الذي عهد مسؤولية الإتصالات المباشرة الى كل من، عبد الحميد السراج، مدير المخابرات في سوريا، والعقيد عبد المجيد فهمي، الملحق العسكري للعربية المتحدة في بغداد.

ويقول مؤلف كتاب (ثورة الشواف، ج٤، ص١٥٩):

«اتصل تكتل ضباط الموصل بالسيد عبد الحميد السراج مدير المكتب الثاني (مدير الإستخبارات) ووزير الداخلية وبحث الضباط معه امكانيات الجمهورية العربية المتحدة عند إعلان الثورة في الموصل، هذا مع العلم أن هذا الإتصال جرى في تشرين الثاني ١٩٥٨ بدون معرفة بغداد وقائد الفرقة الثانية.»

وكان الضباط القوميون عهدوا بقيادة الحركة الأنقلابية الى رفعت الحاج سري، ولكن بعض ضباط الموصل (يذكر خليل حسين من بينهم الرائد الركن محمود عزيز، والعقيد شكر الحنكاوي) الذين كانوا على صلات مباشرة بالسراج عبر الحدود العراقية ـ السورية، رأوا لأسباب غير واضحة التعجيل بالحركة ضد ما تم الإتفاق عليه في بغداد.

وكان رفعت الحاج سري يرى أن الأوضاع غير مواتية للقيام بعملية إنقلابية، وقد نقل عنه خليل حسين قوله: «أن الحزب الشيوعي سيطر على معظم ضباط الصف والجنود الذين أصبحت كلمتهم نافذة وسيطرتهم تامة.» (خليل ابراهيم حسين، ثورة الشواف، ج٢، صي١٤.)

ويسترسل المؤلف، الذي كان معاون مدير الإستخبارات في ذلك العهد، مقدماً صورة حية لما كان عليه وضع الضباط القوميين من الخوف والرهبة من الجنود، في أواخر عام ١٩٥٨، فيقول: «كان رفعت على حق في أقواله هذه وفي تفسيره للأحداث... لقد أصبح الضباط يخافون جنودهم، بعد أن انحل الضبط والربط وضاعت المقاييس وأنهار النظام العسكري... كما

حدث في الفرقة الأولى وقبيل إقالة عبد السلام عارف من جميع مناصبه، خاف الضباط القوميون عاقبة المصير وأخذوا ينامون ليلاً داخل غرفهم وقد أغلقوا الأبواب والشبابيك عليهم خلاف المعتاد في تلك الأيام القائضة واستعانوا بمراسليهم الذين يأتمنوهم ليشكلوا دورية تجوب حول الغرف لحمايتهم من هجمات الجنود الشيوعيين التي لا ترحم.» (نفس المصدر السابق.) ولذلك كان قيام حركة الموصل بدفع من عبد الناصر شخصياً ولغرض غير معروف بعد.

ويقول المصدر السابق (ج٤، ص ١٦٤):

«قرر الشواف الموافقة على إعلان الثورة نظراً لحراجة مقدم لوائه [محمود عزيز] كما يذكر معظم الضباط الثائرون ولعوامل وأسباب أخرى لابد أن تكشفها الأيام...»!

ولكن المؤلف لم يفصح عن طبيعة تلك الأسباب، وهل كان من بينها استعجال رئيس العربية المتحدة قيام التمرد؛ «مهما كان الثمن» حسب ما ألمح في مكان آخر من كتابه المذكور.

وإذا كان ثمة مجال للتكهن والتخمين، فيمكن أن تفسر عجلة عبد الناصر بأنه ربما تسلم إشعاراً من واشنطن بضرورة الردّ السريع على زيارة ماكميلان الى موسكو وما قد تقود اليه من تصدع للوضع الأمريكي في أوربا والشرق الأوسط، وهو أمر قد ينعكس على وضع الحركة الناصرية. وكان المارشال تيتو موجوداً في سوريا للقاء رئيس العربية المتحدة في وقت تنظيم تمرد الشواف. وكان تيتو مع عبد الناصر ونهرو قادة حركة عدم الإنحياز، ينظرون بعين القلق الى ما كان يجري في العراق، وكانوا على نوع من التنسيق مع السياسة الغربية في جهودها لقطع الطريق على صعود الحزب الشيوعي العراقي الى السلطة، وقد تكون هنالك علاقة بين توقيت زيارة تيتو الى سوريا في وقت زيارة ماكميلان الى موسكو (التي انتهت في ٢ آذار ٥٩) وعلاقتها بالوضع العراقي. وقد كان الإعداد لإنقلاب ناصري في العراق سراً مفتوحاً تحدثت عنه التايمس في عددها ٨ شباط ١٩٥٩، حيث ألمحت الى أنباء تتردد حول «انقلاب

تنظمه بعض العناصر [الناصرية] في الجيش العراقي في الربيع.»

ولعل ما كتبه عبد اللطيف البغدادي، نائب رئيس العربية المتحدة، في مذكراته (ج٢، ص ٨٠) يلقي قليلاً من الضوء حول هذه القضية، حين قال:

«كنت مع جمال عبد الناصر في مدينة اللاذقية أثناء رحلته مع ضيفه المارشال تيتو عندما حضر الينا هناك يوم الإثنين ٢ مارس ١٩٥٩ ملحقنا العسكري في العراق الضابط عبد المجيد فريد. وقام بإبلاغ جمال أن هناك تحركاً في الجيش العراقي بهدف القيام بإنقلاب عسكري ضد قاسم للقضاء عليه وعلى نظامه. وأنه موفد من قبل قائد هذا التحرك لمعرفة موقف الجمهورية العربية المتحدة من طلبهم في المساعدة لتحقيق هذا الهدف. وأشار الى أن هذا القائد هو الضابط رفعت الحاج سري مدير المخابرات هناك.

وكان السراج قد سبق وأبلغ جمالاً كذلك أثناء تواجدنا في مدينة حلب وقبل أن نتوجه الى مدينة اللاذقية أن الزعيم ناظم الطبقجلي قائد القوات العراقية في كركوك شمال العراق قد أرسل اليه ضابطاً من ضباط حربه واسمه عبد العزيز وطلب هو الآخر مساعدته في القيام بثورة ضد قاسم. وانه في حاجة الى مده بقوات عسكرية من الجمهورية العربية المتحدة ذلك بالإضافة الى بعض الأسلحة ومحطة ارسال متنقلة. وقد وافق جمال على مدهم بما يحتاجونه من السلاح وعلى محطة الإرسال كذلك. ولكنه أبدى تعذر امدادهم بقوات عسكرية. واتفق أن توضع هذه الأسلحة ومحطة الإرسال المطلوبة في نقطة قريبة من الحدود العراقية عند بلدة تل كوتشك السورية لتكون تحت تصرفهم الفوري عند تحركهم.

ولكن لم يتضح لنا من هذه الإتصالات مدى العلاقة بين ناظم الطبقجلي وقواته في شمال العراق ورفعت الحاج سري وقواته في بغداد. كما أن رفعت الحاج سري لم يكن قد ذكر شيئاً لعبد المجيد فريد عن وجود تعاون بينه وبين أي قوات أخرى. وقد لوحظ أيضاً أن طلب كل منهما في المساعدة يختلف عن الآخر. ومع تلك الصورة وجد أنه من الأوفق أن يأخذ كل من السراج وعبد المجيد فريد حذرهما وأن لا يفصحا لأي من الطرفين عن

وجود اتصال بيننا وبين آخرين، وأن يظل اتصال كل منهما بنا سراً عن الآخر.

وكان عبد المجيد فريد قد ذكر في حديثه أنهم لا ينوون الدخول في وحدة مع الجمهورية العربية المتحدة. واعتقدنا أنه يقصد أن ليس من أهدافهم.» (نقلاً عن كتاب «ثورة الشواف»، بقلم خليل ابراهيم حسين، ج٢، ص ٣٦ -٣٧.)

وعندما نأخذ بنظر الإعتبار أن كلاً من رفعت الحاج سري وناظم الطبقجلي لم يكونا مع القيام بحركة التمرد في ذلك الوقت، كما أوضح مؤلف الكتاب المذكور بالوثائق والأدلة القاطعة، يتبين جلياً أن عبد الناصر نفسه كان وراء توقيت حركة الموصل وأن الإتصالات وقرار إرسال الأسلحة والأجهزة المطلوبة قد جرى كله في وقت وجود تيتو في حلب واللاذقية. كما يتبين أيضاً عدم الثقة والتنسيق بين الضباط القوميين الكبار في بغداد وكركوك مع خطط جمال عبد الناصر. وكان واضحاً أيضاً، من الوثائق المنشورة في الكتاب سابق الذكر، أن الحركة وضعت الضباط القوميين الكبار في العراق، بإستثناء جماعة الموصل، أمام الأمر الواقع شاءوا أم أبوا (المصدر السابق، ص ٤٨). والحقيقة أن المسؤولين في العربية المتحدة حمّلوا الضباط القوميين في كركوك والموصل مسؤولية فشل تمرد الشواف. فقال عبد اللطيف البغدادي في مذكراته (ج٢، ص٨٣) يصف شعوره وشعور عبد الناصر لدى سماع أخبار انهيار التمرد ومقتل الشواف: «وكنا في حنق أيضاً على الذين اتفق معهم ولكنهم تخلوا عنه كرفعت الحاج سري وناظم الطبقجلي».

غير أن مؤلف كتاب «ثورة الشواف» (ج٢و ص ٦٥)، يورد إفادة العقيد محمد نوري، أحد مساندي التمرد في بغداد، حول مقابلته رفعت الحاج سري يوم حركة الشواف، فقال إنه استفسر منه عن واجبه فأجابه رفعت الحاج سري: «لقد قام الشواف بالثورة قبل أوانها ولم تتفق معه على هذا الموعد لأننا غير مهيئين وإن ازالة عبد الكريم قاسم من الوجود تؤدي الى سيطرة الشيوعيين على الحكم لأنه رغم قلة الوحدات التي نعتبرها مضمونة وموجودة في بغداد لم يتصل بي أي منهم ليستفسر عن واجبه أو عن الوضع رغم تعهدهم للشواف مباشرة...»

والحقيقة أن الملحق العسكري للعربية المتحدة في بغداد، عبد المجيد فريد، ظل يدعو الى التمرد حتى بعد سحق الحركة في الموصل. فقد زار الملحق المذكور يصحبة معاونه، المقدم طلعت صدقي، وزارة الدفاع العراقية صبيحة ٩ آذار ٥٩، وهو اليوم التالي للتمرد، لتوديع المسؤولين في مديرية المخابرات العسكرية وتقصي الأخبار، وكان رفعت الحاج سري لم يزل في المسؤولية، فقابلا النقيب فاروق صبري من الإستخبارات العسكرية فيما بعد وعرّضا أمامه بالضباط القوميين خارج الموصل. وقال فاروق صبري في رسالة نشرها مؤلف كتاب «ثورة الشواف» (ج٢، ص ١٠١): وخلال حديثهما معي استفزّاني لأخذ المسؤولية على عاتقنا نحن الضباط صغار الرتبة، باعتبار أن ذوي الرتب العالية لم يحققوا شيئاً، وكان حديثهما معي جاداً وفيه من الإثارة وزهو المستقبل لنا ... وكان طبيعياً أن تكون اجابتي لهما... أن ارتباطي [بهم] لن يجعلني أخرج عن الإطار الذي يرسمه رفعت فهو أعرف.»

يتضح من كل هذا أن حركة الشواف قد أوحي بها من الخارج ومدت بالأسلحة والمعدات عبر الحدود السورية، وأن قوى حلف بغداد، عبر الحدود التركية، التي أصبحت تحت الهيمنة الأمريكية الكاملة بعد عام ١٩٥٧، لم تكن بعيدة عما كان يجري في الموصل على الضد من موقف القوى القومية في بغداد وكركوك. ولعل ما تقدم يلقي الضوء على مطالبة الشواف عندما قام بحركته، بأن تسلم شركات النفط الأجنبية العائدات الى «حكومته»، رغم ما انطوت عليه تلك المطالبة من إحراج لموقف الطبقجلي باعتباره قائد الفرقة الثانية المسؤولة عن منشآت النفط في كركوك والموصل. ومثل هذا الحساب يصعب أن يؤخذ مأخذ الجد دون مفاهمة مسبقة مع شركات النفط الأجنبية، أطراف منها على الأقل، وكان بعض فنييها قد استخدموا في تشغيل محطة ارسال المتمردين في الموصل، كما هو معروف.

لذلك كان فشل تمرد الشواف في الموصل أولاً وقبل كل شيئ هزيمة كبرى للخطط الأمريكية في العراق، ورغم الضجة والمشادة الكلامية بين ناصر وخروتشوف، وتبجحات الأخير في الإشادة بقاسم وبكونه أكثر «تقدمية» من النظام المصري، فقد تعززت العلاقات بين العربية المتحدة والإتحاد السوفيتي بعد أسابيع من حركة الشواف، كما توثقت العلاقة بالمصالح

الأمريكية. والحقيقة أن المد الشعبي اليساري في العراق، الذي انطلق بعد سحق التمرد في الموصل قد أرعب موسكو بقدر ما أخاف واشنطن والقاهرة.

غير أن الصورة بالنسبة للمصالح البريطانية كانت تختلف الى حدما ولفترة معينة من الزمن، بالنظر للمخاوف البريطانية من احتمالات امتداد سيطرة عبد الناصر، المدعوم من واشنطن وموسكو، الى منابع النفط. فبعد أن خابت آمال الولايات المتحدة بثورة مضادة في العراق تحت غطاء ناصري، رجحت الموازين لصالح لندن آنياً على حساب واشنطن، فتشجعت لندن وقد تعززت علاقتها الجديدة بموسكو، لتحاول انتزاع نصيب أكبر في تقرير السياسة الغربية أزاء الوضع في العراق. ولم يتعيّن على لندن الإنتظار طويلاً، إذ سنحت الفرصة لطرح الأمر على أعلى المستويات في واشنطن. فقد قام رئيس الوزارة البريطانية، ماكميلان، بزيارة الولايات المتحدة بعد أيام من فشل حركة الشواف، حاول فيها، كما تبيّن فيما بعد، فرض شروطه على الولايات المتحدة.

اتضحت هذه الحقيقة تماماً من محضر مباحثاته مع الرئيس الأمريكي، آيزنهاور، في كامب ديفيد، في نهاية شهر آذار ١٩٥٩. ونشر السيد محمد حسنين هيكل طرفاً منه في كتابه- (سنوات الغليان، ج١، ص٤٣٨ وبعدها)، إذ ذكر أن الرئيس الأمريكي افتتح الجلسة المخصصة لبحث تطورات الشرق الأوسط، وبالذات فشل التمرد الناصري في الموصل، قائلاً:

«إن ما يجري في المنطقة يستوجب أعلى درجات الإهتمام، فالقرار الذي اتخذه ناصر بمواجهة الشيوعيين في العالم العربي في منتهى الصراحة والعلنية».

فردّ ماكميلان بقوله: «إن ناصر في الحقيقة يحارب من أجل تأكيد زعامته على العالم العربي، فقد فشل حتى الآن في الإطاحة بقاسم رغم كل النشاط الهدام الذي قام به، وعلينا أن نتساءل ما إذا كان ناصر قد وصل الى نهاية قوته السياسية. وأيا كان الحال، فقد ظهر أن قدراته داخل العراق محدودة. وعلى أي حال، فقد أدت جهوده للإطاحة بقاسم من خلال الهجوم على التيوعية العربية الى دفعه (أي قاسم) الى مزيد من الإعتماد الداعي للخطر على التأييد الشيوعي».

وردّ آيزنهاور معرباً عن اعتقاده بأن « لحملة ناصر على الشيوعيين العرب قيمة جوهرية ولا بد من تشجيعها، فهذه الحملة سوف تؤدي بالقطع الى إضعاف النفوذ السوفيتي في الشرق الأوسط».

وردّ ماكميلان قائلاً انه « يشك في أن تؤدي حملة ناصر ضد قاسم الى الإطاحة به».

يتضح مما ذكره هيكل أن الرئيسين توصلا الى اتفاق وسط يقتضي بأن تساند بريطانيا جهود كل من ناصر والولايات المتحدة للإطاحة بقاسم، ولكن بصورة غير مباشرة، على أن تتعهد الولايات المتحدة لقاء ذلك، بأن لا تعارض مساعي بريطانيا في التقرب من قاسم كسباً للوقت ولحين تتوفر الظروف المناسبة لتصفية ثورة ١٤ تموز. وقد أورد هيكل نصاً مبتوراً، فيما يظهر، من المحضر السري للمباحثات بين الرئيسين الأمريكي والبريطاني، فقال:

« وتوصل آيزنهاور كعادته الى حل وسط لخصه بقوله: « إننا نستطيع أن نتخذ موقفاً ودياً ومشجعاً لناصر دون أن نصبح طرفاً في حملته على قاسم أو نتخذ موقفاً غير ودي تجاه النظام العراقي الحالي.» ». (سنوات الغليان، ج١، ص ٤٣٨-٤٣٩)

يتبين إذن أن الدور الذي كان سيوكل الى عبد الناصر في ضرب ثورة ١٤ تموز برز كموضوع خلاف كبير بين القوتين الغربيتين، ولكن إتفاقاً قد تمّ بينهما على حل وسط يقضي بتنسيق سياستهما في العراق. وفي حين اتفق الطرفان على تشجيع سياسة ناصر المعادية للحكم العراقي، عهد الى بريطانيا بالإستمرار في موقفها «الودي» من قاسم الى حين التوصل الى تسوية للخلافات البريطانية - الأمريكية، ولستدراج قاسم الى المسلخ.

كان أول نتائج هذه السياسة الأنكلو- أمريكية هو إخضاع المساعي الناصرية الى المخطط العام الذي أتفق عليه في كامب ديفيد، فبدأ العمل لردّ الإعتبار الى القوى الناصرية التي إصيبت بضربة شديدة في العراق. كانت المهمة المباشرة تهدئة المشادة بين ناصر وقاسم من أجل أن يتفرغ الأخير للحد من المد اليساري العالي في العراق.

وكانت العلاقات بين العراق والعربية المتحدة تسير نحو التصدع بعد أسابيع من ثورة ١٤ تموز، ثم انتهت الى القطيعة والعداء المكشوف بعد فشل مؤامرة الشواف في الموصل. وفي أثر ذلك شن جمال عبد الناصر حملة مسعورة ضد الشيوعيين العراقيين واتهمهم بشتى التهم مؤلباً ضدهم كل القوى الرجعية في الداخل والخارج؛ من شيوخ الأزهر الى رؤساء حركة عدم الإنحياز وحتى العواصم الغربية. وبطبيعة الحال لقيت هذه الحملة المعادية للشيوعية ارتياحاً قوياً في واشنطن.

وكانت الولايات المتحدة، بخلاف بريطانيا، وثقت علاقاتها بالقاهرة وإتخذت خطوات في تنسيق العمل ضد «الخطر الشيوعي» في العراق. وبعد انقطاع نسبي طويل، عقدت إتفاقيتان بين العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية؛ الأولى في بداية عام ١٩٥٩ لتجهيز القمح الأمريكي، والثانية في٧ أيار ٥٩، بمبلغ ٢٢ مليون دولار لتصدير الفائض الزراعي الأمريكي الى مصر (التايمس، ٥٩/٥/٨). كما توسط البنك الدولي في إصلاح العلاقات بين القاهرة ولندن لغرض عقد الإتفاقية المالية بينهما والإفراج عن الودائع الإسترلينية المصرية التي احتجزت خلال العدوان الثلاثي.

ولم تكن واشنطن مرتاحة للهوس الذي ساد سياسة القاهرة التي لم تكن تميّز في هجماتها العنيفة بين قاسم وبين الحزب الشيوعي العراقي. وظلت كذلك حتى بعد تصدع العلاقات بين قاسم والحركة الشيوعية العراقية في أثر حملة المطالبة بالإشتراك في الوزارة وامتداد تلك الحملة الى مظاهرة أول أيار ١٩٥٩ الشهيرة. وكانت الدوائر الأنكلو ـ أمريكية تخشى أن تقود سياسة القاهرة العشوائية الى تعريض المصالح الغربية في العراق الى الخطر، وتعطيل الصفقة البريطانية ـ السوفيتية حول برلين، والأخطر من ذلك صعود الحزب الشيوعي العراقي الى السلطة.

ولاشك أن المرونة التي أبدتهما القاهرة أزاء قاسم تعود الى نجاح النفوذ الأمريكي في توجيه السياسة الناصرية وجهة لاتتعارض، إن لم تخدم التحرّك الأنكلو ـ أمريكي. وكان هذا التحرّك واسع النطاق لا يقتصر على علاقات واشنطن الجديدة بالقاهرة، بل استثمر أيضاً مساعي تيتو كما ألمحنا، ومخاوف نهرو من انبعاث حركة اسلامية نتيجة تأكيد ناصر على

محاربة الشيوعية تحت راية الإسلام.

وقام السفير الهندي في بغداد، غوبرا، بدور بارز في دفع توجهات قاسم ضد الحزب الشيوعي العراقي، وتزويق نزعاته الفردية، وجنّد قادة حركة عدم الإنحياز في تخفيف غلواء ناصر ضد عبد الكريم قاسم، من أجل تسليط النار على الشيوعيين العراقيين وحدهم. ويمكن تلمس نتائج هذه المساعي الغربية في مقال نشرته صحيفة التايمس لمراسلها في القاهرة في (٢٥/ أيار/ ٥٩)، قال فيه:

«خفّت في الفترة الأخيرة بشكل ملحوظ التهجمات الشخصية على الجنرال قاسم في القاهرة، فكأنما اقتنع الرئيس عبد الناصر أخيراً - رغم عدم اعتراف أحد بذلك إطلاقاً - بحكمة رأي الحكومة البريطانية الذي كان موضع سخرية في الماضي؛ وهو الرأي القائل إن تقديم العون الى الجنرال قاسم... هو ربما أفضل طريقة لمكافحة الشيوعية في العراق.» ثم يضيف المقال: «وقد يكون السيدان نهرو وتيتو أقنعا الكولونيل ناصر (بمساعدة من وزارة الخارجية الأمريكية، كما يعتقد) بأن سياسته الأخيرة في معاداة الجميع لا يحتمل أن تجني له فائدة تذكر.»

التقت إذن مصالح شتى القوى، العالمية منها والعربية والمحلية، في سدّ الطريق أمام تقدم الشعب العراقي.

خلال هذه التحركات الدبلوماسية المحمومة كان على واشنطن إعادة النظر في سياستها العامة، أزاء الوضع الجديد في العراق وعلاقة ذلك بالأزمة القائمة حول قضية برلين.

الفصل الحادي عشر

«أخطر وضع في العالم»

« في أوائل شهر أيار [١٩٥٩] ظهر أن الحكومة العراقية ستنهار إذا اشتد الضغط الشيوعي عليها . وإثر هذا قد تحاول الأقطار المعادية للشيوعية في الشرق الأوسط التدخل وفي تلك الحال سترد روسيا بكل تأكيد ، ربما في العراق، أو الأرجح في إيران . واستمرت كل هذه المخاوف، ولم نكن نحن ولا حلفاؤنا الأمريكيون في وضع نستطيع معه أن نعيد في العراق ذلك التدخل الذي نفذناه في لبنان والأردن في السنة الماضية ... »

(هارولد ماكميلان، ركوب العاصفة، ص ٥٣٦.)

في أعقاب أحداث الموصل، وتدفق المد اليساري الذي شهده العراق في ربيع ١٩٥٩ دخلت السياسة الأمريكية في أزمة في صدد ما يمكن عمله إزاء الوضع الخطير في العراق الذي بات يهدد الأنظمة التابعة في عموم تلك المنطقة الغنية بالنفط.

وظهر اتجاهان في دوائر واشنطن العليا؛ اتجاه تؤيده وزارة الخارجية الأمريكية ووكالة المخابرات المركزية يقول إن الحزب الشيوعي أشرف على استلام السلطة في العراق وأن «الخطر الشيوعي» يجب أن يولى الأسبقية في الحسابات الأمريكية، وهذا يعني الإعتماد بدرجة أكبر على المحاولات الناصرية لقلب الحكم في العراق، لغياب إمكانيات التدخل الخارجي. واتجاه ثان يعبّر عنه الرئيس الأمريكي، آيزنهاور، الذي كان يلحّ على أولوية أزمة برلين في جدول المخاطر التي تواجهها السياسة الأمريكية، وبالتالي ضرورة التنسيق مع الخطط البريطانية لتجنيد النفوذ السوفيتي في حل الأزمة في العراق. وهذا يعني بالطبع قبول طلب خروتشوف بزيارة الولايات المتحدة وعقد مؤتمر قمة لبحث قضية برلين، أي قبول صفقة ماكميلان في موسكو.

وأمام الأوضاع المستجدة في العراق، وظهور جماهيرية الحزب الشيوعي العراقي سيما بعد تنظيم مؤتمر أنصار السلام الذي تتوج بمسيرة شارك بها نحو مليون مواطن في ١٩ نيسان ١٩٥٩، أعرب آلن دلس مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية عن مخاوفه أمام جلسة سرية للجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي في ٢٨ نيسان ١٩٥٩ - وهو اليوم الذي طالبت فيه جريدة الحزب الشيوعي العراقي (اتحاد الشعب) إشتراك الحزب في

الحكومة العراقية. قال آلن دلس، كما نقلت النيو يورك تايمس (١٩٥٩/٤/٢٩):

« إن الوضع في العراق هو أخطر ما في العالم اليوم ».

وقالت الصحيفة أن السناتور فولبرايت، رئيس لجنة الشؤون الخارجية لمجلس الشيوخ الأمريكي الذي لخص ملاحظات آلن دلس للصحافة الأمريكية، أعلن تأييده لتلك الملاحظات. وقال أنه بالرغم من أن السيد آلن دلس لم يجرِ مقارنة مع وضع برلين، الا أنه يتذكر أن دلس أشار في مناسبات أخرى الى أن الضغط السوفيتي على برلين قد يقصد منه: « في هذه المرحلة الخطيرة توجيه إهتمام العالم بعيداً عن العراق. » ونقل السناتور فولبرايت عن مدير وكالة المخابرات الأمريكية بعض أقواله، ومنها:

« ـ إن العناصر الشيوعية تشرف على « تسلم كامل السلطة » ، وأن رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم لا يعتبر شيوعياً.

وإن الإنجراف نحو السيطرة الشيوعية، على جدية خطورته « لم يبلغ بعد نقطة اللاعودة » . فالوضع ليس ميئوساً منه.

ـ إن الدول الغربية [المقصود الخلاف الأنكلو. أمريكي] لم تتمكن بعد من الإنتهاء الى قرار حول المدى الذي بلغته الشقة بين موسكو وجمال عبد الناصر، والى أي حد يمكن اعتماد الدول الغربية على الرئيس المصري. فهو قد يلعب « دوراً مهماً جداً » في المساعي لإنقاذ العراق...

ـ إن كلاً من إيران والسعودية أصبحتا في « حالة من التهيج العصبي الشديد » حول التطورات الجارية في جارهما، العراق. » [وكان الملك سعود، كما يذكر ماكميلان في مذكراته (ص ٥٣٥)، بعث اليه برسول يلتمس منه التدخل العسكري الأنكلو ـ أمريكي لإيقاف الزحف الشيوعي في العراق، وقال ماكميلان: لم يكن في وسعنا وحلفائنا الأمريكان إعادة التدخل الذي جرى في السنة الماضية في لبنان والأردن].

وفي اليوم التالي (٥٩/٤/٢٩) ردّ الرئيس الأمريكي آيزنهاور على ملاحظات آلن دلس في مؤتمره الصحفي، وقال أنه لا يذهب الى الحد الذي يعتبر الوضع في العراق «أخطر ما في العالم اليوم»، ولكنه قال أن هذا الوضع «هو أمر يتطلب المتابعة في كل يوم من الأيام من قبل حكومتنا.» (النيو يورك تايمس، ٥٩/٤/٣٠)

وعقبت الصحيفة الأمريكية المذكورة بأن تقديرات آلن دلس تحظى بتأييد العديد من المسؤولين البارزين في وزارة الخارجية وغيرها من الوكالات الأمريكية التي تخشى أن يمتد خطر الزحف الشيوعي في العراق الى إيران وتركيا بما يهدد منطقة الشرق الأوسط بمجموعها. وقالت الصحيفة:

«يدورسجال محموم داخل الإدارة الأمريكية وبين الولايات المتحدة وبريطانيا حول ما يمكن عمله لتطوير سياسة إيجابية لمواجهة تسرب النفوذ السوفيتي الى الشرق الأوسط. وكان مدير وكالة المخابرات المركزية أخبر لجنة الشؤون الخارجية لمجلس الشيوخ الأمريكي البارحة، كما صرّح السناتور فولبرايت، بأن صياغة السياسة الإيجابية رهن بإتفاق القوى الغربية حول الدور الذي يوكل الى الرئيس ناصر.

ويقف البريطانيون، وفق المصادر الدبلوماسية المطلعة، ضد توثيق الروابط بالرئيس ناصر بسبب علاقته الإقتصادية المتينة بالإتحاد السوفيتي وشرائه السلاح منه. وهم يؤكدون بإلحاح، كما تقول المصادر «لم يضع كل شيء» في العراق، وأن على القوى الغربية إعطاء الفرصة لرئيس الوزراء قاسم للسيطرة على الشيوعيين والبرهنة على حياده الفعلي بين الشرق والغرب. ويظهر من كلام الرئيس آيزنهاور هذا اليوم بأن الولايات المتحدة لم تزل مقتنعة بالنصائح [البريطانية] هذه.»

ويظهر أن أحد أسباب إصغاء الرئيس الأمريكي آيزنهاور الى النصائح البريطانية يعود الى العلاقات الشخصية المتينة بينه وبين تشرتشل. فلم تفت فرصة استثمار هذه العلاقات على

ماكميلان في إقناع آيزنهاور بقبول صفقة موسكو والموافقة على عقد مؤتمر قمة حول قضية برلين. فكان هذا بالتحديد مغزى كلام الرئيس الأمريكي في معارضته ملاحظات آلن دلس وتأكيده أسبقية أزمة برلين على الوضع في العراق.

وأعلن في واشنطن في ١٠ نيسان/ أبريل ٥٩ (أي خلال المفاوضات الجارية حول النفط في بغداد)، عن زيارة «شخصية» سيقوم بها السير ونستون تشرتشل الى واشنطن في ٤ أيّار. وقد كشفت الصحافة البريطانية أن الزائر البريطاني سيبحث مع صديقه الحميم، آيزنهاور، موضوع مؤتمر القمة، ومعادلة نفوذ مستشار ألمانيا الغربية في واشنطن الذي يقف وراء المواقف الأمريكية المتشددة أزاء موسكو. (أنظر التايمس، ١١ نيسان ؛ ٥ أيّار ١٩٥٩). وكان آيزنهاور قد استثمر علاقته بتشرتشل للحدّ من توجهات إيدن للإتفاق مع موسكو وبكين في أواسط الخمسينات، وذلك عندما كان يشغل وزارة الخارجية قبل استقالة تشرتشل.

الوضع في إيران والموقف الأمريكي

وكان الوضع في إيران أحد العوامل في حسابات المخابرات الأمريكية. فكان لتصاعد المد الشعبي في العراق ومطالبة الحزب الشيوعي العراقي بالإشتراك في الحكومة، وقع الصاعقة على الدوائر الأمريكية وعلى حكومات حلف بغداد، ولا سيما إيران. وتحتل إيران مكانة خاصة في الخطط الأمريكية فهي تضم أطول حدود مشتركة مع الإتحاد السوفيتي إضافة الى موقعه الجغرافي على الخليج؛ خزان النفط الكبير.

وكان النظام الشاهنشاهي المتهرئ الذي أعيد الى طهران بدسائس أمريكية ـ بريطانية قبل سنوات، «الحلقة الأضعف» في سلسلة الأحلاف والقواعد العسكرية الغربية التي تحيط بالإتحاد السوفيتي ـ حسب قول التايمس (٢٦/ ١/ ٥٩). فكان إنضمام إيران الى حلف بغداد نوعاً من الضمان لحماية النظام الشاهنشاهي من احتمال إنطلاق الحركة الوطنية الإيرانية من ناحية، وموازنة الحقوق التعاهدية التي يتمتع بها الإتحاد السوفيتي في إيران بموجب معاهدة

١٩٢١ من الناحية الأخرى. وتنص هذه المعاهدة (في المادتين ٦و٧) على حق الإتحاد السوفيتي دخول الأراضي الإيرانية في حالة استخدامها من قبل قوى أجنبية أو قيصرية ضد الإتحاد السوفيتي. وكان الإتحاد السوفيتي استعمل هذا الحق عندما احتل إيران بالإشتراك مع القوات البريطانية خلال الحرب العالمية الثانية.

وكانت ثورة ١٤ تموز في العراق أزالت بضربة واحدة أحدى الركائز الأساسية للنظام الشاهنشاهي المتهرئ، فقد تعطل حلف بغداد حتى قبل انسحاب العراق الرسمي. وتضاعفت مشاعر طهران بالخطر لأن الحلف المذكور لا يلزم الولايات المتحدة بغير «التشاور» في حالة تعرض أحد الأعضاء للهجوم، وهذا أقل بكثير مما تنص عليه المعاهدة الإيرانية السوفيتية. ولما كانت كل من تركيا والباكستان مشمولة بأحلاف أخرى فقد حاول الشاه، في إجتماع الحلف في كراتشي في كانون الثاني ٥٩، توسيع نصوص حلف بغداد ليشمل تعهدات أمريكية واضحة بحماية الحكم الإيراني، ولما فشلت هذه المحاولة تقدم الشاه بطلب ضمانات من الإتحاد السوفيتي بعدم التدخل مستخدماً طلبه هذا للضغط على الدوائر الأمريكية في تقديم تعهدات أقوى.

واقترح الجانب السوفيتي على إيران عقد حلف عدم إعتداء وتعهد إيران بعدم السماح بإقامة القواعد الأجنبية في أراضيها والإنسحاب من حلف بغداد. فوافقت الحكومة الإيرانية على أكثر هذه الشروط وأشرفت المفاوضات على إتفاق نهائي بين الطرفين. لكن الولايات المتحدة عادت وعرضت على الشاه عقد إتفاقية عسكرية وفق الشروط التي كان يلح عليها. فبادرت الحكومة الإيرانية الى قطع المفاوضات مع الإتحاد السوفيتي رافضة الإنسحاب من حلف بغداد كما كان يطلب الجانب السوفيتي. وقد أثار خروتشوف هذه القضية خلال مباحثات ماكميلان في موسكو وفي خطابه في ٥٩/٢/٢٤ حين قال أن الشاه وعد بالعمل على تحسين العلاقات حين زار موسكو قبل ثلاث سنين، ولكنه عاد ووقع حلفاً جديداً مع الولايات المتحدة (التايمس، ٥٩/٢/٢٥). وقد ذهب خروتشوف الى التهديد بثورة ضد الشاه، وقال لرئيس الوزراء اليوناني خلال زيارته موسكو:

«إذا استمر الشاه في سياسته الخاطئة، فليس ثمة مانع من أن تصبح إيران عراقاً

ثانياً»! (التايمس ١٥/١/٥٩).

كان خروتشوف يسعى لاستثمار نفوذه في العراق من أجل الحصول على مكاسب دبلوماسية في مناطق أخرى. فكان يهدد النظام الإيراني والولايات المتحدة وبريطانيا بالتلميح الى احتمال ضمّ العراق الى ساحة النفوذ السوفيتي عبر القروض السوفيتية والادعاءات المتكررة بحماية العراق من التدخل الأنكلو ـ أمريكي ومن «محاولات الإلحاق» الناصرية، بهدف انتزاع تنازلات سياسية في إيران وغيرها. وكان خروتشوف ذكّر جمال عبد الناصر والقوى الغربية، أن الإتحاد السوفيتي «لا يمكن أن يشعر بعدم الإكتراث لما يجري في منطقة قريبة من حدوده» (التايمس، ١٧/٣/٥٩). ولاحظت التايمس (١٦/٣/٥٩) أن هذه السياسة السوفيتية تنطوي على إشكال كبير، فهي من ناحية تتيح فرصة ذهبية للضغط على إيران، وهي من ناحية أخرى تصطدم بالسياسة المصرية التي تناصب الحكم العراقي العداء. وبهذا الخصوص قالت التايمس:

«أما إذا استطاع [الروس] الإمساك بالسوط العراقي فسيكونون في وضع مثالي لحشر إيران في المعصرة، فإيران تشكل النقطة الأضعف في النظام الدفاعي الغربي على حدودهم الجنوبية. ولاحظ بعض المراقبين أنهم قد يفضلون هذا على المدى الأقرب، خاصة وأنهم بإدخال العراق تحت نفوذهم سيكونون قادرين مع ذلك على خلق القلاقل في العالم العربي لإزعاج القوى الغربية. وتشير المصادر الإيرانية هنا الى أن إبرام معاهدة الدفاع بين إيران والولايات المتحدة قوبل، كما هو متوقع، بهجوم من روسيا، على العكس من مصر التي اكتفت صحافتها بإيراد الخبر.»

أما الصحافة الأمريكية فقد حملت تحليلات تربط صراحة أزمة برلين بوجود «مؤامرة شيوعية» تتخذ من العراق قاعدة للإطاحة بحكم الشاه. وخصّص المعلق الأمريكي سولزبيركر أكثر من مقال للتدليل على هذه «المؤامرة»، ويمكن بالطبع قراءة المقصود بهذه الهجمات الصحفية وهو السياسة السوفيتية بربط تحركها في العراق كورقة لعقد صفقة مع شاه إيران من ناحية، والتفاهم مع الدول الغربية من الناحية الثانية. (أنظر النيو يورك تايمس، ٢٧ نيسان/

أبريل ٥٩).

ومهما يكن من أمر كان من النتائج المحتمة لتلك السياسة السوفيتية تحويل العراق الى ميدان منافسة الدول الكبرى لتعزيز نفوذها فيه، كل مدفوعة بحساباتها الخاصة ومصالحها المحدّدة. فرأت الدوائر الأمريكية في تنامي الحركة الشيوعية العراقية خطراً كبيراً قد تجاوز حدود العراق الى تهديد النظام الملكي في إيران مما يفتح الأبواب لدخول النفوذ السوفيتي الى هذه البلاد ذات الأهمية الستراتيجية الكبرى. وكان تلويح خروتشوف بهذا الخطر عاملاً أساسياً في تراخي الموقف الأمريكي من السياسة السوفيتية حول القضية الألمانية. وفي هذا أخذت واشنطن، بسبب مخاوفها على النظام الشاهنشاهي، تقتفي الطريق الذي اختطته لندن لترضية موسكو إبقاءً على المصالح البريطانية في العراق.

وأفلحت تهديدات خروتشوف في نهاية المطاف في ترويض العنجهية الأمريكية حول قضية برلين وفي إذلال الأسد البريطاني العجوز، لكن الشعب العراقي هو الذي دفع الثمن. فقد استنتجت دوائر مؤثرة في واشنطن، كما رأينا، أن المقصود من التحرّك السوفيتي في العراق تهديد مصادر النفط الكبرى التي عتمد عليها الصناعة الغربية، وأن أزمة برلين كانت نوعاً من التمويه على ذلك التحرّك. فكتب المراسل العسكري لصحيفة النيو يورك تايمس (٢٢ نيسان/ أبريل ٥٩):

«ليست أزمة برلين إلا ذريعة، فالمساعي السوفيتية الحالية تستهدف من حيث الأساس العراق وإيران.»

لقد أصبحت الحركة الثورية المتصاعدة في العراق التي تصدرها الحزب الشيوعي، العدو المشترك لجميع التكتلات الدولية الغربية، وشرع أطرافها، كل بطريقته وقنواته الخاصة، السعي في تجنيد النفوذ السوفيتي لإنقاذ مصالحه الإمبريالية في وادي الرفدين.

الفصل الثاني عشر

تكشف أبعاد الموقف السوفيتي

«أتضح لنا من حديث خروتشوف أن القيادة السوفيتية بُهرت بما جرى من أحداث. ولكنها كانت تتوجس خيفة في الوقت نفسه... قال «إن الإمبرياليين يدركون أن معركتهم الحقيقية هي معك. فأنت بالنسبة اليهم رمز النضال العربي... أنا اليوم أصبحت مسلماً! لأشرب نخباً من عصير الفاكهة من أجل نجاح نضال العرب، ومن أجل صحة زعيم كل العرب!»... لقد تبين أن القادة السوفيت اجتمعوا وقرروا أن يجعلوا من مصر مركز تنسيق لجميع معاملاتهم مع العرب - وهو قرار وجدوا من العسير إلتزامهم به.»

(من كتاب هيكل «أبو الهول والقومسيار، بالإنكليزية، ص٩٧، يصف لقاء خروتشوف بعبد الناصر في موسكو بعد ثورة تموز بيومين.)



السيد خروتشوف يستقبل وفد حركة انصار السلام في العراق بعد مؤامرة الشواف في الموصل بتاريخ ٨ آذار ١٩٥٩. وكان خروتشوف في نفس الوقت، على اتصال مع واشنطن والقاهرة للمساومة على مصير الحزب الشيوعي العراقي.



أنستاس ميكويان، نائب رئيس وزراء الإتحاد السوفيتي، خلال زيارته وزارة النفط العراقية في نيسان ١٩٦٠مع رئيس وأعضاء هيئة النفط العليا ووكيل وزير النفط العراقي. وقد جاءت زيارته كمحاولة سوفيتية فاشلة لإستخدام النفط العراقي كورقة في مؤتمر قمة باريس.

اتضحت حقيقة الموقف السوفيتي من الحزب الشيوعي العراقي في سلسلة من المراسلات السرية بين خروتشوف وعبد الناصر خلال شهر نيسان ١٩٥٩ . ففي ١٢ من الشهر المذكور، كما تقول التايمس (١٥/٥/٥٩)، بعث خروتشوف برسالة طويلة – قيل أنها في ٣١ صفحة – الى جمال عبد الناصر يطمئنه فيها حول نوايا الإتحاد السوفيتي ويعده بعدم التدخل في الشؤون العربية. وقد ألمح خروتشوف، فيما يظن، الى أن الحزب الشيوعي العراقي سيوقف حملته لإستلام السلطة. لكن القاهرة، كما تقول التايمس، لم تردّ على هذه الرسالة حتى ١٤ أيار. وذكرت صحف القاهرة أن سبب تأخير الردّ يعود الى إنشغال الرئيس عبد الناصر بسلسلة من «الإجتماعات الهامة» لدراسة الوضع. وقد حمل الردّ الى موسكو سفير العربية المتحدة في الإتحاد السوفيتي، محمد عوض القوني (التايمس، ١٥/٥/٥٩).

ورغم أن رسالة خروتشوف تلك لم تنشر لحد الآن، فقد نشر مؤخراً نص ردّ جمال عبد الناصر عليها في كتاب محمد حسنين هيكل (سنوات الغليان، ج ١ : ص ٨٦٥). وكان هذا الرد (الذي أرسل الى موسكو يوم ١٤ أيار/ مايو، كما ذكرنا) يتعلق برسالة خروتشوف في ١٢ نيسان، كما هو موضّح في نص الرد المنشور، وليس على رسالة خرتشوف في ٢٠ نيسان، كما يقول هيكل في هامش كتابه المذكور. (ص ٤٣٦)

ففي العشرين من نيسان ١٩٥٩ بعث خروتشوف برسالة ثانية كانت «ذروة .. المشادة بين الزعيمين» كما يقول في الهامش المذكور. (والخلط بين رسالتي خروتشوف في ١٢ و٢٠ من نيسان، ١٩٥٩، يخفي نقطة هامة، كما سيتضح عما قريب.)

ومما قاله رئيس العربية المتحدة في ردّه المؤرخ ١٤ أيار/ مايو ١٩٥٩ على رسالة خروتشوف الأولى في ١٢ نيسان :

«ولقد كانت ثورة العراق بداية في نفس الوقت للأزمة الطارئة على علاقاتنا، وإن كان الكثير مما ورد في خطابكم [١٢ نيسان/ أبريل ٥٩] قد فتح عيوننا الى أسباب سوء الفهم بيننا تمتد - على غير علم منا وعلى غير قصد وعلى غير أساس - الى ما قبل هذه الثورة بكثير...» ثم يقول:

«ومن سوء الحظ ياسيادة الرئيس أن الحزب الشيوعي في العراق - الذي عاد أفراده من المخابئ التي هربوا اليها في حكم نوري السعيد - أراد انتهاز الفرصة للسيطرة على ثورة العراق ودفعها الى الوجهة التي تناسب ميوله فاستغل خلافاً شخصياً نشب بين اللواء عبد الكريم قاسم، وبين نائبه العقيد عبد السلام عارف لكي يخلق جواً من البلبلة يساعده على تحقيق أغراضه، وهو خلاف كان رأينا وتصرفاتنا العملية شاهد على ذلك ودليل، أنه ينبغي أن يترك اللواء عبد الكريم قاسم قائد ثورة العراق يسويه على النحو الذي يجده أكثر ملاءمة لأهداف الثورة وسلامتها، ولكن الحزب الشيوعي في العراق بدأ يثير الفتنة لا بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف وحسب، وإنما مد نشاطه الى الإساءة للعلاقات بين جمهورية العراق والجمهورية العربية المتحدة، وكان ذلك بإثارة مناقشة مفتعلة عن المفاضلة بين الوحدة والإتحاد، ما لبثت أن تطورت الى هجوم سافر ضد فكرة الوحدة الأمر الذي أظهر أن الهدف هو التأثير في الأوضاع في سوريا، ولقد تجلى ذلك بوضوح خلال التعاون الوثيق بين الحزب الشيوعي العراقي والحزب الشيوعي السوري، ثم اتخذ هذا التعاون شكل نشاط سافر سواء في الإقليم السوري من الجمهورية العربية المتحدة أو في جمهورية العراق.» واختتم عبد الناصر رسالته بالدعوة الى عودة الوفاق في العلاقات بين البلدين قائلاً:

«وإنني أؤكد لك صادق النية بنفس العزم على أنه لا شيء أحب الي من أن نخرج من هذه الحلقة المفرغة الى استقرار يسود العلاقات بين بلدينا، وهي علاقات أكدت لكم وما زلت أوكد أنها من دواعي فخرنا واعتزازنا.»

رسالة خروتشوف الثانية في ٢٠ نيسان ١٩٥٩

وقبل تسلم الرد على رسالته بتاريخ ١٢ نيسان ٥٩، بعث خروتشوف برسالة أخرى حملها السفير السوفيتي لدى العربية المتحدة، الذي عاد الى القاهرة يوم ١٦ نيسان ٥٩. وسلم السفير الرسالة للرئيس عبد الناصر في مقابلة تمت في ٢٠ من نفس الشهر. وهذه الرسالة (بتاريخ ٢٠ نيسان ١٩٥٩) لم تنشر حتى الآن خلافاً لما يذكره هيكل في كتاب (سنوات الغليان). ولعل السيد هيكل يوضح لنا سبب هذا الخلط الذي طمس حقيقة كبرى في العلاقات بين الجمهورية العربية المتحدة والإتحاد السوفيتي، وفي تاريخ العراق الحديث، فالسيد هيكل هو من القلائل الذين يستطيعون حل هذا اللغز. (*)

(*) يظهر أن السيد هيكل لم يدقق كثيراً فيما نقله عن الثورة العراقية فكرر الأقاويل التي كانت تبثها إذاعة «صوت العرب»، أو ربما انساق مع خياله الصحفي في كتابه (سنوات الغليان) وكذلك كتبه الأخرى وقد ذكر خليل ابراهيم حسين، مؤلف كتاب «سقوط عبد الكريم قاسم، ج٥، ص ٣٠٧ ـ ٣٠٩»، والمؤلف يحسب نفسه على الملاك الناصري، أمثلة عديدة على عدم دقة هيكل، منها قصة «وثائق حلف بغداد»، وادعائه الخاطئ بحصول القاهرة عليها .(أنظر ص ٣٧٩ من كتابه المذكور). وقد حاك السيد هيكل قصصاً كاملة حول رفض القاهرة طلباً سوفيتياً بتسليم الوثائق المزعومة (أبو الهول والقومسيار، ص ١٠١). والحقيقة التي يتناقلها المطلعون في بغداد أن موسكو لم تكن بحاجة الى تعاون القاهرة في هذه القضية الخطيرة، فقد حصلت على صور كاملة لوثائق الحلف، ربما دون علم حكومة قاسم. وقد كوفئ الشخص الذي يسر هذا «الإنقلاب المعلوماتي» بتقدير سوفيتي رفيع. وهذه ناحية لم يتطرق اليها السيد عامر عبد الله في ما ذكر عن الموضوع في مقاله في صحيفة «الغد الديموقراطي» الصادرة في دمشق بعددها ٥٧، أواسط تموز ١٩٨٨.

وكان هناك أيضاً قصة «إصبع عبد الإله» الذي ادعى هيكل أن أحد الوزراء العراقيين نقله الى عبد الناصر، تدليلاً من هيكل على وحشية المجتمع العراقي. وقد علق خليل ابراهيم حسين على ذلك قائلاً: «صحيح أن ثورة ١٤ تموز أصبحت يتيمة تتلقى الإنتقادات من مختلف الذين تضرروا بهذه الثورة وإلا ألا يخبرنا الأستاذ هيكل بإسم الوزير العراقي الذي نقل إصبع عبد الإله الى جمال عبد الناصر... وكيف لا ينتن الإصبع في تموز ذلك الشهر القائظ.. وهل كان محنطاً؟ وعلى كل سيأتي اليوم الذي تنصف فيه هذه الثورة العملاقة. ولكل مقام مقال».

ومهما يكن من أمر فقد نشرت صحيفة الليموند الفرنسية (٢٢ و٢٣ نيسان/ أبريل ٥٩) بعض ما ورد في رسالة خروتشوف المذكورة نقلاً عمّن سمته بـ «مصدر مطلع جداً».

تقول الليموند أن سفير الإتحاد السوفيتي، كيسليف، عاد من موسكو الى القاهرة يوم ١٦ نيسان، يحمل رسالة شخصية من السيد خروتشوف الى الرئيس عبد الناصر. وقد طلب السفير بعد وصوله مباشرة مقابلة رئيس العربية المتحدة، والتي تمت يوم الإثنين ٢٠ نيسان وسلم فيها الرسالة الى عبد الناصر، كما أبلغ السفير الرئيس المصري برسالة شفوية من خروتشوف لم يكشف محتواها، ويمكن تخمين أن الرسالة الشفوية أكثر خطورة من الرسالة المكتوبة كما هو العرف في المراسلات الدبلوماسية. وتقول الصحيفة إن «المصدر المطلع جداً» كشف لها أن المساجلات الصحفية بين الإتحاد السوفيتي والعربية المتحدة ستخف عما قريب، وأن «التوضيحات» التي ضمنها السيد خروتشوف رسالته يمكن أن توقف المعارك الكلامية بين البلدين تماماً «إذا لم تستجد أعمال سوفيتية تعيد توتر العلاقات بين البلدين من جديد». وقالت الليموند أن سفير العربية المتحدة لدى الإتحاد السوفيتي، محمد القوني، عاد الى موسكو حاملاً ردّ الرئيس عبد الناصر على رسالة خروتشوف، فكانت هذه المراسلات المناسبة، إن لم تكن السبب في تغير (والأدق إنكتساف) السياسة السوفيتية من الحزب الشيوعي العراقي.

ولكن مصدراً مطلعاً آخر كشف حقيقة أن رسالة خروتشوف الى عبد الناصر في ٢٠ نيسان ٥٩ حوت أموراً أخرى غير التي كتشفتها الليموند. فيقول هاري ب. أليس، مراسل صحيفة كريسجن ساينس مونتر الأمريكية في القاهرة، في كتابه (تحدٍ في الشرق الأوسط، ١٩٦٠، ص ٢٠- ٢١)، وهو مراسل وثيق الصلة بالحكومة المصرية وبالسيد محمد حسنين هيكل:

«في ٢٠ نيسان، ١٩٥٩، أرسل السيد خروتشوف، خلال المعارك الكلامية بينهما، برسالة شخصية طويلة الى عبد الناصر لم تنشر مطلقاً...

وقد ذهب خروتشوف الى القول بأنه ما زال يحترم سياسة الحياد الإيجابي للجمهورية العربية المتحدة وأنه يوافق على الإعتراف بالرئيس ناصر زعيماً لحركة القومية العربية في

أكثر أنحاء الشرق الأوسط. ولكن [وكان هذا هو بيت القصيد من الرسالة] يجب أن يترك للعراق أن يقرر مصيره بنفسه، مذكراً ناصر أن العراق ليس كلياً بلد عربي...

وفي جوابه الذي سلم في موسكو في ٢٢ أيار/ مايو ١٩٥٩، يعتقد أن ناصر وافق على شروط «الهدنة» التي اقترحها رئيس الوزارة السوفيتية.» (23)

والظاهر أن استنتاج المراسل الأمريكي صحيح، وأن المصادر التي استقى منها معلوماته كانت أكثر اطلاعاً من الليموند الفرنسية. ومما يؤيد هذا الإستنتاج هو ما جاء في ردّ عبد الناصر الذي نشره هيكل جواباً على رسالة خروتشوف في ١٢ نيسان ١٩٥٩. فقد وردت فيه فقرة حول الخلاف بين قاسم وعارف تقول:

«وهو خلاف كان رأينا وتصرفاتنا العملية شاهد على ذلك ودليل، أنه ينبغي أن يترك اللواء عبد الكريم قاسم قائد تورة العراق يسويه على النحو الذي يجده أكثر ملاءمة لأهداف الثورة وسلامتها»

ولا ندري هل كانت هذه الفقرة هي عينها التي أشار اليها الصحفي الأمريكي، أم غيرها. ومهما كان الأمر، فهي دليل على أن الهدنة المصرية السوفيتية كانت تنطوي على إقتسام مناطق النفوذ في المنطقة العربية. في هذا الإقتسام، كما يظهر، تنازل ناصر عن ادعاءاته في العراق للإتحاد السوفيتي وتعهّد بقبول حكم عبد الكريم قاسم لقاء تعهد سوفيتي بمنع الحزب الشيوعي العراقي من إستلام السلطة في بغداد. ويبدو أن عبد الناصر حصل على تأكيد سوفيتي جديد بالإعتراف له بقيادة «القومية العربية»، ولكن خارج حدود العراق!

لقد ضمنت هذه التسوية استمرار التمويل السوفيتي للسد العالي في مصر، وكان عبد الناصر بعث كلاً من صلاح سالم وأحمد حمروش، بعد توتر العلاقات مع موسكو، للإطمئنان الى التعهدات السوفيتية لتمويل السد المذكور، فلما أكد خروتشوف استمرار هذه التعهدات، وضع الأساس لتفاهم مصري - سوفيتي حول مصير الحزب التيوعي العراقي.

وقد كشف هذا التفاهم بإعلان وقف الحملة المعادية للإتحاد السوفيتي في الصحافة المصرية في ٢١ أيار/ مايو ١٩٥٩.

وفي العراق كان الحزب الوطني الديموقراطي أعلن في ٢٠ أيار تجميد نشاطه السياسي «خلال فترة الإنتقال» لمضاعفة الضغط على الحزب الشيوعي العراقي وإظهاره بمظهر المتمرد على أوامر عبد الكريم قاسم بإيقاف النشاط الحزبي. وعارض قرار التجميد جناح واسع من الوطنيين الديموقراطيين فأصدر أحد عشر عضواً منهم بياناً يندددون فيه بالقرار المذكور.

وفي هذه الظروف الحاسمة تلقى الحزب الشيوعي العراقي وهو يعارض دعوة قاسم ضد العمل الحزبي وحيداً في الميدان، مذكرة سريّة من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي. ويقول السيد بهاء الدين نوري (*) أن المذكرة سلمت الى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في أيار أو حزيران حسبما يتذكر، وقرئت من قبل أعضاء القيادة الحزبية. وكان فحوى المذكرة تخطئة موقف الحزب الشيوعي العراقي في حملته للمشاركة في الحكم واعتبارها تطرفاً «يسارياً»، واقتراح إيقاف حملته الدعائية لتسليط الضغوط على قاسم. ولكنه من المرجح أن تكون المذكرة قد سلمت الى قيادة الحزب التيوعي العراقي قبل يوم ٢٢ أيار/ مايو ١٩٥٩، وهو ما يفسر تغيير موقف الحزب فجأة وبدون سابق إنذار، حين أصدر المكتب السياسي للحزب في اليوم المذكور قراراً بإيقاف الحملة التثقيفية للمشاركة في الحكم، نشرته صحيفة (إتحاد الشعب) في اليوم التالي.

ولم تغفل الدوائر الغربية مغزى هذه التطورات، وإن كان لا يعرف بالضبط مدى اطلاعها على وقائع التدخلات السوفيتية في شؤون الحزب الشيوعي العراقي آنذاك. فقد عللت صحيفة

(*) من مقابلة مع السيد بهاء الدين نوري عضو الكتب السياسي للحزب التيوعي العراقي في الفترة ١٩٥٨ - ١٩٦٢، وكان من الذين أطلعوا على المذكرة السوفيتية. ويذكر في هذا الصدد ما كتبه السيد بهاء الدين نوري في صحيفة «صدى القاعدة - العدد ٤ - أيلول ١٩٨٩» على الصفحتين ٣٢١ - ٣٢٢ من هذا الكتاب.

التايمس توقف حملة الحزب بالمراسلات بين خروتشوف وعبد الناصر، فقالت (٢٥/٥/٥٩):

«يبدو أن تبادل الرسائل مع السيد خروتشوف قد شجّع الكولونيل ناصر على الإعتقاد بأن الشيوعيين في العراق سيحجمون عن إجراء إنقلاب كامل، لأن روسيا لا تريد المجازفة بمكانتها بين العرب، الى ذلك الحدّ. وهذه النقطة الأخيرة قد تساعد في تفسير التطورات الأخيرة في العراق [أي إيقاف الحزب الشيوعي العراقي حملة الإشتراك في الحكم] - بيد أنه ليس من الحكمة التعويل على صحة هذا الإفتراض.»

ومن ناحية أخرى جاء تراجع الحزب الشيوعي العراقي مؤكداً التعهدات التي ألمح اليها خروتشوف في رسائله عبد الناصر في شهر نيسان الماضي، ولاسيما رسالته المشؤومة بتاريخ ٢٠ نيسان/ أبريل ٥٩. وكان عبد الناصر قد أعرب في جوابه في ١٤ أيار/ مايو ٥٩، الى خروتشوف موافقته على اقتراحات الأخير بعقد تفاهم حول العراق. فكان عبد الناصر يتوقع إشعاراً من الإتحاد السوفيتي يؤكد التوصول الى التفاهم المقترح. فجاء ذلك الإشعار من خلال مقابلة صحفية لخروتشوف مع الصحفي الهندي، كرانجيا، نشرت في مجلة «بليتز) الهندية، ١٩ أيار ١٩٥٩. قال خروتشوف في المقابلة أن العربية المتحدة لن تجد صديقاً أكثر إخلاصاً وأمانة من الإتحاد السوفيتي، ثم أضاف تدليلاً على صدق مقاصده: «إن الشيوعيين العرب لا يواجهون الآن مهمة بناء مجتمع شيوعي»!

وكانت هذه إشارة واضحة الى أن خروتشوف منح نفسه حق الكلام باسم «الشيوعيين العرب»، أو أنه حصل بالفعل على تخويل بذلك نتيجة إذعان قيادات الأحزاب الشيوعية العربية. فأعلن بلهجة متكلم رسمي، تخلي الأحزاب الشيوعية في البلاد العربية عن مهمة الثورة وعدم سعيها لتسلم السلطة السياسية.

والطريف أن عبد الناصر، الذي لم يكن يكف عن إتهام الأحزاب الشيوعية العربية بالعمالة والإنقياد الى موسكو، لم يعترض على هذه الوكالة السوفيتية نيابة عن «الشيوعيين العرب».

ولم يتخلف السيد محمد حسنين هيكل عن ملاحظة هذا التحول الخطير في الموقف فرحب في مقال له في «الأهرام»، في ٢١ أيار ٥٩، بعودة روح المودة والوفاق التي سادت العلاقات المصرية السوفيتية قبل تعكر الأجواء بسبب الثورة العراقية معلناً عن غفرانه التام لخروتشوف عن ما بدر منه في خطاب ١٦ آذار، ١٩٥٩. وكان خروتشوف اتهم عبد الناصر في خطاب شهير بمناسبة التوقيع على اتفاقية المعونة السوفيتية للعراق، بإستعمال لغة الإمبرياليين في مهاجمة الشيوعيين العرب.

بم يفسر هذا التغيّر المفاجئ في الموقف السوفيتي بعد تصعيد مستمر في الهجمات المفتعلة أحياناً ضد رئيس العربية المتحدة ؟

إن الإجابة القاطعة على هذا السؤال غير ممكنة من دون الإطلاع على وقائع كثيرة لم تزل طي الكتمان، ولكن ما يتوفر من معطيات يكفي للتدليل على العوامل وراء الموقف السوفيتي.

موسكو بين القاهرة وبغداد

في كتابه الأخير كشف السيد محمد حسنين هيكل معلومات ووثائق تلقي أضواء جديدة على حقيقة السياسة السوفيتية في العراق ومصر في زمن قيادة خروتشوف. ورغم ما استثني من وثائق احتوتها الخزانات الوثائقية المصرية والأمريكية، فإن الذي نشر منها يقدم صورة واضحة نسبياً لحسابات خروتشوف. ولعل ما قالته مؤرخة أمريكية في هذا الصدد يحوي جانباً واحداً من الحقيقة. فقد عللت معارضة الإتحاد السوفيتي لتوجه الحزب الشيوعي العراقي التي ظهرت وكأنه يريد استلام السلطة بعوامل كثيرة منها:

«إن الإتحاد السوفيتي لم يكن يرغب في مواجهة ردود فعل الغرب، ولا في تحمل المسؤولية الإقتصادية عن العراق إذا قررت القوى الغربية استعمال النفط كسلاح ضد النظام العراقي. ولكن قبل كل شيء كان الإتحاد السوفيتي لا يريد المجازفة بالمكانة التي حققها حديثاً في مصر من أجل نظام لم يكن معروف الهوية بعد في العراق.» (فيب مار، تاريخ العراق الحديث، لونغمان، لندن، ١٩٨٥، ص ١٦٧.)

لاشك إن الإتحاد السوفيتي قرر عند الموازنة بين ناصر وقاسم، ومصر والعراق، اختيار ناصر ومصر، وكان هذا الموقف ينسجم مع توجهات القيادة الجديدة التي تسلمت المسؤولية في الإتحاد السوفيتي تحت قيادة خروتشوف، وله مقوماته التي تطرقنا الى البعض منها سابقاً. غير أن الخيار الذي كان يواجهه الإتحاد السوفيتي في حالة تسلم الشيوعيين السلطة في بغداد، لم يكن خياراً بين نظامين عسكريين؛ أحدهما معروف الهوية وآخر لم يتضح بعد، وإنما بين حكم يقوده الحزب الشيوعي في العراق ونظام عسكري في مصر على علاقة ودية بالولايات المتحدة. فلم فضل الإتحاد السوفيتي مصر الرأسمالية العسكرية على عراق كان

يمكن أن يقوده الشيوعيون؟ هذا ما تجنبت المؤرخة الأمريكية الإجابة عليه.

والجواب على هذا السؤال نجده في مجمل تحرك خروتشوف وفي الوثائق التي نشرها هيكل في كتابه (سنوات الغليان)، ويمكن للقارئ الرجوع اليها ولاسيما الصفحات ٤٢٤ وما بعدها. وملخص ما كشفه هيكل هو أن «مبارزة علنية» كان تجري بين خروتشوف وناصر بلغت التراشق بالإتهامات والتهجمات الصحفية القاسية. غير أن تلك المبارزة العلنية كانت تخفي وراءها استمرار، بل تعزيز في العلاقات الفعلية على مستوى الإقتصاد والتسليح والتنسيق السياسي. ولم تكن هذه الحقيقة خافية على السيد هيكل وهو الذي أشعل كثيراً من معاركها الكلامية، فهو يعترف بهذا ويقول عن المشادة بين خروتشوف وناصر حين غدت «حرائق أعصاب»:

«يلاحظ أن الطرفين بشكل ما كانا يحرصان على عدم الوصول الى نقطة اللاعودة رغم أن هذه النقطة لاحت في بعض الأحيان وكأنها الخطوة التالية مباشرة.

بشكل ما بقيت هناك «لمعاوية شعرة» رغم أن الضغط عليها كان ثقيلاً، وربما كانت هذه النقطة هي التي مكنت من عقد اتفاقية المرحلة التانية من تمويل السد العالي في جو كانت ظواهره جميعاً ضد إمكانية عقدها...» (هامش ١٣، ص ٤٣٧)

حقيقة الأمر أن العلاقات بين موسكو والقاهرة لم تكن موضع خطر، خلافاً لجميع المظاهر. فكان خروتشوف كتب الى عبد الناصر، قبل وصول ماكميلان بيوم واحد، يطمئنه عن متانة العلاقات بين موسكو والقاهرة، ويشعره من باب خفي أن لا يحمل الهجمات الكلامية السوفيتية محمل الجد، وأن لا يفهمها على غير حقيقتها الشكلية، ملمحاً الى حاجة الإتحاد السوفيتي الى أن يُظهر خلافه مع القاهرة بأكبر من حجمة ترضية للندن، وللجم الحركة الشيوعية العراقية الجامحة. وأكد خروتشوف في رسالته أن الإلتزامات السوفيتية الى مصر لن تتأثر بالمشادات الكلامية التي يفرضها الوضع. ولحسن الحظ نشر مؤخراً نص رسالة خروتشوف السرية الى عبد الناصر بتاريخ ١٩ شباط ١٩٥٩، (أنظر كتاب هيكل «سنوات

الغليان»، ج١، ص ٤٢٩-٤٣٣). قال خروتشوف في رسالته، خلافاً لما كان يكرره في العلن:

«موقفنا منكم ومن البلد الذي تقودونه لا يتغير نتيجة لظروف سياسية مؤقتة وعابرة، أو لأسباب عارضة.

ونحن شخصياً نعرفكم قائداً بارزاً لحركة الشعوب العربية من أجل التحرر من نير الإستعمار... أما عن الموقف من الشيوعيين في الجمهورية العربية المتحدة، فإن الإتحاد السوفيتي لم ولن يتدخل في الشؤون الداخلية للجمهورية العربية المتحدة، رغم أنكم... كنتم تعرفون طبعاً أننا شيوعيون، وأننا لا يمكن أن نتعاطف مع سياسة الكفاح ضد الشيوعية.... ولذا فليس في هذا شيء جديد، سواء من جانبكم أو من جانبنا.»

والمشكلة الفعلية بالنسبة لخروتشوف، وهو يتهيأ لإستقبال ماكميلان، كانت تطمين بريطانيا بعدم السماح لعبد الناصر استخدام علاقته بالإتحاد السوفيتي للسيطرة على العراق ونفط الخليج. ومن أجل تأكيد هذه القضية تعمد خروتشوف الإساءة العلنية الى عبد الناصر، واثقاً أن آثار الهجمات الكلامية ستزول بسرعة نتيجة استمرار الدعم السوفيتي الكبير، وأن المياه ستعود الى مجاريها بعد سكون المعارك الصحفية.

وعندما تلقى خروتشوف في ٢٤ كانون الثاني طلب ماكميلان لزيارة موسكو، سارع الى تأكيد النقد السوفيتي لسياسة عبد الناصر المعادية للشيوعية واضطهاده الشيوعيين في مصر وسوريا، وتقصد الخروج على عادته بإبراز خالد بكداش الذي حضر للمشاركة في المؤتمر الحادي والعشرين للحزب الشيوعي السوفيتي، وبنشر تصريحاته حول الوحدة المصرية ـ السورية في الصحف السوفيتية، رغم أن خروتشوف أبلغ عبد الناصر في مناسبات عدّة عدم اكتراثه لما كان يتعرض له الشيوعيون في العربية المتحدة. ويقول هيكل:

«كذلك بدا من غير المألوف أن الزعيم السوفيتي «نيكيتا خروشوف» دعا «خالد

بكداش» الى الوقوف بجواره على منصة المؤتمر حيث التقطت لهما صور تذكارية نشرت إحداها بجريدة «برافدا». وكان معنى هذا في القاهرة ودمشق أن القيادة السوفيتية ممثلة في «خروتشوف» قد وجدت أن الفرصة مناسبة لكي تقف مع الشيوعيين العرب» (سنوات الغليان، ج١، ص ٤٢٥.)

ومن جانب آخر كان على خروتشوف التظاهر بدور المسيطر على أوضاع العراق، وفقاً لمقتضيات الساعة، ليبدو أمام بريطانيا بدور السد المانع في وجه النفوذ الناصري في العراق والبلدان العربية. وقد أوقعت هذه التصرفات البهلوانية خروتشوف في مفارقات غريبة.

فقد حضر وفد من الحزب الشيوعي العراقي ضمن الوفود التي دعيت للمشاركة في المؤتمر الحادي والعشرين. وكان هذا أول لقاء أممي يحضره الحزب الشيوعي العراقي في تاريخه، رغم أن الحزب تأسس في الثلاثينات وقاد معارك وطنية وشعبية واسعة ولكنه، ولأسباب بيناها في فصل سابق، لم يحظ بإعتراف الحزب الشيوعي السوفيتي الذي كان يفضل التعامل مع خالد بكداش لكونه أكثر انسجاماً مع المواصفات السوفيتية لقادة الأحزاب الشيوعية «التقيقة».

وكان الحزب الشيوعي العراقي لم يزل حتى الأيام الأخيرة قبل انعقاد المؤتمر الحادي والعشرين، في علاقة غير واضحة من سلطة قاسم. فرغم المساندة الكبيرة التي أبداها الحزب في الدفاع عن الحكم الوطني الذي جاء بعد ثورة ١٤ تموز، ورغم الدور الوطني الذي لعبه قبل الثورة في النضال ضد الحكم الملكي، فقد وجد نفسه محروماً من التمثيل السياسي في حكومة الثورة التي كان يفترض أن تضم جميع أطراف جبهة الإتحاد الوطني. ثم أن قاسم رفض إجازة جريدة الحزب «اتحاد الشعب»، رغم عرائض وقعها عشرات الألوف من المواطنين. والحقيقة لم تصدر «اتحاد الشعب» الا بعد سفر وفد الحزب الشيوعي العراقي الى موسكو لحضور المؤتمر الحادي والعشرين.

وفي يوم ٢٤ كانون الثاني ١٩٥٩، قبل افتتاح المؤتمر بثلاثة أيام صدر العدد العلني الأول للجريدة في بغداد، بعد نضال طويل. وكان موقف الحزب الشيوعي العراقي المؤيد لسلطة

قاسم لم يزل يتسم بالحيطة والحذر. وانعكس هذا بوضوح في الكلمة التي أعدها وفد الحزب لتحية المؤتمر السوفيتي. ولكن القيادة السوفيتية التي حرصت أن تطلع على كلمة الوفد مقدماً رفضت الكلمة بعد أن اطلعت على مسودتها، لأنها كانت خالية من المديح اللائق بالمناسبة - لقاسم بالطبع!

كانت القيادة السوفيتية حريصة على أن يظهر الحزب الشيوعي العراقي وكأنه على وفاق كامل مع نظام الحكم في بغداد، فكان الإفصاح عن أية علامة للخلاف في مساندة الحزب لقاسم ستفسر في لندن بأنها دليل على ضعف النفوذ السوفيتي في العراق، وبالتالي ستنعكس بصورة سلبية على سير المفاوضات التي ستجري بعد أيام مع ماكميلان في موسكو. ولما أصر الوفد العراقي على موقفه، أبلغ بإرجاء موعد كلام الوفد في المؤتمر. ويقول أحد أعضاء المكتب السياسي للحزب آنذاك:

« في الظروف الحساسة والبالغة الدقة والخطورة، التي مرت على الحركة الشيوعية في العراق أبان عهد قاسم، مارست القيادة السوفيتية التدخل المباشر لحمل قيادة ح. ش. ع. على اتباع نهج يميني خاطئ أزاء سلطة قاسم.

كان ذلك، على سبيل المثال، في شباط ١٩٥٩، حين أخرت القيادة السوفيتية القاء كلمة الوفد العراقي أمام المؤتمر الحادي والعشرين للحزب السوفيتي طوال يومين كاملين، بسبب خلو تلك الكلمة من الإشادة بشخص قاسم واصرار القيادة السوفيتية على تضمينها هذه الإشادة. وقد رضخ الوفد العراقي دون الإقتناع وسمى في كلمته عبد الكريم قاسم بـ «ابن الشعب البار».» (صدى القاعدة، العدد ٤، أيلول ١٩٨٩.)

وفي تقريره السياسي الى المؤتمر (٢٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٩) أشاد خروتشوف، على غير عادة، إشادة حارة بنضال الشيوعيين العرب ضد الإستعمار والصهيونية، وتضمن التقرير أول نقد سوفيتي رسمي صريح للعربية المتحدة، ورداً قوياً ضد هجمات عبد الناصر على الشيوعيين. وبطبيعة الحال حظت هذه الخطوة بتأييد واسع من القوى اليسارية في العراق والعالم العربي، ظناً منها أن هذا هو الموقف الذي يجب أن يقفه كل شيوعي ضد اضطهاد

الأحزاب الشيوعية في أي بلد من البلدان، ولم يدر بخلد أحد، أن خروتشوف نفسه سيكون المبادر بعد بضع سنوات الى حلّ الأحزاب الشيوعية العربية تزلفاً لناصر !

وفي هذه الأجواء أبلغ خروتشوف في ٢ شباط لندن موافقته على زيارة ماكميلان. وبعد أيام من ختام الزيارة، عملت الولايات المتحدة على حث المسؤولين في العربية المتحدة للتعجيل في تمرد الشواف في الموصل واعدة المتمردين فيما يظهر، بالإعتراف بحكومة الموصل وتسليمها، في حالة النجاح الأولي، عائدات النفط. ولكن المؤامرة فشلت فشلاً ذريعاً، كما بينا، وكان النفوذ الأمريكي في العراق أحد ضحاياها.

وعلى أثر ضعف الموقف الأمريكي، وتلميحات خروتشوف بإمكانية حل «المشكلة العراقية» عن طريق التفاهم مع موسكو، وجدت واشنطن نفسها مكرهة في الأوضاع الجديدة أن تتقدم لطلب الحوار مع موسكو.

زيارة نيكسن الى موسكو

في ١٦ نيسان ١٩٥٩ أعلن البيت الأبيض على غير انتظار، أن نائب الرئيس الأمريكي، نيكسن، سيقوم بزيارة للإتحاد السوفيتي بمناسبة إفتتاح المعرض الأمريكي في موسكو. وجاء في الإعلان أن الزيارة تأتي جزءً من «التوجه الذي يبعث على الأمل» في تفاهم أوسع بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي (التايمس، ٥٩/٤/١٧). وقد جاءت هذه الإلتفاتة الودية الأمريكية بعد تصلب شديد أزاء التحرك السوفيتي حول برلين وصل حد التهديد بحرب نووية شاملة. ولم يبين الإعلان الرسمي أسباب هذا التبدل المفاجئ في الموقف الأمريكي، بيد أنه لم يكن من العسير تخمين تلك الأسباب.

كان المعرض الأمريكي في موسكو من جملة أمور وردت في إتفاقية وقعت في نهاية عام ١٩٥٨ بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي. ومع ذلك جاء إعلان زيارة نائب الرئيس الأمريكي دليلاً على وجود علاقات حميمة غير معتادة في أجواء الحرب الباردة. والحقيقة إن

البادئ في إقامة تلك العلاقات الودية كان الإتحاد السوفيتي في وقت لم تقرر فيه بريطانيا بعد مفاتحة موسكو للتفاهم حول برلين وبغداد. وقد تمّ التقرب السوفيتي من واشنطن دون إطلاع لندن كما يقول مصدر أمريكي (24).

ففي ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٨ تقدم الإتحاد السوفيتي بطلب إذن سفر للسيد ميكويان، نائب رئيس الوزارة السوفيتية، لزيارة الولايات المتحدة. وتمت الزيارة في شهر كانون الثاني ١٩٥٩. وقدم ميكويان لنكسون، في لقاء معه هناك، دعوة غير رسمية لزيارة موسكو، غير أن الرئيس الأمريكي، آيزنهاور لم يحبذ قبول الدعوة، كما قالت النيو يورك تايمس (١٧/٤/٥٩). لكن واشنطن عادت وغيرت موقفها من الدعوة في نيسان ٥٩ فقبلت الدعوة، ربما بسبب ما استجد من تطورات في العراق تستدعي لقاء مع الإتحاد السوفيتي على مستوى عالٍ.

وكان خروتشوف أعلن هو الآخرلدى عودة ميكويان الى موسكو (في ٥ شباط/ فبراير)، رغبته في زيارة الولايات المتحدة مقترحاً على الرئيس الأمريكي زيارة موسكو في موعد يحدده هو. وردّ آيزنهاور ردّاً جافاً على اقتراحات خروتشوف، على رغم أن الرئيس الأمريكي ترك الباب مفتوحاً لتطورات قد تستجد في المستقبل. وأعلن في الوقت نفسه موعد زيارة ماكميلان الى موسكو، الأمر الذي يشير الى تحركات دبلوماسية غير معتادة. ومما يستلفت النظر أيضاً أن إعلان زيارة نيكسن الى موسكو في ١٦ نيسان جاء في نفس اليوم الذي كُلف فيه السفير السوفيتي لدى العربية المتحدة حمل رسالتي خروتشوف الى عبد الناصر. وكان خروتشوف، كما ذكرنا، بعث برسالة قبلها يوم ١٢ نيسان ولم يكن قد تسلم جواب ناصر عليها.

وعلى أثر هذه الاتصالات الدبلوماسية العلنية والسرية أعد المسرح ليقوم خروتشوف بزيارته الشهيرة الى الولايات المتحدة.

الفصل الثالث عشر

كامب ديفيد ١٩٥٩

«توقفت الحملة الشيوعية [العراقية للمشاركة في الحكم] فجأة في الصيف [١٩٥٩] بطلب ملّح من موسكو. فقد تركت التقارير حول ارتفاع درجة الحرارة الثورية في العراق الذعر في موسكو، ورفض خروتشوف الموافقة على إنتفاضة شيوعية في بغداد خوفاً من أن يؤدي هذا الى تجدد التدخل الغربي في شرق الأبيض المتوسط، والهاب النار في الشرق الأوسط، وتحطيم سياسته في التعايش السلمي. فقد كان خروتشوف يراهن على زيارته المقبلة الى واشنطن وكان متلهفاً لإبراز أدلة على «حسن النوايا» السوفيتية في الشرق الأوسط.

فأعدت لائحة اتهام في موسكو ضد القادة الشيوعيين العراقيين وصدرت الأوامر للحزب العراقي، بأن يحقق هدنة مع قاسم ولكن أن يقدم له الإستسلام المطلق، مع الحد الأدنى من المحافظة على ماء الوجه...

ونفذت هذه التعليمات حرفياً ونشرت اللجنة المركزية العراقية تراجعاً ذليلاً في اتحاد الشعب سارعت [مجلة] كوميونيست بلهفة الى نشره . فمنذ الأيام السالفة البعيدة عن الذاكرة، عندما أمر ستالين الشيوعيين الصينيين بالعمل كـ «خدم للكومنتانغ» لم يتعرض حزب شيوعي لمثل هذه الإهانة المقرفة.»

(اسحاق دويتشر، روسيا، الصين والغرب، لندن، ١٩٧٠، ص ١٨٧ - ١٨٨.
وقد كتب المقال بتاريخ ١٥/ ١٢/١٩٥٩.)



نيكيتا خروتشوف رئيس وزراء الإتحاد السوفييتي مع الرئيس الأمريكي آيزنهاور في «كامب ديفيد» عام ١٩٥٩.

لم يعد من الصعب على قاسم، بعد تصدع علاقاته مع الحركة اليسارية، مدّ الجسور من جديد الى القوى القومية الناصرية وتجنيدها لضرب الحزب الشيوعي. وتمهيداً لذلك بادر عبد الكريم قاسم الى عزل العناصر اليسارية من القوات المسلحة والتضييق على الحزب الشيوعي وتزييف انتخابات المنظمات المهنية. وشرع في إطلاق سراح المعتقلين من البعثيين والعناصر اليمينية وإرجاعهم الى المسؤوليات السياسية والعسكرية.

وفي هذه الأوضاع الشاذة وجدت الدوائر السوفيتية فرصة مواتية لترجيح كفة الكتلة اليمينية في قيادة الحزب الشيوعي العراقي وإبعاد العناصر الثورية المعارضة منها، فتمّ لها فرض خط الإستسلام على الحزب.

وكوفئ خروتشوف على مساعيه هذه بمفاجأة سارة ظل يسعى لها فترة طويلة، فقد تسلم في ١٢ تموز ١٩٥٩ دعوة من الرئيس الأمريكي لزيارة الولايات المتحدة الأمريكية. ولما تسلم خروتشوف الدعوة قال إنه «لم يصدق عينيه.»(26) . وكشف فيما بعد أن الرئيس الأمريكي، آيزنهاور، كان معارضاً دعوة خروتشوف، أو على الأقل الطريقة التي وجهت بها، وأن وزارة الخارجية ووكالة المخابرات المركزية الأمريكيتين هما اللتان كانتا وراء ما حدث.

كان آيزنهاور لا يمانع في تقديم دعوة لخروتشوف اقترحتها وزارة الخارجية الأمريكية، لكنه اشترط أن توجّه بعد إحراز «تقدم» ملموس ينجزه الجانب السوفيتي في اجتماع وزراء الخارجية، المنعقد وقتذاك في جنيف. وكان تنفيذ هذا الشرط يعني أن يأتي خروتشوف الى واشنطن ذليلاً وقد تخلى عن إنذاره بعقد صلح منفرد مع ألمانيا الشرقية.

أما وزارة الخارجية الأمريكية، ومن كان يشاطرها رأيها في وكالة المخابرات المركزية، فكان

لها رأي آخر، فهي ترى أن تصفية «الخطر الشيوعي» في العراق يأتي في الأسبقية قبل أزمة برلين، كما عبّر عن ذلك صراحة آلن دلس وأيده في ذلك السناتور فولبرايت، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي (أنظر ص ٩٧، وما بعدها أعلاه). ولذلك كانت ترى تعليق دعوة خروتشوف الى واشنطن، على إيقاف توجه الحزب الشيوعي العراقي نحو تسلم السلطة، بدلاً من إلغاء الإنذار السوفيتي حول برلين، كما يريد آيزنهاور. فكان هذا الإتجاه في الدوائر الأمريكية يرى في موقف الرئيس الأمريكي معرقلاً خططها في العراق. وكان في رأي آلن دلس ووزارة الخارجية والسناتور فولبرايت وغيرهم من المسؤولين الأمريكان أن الأصرار على الشرط الذي حدده الرئيس آيزنهاور سيحول دون زيارة خروتشوف، وبالتالي إضعاف مكانته وقدرته على لجم الحركة الشيوعية في العراق. لذلك بادرت الدوائر الأمريكية المذكورة الى وضع الرئيس الأمريكي أمام الأمر الواقع، بدعوة خروتشوف بدون قيد أو شرط؛ أي بشرط غير معلن وهو إيقاف حملة الحزب الشيوعي العراقي للمشاركة في السلطة. وهذا ما تمّ في الواقع على الضد من رغبات آيزنهاور !

وكان الرئيس الأمريك الأمريك كلّف ممثله الشخصي، ميرفي، أن يبلّغ نائب رئيس الوزارة السوفيتية الموجود آنذاك في الولايات المتحدة دعوة خروتشوف الى زيارة واشنطن. مع أن آيزنهاور علّق الدعوة على شرط أن يحقق اجتماع وزراء الخارجية «التقدم» المطلوب، فقد أغفل ميرفي إذ قدّم الدعوة ذكر الشرط ! وهكذا تسلّم خروتشوف دعوة مفتوحة بغير شروط.

ولما احتج آيزنهاور على مخالفة تعليماته وتقديم هذا التنازل الدبلوماسي من قبل ممثله الشخصي، ميرفي، تذرّع هذا الأخير بحدوث سوء فهم في التعليمات التي تسلمها. فأسقط في أيدي آيزنهاور وكان عليه تجرّع الإهانة واستقبال الرئيس السوفيتي في واشنطن تحت طائلة الإنذار السوفيتي بالسيطرة على برلين. وفيما بعد كتب جون آيزنهاور، نجل الرئيس الأمريكي يقول: «شعر والدي وكأنه حمّال حقائب». (27)

وكان على الرئيس الأمريكي أن يعلن في مؤتمر صحفي عقد في ٣ آب/ أغسطس ١٩٥٩، أنه دعا خروتشوف الى زيارة الولايات المتحدة، وأنه قبل دعوة مقابلة الى زيارة الإتحاد

السوفيتي.

وكان متوقعاً أن تثير هذه التطورات استياء لندن التي فقدت دورها كوسيط بين العملاقين. وسجّل ماكميلان امتعاضه الشديد (المذكرات، ج ٣، ص ٧٨) عند سماع الإعلان الأمريكي معبراً عن إحساسه بأن ثمار جهوده في موسكو قد سرقت منه، وأن بريطانيا لم يعد لها من وسيلة مؤثرة في رسم السياسة العالمية، الأمر الذي يعرضها الى خسارة بقايا نفوذها في المنطقة العربية الغنية بالنفط.

صفقة كامب ديفيد ١٩٥٩

وصل خروتشوف واشنطن في ١٥ أيلول ١٩٥٩ وسط دعاية سوفيتية صاخبة بحلول عصر جديد في تاريخ الإنسانية! وبعد فترة قصيرة انتقل المتفاوضون الى كامب ديفيد، البيت الريفي للرئيس الأمريكي. وخلال المفاوضات تنازل خروتشوف عن الإنذار السوفيتي حول برلين ووافق آيزنهاور على عقد مؤتمر قمة للدول الكبرى الأربع قبل نهاية عام ١٩٥٩، وأن يقوم بزيارة الإتحاد السوفيتي في أيار أو حزيران من السنة التالية، «وقت تفتح الأزهار والروائح العطرة»، كما ذكر، لإلهام الرئيسين في مباحثاتهما المقبلة. وهكذا جمّدت أزمة برلين وأسدل الستار رسمياً على الإنذار السوفيتي بإلغاء حقوق القوى الغربية في برلين.

أما القضية الحقيقية وراء المجاملات الدبلوماسية، قضية توجّه الحزب الشيوعي العراقي لتسلم السلطة، فلم تطرح في كامب ديفيد فيما يظهر، لأن شرط زيارة خروتشوف أصلاً كان أن يحل في واشنطن «حافي القدمين»؛ أي أن يكون قد أنهى «الخطر الشيوعي» في بغداد، وأن يكون قد مزّق إتفاقية مساعدة الصين في صنع السلاح النووي.

وكان خروتشوف سجل تعهده بالنسبة للعراق في رسالة سرية الى جمال عبد الناصر (٢٠ نيسان، ١٩٥٩) وصلت محتوياتها الى الدوائر الأمريكية، كما مرّ بنا. ومزّق الإتفاقية السوفيتية - الصينية في حزيران. ولقاء كل هذا لم يحقق خروتشوف من زيارته الأمريكية

غير وعد بعقد مؤتمر قمة لبحث المشكلة الألمانية، وهذا ما أعترف به غروميكو الذي صحب خروتشوف في لقاء كامب ديفيد، إذ وصف الزيارة في مذكراته التي نشرت مؤخراً (ص ١٧٠، الترجمة الإنكليزية) بكونها: «لا تخرج كثيراً عن مناسبة روتينية». ولكن غروميكو لم يذكر أن الثمن كان التحالف مع الصين ومصير الثورة العراقية إضافة الى التنازل عن الإنذار السوفيتي حول برلين.

وحدّد فيما بعد موعد مؤتمر القمة في ١٧ أيار ١٩٦٠، وأختيرت باريس مكاناً لعقده إرضاءاً لموقف ديغول المتشدّد. وخلال الفترة بين كامب ديفيد وقمة باريس حاول خروتشوف تقوية وضعه التساومي إزاء القوى الغربية لكنه وجد أنه فقد أهم أوراقه في الصين وبرلين والعراق. وبدأت المساعي لتدعيم النفوذ السوفيتي في بغداد، فاستدعي عامر عبد الله من قبل السفير السوفيتي في بغداد الذي أبلغه دعوة رسمية الى زيارة موسكو في أيلول/ سبتمبر ١٩٥٩، حسب ما كشف هو في مقالة نشرها أخيراً، يقول:

«توجهت الى موسكو في أواخر أيلول (عام ١٩٥٩) وأمضيت وقتاً للراحة على البحر في (سوجي) ولكن قبل ذلك استدعيت الى لقاء في اللجنة المركزية، ثم الى لقاء ثانٍ قبل عودتي الى العراق ترأسه من الجانب السوفيتي الرفيق (سوسلوف) وكان معه سكرتير اللجنة المركزية آنذاك (محي الدينوف)؛ وتيريوشكين وعدد آخر من المسؤولين.

وكان أهم ما دار في هذا اللقاء هو الإعراب عن رغبتهم في استطلاع رأيي برسالة وردتهم من قيادة الحزب، وكانت تتضمن اقتراحاً بحل تنظيماتنا في الجيش (وهذا ما سأتطرق اليه في مناسبة أخرى)...» (الغد الديموقراطي، العدد «٥٨/ ٥٩» آب - أيلول ١٩٨٨)

ولم يبين عامر عبد الله سبب اهتمام القيادة السوفيتية في أمر حل تنظيمات الحزب الشيوعي العراقي في الجيش، كذلك لم يبين مداخلات ذلك القرار الخطير. لكن عضواً آخر في المكتب

السياسي للحزب آنذاك، أفصح عن ظروف القرار المذكور. فقد كتب السيد بهاء الدين نوري في كراس صدر أخيراً ما يلي:

«وكنت أحد أعضاء م. س. الأربعة الذين رفضوا، بعد أسابيع من النقاش، الإقتراح الذي تقدم به السيد عزيز محمد - عضو م. س. آنئذ - لحل التنظيم الحزبي في الجيش كسبيل الى تحسين العلاقة مع قاسم.» (نقلاً عن صحيفة «صدى القاعدة» العدد ١- السنة الأولى- كانون الثاني - ١٩٨٩.)

ولا ندري موقف القيادة السوفيتية من هذه المسألة، وهل كان لذلك الموقف علاقة برفض الإقتراح، أم كان هناك انقسام في الرأي داخل القيادة السوفيتية، وأن التنظيم العسكري حلّ على رغم القلق الذي أبدته موسكو بإستدعائها عامر عبد الله. ولما لم يذكر السيد عامر عبد الله غير تلك التلميحات المقتضبة عن المواضيع التي بحثت في لقاء موسكو والغرض من دعوته أصلاً، فسيظل نقاشنا من باب التخمين والإفتراض، ولكن يلاحظ المستوى الرفيع للوفد السوفيتي، وهو أمر يفترض أهمية استثنائية لموضوع البحث الذي كان من المتوقع أن يتناول أوضاع العراق الداخلية بمقدار ارتباطها بالسياسة السوفيتية العليا.

ويمكننا، في هذا الصدد، إفتراض نية القيادة السوفيتية بتشجيع حركة عسكرية في العراق تقودها العناصر الموالية لموسكو في صفوف قيادة الحزب الشيوعي العراقي خلال ظروف دولية معينة، أو كعملية ضمن تحرك سوفيتي واسع النطاق. وقد كشفت فيما بعد خطوط مثل ذلك التحرك عند نقل خروتشوف الصواريخ السوفيتية الى كوبا في صيف ١٩٦٢، ضمن جهود جديدة لحل أزمة برلين. وهذه مسألة سنعود اليها بعد قليل.

وكذلك ليس من المستبعد أن يكون بحث القيادة السوفيتية العليا قضية حل منظمات الحزب الشيوعي العراقي داخل الجيش نوعاً من التعريض بسياسة خروتشوف التي أسقطت ورقة رابحة (من وجهة نظر الدبلوماسية السوفيتية) في المساومات الجارية لمقايضة برلين ببغداد. وقد رأينا أن خروتشوف كان متهافتاً على عقد مؤتمر القمة المذكور وكان يأمل أن يتمخض

عن نتائج تعزز مكانته في القيادة السوفيتية، وبلغ به تهافته حد إسقاط ورقة العراق لمجرد الحصول على دعوة الى زيارة واشنطن، كما بيّنا .

وفي هذه الأثناء كانت قد تشكّلت في القيادة السوفتية، كما هو معلوم، كتلة معادية لخروتشوف وسياسته التي أدت الى قطيعة مع الصين، إضافة الى إضاعة الثورة العراقية دون مقابل. وقد جاءت التطورات في العراق التي لعب فيها خروتشوف دوراً مباشراً لتزيد الطين بلة، وتعزز الكتلة المعارضة التي كان يتزعمها سوسلوف. وتشير الأدلة جميعاً الى أن دعوة عامر عبد الله جاءت ضمن إطار الصراعات الكتلوية في القيادة السوفيتية.

ميكويان في بغداد

وكان خروتشوف حاول من جانبه أن يستعيد بعض مواقعه المفقودة في العراق، عن طريق إغراء قاسم بمساعدات سوفيتية متطورة جديدة، ومنها كما قيل وحدة للصواريخ نقلت الى مصر بعد إنقلاب ٨ شباط/ فبراير ١٩٦٣. وكان خروتشوف، وهو يستعد لحضور قمة باريس، حريصاً على الإيحاء بقوة النفوذ السوفيتي في بغداد. وهذا ما قد يفسر زيارة ميكويان لبغداد في الفترة بين ٩ ـ ١٦ نيسان ١٩٦٠، أي قبل أسابيع من إنعقاد مؤتمر القمة في باريس. غير أن الذي جرى جاء لطمة مهينة لسياسة خروتشوف. فكانت زيارة ميكويان «القشة التي قصمت ظهر البعير» كما صرّح، هاشم جواد، وزير خارجية قاسم آنذاك في مقابلة نشرها حنا بطاطو في كتابه (الطبقات الإجتماعية القديمة والحركة الثورية في العراق، ص، ٩٤٢).

وكان هاشم جواد على علاقة وثيقة بالسفير البريطاني في بغداد، ونسق معه في كثير من المواقف والقرارات التي اتخذتها السفارة البريطانية في بغداد، حسب ما كشف السفير البريطاني نفسه في مذكراته. ويظهر أن هاشم جواد كان هو الذي أثار مخاوف قاسم من النوايا السوفيتية مشيراً الى ضخامة الإستقبال الشعبي الذي لقيه ميكويان بالمقارنة بفتور شعبية «الزعيم الأوحد». ونقل عن وزير عراقي في الحكومة العراقية آنذاك، بأن قاسم سأله

عن رأيه في الخطاب الذي كان ألقاه في افتتاح المعرض السوفيتي بحضور ميكويان. وكان قاسم ألمح في خطابه ذلك الى رفض العراق التدخلات الخارجية في شؤونه الداخلية، تعريضاً بالسياسة السوفيتية. فروى الوزير السابق أنه أجاب قاسم قائلاً أنه لم ير مبرراً للهجوم على ميكويان، سيما وأنه لم يبدر منه ما يسيئ الى العراق. فقال قاسم أن هذه النقطة فاتته عندما قبل اقتراح هاشم جواد بضرورة التعريض بالموقف السوفيتي.

ومهما يكن من أمر فقد كانت نتيجة زيارة ميكويان عكسية أتاخت للدبلوماسية الغربية ورقة أخرى للتقليل من مكانة خروتشوف وإحباط مؤتمر القمة الذي لم تكن الولايات المتحدة راغبة في عقده الا كسباً للوقت، وإغراء خروتشوف بالضغط على الحزب الشيوعي العراقي للإستسلام لقاسم. ويقول مصدر أمريكي أن مكانة ميكويان في القيادة السوفيتية بدأت بالتدهور فجأة في هذه الفترة، ولكنه لا يعلم ما إذا كان ذلك له علاقة بفشل زيارته الى بغداد.

ولقيت مساعي خروتشوف الدولية صدمة شديدة أخرى بعد عودة ميكويان الى موسكو. فقد نشرت جريدة الحزب الشيوعي العراقي (اتحاد الشعب) في الفترة بين ٨ – ١٨ أيار، مقالاً صدر في الصين في ٢٢ نيسان ١٩٦٠ في ذكرى ميلاد لنين، تحت عنوان «تحيا اللنينية». وتضمن المقال، كما هو معروف، نقداً شديداً للسياسة السوفيتية التي اقترنت بإسم خروتشوف. وكان ظهور المقال على صفحات (اتحاد الشعب) قد فُسر، وربما خطأ، على أنه إشارة الى انحياز الحزب الشيوعي العراقي الى جانب الصين في الصراع الجاري في الحركة الشيوعية العالمية. ولما حدث هذا في عشية قمة باريس فقد اتخذ أهمية عالمية أضعفت ادعاءات خروتشوف ومكانته في مؤتمر القمة.

غير أن الدوافع وراء نشر المقال المذكور في (اتحاد الشعب) لم تتضح بعد. وتطرح تخمينات مختلفة لتفسير هذه القضية التي كان لها امتدادات خطيرة في حياة الحزب الشيوعي الى جانب أثرها في إضعاف مكانة خروتشوف والتمهيد لإقصائه عن مراكزه الحكومية والحزبية بعد بضع سنوات. ومن هذه التخمينات أن المسؤولين عن تحرير (اتحاد الشعب)، وهم أمين الحزب العام، سلام عادل، وعامر عبد الله وبهاء الدين نوري وزكي خيري، لم يكونوا على

إدراك واطلاع تامين بحقيقة الصراع الصيني - السوفيتي الذي لم يكن قد تكشف بعد آنذاك، ولذلك نُشر المقال بغير قصد الإساءة الى الموقف السوفيتي. ولكن من المحتمل أن يكون بعض أولئك المسؤولين عن قرار نشر المقال على قدر أكبر من الإدراك السياسي، وعندئذٍ تتخذ القضية أبعاداً أخرى. ومهما كان الأمر فقد كانت هذه القضية من أسباب، أو ذرائع، إبعاد عدد من أعضاء اللجنة المركزية عن مراكزهم الحزبية، بتأثير من القيادة السوفيتية فيما يظن.

ولكن السيد بهاء الدين نوري، عضو المكتب السياسي للحزب آنذاك، ذكر أن نشر المقال المذكور لم يكن من بين التهم التي وجهت اليه بعد تنحيته من مراكزه الحزبية عام ١٩٦٠ وتسفيره خارج العراق على رأس وفد الحزب لحضور اجتماع الأحزاب الشيوعية، فقال:

«في تشرين الأول ١٩٦٠ أرسلت على رأس وفد الحزب للمشاركة في الإجتماع العالمي للأحزاب الشيوعية المنعقد في موسكو. ودون أي طلب أو رغبة مني قرر المكتب السياسي للحزب ابقائي في الخارج (للدراسة). وفي وقت لاحق جرت تنحيتي من المسؤوليات القيادية وجمدت عضويتي في الحزب بتهمة مشاركتي (مع السادة عامر عبد الله وزكي خيري والشهيد أبو العيس) في تكتل يميني مزعوم، إضافة الى اتهامي أنا شخصياً بأني لم أنفذ السياسة المرسومة، ولم أتحيّز بالقدر الكافي الى جانب الرفاق السوفيت ضد الرفاق الصينيين في مناقشات الإجتماع العالمي للأحزاب الشيوعية.»
(نقلاً عن صحيفة «صدى القاعدة» العدد ١- السنة الأولى- كانون الثاني - ١٩٨٩.)

ولعل المقصود هنا بـ «السياسة المرسومة» كان قرار قيادة الحزب الشيوعي العراقي بالإنحياز الى الجانب السوفيتي. وقد رفض السيد بهاء الدين نوري الإلتزام بالقرار المذكور حين ألقى كلمة الحزب في الإجتماع العالمي للأحزاب الشيوعية، وحاول اللقاء بوفود الأحزاب الشيوعية الأخرى وبضمنها وفد الحزب الشيوعي الصيني الذي كان يترأسه ليو شاو تشي. وعقد هذا الإجتماع بعد فشل مؤتمر القمة في باريس. ولفشل مؤتمر القمة قصة طويلة ومعقدة لها بعض المساس بالموضوع الذي نحن بصدده.

فمن المعلوم أن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية كانت ضمن الدوائر التي عملت على عقد مؤتمر القمة، كما مرّ بنا، على رغم معارضة الرئيس الأمريكي. لكنها كانت أعدت مسرحية تخريبية لإحباط المؤتمر، إذ نظمت حادث طائرة التجسس (يو ـ ٢) التي أسقطها الإتحاد السوفيتي في أول أيار ١٩٦٠، لتخريب مؤتمر القمة والتملّص بذلك من الوعود الأمريكية التي قدمها الرئيس الأمريكي، آيزنهاور، حول قضية برلين. ورتب توقيت الحادثة بعدما استوفي الثمن، وتمّ إركاع الحزب الشيوعي العراقي في ربيع وصيف ١٩٥٩. لذلك حضر خروتشوف باريس «حافي القدمين» وكأنه متهم بدلاً من أن يكون هو المدعي والحَكَم، كما كان يحلم. وانفرط مؤتمر القمة وسط سخرية العالم كله، فكان الحلف السوفيتي - البريطاني الذي عمل الكثير لعقد المؤتمر هو الخاسر في النهاية. فعاد خروتشوف من باريس يجر أذيال الخيبة وقد أثار عِداء جمهورية الصين الشعبية وفرّط بالثورة العراقية. أما ماكميلان الذي عقد صفقة موسكو، كما رأينا، فقد أصابه فشل مؤتمر باريس بصدمة شديدة وذكر فيما بعد أن تلك كانت: «أسوأ أزمة مرّت على بلادي منذ الحرب [العالمية الثانية]».

(أنظر مقدمة كتاب: M. S. Beschloss, May Day)

أما الولايات المتحدة، فقد ظلت ترى أنها الطرف الوحيد الذي خرج رابحاً من المناورات الدبلوماسية الطويلة لإجهاض الثورة العراقية وإحباط السياسة السوفيتية حول برلين، على رغم أن الرئيس الأمريكي، آيزنهاور، تعرض لإهانات شخصية على يد خروتشوف ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية ذاتها. إذ ألمح مؤرخ أمريكي بارز في الشؤون الدبلوماسية الأمريكية، الى أن من أهم منجزات سياسة جون فوستر دالس، الذي توفي قبل قمة باريس ببضعة أشهر، كانت تفويت الفرصة على الإتحاد السوفيتي لاستخدام الثورة العراقية كورقة لفرض شروطه حول قضية برلين في مؤتمر القمة. فيقول المؤرخ المذكور في قسم من كتابه حول فن السياسة الأمريكية ودور دلس في قرار إنزال القوات الأمريكية في لبنان عام ١٩٥٨، وذلك في أعقاب الثورة العراقية:

«إن هذا التحرك قضى على احتمالات الهيمنة الشيوعية على الشرق الأدنى وأحبط آمال خروتشوف في إمكانية استغلال القلاقل في الشرق الأدنى من أجل فرض انعقاد مؤتمر

قمة على شروطه الخاصة».

(Gordon Craig, War, Politics and Diplomacy, New York, 1966, p.277.)

أزمة البحر الكاريبي والثورة العراقية

بعد فشل قمة باريس وسّع خروتشوف رقعة محاولاته الدولية لتسوية قضية برلين، حتى شملت كوبا الى جانب العراق. فحاول استخدام أزمة الصواريخ في كوبا عام ١٩٦٢، من أجل عقد مقايضة الوجود العسكري السوفيتي في كوبا لقاء عقد صفقة حول برلين. وفي هذا التخطيط الجديد أصبحت ورقة العراق وسيلة لتهديد الولايات المتحدة في حالة فشل المغامرة السوفيتية في كوبا. ويعتقد ماكميلان أن المقايضة الجديدة تمّت بالفعل، إذ كتب في دفتر يومياته أن هدف خروتشوف الرئيسي هذه المرة: «كان مبادلة كوبا ببرلين».

(A. Horne, Macmillan, 1989, II, p.366.)

وقال ماكميلان لمؤلف سيرة حياته، بعد مرور سنين على أزمة الصواريخ في كوبا، أنه كانت تساوره المخاوف من:

«أن يقترح خروتشوف مقايضة كوبا ببرلين ـ فكيف سيرفض الأمريكان مثل هذا الإقتراح ؟» (المصدر السابق).

أما الرئيس الأمريكي كندي فقد ذكر هذا أيضاً في مكالمة تلفونية له مع ماكميلان، قال فيها أن خروتشوف: «قد أمسك بكوبا بيديه، ولكنه لا يملك برلين. فإذا احتل [خروتشوف] برلين فإننا سنأخذ كوبا...» (المصدر السابق، ص ٣٧٠)

ويستطرد مؤلف سيرة ماكميلان في إيراد الشواهد الكثيرة والوثائق السرية حول العلاقة بين أزمتي كوبا وبرلين، رغم أنه حرص حرصاً ملفتاً للنظر على عدم كشف ارتباط أزمة برلين عام

١٩٥٨ بصعود الحركة اليسارية في العراق بعد ثورة ١٤ تموز، فلعله صمت أبلغ من الكلام! غير أن الحقائق التي أميط عنها اللثام خلال أزمة البحر الكاريبي عام ١٩٦٢ تشير الى وجود ترابط بين مطالبة الولايات المتحدة بسحب الصواريخ السوفيتية من كوبا بمطالب الإتحاد السوفيتي بسحب الصواريخ الأمريكية من تركيا. وهذا الأمر يشير الى وجود مباحثات بين موسكو وواشنطن حول تسوية واسعة شملت ساحات الإحتكاك الرئيسية: ألمانيا والشرق الأوسط والبحر الكاريبي.

أما في العراق فعلى رغم جهود خروتشوف في التعامل مع الحكم القاسمي على حساب الحركة الشيوعية العراقية فشلت الدبلوماسية السوفيتية في تحقيق أحد أهدافها الرئيسية وهو جرّ الحكومة العراقية الى الإعتراف بألمانيا الديموقراطية. وقد قام غوتفالد، رئيس وزراء ألمانيا الديموقراطية، بزيارة الى العراق في ٨ كانون الثاني ١٩٥٩، لحمل الحكومة العراقية على الاعتراف بحكومته ولكنه عاد خائباً شأن ميكويان من بعده.. ولاحظت الصحافة الأمريكية فشل السياسة السوفيتية هذا حتى في ذروة المد اليساري، إذ قالت صحيفة النيو يورك تايمس (٢٦/ ٤/٥٩) أن جميع الضغوط السوفيتية على الحكومة العراقية: «لم تفلح في كسب إعترافها بحكومة ألمانية الشرقية».

والمعروف أن اعتراف العراق بحكومة ألمانيا الديموقراطية لم يتحقق إلا من قبل حكم البعث عام ١٩٦٩، في وقت توثق العلاقات بين النظام البعثي في العراق ولندن. وليس من المستبعد أن تكون بريطانيا هي التي أوحت بالإعتراف البعثي هذا. وإن صح هذا الإفتراض فتكون لندن قد وفت بالعهد الذي قطعته لخروتشوف خلال زيارة ماكميلان الى موسكو عام ١٩٥٩. فكان جدار برلين الذي أقيم عام ١٩٦١ الثمرة الخبيثة لكل ما حاكه خروتشوف من ألاعيب وأزمات على مسرح الدبلوماسية الدولية.

ويبدو أن الفشل الدبلوماسي السوفيتي في العراق قاد خروتشوف للتفكير في إدخال عامل جديد في الضغوط لحل مشكلة برلين: ورقة الصواريخ السوفيتية في كوبا. ومهما يكن من أمر فبعد أشهر من الإعلان عن مشروع خروتشوف الجديد لتصفية الحزب الشيوعي العراقي أطيح به بمؤامرة فوقية دبرها معارضوه في القيادة السوفيتية، فجرِّد من جميع مراكزه

الحكومية والحزبية، فاختفى من التاريخ كما دخله بالدسائس والكذب والخداع. وقيل في وقتها أن من جملة أسباب سقوطه كان سياسته في العراق والمنطقة العربية. مع ذلك فإن السياسة التي دشنها خروتشوف لم تنته بنهاية مخططها، وإنما أصبحت تنفذ بحذاقة وانسجام مع الأوضاع العالمية المستجدة، وبعلانية عصر «البريسترويكا». ولم يكن من الغريب أن يتفاخر محرر صحيفة البرافدا الجديد قائلاً: «نحن جيل المؤتمر العشرين»! (الغارديان، ١٠/٢/١٩٩٠).

ملاحظة وتعقيب

[بعد كتابة الفصل السابق كشف النقاب عن وقائع هامة تلقي ضوءاً جديداً على السياسة السوفيتية في العراق خلال أزمة البحر الكاريبي، وعلى تطور الأزمة في الحزب الشيوعي العراقي قبيل إنقلاب ٨ شباط ١٩٦٣. وهي وقائع ذات علاقة ماسة بموضوع الفصل لم يتسنَ أخذها في نظر الإعتبار.]

* * *

كانت أزمة الصورايخ في كوبا عام ١٩٦٢ موضوع ندوة سوفيتية ـ أمريكية ـ كوبية مشتركة عقدت في موسكو في نهاية كانون الثاني ١٩٨٩، بإشراف الحكومة السوفيتية وجامعة (هارفرد) الأمريكية. وشارك في الندوة كبار المسؤولين الأمريكيين بينهم مستشارو الرئيس الأمريكي كندي ووزير الدفاع الأمريكي السابق، ماناماراً، وحضرها من الجانب السوفيتي أندريه غروميكو وأناتولي دوبرينين وفيودور برلاتسكي، المساعد الشخصي لخروتشوف وغيرهم. وقد شارك أيضاً عدد من المسؤولين الكوبيين الكبار من الذين كان لهم علاقة وثيقة بالرئيس كاسترو. وكان جميع المشاركين الرئيسيين في الندوة من الذين لعبوا أدواراً مباشرة في الأزمة. وخلال أعمال الندوة أميط اللثام عن حقائق جديدة تعدّل من الصورة الدارجة لأحداث تلك الفترة، بما يشير الى أن التطورات داخل الحزب الشيوعي العراقي في أيلول ١٩٦٢ لم تكن بعيدة الصلة بالسياسة السوفيتية في البحر الكاريبي آنذاك، وبإرتباطاتها بقضية برلين.

فرغم أن أعمال الندوة أديرت وفق أغراض الدبلوماسية الراهنة بتهيئة الأجواء المناسبة لأمرار سياسة «البريسترويكا» فإن الحقائق الجديدة التي كشفت لأول مرة تؤكد الى أن أزمة الصواريخ السوفيتية في كوبا كانت من وجوه أساسية إمتداداً لأزمة برلين. هذا ما أكده مسؤول أمريكي رفيع المستوى في مقال كتبه تعليقاً على أعمال الندوة. فقد ذكر البروفيسور

الأمريكي، ري س. كلاين، نائب مدير وكالة الإستخبارات المركزية الأمريكية في فترة ١٩٦٢ـ ١٩٦٦ في مقال له في مجلة «فورين أفيرز» الأمريكية (خريف ١٩٨٩، ص ١٩٠ـ ١٩٦)، بأن هدف خروتشرف الأبعد من إثارة أزمة الصواريخ في كوبا كان في الحقيقة قضية برلين. وهذه قضية سبق أن طرحها رئيس الوزارة البريطانية، هارولد ماكميلان، كما أشرنا قبل قليل.

وفي هذا الصدد كشف وزير الدفاع السابق، روبرت ماك نامارا، الذي شارك في ندوة موسكو، اعترافاً سوفيتياً ربط أزمة البحر الكاريبي بمخطط سوفيتي لإجراء تحرك عسكري كبير شمل تركيا والشرق الأوسط إضافة الى منطقة برلين. يقول ماك نامارا في كتاب نشر مؤخراً:

«لقد أخبرونا في موسكو بأن عشرين رأساً نووياً سوفيتياً قد سلمت الى كوبا، وأن الصواريخ هناك قد صوبت شطر المدن الأمريكية.»

(Out of the Cold, London, Bloomsbury, 1989, p. 100.)

ومن الحقائق الجديدة التي كشفها المشاركون السوفيت بأن تعداد القوات السوفيتية التي تمّ إنزالها في كوبا قبل أزمة الصواريخ بلغ أربعين ألفاً، وهو عدد زاد على تقديرات وكالة المخابرات الأمريكية بأربع مرات، كما قال ماك نامارا. فإذا أخذ كل هذه الحقائق الجديدة بنظر الإعتبار، أضافة الى وجود ٢٧٠,٠٠٠ جندياً كوبياً مدربين خير تدريب، كما قال المندوبون الكوبيون في الندوة، عندئذٍ يتبين أن الحكومة السوفيتية كانت تخطط لصدام عسكري نووي مع الولايات المتحدة يتجاوز حدود البحر الكاريبي.

وقال (ماك نامارا) إن المشاركين السوفيت نوهوا بأن الإتحاد السوفيتي كان، في حالة غزو القوات الأمريكية لكوبا، سيوجه ضربة مقابلة «ضد الصواريخ الأمريكية من نوع جيوبيتر في تركيا وقوات معاهدة شمال الأطلسي في برلين.»

يتضح من هذه المعلومات الجديدة، أن خروتشوف كان يعد الى مواجهة عالمية مع الولايات

المتحدة بقصد فرض الأهداف السياسية السوفيتية في منطقة برلين، وأنه أعدّ العدّة لتنفيذ تحرّك سوفيتي واسع لضرب القوات الأمريكية في تركيا وفي غيرها من المناطق الستراتيجية الأخرى. وربما كان للعراق دوراً خاصاً في المخططات السوفيتية *.

وفي ضوء كل هذا لا يمكننا أن نتوقع أن ينحصر التحرك السوفيتي بحدود تركيا، بل لا بد أن يشمل العراق، شأن ما حدث بالنسبة للولايات المتحدة خلال الإنزال الأمريكي في لبنان في تموز ١٩٥٨.

ولعل هذا ما يفسر التحول المفاجئ في الموقف السوفيتي من توجهات الحزب الشيوعي العراقي لإستلام السلطة. إذ لم يكن سراً بأن الدوائر السوفيتية كانت هي التي سمحت (أو ربما أشارت) لقادة الحزب الشيوعي العراقي المجمدين في موسكو بأن يعودوا في أوائل أيلول ١٩٦٢ الى العراق، وينفذوا ما كان الإتحاد السوفيتي منعهم من الإقدام عليه عام ١٩٥٩: الإستعداد لإستلام السلطة في بغداد، ولكن في الظروف التي يحددها الإتحاد السوفيتي. وهذا ما تمّ بالفعل، رغم أن الوقائع اللاحقة أظهرت أن الإتحاد السوفيتي ظل يتخوف من قيام حكم يقوده الشيوعيون في بغداد. وليس من الصعب تفسير هذا التناقض في السياسة السوفيتية في العراق في ضوء ما هو معروف من الوقائع التاريخية.

الحقيقة أن خروتشوف كان يريد التلويح للقوى الغربية بثورة شيوعية في العراق، سيما في حالة هزيمة مخططه في كوبا، لفرض التنازلات الأمريكية حول قضية برلين، علماً أن اعتماد

* في قسم جديد من مذكرات خروتشوف نشر حديثاً، قال (خروتشوف) أن الإتحاد السوفيتي «لم يكن مستعداً استعداداً كافياً لمهاجمة الولايات المتحدة» في حالة مهاجة القوات الأمريكية لكوبا في ذلك الوقت، ثم أضاف قائلاً: «وفي تلك الحالة سنكون مضطرين لإشعال الحرب في أوربا، وعندئذ ستقوم حرب عالمية». فلم يكن من المستبعد، في ضوء هذه المعطيات الجديدة، أن تكون موسكو قد وضعت العراق كبيدق هام في مغامرة كوبا.
(Khrushchev Remembers, The Glasnost Tapes. Little, Brown, Boston, 1990, p.182.)

القوى الغربية على موارد النفط في العراق والمنطقة المجاورة له تجعله أكثر خطراً من كوبا. ولم يكن خروتشوف يقصد من كل هذه المناورات استلام الشيوعيين العراقيين للسلطة، بل كان سيؤدي مثل هذا التطور آنذاك الى إحباط أي تسوية سوفيتية مع الغرب في أوربا. وهذه حقيقة لم تكن ل تخفى على العواصم الغربية. كانت سياسة خروتشوف تقوم على المخادعة والغدر ليس بالنسبة للغرب وحسب، وإنما بالتسبة للأحزاب الشيوعية «الشقيقة»، كما تبين ذلك لأكثر من حزب من كوبا الى بغداد وحتى الصين.

ومن المعلوم أن الرفيقين سلام عادل وجمال الحيدري عادا من موسكو الى العراق في أيلول ١٩٦٢، يحملان أعلى التقديرات للنوايا «الثورية» للقيادة السوفيتية. وكانت عودتهما في وقت إعلان الرئيس الأمريكي، كندي، عدم شرعية التحركات السوفيتية في كوبا. وكان الإعلان في ٤ أيلول ١٩٦٢، حين كانت الصواريخ والرؤوس النووية السوفيتية قد نقلت الى كوبا، واتخذت الإجراءات لمنازلة القوات الأمريكية، مثيرة بذلك أشد القلق في واشنطن.

وكان غروميكو قد كشف قبل وفاته بقليل في مقابلة مع صحيفة (الأوبزيفر) البريطانية بتاريخ (٢ نيسان ١٩٨٩)، بأن خروتشوف كان قد أسرّ له خلال عودتهما من زيارة الى بلغاريا (١٩٦١؟) بأنه قرر نقل الصواريخ النووية الى كوبا: «لئلا يغزوها الأمريكيون، بعد فشلهم في محاولة خليج الخنازير». وقد تحاشى غورميكو ذكر هذه الحادثة في مذكراته التي نشرت في العام نفسه (١٩٨٩).

فكانت التحضيرات لمغامرة الصواريخ السوفيتية في كوبا قد أعدت منذ فترة ليست بالقصيرة، منذ فشل خروتشوف في مؤتمر قمة باريس، إثر حادثة طائرة (اليو تو) في أكبر الإحتمالات، فطرح ورقة كوبا، خلال مساوماته مع الرئيس الأمريكي الجديد، جون كندي، دون أن يسقط العراق من حساباته كلياً.

ومما يرجح وجود خطة سوفيتية قديمة لإستخدام ورقة العراق خلال أزمة البحر الكاريبي وجود أهتمام سوفيتي حول التنظيمات العسكرية للحزب الشيوعي العراقي رغم إنتقاداها العلنية المعروفة. وهذه قضية كان السيد عامر عبد الله قد كشفها في مذكراته التي أشرنا اليها

سابقاً (أنظر ص ٢٢٢). إذ قال أنه استدعي الى موسكو حيث قابل وفداً عالي المستوى في اللجنة المركزية السوفيتية في أيلول ١٩٥٩، ثم قال:

«كان أهم ما دار في هذا اللقاء هو الإعراب عن رغبتهم في استطلاع رأيي برسالة وردتهم من قيادة الحزب، وكانت تتضمن اقتراحاً بحل تنظيماتنا في الجيش (وهذا ما سأتطرق اليه في مناسبة أخرى).»

أهمية هذه الرواية، إن صحّت، بكونها تكشف أن إهتمام الدوائر السوفيتية بأوضاع الحزب الشيوعي العراقي وتنظيماته العسكرية تعود الى فترة سابقة لأزمة البحر الكاريبي. ولعل هذا ما يلقي الضوء على حادث جرى بعد سنتين من لقاء موسكو المذكور: وهو تصعيد (جورج تلو) الى سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في أيلول ١٩٦٢- وقت أزمة الصواريخ في كوبا- ثم تسلمه مسؤولية الخط العسكري في الحزب! (أنظر الهامش على الصفحة ٢٧٢).

ويبدو أن الدوائر الأمريكية لم تكن في غفلة عما كان السوفيت يخططون له في العراق خلال أزمة البحر الكاريبي، فقد ترددت رواية مستقاة من الأوساط العليا في الحزب الشيوعي السوفيتي، في أوساط اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي قبل سنوات. فقد نقلت هذه الأوساط أنها علمت من موسكو أن الرئيس الأمريكي، جون كندي، كان قد تحسس بوجود تحرك سوفيتي في العراق عام ١٩٦٢، حين عاد سلام عادل من موسكو، وحين تمّ إقصاء الكتلة الرباعية في الإجتماع الكامل للجنة المركزية في أواخر ١٩٦٢ بتهمة معارضة الخط «السلمي» للإتحاد السوفيتي.

وهذه قضية ليست بالجديدة فقد سبق أن أشير اليها في كتاب «الصراع في الحزب الشيوعي العراقي الصادر في ١٩٨٠، حيث جاء فيه (ص ٦٦) حول الإستعدادات لتنفيذ إنقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ الرجعي:

«في أوائل شباط ١٩٦٣ أصدر [قاسم] قوائم بتسريح الضباط الرجعيين من الجيش. لكن القوى الرجعية كانت قد استعدت للإنقضاض، إذ شعرت بأن الوقت قد أصبح في غير صالحها وقررت الإقدام على تنفيذ مؤامرتها. ولقد تأكد فيما بعد أن دوائر الجاسوسية الأمريكية تخوفت من خطط قد يضعها الحزب الشيوعي العراقي للثورة بعد أن تسربت اليها أنباء عن ذلك بواسطة أحد عملائها داخل إحدى الهيئات الحزبية، وألحت على القوى الرجعية في العراق للتعجيل بإنقلابها. وقد قيل أن الرئيس كندي كان قد قرر في اجتماع لمجلس الأمن القومي الأمريكي حرق بغداد في حالة فشل الإنقلاب الرجعي وإنتصار القوى الديموقراطية التي يقودها الحزب الشيوعي العراقي.»

وفي هذا الفخ السوفيتي سقطت قيادة الحزب الشيوعي العراقي ضحية للخداع والمساومات الدولية. وقد اتضح من تصرفها منذ تطور أزمة البحر الكاريبي مدى ثقتها العمياء بالوعود السوفيتية الكاذبة بتأييد ثورة يقودها الشيوعيون في العراق. ففي حين توجهت قيادة الحزب بعد أن تسلم سلام عادل المسؤولية في اجتماع أواخر أيلول ١٩٦٢ بالتهيأة والتحضير لتعبأة الحركة الجماهيرية، فإن جل إهتمامها إنصب على تمجيد خط خروتشوف والتهجم على الصين الشعبية.

وكان كتاب «الصراع في الحزب الشيوعي العراقي، ص ٦٤-٦٥» قد لخص أعمال اللجنة المركزية في فترة أزمة البحر الكاريبي، حين عزلت الكتلة الرباعية بما يلي:

«وعلى أثر هذه الإجراءات تسلم الرفيق سلام عادل والرفاق المبعدون مسؤولياتها [أي-اللجنة المركزية] الحزبية، وإتخذ الإجتماع الموسع قرارات هامة للتوجه نحو الحركة الجماهيرية ودراسة الظروف للقيام بإنتفاضة مسلحة ضد الحكم القاسمي.... وشرع [الحزب] بتنظيم حملة جماهيرية واسعة لإيقاف الحرب في كردستان... غير أن هذه الإجراءات الجديدة لم تكن تتناسب، على أهميتها، مع متطلبات الوضع السياسي المتأزم ولم تنعكس بوضوح على منظمات الحزب... ولم تتخذ القيادة الجديدة إجراءات لتثقيف

الحزب والجماهير بأخطار الخط اليميني الذيلي، بل على العكس من ذلك جرى المزيد من التطبيل لسياسة خروتشوف. وبينما بدأ التآمر الرجعي يتفاقم ويتخذ أشكالاً مكشوفة إنشغلت قيادة الحزب في سلسلة من الإجتماعات لإعلان تأييدها لخط خروتشوف وتبرير مزايداته في البحر الكاريبي.. وعقدت اللجنة المركزية في ٢٨ تشرين الأول ١٩٦٢، أي بعد أسابيع من تسلم القيادة الجديدة لمسؤولياتها، لا لبحث الأخطار الرجعية وإنما لبحث أزمة الصواريخ في كوبا ودعم موقف خروتشوف، وإنسحابه المهين من كوبا ...»

ويتضح أن قيادة الحزب الجديدة التي كان أعضاؤها مبعدين الى موسكو بتهمة «اليسارية» والتحريض على ثورة إشتراكية في العراق، قد أوعز اليها التوجه الى بغداد على عجل لتنظيم مثل تلك الثورة، دون أن يكون العائدون على إدراك بحقيقة الألاعيب السوفيتية. ولكن القيادة الجديدة بعد أيام من وصولها وتسلمها للمسؤولية، إكتشفت أن خروتشوف قد سلم الأمر في كوبا دون مقاومة، مدعياً أنه قد أنقذ الإنسانية من كارثة نووية محققة... فتحولت مهمتها فجأة من تنظيم «الحركة الجماهيرية» استعداداً للثورة والتصدي للأوضاع الخطيرة في العراق، الى تبرير سمج للهزيمة السوفيتية في كوبا.

كانت نتيجة هذه الدسائس الدبلوماسية السوفيتية في العراق ليس تقريب الثورة الإشتراكية التي عاد قادة الحزب الشيوعي العراقي المبعدون لتنظيمها، وإنما تأليب القوى الإمبريالية على الثورة العراقية والتعجيل في تنفيذ الإنقلاب الدموي في ٨ شباط ١٩٦٣، دون أن يحرك الإتحاد السوفيتي ساكناً غير ضجة إعلامية منافقة.

ومن المفارقات التي يحفل بها عهد خروتشوف أنه بعد أشهر في نجاح الإنقلاب الرجعي في شباط ١٩٦٣ إقترح حل الحزب الشيوعي العراقي وحث الشيوعيين العراقيين على الإنخراط في منظمة «الإتحاد الإشتراكي العربي» التي شارك أعضاؤها في ذبح الشيوعيين والوطنيين العراقيين.

كان التقدير السوفيتي الجديد أن إنقلابيي شباط وتشرين ثاني ١٩٦٣ يمثلون قوى تقدمية

أدخلت العراق في «طريق التطور اللارأسمالي». في حين تحوّل قاسم فجأة الى عنصر رجعي معادٍ للشيوعية في نظر موسكو في عهد بريجنيف (أنظر التقييم السوفيتي لثورة ١٤ تموز في آخر الكتاب). والحقيقة أصبح من المتعذر الإلمام بتقلبات السياسة السوفيتية في العراق.

ففي هذه الأيام حين تحاول القيادة السوفيتية برئاسة غورباتشوف، ردّ الإعتبار الى خروتشوف في إطار توجهاتها في السياسة العالمية - البريسترويكا، فإنها تسعى للتملص من تبعات مغامرات خروتشوف السياسية والعسكرية، التي دفع العديد من الشعوب ثمنها غالياً. ففي ندوة عقدت في وزارة الخارجية السوفيتية نشورت بعض أعمالها في مجلة (الشؤون الدولية) السوفيتية في عددها ١٢، ١٩٨٨، تنكر المسؤولون السوفيت الجدد لأطروحة «الطريق اللارأسمال» واعتبروها جاءت لصالح المصالح الإمبريالية الغربية. فقد وصف فلاديمير بولياكوف، رئيس دائرة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في وزارة الخارجية السوفيتية، السياسة السوفيتية في البلدان المتحررة بـ «الإرتجال والذاتية في اختيار نماذج التصرفات في المجال العالمي...»، وقال في الندوة:

«هذا ما ينطبق بحق، مثلاً، على مفهوم «التطور اللارأسمالي» باعتباره الطريق الذي تسلكه الأقطار المحررة من السيطرة الإستعمارية، وهو مفهوم استخدم بصورة مفتعلة لربط سوية بين عمليات غير متماثلة في العالم الثالث، خلال الستينات والسبعينات. وقد دفعنا ثمن ذلك سياسياً عندما انتقل أكثر من قطر حشر في هذا القالب الى فلك الغرب (كمصر السادات والصومال)، وإقتصادياً بشكل مصروفات اقتصادية غير مبررة.»

وأنحى الدكتور ج. ميرسكي، رئيس قسم الأبحاث في معهد الإقتصاد والعلاقات الدولية التابع لأكاديمية العلوم السوفيتية، باللائمة على ما دعاه بـ «المفاهيم الزائفة» التي كانت تقوم عليها السياسة السوفيتية بالنسبة للعالم الثالث، قائلاً:

«وكما تعلمون، فقد بدأ هذا تحت [قيادة] خروتشوف.... فإنني أقول أن تكوين الدول المستقلة الجديدة، والأسواق الجديدة والساحات الإقتصادية الجديدة، قد عززت الرأسمالية فعلاً، من بعض الوجوه... وحقيقة أخرى فليس هناك، لسوء الحظ، تحالف

قوي له أبعاد تاريخية بين الإشتراكية العالمية وحركة التحرر الوطني. ومع ذلك كان هذا حجر الزاوية في دعايتنا، كما تعلمون...»

إن هذه الأقوال إذ تأتي بعد الكوارث التي أسهمت السياسة السوفيتية في فرضها على شعوب العالم الثالث تحت ذريعة «التحالف بين الإشتراكية السوفيتية وحركة التحرر الوطني» وأسطورة «الطريق اللارأسمالي»، تقدم دليلاً آخر، إن كان ثمة حاجة لدليل، على حقيقة أهداف السياسة السوفيتية، وتوجهات القائمين عليها.

الفصل الرابع عشر

بريطانيا وقاسم

«بينما تتخذ واشنطن موقفاً متحفظاً أزاء النظام الثوري في العراق بل وتميل، كأهون الشرين، الى مساعدة العروبي ناصر خصم قاسم، فإن لندن، كما يقول الأمريكان، تسير وفق سياسة: «قليل من الشيوعية أفضل من كثير من الناصرية».»

(الهيرالد تربيون الأمريكية نقلاً عن در شبيغل ٢٧ أيار/ مايو ١٩٥٩)

«إن التمرّد الناصري في العراق قد فشل. بيد أن هذا قد يعني أن يسير النظام القائم أكثر فأكثر في طريق الشيوعية. نحن هنا في وضع تعيس - بين الشيطان والبحر.»

(من دفتر يوميات ماكميلان (المذكرات، ص ٥٢٥) تعليقاً على مؤامرة الشواف في ٨ آذار ١٩٥٩.)

«عرض كل من الملك حسين والزعيم الركن عبد الكريم قاسم الصلح مع الرئيس المصري ناصر. ويقال أنه تلقى هذا العرض بروح إيجابية...

وقد أخبر الموفد العراقي الكولونيل ناصر بأن تحقيق العلاقات الوثيقة بين القاهرة وبغداد هو الطريق الوحيد لمنع التقدم الشيوعي في العراق، وذلك بسبب عدم قدرة الزعيم الركن قاسم مواصلة لعبة التوازن أو السيطرة على القوى الشيوعية التي تعارضه.»

(الديلي تلغراف، ٢٧ شباط ١٩٥٩.)



السفير البريطاني الجديد في العراق، السير همفري تريفليان، الذي تسلم المسؤولية في خريف ١٩٥٨. فلسفته الدبلوماسية كانت وفق المثل العربي: اليد التي لا تستطيع قطعها، قبّلها إنتظاراً لفرصة مناسبة... بعد الإغراءات والقبلات كان قاسم فريسة سهلة.

لخص السفير البريطاني في بغداد سياسة حكومته أزاء عبد الكريم قاسم بإيراد مثل عربي قديم تضمنه البيت التالي*:

قبّل يد الجاني الذي لست واصلاً الى قطعها وأنظر سقوط جداره

فرغم حقد بريطانيا على دور قاسم في ثورة ١٤ تموز وإسقاط النظام الملكي العميل الذي تسترت وراءه السيطرة البريطانية على العراق، فقد وجدت بريطانيا نفسها، وقد سدّ في وجهها باب التدخل العسكري، مكرهة لفترة من الزمن على حماية حكم قاسم من السقوط بأيدي اليسار العراقي أو الدخول ضمن نطاق سيطرة مصر الناصرية.

وفي هذا الوضع المعقد والشائك اختطت الدبلوماسية البريطانية، في السنة الأولى للثورة، سبيلاً تحبط فيه كل محاولة لتغيير حكم قاسم، ما دام هذا الحكم يمثل أهون الشرور، وما دام البديل لا يوافق الحسابات البريطانية. وكان قاسم قد أطمع البريطانيين، بل وجميع المصالح الدولية، في نفسه ظناً منه أن النهج الملتوي الذي سار عليه في موازنة الأطماع الخارجية -

* لا ندري إذا كان السفير البريطاني يفخر هنا بـ «الغدر البريطاني» الذي طالما جعله ديغول وغيره من الفرنسيين صفة لازمة للسلوك الرسمي البريطاني. وكان ماكميلان استاء من تكرار ديغول للإصطلاح المذكور حسب ما ذكر في مذكراته (ركوب العاصفة، ص ٣٣١). والتعبير الفرنسي «La perfide Albion» الذي يعني «الغدر البيوني» يستخدم «البيون» الإسم القديم لبريطانيا مشيراً الى قدم تلك الصفة. لكن الغريب أن السفير اعتبر الغدر سجية محترفة.

شأن القوى الداخلية ـ هو السبيل الأمثل للمحافظة على سلطته. ولقد تحسست الدوائر البريطانية هذا النهج القاسمي من الأيام الأولى للثورة.

وتؤكد الوقائع التي نشرتها الدوائر والصحافة البريطانية أن عبد الكريم قاسم كان تعهد، أمام التهديدات البريطانية بعدم المساس بمصالح النفط في العراق. من ذلك تصريح ناطق باسم وزارة الخارجية البريطانية يوم ١٨ تموز ١٩٥٨ كشف فيه أن السفير البريطاني في العراق، السير مايكل رايت، كان قابل عبد الكريم قاسم يوم الأربعاء ١٦ تموز، أي في اليوم السابق للإنزال البريطاني في الأردن، وأنه «طلب وحصل منه على تعهدات باحترام سلامة المواطنين والممتلكات البريطانية.» (التايمس اللندنية، ١٩/٧/١٩٥٨). ثم أكّد وزير الدولة للشؤون الخارجية البريطانية، أورنبي غور، في البرلمان البريطاني تصريح وزارة الخارجية المشار اليه، وأعلن «أن بريطانيا لاتنوي التدخل في شؤون العراق الداخلية» (التايمس، ٢٢/٧/١٩٥٨). أما العميد المتقاعد خليل ابراهيم حسين الذي حضر المقابلة ودوّن محضرها، فيذكر أنها تمت يوم الثورة الأول، قائلاً:

«السؤال الأول الذي سأله السفير البريطاني كان عن الوحدة مع جمال عبد الناصر قائلاً إن وحدة العراق مع الجمهورية العربية المتحدة تعارضها بريطانيا وإنه إذا وصلت يد عبد الناصر الى آبار بترول العراق فلبريطانيا موقف آخر وإن البترول يجب أن يسيل... وصدر البيان النفطي يوم ١٨ تموز، وفي يوم ١٩ أذيع بأن ناقلات النفط تنقل النفط الخام العراقي الى الخارج حسب النظام الإعتيادي... وهكذا اطمأن الغرب الى أن النفط جار وأن الإلتزامات الدولية مستمرة وأن سياسة عبد الكريم قاسم بعيدة كل البعد عن الإرتباط بالعربية المتحدة... » (كتاب: ثورة الشواف، ج١، ص ٦٤)

وكشفت الوثائق السرية البريطانية المنشورة في عام ١٩٨٩ أن السفير البريطاني أخبر حكومته بعد مقابلة عبد الكريم قاسم أن الحكومة العراقية الجديدة: «قد صُدمت وأصابها الهلع من عنف الغوغاء ووحشيتها، وهي تريد إعادة المارد الى القمقم.» (الديلي تلغراف،

٢/١/٨٩).

وعلى إثر مقابلة السفير البريطاني، وحصول تعهد بعدم المساس باتفاقيات النفط أمام التهديدات البريطانية (وهي تهديدات فارغة، كما تبين فيما بعد)، وانكشاف تخوف عبد الكريم قاسم من تدفق الحركة الجماهيرية، لمست بريطانيا ثغرة خطيرة في الحكم العراقي الجديد، سارعت الى استثمارها لإمرار مشروعها في «الثورة المضادة» الذي دعا اليه رئيس الوزارة البريطانية، ماكميلان.

إن هذا التقييم البريطاني لحكومة قاسم، باعتبارها قوة ضعيفة يمكن أن تخضع للضغوط، الداخلية أو الخارجية، حقيقة لها أهميتها القصوى في فهم ألغاز السياسة البريطانية في العراق بعد ثورة تموز، وفي الكشف عن التقلبات المتكررة لمواقف الحكومة العراقية حتى إنقلاب ٨ شباط ١٩٦٣. ورغم التكتم الشديد الذي أحيطت به تلك السياسة أزاء العراق فقد كشفت الصحافة البريطانية شبه الرسمية عن واقع تقييمها للحكم القاسمي وإحتمالات توجهاته غير الواضحة والقابلة للتكيّف والتكييف تحت الضغوط.

فقد أحجم عبد الكريم قاسم عن الإنسحاب رسمياً من حلف بغداد مدة ثمانية أشهر من قيام الثورة، ولما جاء هذا الإنسحاب تحت ضغط المد الجماهيري في ٢٤ آذار ١٩٥٩، رأت الدوائر البريطانية دلالة خطيرة على خضوع قاسم لضغوط اليسار العراقي وعلامة شؤم لما قد يحمله المستقبل. وعلقت التايمس (٢٦/٤/٥٩) على قرار الحكومة العراقية الإنسحاب من حلف بغداد، في مقال إفتتاحي بعنوان: «رشوة للشيوعيين»، قالت فيه:

«السؤال المحيّر هو لماذا لم ينسحِب العراق من حلف بغداد من قبل...» ثم أجابت بعد تقديم تفسيرات متباينة: «لعل التفسير الأكثر احتمالاً هو أن الجنرال قاسم لم يستطع الإنتهاء الى قرار فظل متردداً. فهو يُصوّر أحياناً على أنه سياسي محنّك، يتخيّر خطواته بحذر شديد بين الإنفعالات المحلية والدسائس الأجنبية، ولكن الإحتمال المرجّح الآخر هو أنه رجل ضعيف يجد في التهرّب الطريق الأسلم.

ومهما تكن القراءة الصحيحة لشخصية الجنرال قاسم الغامضة فإن القرارات السياسية التي

صدرت عن حكومته خلال الأشهر الثمانية والنصف الماضية لا تمثل الا حصاداً ثورياً ضئيلاً بدرجة ملحوظة. فيترتب على هذا النظر بجدية لأي قرار قاطع يتخذ. إن الخروج من حلف بغداد لا يمكن اعتباره قضية قليلة الأهمية، حتى لو كانت متوقعة ولم يكن لها الآن تأثيرات عملية. هذه الخطوة لابد أنها جاءت بتوقيت مقصود... فالإنسحاب الرسمي من حلف بغداد قد يكون في أكبر الإحتمالات أحد «الخيوط» المشدودة الى القرض [السوفيتي].

إن الخطر العظيم الذي يخيّم على العراق هو عدم الوضوح - عدم وضوح نوايا حكامه وقدرتهم على السيطرة على الأحداث... لقد كان الخروج من حلف بغداد لفترة طويلة أحد المطالب الرئيسية للشيوعيين. وقد لبّي الآن هذا المطلب...»

وليس من العسير في ضوء هذه التقديرات البريطانية لحكومة قاسم إدراك المخاوف التي ساورت دوائر لندن وشركات النفط من إحتمالات إنجرار قاسم تحت ضغوط الوضع الداخلي الذي ساد في أعقاب أحداث الموصل، الى التراجع عن التعهدات التي قطعها لشركات النفط بعد الثورة مباشرة.

ويقول السفير البريطاني في العراق الجديد، السير همفري تريفليان، الذي تسلم المسؤولية من سلفه مايكل رايت في خريف ١٩٥٨، أنه قابل قاسم يوم الأحد ٢٢ آذار ١٩٥٩، قبل يومين من إعلان إنسحاب العراق من حلف بغداد، وأن قاسم أخبره (يوم الأحد) بموافقته على بقاء القواعد الجوية البريطانية في العراق بشرط أن تخضع لسيطرة القوة الجوية العراقية، ولكنه فوجئ بعد يومين بسماع إنسحاب العراق من حلف بغداد والغاء الإتفاقية الخاصة بالقواعد البريطانية في العراق. ويعلق السفير البريطاني على ذلك قائلاً:

«هذا نموذج من أحابيل قاسم وبرهان نهائي، إن كان ثمة حاجة لبرهان، على أنه لا يمكن أن يؤتمن.» (همفري تريفليان: الشرق الأوسط في غمار الثورة، ماكميلان، لندن، ١٩٧٠، ص ١٥٥).

ولكن هذا لم يمنع بريطانيا من التظاهر بدعم قاسم، فكان إعلان لندن فجأة قبولها تقديم الأسلحة البريطانية المتطورة الى العراق.

صفقة السلاح البريطاني

في المنعطف الذي دخلته الثورة العراقية في ربيع ١٩٥٩ كان على بريطانيا تقرير سياستها بدقة، فاستدعت سفيرها في العراق للتشاور ليس فقط لاستطلاع رأيه في الأوضاع وإنما بسبب وجود اختلاف في تقديرات الدوائر البريطانية المختلفة. وغادر السفير بغداد يوم ١٥ نيسان ١٩٥٩ . وكشف في مذكراته، فيما بعد، وجود رأيين في لندن؛ رأي يرى قيام حكم ناصري أخطر من حكم شيوعي في العراق؛ «لأننا نعرف كيف نتعامل مع الشيوعيين وأن نجاح شيوعي في العراق له مزية أنه سيرعب بقية العالم العربي من الشيوعية» .كما يقول السفير البريطاني، ويضيف أنه كان يرفض هذا الرأي، ولكنه لم يوضح المقصود بـ «التعامل مع الشيوعيين»، وما إذا كان ذلك تلميحاً للتعهدات السوفيتية بعدم المساس بنفط العراق.

أما الرأي الثاني فيقول السفير أنه سمعه من «صديق عراقي من العهد القديم»، وهو الرأي القائل: «إن التهديد الشيوعي هو الخطر الأكبر، لأن الشيوعيين متى حلّوا في حكم بلد فلا يمكن زحزحتهم منه، في حين لا يوجد شيء ثابت في السياسة العربية.» والمعنى أنه يمكن إزاحة قاسم بعد عزله عن الشيوعيين. (همفري تريفيليان، كتاب: الشرق الأوسط في غمار الثورة، ص ١٥٣)

وقال السفير عن الرأي الذي توصلت اليه بريطانيا حول قاسم واحتمالات قيام حكم شيوعي في العراق:

«إننا لم نهمل الأخطار، ولكنّا اعتبرنا القومية العراقية [يعني قاسم] ما تزال القوة الأكبر في البلاد، وأن الشيوعيين لن يتمكنوا في النهاية من استلام السلطة، مهما كانت

مكاسبهم في الظاهر.»

وفي ذروة الحملة التي كان يخوضها الحزب الشيوعي العراقي للإشتراك في الحكم، وفي الوقت الذي نشرت (إتحاد الشعب) تصريحات للدكتور إبراهيم كبة يؤيد فيها الحملة، نهض وزير الدولة للشؤون الخارجية البريطانية يوم ١١ أيار ٥٩، في مجلس العموم في لندن ليعلن نبأ بيع حكومته الأسلحة المتقدمة بضمنها الطائرات والدبابات للحكومة العراقية. وقال إن حكومته كانت تلقت طلباً بذلك من الحكومة العراقية «في أوائل سنة ١٩٥٩» كما ذكرت التايمس (٥٩/٥/١٢)، أي قبل الصدام مع الحركة الشيوعية العراقية. ولدى إعتراض المعارضة العمالية على هذه الصفقة باعتبار انها تعرقل المصالحة الجارية مع القاهرة رد الوزير البريطاني، بروفيومو: «إن علينا الاستمرار في تقاليدنا القديمة في تجهيز العراق بالسلاح وأن نعمل كل ما في وسعنا كي نتيح للجنرال قاسم المحافظة على خط مستقل في العمل.» (التايمس، ٥٩/٥/١٢). ولما سخر النائب اليساري، انورين بيفان، مشيراً الى المفارقة في تقديم السلاح الى العراق بعد أن كانت الحكومة تذرعت بخطر ثورته لإنزال قواتها في الأردن! فردّ بروفيومو قائلاً: «إن عمل حكومته من شأنه المحافظة على الإستقرار في الشرق الأوسط وأنه يرفض القول بأن الحكومة العراقية القائمة تخضع لسيطرة الشيوعيين». وقال الوزير البريطاني في معرض ردّه على المعارضة العمالية، أن حكومته بحثت تلك الصفقة مع شاه إيران ومستشاريه فوافقوا عليها.

والحقيقة أن كراهية بريطانيا لقاسم التي طبعت الأيام الأولى للثورة أخذت تتحول تدريجياً الى نمط من التزلف والنفاق. وفي حين لم تنفك لندن عن محاولات استعادة نفوذها المفقود في العراق والمحافظة على ما تبقى منه، فإن قاسم المرتعب من تدفق المد الأحمر سرعان ما سقط في نسيج العنكبوت البريطاني، ولم تفده يقظته منذ عام ١٩٦١ فقد فاتته الفرصة.

فمع الكشف عن محاولات عارف ورشيد عالي الكيلاني الإنقلابية، توثقت علاقات قاسم بالسفير البريطاني الجديد، الذي كلف بمهمة قطع الطريق على انضواء العراق تحت السيطرة الناصرية المدعوم من الأوساط الأمريكية، كما قالت الصحافة الألمانية الغربية. وتسلم السفير

الجديد، السير همفري تريفليان، مهامه في بغداد في أوائل كانون الأول ١٩٥٨، بعد الإعلان مباشرة عن كشف عن مؤامرة يقودها رشيد عالي الكيلاني الذي كان عاد من المنفى الى بغداد في أول شهر أيلول/ سبتمبر من نفس السنة. وقد ذكر السفير في مذكراته (ص ١٣٩) أن القاهرة سارعت الى اتهام بريطانيا بكشف المؤامرة.

ويظهر أن السفير طمأن قاسم عن نوايا بريطانيا في العراق، إذا تعهدت الحكومة العراقية التمسك بالتزاماتها حول اتفاقات النفط. وتقول مجلة (در شبيغل) الألمانية الغربية الواسعة الإطلاع:

«طلب قاسم من بريطانيا بشكل واضح أن تقوم، في مقابل المحافظة على شركات النفط البريطانية، بتسليح الفرق الأربع للقوات العراقية المسلحة، كما كان الحال في عهد صديق بريطانيا نوري السعيد. ودعم السير تريفليان طلب الجنرال [قاسم] بالحجج التي أوردها وزير الدولة بروفيومو للدفاع عن صفقة السلاح البريطاني... علاوة على ذلك ساعد البريطانيون قاسم لمرات عدة، فالجنرال يجب أن يكون ممتناً لمعلومات موظف نفط بريطاني استطاع بواسطتها ضرب حركة الشواف في الموصل في وقت مناسب». (مجلة «در شبيغل»، ٢٧ أيار/ مايو ١٩٥٩، وأنظر النص الكامل للمقال في الملاحق آخر الكتاب).

مع ذلك لم تكتمل صفقة السلاح البريطاني التي أراد قاسم بواسطتها ضمان مساعدة بريطانيا ضد تقدم الحركتين اليسارية والناصرية في العراق. فلم يكن قاسم بحاجة الى السلاح البريطاني المتخلف نسبياً، وكذلك فالأسعار التي طلبتها بريطانيا كانت عالية جداً مقارنة بالأسلحة السوفيتية. ويقول مدير الحركات العسكرية في عهد قاسم، العميد الركن فريد ضياء محمود، وأحد أعضاء الوفد العسكري العراقي المكلف بشراء السلاح من الإتحاد السوفيتي:

«عرض السفير البريطاني تجهيزنا بطيارات كامبيرا القاصفة ودبابات سنتوريون بأقساط

تدفع خلال خمس سنوات الا أنه نظراً لإرتفاع أسعار هذه المعدات قياساً الى المعدات السوفيتية فقد رفض الطلب. على سبيل المثال عرضت علينا دبابات السنتوريون بـ ٥٥ ألف دينار للدبابة الواحدة بينما كان سعر الدبابة ٥٤ تي الكامل ٣٠ ألف دينار وكنا ندفع عنها بموجب الإتفاقية الأولى [مع الإتحاد السوفيتي] ١٠ آلاف دينار» (نقلاً عن كتاب: ثورة الشواف، خليل ابراهيم حسين، ١: ص ٢٢٧).

فمن البيّن أن قبول قاسم صفقة السلاح البريطانية كان خطوة سياسية بالأساس غرضها ترضية الدوائر البريطانية والإعلان عن توجه معادٍ لليسار العراقي والإتحاد السوفيتي والتأكيد على سياسة التوازن التي سار عليها حتى النهاية. ومثل هذه السياسة لا يمكن أن تفسّر بمجرد نزوات فردية إذ كانت تحظى بتأييد قوي من جناح هام من البرجوازية الوطنية كان يرى قاسم ممثله الطبقي، وإن لم يكن ذلك قد تكشف بعد للعناصر القيادية الثورية في الحزب الشيوعي العراقي. والحقيقة أن الجناح اليميني في الحزب ظل حتى الأخير يزكي قاسم عن ارتباطاته الطبقية، إذ يقول عامر عبد الله في وثيقة (مساهمة في تقييم سياسة حزبنا، شباط ١٩٦٧):

«وقاسم لم يكن ممثلاً رئيسياً للبرجوازية الوطنية في هذه الفترة [حتى مايس ٥٩] ولا خادمها الأمين. فالى جانب ماهو معروف عنه من صفات سلبية وإيجابية، كان مثل غيره من الرجال العسكريين المتحررين من روابط الملكية الخاصة وغير المتخرجين من المدرسة السياسية والفكرية للطبقات البرجوازية.» (ومعلوم أن قاسم طلب السلاح البريطاني قبل شهر أيار/ مايس ٥٩، وبالتحديد في شهر كانون الثاني ١٩٥٩، كما كشف السفير البريطاني في مذكراته، ص ١٥٢.)

وكان من نتائج صفقة السلاح البريطانية بالنسبة لقاسم أن قرّبت الأعداء وأبعدت «الأصدقاء»، فقد مدّ ناصر له يد الصداقة في رسالة سرية، (التايمس ٢٥/٥/٥٩) بعد أن

شرع قاسم بضرب الحركة الشيوعية. هذا على رغم استمرار إتهامات القاهرة لقاسم بممالأة الإمبريالية البريطانية !

ومن ناحية أخرى إندفعت القيادة السوفيتية أكثر من ذي قبل في طريق المساومة مع الولايات المتحدة وبريطانيا على مستقبل الثورة العراقية، وأخذت تعوّل من جديد على القيادة المصرية ما دامت الحكومة القاسمية عرضة للتقلبات الغريبة، وما دامت قيادة الحزب الشيوعي العراقي، في ظن الدوائر السوفيتية، رهن الإشارة. فيقول خروتشوف في مذكراته عن عبد الكريم قاسم بعد سماعه بخبر قيام ثورة ١٤ تموز:

«كان لدينا بعض المعلومات عن قاسم، فقد كان على علاقة متقطعة بالشيوعيين، وحتى سمّى نفسه شيوعياً. وكنا نرى من إنفعالات ناصر، عندما أخبر بنبأ الإنقلاب بأن الحدث كان مفاجأة كلية بالنسبة له... وكانت مصر وسوريا قد أقامتا الجمهورية العربية المتحدة قبيل الإنقلاب في العراق، فكان ناصر يمني نفسه بآمال انخراط الحكومة العراقية الجديدة في مجرى السياسة المصرية. وكانت هذه الرغبة مفهومة جداً، ولكن الذي حصل في الواقع جاء مخيباً لآمال ناصر ولمعلوماتنا عن قاسم. فقد ظهر أن قاسم غير ثابت سياسياً للغاية.» (من كتاب: خروتشوف يتذكر، الطبعة الإنكليزية، ص ٤٦٨).

فلم يكن عجيباً أن يعقد خروتشوف آماله التوسعية على مصر و النظام الناصري.

الفصل الخامس عشر

أصول قضية الكويت

«إن الكويت بإنتاجها الضخم من النفط هي مفتاح الحياة الإقتصادية لبريطانيا وأوربا.»

(هارولد ماكميلان ـ المذكرات، ص ٥٢٣)



عبد الكريم قاسم يستقبل شيخ الكويت الذي زار بغداد في ٢٥ تشرين الأول ١٩٥٨. وقد استخدمت بريطانيا قضية الكويت كورقة لإبعاد قاسم عن التحالف مع اليسار العراقي، من ناحية، ولإحباط توجهات الشيخ للإحتماء بالقاهرة، من الناحية الأخرى.

يعود تاريخ قضية الكويت الى بداية النفوذ البريطاني في الهند، باعتبارها مدخلاً للتجارة البريطانية المارة عبر البصرة ووادي الرافدين ثم الى مدينة حلب، في وقت كانت المنطقة تخضع للحكم العثماني.

وبرز دورها التجاري هذا أبان احتلال إيران للبصرة عام ١٧٧٥، حين وجدت القوافل البريطانية نفسها غير قادرة على استخدام الطريق التقليدي المار عبر قرية الزبير، وهي من بقايا البصرة القديمة. وكان إسم الكويت الشائع آنذاك «القرين» الذي تردد في المراسلات الدبلوماسية، ثم حل إسم الكويت، وهو تصغير كلمة «كوت» الهندية الأصل، والتي تعني القلعة أو الحصن الصغير، فكان كيان الكويت، شأن اسمها يعود الى نمو المصالح التجارية والاستعمارية البريطانية في العراق والخليج.

واكسبت قضية الكويت أهمية خاصة مع تنامي المنافسة الإمبريالية في أواخر القرن الماضي، وطرح مشاريع للمواصلات النهرية وسكك الحديد بين أوربا والهند. وكان ميناء الكويت من المراسي العميقة القليلة على رأس الخليج، بل «الميناء الوحيد الذي يستحق هذا الإسم في الخليج»* حسب قول اللورد كيرزن، الحاكم البريطاني للهند عام ١٨٩٨، ولهذا السبب أختيرت الكويت، كما مرّ في أول الكتاب، كمحطة نهائية لمشروع سكة حديد برلين - بغداد.

(*) من مذكرة سرية للورد كيرزن بتاريخ ١٩ تشرين الثاني ١٨٩٨. (The Kuwait Crisis: Basic Documents. Cambridge Inrernational Documents Series. Vol. I, p. 8. Grotius, Cambridge, 1991.)

وهذا ما حدا ببريطانيا للسيطرة المباشرة على الكويت ونزعها من السيادة العثمانية عام ١٨٩٩، لقطع الطريق على مشاريع روسيا القيصرية وألمانيا لمدّ سكة حديدة اليها من البحر الأبيض المتوسط. وخلال الحرب العالمية الأولى كانت سياسة بريطانيا اقتطاع البصرة من العراق العثماني بمساعدة شيخ الكويت ومشايخ المنطقة الآخرين وتكوين محميّة بريطانية تتحكم بمداخل الخليج النافذة الى الهند. ولكن قوات الإحتلال البريطانية التي احتلت البصرة عام ١٩١٤ سرعان ما اكتشفت بطلان خططها العسكرية القائمة على تقسيم العراق وفق الخطوط القديمة التي كانت تقوم عليها السيطرة البريطانية على الهند. فبدأت بعد ذلك الجهود العسكرية لاحتلال بغداد وبقية امتدادات وادي الرافدين وتحويلها الى مركز امبراطورية بريطانية جديدة في المنطقة العربية وآسيا الوسطى. فكانت الكويت ملحقاً بالبصرة التي غدت ميناءاً هاماً للخطوط الحديدية والمواصلات البحرية التي أنشأها البريطانيون بعد احتلال العراق. وكانت بغداد المحتلة قاعدة للتدخل البريطاني ضد إيران والثورة الإشتراكية الروسية، ومركزاً للتوسع البريطاني الجديد في المنطقة. وفي هذه الظروف اختفت «القضية الكويتية» باعتبار أن العراق كله أصبح مستعمرة بريطانية.

غير أن بريطانيا وجدت مشاريعها الاستعمارية المتمركزة على العراق لم تكن تقوم على أسس متينة، بعد أن فشلت في تحويل العراق الى مستعمرة بريطانية تابعة الى الهند، واضطرت الى سحب قواتها العسكرية من العراق بعد ثورة العشرين وتشكيل حكومة ملكية، والاعتراف بالعراق كدولة موحدة مستقلة. لذا سارت لندن منذ عام ١٩٢١ على سياسة تطويق العراق وابقائه عاجز عن النهوض الإقتصادي والعسكري.

وفي هذا الوضع الجديد طرحت بريطانيا اقتطاع الكويت من العراق مجدداً، وألحقت نحو ثلثي أراضيها بالسعودية بواسطة معاهدة العقير عام ١٩٢٢، لضمان تعاون أمراء السعودية في كل أزمة مع العراق أو الكويت. ولم يزل الكتاب الكويتيون يعتبرون الاتفاقية «تسوية بريطانية ظالمة فرضت على الكويت...» (د. ميمونة الخليفة الصباح، الكويت تحت الحماية البريطانية، ١٩٨٨، ص ٤١).

وأعلنت بريطانيا الحماية على الكويت بعد أن رسمت حدودها الشمالية عام ١٩٢٣ بصورة

اعتباطية على حساب العراق. (أنظر الملحق السابع في آخر هذا الكتاب، وهو وثيقة عراقية رسمية أصدرتها وزارة الخارجية في الجمهورية العراقية عام ١٩٦١).

وكان الهدف وراء هذه التحركات خنق العراق بحرياً لقطع الطريق على كل نهضة اقتصادية للعراق. إذ كان اعلان الحماية البريطانية على الكويت بمثابة غلق «فوهة القنينة العراقية» حسب تعبير كاتب بريطاني.

وكان من الطبيعي أن تثار قضية الكويت بعد اعلان استقلال العراق عام ١٩٣٢، وأن تطالب الحكومة العراقية بإعادة ضم الكويت. واقترن هذا بحركة سياسية في الكويت نفسه كانت تطالب بانهاء الحماية البريطانية من خلال الإنضمام الى الدولة العراقية. ويقول باحث عراقي حول تلك التحولات وعلاقتها بإثارة قضية الكويت:

«تعتبر فترة تولي غازي لعرش العراق فترة تحول في اتجاه العلاقات العراقية الكويتية... فبدافع من الشعور بضرورة الأخذ بيد أهالي الكويت لتحقيق مطامحهم في التغيير الثقافي والاجتماعي والسياسي تبلورت في العراق دعوة لضم الكويت الى العراق. ففي ١٩٣٢ بدأت الصحف العراقية تطالب بالتدخل لانتشال أوضاع الكويت الثقافية والاجتماعية ولكنها لمست بأن الكويتيين كانوا لايتطلعون الى اهتمام العراق بشؤونهم الثقافية والاجتماعية حسب، وإنما كانوا ينظرون الى العراق كوسيلة لتغيير أوضاعهم السياسية التي فرضتها الحماية الانكليزية، وذلك بالانضمام اليه خصوصاً وقد دخل العراق عصبة الأمم وأصبح نسبياً أقرب الى الاستقلال». (د. لطفي جعفر فرج، الملك غازي، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨٧ ص ٢١٨)

ويذكر الكاتب (ص ٢٢٣) أن الدعاية الحكومية والصحفية في العراق تركت أثراً ملحوظاً في الكويت، إذ صوّت «عشرة أعضاء من مجموع أربعة عشر عضواً في المجلس التأسيسي الكويتي في كانون الأول ١٩٣٨ للإنضمام الى العراق، فأعلن أمير الكويت حلّ المجلسفي ٢١ كانون الأول ١٩٣٨ كما أصدر حكماً بالإعدام على بعض المعارضين...»، وخرجت

«مظاهرات ضد شيخ الكويت في شباط ١٩٣٩ هتفت بحياة الملك غازي "ملكاً للوحدة العربية" ... ورفع المتظاهرون العلم العراقي ولافتات كتب عليها: "الكويت جزء من العراق"، فاعتقل (الشيخ أحمد) العناصر البارزة ونفى عدداً منهم، ومنع الاستماع الى إذاعة قصر الزهور بالقوة».

والظاهر أن الملك كان يتهيأ في السر للتدخل العسكري في الكويت وأنه أوعز الى رئيس أركان الجيش (الفريق حسين فوزي) بسوق الجيش الى الكويت فوراً، ولكن المسؤولين العسكريين تمكنوا من إقناع الملك للعدول عن رأيه مبينين له أن التدخل يعتبر «تحرشاً بالانكليز وبأهم وتر حساس يمس مصالحهم البترولية» (المصدر السابق، ص ٢٢٤).

وجاءت تلك التطورات في وقت شهد العراق تحولات سياسية كبيرة تتوجت بقيام حركة بكر صدقي المدعومة من الملك غازي من جهة ومن قبل الحركة الديموقراطية والشيوعية الفتية من الجهة الثانية. وحاول الملك غازي من جهته، وكان يواجه تحديات فئة متنفذة من العسكريين والسياسيين من ذوي الطموحات الشخصية، استثمار قضية الكويت من أجل التقرب للجماهير وإثارة المشاعر الوطنية. وأنشأ الملك إذاعة في قصره الخاص (قصر الزهور) وأحاط نفسه بشلة من العناصر القومية والعسكرية، الأمر الذي أثار حفيظة الدوائر البريطانية. وقتل الملك في حادث مرور غامض، مما أثار تقولات كثيرة حول علاقة وفاة غازي بقضية الكويت. ومهما كان الأمر فقد أسدل الستار على قضية الكويت لفترة طويلة من الزمن، لكنها ظلت عالقة بأذهان أجيال من العراقيين.

وفي أعقاب تأميم النفط في إيران تزايدت أهمية الكويت في المصالح الإمبريالية البريطانية، فقد بدأ انتاج النفط في الكويت وتصاعد الإنتاج حتى غدا من القواعد الأساسية في الاقتصاد البريطاني.

وكان طرح القضية مجدداً في أواخر العهد الملكي، بالارتباط مع قيام الاتحاد الهاشمي بين العراق والأردن عام ١٩٥٧. وبذلك بذرت أزمة الكويت التي رافقت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، ولعبت دوراً بارزاً في تعكر العلاقات بين نظام قاسم وبريطانيا ومهّدت الطريق لانقلاب ٨ شباط ١٩٦٣.

وما يزال الكتمان والتساؤلات تحيط قضية إقدام قاسم على إعلانه ضمّ الكويت في ٢٥ حزيران ١٩٦١، ثم تراجعه المشين عن خطته، دون أن يقدم أي تبرير في الحالتين. وقد ترددت إشاعات كثيرة فسّرت هذه التطورات الغريبة برشوة قدمها شيوخ الكويت الى قائد الفرقة الأولى المكلف بتنفيذ عملية الإحتلال، كذلك قدمت تفسيرات عدة أخرى عراقية وبريطانية للقضية، قد تكون جزءً من الحقيقة، أو أنها أشيعت لغرض التمويه. ولكن الذي لم تتطرق اليه هذه التفسيرات هو دور السياسة البريطانية في استخدام قضية الكويت، شأن قضية السلاح البريطاني، كأحبولة لإبعاد قاسم عن اليسار العراقي، وعن التصدي بجد لشركات النفط.

ولا شك أن القصة الكاملة لهذه القضية ستظل مخفية عن الرأي العام فترة طويلة من الزمن، على الأقل لأنها قضية دولية لم تحسم بعد حسماً نهائياً، وستظل الوثائق المتعلقة بها بعيدة عن الأنظار. ومع ذلك فهناك من الحقائق المعروفة ما يوفر «غذاءً للتفكير والإفتراض».

طرح موضوع «إستقلال» الكويت في الخمسينات أول الأمر من قبل نوري السعيد خلال زيارته لندن في منتصف شباط ١٩٥٨، وقد اقترح ضم الكويت «المستقل» الى الإتحاد الهاشمي كدولة ثالثة. ويدعي ماكميلان في مذكراته (ص ٥٠٣) أن نوري السعيد أعلمه بحصوله على وعد أمريكي بمساندة مشروعه هذا، لكن ماكميلان يشكك في صحة قول نوري السعيد، مدعياً أن الأمريكان أخبروه بخلاف ما سمعه من رئيس الوزارة العراقي.

ولا ندري ما إذا كان ماكميلان يقول الحقيقة حول هذه القضية، إذ يظهر من تعليق لصحفي بريطاني بارز أن الحكومة البريطانية هي التي كانت تفكر بطرح اقتراح ضم الكويت الى الإتحاد الهاشمي، وذلك في اجتماع قمة كان يزمع عقده من قبل الحكومات المنظمة الى حلف بغداد في أوائل عام ١٩٥٨. وحسب هذه الرواية أن الحكومة البريطانية كانت ترمي الى تحويل الإتحاد الهاشمي الى دولة فدرالية موحدّة لمجابهة الوحدة المصرية ـ السورية، فاقترحت خلال النقاش ضم الكويت الى العراق مكافأة للحكومة العراقية على تأييدها للمشروع البريطاني. ويدعي كاتب التعليق أن كيم فلبي، الجاسوس السوفيتي البريطاني الجنسية الذي كان يعمل في بغداد آنذاك، أدعى في ذلك الوقت أن الوعود البريطانية لم تكن جادة، بل

كانت محاولة لاستدراج الحكومة العراقية، وأن بريطانية لم تكن ستتنازل عن الكويت حين تحين ساعة القرار. (أنظر تعليق نيل آتشيرسون، صحيفة الإنديبندنت البريطانية، ٩٠/٨/١٩)

ووفقاً لادعاء ماكميلان أن بريطانيا عارضت بشدة خطة نوري السعيد معتبرة إياها «مشاريع مستحيلة أو خطرة»، حسب ما كتب في دفتر يومياته. وتساءل ماكميلان من يدري ما سيكون موقف الكويت إذا منحت الإستقلال: «فليس من المستحيل أن يقرر الكويتيون الإنضمام الى مصر بدلاً من العراق.» !

ويظهر أن مخاوف ماكميلان كانت تستند الى وقائع لم يفصح عنها الا بعد الثورة العراقية، إذ سجل في دفتر يومياته في ١٨ تموز ١٩٥٨ ما يلي:

«إن الكويت بإنتاجها الضخم من النفط هي مفتاح الحياة الإقتصادية لبريطانيا وأوربا. و"حاكم" [الكويت] شخصية غريبة الأطوار. وهو الآن في دمشق في «عطلة اصطياف». فهل سيعود؟ بعد أن قابل ناصر. فهل باع نفسه الى ناصر؟ هذا ما لا يعرفه أحد...» (المذكرات، ص ٥٢٣)

كانت الكويت المصدر الأساسي للإقتصاد البريطاني من النفط، بلغ انتاجها السنوي آنذاك ٧٠ مليون طن (وهذا أكثر من ضعف إنتاج العراق آنذاك)، وتمتلك نحو ٣٠٠ مليون باون استرليني من التوظيفات الرأسمالية في المنطقة الإسترلينية. فيمكننا أن نقدر إذن، أن بريطانيا كانت في وضع حرج في الكويت، فكانت «آخر خندق للإمبريالية البريطانية في الشرق الأوسط» حسب تعبير التايمس ١٩٥٩/٦/٦٠). وقد بلغت المخاوف البريطانية حول آثار ثورة تموز من احتمال زحف القوات العراقية على الكويت الى حد طلب الحماية الأمريكية والتهديد بحرب نووية لإبقاء سيطرتها على الكويت. وكان الرئيس الأمريكي أصدر أوامر، بناءاً على اتفاق أنكلو ـ أمريكي سابق في يوم ١٤ تموز ١٩٥٨، لحماية الكويت «بجميع الوسائل»، وبضمنها الأسلحة النووية (أنظر ما كتبه المؤرخ الأمريكي، قانت ص ٢٣٨).

والظاهر أن وضع الكويت كان مثار نقاش واسع بين لندن وواشنطن في ذلك الوقت، فقد نُشرت مؤخراً برقية سرية أرسلها وزير الخارجية البريطانية، سلوين لويد، من واشنطن الى رئيس الوزارة البريطانية، هارولد ماكميلان، في لندن في ١٩ تموز ١٩٥٨. وكان الوزير البريطاني يجري مفاوضات عاجلة مع وزير الخارجية الأمريكي، جون فوستر دالس، حول تنسيق سياسة حكومتيهما إزاء الكويت في أعقاب ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨. وأشار الوزير البريطاني في برقيته الى مباحثات سرية مع الحكومة الأمريكية حول خطة لاحتلال الكويت وتحويلها الى مستعمرة مباشرة للتاج البريطاني، لقطع الطريق على تحرك عراقي في الكويت. ومما جاء في البرقية المذكورة:

«لا شك أنكم تنظرون بقلق بالغ قضية الكويت. فمن بين الجوانب الداعية للثقة في مباحثاتي هنا كان تضامن الولايات المتحدة الكامل معنا حول الخليج. وهم يتوقعون أن نتخذ عملاً حازماً لصيانة موقعنا في الكويت. وهم من جانبهم، يتوجهون لإظهار تصميماً مماثلاً فيما يتعلق بحقول النفط العائدة الى [شركة] أرامكو في منطقة الظهران، على رغم أن المعدات العسكرية لم تهيأ بعد... وهم يؤيدون أن تبقى حقول النفط هذه بأيدي غربية مهما كلف الثمن.

والمشكلة الرئيسية التي تواجهنا هي هل من التكتيك الصحيح احتلال الكويت بخلاف رغبات الأسرة الحاكمة... فمن أجل خلق ظروف مواتية لعملية طويلة الأمد يتعين علينا السيطرة على جميع الكويت وحكمها كمستعمرة عائدة للتاج [البريطاني]. وكعملية قصيرة الأجل يمكننا السيطرة على منطقة حقول النفط وحدها، وهذا سيعني قيام نظام ناصري في بقية الكويت دون شك... ومزية هذا العمل هي أننا سنمسك نفط الكويت بقوة بأيدنا.» وفي الأخير قال الوزير البريطاني في برقيته أنه من الأفضل عدم التحرش بالكويت، مستنتجاً «أذا أخذنا بهذا البديل وجب علينا إقرار الحاجة الملازمة له وهي التدخل بغير تحفظ في حالة اضطراب الوضع، بغض النظر عمن يكون وراء تدهور الأوضاع.» (أنظر مجموعة وثائق الكويت ١٨٩٩ـ ١٩٦١، نشر شركة Archive Research Ltd, vol. 7. وأنظر صحيفة الإنديبندنت البريطانية، ١٣/ ٩ / ٩٠).

ومن جانب آخر كان عبد السلام عارف المعروف بتهوره قد اقترح على قاسم أمام وفد كويتي قدم بغداد للتهنئة بانتصار الثورة، الزحف على الكويت أو تدبير إنقلاب عسكري فيها بمساعدة بعض الضباط الكويتيين، قائلاً: «سأكون أول جندي يدخل أرض الكويت». (أنظر كتاب: ثورة الشواف، ج١، ص ١٥٧)، ولكن عبد الكريم قاسم رفض هذا الإقتراح.

وبعد أن تغيّر الموقف الأمريكي ومالت السياسة الأمريكية نحو القاهرة في أثر فشل خطط التدخل العسكري ضد الثورة العراقية أصبحت بريطانيا أمام أخطار جديدة تهدد سيطرتها على الكويت. فقد سحبت الحماية النووية الأمريكية، وشرعت واشنطن بتأييد المحاولات الناصرية للإطاحة بحكم قاسم، كما ظهر في مؤامرة الشواف. ويمكن أن نخمّن أن الدبلوماسية البريطانية أوحت لقاسم منافقة، إذ هي تواجه هذه الأخطار بأنها لا تمانع أن يربط الكويت بالعراق إذا كان البديل الوحيد إنضمام الكويت الى الجمهورية العربية المتحدة. ويمكن أن نفترض أن دوافع بريطانيا كانت كسب الوقت لحين تبدل الأوضاع في العراق، واستخدام وعودها الكاذبة لإبعاد قاسم عن الحزب الشيوعي العراقي، شأن ما فعلت في قضية الأسلحة البريطانية المارة الذكر.

وكان شيخ الكويت قام بزيارة غير منتظرة الى بغداد في ٢٥ تشرين الأول ١٩٥٨ وسط تكريم رسمي كبير حين استقبله قاسم بنفسه في المطار ثم رافقه الى قصر الزهور، حيث حل ضيفاً على الحكومة العراقية. ولا يستبعد أن تكون زيارة الأمير بوحي من بريطانيا التي كانت تتولى الأشراف المباشر على العلاقات الخارجية للكويت، بل يحتمل أنها مارست الضغط لتنظيم الزيارة إذ كان الأمير، كما رأينا قد تقرب الى القاهرة وربما طلب الحماية منها خلال أحداث ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨. ويذكر مصدر مطلع (خليل ابراهيم حسين، سقوط عبد الكريم قاسم، ٥: ص ٢٥٠) أن عبد الكريم قاسم حذّر شيخ الكويت من الأحزاب الناصرية ولا سيما (حركة القوميين العرب)، وأسرّ له بوجود محاولة لتنظيم إنقلاب ناصري في الكويت.

ويقول المصدر المذكور أن قاسم ألمح لوفد شركات النفط خلال مفاوضات تعديل إتفاقيات

النفط قبل تشريع القانون رقم ٨٠ بـ: «أنه إذا أعطي الكويت للعراق فيمكن التساهل بشروط الإتفاقيات فما كان من عضو الوفد الأمريكي الجنسية، إلا ويحتج على عبد الكريم قاسم قائلاً: إنك لم تستقر على قرار ففي كل يوم شرط جديد واقتراح جديد، فغضب عبد الكريم قاسم من هذه الأقوال قائلاً: إنه سيقصف آبار النفط في الكويت.» (ج ٥، ص ٢٤٩)

وقد أورد نفس المصدر (ص ١٩٧) القصة في شكل آخر إذ ذكر أن عبد الكريم قاسم لم يقتصر بتهديده على قصف آبار النفط في الكويت وإنما هدد أيضاً بقصف آبار المنطقة كلها، فقال:

«كان عبد الكريم قاسم يترأس بعض الجلسات وقال في إحداها: ما هو رأيكم أن توافقوا على ضم (إحدى إمارات الخليج) للعراق ونسد المفاوضات ونقبل بالشرورط السابقة، فغضب رئيس الوفد الأمريكي وأخذ يزبد ويعربد وقال لم نفهم من مفاوضاتكم شيئاً كل يوم مطلب جديد، فرد عليه عبد الكريم قاسم قائلاً: أنا سأقصف كل آبار نفط الكويت والعراق والسعودية وإيران إذا لم تستجيبوا الى مطاليبنا، فخرج الوفد المفاوض الذي يتألف من ممثلي الشركات من الإنكليز والأميركان والفرنسيين والهولنديين وبعد ذلك قطعت المفاوضات.» (ويذكر مؤلف الكتاب المذكور أنه استقى معلوماته من د. طلعت الشيباني، وزير النفط آنئذٍ، ومن هاشم جواد، وزير خارجية قاسم. وكان الوزيران عضوين في الوفد العراقي المفاوض.)

ولكن عضواً آخر في الوفد المفاوض نفى ما ذكره مؤلف كتاب (سقوط عبد الكريم قاسم)، مبرراً نفيه بتفسير ساذج بعض الشيء، إذ قال، تعليقاً على الفقرة المذكورة أعلاه:

«ولا شك أن مثل هذه الروايات والإدعاءات ينفيها المنطق السليم حيث لا يعقل أبداً أن يطلب عبد الكريم قاسم من موظفين في شركات النفط الموافقة على ضم الكويت الى العراق لأنه يعلم جيداً أن هذه المسألة لا تعنيهم من قريب أو بعيد فضلاً عن تعقيداتها السياسية والقانونية والتي تمنعهم من الحديث عنها.» (عبد الله اسماعيل، مفاوضات

العراق النفطية، دار لام، لندن ١٩٨٩ ، ص ٩٣.)

وبغض النظر عن صحة الفقرات الواردة في كتاب (سقوط عبد الكريم قاسم) أو عدم دقتها، فإن محضر المفاوضات الذي نشره السيد عبد الله اسماعيل نصّ صراحة على علاقة قضية الكويت بالمفاوضات الجارية بين الحكومة العراقية وشركات النفط العالمية. فقد جاء في المحضر المذكور:

«فيشر [ممثل شركة ستاندرد أويل أوف نيو جرسي الأمريكية]: إننا لا نشعر أن علينا أن نزيد حصة العراق لأن إحدى الشركات خالفت القاعدة لأن المنافسين كثيرون.

الزعيم [عبد الكريم قاسم]: إذا وافقتم على شروط حسنة فإن نفط الكويت سيكون لنا وسندخل معكم باتفاق فيما يتعلق بنفط الكويت أيضاً.

فيشر: سيكون هناك مجال لمناقشة ذلك.

الزعيم: تأكدوا أن نفط الكويت عراقي وأن النفط هو الذي خلق لنا مشكلة في العراق ومشكلة في الكويت.» (نقلاً عن كتاب «مفاوضات العراق النفطية»، ص ٢٢٢.»

فالواضح أن موضوع الكويت لم يكن حدثاً طارئاً تبادر الى ذهن قاسم لمجرد إشغال الرأي العام العراقي عن الأوضاع الصعبة التي كانت تواجهها الحكومة العراقية، سيما وقد التهبت الحركة الكردية آنذاك. ولعل من الجدير بالملاحظة أن يتصدّر ممثل شركة أمريكية في المفاوضات تهديد قاسم، في حين ترك للدبلوماسية البريطانية تقديم الإغراءات له.

ويرجّح هذه الفرضية ما كتبه السفير البريطاني عن مقابلته لقاسم خلال الإحتفالات بالذكرى الثالثة لثورة تموز ١٩٦١، حين طلب السفير اللقاء به لبحث الحملة الدبلوماسية العراقية حول الكويت. فيقول السفير البريطاني أنه ردّ على حجج قاسم بعائدية الكويت الى العراق، قائلاً: «قلت أنه [قاسم] لابد أن يكون قد سمع ما كان يقوله أهل بغداد. وكانت هناك شائعات تدور بأننا، أنا وقاسم، قد دبّرنا طبخة الكويت سوية. فردّ [قاسم] على ذلك قائلاً أن

العراقيين أذكياء جداً في قراءة ما بين السطور.»! (همفري تريفيليان، الشرق الأوسط في غمار الثورة، ص ١٩٤.)

وقد زعم السفير البريطاني في كتابه المذكور (ص ١٩١) أن قاسم كان يعد إنقلاباً لضم الكويت كنوع من «المباغتة» السارة تقدم بمناسبة الذكرى الثالثة لثورة ١٤ تموز وأن تتحرّك القوات العراقية نحو الكويت تحت غطاء تمرينات الاستعراض العسكري الذي ينظم بمناسبة ذكرى الثورة، ولكنه فوجئ بإعلان بريطانيا «إستقلال» الكويت في ١٩ حزيران ١٩٦١، مما أربك مشروع الإنقلاب المزعوم.

وفي الحقيقة كانت ترددت أخبار في صحافة بيروت وطهران في ربيع ١٩٥٩ عن اكتشاف أسلحة «مصرية الصنع» تهرّب عبر البصرة الى الكويت استعداداً لتنظيم إنقلاب «شيوعي»، كما قالت تلك المصادر، وحسبما نشرته التايمس (١٩٥٩/٥/٣٠). وقد قامت السلطات المحلية في الكويت بإعتقال عدد من العراقيين والعرب العاملين هناك وإبعاد نحو ٣٠٠ منهم. و نشرت الصحافة العراقية أن وفداً من: «ضحايا الإضطهاد الأنكلو - كويتي - ناصري» قابل المهداوي، رئيس محكمة الشعب لإيصال شكواهم «مما يتعرّض له العراقيون من الإستفزازات والإضطهاد في الكويت». وكانت الإشارة الى الإسلحة «المصرية الصنع» تلمح الى احتمال مشاركة القاهرة في العملية، وقد كانت الحكومة العراقية سمحت بنقل أسلحة مصرية الى ثوار عمان في نهاية عام ١٩٥٨، بواسطة مسؤولين في حركة القوميين العرب في العراق (أنظر تفاصيل هذه القضية في كتاب: ثورة الشواف، ج١، ص ١٦٧ - ١٧٦).

ويستلفت النظر في هذه القضية أن صحيفة التايمس نشرت (١٩٥٩/٦/٦) تحقيقاً مفصلاً عن أخبار «الإنقلاب الشيوعي» في الكويت عزت فيه تلك الأخبار الى إشاعات لا أساس لها من الصحة. ولكن الصحيفة أشارت الى وجود ٨٠٠ من المعلمين المصريين يسهمون في الدعاية لمكانة الرئيس عبد الناصر الذي أصبح، حسب تعبير التايمس، الرمز الوحيد للقومية العربية المستقلة. وقالت التايمس أن العداء للشيوعية يشكل الرابطة بين مختلف فئات المجتمع الكويتي، باستثناء ٣٠ ألفاً من العمال العراقيين العاملين هناك.

وإذا صحّت فرضية وجود وعود خفية قدمت الى قاسم حول الكويت فإنها بطبيعة الحال لم تكن سوى أحبولة للإيقاع بين قاسم والحركة اليسارية في العراق واتخاذها في الوقت نفسه كسلاح لتهديد شيخ الكويت ضد أي تقارب مع مصر الناصرية. ويؤكد هذا ما قاله وزير خارجية قاسم، هاشم جواد، في رسالة أملاها على خليل ابراهيم حسين، مؤلف كتاب (ثورة الشواف، ج ٥، ص ٢٦٦) عام ١٩٦٧، إذ يقول:

«رغم معارضة بريطانيا لإدعاء العراق بضم الكويت وتصميمها على الدفاع عنه ولو أدى الأمر الى استخدام القوة المسلحة، أقول رغم موقف بريطانيا هذا ولكني شعرت من السفير البريطاني ترفليان أنه إذا ضمنت مصالح بريطانيا الإقتصادية والنفطية فمن الممكن أنها ستدعم الوحدة الفدرالية بين الكويت والعراق والأردن (المشروع الذي تبناه نوري السعيد قبل ثورة ١٤ تموز بالإستفادة من الأموال الكويتية لتمويل هذا الإتحاد وتخليص العراق من عبء النفقات التي ستقع عليه وحده إذا لم يضم الكويت).»

وكانت الحكومة الأردنية قدمت إقتراحاً الى عبد الكريم قاسم لتكوين الإتحاد الفدرالي بين العراق والأردن والكويت. (أنظر مذكرات همفري تريفليان، ص ١٩٧).

وبعد أن تسنى لبريطانيا إبعاد قاسم عن اليسار العراقي وعن تأميم النفط، أوحت لشيخ الكويت أن يطلب الإستقلال. وقد تمت المفاوضات في سرية تامة، حتى أن السفير البريطاني في بغداد أدعى أنه لم يطلع عليها. وقدجاء الإتفاق البريطاني - الكويتي بإعلان إستقلال الكويت مفاجأة تامة لقاسم، وهذا يمكن أن يفسر ارتباك تصرفاته وفشله الذريع في مشروعه لإستعادة الكويت قبل إنقضاء الحماية البريطانية. ومن المعلوم أن فشل قاسم في قضية الكويت استخدم للحط من مكانته وتهيأة الأجواء المواتية للإطاحة بالثورة.

واستعمل مثل هذا التصرف من الدوائر البريطانية مع حكم البعث بعد عام ١٩٦٨، عندما أوحت تلك الدوائر الى البكر وصدام بمساندتها لمد النفوذ البعثي الى إتحاد الإمارات العربية في الخليج في وقت كانت تهيئ لمواجهة المساعي الأمريكية وعميلها الشاه للحلول محلها بعد

إعلان انسحابها العسكري من المنطقة عام ١٩٧١ . واستخدمت بريطانيا ورقة البعث لتهديد الشاه ثم عادت وعقدت صفقة معه لتسليم الجزر الثلاث مقابل التنازل عن إدعاءات الشاه ضد البحرين وإتحاد الأمارات المزمع إقامته. ومن المعروف أن الحكم البعثي قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا رداً على الإتفاق البريطاني - الإيراني.

وقد يكون من المفيد أن نشير هنا الى نقطة ذات مساس بالموضوع الذي نحن بصدده. وهي أن وفداً عراقياً سرياً كان شكّل للتباحث مع المسؤولين في الكويت منذ عام ١٩٦٢ . وكان بعض أعضاء الوفد من المعروفين بميولهم بريطانية، حسب ما يؤكد السفير البريطاني في مذكراته بالنسبة لرئيس الوفد على الأقل، وإن كان لم يتطرق الى الآخرين. وهذه قضية لا يتوقع أنها تخفى على عبد الكريم قاسم. فليس من البعيد أن يكون قاسم، بنزواته الفردية، دخل في مساومات معيّنة مع المصالح البريطانية كان من نتائجها تعميق الشقة مع الحركة الشيوعية العراقية والتمهيد للإطاحة بثورة ١٤تموز. ولعل قاسم يتحمل في هذا الصدد مسؤولية تاريخية بسبب انجراره وراء وعود بريطانية كاذبة، فلوّح بانتزاع الكويت من السيطرة البريطانية، مع عدم جديته في تنفيذ ذلك، وأقدم على ذبح الحركة اليسارية وتعريض الثورة الى الإنهيار.* لكن قاسم لم يكن أول من تورط في هذا الفخ، كما لم يكن الأخير.

ويجدر الذكر في هذا الصدد أن موقف الحزب الشيوعي العراقي لم يكن واضحاً حول هذه

* خلال أزمة الكويت الأخيرة كشفت جوانب جديدة لأزمة عام ١٩٦١ . فقد نشرت صحيفة الغارديان البريطانية (٢/١١/٩٠) معلومات تظهر وأنها مستقاة من محضر سري للقاء السفيرة الأمريكية في بغداد مع صدام حسين في قبيل اجتياح الكويت في ٢/٨/٩٠. إذ قالت الصحيفة أن أزمة الكويت سويت في ١٩٦١ بدفع ٨٥ مليون دولار للحكومة العراقية حين كانت السفيرة المذكورة تعمل في السفارة الأمريكية في الكويت آنذاك. ولم تفصح الغارديان عن هوية الحكومة العراقية المقصودة. لكنه من المعروف أن إنقلابيي ٨ شباط ١٩٦٣ كان تسلموا مبلغ ٣٠ مليون دينار عراقي تقاسموه بينهم ثمناً للإعتراف بالكويت، وللموافقة على دخولها منظمة الأمم المتحدة.

القضية. فهو إذ لم تنطل عليه مساومات قاسم حول الكويت، على الرغم من وجود كتلة قوية موالية لقاسم في صفوف قيادته، فأصدر بياناً في ٢٨ حزيران ١٩٦١، شكك فيه بموقف الحكومة العراقية حول القضية. ولعل ما يفسر هذا الموقف المتشكك وجو الريبة من نظام قاسم الذي كان يسود سياسة الحزب وقتذاك، هو وجود سلام عادل، الأمين العام للحزب، في العراق. ولكن قيادة الحزب، مع ذلك، لم تشدّد من معارضتها لموقف قاسم من قضية الكويت، على رغم صدور البيان المذكور. وربما كان ذلك بسبب مسايرة الموقف السوفيتي الموالي لمطالبة قاسم بالكويت. ويذكر في هذا الصدد أن الإتحاد السوفيتي كان استعمل حق الفيتو تأييداً للعراق، لمنع دخول الكويت كدولة مستقلة في منظمة الأمم المتحدة.

كان الإتحاد السوفيتي يسير على سياسة مزدوجة إزاء قضية الكويت. فمن جانب كانت موسكو تحاول ارضاء بريطانيا لضمان تساهلها إزاء قضية برلين، في حين كانت تحرص على كسب ود قاسم بمسايرة موقفه من قضية الكويت، من الجانب الآخر. فلما نكثت لندن بوعودها السرية الى قاسم وبادرت الى إنهاء حمايتها على الكويت في أواخر حزيران/ يونيو ١٩٦١، رأت موسكو الفرصة المناسبة لحسم قضية برلين. وبعد مناقشة مع الحكومة الألمانية الشرقية، وتحضير بعض الخرائط صحا العالم على وضع جديد للعاصمة الألمانية المحتلة، فقد أقيم جدار برلين في الساعات الأولى من يوم ١٣ آب، دون معارضة بريطانية أو أمريكية تذكر.

ونتيجة لهذه العوامل والتعقيدات ظل موقف الحزب الشيوعي العراقي مشوباً بالتردد والغموض. وكشف هذه الحقيقة عضو المكتب السياسي محمد حسين أبو العيس في رسالته الى المكتب السياسي حول تصرفات الكتلة المعارضة التي كان ينتمي اليها، إذ قال:

«وموقف حزبنا (الصائب) تجاه قضية الكويت الذي أقره (م. س.) ـ المكتب السياسي ـ بناء على اقتراح الرفيق (عمار) ـ سلام عادل ـ تأخر بحثه في (م. س.) ثلاث اجتماعات متوالية نتيجة لجهود المعارضة غير المتشكورة والمضرّة نتيجة لأفكارها القومية الضيقة.» (نشر النص في الموسوعة التي أصدرها سمير عبد الكريم اعتماداً على الوثائق الموجودة في مديرية الأمن العامة في العراق.)

ومن جانب آخر كُشف تنسيق خفي بين بريطانيا وفرنسا حول قضية الكويت عام ١٩٦١. فذكر ماكميلان في مذكراته (مؤشرات على الطريق، ص ٣٨٤) بصدد أزمة الكويت، أنه تلقى رسالة سرية من ديغول بتاريخ ٧ تموز/ يوليو ١٩٦١، يخبره فيها بضرورة تنسيق الخطط العسكرية للحكومتين. ومما جاء في الرسالة:

«لما ظهر الخطر العراقي وكنتم قد عقدتم معاهدة معونة مع شيخ الكويت، فإنني... أقدّر تماماً من أنكم ستضعون في الحساب الأوضاع التي قد تواجهها مصالحنا المشتركة في العراق. وإذا تدهورت الأمور في هذا الإعتبار، فعلينا أن نبدأ بالتنسيق حالاً.»

يتضح من هذا أن الدول الغربية الكبرى كانت ترى في محاولة العراق ضم الكويت تهديداً خطيراً لمصالحها النفطية دفعها الى تناسي خلافاتها حول مسألة برلين وتنسيق مواقفها ضد العراق، على الرغم من الأزمة الخطيرة التي كانت تمر بها المشكلة الألمانية وقتذاك.

الفصل السادس عشر

مصيدة المقاعد الوزارية

«بيروت، ٢١ نيسان - تفيد التقارير الواردة من بغداد بأن مطالبة شيوعية بصوت فعلي في حكومة العراق، هي على وشك الظهور...

وإن اختباراً كبيراً لنوايا رئيس الوزراء، عبد الكريم قاسم في طريقه للإكتمال في بغداد. فقد اتخذت بعض الإستعدادات لإلغاء وزارتين وخلق ست وزارات جديدة. وبهذا سيعين أربعة وزراء جدد.»

(من خبر نشرته (نيو يورك تايمس) في ٢٢ نيسان ١٩٥٩، من مراسلها في بيروت... كان ظهور هذا الخبر بعد أسبوع من استدعاء السفير البريطاني الى لندن للتشاور في شأن قضية النفط وبيع السلاح الى العراق، وقبل يومين من مطالبة صحيفة (الثورة) القاسمية بإدخال وزراء شيوعيين في الحكومة العراقية، وقبل اسبوع من مطالبة (اتحاد الشعب) بالإشتراك بالحكم.)

«يتفق معظم المراقبين هنا أن فشل الشيوعيين في دخول مجلس الوزراء الآن لا يعني حدوث تغيير كبير في مواقعهم لأن المفتاح الى أبواب السلطة يكمن في الجيش لا في الإدارة المدنية.»

(التايمس، ٢٥/٥/١٩٥٩)



السيد عامر عبد الله، «طالب بلجاجة بمقاعد وزارية»، ثم كان أول المتراجعين، وفق ما قال محمد حسين أبو العيس.



مشهد لمعرض شعبي لبيع الصور في بغداد خلال ربيع وصيف عام ١٩٥٩.

يخرج موقف الحزب الشيوعي العراقي من مسألة السلطة عن إطار هذه الدراسة، وهو موضوع تناولته كتابات عدة ومن وجهات نظر مختلفة؛ منها التقييمات المتعددة التي صدرت في مناسبات سابقة، ومنها كتاب (الصراع في الحزب الشيوعي العراقي).

والذي يهمنا في هذا المجال التطرق الى علاقة حملة «الإشتراك في الحكم» التي تورط أو ورّط فيها الحزب الشيوعي العراقي في نهاية نيسان ١٩٥٩، بالمناورات الدولية التي كانت تحاك لتطويق ثورة ١٤ تموز. وكان هدف تلك المناورات، كما ألمحنا سابقاً، عزل الحزب الشيوعي العراقي عن القوى الوطنية الأخرى وتفتيت ما تبقى من جبهة الإتحاد الوطني، وذلك بإظهار الشيوعيين بمظهر الراكضين وراء مكاسب ضيقة بعيدة عن المعترك الوطني العام للثورة العراقية، وفي الوقت نفسه إبعاد الحزب الشيوعي عن المعركة الوطنية الكبرى: تحرير النفط العراقي من السيطرة الإمبريالية الأجنبية.

لقد عولجت حملة المشاركة في الوزارة باعتبارها كانت ذروة المدّ الثوري الذي شهدته ثورة ١٤ تموز وبداية تسلم السلطة من قبل الحزب الشيوعي العراقي. غير أن مراجعة الأحداث في تلك الفترة في ضوء ما نشر من معلومات كانت مطوية في السابق ترسم صوراً مغايرة لما هو متداول بين الكثير من متتبعي تاريخ العراق الحديث. ومع ذلك لا يمكن الفصل بين قيام تلك الحملة وبين التوجهات الفكرية والسياسية التي كانت سائدة في صفوف الحزب آنذاك.

وجدير بالذكر أن مسألة تسلم السلطة لم تطرح في عمل الحزب الشيوعي العراقي بصورة جادة إلا بعد ربيع ١٩٥٩، حين وضعت الأحداث السياسية الجارية والصراع المتصاعد بين قوى اليسار الديموقراطي واليمين القومي احتمال مواجهة الحزب الشيوعي تسلم السلطة في

ظروف معينة قد تظهر نتيجة فشل مؤامرة ضد الثورة أو نتيجة ثورة شعبية ضد الحكم البرجوازي القائم. وقد حلّت مثل هذه الظروف بعد سحق مؤامرة الشواف في ٨ آذار في الموصل. ورأينا كيف أن الحزب الشيوعي الذي تصدر أحداث تلك الفترة أفلح في دفع السلطة الى اتخاذ جملة إجراءات وطنية هامة كالإنسحاب من حلف بغداد والكتلة الإسترلينية.

وكان الوضع السياسي القائم آنذاك طرح قضيتين أساسيتين بعد الخروج من حلف بغداد وجلاء القوات البريطانية المرابطة في الحبانية: إتفاقيات النفط، وتركيبة السلطة السياسية. وكان مجرد طرح أي تعديل جوهري على إتفاقيات النفط يدفع الى المقدمة احتمال التأميم. وكان طرح إصلاح التركيبة الحكومية القائمة يمكن أن يقود بدوره الى مجابهة مع السلطة الفردية القائمة. وعلى رغم وضوح هاتين القضيتين للسلطة، فإنهما لم تكونا واضحتين لقيادة الحزب الشيوعي العراقي وقتذاك. ومع ذلك فقد كان زخم الأحداث يقود حتماً الى طرح القضيتين معاً. وبعد مناورات ومباحثات سرية تفجر الوضع في نيسان ١٩٥٩ بالنسبة للقضيتين معاً، ولقد تطرقنا الى ما جرى في شأن شركات النفط الأجنبية، وبقي أن نرى ما تمّ بالنسبة للقضية الأخرى.

في يوم ٢٨ نيسان صدرت جريدة الحزب الشيوعي العراقي، (إتحاد الشعب) حاملة مقالاً لهيئة التحرير تحت عنوان «إشتراك الحزب في الحكم ضرورة وطنية ملحة». وتطرق المقال، بلهجة تنم عن الإستحياء وعدم الثقة كما لو كان الكاتب يشعر بعدم الإطمئنان، الى سياسة التمييز بين القوى الوطنية التي سارت عليها حكومة الثورة قائلاً:

«إن إعادة النظر في تركيب السلطة السياسية - ولاسيما بعد استحداث وزارات جديدة - ينبغي ان يأخذ بنظر الإعتبار ضرورة البت الحاسم في معالجة التناقض الناشئ من الشكل غير الطبيعي في تركيب السلطة، وذلك على أساس مبدأ التمثيل الصادق لسائر القوى الوطنية المخلصة، ونبذ الحساسية إزاء حزبنا - و على أساس أمتن أشكال التضامن في المسؤولية بين حزبنا وبقية الأحزاب الى جانب القوى الديمقراطية الأخرى والرجال

المخلصين في صفوف الشعب والجيش بقيادة زعيم البلاد عبدالكريم قاسم.

إن هذا هو السبيل السليم الذي لا غنى عنه لتقويم الوضع السياسي في البلاد، وتدارك مظاهر البلبلة، وإرسائه على أسس راسخة، وعلى تأمين أمتن أشكال التضامن والثقة بين الشعب والحكومة.

وانطلاقا من الشعور بالمسؤولية العظمى على عاتق حزبنا أزاء شعبنا ومستقبل جمهوريتنا - في هذه الفترة الحاسمة من تاريخ البلاد - نرى أنه آن الأوان للبت بهذه المسألة - طبقا لما تقتضيه مصلحة الوطن.» (إتحاد الشعب، ٢٨ /٤/ ١٩٥٩، أنظر النص الكامل للمقال في الملاحق، ص ٢٦٤).

وتبع هذا مقالان آخران ظهرا في (اتحاد الشعب) في يومين متتاليين. وفي الحقيقة دشنت هذه المقالات الثلاث مرحلة جديدة لمسيرة ثورة ١٤ تموز؛ مرحلة التدهور والإنحدار نحو الهاوية. وعلى رغم كتابة الكثير عن هذه القضية وتوجيه الإتهامات المتبادلة بين الأجنحة المختلفة في قيادة الحزب الشيوعي العراقي بعد عام ١٩٦٧ فإن الحقيقة عنها لم تظهر حتى الآن. فمن كان المسؤول عنها، وكيف انجر الحزب اليها ودخل معركة لم يكن على استعداد لخوضها بل لم تكن في حساباته عندما أقدم على طرحها؟

هذه وغيرها من الأسئلة لا يمكن الأجابة عليها بثقة دون توفر المعلومات وشهادات الذين شاركوا فيها من جميع الأطراف والجهات. ولئن أمكن تقديم تفسير في هذا الصدد فيمكن تصور أن حكومة قاسم والعناصر المشبوهة المحيطة به ومن ورائهم الدوائر الغربية كانوا قد احسوا بإحتمال توجه الحزب الشيوعي العراقي نحو تسلم السلطة، وأن الوضع السياسي الذي ظهر في العراق في ربيع عام ١٩٥٩ كان يؤذن بقيام سلطة يقودها الشيوعيون. ولذلك أرادوا اختبار ذلك التوجه وإجهاضه قبل فوات الأوان. وإن صح هذا الحدس فيكون تلويح قاسم بمقاعد وزارية للشيوعيين مصيدة لإيقاعهم في الفخ ووسيلة لإبعادهم عن التفكير بعمل جدي لإنتزاع السلطة، سيما وقد كان الوضع الموضوعي مؤاتٍ لهم لو شاؤا ذلك.

غير أنه يبدو من ظاهر الأمور وكأن الحزب الشيوعي العراقي هو الذي بادر الى طرح مثل هذا الطلب علناً، وأن الفكرة وردت من قبل في مذكرة سرية قدمتها اللجنة المركزية للحزب الى عبد الكريم قاسم في ٥ تشرين الثاني ١٩٥٨ (إتحاد الشعب، ٥٩/٥/١٠). إلا أن مراجعة دقيقة للأحداث تقدم صورة أخرى لما حدث:

فبعد التعديل الوزاري الذي أجراه عبد الكريم قاسم في أعقاب إستقالة الوزراء القوميين في ٧ شباط ١٩٥٩، قدّم الوزيران محمد حديد وهديب الحاج حمود استقالتهما من الوزارة في اليوم المذكور بدفع من رئيس الحزب الوطني الديموقراطي الذي ينتميان اليه، السيد كامل الجادرجي، ولكنهما سرعان ما تراجعا عن الإستقالة بعد طلب ملحّ من قاسم. وكان زميلهما، السيد حسين جميل، قد دخل الوزارة أيضاً بعد التعديل الوزاري المذكور، ولكنه استقال في ١٢ شباط ١٩٥٩ من وزارة الإرشاد، بعد أربعة أيام من استيزاره، عندما فشل في غلق صحيفة «إتحاد الشعب». فشعر زميلاه، محمد حديد وهديب الحاج حمود، بإحراج شديد بسبب ذلك وبسبب معارضة رئيس الحزب لإشتراكهما في المسؤولية الوزارية. فقدّم الوزيران، حديد وهديب إستقالتهما من جديد يوم ١٢ شباط محتجّين بأنهما لا يقبلان وجود الحزب الوطني الديموقراطي ممثلاً في الوزارة لوحده دون القوى السياسية الأخرى. ومرة ثانية وبإلحاح من قاسم سحب الوزيران إستقالتهما وعادا الى الوزارة، رغم معارضة السيد كامل الجادرجي الذي هدد بإعتزال العمل السياسي بعد عودته من سفرة كان يزمع القيام بها الى الإتحاد السوفيتي في ذلك الوقت، لغرض التداوي حسب ما أعلن.

وتوجه السيد كامل الجادرجي الى موسكو في الأسبوع الأخير من نيسان ١٩٥٩ بدعوة (غير معتادة) من الحكومة السوفيتية، وفق ما ذكرت صحيفة التايمس (٥٩/٤/٢٨)، وأمضى أكثر فصل الصيف خارج العراق بعيداً عن الأحداث السياسية العاصفة. وكان غيابه في تلك الأيام الحاسمة في تاريخ ثورة ١٤ تموز فرصة سانحة لقاسم وأتباعه لإستثمار إسم الحزب الوطني الديموقراطي كغطاء مناسب للإيقاع بالحزب الشيوعي العراقي.

وكان السيد كامل الجادرجي، بتكوينه السياسي الليبرالي من المعارضين للحكم الفردي

العسكري، ولا سيما بعد تجربته المرّة مع إنقلاب بكر صدقي في الثلاثينات. وكان عمّق نفوره من عبد الكريم قاسم بشكل خاص إغفال قاسم دوره في التهيئة للثورة وفي التصدي للحكم الملكي، وإبراز السيد محمد حديد، عضو الحزب الوطني الديموقراطي، ربما نكاية بالجادرجي بإعتباره رئيس الحزب. لذلك كله لم يكن من غير المتوقع أن يعارض الجادرجي اشتراك أعضاء حزبه في الوزارة القاسمية، وأن لا يحبّذ أيضاً مشاركة الأحزاب الأخرى في الوزارة، ومنها الحزب الشيوعي الذي ظل معه على علاقة ودية نسبياً.

ولعل ما يجدر بالملاحظة هو اختيار الجادرجي التداوي في موسكو لا في عاصمة أخرى تفوقها في الخدمات الطبية. ويستلفت النظر أيضاً توقيت دعوة الحكومة السوفيتية في ذلك المنعطف الخطير في حياة العراق السياسية؛ هل كانت هي مجرد مصادفة، أم محاولة للتعجيل في إبعاد الجادرجي من العراق ليخلو الجو لجناح السيد محمد حديد المعارض لتسلم قيادة الحزب الوطني الديموقراطي، وتمكينه من المساهمة لإستدراج الشيوعيين الى الفخ الذي نصبه لهم قاسم؟ إن معاملة قاسم للأحزاب السياسية الأخرى لا تعفيه عن بعض المسؤولية عن هذه الألاعيب.

و يطرح سؤال آخرنفسه: هل كانت التفاتة جريدة التايمس (٢٨/٤/٥٩) لأهمية زيارة الجادرجي الى موسكو وتسمية حزبه بـ «الإشتراكي» صادرة عن حسّ صحفي مرهف، أو ربما معرفة أدق ببواطن الأمور؟

ويكمن أحد الأسباب في غرابة هذه الزيارة في ما يذكره السيد رفعة الجادرجي في كتابه: (صورة أب، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٥، ص ١٦٤)، أن والده كان يرفض التحدث عن زيارته الى الإتحاد السوفيتي. وعلل المؤلف ذلك بالقول أنه كان: «لا يريد أن يربط بين أعمال الشيوعيين المحليين وبين الوضع في الإتحاد السوفيتي.». لكن الوقائع المعروفة لا تتفق وهذا التفسير. فالسيد كامل الجادرجي نفسه عارض، بعد عودته من الإتحاد السوفيتي، موقف جناح السيد محمد حديد في قضية التعاون مع قاسم، وأعلن على صفحات «الأهالي» تأييده لموقف الحزب الشيوعي من مسألة معارضة تجميد العمل الحزبي، مقيّماً الشيوعيين بأنهم قوة «وطنية وجماهيرية». (أنظر مقالات «الأهالي» و«البيان» في شهري نيسان

وأيار ١٩٦٠) ويؤيد هذا ما ذكره السيد رفعة الجادرجي نفسه (كتابه المذكور، ص ١٦٨) من كون السيد عبد القادر اسماعيل البستاني كان طلب منه، بعد سفر والده وبعد تجميد الحزب الوطني الديموقراطي لنشاطه، بأن يصدر بياناً للاحتجاج على قرار التجميد.

ويذكر السيد رفعة أنه رفض تلبية الطلب لإعتباره تحريضاً ضد موقف والده وقد لا يكون السيد رفعة الجادرجي مصيباً في تفسيره هذا، بدليل أن والده كان ضد تجميد العمل الحزبي، كما هو مثبّت في عديد من الوثائق والمقالات التي إطلع عليها ألوف من العراقيين. بل نرى أن الحادثة التي أوردها السيد رفعة تؤكد أن جناحاً في قيادة الحزب الشيوعي العراقي كان يعوّل على مساندة السيد كامل الجادرجي في مطالبة الشيوعيين بإجازة العمل الحزبي، ولقد كان الحزب الشيوعي قد شرع فعلاً بهذه المطالبة بعد إكتشافه عدم جدية وعود قاسم.

وهذه حقيقة ظهرت في تصريحات الأمين الأول للحزب الشيوعي العراقي، سلام عادل، نشرتها الصحافة العراقية والعالمية آنذاك، والتي دعا فيها الى تعاون جميع الأحزاب السياسية في جبهة موّحدة، ولم يستثن من ذلك حزبي البعث والإستقلال بشرط تطهيرهما من العناصر المعادية للجمهورية، كما أعلن (إنظر التايمس ٧ أيار ١٩٥٩). ومن البديهي لا يمكن تفسير هذه الدعوة إلا على أساس محاولة من قيادة الحزب الشيوعي العراقي لإستمالة جناح الجادرجي في الوطني الديموقراطي لمساندة المساعي لإعادة الحياة الى جبهة الإتحاد الوطني ومجابهة نزعة قاسم للإنفراد بالسلطة.

ولعل من أبرز الدلائل على وجود مساع معاكسة للإيقاع بالحزب الشيوعي عن طريق التلويح بالمقاعد الوزارية، هو أن بعض أعضاء الحزب الوطني الديموقراطي طرحوا فكرة ضمّ أحد الشيوعيين الى الوزارة، وقدموا مذكرة رسمية بذلك الى عبد الكريم قاسم. إذ يقول عامر عبد الله، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي آنذاك، والذي كان على علاقة وثيقة بتلك التطورات:

«وليس من قبيل الصدف أن يتقدم الوطنيون الديموقراطيون في تلك الفترة [من ١٤ تموز ٥٨ حتى مايس ٥٩] بمذكرة رسمية تطالب بإشراكنا في الوزارة باعتبارنا - على حد زعمهم - نحكم ولا نتحمل مسؤولية...» (من وثيقة «مساهمة في تقييم سياسة حزبنا

بين تموز ٩٥٨ وانقلاب شباط ١٩٦٣ »، شباط ١٩٦٧، ص ٣.)

فهل كانت هذه مبادرة من قيادة الحزب المذكور جاءت بسبب الصراع الداخلي في الحزب، أم اتخذت سيراً مع خطة قاسم لكسب الوقت واستدراج الحزب الشيوعي الى التخلي عن المطالبة بتعديل اتفاقيات النفط أو تأميم حصة فرنسا، وإنقاذه من مصادمة لا الإنجرار اليها؟ وتشير الوقائع المتوفرة الى أن قاسم كان وراء هذه الفكرة، والأدلة على ذلك كثيرة. وأولها ما ورد في مقال «إتحاد الشعب» في ٢٨/٤/٥٩ الذي سبقت الإشارة اليه، والذي طالب فيه الحزب الشيوعي، لأول مرة علناً، بالإشتراك في الوزارة، حيث يقول:

«إن إعادة النظر في تركيب السلطة السياسية - ولاسيما بعد استحداث وزارات جديدة - ينبغي ان يأخذ بنظر الإعتبار ضرورة البت الحاسم في معالجة التناقض الناشئ من الشكل غير الطبيعي في تركيب السلطة، وذلك على أساس مبدأ التمثيل الصادق لسائر القوى الوطنية المخلصة، ونبذ الحساسية إزاء حزبنا ... الخ.»

وهذه إشارة صريحة الى أن حملة المطالبة التي خاضها الحزب من أجل الإشتراك في الوزارة جاءت مقترنة مع وعود قاسم وإيحاءاته المباشرة وغير المباشرة بإشراك الشيوعيين في الحكم.

وقد نقل عن أحد أعضاء المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي السابقين أنه قال في تعقيب له على تقرير الإجتماع الموسع في تموز ٥٩، وحقيقة العلاقات المخادعة التي حاكها قاسم بالأحزاب السياسية العراقية:

«لم يكن قاسم يرغب أن تتحد الأحزاب الوطنية مع الحزب الشيوعي، ولذلك ايّدنا أولاً لتصويب الضربة ضد الجناح اليميني (كذا) للحزب الوطني الديمقراطي وحزب البارتي. ثم عاد قاسم الى إستغلالهما ضدنا.»

وهذا دليل على أن قاسم كان يوهم الحزب الشيوعي بالوعود للعمل ضد الجادرجي

والبارزاني، اللذين يشار اليهما بـ «الجناح اليميني». ويذكر صاحب التعقيب أن قاسم قال ذات مرة: «إن الحزب الوطني الديموقراطي قد فات أوانه وقد تخلف عن العصر». بمثل هذه الأقوال وغيرها كان قاسم يستدرج الحزب الشيوعي بعيداً عن الأحزاب الوطنية الأخرى التي كانت تطالب بحرية العمل الحزبي. وفي عين الوقت كان قاسم يقرّب بعض الأعضاء اليمينيين في الحزب الوطني الديموقراطي للإيقاع بالحزب الشيوعي، كما مرّ بنا.

ولم تكن مثل هذه التصرفات بعيدة عن عبد الكريم قاسم، سيما وقد لمس سذاجة الكثير من الساسة العراقيين وانتهازية البعض منهم، وهو الذي افتعل «حزب» داود الصائغ في الوقت الذي كان يعد الحزب الشيوعي بمنحه إجازة العمل الشرعي بعد إنتهاء «فترة الإنتقال» في ٦ كانون الثاني ١٩٦٠!

ويجب عدم الظن بأن تلك التصرفات كانت مجرّد نزوات شخصية للإنفراد بالسلطة، بل هي أعمال جرت تحت ضغوط شركات النفط الأجنبية ودسائس الأيدي الخفية التي أطاحت بثورة ١٤ تموز. ويمكن تلمس هذه الحقيقة من تفحص أشمل لمواقف عبد الكريم قاسم منذ بداية الثورة.

كان عبد الكريم قاسم قد تعهد لشركات النفط بعد ثورة تموز مباشرة بعدم المساس باتفاقيات النفط لعام ١٩٥١. ويظهر أنه حصل على وعد بريطاني بالكف عن غزو العراق - وهو وعد فارغ، بعد أن تعذّر على الولايات المتحدة التدخل العسكري وإعادة النظام الملكي، كما بينا. فعندما طرح الحزب الشيوعي العراقي في أعقاب أحداث الموصل، مطالب تعديل اتفاقيات النفط وإعادة الأراضي العراقية غير المستثمرة وظهر احتمال تأميم حصة فرنسا، وجد قاسم نفسه في وضع حرج للغاية. فكانت استجابته لمطالبة الحزب تقود الى مجابهة مع شركات النفط في وقت كان يرى أن الخطر المباشر هو ليس الشركات، وإنما الحركة اليسارية التي إنطلقت من عقالها كالمارد الجبار، وبقايا القوى القومية. فعزم على إرجاء معركة النفط حتى فترة أخرى، ليتفرغ لتطويق الحركة اليسارية وتصفية رؤوس الحركة الناصرية.

ولكن قاسم لم يكن قادراً على لجم المد الثوري الذي إنفجر كالبركان في الإيام التي أعقبت

قمع تمرد الشواف. وكان في أمس الحاجة الى كسب الوقت وجرّ الحزب الشيوعي الى معركة يتحكم هو في مصيرها. وهكذا بادر قاسم الى التلويح بالمقاعد الوزارية.

ففي يوم ٤ نيسان ١٩٥٩، وهو اليوم الذي قابل فيه ممثل شركات النفط بصحبة وزير الإقتصاد العراقي (والتوقيت هذا يستجلب النظر)، أطلق قاسم تصريحه التشهير مبشراً الشعب العراقي بمكسب كبير يوازي الخروج من حلف بغداد، فقال: «إننا سنشهد في هذا الشهر ثورة كبرى في تنظيم أجهزة الحكومة».

كانت هذه «الثورة» وعد بإستحداث أربع وزارات، موحياً هو وأتباعه في الصحافة وفي الجناح اليميني من الحزب الوطني الديموقراطي أن المقاعد الوزارية الجديدة ستخصص للشيوعيين. وفي جو النشوة السائد وقتذاك في قيادة الحزب الشيوعي، وفي أعقاب «النصائح» السوفيتية بعدم المساس بمصالح النفط، كان وقع تلك الوعود كالأنغام الموسيقية، وتلقفتها الكوادر الحزبية تلقف السمك الجائع لطُعم الصياد، فاسقطت كل إجراءات الحذر والحيطة التي طبعت مسيرة الحزب قبل أحداث الموصل.

وقد سقط قادة الحزب في هذه الأحبولة واثقين بحسن نوايا قاسم وصدق وعوده بإشراك الشيوعيين في الوزارة، وكانت العقبة في تقديرهم إقناع الأحزاب المؤيدة للسلطة قبول التشكيل الوزاري الجديد. ولتذليل هذه العقبة فيما يبدو، تشكلت في النصف الأخير من شهر نيسان ٥٩، لجنة مشتركة من الحزب الشيوعي العراقي والحزب الوطني الديموقراطي «للمساهمة في تفهم ودراسة بعض القضايا السياسية ... بروح الثورة». وكان من بين أعضائها، عن الحزب الوطني الديموقراطي، هديب الحاج حمود، وهو من العناصر المقرّبة لعبد الكريم قاسم، والدكتور عبد الله البستاني، شقيق عبد القادر اسماعيل البستاني، عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي آنذاك ومحرر جريدة الحزب، إتحاد الشعب. ومع ذلك لم تدر في خلد قيادة الحزب الشيوعي أن وعود إشراك الحزب في الوزارة كانت خدعة لإستدراج الحزب الى فخ قاتل.

والظاهر من الوقائع الكثيرة أن قاسم لم يعتمد في حبك مكائده البارعة هذه على الجناح اليميني من الوطني الديموقراطي فحسب، بل وربما أيضاً على أعضاء معينين في قيادة الحزب

الشيوعي العراقي نفسه. فقد لا يكون من قبيل الصدف إن العنصر الذي تزعم حملة إقصاء سلام عادل من قيادة الحزب بحجة خطأ شعار الإشتراك في الحكم، كان هو نفسه الذي دبّج المقالات للمطالبة بذلك الشعار. فيقول محمد حسين أبو العيس، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الذي استشهد دفاعاً عن الشعب، في وثيقة داخلية تقيّم تلك الفترة:

«لقد أخذت بوادر هجوم البرجوازية [على الحزب الشيوعي العراقي] في خطاب ر.و. [رئيس الوزراء] ليلة أول أيار [١٩٥٩] حينما هاجم الأحزاب واعتبرها أدوات لخدمة الإستعمار. وكان الحزب قبل ذلك بأيام قد شنّ حملة صحفية للإشتراك في الحكم، وكتب محمد [عامر عبد الله] ثلاث مقالات في الجريدة، ظهرت في ثلاثة أيام متتالية، مما يلفت النظر. وقد لفتت نظري تلك اللجاجة حول الموضوع، ولكنني لم أعترض، لأن محتوى المقالات (المساهمة في الحكم) كانت مقبولة في رأيي. ولم يكن لدي تحفظ سوى الإلحاح...» (سقطت هذه الوثيقة الهامة بإيدي جلادي البعث الذي أعدموا كاتبها، ونشرت فقرات منها في الموسوعة التي أصدرها البعث تحت عنوان «أضواء على الحركة الشيوعية في العراق»، الجزء ٢؛ ص ١٦٧)

وكان زكي خيري، عضو الكتلة الرباعية، قد اعترف بعد فوات الأوان، بأن طرح شعار المطالبة بالإشتراك في الوزارة انطلق من حسن الظن بقاسم ولم يقصد به التوجه لتسلم السلطة، فقال في وثيقة «محاولة التقييم المارة الذكر، ص ٩»:

«إن الحزب رفع هذا الشعار من خلال التضامن مع قاسم. وكان أقصى ما تطمح اليه القيادة هو اشتراك بضعة شيوعيين في الوزارة وفي ظل نظام قاسم نفسه، في الوقت الذي كان مجلس الوزراء آنذاك أشبه بالدمية وفي حين كانت السلطة الحقيقية بيد قاسم والجيش.»

وجدير بالذكر أن اللجنة المركزية للحزب في اجتماعها الكامل في أيلول ١٩٦٢ أدانت

«المعارضة التكتلية الإنتهازية» التي كان عامر عبد الله أحد أركانها بالعمل وفق مصالح البرجوازية الحاكمة واعتبرت إن تلك المعارضة عملت: «على تكييف شعارات الحزب وسياسته وتركيب قيادته طبقاً لمصالح البرجوازية الحاكمة، ولقد ركزت المعارضة على محاولاتها لحمل الحزب على إثبات «حسن سلوكه» للبرجوازية.» (المصدر السابق، ص ١٥٨).

والواقع أن تصرف عامر عبد الله هذا لم يكن فريداً في مسلكه السياسي المعروف، فهو كان ولم يزل يلبس لكل وضع لبوسه، والمراهنة على كل فرس رابحة. فلم يكن غريباً في حساباته أن يبالغ في المطالبة بمقاعد وزارية ضامناً أحسنها لنفسه، ثم ينقلب بعد فشل لجاجته ليتخذ من حملة المشاركة في الحكم سلاحاً لإبعاد العناصر الثورية في قيادة الحزب وتقوية مكانته فيها. بل لا نرى من البعيد أن يكون قاسم قد أطمعه في مقعد وزاري، شأن الكثيرين، إن هو أبدى تفهماً لمطامح قاسم الفردية، وأسهم في إبعاد الحزب عن طريق المجابهة مع شركات النفط. وفي هذا الصدد نقل حنا بطاطو في كتابه (الطبقات الإجتماعية القديمة والحركة الثورية في العراق، ص ٨٩٩) عن هاشم جواد، وزير خارجية قاسم، «أن عامر عبد الله، عضو المكتب السياسي، وعبد القادر اسماعيل، رئيس تحرير (اتحاد الشعب)، وغيرهم من الشيوعيين القياديين قد أشعروه (أي قاسم) برغبتهم القوية في إشغال مقاعد وزارية، بضمنها وزارة الداخلية. وأن قاسم تظاهر بالتجاوب مع مطلبهم، ولكنه امتنع في نهاية الأمر.» ولا ندري مدى دقة أقوال هاشم جواد، فلربما كان قاسم هو الذي زرع في رؤوسهم الفكرة وشجعهم عندما تبنوها، وهذا ينسجم مع عقليته المتآمرة. فقد كان قاسم ألمح في مقابلة وفد من لجنة ارتباط المنظمات المهنية في مقره بوزارة الدفاع أن بعضهم قد يكون ضمن الوزراء الجدد! حسب ما ينقل أحد الذين حضروا تلك المقابلة.

ويقول زكي خيري، وأصحابه الذين أصدروا وثيقة «محاولة لتقييم سياسة حزبنا»، في شباط ١٩٦٧، عن سياسة قاسم في أعقاب مؤامرة الشواف:

«وبسبب من حراجة وضعه كان [قاسم] يميل الى ضم بعض الشيوعيين الى حكومته... لقد ضيع حزبنا نحو شهرين، منذ مؤامرة الشواف (٨ آذار) حتى أواخر نيسان في

مفاوضات سرية مع قاسم لضم بعض رفاق الحزب الى الحكومة..»

لقد ظل الحزب يتخبط في شبكة الأوهام التي حاكها قاسم والملتفون من حوله مغفلاً في الوقت نفسه المطالبة بتحرير ثروة العراق الوطنية، ومتناسياً أمام التدخلات السوفيتية برامجه الوطنية. ومن أجل أن يستكمل قاسم أحبولته أوعز الى أحدى الصحف المرتبطة به مباشرة أن تبادر هي الى طرح فكرة إشراك الشيوعيين في الوزارة على صفحاتها، قبل أن يبادر الشيوعيون الى ذلك.

ففي ٢٤ من نيسان ١٩٥٩ حملت صحيفة «الثورة» مقالاً دعت فيه الى إشراك بقية أحزاب جبهة الإتحاد الوطني في الوزارة بعد خروج الأحزاب القومية عن طريق الثورة. وقالت الصحيفة مشيرة الى إنفراد الوطني الديموقراطي بالتمثيل الوزاري: «لا يمكن لحزب بمفرده تطوير الحكم الوطني» ثم اقترحت إشراك الحزب الشيوعي العراقي والحزب الديموقراطي الكردستاني باعتبارهما الحزبين الوحيدين من الأحزاب المخلصة للتورة اللذين لا يتمتعان بتمثيل وزاري. وقالت « الثورة »:

«في الوقت الحاضر حين تضم الجبهة الوطنية حزبين ليس لهما نصيب في المسؤولية الوزارية، وحين تنصب جهود جميع المخلصين من الموظفين والمسؤولين الحكوميين في التوجه السياسي الراهن، وإذ تطرح مهمة تأسيس مقاعد وزارية جديدة، نرى من واجبنا مناشدة السلطة الوطنية تطعيم مجلس الوزراء بممثلين عن الحزبين المذكورين، بما ينسجم مع الطبيعة الديموقراطية الواسعة لجمهوريتنا.» (عن التايمس، ٢٨/٤/٥٩).

ومن المعروف أن صحيفة «الثورة» كان يحررها يونس الطائي الذي ينتمي الى الجناح اليميني للحزب الوطني الديموقراطي. وهو إنسان شبه أميّ لا يمت الى الصحافة بصلة وكان موضع تندر في مؤتمرات نقابة الصحفيين، وكان آلة طيعة غبية استخدمها عبد الكريم قاسم للإيقاع بالحزب الشيوعي العراقي ومن ثم شن حملة السباب والهجمات الوحشية المعروفة

على الحركة الشيوعية.

لذلك كله فالتفسير المنطقي الوحيد لطرح يونس الطائي مسألة إشراك الحزب الشيوعي في الوزارة أن قاسم كان هو الذي يحركه كالدمية من وراء الكواليس، وهو الذي أوعز اليه بإثارة هذه الدسيسة للإيقاع بالشيوعيين والإيحاء لهم أن السلطة العليا لا تمانع في تمثيلهم في الوزارة الجديدة التي أعلن عن قرب تشكيلها. وكانت غاية قاسم ذي العقلية التآمرية، توريط الحزب الشيوعي في المجاهرة بطلب الإشتراك بالحكم لصرفه أولاً عن أي توجه جدي لمسألة السلطة وإبعاده عن المعركة الوطنية الكبرى لتحرير النفط العراقي وحرف نضاله نحو معركة جانبية حول مقاعد وزارية لاقيمة حقيقية لها، ومن ثم إتخاذ ذلك ذريعة لضربه باعتباره أصبح خطراً على الدولة. ولعل من الدلائل الجديرة بالملاحظة أن قضية إشراك الحزب الشيوعي في الوزارة لم تحظ بالإهتمام الكبير في الدوائر البريطانية، حين طرحت أول مرة في ٢٤ نيسان، وكذلك حين أعلن الحزب التراجع عنها في ٢٣ أيار ٥٩، فكأن لندن كانت على إطلاع بحقيقة نوايا قاسم، إن لم تكن هي التي أوحت بها. فقد استغرب مراسل التايمس في بغداد «تواضع الشيوعيين» حين نقل قول صحيفة «الثورة»، معلقاً:

«إن الشيوعيين والمنظمات التابعة وهم القوة المسيطرة على الشارع والنقابات والمؤسسات المهنية وبين تنظيمات الطلبة والشبيبة ولجان لدفاع عن الجمهورية، مازالوا يبدون تواضعاً ملحوظاً حول حقهم في الإشراك المباشر في الحكومة...

وهناك أحاديث تدور عن منح الشيوعيين بعض المقاعد الوزارية غير الهامة مثل وزارة الشؤون الإجتماعية، باعتبار أن المسؤولية قد تخفف من الهوس الذي تصاغ فيه مطالب العمال والتشريعات الإجتماعية. هناك البعض من الوطنيين الديموقراطيين من يقول بهذا الرأي.» (التايمس، ٥٩/٤/٢٨)

ولعل ما يوحي بدلالة أكبر في هذا الصدد عدم اكتراث التايمس بتراجع الحزب عن حملته «التثقيفية» التي كانت تستهدف الضغط على قاسم لإشراكه في الوزارة، وإيقافه المقالات

الصحفية في ٢٠ أيار ٥٩، لأن إيقاف تلك الحملة لم يقترن بعد بموقف استسلامي ذليل كالذي أعلن في بيان الإجتماع الموسع للجنة المركزية للحزب في أواسط تموز ٥٩، بل على العكس دعا الحزب الشيوعي العراقي الى تشكيل جبهة مع الأجنحة اليسارية ضد تجميد العمل الحزبي ونحو حياة ديموقراطية. فعلق مراسل التايمس للشرق الأوسط في رسالة له من بيروت نشرت في (٢٥/٥/٥٩) على موقف الحزب هذا بالقول:

«إن هذا [الموقف] يناقض تماماً موقف قاسم ويُظهِر أن فكرة الإستسلام لا تساور الحزب مهما كانت خطوة رئيس الوزراء التالية.

ويتفق معظم المراقبين هنا أن فشل الشيوعيين في دخول مجلس الوزراء الآن لا يعني حدوث تغير كبير في مواقعهم لأن مفتاح أبواب السلطة يكمن في الجيش لا في الإدارة المدنية. إن التمثيل في مجلس الوزراء كان يمكن أن يقدم رمزاً لقوة الحزب وواجهة قد تستخدم لإمرار إنقلاب «شرعي»، على شاكلة ما جرى في جيكوسلوفاكيا. ولكن ليس هناك ثمة سبب للإفتراض بأن الشيوعيين لا يرغبون في تنظيم انتزاع السلطة بالقوة حينما يشعرون أنهم على استعداد لذلك.

والحال فهم يسيطرون على المنظمات العمالية وعلى أقسام من أجهزة الدولة والإعلام، ويعتقد أن نفوذهم في الجيش ينمو نمواً سريعاً، خاصة وأن التمرد الفاشل في الموصل وفر الذرائع لإعتقال الكثيرين جداً من خصومهم.»

وواضح أن التايمس لا ترى أي قيمة حقيقية لدخول الشيوعيين الوزارة العراقية، ما دام الجيش يظل «مفتاح» السلطة الفعلية.

ومهما يكن من أمر فقد استغل قاسم الإنقسام في قيادة الحزب الشيوعي العراقي ومعارضة موسكو حملة المشاركة في الحكم ليفرض تراجعاً مهيناً على الحزب الشيوعي، وبادرت العناصر الطارئة على الحركة الشيوعية والطامعين في المراكز القيادية الى فرض موقف الإستسلام السياسي الذي ظهر في تقرير الإجتماع الموسع للجنة المركزية للحزب في أواسط

تموز ١٩٥٩.

ولم يجر هذا الإستسلام الذي سجل في التقرير المذكور بمعزل عن تدخل موسكو. وعلى رغم أن تفاصيل هذا التدخل الخطير لم تنتشر بعد، لكن ما تكشف منها يشير الى أن نفوذ موسكو كان عاملاً حاسماً في تغيير خط الحزب الشيوعي العراقي، وفي انعكاسات ذلك على مسيرة الثورة العراقية. ولقد جرى لغط كثير حول دور جورج تلو، وقيل أنه كان واسطة التدخل السوفيتي في تغيير موقف الحزب الشيوعي العراقي، حين عاد من موسكو في صيف ١٩٥٩. * والى جانب هذا سجل السيد بهاء الدين نوري، عضو في المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي آنذاك، موقفه من تلك التطورات، فقال:

«وقد تحمست، شأن رفاق آخرين في القيادة، لتبني شعار مشاركة حزبنا في السلطة، الذي رفعته مظاهرة أول أيار العمالية الكبرى في بغداد عام ١٩٥٩، ودافعت عنه بنشر مقالات في جريدة الحزب. ثم تخليت عنه لاحقاً، شأن الآخرين في القيادة، في ظل

---

* كان جورج تلو قد أصيب بجراح في حادث سطو غامض ليلة ١٠ شباط ١٩٥٩ في دار السيد غازي أبو التمن الذي قتل في الحادث. وقد أرسل الى موسكو للتداوي وعاد منها قبيل انعقاد الاجتماع الموسع في تموز من العام المذكور، يحمل رسالة من المسؤولين السوفيت، فيما قيل. وكان عضواً قديماً في الحزب التحق في الأربعينات، لكنه ترك العمل الحزبي لأسباب غير معروفة. وظل بعيداً عن الحزب حتى عام ١٩٥٦، حين صعد الى عضوية اللجنة المركزية، وعيّن مسؤولاً للعلاقات الخارجية للحزب، وذلك بعد تسلم سلام عادل أمانة الحزب.

وتشير مصادر حزبية أن جورج تلو كان عام ١٩٥٩ يؤيد مواقف «الكتلة الرباعية» المعارضة لأمين الحزب، سلام عادل. لكنه انقلب عليها فيما بعد وتظاهر بـ «الثورية» فصُعّد، ربما بدعم سوفيتي، الى عضوية سكريارية اللجنة المركزية ومسؤولاً عن التنظيم العسكري، عام ١٩٦٢. وقد دارت روايات متناقضة حول مقتله في انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣. إذ نقل حنا بطاطو في كتابه (الطبقات القديمة .. في العراق، ص، ٩٩٠)، عن الشعبة الأولى في مديرية الأمن العراقي، أن عبد الرحيم شريف، عضو اللجنة المركزية، أطلق النار عليه أثناء التحقيق بعد اعتقالهما في بيت واحد، من قبل قوات الحرس القومي. ولكن الشواهد الكثيرة لا تؤيد هذه الرواية. وأتهم جورج تلو فيما بعد في تقرير حزبي، بحجز معلومات هامة عن تحركات عسكرية مشبوهة عشية انقلاب ٨ شباط الى قيادة الحزب. (معلومات خاصة، ومقابلات مع شخصيات مطلعة).

ملابسات لا مجال لبحثها هنا.» (نقلاً عن صحيفة «صدى القاعدة» العدد ١- السنة الأولى- كانون الثاني - ١٩٨٩.)

وفي مقال لاحق كشف السيد بهاء الدين نوري جانباً آخر من «الملابسات» التي أشار اليها، حين تطرق الى أمثلة معينة للتدليل على انعكاس ما سماه بـ «الإتجاهات والتقديرات السياسية الخاطئة لدى القيادة السوفيتية»، فقال:

«في الظروف الحساسة وبالغة الدقة والخطورة، التي مرت على الحركة الشيوعية في العراق، أبان عهد قاسم، مارست القيادة السوفيتية التدخل المباشر لحمل قيادة ح. ش. ع. [الحزب الشيوعي العراقي] على اتباع نهج يميني خاطئ أزاء سلطة قاسم... وعلى سبيل المثال، في أيار - حزيران ١٩٥٩، حين انتقدت القيادة السوفيتية مطالبة ح. ش. ع. (وبالأحرى مطالبة الطبقة العاملة العراقية) بالمشاركة في السلطة، بذريعة أن هذه المطالبة تطرف يساري. لقد كانت الغالبية الساحقة من العناصر القيادية في ح. ش. ع. تميل الى انتهاج سياسة ثورية تفضي الى استلام السلطة. لكن الجميع كانوا يقدّسون رأي القيادة السوفيتية، وكانوا مستعدين للأخذ به عملياً حتى وإن لم يقتنعوا به. فيما كانت القيادة السوفيتية تشجع فقط على دعم نظام قاسم وليس على انتزاع السلطة للشيوعيين أنفسهم.

وهكذا فإن قيادة الحزب السوفيتي تشارك بقسط كبير في تحمل المسؤولية عن دفع ح. ش. ع. الي الإنحراف اليميني وبالتالي عن إضاعة الفرصة التاريخية أمام الشيوعيين في عهد قاسم.» (صحيفة «صدى القاعدة» - العدد ٤ - أيلول ١٩٨٩.)

وقال السيد بهاء الدين نوري أن التدخل السوفيتي المباشر الذي تطرق اليه في مقاله المذكور جاء على شكل مذكرة سرية من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي موجهة الى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي. ولم يتذكر تاريخ تلك المذكرة بالضبط وإنه كان

يعتمد على ذاكرته فقط، فقال أنها ربما كانت في أواخر أيار أو أوائل حزيران ١٩٥٩ .وقد سلمت المذكرة الى ممثلين عن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، ثم أطلعت اللجنة على محتوياتها.

ولم يكن من قبيل الصدف أن تنتشر (برافدا) تقرير الإجتماع الموسع لإواسط تموز على صفحاتها يوم ١٧ آب ١٩٥٩، ثم تعيد مجلة (كوميونيست) السوفيتية نشره في عددها رقم (١٢)، آب ١٩٥٩. وواصلت الصحافة السوفيتية تأكيداتها على أهمية التقرير المذكور في السنة اللاحقة حين حملت صحيفة (سوفتسكايا روسيا) السوفيتية (العدد ١٣٦)، في ١٠ حزيران ١٩٦٠، تنديداً بسياسة الحزب الشيوعي العراقي قبل أواسط تموز ١٩٥٩، في مقال بمناسبة الذكرى الأربعين لصدور كتاب لنين حول «شيوعية الجناح اليساري...». وأشارت الصحيفة السوفيتية في مقالها الى سياسة الحزب الشيوعي العراقي تلك بإعتبارها مثالاً على «شعارات التحول الإشتراكي السابقة لأوانها ... والتي لم تكن الظروف الضرورية لها قد نضجت بعد». ثم أضافت صحيفة (سوفتسكايا روسيا) قائلة بلهجة أستاذ متغطرس مؤنّباً تلميذاً صغيراً:

«وبهذا الصدد يمكن الرجوع الى مثال الحزب الشيوعي العراقي، الذي ناضل لسنوات طويلة بشكل سري وساهم بنشاط في الإطاحة بنظام نوري السعيد وفي نجاح تورة ١٤ تموز ١٩٥٨. ولكن الحزب، الى جانب تعبئة الجماهير الواسعة من أجل إنجاز مرحلة الثورة البرجوازية الديموقراطية وتقوية علاقاته مع مختلف الفئات الشعبية والأحزاب البرجوازية الوطنية، تقدم الحزب في ربيع ١٩٥٩ بطلب المساهمة في الحكومة ثم تراجع عن هذه المطالبة.

وقد انتقد الإجتماع الكامل للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي انتقاداً شديداً هذه المطالبة بإعتبارها انحرافاً يسارياً. ويشير تحليل النقد الذاتي للأخطاء الحاصلة الى أن الرفاق العراقيين قد توصلوا خلال ذلك الى استنتاجات مفيدة لهم، والتي يمكن أن تكون ذات قيمة تثقيفية بالنسبة للأحزاب الشيوعية الأخرى في الشرق وفي أمريكا اللاتينية، فيما إذا طرحت أمام هذه الأحزاب مهام مماثلة...»

ومن هذه اللهجة المتعجرفة الواثقة كان يظن أن موسكو ستستمر بتثمينها لد «القيمة التثقيفية» لجريرة الحزب الشيوعي العراقي بالمطالبة بالإشتراك في الحكم في الظروف غير المناسبة، لكنها سرعان ما تنكرت لموقفها المذكور. فمن المفارقات الغريبة التي تحفل بها السياسة السوفيتية أنها تخلت عن ذلك الموقف المستخذي لقاسم وللدوائر الغربية الذي سوغته حين كان خروتشوف يتلهف الى حضور مؤتمر قمة حول قضية برلين. وعندما تغيرت الظروف الدولية ولم يحقق خروتشوف ما كان يصبو اليه في برلين قدمت الدوائر السوفيتية تقييماً آخر للتطورات السياسية في العراق أكثر إيجابية على رغم أن الأحداث التي تطرقت اليها ظلت كما هي. ولكن هذا (التقييم) الجديد لم ينشر إلا بعد عزل خروتشوف، وفي وقت غدت مهمة الساعة للدعاية السوفيتية ترضية القاهرة بالتهجم على نظام عبد الكريم قاسم وتسويد صفحته، والتأكيد هذه المرّة، على عدالة نضال الشيوعيين العراقيين ضده. وفي (التقييم) الجديد يثني الكاتب السوفيتي على حملة الحزب الشيوعي العراقي للمشاركة في حكومة قاسم بإعتبارها محاولة لإقامة «حكومة الجبهة الشعبية»[1]، فيقول:

«وبمناسبة التعديل الوزاري المنتظر في نيسان (أبريل) عام ١٩٥٩ طالبت القوى اليسارية بتشكيل حكومة الجبهة الشعبية. وبالإضافة الى الحزب الشيوعي العراقي ساهمت في هذه الحملة المنظمات الديموقراطية الجماهيرية والإتحادات النقابية والجمعيات الفلاحية والحزب الوطني الديموقراطي والحزب الديموقراطي الكردستاني. وطالب زعماء الحزبين الأخيرين عبد الكريم قاسم بأن يضم الشيوعيين الى الوزارة الجديدة.» (أنظر نص التقييم في الملاحق، ص ٤٢٢).

أما عن اجتماع اللجنة المركزية الموسع في أواسط تموز فكان التقييم السوفيتي سخياً، بعض الشيء، ما دام من السهل جلد حصان ميت، إذ يقول التقييم:

«في تموز (يوليو) عام ١٩٥٩ عقدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي جلسة موسعة أشاد فيها الحاضرون بالنجاحات التي احرزتها الجمهورية في العام الأول من الثورة

واستحسنوا نشاط الحزب في سبيل تعبئة الجماهير للنضال ضد الأعداء الداخليين والخارجيين وفي سبيل تحقيق الإصلاحات الجذرية وفي سبيل الطريق الديموقراطي لتطور الثورة. وحظيت بتقييم ايجابي كذلك جهود الحزب الرامية الى تأمين التعاون الوطني. وفي الوقت ذاته انتقد المساهمون في الجلسة الأخطاء التي اقترفتها منظمات الحزب المحلية وبعض اعضاء اللجنة المركزية.

ولقد تركت مقررات هذه الجلسة الموسعة اثراً كبيراً على سير الأحداث في العراق لاحقاً. فقد عرقلت لدرجة كبيرة نهج الأوساط الحاكمة الرامي الى اضعاف القوى اليسارية واضطرت هذه الأوساط الى التخلي عن الحملة السافرة لمعاداة الشيوعية. إن سياسة «التضامن والكفاح» التي اتبعها الحزب الشيوعي بعد جلسته الموسعة قد ارغمت قاسم وحكومته مراراً على تنفيذ اجراءات لصالح الشعب بأسره.» (أنظر الملاحق، ص ٣٢٥.)

ولا يخفى أن كتّاب (التقييم) السوفيتي* قد حاولوا تخفيف النقد الشديد لسكرتير الحزب الشيوعي العراقي الذي تضمنه تقرير الإجتماع الموسع لأواسط تموز ١٩٥٩، فلم يعد الموضوع «إنحراف يساري طفولي» وإنما الكلام عن «الأخطاء التي اقترفتها منظمات الحزب المحلية وبعض اعضاء اللجنة المركزية»، بل وإطراء موقف المطالبة بالإشتراك في الحكومة العراقية بإعتباره مساعي محمودة لتشكيل حكومة «الجبهة الشعبية». والحقيقة أن بعض المسؤولين السوفيت ذهبوا أبعد، ونسبوا مسؤولية الخط اليميني من قاسم الى سلام عادل نفسه! حيث قال أحد أعضاء الوفد السوفيتي المشارك في حل الصراع الداخلي في الحزب الشيوعي السوري:

«قلنا لسلام عادل: لا تعلقوا آمالكم على قاسم وهكذا جرى، مات قاسم وأضر

---

* أما في الصين فقد ترك تقرير الإجتماع الموسع لأواسط تموز ردود فعل سلبية، وفقاً لما نقل عن مسؤول في الحزب الشيوعي العراقي كان في زيارة للصين وقتئذ. ويذكر مصدر أمريكي أن الصحافة الصينية كانت تجاهلت ذكر التقرير. (D.S. Zagoria: The Sino-Soviet Conflict. Princeton, 1962, p. 260.)

بالحزب.» (نقلاً عن كتاب «الصراع في الحزب الشيوعي العراقي، ص ٤٦.)

وهذا ادعاء عارٍ عن الصحة، كما يؤكده المطلعون على وقائع العلاقات بين الحزب الشيوعي العراقي والقيادة السوفيتية. وقد أكد كذب ذلك الإدعاء مؤخراً أحد أعضاء المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي آنذاك في مقال نشر في صحيفة (صدى القاعدة، العدد ٤، أيلول ١٩٨٩). قال كاتب المقال:

« .. إن قيادة الحزب السوفيتي تشارك بقسط كبير تحمل المسؤولية عن دفع ح. ش. ع. الى الإنحراف اليميني وبالتالي عن إضاعة الفرصة التاريخية أمام الشيوعيين العراقيين في عهد قاسم. (بالمناسبة فإن إدعاء بعض العلماء السوفييت بأنهم حذروا سلام عادل من الإعتماد على قاسم أمر مخالف للحقيقة).»

ولم يبين الكتّاب السوفيت سبب الاختلاف بين التقييمين السوفيتين والتناقض بين أقوالهم في السر والعلن. ولكن أرجح تفسير لاختلاف الأحكام السوفيتية هذه يعود الى وجود معارضة متنامية لسياسة خروتشوف داخل القيادة السوفيتية. وهناك أدلة كثيرة على أن تلك المعارضة تعززت بعد أن منيت مساعي خروتشوف في استخدام ورقة العراق في مؤتمر قمة باريس (أيار ١٩٦٠) بالفشل الذريع. فقد انفرط مؤتمر القمة بسبب حادثة طائرة (يو تو) الشهيرة. وقد كان خروتشوف يعمل بجد في جعل موضوع العراق أحد الأوراق الأساسية التي سيواجه بها التشدد الغربي أزاء قضية برلين. ولهذا الغرض توجه ميكويان الى بغداد في نيسان ١٩٦٠ تحسباً لما قد يطرح في قمة باريس. ولكن ميكويان عاد بنتائج سلبية من بغداد فقد شهدت زيارته مهاجمة السياسة السوفيتية من قبل رئيس الوزراء العراقي، حسب ما بينا سابقاً. ولذلك ذهب خروتشوف الى باريس في وضع بادي الضعف.

ولقد مرّ بنا أيضاً استدعاء عامر عبد الله الى موسكو في نهاية أيلول ١٩٥٩ للإستفهام منه عن سبب حلّ منظمات الحزب الشيوعي العراقي في الجيش. (أنظر ص ٢٢٤، وما بعدها.) ويظهر أن معارضة سياسة خروتشوف في القيادة السوفيتية بدأت تأخذ شكل تكتل منظم

وانعكس هذا في الإيعاز لقيادة الحزب الشيوعي العراقي بالتراجع عن الموقف الإستسلامي الذي تضمنه تقرير الإجتماع الموسع في تموز ٥٩، حسب ما كشف زكي خيري في وثيقة «محاولة التقييم». وكان زكي خيري عندما كتب هذه الوثيقة قد انقلب على مواقفه الأولى في الاجتماع الموسع ١٩٥٩ سابق الذكر، وتنكر لدوره في الكتلة الرباعية التي أصدرت تقرير ذلك الاجتماع، ولذلك فهو يهاجم «الإتجاه اليميني» الذي كان هو أحد أقطابه، قائلاً:

> «إن الإتجاه اليميني في حزبنا يتعكز على تقرير اجتماع ل. م. (تموز ١٩٥٩) كوثيقة حزبية ملزمة تشخص «الإنحراف اليساري» في سياسة الحزب في عام الثورة (١٩٥٨ - ١٩٥٩) ولكن بعد سنة واحدة فقط (تموز ١٩٦٠) اعترفت اللجنة المركزية بأن النقد الذاتي للحزب الوارد في ذلك التقرير لم يكن سوى «جلد ذاتي».
>
> وعلى هذا الأساس ففي الاجتماع الكامل (تموز ١٩٦٠) اتخذت ل. م. قراراً بأن أخطاء الحزب في عام الثورة لم تكن سوى أخطاء «تكتيكية بسيطة» ولم تشكل انحرافاً ستراتيجياً. ومن الغريب أنه تقرر في نفس الوقت عدم نشر هذا التقدير لقرارات (تموز ١٩٥٩) تجنباً «للجلد الذاتي» مرة أخرى.» (وثيقة «محاولة لتقييم سياسة حزبنا..، ١٩٦٧، ص ٩)

ولا ينبغي الظن أن هذا الموقف الجديد نجم عن مبادرة داخلية من قيادة الحزب الشيوعي العراقي التي كانت قد فقدت استقلالها بعد الإجتماع الموسع في أواسط تموز ١٩٥٩ نتيجة التدخلات السوفيتية المباشرة. بل ان زكي خيري نفسه كان قد كشف في بعض أحاديثه المتناقضة ان القرار بتخطئة «الجلد الذاتي» كان يعكس رأي القيادة السوفيتية آنذاك. ولذلك فإن ما كتبه زكي خيري ربما يعكس ما كان يدور من تطورات سياسية داخل القيادة السوفيتية حول السياسة التي يجب اتخاذها في العراق. فيظهر أن الجماعة المعارضة لسياسة خروتشوف في القيادة السوفيتية اتخذت من تفريطه المجاني بمواقع قوى اليسار في العراق، وسيلة لمهاجمة سياسته العامة والتحضير لعزله فيما بعد.

ومهما يكن من أمر فقد كان الجناح اليميني في الحزب الشيوعي العراقي يبرر تقرير أواسط تموز الإستسلامي بتصديق وعود قاسم بقرب انتهاء «فترة الإنتقال» وإطلاق حرية النشاط

الحزبي. ولما انتهت الفترة المذكورة في بداية عام ١٩٦٠ منح قاسم إجازة تكوين الحزب الشيوعي العراقي لزمرة تافهة حركها لتقوم بهذه المسرحية السمجة. وكان الأدهى من ذلك أن يقدم الحزب التسيوعي طلباً لإجازته تحت إسم زكي خيري! ثم يقدم طلباً ثانياً بعد رفض قاسم الطلب الأول، وفي هذه المرة أفلحت العناصر المستسلمة في قيادة الحزب أن تتنازل عن إسم (الحزب التسيوعي) وترتضي إسم حزب «اتحاد الشعب». وقد نشرت أخيراً صورة تعليق قاسم بخط يده، على الطلب بعبارة: «إنهم عملاء».

ويقول أحد أعضاء المكتب السياسي للحزب أن زكي خيري وقع طلب إجازة الحزب باتفاق جميع أعضاء القيادة، لأسباب من بينها كونه أكبر الجميع عمراً. وكانت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي بعثت بمذكرة خاصة الى للحزب الشيوعي العراقي، قام السفير السوفيتي، تسائيسيف، بقراءة نصها الى ممثلين عن اللجنة المركزية للحزب في بغداد. ومما جاء في المذكرة السوفيتية اعتراضها على تنازل الحزب الشيوعي العراقي عن إسم الحزب في طلب الإجازة، واقترح السفير على ممثلين الحزب العراقي ضمّ داود الصائغ الذي حصل على تصريح من قاسم بتشكيل «حزب شيوعي عراقي» مفتعل، الى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي الحقيقي.* ولكن هذه النصيحة السوفيتية لم تثمر شيئاً لأن قاسم قد رفض الطلب كما بيّنا.

ومع ذلك لم يأت موقف قاسم هذا بمعزل عن الضغوط الإمبريالية. فرغم توجهات الحكم القاسمي ضد قوى اليسار كانت الدوائر الأمريكية وعميلها الشاه يتوجسون خيفة من احتمال إجازة الحزب الشيوعي العراقي، واعتبار موقف قاسم من القضية محكاً لحسن نيته إزاء المصالح الغربية.

وكان الشاه قد سارع لتحريك قواته على امتداد شط العرب، مهدداً في مؤتمر صحفي في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٥٩ بالغاء اتفاقية ١٩٣٧ وضم شط العرب الى إيران. ثم قامت القوات

---

* من مقابلة مع عضو سابق في المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي، شارك في اللقاء مع السفير السوفيتي.

الإيرانية بالتحرش بالعراق أسفر عنه قتلى من الطرفين في ١٥ كانون الأول ١٩٥٩. ولكن ما إن رفض طلب إجازة الحزب الشيوعي العراقي في كانون الثاني ١٩٦٠ حتى اختفت الأزمة فجأة وبدون تفسير. (حول أزمة شط العرب ١٩٥٩، أنظر: - Facts on File, Year Book 1959, Vol. XIX, p. 432)

وفي هذه الأثناء سارعت الحكومة البريطانية الى تلافي الوضع بالإتصال مجدداً بموسكو ما دامت هي، في نظر لندن، تملك «المفتاح» الى تفكير قيادة الحزب الشيوعي العراقي. وربما كان هذا حسب ما بينا، أحد الأهداف التي حققتها زيارة المارشال مونتغمري الى موسكو في ٢٨ نيسان ١٩٥٩.

على أن المساعي البريطانية التي تظافرت آنذاك مع جهود واشنطن والقاهرة وقوى حلف بغداد لم تتوقف عند الأروقة الدولية فقد كان الوضع نضج لمفاتحة علنية ومباشرة مع قاسم في التصدي لـ «المد الأحمر».

الفصل السابع عشر

البديل الأنكلو ـ أمريكي

« يشبه الوضع هنا [في العراق، عام ١٩٥٩] وضع إيران عام ١٩٥١ . فحين أصبحتُ وزيراً للخارجية مرة أخرى كنت تحت ضغط شديد من الولايات المتحدة للاتفاق مع مصدق [تلميحاً الى ناصر] ، باعتبار أن الشيوعية كانت البديل الوحيد كما كان يظن. غير أني لم أقتنع بذلك ورفضت تلك السياسة مفضلاً إنتظار فرصة تتيح لنا التعامل مع سلطة جديدة أكثر شعوراً بالمسؤولية. »

(من مذكرات إيدن : « الدائرة الكاملة » ، لندن ، ١٩٦٠ ، ص ٥٧٨)

« صعدنا الى السلطة بقطار أمريكي. »

(مما قاله علي صالح السعدي، بعد سقوط حكم االبعث بإنقلاب ١٨ تشرين الثاني، ١٩٦٣.)



عصابة انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣، ويظهر في الصورة علي صالح السعدي وأحمد حسن البكر وغيرهما من أقطاب الإنقلاب البعثي.

خرجت بريطانيا من مغامرة السويس مثخنة بالجراح، ترى في القاهرة وسياستها القومية العربية خطراً ماثلاً يهدد ما تبقى من نفوذها في المنطقة. وقد عزز من هذه المخاوف أن الولايات المتحدة لم تقف الى جانب بريطانيا وشركائها في العدوان الثلاثي، بل مالت بعض الشيء الى جانب مصر. وجاء الموقف الأمريكي من الوحدة بين مصر وسوريا وأحداث الأردن، ليعمق من الشكوك البريطانية بالنوايا الأمريكية. لذلك كانت بريطانيا في الأشهر الأولى لثورة تموز تنظر بهلع من إحتمال سيطرة القوى الناصرية المدعومة من واشنطن على العراق.

ولذلك أيضاً وقفت بريطانيا في الأشهر الأولى للثورة، خلافاً للولايات المتحدة، ضد المحاولات الإنقلابية التي نظمتها القوى القومية الناصرية في العراق. وتنقل رواية أن السفارة البريطانية في بغداد أخبرت عبد الكريم قاسم مساء ٤ آذار عن خطط رفعت الحاج سري والضباط القوميين لتنفيذ إنقلاب ضده في الموصل (خليل ابراهيم حسين: الصراعات بين قاسم والشيوعيين..، ج٢، ص ٤٤). ويرجّح صحة هذه الرواية أن التايمس كانت نشرت رسالة من مراسلها في الشرق الأوسط بتاريخ ٨ شباط ٥٩ قال فيها:

«تتردد تلميحات عن إنقلاب تنظمه بعض العناصر [الناصرية] في الجيش العراقي في الربيع».

وهذا يشير الى أن التايمس لم تكن تخشى من وصول هذه الأخبار الى الحكومة العراقية، بل لعلها نشرتها لهذا الغرض. وقد جاء هذا الموقف البريطاني قبل أحداث الموصل وقبل ظهور

الوزن الحقيقي للحركة الشيوعية العراقية الى العلن.

ولكن تطور الأوضاع السياسية في العراق، بعد تنامي الحركة الشعبية في أعقاب تمرد الشواف، جعل بريطانيا تسارع الى تغيير سياستها في العراق: فأصبح «الخطر الشيوعي» الآن الخطر الرئيسي والعدو الأول لجميع القوى الغربية والحركة اليمينية القومية ـ الناصرية.

ولم تكن السياسة البريطانية قبل تلك الأحداث تعبأ كثيراً بقوة الحركة الشيوعية العراقية، وإن لم تغض النظر عن تنامي الإتجاه اليساري في الثورة العراقية. فإذا كان موقف التايمس يعكس التقديرات الرسمية البريطانية فإن الحركة الشيوعية العراقية في رأي تلك الصحيفة (٩ شباط ٥٩) لم تصبح بعد خطراً كبيراً على الحكم العراقي، فهي تقول في تعليقها على استقالة الوزراء القوميين وإعلان الموافقة الأولية لعقد الإتفاقية السوفيتية:

«ليس هناك دلائل على أن لهم [أي ـ للشيوعيين] ما يكفي من القوة، كما أنه ليس من المؤكد أن جميع من يوصفوا بالشيوعية هم في الحقيقة كذلك.» وأضافت الصحيفة: «إذا كان من الممكن المبالغة بالخطر الشيوعي، فكذلك يمكن المبالغة بفرص ثبات الوضع [أمام إنقلاب ناصري]».

فالتايمس كانت ترى الخطر المباشر في الوضع العراقي في شباط ٥٩ في نجاح إنقلاب ناصري، فكانت تدعو آنذاك الى عدم المبالغة بـ «الخطر الشيوعي».

ولم يكن هذا التقدير غير متوقع، فقد كانت بريطانيا وجّهت معظم طاقاتها خلال العهد الملكي لمطاردة الشيوعيين العراقيين والقضاء على الحزب الشيوعي العراقي. ولما أفلحت حكومات العهد المباد الخاضعة للنفوذ البريطاني في اعتقال وقتل خيرة الكوادر القيادية للحركة الشيوعية العراقية، ساد الإعتقاد أن هذه الحركة كفّت عن أن تكون قوة يحسب لها حساب، أو أنها قادرة على النهوض بسرعة من جديد.

وكانت الدوائر البريطانية ترى في الحركة الشيوعية خطراً كامناً قد يظهر في مستقبل غير قريب، فكان في منظورها أن التفاهم مع موسكو يمكن أن يكفيها هذا الخطر الكامن، إن

توفرت له الظروف المواتية للنهوض ثانية.

وفي ربيع عام ١٩٥٩ بدا وكأن المارد الذي ظنت الدوائر البريطانية قد ولى خطره إنطلق فعلاً من القمقم، فسارعت لندن لكسب تعاون واشنطن في تنفيذ خطط جديدة لمواجهة احتمالات الوضع الجديد في العراق. وظهرت بوادر هذا التنسيق الأنكلو ـ أمريكي الجديد ضد الثورة العراقية خلال لقاء كامب ديفيد بين ماكميلان والرئيس الأمريكي آيزنهاور في أواخر آذار ١٩٥٩، حسب ما أشير الى ذلك سابقاً.

وأصبحت الإطاحة بالثورة المهمة المشتركة الآن، بعد أن التقت مصالح القوتين الإمبرياليتين، في القضاء على الحزب الشيوعي العراقي، ولكن بقي الإتفاق على البديل؛ البديل الذي سينصب على أنقاض ثورة ١٤ تموز.

وكان هذا الموضوع مثار أخذ ورد بين الأطراف الدولية الطامعة في الهيمنة على العراق. فهناك أولاً مسألة أي دور يوكل الى القوى الناصرية بعد الإطاحة بقاسم، وإذا كان هناك إعراض أنكلو ـ أمريكي عام عن أي بديل ناصري فما هي القوة السياسية المرشحة لأن تكون البديل المقبول من الدول الغربية؟ هل يوكل دور للملك حسين في استعادة العرش الهاشمي، أم هناك قوة لم تجرّب بعد؟

المهم في كل هذا أن لا تمس المصالح النفطية الأجنبية بسوء، وأن لا يسمح للشعب العراقي ثانية بالنهوض.

أما القاهرة فقد حددت هدفاً بسيطاً: «القضاء على التيوعية والإلحاد»، وهي دعوة ترددت في أكثر من خطاب وتصريح لعبد الناصر. ومع ذلك فقد كانت القاهرة في حيرة أمام وضع العراق وإزاء تضارب السياسة الغربية التي شجعت القاهرة في حملتها المسعورة ضد الحركة الشيوعية العراقية ولكنها وقفت عند ذاك ولم توكل الى الحركة الناصرية دوراً إيجابياً في العراق يتعدى ذبح الشيوعيين واستنزاف المجتمع العراقي. ومع ذلك لم تر القاهرة هذا الدور السلبي مرفوضاً كل الرفض بل كان جزءاً من توجهها الضيق الأفق الذي قوّض في ما بعد استقلال مصر وفتح الطريق لصعود السادات ورفع راية الصهيونية في سماء القاهرة.

وقد نقل عن أحد «الوحدويين الناصريين»، وهو العقيد الركن عبد الوهاب الأمين، وكان يشغل منصب الملحق العسكري في القاهرة بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، أنه قدّم تقريراً الى عبد الكريم قاسم ضمّنه ما اطلع عليه خلال وجوده في القاهرة من تقديرات حول الثورة العراقية. وأكد العقيد الأمين الإشارة الى تقريره في وثيقة نشرت في دراسة ذات وجهة ناصرية، ذكر فيها:

«عدت الى العراق في ٣٠ تشرين الأول [١٩٥٨] وقدمت تقريراً يحتوي على النقاط التالية: إن الرئيس عبد الناصر بعد عودته من موسكو [في ١٦ تموز ١٩٥٨] جمع مجلس قيادة الثورة وبحث ثورة العراق و... كان رأي عبد الناصر أن العراق قام بثورة لم تجارِها ثورة مصر ٢٣ يوليو ويعني ذلك أن قادة الثورة رجال أكفاء.. وبامكانياتهم ونجاح ثورتهم بهذا التشكل الخاطف، فالإحتمال أنه سيقوم في العراق (لإمكانيته الكبيرة) ويقود الأمة العربية وتصبح مصر في الخلف، وإذاً يجب تدمير الثورة العراقية بأي ثمن». (عن كتاب «ثورة الشواف»، بقلم خليل ابراهيم حسين، ١: ص ٢٣٥).

ويقول عبد الوهاب الأمين إنه حصل على هذه المعلومات من مسؤول مصري كبير يحمل رتبة عميد ذكر إسمه لمؤلف الكتاب المذكور ثم عاد وطلب عدم إدراج إسمه في الكتاب. والظاهر أن المقصود كان أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة في مصر، وكان من المعجبين بالثورة العراقية، طبقاً لما ذكر. (*)

وعلى رغم أن مؤلف الكتاب لم يستطع الحصول على تأكيد للرواية من المسؤول المصري، وكان قد نفى صحة تلك الأقوال المنسوبة اليه، فإن مجرى السياسة الناصرية كان يدور على السعي لتهديم الثورة العراقية. ويكفي أن نورد مثالاً واحداً على ما كان يدعو له القوميون

(*) ذكر هيكل (أبو الهول والقومسيار، ص ١١١) أن العميد يوسف منصور صديق، كان قد أبعد من مجلس قيادة الثورة المصرية بسبب علاقته بالحزب الشيوعي المصري، ولكنه ظل على علاقة ودية مع عبد الناصر. وكان راديو صوفيا قد نقل خطأ خبر وفاته تحت التعذيب عام ١٩٦٠. ولم يبين مؤلف كتاب «ثورة الشواف» ما إذا كان العميد المذكور هو المقصود.

الناصريون آنذاك، لنتلمس الأجواء الداكنة التي سادت الصراع ضد الثورة العراقية في ذلك الوقت. يقول السيد خلدون ساطع الحصري، وهو أشهر من أن يعرّف، في كتابه (ثورة ١٤ تموز وحقيقة الشيوعيين العراقيين، ط. الثانية، بيروت، ١٩٦٣، ص ١٠٣ ـ ١٠٤):

«تدور في العراق الآن معركة عنيفة بين القومية العربية وبين الشيوعية. ويتوقف على نتيجة هذه المعركة مصير الحركة القومية العربية بأجمعها. فهذه الحركة ـ بسبب طبيعتها بالذات ـ كل، واحد، لا ينقسم، ولا يتجزأ. وما يحدث في العراق غداً، سيحدث في باقي البلاد العربية بعد غد... إن عروبة العربي ستقرر في العراق.»

وهكذا يرى الكاتب أن الحركة الجماهيرية التي يقودها الحزب الشيوعي العراقي، وليس الصهيونية أو الإمبريالية العالمية، هي العدو الأول. وهو بحسّه الطبقي وانتماءاته الأرستقراطية العثمانية يرى أن التوجهات الإجتماعية الجذرية للثورة العراقية أصبحت خطراً على جميع الطبقات الحاكمة العربية التي نصبتها قوى الإحتلال الغربي.

وتبرر مثل هذه العقليات المتزمتة أي شيء، حتى التعاون مع الإمبريالية لتهديم ثورة تموز وقطع الطريق على مسيرتها الوطنية. وهكذا تكامل الحلف غير المقدس بين قوى الإمبريالية العالمية والمصالح الدولية السوفيتية وجميع قوى الردة واليمين القومي لذبح ثورة ١٤ تموز.

وقد وجد المسؤولون في العربية المتحدة شتى التبريرات لمواقفهم في التحالف مع الدسائس الإمبريالية لتقويض الثورة العراقية، فيقول كمال رفعت، وزير الدولة في العربية المتحدة، في تحليله للوضع الذي استجد بعد إحباط تمرد الشواف، طبقاً لما نقلته التايمس ٥٩/٣/١٧ عن مجلة روز اليوسف:

«تنظر بريطانيا الى القومية العربية باعتبارها العدو الرئيسي في حين ترى الشيوعية عدواً يأتي في الدرجة الثانية، فوجدت في الوضع الراهن في العراق فرصة لزرع الفرقة بين البلدان العربية. أما الولايات المتحدة، فهي تعتبر الشيوعية عدوها الأول والقومية العربية عدوها الثاني في الأهمية، وهي تنتهج سياسة الترقب والإنتظار في العراق.

ولكن كلا منهما يرمي الى تعزيز الإمبريالية الغربية في المنطقة، ولذلك فإن التحالف بين الحزب الشيوعي العراقي والإستعمار الغربي هو ظاهرة مؤقتة تستهدف تحطيم القومية العربية. وسينتهي التحالف في ما بعد الى صراع للسيطرة النهائية.»

وبرّر الرئيس جمال عبد الناصر هذا الميل الأمريكي الى العربية المتحدة، في مقابلة مع صحيفة (الورلد ـ تلكرام) الأمريكية، بقول مفاده: «أن الولايات المتحدة غير مثقلة بمواقف إستعمارية وهي أكثر حرية في التعاون مع بلاده من بريطانيا وفرنسا إلا ما يخص مساندتها لإسرائيل.» (نقلاً عن التايمس، ١٨/٤/٥٩)

وقد اتسمت السياسة الناصرية هذه إزاء الثورة العراقية بطابع سلبي قصير النظر، فهي بدعمها مساعي العناصر العسكرية الرجعية للإنفراد بالسلطة، لم تفلح في تحقيق أي هدف ملموس غير الإسهام في عرقلة الثورة وتمهيد الطريق لعودة النفوذ الإمبريالي الى العراق (أنظر الملحق ٢، في آخر الكتاب).

والحقيقة أن السياسة الأمريكية كانت تخشى رغم ميلها الظاهري للعربية المتحدة قيام أي وحدة أو توسيع للوحدة المصرية السورية، وقد مرّ بنا تحذير مبعوث الرئيس الأمريكي، مورفي، لعبد الكريم قاسم بعد أيام من الثورة من التقرّب من العربية المتحدة. فإن ما كانت تسعى له السياسة الأمريكية هو تعزيز نفوذها تحت ستار سياسة الحرب الباردة ضد الشيوعية. لذلك قام نوع من التنسيق، المؤقت على الأقل، بين القاهرة وواشنطن ضد ثورة ١٤ تموز.

أما بالنسبة الى بريطانيا فكان الأمر يختلف نظراً الى قدم النفوذ البريطاني في المنطقة، لذلك لجأت لما تعذر عليها التدخل العسكري لإستعادة نفوذها في العراق الى خطة «الثورة المضادة» التي تكلم عنها ماكميلان في وثيقة سرية أشير اليها سابقاً. وهذه الخطة لم تتضمن أسلوباً جديداً في ترسانة الإمبريالية البريطانية، بل كادت تكون نسخة مطابقة لخطة الإطاحة بحكومة مصدق في إيران عام ١٩٥٣، مع تحويرات اقتضتها الأوضاع العراقية والدولية القائمة.

وكانت إيران قبل تأميم النفط ضمن منطقة النفوذ البريطاني، فلما قامت حكومة الدكتور مصدق وأممت النفط الإيراني عجزت بريطانيا عن إعاقة التأميم، كذلك فشلت في دعم مكانة الشاه الذي فرّ من البلاد. وكانت بريطانيا تواجه مصاعب جمة في خططها للإطاحة بالحكومة الإيرانية بسبب موقف الولايات المتحدة التي كانت تترقب الفرص للإستحواذ على نصيب من النفط الإيراني. كذلك كانت غير قادرة على غزو إيران لمجاورتها الإتحاد السوفيتي ووجود معاهدة تبيح له حق التدخل في حالة تدخل أجنبي في إيران. لهذه الأسباب وجدت بريطانيا نفسها مرغمة على التنسيق مع الولايات المتحدة لقاء التنازل عن جزء كبير من إمتيازاتها النفطية هناك. وبعد فترة من المساومات والضغوط المتبادلة تمت تسوية الخلاف الأنكلو - أمريكي بشأن خطط الإطاحة بحكومة مصدق فوضعت الدوائر الأمريكية ثقلها في خطة إعادة إيران الى الحظيرة الإمبريالية.

وكان البريطانيون هم الذين رسموا خطة الإنقلاب ضد الحكومة الوطنية الإيرانية بتفاصيلها وسلموها جاهزة الى العميل الأمريكي الشهير، كرمت روزفلت، حسب ما يذكر هو في كتابه حول الإنقلاب (9). وكانوا هم أيضاً شخصوا البديل ورشحوا (الجنرال زاهدي) رئيساً للحكومة الإنقلابية. ولم يكن على الدوائر الأمريكية الإ إجراء تعديلات طفيفة باعتبارهم كانوا هم المنفذين للخطة.

ولكن الإنكليز لم يعثروا في عراق ١٤ تموز بعد على مرشّح واضح توكل اليه مهمة تنفيذ الثورة المضادة التي أوكلت الى الجنرال زاهدي في إيران. وكانوا في معاملاتهم مع الدوائر الأمريكية أول الأمر يرفضون إشتراك العناصر الناصرية التي لم تكن موضع ثقة لندن. فلم تكن بريطانيا نسيت بعد كارثة السويس وعلاقات بعض العسكريين الناصريين في العراق بحركة الكيلاني عام ١٩٤١. ولذلك ظلت الخلافات الأنكلو - أمريكية قائمة لفترة من الزمن حول مسألة «البديل»، وحول أولوية النفوذ البريطاني في العراق.

وقد كُشف جانب من النقاش الذي كان يدور بين لندن وواشنطن قبيل إنقلاب ٨ شباط ١٩٦٣، حول البدائل السياسية المطروحة في العراق، في مذكرات أنتوني إيدن، رئيس الوزارة البريطانية السابق، التي نشرت عام ١٩٦٠. فهو يقول:

«ومع تصاعد النفوذ والهيمنة الشيوعيين في العراق أخذت أحلام روسيا الى الوصول الى الخليج الفارسي تقترب من التحقيق. إلا أن الحيلولة دون هذا التطور لم يكن ممكناً عن طريق دعم ناصر بوصفه دكتاتوراً معادياً للشيوعية... فالوضع هنا [في العراق] يشبه وضع إيران عام ١٩٥١. فحين أصبحت وزيراً للخارجية مرة أخرى كنت تحت ضغط شديد من الولايات المتحدة للإتفاق مع مصدق، باعتبار أن الشيوعية كانت البديل الوحيد كما كان يظن. غير أني لم أقتنع بذلك ورفضت تلك السياسة، مفضلاً إنتظار فرصة تتيح لنا التعامل مع سلطة جديدة أكثر شعوراً بالمسؤولية. وكنت واثقاً من أن هذا هو ما سيحدث حتماً. وكذلك سيتمّ هذا في أرض العرب [العراق] إذا تمّ الالتزام بالصبر وقدم التشجيع والفرص لأولئك الذين يؤمنون - وهم كثيرون - بأن مستقبل العالم يجب أن لا يسقط في أيدي الدكتاتوريين الجذريين أو الإستبداد الشيوعي.» (مذكرات إيدن بعنوان: «الدائرة الكاملة»، لندن، ١٩٦٠، ص ٥٧٨)

و لا يفصح إيدن هنا عن هوية «المؤمنين» الذين يرشحهم لدور البديل، لكن يمكن تخمين أن التخطيط البريطاني كان يدور حتى ذلك الوقت حول إيجاد «زاهدي» عراقي وتوكيل دورٍ مهم الى الأردن. ففي هذه الفترة لم يطرح بديل البعث بعد، سيما وإن الوحدة المصرية - السورية ما تزال قائمة، وإن البعث لم يكشف بعد خلافاته مع الحركة الناصرية. ولكن التخطيط البريطاني ظل عاجزاً عن تغيير وجهة الأحداث في العراق. وانكشف هذا العجز عند خروج العراق من حلف بغداد وإلغاء القواعد البريطانية والإنسحاب من المنطقة الإسترلينية، فلم تمتلك السياسة البريطانية أكثر من التشكي وتحميل السياسة الأمريكية مسؤولية تردي النفوذ الغربي في العراق. فقد عبّر جورج براون، وزير حكومة الظل العمالية، في خطاب له في مدينة داربي في ٥ نيسان ١٩٥٩ عن هذه المشاعر البريطانية. وجورج براون شغل مراكز سياسية خطيرة في ما بعد منها وزارة الخارجية، وزار بغداد غداة إنقلاب ١٧ تموز ٦٨ لتعزيز العلاقات بالحكم البعثي، فهو لم يكن بعيداً عما كان يدور في الدوائر الحاكمة البريطانية، على رغم كونه في المعارضة آنئذ. قال براون في خطابه المذكور معلقاً على قيود تجارية

فرضتها الولايات المتحدة على شركة الطيران البريطانية في ذلك الوقت:

«إن هذا مجرد مثل واحد في مسلسل طويل تسير عليه المصالح التجارية والمالية الأمريكية في سياسة عدوانية رعناء هدفها التضييق على بريطانيا دون النظر الى العواقب.

فمنذ [أحداث] عبادان ولاحقاً اندفعت شركاتهم النفطية مستميتة في العمل من أجل رمينا خارجاً، خالقة بذلك وضعاً في الشرق الأوسط لا يخدم السياسة الأمريكية بقدر ما يلحق الضرر ببريطانيا.» (التايمس، ٥٩/٤/٦).

غير أن هذا الخلاف الأنكلو ـ أمريكي حول البديل المقترح لم يحسم حتى عام ١٩٦١، وخلال ذلك كانت الدبلوماسية السوفيتية نفذت تعهداتها بإنقاذ المصالح الغربية في العراق من خطر حقيقي، حسب ما بينا. وبعد زوال خطر التحرك اليساري في العراق وتسلم الكتلة الرباعية قيادة الحزب الشيوعي العراقي ظهر جو مناسب لوضع مخطط «الثورة المضادة» موضع التنفيذ. فأصبحت قضية تشخيص البديل أكثر إلحاحاً.

وكانت البدائل المطروحة في الساحة هي القوى القومية اليمينية التي تضم خليطاً من العناصر الناصرية والبعثية وملاّك الأرض وقوى الرجعية التقليدية. غير أن حزب البعث برز من بينها باعتباره الفصيلة الأكثر شراسة في مواجهة الحركة الشيوعية. وكان الإتجاه الناصري على عدائه للحركة اليسارية واندفاعه في مقاومتها غير مقبول من جانب الدوائر الغربية التي ظلت تخشى كل تكتل عربي كبير يمكن أن يهدد مصالحها النفطية ويواجه الكيان الصهيوني. ولكن استمرار بريطانيا في معارضة إيجاد بديل ناصري قد يوحّد الحكمين في مصر والعراق ولو لفترة قصيرة من الزمن، جعل من العسير تحقيق تنسيق أنكلو ـ أمريكي، وظل الوضع كذلك حتى خريف ١٩٦١ .

وفي ٢٨ أيلول من العام المذكور إنهارت الوحدة المصرية ـ السورية بإنقلاب عسكري حظي بدعم سعودي وأردني. وكانت المفاجأة السارة للسياسة البريطانية تصدر العناصر البعثية

البارزة للإنقلاب الإنفصالي، من بينها الحوراني والبيطار. هذا الحدث بدّل المعادلة السياسية تماماً، فقد أزال مخاوف الدوائر الغربية من الحركة الناصرية المنهارة وطرح بشكل جدي إمكانية توظيف البعث في خدمة المخططات الإمبريالية للإطاحة بثورة ١٤ تموز. وقد عبّر السفير البريطاني في العراق (في مذكراته ص ١٧٦) عن ارتياح حكومته لذلك الحدث السعيد قائلاً: «أزال انهيار الإتحاد المصري ـ السوري خطر انقلاب تدبره مصر». على أثر هذه التطورات التقت المصالح الأنكلو ـ أمريكية حين وجدت في البعث العراقي بديلها المنشود.

والمعروف أن حزب البعث تأسس في الأربعينات كحركة معادية للشيوعية متأثرة بالفكر الفاشي. وخلال الصراع الأنكلو ـ أمريكي للسيطرة على سوريا عبر سلسلة من الإنقلابات العسكرية برز البعث كغطاء «مدني» للفئات العسكرية المرتبطة بالدوائر الأمريكية. وبعد هزيمة الإمبرياليتين البريطانية والفرنسية في العدوان الثلاثي مكّنت السياسة الأمريكية البعث السوري من الصعود الى السلطة في جو مشحون بالضغوط العسكرية الأمريكية والتركية والتطبيل حول «خطر شيوعي» أطبق على دمشق. فتمت الوحدة السورية ـ المصرية وأقيمت الجمهورية العربية المتحدة في تلك الظروف، وفجأة أسدل الستار عن الخطر الشيوعي المزعوم.

وإذا كانت السياسة الأمريكية لم تعبأ، إن لم تبارك هذه التطورات، فإن الدوائر البريطانية التي كانت تناصب الحكم الناصري العداء رأت فيها خطراً كبيراً، فردت بإقامة الإتحاد الهاشمي. وكانت بريطانيا تنظر بقلق الى انخراط البعث في إطار الحركة الناصرية وتصدر البعثيين المراكز العليا في الجمهورية العربية المتحدة. ولكن هذا القلق البريطاني تحول الى إعجاب مع اتضاح دور البعت في عملية الإنفصال ومعاداته الحركة الناصرية. لقد أصبح البعث في دوره هذا مقبولاً في الحسابات البريطانية، سيما وأن العديد من عناصره العسكرية كانت قد ارتبطت منذ القديم بالمصالح البريطانية خلال تدريبها في المعاهد العسكرية في بريطانيا وخلال عملها في قوات الحرس الملكي قبل ثورة ١٤ تموز.

وبعد تشخيص البديل جدّ العمل في تهيئة الظروف المواتية للإنقلاب المنشود. وكانت شركات النفط قد قطعت شوطاً بعيداً في هذا الطريق.

الفصل الثامن عشر

نفط ودم

«عبد الكريم قاسم: هذه آباركم باستطاعتكم استغلالها كما تريدون، وإني آسف لأقول لكم بأننا سنأخذ بقية الأراضي بموجب تشريعاتنا الجاهزة حتى لا يكون ذلك مباغتة لكم، وأشكركم على حضوركم.

فيشر [ممثل شركة ستاندرد أويل أوف نيو جرسي الأمريكية]: نشكركم على إخبارنا بذلك، وسننظر ما ستكون النتائج.

قاسم: أية نتائج؟...»

(من كراس أصدرته وزارة النفط العراقية في ١٧ تشرين الأول ١٩٦١، في ختام المفاوضات مع شركات النفط.)

«الزعيم: تأكدوا أن نفط الكويت عراقي وأن النفط هو الذي خلق لنا مشكلة في العراق ومشكلة في الكويت.»

(نقلاً عن كتاب «مفاوضات العراق النفطية» بقلم عبد الله اسماعيل، ص ٢٢٢.)



من ضحايا انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣، . رسم تخطيطي لفنان عراقي للشهيدين جمال الحيدري ومحمد صالح العبلي



عبد الكريم بعد تنفيذ حكم الإعدام في ٩ شباط ١٩٦٣، قيل أن لائحة قانون شركة النفط الوطنية وجدت مع جثته...

لم تزل مداخلات قضية النفط في العراق طي الكتمان الشديد ، ولاسيما ما يتعلق منها بالمساعي السياسية والدبلوماسية للتأثير على مواقف الحكم القاسمي أو خطط الإطاحة بذلك الحكم وإقامة نظام أكثر استجابة لمطالب الشركات النفطية العالمية. لذلك يصطدم كل بحث موضوعي في هذا الميدان الخطير بأبواب موصدة او بصمت المصادر الغربية ذات الإطلاع . فيضطر الباحث الى اللجوء الى الإفتراض والتخمين بدلاً من الأدلة الوثائقية والشواهد المادية. وهذا ما يواجهنا في معالجة موضوع هذا الفصل، وهو ما حملنا على محاولة الإستدلال من الوقائع غير المباشرة، ومن نتف الأخبار والمعلومات التي تسربت على حقيقة ما جرى في هذا الصدد ، على رغم مركزية هذه القضية في تاريخ ثورة ١٤ تموز.

وكانت مساعي شركات النفط تركزت خلال مفاوضات نيسان ١٩٥٩ ، كما مر بنا ، على محاولة كسب الوقت عن طريق وعود بمضاعفة الإنتاج والظهور بمظهر المتجاوب مع مطالب الحكومة العراقية. ولم تنتظر الشركات طويلاً فقد جاءت الذكرى الأولى لثورة تموز تحمل معها غيوم داكنة في سماء العراق، ولاسيما في مركز صناعة النفط في العراق - مدينة كركوك.

وكانت سياسة قاسم تقوم على الموازنات السياسية وضرب القوى السياسية في العراق بعضها ببعض، فكان من الطبيعي أن تؤدي هذه السياسة غير المسؤولة الى تفجير الصدامات الدموية وتوفير فرص التصيد في الماء العكر للمصالح النفطية الأجنبية، وهذا ما حدث في كركوك.

كان قاسم بعد الثورة مباشرة قد سلّم مسؤولية هذه المنطقة الخطيرة، بما فيها من مؤسسات نفطية ومشاكل قومية بالغة التعقيد الى ناظم الطبقجلي، أحد العسكريين القوميين الناصريين

المتطرفين المعروف بعنجهيته العسكرية ونظرته المتعالية على القوميات والأقليات غير العربية. وكان من المعارضين بشدة للنشاط الحزبي الديموقراطي والطامحين الى إقامة حكم عسكري مطلق. وعمل الطبقجلي خلال وجوده في قيادة الفرقة الثانية ومقرها في كركوك، على إثارة الأحقاد العنصرية وتأليب العناصر الطورانية ذات العلاقات التاريخية بشركات النفط تمهيداً لحركة إنقلابية كانت تعدها العناصر اليمينية. فترك كثيراً من الإحتكاكات القومية والأوضاع الشاذة في المدينة.

واعتُقل الطبقجلي بعد أحداث الموصل في ٨ آذار ١٩٥٩، فعيّن مكانه داود الجنابي قائداً للفرقة الثانية، وكان من العسكريين المحسوبين على ملاك القوى اليسارية. ولما بدأ قاسم سياسة التضييق على الحزب الشيوعي العراقي منذ نهاية نيسان ٥٩ أبقى داود الجنابي في مركزه الحساس هذا. ومع اقتراب الذكرى الأولى لثورة ١٤ تموز طلب قاسم حضوره الى بغداد متذرعاً بالتشاور حول بعض الأمور العسكرية، ولكنه عزله عن مسؤوليته وأبقاه في بغداد. وأوكل قاسم قيادة الفرقة الثانية الى شخصية هزيلة، وهو محمود عبد الرزاق.

وكان هذا المسؤول يترك مقر الفرقة ويبيت ليلاً في مكان بعيد خوفاً من «الشيوعيين» حسب ادعائه، رغم الأجواء المشحونة في البلدة والتي كانت تنذر بإنفجار دموي. وقد ترك جميع الضباط المسؤولين مقر الفرقة خوفاً (!) من سكان كركوك الذين كانوا يتهيأون للإحتفال بعيد ١٤ تموز. ويقول ضابط ركن الفرقة الثانية في ذلك الوقت:

«لقد أشار عليّ القائد محمود عبد الرزاق أترك المقرّ أنا أيضاً لأننا جميعاً كنا في خطر القتل... ولم نعد الى مقر الفرقة الا في اليوم الثاني وقت الدوام. أما باقي الضباط فعلى ما أعتقد فإنهم فعلوا نفس الشيء ولم يبق في مقر الفرقة إلا ضباط الصف والجنود من الشيوعيين والبارتيين...» (أنظر رسالة اسماعيل حمودي الجنابي في كتاب: الصراعات بين عبد الكريم قاسم والشيوعيين...، الجزء ٣، ص ٢١٠)

والغريب أن هؤلاء الضباط الذين تهربوا من واجبهم العسكري، أبدوا إندفاعاً غير معهود في

التعاون مع شركة النفط في أحداث كركوك في تجهيز الصور وتفاصيل المذابح وغير ذلك من معلومات استخدمت فيما بعد تلطيخ إسم الشيوعية والطعن بالقومية الكردية. فيقول ضابط الفرقة الثانية في رسالته المذكورة:

«نظمت الفرقة قائمة بأسماء رؤوس الفتنة من البارتيين والشيوعيين وأرفقت معها صور الجثث المعلقة والمشوهة وصور البلدوزرات وهي تدفن الموتى بمجموعات، وتقريراً مفصلاً عن كيفية وقوع المجزرة، وعندئذ فقط صدق عبد الكريم قاسم بما حدث..» (المصدر السابق، ص ٢٠٩).

ولم يبين صاحب هذه الرسالة كيف توفر لمسؤولي الفرقة جمع هذه المعلومات وهم كانوا خارج البلدة عند وقوع الكثير من تلك الحوادث.

أما عبد الكريم قاسم فقد حمّل الشيوعيين مسؤولية ما جرى في كركوك وألصق بهم في خطابه الشهير في كنيسة مار يوسف في ١٩ تموز ١٩٥٩، شتى النعوت القبيحة. غير أنه عاد بعد نحو ستة أشهر ونفى ما أدعاه في خطابه ذلك فقال في مؤتمر صحفي عقده في مستشفى السلام في٢/١/ ١٩٦٠:

«أتعلمون من كان وراء حوادث كركوك؟ لدينا مستمسكات قوية تدعم الواقع. إن وراء حوادث كركوك هم أولئك الذين كانوا وراء حوادث الموصل... لقد ثبت لدينا وجود خمس جماعات، خمس أوكار كانت تعمل في كركوك مرسلة من حزب البعث ومنظمة من الذين يدعون أنفسهم بأنهم أهل السلطة في سوريا ...»

وواضح في هذا الكلام تملص السلطة من المسؤولية وتغافل دور الأيدي الأجنبية التي تفوح منها رائحة النفط، ولم يكن من الصعب في هذه الأجواء أن تدخل شركات النفط في معركة مكشوفة ضد حكم قاسم.

وكان الإجراء الأول لهذه الشركات خفض الأسعار المعلنة للنفط التي تحتسب بموجبها عائدات البلدان المنتجة، فكان معدل خسارة العراق عشرة ملايين دينار في السنة خلال الفترة بين

١٩٥٩ وحتى ١٩٦٣. وحدث هذا في وقت رفعت فيه الحكومة العراقية حصة ميزانية الدولة من عائدات النفط من ٣٠ في المئة الى ٥٠ في المئة، فكانت هذه الخسارة الكبيرة على حساب برنامج الإعمار الإقتصادي والخطة الخمسية.

وقامت الشركات بجملة إجراءات لتقليص واردات الحكومة العراقية من النفط مسببة في ذلك ضيقاً إقتصادياً وزيادة أسعار البنزين وبعض المواد الغذائية سارعت لإستغلاله القوى المعادية للثورة.

ورغم تعنت الشركات وتملصها من تعهداتها فقد استمر قاسم في سياسة انتهاج نمط إستهلاكي في الإنفاق وإبعاد العناصر الوطنية الكفوءة من قطاع النفط. فقد أقصى الدكتور إبراهيم كبة من الوزارة بمرسوم جمهوري في ١٦ شباط ١٩٦٠، وهو إجراء لا شك قوبل بارتياح من شركات النفط، وغير ذلك من الإجراءات التي يطول تعدادها.

ومع كل هذه التنازلات ظل التناقض الأساسي بين مصالح العراق وشركات النفط قائماً وانعكس في مواقف الدولة العراقية في المفاوضات مع الشركات. فقد كان قاسم حاكماً وطنياً برجوازياً يحمل خليطاً من النزعات والإتجاهات المتناقضة.

وحاول قاسم تجنب صدام جبهوي مع الشركات قد ينتهي الى قطيعة لم يكن قادراً على مواجهتها بنجاح، ولكنه كان يطمح في زيادة عائدات النفط وانتزاع بعض حقوق العراق الوطنية من دون أن يقدّر تعنت الشركات ومقاومتها المستميتة لأي تعديل في عقود النفط. فقد كانت الشركات ترى أن لأي اتفاق جديد مع الحكومة العراقية امتدادات عالمية. ولم توافق الشركات النفطية في ربيع ١٩٥٩ على مضاعفة الإنتاج الا كسباً للوقت بانتظار تصدع العلاقات بين قاسم والحزب الشيوعي. فلما تحقق ذلك بعد أحداث كركوك وإبعاد العناصر الوطنية عن المؤسسات النفطية بدأت الشركات بممارسة الضغوط وقلصت إنتاج شركة البصرة الى الحد الأدنى واستمرت في سياسة خفض الأسعار المعلنة للنفط.

إزاء هذه الأوضاع قامت الحكومة العراقية بدعوة الأقطار المصدرة للنفط لبحث سياسة الكارتيل النفطي العالمي في خفض الأسعار المعلنة والإضرار بمصالح تلك الأقطار. وتلبية لدعوة

الحكومة العراقية اجتمع ممثلو سبعة بلدان مصدرة للنفط في بغداد في ١٤ أيلول ١٩٦٠ وأعلن عن تشكيل منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك). وكانت هذه الثمرة الأولى للسياسة النفطية الوطنية العراقية التي لم يزل أثرها واضحاً في السياسة العالمية حتى يومنا هذا.

وخلال المفاوضات التي جرت آنذاك اتخذت الشركات موقفاً متشدداً من مطالب الجانب العراقي، بل تجاوزت الحجج القانونية الى لغة التهديد. وسجل البيان الذي أصدرته وزارة النفط العراقية في ١٧ تشرين الأول ١٩٦١ بعض ما دار في ختام المفاوضات:

«عبد الكريم قاسم: هذه آباركم باستطاعتكم استغلالها كما تريدون، وإني آسف لأقول لكم بأننا سنأخذ بقية الأراضي بموجب تشريعاتنا الجاهزة حتى لا يكون ذلك مباغتة لكم، وأشكركم على حضوركم.

فيشر [ممثل شركة نفط العراق]: نشكركم على إخبارنا بذلك، وسننظر ما ستكون النتائج.

قاسم: أية نتائج؟»

لا نعرف بالضبط الأسباب التي دعت قاسم تقديم إنذاره النهائي الى شركات النفط في هذا الوقت بالذات بعد أن فقد أكثر تأييده الشعبي ودخل في صراع شديد مع الحركة اليسارية الديموقراطية وفي صدام مسلح مع الحركة القومية الكردية التي كان يقودها الملا مصطفى البارزاني، إضافة الى تناقضه الدموي مع الحركة القومية الناصرية. وربما كان هذا الإنذار محاولة من قاسم التخفيف من عزلته الخانقة وإستعادة بعض روابطه بالحركة اليسارية عن طريق تبني قسماً من مطالبيها بشأن قضية النفط. والملاحظ أن الإنذار جاء في الإجتماع الأخير للمفاوضات في ١١ تشرين الأول ١٩٦١، أي بعد نحو اسبوعين فقط من إنفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة.

ويظهر أن قاسم شعر بثقة أكبر لمواجهة الشركات بعد ضعف خطر الحركة الناصرية واحتمال قيامها بحركة إنقلابية، في العراق. وهذا ما يفسر أيضاً استبقاءه الكثير من العناصر البعثية والقومية في عدد من المراكز السياسية والعسكرية بعد زوال خطر الصدام مع القوى

اليسارية. فيقول مؤلف كتاب (ثورة الشواف)، وهو من القوميين الحاقدين على قاسم:

«ورغم التبدل الذي حصل في سياسة عبد الكريم قاسم تجاه الحزب الشيوعي بعد إطلاق النار عليه الا أنه أبقى آمري الوحدات القوميين في الكتائب المدرعة وغيرها الذين سبق أن أشرنا الى أسباب نقلهم، وهكذا جانبه الصواب وأخطأ الهدف (مما ساعد على سقوطه صريعاً في ١٤ رمضان ١٩٦٣)...» (الجزء ٢؛ ص ٢١٦)

وأعلنت الحكومة العراقية بعد الإنذار الذي قدمته لشركات النفط بشهرين بالضبط (أي في ١١ كانون الأول ١٩٦١) تشريع القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ الذي أممت بموجبه ٩٩,٥ في المئة من الأراضي العراقية غير المستثمرة من قبل الشركات، والخاضعة مع ذلك ضمن الإتفاقيات النفطية التي فرضت على العراق في العهد الملكي. وكان هذا القانون أهم ضربة وجهت للشركات بعد تأميم النفط الإيراني، وهو وإن كان يختلف في المدى عن التأميم الكامل الا أنه فتح الطريق لتصفية سيطرة الكارتيل الدولي على صناعة النفط في البلاد العربية ومنطقة الشرق الأوسط. وليس من شك أن القانون رقم ٨٠ كان السبب المباشر الذي دفع الشركات النفطية الى أن ترمي بكل ثقلها في مواجهة حكومة قاسم وتنفيذ إنقلاب ٨ شباط ١٩٦٣.

وينقل مصدر مطلع عن حماد شهاب، الذي شغل فيما بعد منصب وزير الدفاع في حكم البعث عام ١٩٦٨، حديثاً جرى بحضوره في مناسبة ورد فيها إسم عبد الكريم قاسم. ففاجأ حماد شهاب الحاضرين بثنائه عليه ووصفه بالأمانة الشخصية ثم نقل الحادثة التالية. قال إن شركات النفط هددت قاسم قبيل صدور القانون رقم (٨٠) طالبة منه عدم تشريع القانون المذكور والا فإنه يتحمل عواقب ما أقدم عليه. وقال حماد شهاب، وفق ما نقل المصدر، أن تهديد الشركات أبلغ الى عبد الجبار جواد، صهر قاسم وقائد الفرقة الخامسة منذ عام ١٩٦٠، وكان في بيروت يقضي إجازة مرضية في عام ١٩٦١. فقد اتصل به شخص تكلم بإسم شركات النفط طالباً منه إبلاغ صهره قاسم، بأن الإستيلاء على الحقول غير المستثمرة يعتبر تحدياً مباشراً للشركات وإن على قاسم التراجع عما يريد الإقدام عليه والا فإنه

سيواجه ما لا يحمد عقباه. وأخبر عبد الجبار جواد حماد شهاب الذي كان يصحبه في بيروت بما جرى مشككاً بجدية هذا التهديد، ولكنه عاد الى بغداد بعد ما أدرك خطورة الموضوع وأبلغ قاسم بالخبر. ولكن قاسم لم يعبأ بالتهديد وصادق على القانون.

ويقول مصدر سوفيتي، بشيء من الإستحياء بعد أن كال الشتائم لقاسم، أن الحكومة البريطانية هددت باحتلال العراق رداً على القانون (٨٠)، فقد ذكر كتاب (تاريخ الأقطار العربية الصادر عن معهد الإستشراق التابع لأكاديمية العلوم في الإتحاد السوفيتي، دار التقدم، ١٩٧٥، ج ١، هامش ص ٣٦١) ما يلي:

«إن «شركة نفط العراق» لم تعترف بالقانون رقم ٨٠ فرفضت تنفيذ بنوده. وحذرت الحكومة البريطانية من أنها ستنزل المظليين لحماية «حقوق» «شركة نفط العراق».»

وقد ورد هذا الهامش الصغير في الكتاب شبه الرسمي السوفيتي ضمن إشادة بحكومة «عارف ـ يحيى»، حسب تعبير الكتاب، وأنها هي التي شرّعت قانون شركة النفط الوطنية وليس قاسم. فقال الكتاب (ص ٣٦٠ ـ ٣٦١) في تقييمه الإيجابي لنهج حكومة عارف في التأميمات الرجعية للمؤسسات الرأسمالية الوطنية الصغيرة في العراق:

«إن هذا النهج اثار استياءاً شديداً لدى كافة القوى الرجعية الداخلية التي بدأت تكافحه دون ابطاء. وحظيت الرجعية بدعم نشيط من قبل الإحتكارات الإمبريالية، وبالدرجة الأولى «شركة نفط العراق»، المستاءة من اجراءات الحكومة لتحديد نشاطها وتأسيس شركة النفط الوطنية في ٨ شباط (فبراير) عام ١٩٦٤ وجعلها تسيطر على كافة المساحات التي انتزعت من امتياز الشركات الأجنبية في عام ١٩٦١.» (للاطلاع على التقييم أنظر الملحق ١، في آخر الكتاب)

لا شك إن هذا التلاعب الفظ بالوقائع التاريخية لم ينطل، حتى على مؤلفيه «العلماء السوفيت» الذين أحسوا بهذا الخرق الفاضح للحقيقة بعد إكمال الكتاب، فأرادوا التستر على الأمر بإضافة الهامش الذي أوردناه حول دور عبد الكريم قاسم في تشريع القانون رقم

٨٠، والتهديد البريطاني بإنزال المظليين في العراق لإبطال القانون.

ولا يمكن أن يفسر التهاون في سرد الأحداث التاريخية المشهورة بغفلة «العلماء السوفيت» عن دور الإتحاد السوفيتي فيها، بل بالنظرة الرسمية السوفيتية التي لا تميّز بين كتابة التاريخ والسياسة الخارجية الرسمية، وكثيراً ما عودنا أولئك «العلماء» على خضوع كتابة التاريخ لإغراض الساعة.

ولما كان أحد دوافع السياسة السوفيتية إزاء ثورة ١٤ تموز في العراق، كما بينا، هو محاولة الحفاظ على النفوذ السوفيتي في مصر، فقد وجد مؤرخو معهد الإستشراق السوفيتي المبرّرات لرسم تاريخ العراق الحديث بما ينسجم ومشاعر القاهرة، وتغطية الدور المخرّب الذي لعبته السياسة السوفيتية في عراق ١٤ تموز. ففي حين يلتزم الكتاب السوفيتي الصمت عن دور القاهرة في عرقلة مسيرة الثورة العراقية، ويغفل تهجمات خروتشوف المفتعلة على ناصر واتهامه بـ «الطيش»، والتآمر لابتلاع العراق تزلفاً لماكميلان، ينحى الكتاب (ص ٣٤٨) باللائمة على عبد الكريم قاسم لـ «موقفه المعادي للجمهورية العربية المتحدة».

ومهما يكن فقد كانت شركات النفط أدركت الخطر المحدق بها من سياسة قاسم النفطية، وضاعفت من مساعيها للإطاحة بالحكومة العراقية الوطنية. ففي ٧ شباط ١٩٦٣ أعلن عبد الكريم قاسم عن تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية، وفي اليوم التالي نفّذ الإنقلاب البعثي. وطبقاً لروايات معينة وجدت مع جثة عبد الكريم قاسم لائحة قانون الشركة الوطنية الجديدة.

الفصل التاسع عشر

أزمة الكويت

« إن الهم المباشر للعراقيين هو الخوف من أن تقوم الولايات المتحدة بإجهاض نهضتهم الإقتصادية ... ونحن على اعتقاد أنهم بدلاً من الخنوع بسكينة لمثل هذا الموقف، سيحاولون إيذاءنا في أضعف نقطة في كياننا، في الخليج.»

(من تقرير عسكري أمريكي بعنوان، القوة العراقية والأمن الأمريكي في الشرق الأوسط. معهد الدراسات الستراتيجية، الكلية الحربية للجيش الأمريكي، بنسلفانيا، ١٩٩٠. ص ٥٢-٥٦.)

« إن الفكرة الرئيسية [للأمم المتحدة] تنطوي على وضع يكون فيه أربعة دركيين في العالم – الولايات المتحدة، بريطانيا العظمى، روسيا والصين – مهمتهم حفظ السلام. أما بقية العالم فيفرض عليها نزع السلاح... وفي اللحظة التي يكتشف فيها أي من الدول الأخرى تسلح نفسها فسيفرض عليها الحجر، وإن لم يفلح هذا فستقصف بالطائرات.»

(من رسالة للرئيس الأمريكي روزفلت، عام ١٩٤٢. مجموعة رسائله، ج ٢ ص ٤٤٥. بعد نصف قرن نفذ جورج بوش، عبر القصف الوحشي للعراق، مشروع سلفه الأسبق بفرض الهيمنة الأمريكية على العالم تحت ستار «النظام العالمي الجديد.)



أسباب أزمة الكويت الأخيرة*

«كان من حسن الحظ أن تقود صدّام حماقته الى غزو الكويت في ١٩٩٠ ، بدلاً من الإنتظار سنتين مثلاً حتى يكون في حوزته صواريخ ذرية. لقد أساء الحساب عندما ظن أنه سيستحوذ على الكويت دون رادع، وأخطأ الحساب ثانية عندما قبل بشروط هدنة تسمح بدخول مراقبين دوليين في بلاده».

واشنطن بوست، ٨/١٠/١٩٩١

لم تزل أسباب أزمة الكويت موضع حدس وتكهنات متضاربة على رغم مرور أشهر على نهاية الحرب وتكتشف عدد من الحقائق الهامة الجديدة حولها. ويعود هذا التضارب في التقديرات الى أسباب كثيرة؛ منها تقلب السياسة الأمريكية، وصعوبة تحديد دورها في تفجير الأزمة، ومدى فشلها في تقدير الأوضاع والقوى الجديدة في عالم ما بعد الحرب الباردة. ومنها حقيقة تعدد مراكز القوى الأمريكية وتمايز مصالحها وتغيّر رقعة نفوذ كل منها في التأثير على قرارات المؤسسة الحاكمة.

فالظاهر من مجرى الأزمة مثلاً رجحان نفوذ المصالح النفطية في توجيه سياسة الإدارة

* كتب هذا الفصل خلال أزمة الكويت في صيف ١٩٩٠، ونشر في آذار ١٩٩١. وقد أعيد النظر فيه ووسع فيما بعد في ضوء المعلومات الجديدة التي توفرت بعد نهاية الحرب.

الأمريكية الراهنة على حساب نفوذ الرواق الصهيوني في الكونغرس. غير أن هذا التوازن القلق لا يمكن أن يعتبر حقيقة دائمة كما يلوح ذلك من تأرجح مواقف الرئيس جورج بوش بين المصالح النفطية وضغوط الدوائر الصهيونية وتأثيرات الرأي العام الأمريكي المناهض للحرب. وقد تبين أيضاً أن مواقف بوش لم تتأثر بتلك العوامل وحسب، بل وكذلك بحسابات انتخابات الرئاسة الاحقة، وظهور دلائل على انشقاق في المؤسسات الحاكمة المحيطة بالبيت الأبيض. وهذا كله يعقد الصورة ويلقي ظلالاً داكنة على الدوافع الحقيقية وراء الأزمة، فيصبح من الضروري توسيع رقعة البحث وتفحص الأدلة المباشرة والبعيدة.

ولعل ما يكشف جوانب غامضة من الأزمة هو السجال الجاري في الولايات المتحدة حول دور الإنفاق العسكري في العجز المالي الأمريكي وإشراف النظام الرأسمالي الأمريكي على الإفلاس، وقد تعدى النقاش المصاعب الآنية الى محاولات لتفحّص مكانة الولايات المتحدة في العالم. ويمكن تحسس أصداء هذا كله في الأبحاث التاريخية التي نشرت في السنين الأخيرة وكذلك في الكتابات الصحفية اليومية والمعاملات الدبلوماسية الجارية كالمحضر السري لمقابلة صدام حسين مع السفيرة الأمريكية في بغداد، أبريل غلاسبي، في ٢٥ تموز ١٩٩٠. (وكانت السلطات العراقية هي التي سرّبت المحضر المذكور الى وكالة (أي. بي. سي. نيوز) الأمريكية، وأذيع في ١١ أيلول/ سبتمبر، ثم نشرت صحيفة النيو يورك تايمس (٢٣/٩/ ٩٠) فقرات وافية منه). وكذلك في التقرير الذي نشر في صحيفة الفاينانشال تايمس (١٧/ ١٠) عن تحقيق (لجنة شؤون المصارف في مجلس المندوبين الأمريكي) حول دور القروض المالية الإيطالية والأمريكية المقدمة للنظام العراقي في تمويل عملية احتلال الكويت كلها. وهذا بالإضافة الى جوانب جديدة للأزمة سنتطرق اليها فيما بعد.

ولقد يكون من المفيد أولاً الإشارة الى الأهداف البعيدة من الأزمة ومسبباتها غير المباشرة قبل تناول أسباب الأزمة المباشرة وما آلت اليه من نتائج أولية.

البحث عن مخرج من أزمات متداخلة

عتّم إنفراج الحرب الباردة وما صاحب ذلك من أحداث في أوربا الشرقية والإتحاد السوفيتي، على حقيقة أساسية لم تتضح للعيان إلا فيما بعد. ذلك أن الولايات المتحدة، هي الأخرى، كانت تنحدر في مجموعة من الأزمات والمصاعب المالية والتقنية والسياسية، مصحوبة بمزيج من تفشي روح التقاعس واستمرار أوهام الاعتداد من ناحية والشعور بالعجز العسكري والاقتصادي من الناحية الأخرى. وتجلت أجواء التهاون والإنفصام الكلي عن الحقيقة بطرح نظريات مصنّعة مثل «نهاية التاريخ» والانتصار النهائي لنمط الحياة الأمريكية في وقت تردي الصناعة الأمريكية وتدهور الحياة المدنية وتفشي المخدرات والجريمة وانتشار وباء الأيدز بصورة مرعبة. مع ذلك ظلت المؤسسة الحاكمة تمني نفسها بأوهام الإنفراد بالهيمنة على أوربا والشرق الأوسط في أوضاع انحلال القوة السوفيتية وانهاك كل من العراق إيران. وكان الأمل أن يتم هذا التفوق الأمريكي عبر «التعاون» مع موسكو واستخدام النفوذ في بغداد للهيمنة على نفط الخليج.

لكن حقائق الوضع العالمي سرعان ما كشفت الأوهام الأمريكية. ففي نهاية عام ١٩٨٩ دخلت الولايات المتحدة ما يسمى «منطقة الخطر» وفق تقرير عسكري أمريكي، بعنوان (القوة العراقية والأمن الأمريكي في الشرق الأوسط، معهد الدراسات الستراتيجية لكلية الجيش الأمريكي، بنسلفانيا، ١٩٩٠ ـ سنتطرق اليه فيما بعد).

ذلك أن نسبة الإستيرادات الأمريكية من النفط جاوزت وقتذاك، ولأول مرة أكثر من ٥٠ بالمئة من مجموع الإستهلاك. وجاءت ١٥ بالمئة من الإستيراردات من بلدان الخليج. وكانت هذه النسبة في صعود دائم على رغم تقلص النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة. وبالنظر الى تلك الحقائق دعا التقرير الأمريكي الى ضرورة الحدّ من تردي العلاقات مع النظام العراقي الذي خرج من الحرب كأقوى قوة عسكرية إقليمية في منطقة الخليج. وجاءت الصورة المخيفة للماكنة العسكرية العراقية التي رسمها التقرير في تناقض صارخ مع الرأي السائد ليس في العالم فحسب، وإنما في أروقة الكونغرس الأمريكي الذي ظل، حسبما يشير التقرير، يعتبر

العراق كبلد من بلدان العالم الثالث المتخلفة تقنياً وعسكرياً. فعلى رغم اللهجة التوفيقية للتقرير، ودعوته الى عدم استفزاز النظام العراقي والإبقاء على العلاقات الودية معه، شخّص احتمال دخول الولايات المتحدة حرباً ساحقة مع العراق في فترة غير بعيدة.

وكان الوضع الاقتصادي في الولايات المتحدة يسير من سيئ الى أسوأ، إذ درجت الحكومة الفدرالية الأمريكية على سدّ عجز الميزانية المتزايد بالإقتراض الداخلي والخارجي، من صناديق التوفير وبيع سندات الميزانية واستثمار الإيداعات الأجنبية في المصارف الأمريكية. وظلت سياسة الإقتراض المزدوجة سارية لعدد من السنين اعتماداً على استغفال الموفّرين وزيادة نسبة الفائدة المصرفية. فكانت النتيجة أن بلغت القروض الداخلية من صناديق التوفير ما يزيد على عشرة ترليونات (أي عشرة ملايين مليون) من الدولارات. ويمكن تصور حجم هذه الأرقام الفلكية من حقيقة أنها تعادل ديون خفية مستحقة مقدارها مئة ألف دولار لكل عامل أمريكي. (الهيرالد تربيون، ١٨/٩/١٩٩٠)، كما بلغ العجز المالي الفدرالي نحو ثلاثة ترليونات من الدولارات. وذكرت الصحيفة (١٤/٦/١٩٩١) أن الفوائد التي دفعتها الحكومة الفدرالية الأمريكية على الديون بلغت عام ١٩٩٠ مئة وخمسين مليار دولار.

وجاءت الأسواق المالية العالمية بمصاعب جديدة، حيث بدأت كل من اليابان وألمانيا الموحدة، لأسباب مختلفة، تقليص استثماراتهما في السوق الأمريكية ثم رفعتا نسبة الفائدة المصرفية، الأمر الذي أضعف قيمة الدولار وزاد بالتالي في حدة الأزمة المالية الأمريكية. وكان من علامات تلك الأزمة الانهيار المالي في يوم الأثنين ١٩ تشرين الأول ١٩٨٧ (الإثنين الأسود)، حين انخفضت أسعار الأسهم بما يعادل ترليون (مليون مليون) دولار في يوم واحد. وكانت هناك أزمة أخرى الى جانب ما تقدم من المصاعب، وهي أزمة المصارف الأمريكية التي تزايدت تعقيداً بسبب مشكلة القروض المستحقة على بلدان العالم الثالث. فكان من نتيجة كل هذه العوامل اشراف النظام المصرفي الأمريكي على الإفلاس.

ولقد غدت هذه الحقائق معروفة وشائعة في المجتمع الأمريكي انعكست بعدد من الكتب التي تنبأت بانهيارات مالية مرعبة الأبعاد. ولعل من أطرفها كتاب الروائي والإقتصادي الأمريكي بول أردمان، بعنوان: «ماذا بعد؟» الذي تنبأ فيه بدقة حدوث أزمة كبرى عام ١٩٨٩ أو في

بداية التسعينات. وكان هذا الروائي كتب رواية شهيرة بعنوان «انهيار عام ١٩٧٩» توقع فيها سقوط شاه إيران إثر حرب ضد العراق، حتى تخيّل البعض أن الكاتب ربما اعتمد على معلومات دقيقة أكثر من تمتعه بسعة من الخيال الأدبي. ومهما كانت الحقيقة فإن حاجة الولايات المتحدة لحرب توسعية جديدة لحل أزمتها الخانقة لم تكن سراً غير معروف بالنسبة للرأي العام الأمريكي، وإن جاءت كمفاجأة لكثير من العرب.

وتحدثت الصحافة الغربية بعد ثلاثة أسابيع من الحرب على العراق بصراحة عن حاجة الاقتصاد الأمريكي الى «حرب خاطفة ساحقة» كحل سحري للأزمات المتداخلة التي تعاني منها الأنظمة الرأسمالية في الولايات المتحدة وبريطانيا (الغارديان، ٢١/١/٩١). وعلقت صحيفة الديلي تلغراف (٣٠/٢١/٩٠) على تردي المكانة السياسية للرئيس الأمريكي، بوش، قائلة: «لا بد أن يكون بوش، وهو يستقبل العام الجديد، قد لاحظ أن العلاج الوحيد لمصاعبه السياسية هو انتصار عسكري خاطف السرعة.»

لم يكن ثمة شك إذن في أن بعض دوافع الحرب في الخليج تمتد الى أعماق النظام الإقتصادي الأمريكي. بيد أن المستجدات في الوضع العالمي لم تكن أقل أثراً في دفع السياسة الأمريكية نحو مغامرة عسكرية كبرى في الخليج.

الكويت والبحث عن قاعدة بديلة للهيمنة الأمريكية

بدءاً تجدر الإشارة الى حقائق أصبحت بيّنة لأكثر الناس؛ حقائق تتعلق بتغير ميزان القوى العالمية وبالتالي تعديل العلاقات الدولية التي سادت طيلة نصف قرن. وهذه التغيرات قادت الى إنهاء الحرب الباردة وزوال نظام الهيمنة الثنائية (الأمريكية - السوفيتية) على الحياة الدولية. ويقترن بذلك بروز قوى رأسمالية متقدمة جديدة ـ ألمانيا الموحّدة واليابان والسوق الأوربية المشتركة ـ وامتدادات هذه القوى في أوربا وآسيا.

وكانت هذه القضايا موضع نقاش واسع في الولايات المتحدة، ولا سيما في أعقاب نشر كتاب

المؤرخ البريطاني، كندي، بعنوان « أفول القوى العظمى »، الذي عالج فيه أزمة الرأسمالية الأمريكية عازياً أسبابها الى ظاهرة تاريخية تمر بها جميع القوى الكبرى في التاريخ، وهي سياسة التوسع العسكري، واستشهد على نظريته بأمثلة كثيرة من التاريخ القديم والحديث.

وفي الأوضاع العالمية الجديدة وجدت موسكو نفسها غارقة في لجة من المشاكل الداخلية، فاضطرت الى التنازل عن محمياتها في أوربا الشرقية والتنكر للإشتراكية، في حين رأت الولايات المتحدة من غير الممكن الاستمرار في سياسة القروض الخارجية والداخلية لتغطية عجزها الأقتصادي، فشرعت في تصفية أغلب وجودها العسكري في أوربا الغربية وفي مناطق أخرى من العالم وانكبت على البحث عن مخرج من الأزمة. وكان في حساب واشنطن يدور حول إيجاد قواعد بديلة على مقربة من الإتحاد السوفيتي وفي منطقة تتحكم بإمدادات الإقتصادين الألماني والياباني. ولم يكن من غير المتوقع اختيار منطقة الخليج لنقل التقل العسكري الأمريكي من القواعد الأوربية إذ تشكل تلك المنطقة مصدر الحياة للقوى الرأسمالية عامة، ولاسيما ألمانيا واليابان والدول القريبة منهما. إذ أن أغلبية هذه القوى هي غير نفطية تعتمد على نفط الخليج اعتماداً كلياً.

وفي الوقت نفسه زاد اعتماد الولايات المتحدة النفط المستورد من الخارج، إذ بلغت الإستيرادات النفطية نحو نصف مجموع الإستهلاك الأمريكي. وتأتي نسبة كبيرة من تلك الإستيرادات من آبار الخليج في ظروف تردي إنتاج النفط في الولايات المتحدة وخضوع البيت الأبيض الى سيطرة رجال النفط. إذ ترددت إشارات في الصحافة العالمية أن كلاً من بوش ووزير خارجيته، بيكر، هما من ولاية تكساس، وهما على علاقة قوية بالمصالح النفطية في تلك الولاية. فكان من مصلحة صناعة النفط التكساسية حدوث « صدمة نفطية » جديدة ترفع أسعار النفط الى معدلات تسمح باستثمارات عالية الثمن لتطوير الآبار الأمريكية. وهذا ما ألمحت اليه السفيرة الأمريكية في مقابلتها مع صدام حين قالت له: « إنك على حق فيما تقول من أننا لا نريد أسعاراً عالية للنفط. لكني أود أن أسألك أن تنظر في إمكانية عدم رفع أسعار النفط عالياً جداً. » فقال صدام « إن سعر ٢٥ دولاراً للبرميل ليس عالياً. » فأجابت السفيرة: « هناك كثير من الأمريكيين يودون رفع الأسعار الى ٢٥ دولاراً لأنهم ينتمون الى

ولايات [أمريكية] منتجة للنفط».

فلم يكن من العجيب أن يطرح مشروع السيطرة العسكرية المباشرة على منابع النفط من قبل الدوائر الأمريكية تواجه أزمة عالمية وداخلية. فالسيطرة المباشرة على منابع نفط الخليج توفر قوة قاهرة جديدة بأيدي الولايات المتحدة ليس في منطقة الخليج وحدها، بل وفي العالم كله في وقت انكماش الإقتصاد الأمريكي وتصاعد القوى الرأسمالية في أوربا والشرق الأقصى. وإذا كان تصوّر مثل هذا المشروع الخطير واضحاً في الحسابات الأمريكية في عصر ما بعد الحرب الباردة، فإن الوسيلة الى تحقيقه بأقل الخسائر وأعلى المردودات لم تكن بتلك السهولة والوضوح. فأدى خطأ الخطط الدبلوماسية الأمريكية الى نتائج غير متوقعة.

فشل لعبة «توازن القوى»

كان من أهداف السياسة الأمريكية وراء إشعال فتيل الحرب العراقية–الإيرانية، محاولة تعديل ميزان القوى في المنطقة في أعقاب انهيار نظام الشاه، ولاسيما بعدما فشلت في لجم الثورة الوطنية في إيران واستعادة نفوذها المفقود. فكانت واشنطن تستهدف بناء النظام العراقي ليكون قوة معادلة لإيران الثورة. وكشفت مجلة النيو يورك تايمس (٢١/٤/٩١) أن وليم كيسي، رئيس وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في عهد الرئيس ريغان، قام بزيارة سرية الى بغداد في آذار ١٩٨٢، وتم الإتفاق على رفع إسم العراق من قائمة الدول «المساندة للإرهاب» تمهيداً لرفع الحظر على تصدير المعدات التقنية الحساسة من الولايات المتحدة.

وكان المؤمل في نهاية المطاف تحقيق سيطرة واشنطن على البلدين المتحاربين بعد انهاكهما في حرب عقيمة ومدمرة، غير أن مجرى الأحداث أتى بمردود عكسي على الخطط الأمريكية. إذ ترسّخ النظام الديني في إيران خلال مسيرة القتال بدلاً من أن ينهار، في حين خرج النظام العراقي من الحرب كأقوى قوة عسكرية في المنطقة. وكانت هذه الحقيقة، التي اتضحت في السنين الأخيرة للحرب، وراء التعجيل في إنهاء الحرب والعمل على استثمار توازن القوى الإقليمي الجديد – بين العراق وإيران لتدعيم النفوذ الأمريكي. فكان هذا التوازن من جانب،

والتحكم بالعلاقات بين إسرائيل ومصر وسوريا وبتجارة السلاح والمساعدات الإقتصادية من الجانب الآخر، الوسائل المضمونة لحفظ النفوذ الأمريكي عن طريق الدبلوماسية وتأمين المصالح الأمريكية في المنطقة.

وكانت لعبة توازن القوى هذه التي اتقنتها الدبلوماسية الأوربية طيلة قرون، تفترض عزل الطرف الأقوى بتحالفات مع القوى المناوئة له. ولم تكن هذه اللعبة تستثني السماح لنظام صدام، ولغيره من أنظمة الجوقة الأمريكية امتلاك التقنية العسكرية المتقدمة مهما كانت طبيعة تلك الأنظمة، ما دام النظام المعني طرفاً في المعسكر الأمريكي؛ (our SOB)، كما أشار أحد معلقي الغارديان البريطانية (١٧/١٢/٩٠). ويقول المعلق المذكور أن الولايات المتحدة كانت تتهيأ لإحكام نظام توازنات إقليمية لتدعيم نفوذها حين أقدم صدّام على احتلال الكويت. وكانت هذه الحسابات ما يفسّر السلوك الأمريكي المزدوج في التقرب من إيران والابتعاد عن بغداد قبل أزمة الكويت، مع الحرص على إبقاء الجسور مع نظام صدام وإعطائه الضوء الأخضر في التحرك لتعديل الحدود العراقية - الكويتية. ولكن صدام كان أدرك هدف التحرك الأمريكي، وتحسس خطط واشنطن لإعادة نظامه الى حجمه الطبيعي، فكان ذلك من العوامل المعجلة، إن لم تكن الدافعة، لإبتلاعه الكويت كلها، وعدم التوقف عند مسألة تعديل الحدود.

وكان انفجار الأزمة بشكلها الذي أشغل الجهد الأمريكي بكامله ولفترة غير قصيرة دليلاً على تخلف الدبلوماسية الأمريكية عن واقع الأوضاع الجديدة في العالم. والحقيقة أن هذه اللعبة الأمريكية المعقدة أصبحت غير مجدية في الأوضاع التي استجدت في أوربا والشرق الأقصى، سيما وقد استمر النظام العراقي بالبناء العسكري بما يهدد بتخطيه الحدود المرسومة. وجاء هذا في حين عززت إيران علاقاتها الإقتصادية والعسكرية مع الإتحاد السوفيتي، وتعطلت الطاقات العسكرية الإسرائيلية أمام تصاعد الحركة الجماهيرية في الأرض المحتلة. لذلك طُرحت خطة لإدخال الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج كعامل موازنة وسيطرة مباشرة على الأحداث. وكانت قضية الكويت على وشك الإنفجار حتى قبل قيام الوحدة الألمانية، فلم يكن من الصعب استثمارها كمدخل وذريعة للتحرك الأمريكي الإمبريالي الجديد

في المنطقة.

وهكذا ولدت قضية الكويت الأخيرة، كما كانت ظهرت لأول مرة في نهاية القرن الماضي، كانعكاس للتكالب الإمبريالي العالمي على مناطق النفوذ. إذ تتمتع الكويت بمزايا جغرافية وستراتيجية تؤهلها لأن تكون قاعدة عسكرية مثالية بأيدي كل طامع للسيطرة العالمية والإقليمية. إذ أن موقعها الجغرافي على رأس الخليج وقربها من حقول النفط الرئيسية في كل من العراق وإيران والسعودية، وافتقادها الى كيان دولي أو ديني ثقافي كالحجاز، جعلها هدفاً رئيسياً للأطماع الأمريكية، شأن المصالح البريطانية فيما مضى من السنين. وكانت مهمة الدبلوماسية الأمريكية خلق وضع من الشرعية الدولية بواسطة السيطرة الأمريكية على مجلس الأمن الدولي بعد الإنهيار السوفيتي، بما يسمح للولايات المتحدة احتلال الكويت نفسها وتحويلها الى محمية أمريكية. هذا ما تبين من مجمل المساعي الدبلوماسية والعسكرية التي تتركز على طلب انسحاب القوات العراقية من الكويت لفتح الطريق أمام وجود عسكري أمريكي فيها. فيقول أحد معلقي صحيفة الديلي تلغراف البريطانية (١٢/١٢)؛ «يجب أن تتحول الكويت - وليس لها خيار كبير إن كانت تريد المحافظة على بقائها - الى قاعدة لقوة حفظ السلام الدولية في الخليج المكونة من الدول التي سارت بالأزمة الى حلها الختامي.» وبكلام آخر فإن المعلق يقول أن لا خيار سوى تحويل الكويت الى مستعمرة أمريكية.

وهذا ما تؤكد عليه التصريحات الأمريكية أيضاً، فعلى رغم التمويه و تناقض تلك التصريحات فهي تشير الى أن الدوائر الأمريكية العليا ترى في أزمة الكويت صراع عالمي الأبعاد لا ينظر اليه بمنظار الأزمات التي شهدتها المنطقة العربية فيما سبق. إذ صرّح مصدر أمريكي رسمي الى صحيفة «واشنطن بوست» في نهاية شهر تشرين الثاني قائلاً: «لا ينظر الرئيس [بوش] الى هذه الأزمة باعتبارها أزمة تقليدية من أزمات الشرق الأوسط، بل باعتبارها أول أزمة لعالم ما بعد الحرب الباردة. فهي تنطوي على استخدام أسلحة ذات طبيعة تدمير شامل؛ وتمس موارد النفط العالمية بما يتجاوز حدود المنطقة. كما أنها تتطلب تفكيراً جديداً ومفاهيم جديدة... وتستلزم استشارة الخبراء في السياسة العالمية الشاملة قبل الإعتماد على آراء

المتخصصين في المشاكل الأقليمية الذين تخلفوا عن مواكبة الأوضاع [العالمية] الجديدة نوعاً.» (نقلاً عن الغارديان الأسبوعي، ٢/١٢/٩٠). وفسرت الصحيفة أن سبب إبعاد الخبراء الدبلوماسيين الأمريكان، مثل أبريل غلاسبي وكيلي وميرفي، عن دوائر رسم السياسة الأمريكية يعود الى تمسك بوش وبيكر بذلك التحليل العالمي لطبيعة الأزمة.

البحث عن ذريعة

ولم يكن من العسير في التصورات الأمريكية إيجاد ذريعة لإحتلال أي منطقة من المناطق الستراتيجية في العالم، ولا سيما منطقة الخليج، إذ كانت العلاقات الأمريكية بنظام صدام ومشايخ الخليج توثقت خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية؛ أو هكذا ظن مخططو السياسة الأمريكية الجدد الذين تخرجوا من مدرسة كيسنجر. ولعل من المفيد أن نشير هنا الى تلك المدرسة، فمؤسسها هو من تلامذة مترنيخ ومكيافيلي ومن القائلين بـ «سياسة الأمر الواقع»- (realpolitik).

تصدر كيسنغر رسم السياسة الأمريكية في أعقاب هزيمة الولايات المتحدة في فيتنام، حين أصبحت الدبلوماسية الأمريكية تقوم على دسائس وأحابيل مستقاة من القرون الماضية. فكانت مدرسته الدبلوماسية تعكس تدهور القوة الأمريكية ولجوءها الى أساليب الغدر والمؤامرات الملتوية، أكثر من القوة العسكرية المباشرة. وكان من التطبيقات الأولى لتلك السياسة دسيسة استدراج قيادة الحركة القومية الكردية عام ١٩٧٢ الى التورط بالقتال مع النظام العراقي، وبالاعتماد الكلي على وعود شاه إيران. وقد نشرت صحيفة الغارديان البريطانية (٢٠ تشرين أول ١٩٩٠) حقائق جديدة عن عملية تقديم تلك الحركة كبش فداء من أجل المصالحة الأمريكية مع نظام صدام التي تحققت باتفاق الجزائر في ٦ آذار ١٩٧٥.

ومن منجزات مدرسة كيسنغر أيضاً كانت حرب يوم الغفران الشهيرة التي استهدفت ضمن أهداف أخرى، إحداث «صدمة نفطية» تضاعف من أسعار النفط وتدعيم الأنظمة العربية

الأمريكية التوجه. وظلت مدرسة كيسنغر الاتجاه الغالب في رسم السياسة الأمريكية، رغم أنها جاءت بنتائج كارثية على واشنطن فيما بعد. ورغم ذلك ظل تلامذة كيسنغر المسيطرين على دوائر رسم التحركات الدبلوماسية الأمريكية.

وفي مقال شهير برر ماكفارلين، مستشار ريغان للأمن القومي، زيارته السرية الى طهران خلال فضيحة «إيران - غيت» [وهو يحمل انجيلاً موقعاً بقلم ريغان وكعكة كوشير اسرائيلية] باعتبار أنها كانت نسخة من زيارة كيسنغر السرية الشهيرة الى بكين، في أسلوبها ونتائجها.

وتشير الصحافة الأمريكية هذه الأيام الى حقيقة أن مستشار الأمن القومي الحالي للرئيس بوش، الجنرال المتقاعد، سكو كروفت، هو تلميذ آخر تخرج على أيدي كيسنغر، وأنه يحاول السير في خطى إستاذه العتيد الذي كان من الداعين الأوائل الى استخدام «ضربة جراحية» ضد النظام العراقي بعد احتلال الكويت.

فالظاهر أن واشنطن أرادت، وفقاً لتعاليم مدرسة كيسنغر، استدراج صدام بنزواته المعروفة، وخوفه من انفجار أزمة داخلية بسبب الأوضاع الإقتصادية المتردية، لخدمة توجهاتها في عصر ما بعد الحرب الباردة، فكانت النتيجة الأزمة الراهنة.

خط على الرمل

يظهر تواطؤ القوى الغربية في أزمة الكويت في مواقفها الأولية المتكاسلة. فقد أمتنعت واشنطن، أول الأمر، عن التهديد بالتدخل العسكري مكتفية بالقول بأنها ستقف «مع أصدقائها في الخليج». وأما الموقف البريطاني فلم يزد عن قول ناطق باسم وزارة الخارجية البريطانية أن بلاده: «تأمل أن تحلّ جميع الخلافات بين الدول العربية حول هذه القضايا الهامة بالحوار والوسائل السلمية» (الإنديبندت، ٢٠/٧/٩٠).

فيظهر أن الاحتلال العراقي لجميع أرض الكويت جاء تطوراً ساراً بالنسبة للدوائر الأمريكية

والبريطانية التي كانت تخشى جميعاً أن يقوم صدام بانسحاب سريع عن الكويت مع احتفاظ القوات العراقية بالسيطرة على الجزيرتين وامتدادات حقل الرميلة (*). ولكن هذا لم يحدث، وكان الرئيس الأمريكي بوش، حسبما كشف فيما بعد، هو القوة الدافعة وراء قرار الإنزال الأمريكي الواسع النطاق في الخليج. إذ يبدو أن تحرك صدام جاوز الخطوط التي خطتها له واشنطن في رمال الكويت. فالظاهر أن التحرك العراقي كان يفترض أن يكون محدود النطاق كذريعة تسمح للقوات الأمريكية احتلال بقية الكويت وفرض وجودها في السعودية.

وتشير الوثائق المنشورة مؤخراً، ومنها ومن محضر لقاء السفيرة الأمريكية مع صدام، إن غرض واشنطن أول الأمر كان محاولة دفع صدام للتحرش بالكويت، إذ نقل عن السفيرة قولها لصدام عندما هدد بمهاجمة الكويت: «ليس لنا رأي في نزاعات عربية، كخلافكم على الحدود مع الكويت » (وفق محضر لقاء صدام مع السفيرة الأمريكية، صحيفة النيو يورك تايمس، ٢٣/٩/٩٠) . والظاهر أن الهدف كان أيضاً تعزيز سيطرة الولايات المتحدة على نظام صدام بالإنعام عليه بقطع محددة من الأراضي الداخلة ضمن سيطرة الحكم الكويتي، وهو أمر لا شك سيثير نزاعاً شديداً على الحدود . وكان في حساب واشنطن أن هذا التكرّم الأمريكي على النظام العراقي على حساب الكويت سيشد من تبعية نظام صدام الذي بات في نظر واشنطن، في عداد المحميات الأمريكية الموثوقة.

ولكن وعلى رغم ما كانت تحسه من مكدرات في هذه العلاقات التبعية، كانت واشنطن تنظر بعين القلق الى الجيش العراقي بعد أن خرج من الحرب كأقوى قوة عسكرية في المنطقة. ومع ذلك كانت واشنطن ترى أن القروض التي كان النظام العراقي مقيّد بها، والتي بلغت نحو (١٢٠) مليار دولار جعلت العراق أكبر دولة مدانة في العالم. كما أن تخفيض أسعار النفط وتشجيع حكام الكويت بإغراق سوق النفط بفائض من الإنتاج من شأنه إبقاء النظام العراقي

(*) وهذا ما كانت تسميه بـ «الصيغة المرعبة للأحداث ـ nightmare senario » ويقول باتريك كوبرن، مراسل صحيفة الإنديبندنت (٨/٦/٩١) بأن المسؤولين الأمريكان يعتقدون بأن أزمة الكويت قد تكون انتهت لصالح العراق، لو أن صدام سار على خطة ستراتيجية أخرى تقوم على الانسحاب من أكثر أرض الكويت وتعليق انسحابه من البقية على عقد مؤتمر سلام حول القضية الفلسطينية.

تحت رحمة الإرادة الأمريكية.

فكانت هذه الحقائق، مدعومة بوجود خطر تجدد القتال مع إيران، في تصور واشنطن تحتم على صدام الاذعان للمشيئة الأمريكية، وتجعل من المستحيل عليه الإفلات من قبضتها. لذلك لم يكن في حساب واشنطن أن يقدم صدام، وهو أسير أزمة اقتصادية وخطر عسكري خارجي، على تجاوز الحدود المسموح بها، وعبور «خط الرمل» الذي كان بوش قد خطه له قرب الحدود الكويتية-العراقية. وتنفيذ مثل هذه المغامرة ستكون خطوة غير محسوبة النتائج لنظام غارق في الديون ومعزول عن الجماهير كنظام صدام ، فلا يمكن تصور إقدام النظام العراقي على تحدي أكبر قوة في العالم. هكذا كان تصور واشنطن، وهذا ما قالته عملياً السفيرة الأمريكية في مقابلة مع صحيفة النيو يورك تايمس الأمريكية، نقلتها صحيفة الفاينتشال تايمز، (٩٠/٩/٢٠). قالت السفيرة في تبرير موقفها المشجع لصدام للإقدام على مهاجمة الكويت : «من البين إنني ما كنت أظن - ولم يظن أحد غيري - بأن العراقيين كانوا سيقدمون على أخذ الكويت كلها».

وبناءاً على مقابلات كثيرة مع المسؤولين الأمريكان استنتجت النيو يورك تايمس (٩٠/٩/٢٣)، لدى تقديمها لمحضر لقاء السفيرة الأمريكية مع صدام يوم ٢٥ تموز ١٩٩٠، أن الستراتيجية الأمريكية التي سارت عليها وزارة الخارجية بموافقة البيت الأبيض كانت تقوم على: «الإفتراض بأن العراق لن يحتل الكويت... ويقول بعض المسؤولين الكبار في الإدارة الأمريكية بأن تلك الستراتيجية كانت مؤسسة على الإعتقاد بأن واشنطن - وأكثر العالم العربي - ربما ستتعايش مع غزو محدود للكويت، تنتزع فيه القوات العراقية أقساماً من أرض الكويت من أجل استحصال بعض التنازلات».

ويبدو الآن أن خطأ واشنطن في أن يكون صدام يفكر بنفس المنطق الأمريكي رغم أن صدام حاكم تابع وواشنطن كانت هي المتبوع. ولم تأخذ واشنطن في حساباتها أن الجيش العراقي الذي بني بمساعدة الولايات المتحدة وتمويل أتباعها في المنطقة كان يزيد عن حاجة العراق الى صد القوات الإيرانية، إذ بلغ تعداده ما يزيد على المليون، وهو مسلح بمئات الطائرات الحديثة والصواريخ والأسلحة الكيمياوية الفتاكة وربما الذرية أيضاً.

ويظهر من الوقائع الكثيرة أن واشنطن كانت تسعى لدفع صدام الى تنفيذ تحرك محدود على الكويت يستهدف استحصال فوائد مالية؛ بالمطالبة بامتداد حقل الرميلة ورفع أسعار النفط؛ وعسكرية بالمطالبة بجزيرتي وربة وبوبيان تعويضاً عن شط العرب الذي ظل مغلقاً بوجه التجارة العراقية على رغم الهدنة مع إيران. وكان في حساب واشنطن أن تتخذ من تحرك صدام المحدود هذا وسيلة لفرض الحماية على الحكومة الكويتية ومطالبتها السماح بإنزال القوات الأمريكية في الكويت، وربما في السعودية أيضاً. ويتبين من المعطيات المنشورة أن الدوائر الأمريكية كانت تطمح في أن يوفر لها استمرار مثل ذلك الوضع المتوتر فرصة للضغط على السعودية والإمارات بمنحها حق إنشاء القواعد العسكرية الدائمة. وهذا ما ألمح اليه وزير الخارجية الأمريكية، بيكر، فيما بعد مؤكداً أن أزمة الكويت فرصة نادرة لفرض «نظام عالمي جديد»- أي وضع تسود فيه الإرادة الأمريكية. ولكن مثل هذه التصورات الأمريكية لم تأخذ بنظر الاعتبار أن الولايات المتحدة لم تعد تلك القوة القاهرة بعد هزيمتها في فيتنام ولبنان، وطردها (بصورة مهذبة) من القارة الأوربية.

وقد كان صدام، حسبما يشير محضر لقائه مع السفيرة الأمريكية، يشعر بمرارة إزاء السياسة الأمريكية حين تكشفت له فضيحة «إيران ـ غيت»، فتحسس في تلك مناورة السفيرة الأمريكية وفي محاولات واشنطن لدفعه للضغط على الكويت مصيدة أخرى، كـ «القادسية» الفاشلة ضد إيران، واستدراجه الى فخ جديد لا يحضى منه بطائل. وكانت العلاقات بين واشنطن ونظام البعث العراقي غير مستقرة وشهدت فترات متباينة من التقارب والاحتكاك، كما ظهر جيداً في الدعم الأمريكي- الإيراني لاستمرار القتال في كردستان العراق قبل اتفاق الجزائر ٦ آذار ١٩٧٥، بين صدام وشاه إيران.

والظاهر أن صدام كان قد خطط لمثل هذا الاحتمال منذ خمس سنوات – أي منذ لقاءات «إيران ـ غيت» في طهران ، حسبما تقول صحيفة أمريكية (لوس أنجلس تايمس، ٢٤/٩/٩٠). فتقول الصحيفة المذكورة أن هدف صدام كان احتلال الإقليم الشرقي للسعودية الذي يضم حقول النفط الكبرى، وأنه كان أجرى مناورات سرية عدة في المنطقة المحاذية للكويت خلال فترة الحرب مع إيران. والحقيقة أن توجهات صدام لانتزاع جزيرتي وربة

وبوبيان والمشاكل على الحدود كانت معروفة جيداً للدوائر الأمريكية خلال الحرب مع إيران ولاسيما بعد احتلال إيران للفاو عام ١٩٨٦ . وذكر ذلك كاتب أمريكي مطلع كان على علاقة وثيقة بوزارة الخارجية الأمريكية. إذ ذكر في كتاب له نشر عام ١٩٨٧ ، قبل نهاية الحرب أن النظام العراقي كان طرح موضوع الجزيريتين مع الكويت. (أنظر: الحرب الإيرانية ـ العراقية بقلم أنتوني كرودسمان، منشورات جين، ص ١١.)

وعلى رغم أن كثيراً من مداخلات الأزمة لم تكشف بعد، فالظاهر أن صدام رأى في المصيدة الأمريكية فرصة لاحتلال الكويت كلها، لعلمه أن واشنطن، إذ لا تمانع في حصوله على بعض التعويضات المالية، لن تسمح له بالاحتفاظ بأي جزء من الكويت. وهذا ما كشفه الملك حسين مؤخراً حين قال أن صدام أخبره قبل التحرك على الكويت بأنه كان مضطراً لاحتلال الكويت كلها، ثم مفاوضة أمريكا على الجزيرتين وحقل الرميلة. وهكذا كان الخداع يدور من طرفي المعاملة. ففي حين كانت واشنطن تلمح لصدام بعدم التدخل في النزاعات العربية فإنها كانت تتوقع منه الأكتفاء باحتلال جزئي للكويت.

وكان صدام تمرّس في التعامل مع الدوائر الأمريكية واستغلال الخلافات الجانبية بين أجنحتها المختلفة. ومن أبرز الأدلة على مهارته تلك كان حادثة الفرقاطة الأمريكية (ستارك). إذ أن الصحافة الأمريكية في حينها أشارت الى أن فضيحة «إيران ـ غيت» أضعفت الجناح الأمريكي الداعي الى المصالحة مع طهران على حساب صدام (وهو جناح ريغان ونائبه العتيد، جورج بوش). وأن القائمين على وزارة الدفاع الأمريكية الميالين الى تدمير الثورة الإيرانية، أوعزوا الى صدام باختلاق ذريعة تسمح لهم بالتدخل العسكري المباشر في الحرب الى صالح العراق.

فقامت طائرات صدام، كما هو معروف، بقصف المدمرة «ستارك» في أيار ١٩٨٧ وقتلت وجرحت بضع عشرات من البحارة الأمريكان. وكان من المتوقع أن يؤدي هذا الحادث الدموي الى ردّ أمريكي عنيف ضد العراق يتناسب مع الخسائر الكبيرة التي تكبدتها القوات الأمريكية. لكن الذي حدث كان على عكس ذلك، إذ توجهت واشنطن، كما هو معروف، بصب جام غضبها على إيران، وليس على النظام العراقي المسؤول عن الحادثة. فزادت

القطعات البحرية الأمريكية في الخليج إثر الحادثة، من سبعة الى ثمانين قطعة، استخذم معظمها لإغراق الأسطول الإيراني.

ولا بد أن يكون صدام وأعوانه استنتجوا من هذه الألاعيب الأمريكية أن واشنطن ستكون فريسة سهلة لتحرك عراقي في الكويت ما دام من الممكن اتقان لعبة الأجنحة الأمريكية، وترضية الجناح المتنفذ في واشنطن. وهكذا كانت السياسة الأمريكية بدفعها الى تفجير أزمة الكويت، ضحية دسائسها الفاشلة. ولم يكن من الغريب أن تبادر الدوائر الأمريكية باطلاق لقب «المرتد» [بتعبير بوش] على صدام وتصفه بكونه هتلراً ثانياً، ثم تحاول أن تجعل من تأديب عمليها «المرتد» درساً عملياً في ممارسة الهيمنة الأمريكية الإنفرادية على العالم.

نهاية الحرب الباردة وشبح فيتنام

لعل من أقوى الدوافع الخفية لحرب الخليج الأخيرة كانت نهاية الحرب الباردة وحاجة المؤسسة العسكرية ـ الصناعية الأمريكية لإختلاق بديل عنها وإيجاد هدف كراهية يتخذ ذريعة للاستمرار في سياسة التسليح والعدوان الخارجي. ولكن لم يكن من اليسير الكشف عن هذا الجانب من السياسة الأمريكية وربطه بأزمة الكويت الأخيرة لأن دواعي النزعة التوسعية الأمريكية، التي ظهرت بأبشع صورها في تدمير المجتمع العراقي مع الإبقاء على نظام صدام، تعود الى فترات سابقة لتصفية الحرب الباردة؛ فترات الهزائم التاريخية الأمريكية في آسيا.

فقد تركز الجهد التوسعي العسكري الأمريكي خلال الحرب الباردة على منطقة الشرق الأقصى. ولكن سلسلة الحروب العدوانية الأمريكية ضد الصين وكوريا وأخيراً فيتنام تكللت بهزائم عسكرية كبرى. وتركت هذه الهزائم، ولاسيما حرب فيتنام، جروحاً لا تندمل في جسد المؤسسة العسكرية - الدبلوماسية الأمريكية، ولجمت غطرسة هذه المؤسسة، وأحدثت شروخاً عميقة في المجتمع الأمريكي. فأصيبت السياسة الأمريكية بالشلل والانكفاء على الذات وركود الحياة الاقتصادية وتفشي الجريمة والمخدرات، وتردي الحياة الإجتماعية للشعب الأمريكي.

وجاء انهيار نظام الشاه وتداعي النفوذ الأمريكي في إيران صدمة جديدة، ضاعفت من الشعور بالعجز والشلل السياسي. وكانت هذه الأزمة الجديدة شديدة الوقع على كامل الوجود الأمريكي في الخارج، إذ كانت إيران تشكل قاعدة أساسية للوجود العسكري والسياسي الأمريكي في منطقة الخليج الغنية بالنفط؛ ومعسكراً أمامياً يشرف على الحدود الجنوبية للإتحاد السوفيتي.

وحاولت واشنطن، وهي لم تزل تعاني من الشلل الذي تركته هزيمة فيتنام، استرجاع مكانتها المهيمنة في إيران عبر حرب أمريكية بالواسطة، مستخدمة نظام صدام كوسيلة لتحقيق أغراضها في المنطقة. وكان المؤمل أن تعيد الحرب العراقية - الإيرانية الأمور الى نصابها وترجع إيران الى الحظيرة الأمريكية ضعيفة منهكة الكيان. ولكن مسار الحرب العراقية -الإيرانية جاء بنتائج غير متوقعة. فقد تعزز كيان المؤسسة الدينية في إيران وأزيحت القوى الموالية للغرب من السلطة الإيرانية التي قامت في أعقاب الثورة، وانتقلت القوات الإيرانية من التراجع غير المنظم الى الهجمات الساحقة التي هددت باجتياح العراق وتقويض كيان النظام العراقي. وترددت في إيران دعوات لإقامة حكم إسلامي مثيل في العراق. وأمام هذا الخطر المحدق بادرت الولايات المتحدة والقوى الغربية بحملة تسليح واسعة النطاق للنظام العراقي، وبتوفير الأموال اللازمة لها عن طريق القروض وهبات من السعودية وأنظمة الخليج. وتمرس النظام العراقي من جانبه في عقد الصفقات المالية والتمويه عن معاملاته المتشعبة بواجهات شرعية من الشركات الغربية والأمريكية الاتينية من أجل بناء صناعة عسكرية كبيرة ومتقدمة نسبياً تحت ستار مقاومة الخطر الإيراني.

ولما انتهت الحرب عام ١٩٨٨ بتعادل عسكري بين البلدين المتحاربين، تبيّن أن الجانب العراقي كان أفلح في بناء قوى عسكرية تفوق حاجاته الدفاعية لوقف الزحف الإيراني. إذ كان تعداد القوات العراقية النظامية وقت وقف إطلاق النار يزيد على مليون مقاتل وهو مستوى يفوق القوات الإيرانية عدداً الى جانب تفوقه سلاحاً. ولم يكن من الغريب أن تحذر الصحافة الغربية من حدوث تغيّر خطير في توازن القوى في المنطقة؛ ومن أخطار لجوء نظام صدام الى مغامرات عسكرية جديدة (وهذا ما سنعود اليه بعد قليل).

في هذه الظروف جاءت نهاية الحرب الباردة في أعقاب انهيار النظام السوفيتي وتغير اصطفاف القوى في القارة الأوربية. وقد لاح للعيان، وبشكل صارخ، عجز الولايات المتحدة العسكري الناجم عن هزيمة فيتنام بعد اعتقال الرهائن الأمريكان وعرضهم على شاشة التلفزيون وهم يقادون كالخراف في طهران. وكانت تلك المشاهد المذلة من أقوى أسباب هزيمة كارتر في انتخابات الرئاسة الأمريكية وفوز ريغان الذي حاول بكل الوسائل المسرحية إزالة روح الإحباط التي عمت المجتمع الأمريكي.

وتبين الضعف الدبلوماسي الأمريكي بصورة فاضحة في منطقة الخليج في فشل السياسة الأمريكية خلق "نظام أمن" بديل لدعم نفوذها في أعقاب انهيار نظام الشاه. إذ كانت الولايات المتحدة قد شكلت، غداة الثورة الإيرانية، قوات التحرك السريع وقيادتها المركزية. وأرادت أن تجعل السعودية ومشايخ الخليج القاعدة الرئيسية لتلك القوات، إلا أن مخاوف تلك البلدان من ردة فعل شعبية ضد الوجود العسكري الأمريكي أحبط الخطة الأمريكية. فولدت القيادة الأمريكية المركزية مشلولة عديمة الفائدة، وظلت واشنطن تسعى بمختلف الطرق للحصول على امتيازات لإنشاء قواعد جوية وعسكرية في السعودية وبلدان الخليج تعويضاً عن خسارتها في إيران.

ولما أراد ريغان معالجة الهزائم الأمريكية في إيران عبر الدسائس الدبلوماسية التي تكشفت فيما بعد في فضيحة «إيران–غيت»، تضاعف شعور العجز والإحباط لدى الدوائر الأمريكي الحاكمة. فكان لا بد من إحراز «نصر ساحق» يجلي أشباح فيتنام وطهران عن الذاكرة الأمريكية، ويعيد التفوق المعنوي للقوات المسلحة الأمريكية. وكان المؤمل أيضاً أن يحقق مثل هذا «النصر الساحق» تفوقاً أمريكياً دبلوماسياً وعسكرياً يوّفر الأجواء المناسبة للصادرات الأمريكية ويعزز ثقة الأوساط المالية الأمريكية في ظروف أزمة اقتصادية شاملة. فلما اجتاحت القوات العراقية الكويت في ٢ آب ١٩٩٠، وجد الرئيس الأمريكي الجديد، جورج بوش، الفرصة الذهبية لإزاحة شبح فيتنام من مخيلة الرأي العام الأمريكي، «الى الأبد»، حسبما تفاخر فيما بعد.

وقد ظهر هذا الشعور بالنقص والمهانة الذاتية بصورة فاضحة في ذلك الاستعراض العسكري

الكبير الذي نظم في واشنطن في (٨/٦/٩١) احتفالاً بـ «النصر التاريخي» للقوات الأمريكية على العراق. إذ أوردت الصحافة الأمريكية أن العدو الذي احتفل بهزيمته كان شبح فيتنام بقدر ما كانت القوات العراقية التي لم يتهيأ لها فرصة لمواجهة القوة الأمريكية في ساحة المعركة. فقد نقلت الهيرالد تريبيون (١٠/٦/٩١) مشاعر محارب أمريكي متقاعد من الذين شهدوا هجوم الربيع عام ١٩٦٨ في فيتنام، وكان من المشاهدين للاستعرض العسكري الكبير في واشنطن إحتفالاً بالنصر على العراق. قال المحارب الأمريكي المتقاعد:

«أنا أشعر اليوم في أعماق قلبي أن هذا الإحتفال هو لي أيضاً... إذ تعود بي الذاكرة الى وقت إيابي [من فيتنام]، حين استقبلني المتظاهرون في مطار سان فرنسيسكو ورموني بالبيض والدقيق ـ لن أنسى ذلك أبداً .. أجل هذا يوم سعيد جداً.»

والحقيقة أن الكثير من المراقبين أرجع دوافع الحرب ضد العراق الى عوامل خارجة عن واقع أوضاع الشرق الأوسط. فتقول صحيفة الإنديبندنت البريطانية (١٠/٦/٩١) حول دوافع الرئيس الأمريكي من الحرب:

«وجّه الرئيس بوش العمليات العسكرية بتصميم هيمن على كل مشاعره وذلك تجنباً التورط في وحول قاتلة... فلم تُرسم سياسته في ضوء حقائق الوضع في الخليج، ولكن وفق استفتاءات الرأي العام في الداخل وذكريات فيتنام وضغوط الدول العربية.»

ورغم أن قادة المؤسسة العسكرية الأمريكية لم يكونوا يرون ضرورة للعمليات العسكرية لاسترجاع الكويت (حسبما كشف الصحفي الأمريكي الشهير، بوب ودوارد، في كتابه «الأمراء»، ١٩٩١) فقد كانت التطورات السياسية والعسكرية في القارة الأوربية تشير، في تقدير بوش، الى حاجة لتأكيد عملي للجبروت الأمريكي. إذ جاءت نهاية الحرب الباردة بحاجات ملحّة جديدة. ففي أعقاب انهيار النظام السوفيتي وقيام الوحدة الألمانية وظهور نزعة استقلالية في أوربا الموحدة، تعيّن على واشنطن تأمين مأوى بديل للقوات الأرضية الأمريكية

التي تحتم سحبها من القارة الأوربية. وأصبح من الضروري توفير قواعد عسكرية ومخازن للمعدات والأعتدة الحربية للقوات الأمريكية المنسحبة مواقع جديدة. وكان الخيار الأول في قائمة الخيارات المطروحة أمام واشنطن هو منطقة الخليج كبديل مناسب للساحة الأوربية.

وهنا ظهرت مشكلة سياسية أخرى مرتبطة بزوال شبح حرب عالمية بين المعكسرين السابقين. فقد تصاعدت أصوات كثيرة تطالب بتوجيه «توفيرات السلام» المتأتية عن زوال الإنفاق الحربي الكبير السابق نحو القطاعات المدنية وتحسين مستوى المعيشة والمحافظة على البيئة. فكان من الضروري إيجاء أشباح جديدة تبرر استمرار الإنفاق المالي الكبير على الصناعات العسكرية، والمحافظة على هيبة القوة العسكرية الأمريكية في ظرف ستكون واشنطن مكرهة فيه لتخفيض ميزانية الإنفاق الحربي وتقليص حجم قواتها المسلحة.

العراق: المرشح الأول للمجزرة

كان المرشح الأول في قائمة الأشباح المقترحة محل الحرب الباردة والشيوعية السوفيتية هو العراق وشعبه أولاً. وكان الاختيار دقيقاً، فقد تكوّنت في العراق قوى اقتصادية وتقنية أصبحت مصدر قلق على أنظمة المنطقة المرتبطة بالمصالح الأمريكية. وكان نظام صدام الذي قام بدعم أمريكي بريطاني من العزلة والدموية ما ييسر مهمة إظهار العراق كله بصورة سمجمة تبرر العمليات الحربية المخطط لها. وهكذا مهدت طريق الحرب التدميرية ضد الشعب العراقي.

فقد كشفت الصحافة الأمريكية أن الهيئة الإستشارية العليا للرئيس الأمريكي، وهي مجلس الأمن القومي، أعدت تقريراً في شهر أيار ١٩٩٠، أي قبل احتلال الكويت بثلاثة أشهر، رشحت فيه «العراق وصدام» باعتبارهما «أفضل الطامحين للحلول محل حلف وارشو» في قائمة الأشباح المزعومة التي تهدد كيان الولايات المتحدة. وكان الخيار موفقاً في تبرير سياسة الاستمرار في إنفاق الحربي وقطع الطريق على المطالبين بـ «توفيرات السلام». (أنظر مقال جون بيلجر في مجلة نيو ستيتمان أند سوسايتي البريطانية، ٩٠/٢/٨). وفي ضوء

هذه التقديرات لم يكن من العسير إخراج مسرحية أزمة الكويت واستدرج صدام الى الفخ الأمريكي.

كان المؤمل أول الأمر، أن لا يتخطى صدام «خط الرمل» ويكتفي بإثارة مشكلة حدود مع الكويت لا أكثر. وكان المخطط أن تستثمر الدبلوماسية الأمريكية هذه الحادثة من أجل تحويل الكويت الى قاعدة أمامية في المنطقة. ولكن صدام كان، فيما يظهر، على اطلاع على ما خططت له واشنطن فرأى أن الوجود العسكري الأمريكي على مقربة من البصرة، في وقت استمرار غلق شط العرب أمام الملاحة العراقية، سيزيد من سخط الشعب العراقي ويجعل نظامه تحت رحمة واشنطن. وكانت الولايات المتحدة آنذاك شرعت في مد الجسور الى حكام طهران الجدد الذين تسلموا الأمور بعد وفاة آية الله الخميني. فأراد صدام تصعيد شروطه لقبول إمرار الصفقة وكان وسيلة لتنفيذ الخطة الأمريكية.

وحسبما يقول كيسنغر، كان بمقدور الولايات المتحدة عندما تمّ احتلال الكويت في ٢ آب، كل الإمكانية لإجراء «ضربة جراحية» محددة تعيد الكويت الى سابق عهدها. وكانت هذه الخطة تفترض الإعتماد الرئيسي على القوة الجوية دون القوات البرية. وهذا أثار مشاكل جديدة، في أوضاع المنافسة بين أجنحة القوات الأمريكية المختلفة. ذلك أن حسم الأزمة بعملية جوية خاطفة قد تحل الأزمة، في حالة نجاحها، ولكنها لن توفر القواعد الأرضية التي كان الجيش الأمريكي يريدها بديلاً عن القواعد الأوربية التي كان سيجلو عنها في وقت قريب.

وأرادت واشنطن تحقيق غرضها بأقرب السبل وذلك باستثمار مخاوف الحكومة السعودية من اجتياح عراقي غير معلن للأراضي السعودية من أجل دفع الرياض الى طلب معونة واشنطن، فتتحقق الأهداف الأمريكية دون عناء كبير. لكن صدام بعقليته المغامرة أراد زيادة غنائمه من العملية بتجاوز شروط الصفقة الأصلية، فلم يكتف بالسيطرة على المناطق المختلف عليها مع الحكومة الكويتية بل قام احتلال الكويت كلها. والذي يؤيد هذا الإعتقاد هو ما قاله صدام الى القائم بالأعمال الأمريكي في بغداد بعد احتلال الكويت ببضعة أيام، عندما أبدى المسؤول الأمريكي مخاوف حكومته من مهاجمة العراق للسعودية، حسبما جاء بالمحضر

السري الذي نشرته الصحافة العالمية. قال صدام:

«إذا كنتم قلقين حقاً على العربية السعودية فإن مخاوفكم لا تستند الى أساس من الحقيقة. ولكنكم إن كنتم تبدون مثل هذا القلق من أجل إثارة مخاوف السعودية، فذلك أمر آخر.» (أنظر فقرات المحضر التي نشرتها الغارديان البريطانية، مجموعة مقالاتها، «أزمة الخليج - الأيام الستون الأولى، ص، ١٠»).

وتفيد أخبار أخرى أن القوات العراقية دخلت فعلاً الأراضي السعودية لعمق ثلاثة كيلومترات وفي ثلاث مرات متعاقبة في ٣ آب، وذلك بعد يوم من اجتياح الكويت، حسبما نقلت الغارديان البريطانية (٥/١٠/٩٠) عن مصدر سعودي مسؤول. قال المصدر أن المخابرات الأمريكية قامت بدورها بتغذية الحكومة السعودية بمعلومات عن غزو عراقي كبير لأراضيها وهذا ما دفعها الى الإلحاح في طلب المساندة العسكرية الأمريكية.

ويظهر أن القوة الجوية الأمريكية أرادت انتزاع المسؤولية الأولى عن الأزمة، ودفعت الثمن بإقصاء رئيس أركانها المتهور، الجنرال دوغان في ١٧ أيلول. ويقول كيسنغر في مقال نشر في التايمس (١٤/١١/٩٠) أن الاعتماد على القوات البرية الأمريكية هو مجازفة كبيرة قد تلحق الهزيمة بتلك القوات، وادعى أن مجرد تأجيل الهجوم على العراق حتى بداية السنة الجديدة سيفوّت الفرصة على استعادة الكويت، لأن وجود دولة كتلك سيختفي من ذاكرة الناس، وسيزول الدافع النفسي للحرب. ولكن بوش لم يكن يلتفت الى تلك الدعوات وكان قرر منذ أيلول ١٩٩٠ أن الحرب ستبدأ في منتصف الشهر الأول من العام المقبل، وكان الطريق الى الحرب طويلاً معقداً يقتضي كثيراً من المناورات والأحابيل واستدراج الضحية الى الفخ.

ولم تكن واشنطن الطرف الوحيد في هذه المناورات السياسية والدبلوماسية الملتوية، فقد كشف وزير الخارجية السوفيتية السابق، شفردنادزة، في مقابلة له مع صحيفة (موسكو نيوز، السوفيتية، ٦/٣/٩١) بأن «الإتحاد السوفيتي شأن الولايات المتحدة، أرسل إشارات مضللة الى صدّام في السنة الماضية، موهماً إياه بأن في إمكانه إحتلال الكويت دون أن يلاقي أي

رادع، وأنه لن يكون ملزماً بالإنسحاب من الكويت بعد إحتلالها». (نقلاً عن الغارديان البريطانية، ٧/٣/٩١).

الكويت وأسعار النفط

ومن المعلومات التي كشفت فيما بعد، يظهر أن الخطة الأمريكية كانت أكثر تعقيداً. ففي حين راحت الدوائر الأمريكية تنظم صفقات كبيرة مع الكويت والسعودية ومشايخ الخليج لزيادة المخزون النفطي الستراتيجي الأمريكي بأسعار مخفضة في السنة الماضية، أوحت الى الحكومة العراقية التي كانت تتشكى لواشنطن من مخاطر أزمتها الإقتصادية، بضرورة العمل على رفع أسعار النفط لحل أزمتها المالية، بالضغط على منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك).

وتقول صحيفة الأوبزيفر البريطانية (٢١/١٠/١٩٩٠)، أنها استقت معلومات من مصادر أمريكية عليا عن اجتماع سري عقد في شهر كانون الثاني في نيو يورك، بين وزير عراقي قريب من صدام وسفير أمريكي سابق وثيق الصلة بالرئيس الأمريكي، جورج بوش. وتقول الصحيفة أن السفير الأمريكي اقترح أن تعمل الحكومة العراقية على رفع أسعار النفط. وعلى أثر ذلك الإقتراح كلفت الحكومة العراقية منظمة أمريكية متخصصة (وهي مركز واشنطن للدراسات الستراتيجية والدولية) بإعداد دراسة سرية حول أسعار النفط. وتشير الصحيفة أن أحد مديري المركز، وهو شولر، كشف في أول آذار، في مقابلة مع مجلة (عرب أويل أند غاز جورنال) بعض استنتاجات الدراسة التي تقضي بالعمل على رفع أسعار النفط الى ٢٤ أو ٢٥ دولاراً للبرميل. وهذا الرقم هو ما أورده صدام في مقابلته مع السفيرة الأمريكية في ٢٥ تموز، باعتباره الرقم الذي وافقت عليه الحكومة الأمريكية. ومن الجدير بالذكر كان هذا الرقم هو الذي وافقت عليه السعودية خلال أجتماع منظمة أويك في نهاية تموز، وكان المندوب السعودي ينسق المواقف مع وزير النفط العراقي في الاجتماع المذكور، وفق ما نشر في الصحافة العالمية وقتذاك.

ويتضح من هذه الوقائع أن الدبلوماسية الأمريكية كانت تقوم بتحرك مزدوج، فهي كانت تحث حكومة الكويت بتخفيض أسعار النفط عن طريق زيادة ضخ النفط فوق المعدلات التي

أقرتها منظمة أوبك، وتدفع الحكومة العراقية والسعودية سراً الى المطالبة بزيادة أسعار النفط.

وكانت أسعار النفط، التي بلغت أربعين دولاراً للبرميل خلال النصف الأول من الثمانينات، قد تردت الى نحو عشرة دولارات للبرميل، وأقل من ذلك عام ١٩٨٦ . وحاولت منظمة أوبك، بعد إقالة اليماني من وزارة النفط السعودية في أعقاب زيارة بوش (وكان نائباً للرئيس ريغان) الى الرياض، تعديل الاسعار بفرض سعر قياسي يعادل ١٨ دولاراً للبرميل في نفس العام. لكن هذا القرار لم يلق النجاح الكامل، وبدأت اسعار السوق بالإنخفاض مجدداً في عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨ ، حتى بلغت حداً أدنى يعادل ١٣ دولاراً.

بعد ذلك بدأت أسعار السوق بالارتفاع في أواخر السنة ١٩٨٨ ، حتى بلغت ٢٠ دولاراً للبرميل عام ١٩٨٩ . وكانت أسعار النفط في شهر كانون الثاني ١٩٩٠ ، حين جرى الاجتماع السري في نيو يورك بلغ ٢١ دولاراً للبرميل. لكن الأسعار بدأت بالإنخفاض مرة أخرى، حتى بلغت ١٤ دولاراً للبرميل في منتصف تموز ١٩٩٠ ، أي قبل تهديد صدام للكويت وإتحاد الإمارات بعدم التلاعب بأسعار النفط .

وادعى صدام، في هجماته الكلامية، أن العراق كان يخسر أربعة عشرة مليار دولار سنوياً نتيجة تخفيض أسعار النفط. وقال: «وعلى سبيل المثال، فإن انخفاض دولار واحد في سعر برميل النفط من جراء هذه السياسة يؤدي الى انخفاض ألف مليون دولار من عائدات العراق سنوياً، وأن تخفيض سعر النفط عن السعر الذي كان سائداً قبل وقت ليس ببعيد ... الى الأسعار المتدهورة التي وصل اليها سعر البترول حالياً، أدى الى خسارة العراق أربعة عشر مليار دولار سنوياً، في الوقت الذي يحل فيه بضعة مليارات من الدولارات الكثير مما هو موقوف ومؤجل من حياة العراقيين».

والحقيقة أن الأزمة المعاشية في العراق برزت بعد سنة واحدة من توقف القتال وبدأت تنعكس في تمردات شعبية وأعمال عنف. وكانت الأخبار تناقلت حدوث صدام مسلح بين الجنود وقوات الشرطة في بغداد في شهر تموز من العام المذكور ذهب ضحيته عدداً من القتلى والجرحى. وحاولت السلطة إسدال الستار على القضية عندما تبين أن الصدام كان نتيجة تذمر

شعبي عام. وبعد أشهر قليلة من ذلك ألقيت ثلاث قنابل يدوية في أحد النوادي الخاصة بالأجانب، حسب ما ذكر مراسل الفايننشال تايمس (٢٩/٩/٩٠).

وكان وزير مالية، حكمت مخيلف، ينصح النظام بضرورة المحافظة على السعر الرسمي للدينار على رغم أن هذا السعر لا يتناسب مع حقيقة السوق. وعبّر الوزير عن رأيه هذا الى صحيفة الفايننشال تايمز في عددها المذكور أعلاه بأن تخفيض سعر الدينار سيؤدي الى زيادة التضخم ولا يساعد في رفع الصادرات، لأنها تأتي جميعاً من شحنات النفط التي تتقاضى الحكومة أثمانها بالدولارات.

وبعد نشر هذه المقابلة بأيام طرد الوزير العراقي من منصبه وعيّن محله محمد مهدي صالح بالوكالة. وقالت الصحيفة (١٠/١٠/٩٠) أن المراقبين في بغداد ذكروا بأن الوزير أعفي من مسؤوليته بسبب خوفه من إبلاغ صدام حقيقة الوضع الإقتصادي وأن موارد الدولة لا تكفي لسد النفقات الكبيرة الضرورية لتنفيذ المشاريع التي تنشأها الدولة

وكان وزير الزراعة عزل عن منصبه هو الآخر في الوقت نفسه وقالت الصحيفة المذكورة أن العراقيين كانوا يتذمرون بمرارة من ارتفاع الأسعار الناجم عن بيع مزارع الدولة والمؤسسات الحكومية الأخرى، وأشارت الى أن الوزيرين تردد اسماهما في فضيحة مصرف (لافورو) الإيطالي، الذي قدّم قروض غير شرعية بمبلغ ثلاثة مليارات دولار الى الحكومة العراقية. والظاهر أن الإعلان عن تلك الفضيحة كان إشعاراً للدوائر الغربية بحلول الضغوط المالية والتجارية على الحكومة العراقية. والحقيقة أن حصاراً كان فرض على العراق حتى قبل تفجر أزمة الكويت، ولاسيما في ما يتعلق بتجهيزيات الأسلحة والتقنية المتقدمة. وفي هذا الوضع بدأ صدام يبحث عن مخرج من الأزمة الاقتصادية.

وكانت تحركات صدام الأولى التحرش الكلامي بالولايات المتحدة. فدعا في شهر شباط/ فبراير الماضي الى سحب الودائع العربية في المصارف الأمريكية وإيداعها في بلدان أوربا الشرقية والإتحاد السوفيتي بذريعة معارضة السياسة الأمريكية المحابية لإسرائيل. (الفايننشال تايمز، ٢٩/٥/٩٠) ثم جدد الدعوة لإتخاذ إجراءات إقتصادية ضد الولايات المتحدة في خطابه في افتتاح قمة بغداد للملوك والرؤساء العرب، حسبما ذكرت الصحيفة.

ولما لم تلق هذه الدعوات والتهديدات آذاناً صاغية سواء في واشنطن أو في العواصم العربية المهتدية بالوحي الأمريكي هدد صدام في خطابه في ١٧ تموز الكويت واتحاد الإمارات مطالباً إياهما تأدية ثمن الدماء العراقية التي سفكت من أجل إبقائهم في كراسيهم الوتيرة. وقد أفاد صدام في تغطية تحركه هذا من الأتفاقات الخفية مع الدبلوماسية الأمريكية، التي أصيبت بارتباك شديد نتيجة تجاوزه الحدود المرسومة باحتلال جميع أرض الكويت.

ومع ذلك فهذه التحركات الأمريكية التي فتحت الطريق أمام تحرك صدام في الكويت، تخفي وراءها أهداف ومسارات أخرى يجدر أخذها نظر الاعتبار.

المسار الأول: «القضية الإيرانية»

ما انفك الوضع في إيران، على المدى القريب على الأقل، هو الشغل الشاغل للسياسة الأمريكية في العراق بعد سقوط نظام الشاه وقيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وظلت المحاولات الأمريكية لإرجاع إيران الى حظيرة النفوذ الأمريكي المحرّك الأول لسياستها في المنطقة. فكانت «قادسية صدام» وفضيحة «إيران ـ غيت» والعدوان الإسرائيلي على لبنان دلالات كبيرة على مدى اندفاع واشنطن في سبيل استعادة نفوذها المفقود في إيران.

وكانت الدوائر الأمريكية تسير وفق سياسات متناقضة إزاء الثورة الإيرانية، حتى في أيامها الأولى. فكانت السياسة الأمريكية تختلف تبعاً لاختلاف توجهات المؤسسات التي ترسمها ومدى تمثيلها لمراكز القوى المتعددة في واشنطن. فكان مجلس الأمن القومي يمثل وجهة خاصة، في حين كانت وزارة الخارجية الأمريكية تسير وفق منحى آخر.

فإما (مجلس الأمن القومي) الأمريكي فقد تولى سياسة معارضة للثورة منذ أيامها الأولى حتى بلغ حد محاولة تنظيم انقلاب عسكري للمحافظة على حكم الشاه. وكانت هذه السياسة ترمي الى ابقاء إيران قاعدة أمامية للحرب الباردة وضد التوسع السوفيتي في أفغانستان والمنطقة العربية. وبعد أنتصار الثورة انقلب هذا الاتجاه نحو دعم الحركة الدينية باعتبارها القوة الأكثر معاداة للشيوعية والسوفيت.

أما وزارة الخارجية الأمريكية، مدعومة من قبل المخابرات المركزية، فقد كانت لا ترى في الثورة خطراً كبيراً على المصالح الأمريكية ولذلك تعاطفت مع الحركة الثورية على أمل إبقائها ضمن حدود لا تهدد المصالح الأمريكية. وظهر هذا التناقض الصارخ في المساعي الأمريكية خلال أيام الثورة في مذكرات مبعوث الرئيس الأمريكي كارتر الى طهران لتخريب الثورة الإيرانية.

ولسنا بحاجة للتدليل على التناقض في السياسة الأمريكية بعدما كشفت أهم تفاصيله في الكثير من المنشورات والمذكرات الأمريكية (أنظر مثلاً مذكرات الجنرال روبرت هيسر، دار أندره دويتش، ١٩٨٦)، سواء خلال الثورة الإيرانية أو في فضيحة «إيران-غيت». ولكن المهم في هذه الاسترجاع لأحداث الماضي القريب هو ما يلقيه من ضوء على السياسة الأمريكية الحاضرة في أزمة الكويت.

ولعل أغرب الحقائق التي كشفتها فضيحة «إيران-غيت» حقيقة أن الرئيس الأمريكي السابق، رونالد ريغان، كان على وشك تقديم رأس صدام كثمن لاستعادة إيران الى حيز النفوذ الأمريكي. هذا على الأقل ما اتضح من الوثائق الرسمية الأمريكية حول القضية.

فيقول تقرير لجنة (تاور) التي شكلها الكونغرس الأمريكي للتحقيق في فضيحة «إيران-غيت» أن الكولونيل نورث اجتمع بالرئيس الأمريكي رونالد ريغان في عام ١٩٨٦ في كامب ديفيد ليبحث معه ما يريد نقله الى طهران من توصيات. ويقول نورث أن ريغان قال له، حسبما يذكره التقرير (ص ٤٩):

«أنه يريد وقف الحرب العراقية-الإيرانية وفق شروط تراضاها إيران... وإنه يجب إقناع دول الخليج بأن صدّام حسين العراقي كان هو "سبب المشكلة".

وعندما ألحّ الإيرانيون على نورث لتوضيح ما تقصده الولايات المتحدة بـ «نصر مشرّف» بعبارات لا تقبل التأويل، أجاب نورث: «نحن نقدّر أيضاً أن صدام حسين يجب أن يذهب».

ويقول أحد الخبراء الأمريكيين في شؤون إيران أن الاتجاه الأمريكي الداعي الى دعم طهران ضد الحكومات العربية الموالية لواشنطن، كان يعكس رأي زبكنيو بريزينسكي وجماعته في مجلس الأمن القومي الأمريكي خلال رئاسة كارتر. وكان ممثلو هذا الإتجاه خلال رئاسة ريغان، حسب رأي الخبير المذكور، هم ماكفارلين، مستشار ريغان لشؤون الأمن القومي، ونائب الرئيس جورج بوش، وهو الرئيس الأمريكي الحالي. وكان هذا الاتجاه يرى ضرورة التحالف مع الإتجاه الإسلامي في إيران من أجل مجابهة الخطر السوفيتي، وهو لذلك كان على استعداد للتضحية، عند الضرورة، بعملاء واشنطن في الأنظمة العربية من أجل الحفاظ مكانة النفوذ الأمريكي في طهران. (أنظر دراسة ريتشارد كوتام حول السياسة الأمريكية والسوفيتية إزاء الحركة الإسلامية، المنشور في كتاب «لا شرق ولا غرب: إيران والإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة. نشر جامعة ييل، ١٩٩٠، ص ٢٦٥ – ٢٨٨).

غير أن مؤسسة وزارة الخارجية الأمريكية خلال رئاسة ريغان كانت، خلافاً للاتجاه الذي أشرنا اليه، تميل الى دعم الحكومات العربية «المعتدلة»، ومنها حكومة صدام، للمحافظة على النفوذ الأمريكي في المنطقة. وكانت ترى في الثورة الإسلامية الإيرانية خطراً يهدد الأنظمة العربية التقليدية يجب مواجهته بكل قوة.

وكاد الخلاف بين الاتجاهين في السياسة الأمريكية يقود الى تصادم مكشوف خلال «حرب الخليج» لولا تفجّر فضيحة إيران ـ غيت، وانهيار جناح (مجلس الأمن القومي) الأمريكي، وشلل الرئاسة الأمريكية. وفي هذا الوضع تسلمت وزارة الخارجية المسؤولية عن إدارة السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، فلم يمر وقت طويل حتى ظهر ميل أمريكي واضح نحو نظام صدام، ولا سيما خلال المرحلة الأخيرة من الحرب، وذلك حسبما يبين المصدر السابق بكل وضوح (ص ٢٨٤). ففي هذه الفترة تحركت القطع البحرية الأمريكية لتنقذ صدام من هزيمة مؤكدة، وكانت التطورات التي نتجت عن فضيحة إيران– غيت العامل الحاسم في انهيار نفوذ الداعين للتفاهم مع الحكومة الإيرانية، ورجحان كفة مسوغي دعم نظام صدام في وزارة الخارجية الأمريكية والعمل لوقف الحرب بالتنسيق مع الإتحاد السوفيتي.

وظهرت الدعوة لإيقاف الحرب بشكل واضح في دراسة أعدها خبير أمريكي كان يشغل

مراكز رسمية بارزة في عدد من المؤسسات الحكومية الأمريكية. وكان كاتب الدراسة زار كلاً من العراق وإيران خلال الحرب وأطلع على حقائق غير متوفرة لغيره من الخبراء، ونشر دراسته قبل إيقاف الحرب ببضعة أشهر مستنتجاً أن مجرى الحرب دخل منعطفاً يهدد المصالح الغربية العليا. وقال إن الحرب بلغت درجة من الخطورة عام ١٩٨٧ تستوجب إيقافها فوراً حتى لو أسفرت عن حالة لا غالب فيها ولا مغلوب، ذلك أن حالة الإنهاك العسكري والإقتصادي التي حلّت بالبلدين المتحاربين، ستجعل أحدهما رهينة للحماية السوفيتية، وهذا أمر من شأنه تغيير توازن القوى الدقيق في منطقة الخليج وقلب المعادلة بين نفوذ كل من الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي فيها.

ولعل أهم استنتاجات الكتاب، هو التحذير ضمناً من أن استمرار الحرب سيمكّن العراق من رفع طاقاته التعبوية الى درجة تهدد توازن القوى الذي ستنجلي عنه الحرب. فأورد الكاتب إحصاءات تشير الى أن العراق حصل، بسبب من الدعم الأمريكي والحصار المفروض على إيران، على طاقة عسكرية تمكّنه من تجنيد عامة الذكور من السكان القادرين على القتال، وبذلك تحقيق تفوق عسكري على إيران. ومثل هذا التفوق العسكري لن ينحصر بالمعدات العسكرية التي كان العراق يحصل عليها بغير قيود، ولكن كذلك في التفوق العددي الذي يأتي بسبب زيادة نسبة المجندين الى مجموع السكان. فيقول الكاتب (ص، ١٥١) أن المجموع العام للقوات الفعّالة القادرة على القتال عام ٨٦ – ١٩٨٧، كان يقدّر بـ (٧٥٠ ـ ٨٥٠) ألفاً في العراق مقابل (٧٥٠ ـ ١,٠٥٠) ألفاً في إيران، في حين كانت نفوس كل من البلدين ١٦ و٤٦ مليون على التوالي. وذكر الكاتب أن تعداد الجيش النظامي العراقي (باستثناء الإحتياط) في نفس الفترة كان (٨٠٠) ألفاً مقابل (٣٠٥) ألفاً في إيران ـ أي أن القوات النظامية العراقية كانت أكثر من ضعف القوات النظامية الإيرانية، على رغم تفوق إيران السكاني على العراق بمعدل ثلاثة الى واحد. وقدّر الكاتب أن القوات العراقية ستبلغ (٦٠٠) ألفاً في الفترة بين عامي ٩٠ – ١٩٩٥، مقابل مليون في إيران.

ويلاحظ أن الكاتب اعتمد علىٰ تقديرات وكالة المخابرات الأمريكية وأن تلك التقديرات كانت تعتبر متحفظة. وفي الواقع أن المستويات التي تحققت فعلاً كانت عكس ذلك، إذ قُدّر

مستوى القوى العراقية بعد توقف القتال في تموز عام ١٩٨٨، بأكثر من مليون مقاتل. فقد كان النظام العراقي حافظ، بعد توقف القتال، على مستوى عالٍ من التعبئة العسكرية أثارت مخاوف الدوائر الغربية. لذلك كانت واشنطن تنظر بعين القلق الى احتمال إقدام النظام العراقي على مغامرات جديدة، وخروجه عن الخطوط المرسومة في مستقبل لاحق. (أنظر كتاب «الحرب العراقية-الإيرانية» بقلم أنتوني كوردمان، دار جينس، ١٩٨٧، ص ١).

وكانت الدراسة المذكورة أشارت الى منحى جديد في السياسية الأمريكية في المنطقة، وهو منحى ظهر في أعقاب انهيار حكم الشاه عام ١٩٧٩ حين تبيّن عجز واشنطن عن السيطرة على الأحداث في المنطقة. فدعا المؤلف الغرب الى بناء علاقاته مع الأطراف والقوى السياسية في المنطقة «على أسس المصالح الإقتصادية الذاتية، وليس على الأهداف السياسية والاجتماعية المشتركة» (ص ١٥٩). ومعنى هذا القول هو أن واشنطن لم تعد تعتمد على عملاء معينين تربطهم علاقات مباشرة بالولايات المتحدة، كالأسرة السعودية والشاه المقبور، ولكن على أسس التقاء المصالح الإقتصادية الذاتية مع الأنظمة الجديدة في المنطقة. وفي إطار هذه المعادلة الجديدة من الممكن أن يتحوّل أعداء الأمس الى حلفاء اليوم والعكس بالعكس. وفي مثل هذا المعيار للمصالح الدولية يمكن أن يدخل بعض الحكام الإيرانيين الحاليين في قائمة الزبائن الجدد، وقد يسقط منها مغامر مثل صدام وإن كان يرتبط بأوثق العلاقات بالمصالح الأمريكية في فترة سابقة ما دامت الحسابات الآنية لتوازن القوى والتقاء مصالح الساعة، وفق المعيار الأمريكي الجديد، تحدد الأهداف السياسية، بغض النظر عن الشعارات المعلنة للحكام أي كانوا.

يرتبط هذا التوجه الجديد في السياسة الأمريكية مباشرة بصعود جورج بوش الى دفة الرئاسة الأمريكية، فهو كان من الداعين الى التفاهم مع طهران كما رأينا، فأدخل بعد تسلمه السلطة عاملاً جديداً في معادلة العلاقات الأمريكية مع دول المنطقة؛ عاملاً فشل سلفه، ريغان، في إدخاله في الحساب.

وعلى رغم أن بوش سار بحذر شديد في سياسته الخارجية، وحاول بمختلف الطرق عدم استفزاز صدام، بدأ يميل بشكل مدروس منذ تسلمه الرئاسة، نحو طهران على حساب

النظام العراقي. ومع ذلك ظلت السياسة الأمريكية لفترة من الزمن ترسم بشكل حذر وملتوٍ، ربما لكي لا تستفز النظام الصدّامي قبل الأوان المناسب، أو بسبب انقسام في آراء الدوائر الأمريكية العليا. فالحكومة الأمريكية تحت رئاسة بوش تطمح الى أن يؤول الصراع بين الأجنحة الحاكمة في إيران الى قيام نظام يماثل في توجهاته الخارجية على الأقل نظام الشاه المقبور في إيران، ولاسيما في ما يخص علاقات إيران مع الإتحاد السوفيتي. وكانت واشنطن تؤمّل نفسها أن يتحقق طموحها هذا بعد رحيل الجيل الأول من الحكام الإيرانيين، وذلك في مدة قدّرها مؤلف الدراسة المذكورة بنحو عشرين سنة من بداية الثورة. فكان الموقف الأمريكي من نظام صدّام يتأثر، إن لم يكن يتقرر، الى حد بعيد بمدى توثّق العلاقات بين واشنطن وطهران، وبنجاح المخطط الأمريكي في إيران. *

ولعل من أبرز الدلالات على هذه القضية هو إقتران الحملة الإعلامية المسعورة ضد صدّام، قبل أزمة الكويت بأشهر، بالمساعي الرامية الى تصوير الحكم الإيراني وكأنه صديق جديد للغرب. فقد بُرّزت بشكل ملحوظ مساعي إيران لإطلاق الرهائن الغربيين في لبنان في وقت عُقدت اتفاقيات عسكرية واقتصادية مع الحكومة الإيرانية، من بينها اتفاقية مع شركة (مارتن بيكر) البريطانية قُدّرت بخمسين مليون باون، لتجهيز قطع غيار للطائرات الأمريكية الصنع العائدة لإيران «على رغم المقاطعة الدولية» (صحيفة الإندبيندنت البريطانية ٥/٧/٩٠). وتأتي هذه الإتفاقية إضافة الى عقد عدد آخر من الصفقات بين الشركات الغربية والحكومة الإيرانية. غير أن المحك الأهم للعلاقات الإيرانية ـ الأمريكية يظل موضوع الودائع الإيرانية المحتجزة في الولايات المتحدة. وكانت الحكومة الأمريكية أعلنت استعدادها لفك الحجز عن تلك الودائع التي تبلغ نحو ١١ مليار دولار، لكن هذه القضية لم تزل بعيدة عن الحل. غير أن هذه العقبة لم تحل دون توثيق الحكومة الإيرانية علاقاتها بالأنظمة العربية

---

* تدل المؤشرات الأولية، التي ظهرت في أعقاب الحرب على العراق، على توجهات النظام الإيراني بأن الآمال الأمريكية لم تخب تماماً فقد شرعت إيران بتوثيق علاقاتها مع الغرب، وأعلن مؤخراً عن زيارة رسمية للرئيس الفرنسي، متيران، الى طهران في أواخر عام ١٩٩١، كما شهدت العلاقات بين إيران والسعودية وإمارات الخليج تحسناً ملحوظاً بقدر تدهور علاقاتها مع نظام صدّام.

القريبة من واشنطن، كما شهدت زيارة وزير الخارجية الإيراني للكويت ومحاولة إعادة العلاقات الدبلوماسية مع نظام حسني مبارك بوساطة سورية، والجهود الإيرانية لتلطيف الوضع في لبنان. (أنظر صحيفة الإنديبندنت، ٩٠/٧/٢٣).

وكان أحد أسباب التحرّك الأمريكي لكسب رضا الحكم الإيراني هو لا شك، توثّق العلاقات الإقتصادية والدبلوماسية بين إيران والإتحاد السوفيتي. وكانت الولايات المتحدة تعلل نفسها أن إيران لن تعيد ضخ الغاز الى الإراضي السوفيتية بعد توقف دام عشر سنوات. إذ أشار كوردمان، مؤلف كتاب «الحرب العراقية-الإيرانية» (ص ١٦٠) أن الإتحاد السوفيتي ما زال يحاول لعب «ورقة إيران» بتوقيعه الاتفاقية الإقتصادية في طهران في أواخر ١٩٨٦، ولكنه استدرك وقال أن من الجدير بالملاحظة «أن الإتفاقية الجديدة لم تحدد وقتاً لاستئناف ضخ الغاز الإيراني الى الإتحاد السوفيتي».

ولكن طهران خيبت الآمال الأمريكية وأعادت ضخ الغاز السائل الإيراني الى الإتحاد السوفيتي في شهر نيسان من هذا العام وسط صمت غير مألوف في الصحافة الغربية. وفي وقت لاحق أعلنت وكالة الأنباء الإيرانية في ٩٠/٧/٥ عقد عدد من اتفاقات المقايضة التجارية مع الجمهوريات الإسلامية في الإتحاد السوفيتي.

ولم يكن من الغريب أن تنعكس هذه العلاقات الودية بين طهران وموسكو في إحجام إيران عن استغلال أحداث آذربيجان، وفي قيام نوع من التفاهم بين القوى الإسلامية في أفغانستان الموالية الى إيران مع النظام الأفغاني الذي خلفته القوات السوفيتية في كابل.

وتستهدف واشنطن من كل هذا تمهيد الطريق لإعادة إيران الى الحظيرة الغربية، وقطع الطريق في الوقت نفسه، على ظهور جبهة إسلامية تتزعمها إيران. ولهذا باركت واشنطن تحسن العلاقات بين مشايخ الخليج وطهران، حسب ما تبين في زيارة وزير الخارجية الإيرانية الى الكويت قبل قيام الأزمة الراهنة. ولكن هذه الجهود الأمريكية جاءت بنتائج معاكسة فربما كانت محاولات الحكومة الكويتية بالتقرب من إيران من الدوافع المباشرة لتفجير الأزمة.

والحقيقة أن السياسة الأمريكية إزاء إيران كانت وبالاً على واشنطن، فكان من نتيجتها أيضاً دفع النظام العراقي للتنازل أمام الأطماع الإيرانية في السيطرة على شط العرب. ومهما كان الأمر فما زال الوضع في إيران من أهم العوامل في تطور الأزمة الحالية في الخليج، إذ تشكل المخاوف من استمرار الإتجاه المعادي للنفوذ الأمريكي في الهيئة الحاكمة الإيرانية أحد العوامل الهامة في تلكؤ الحملة العسكرية الأمريكية على العراق. وقد حذر رئيس الأركان السوفيتي، المارشال موسييف، من احتمال إنحياز القوات الإيرانية الى جانب العراق في حالة هجوم أمريكي. وهذا أمر ليس بالبعيد إذا أخذ بنظر الاعتبار أن الحملة الأمريكية كانت موجهة في الأصل ضد الثورة الإيرانية أكثر منها ضد نظام صدام. وهكذا جاءت السياسة الأمريكية بتناقضاتها الغريبة بنتائج غير محسوبة. وسنرى أن التناقض في مسارات السياسة الخارجية الأمريكية في الميادين الأخرى أتت بغير ما كانت تطمح اليه واشنطن.

وتؤكد التقارير الصحفية قلق الدوائر الأمريكية من أن زوال النظام العراقي خلال حرب محتملة قد يودي الى سقوط الأنظمة الحاكمة في مصر والأردن وربما سوريا والجزائر وقيام حكومات دينية في بعض تلك البلدان. كما أن بعض الأجنحة الحاكمة الأمريكية ترى أن تهديم كيان العراق وتدمير المنشاءات العسكرية العراقية قد يفتح الطريق الى سيطرة إيران على وغيرها من الدول المجاورة على أجزاء من العراق مما يؤدي الى اختلال التوازن القائم في المنطقة. وبالنظر للطابع الديني المعادي للغرب في إيران فإن سيطرتها على العراق قد تؤدي، في تقدير بعض الأوساط الأمريكية الى انضواء مناطق كبيرة في العالم العربي والإسلامي تحت النفوذ الإيراني. وقد كانت مجزرة القدس الأخيرة تذكيراً بما قد تتمخض عنه الأزمة الراهنة.

المسار الثاني – الإنتفاضة الفلسطينية

أدخلت الإنتفاضة الوطنية في الأرض المحتلة عنصراً جديداً في أوضاع المنطقة العربية، كان من نتائجه الأولى قلب الموازين في المنطقة، وطرح علامات استفهام على وجود إسرائيل. واقترنت الإنتفاضة مع فترة تصفية الحرب الباردة وفي وقت كانت القوى الكبرى تخطط

لإعادة ترتيب الأوضاع العالمية، ومع زوال التوازن القديم في منطقة الخليج في أعقاب الحرب العراقية ـ الإيرانية.

وأمام هذه التطورات بدت لأول مرة هزالة الكيان الصيوني، وكونه غدا، في أعقاب الإنتفاضة الوطنية عبئاً على المصالح الإمبريالية الأمريكية أكثر منه سنداً عسكرياً محلياً. وتأكدت هذه الحقيقة بعد هزيمة الغزو الإسرائيلي للبنان التي فجرت خرافة الجبروت العسكري الصهيوني. وكان دور إسرائيل في الخطط الأمريكية السابقة يقوم على اعتبارها قاعدة أمامية لحرب محتملة مع الإتحاد السوفيتي، الى جانب استخدامها كدركي إقليمي ضد كل تحرك تحرري في البلدان العربية المجاورة لفلسطين المحتلة.

وفي أوضاع ما بعد الحرب الباردة، وتصاعد قوة النضال الوطني الفلسطيني، واجه التخطيط الأمريكي مهام جديدة تتجاوز تدعيم كيان إسرائيل المتهتز أمام الانفتاضة المتصاعدة، الى جعلها قوة ضاربة توازي توازن القوى الجديد في المنطقة. فكان من الضروري البحث عن مصادر بشرية جديدة، ومصادر تمويل غير أمريكية.

وكان تشجيع هجرة اليهود السوفيت الى إسرائيل من أهداف الدبلوماسية الأمريكية منذ وقت طويل. ولم يتاح لها فرص التنفيذ بشكل واسع إلا في ظل قيادة غورباتشوف، حين دفع تردي الأحوال المعاشية وتعمق النزعات القومية أعداداً متزايدة من اليهود، حتى من غير المتأثرين بالنزعة الصهيونية، الى مغادرة الإتحاد السوفيتي بحثاً عن العمل والأمن. وترى الخطط الأمريكية في قيام «إسرائيل كبرى» قوة رادعة لكل توجه تحرري جديد بين الشعب الفلسطيني والشعوب العربية، بالمحافظة على مكانة إسرائيل كقوة كبرى إقليمية، ولا سيما في ظروف بروز القوة العسكرية العراقية بعد الحرب مع إيران.

ومن الناحية الثانية كان من الضروري إيجاد مصادر تمويل غير أمريكية لتدعيم الكيان الصهيوني الموسع، تعويضاً عن تقلص الدعم الأمريكي، بالنظر للأزمة الشاملة التي دخلتها الرأسمالية في الولايات المتحدة. وقد كشف السناتور الأمريكي، بوب دول، هذه الحقيقة لدى زيارته لإسرائيل في نيسان ١٩٩٠، حين أعلن بصراحة أن الولايات المتحدة «بلد مفلس» لا يقدر أن يفي بكل الطلبات الإسرائيلية لتمويل اسكان اليهود السوفيت (أنظر الديلي

تلغراف، والإندبيندنت، ٩٠/٤/١٦). وقال السناتور دول أن الدعم الأمريكي لإسرائيل خلال السنين العشر أو الأثنتي عشرة السابقة بلغ ٤٠ مليار دولار، وهذا المبلغ يعادل، حسب تقدير السناتور، نحو عشرة آلاف دولار لكل فرد إسرائيلي.

ومن المحتمل أن تكون رئاسة جورج بوش عمقت من هذه القضية وأضفت عليها أهمية خاصة في العلاقات الأمريكية-الإسرائيلية. فالرئيس الأمريكي الحالي بوش ينحدر من ولاية تكساس مركز صناعة النفط الأمريكية. وهو يرى، حسب ما تشير الصحافة الأمريكية، أكثر من سلفه ريغان، ضرورة توظيف القوة العسكرية الإسرائيلية لخدمة المصالح النفطية الأمريكية، بدلاً من خدمة المصالح الخاصة الضيقة للكيان الصهيوني.

وقد عرف عن بوش حساسيته إزاء هذه الناحية، إذ لاحظ أحد المعلقين البريطانيين أن القول الوحيد الذي نسب الى جورج بوش، وكان نائباً للرئيس الأمريكي آنذاك، في تقرير لجنة (تاور) المؤلفة من قبل الكونغرس الأمريكي للتحقيق في فضيحة «إيران ـ غيت»، هو اخبار اللجنة عن مخاوفه «من أن تكون مصالح الولايات المتحدة في قبضة الإسرائيليين». (الصندي التلغراف، ٩٠/٧/١٥).

ومهما يكن من أمر، فقد كانت مهمة «إسرائيل الكبرى» بحاجة الى مصدر تمويل جديد لا يمكن توفيره من الخزائن الأمريكية وحدها. فكان ذلك من العوامل الدافعة الى تحقيق سيطرة أمريكية مباشرة على مصادر النفط في الخليج. وهذا حتّم على واشنطن الإسراع بإدخال وجود عسكري أمريكي في المنطقة.

السلام الأمريكي

ومن الناحية الأخرى كانت السياسة الأمريكية تطمح باستخدام النظام العراقي لإحكام الطوق على حركة المقاومة الفلسطينية التي كانت فقدت قواعدها الأساسية في لبنان، وكانت تعاني من ضغوط الجناح الثاني من الأنظمة العربية التابعة للنفوذ الأمريكي.

وكانت مثل هذه السياسة تفترض توثيق العلاقات الأمريكية ـ العراقية. غير أن التحرك

الأمريكي في الخليج حتم العكس من ذلك بإبعاد واشنطن عن زبائنها في بغداد. فكانت بوادر سياسة الحصار الإقتصادي على العراق ومحاولات التقرب من طهران وعمل واشنطن على إبعاد القاهرة ودمشق ومشايخ الخليج عن بغداد، دلائل غير ودية في نظر النظام العراقي. وكانت حصيلة هذه المناورات، ليس إحكام السيطرة الأمريكية على المنطقة كلها، بل ارغام كل من النظام العراقي ومنظمة التحرير الفلسطيني على التمرد على الجوقة الأمريكية.

وتكشف التحركات الدبلوماسية التي سبقت أزمة الكويت تداخل بين المساعي الدولية حول القضية الفلسطينية من جهة وبين فشل الجهود لتوظيف النظام العراقي في المخطط الأمريكي الجديد. فتقول صحيفة (الأوبزيفر، ٢٢/٤/٩٠) أن نائب وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط، جون كيلي زار بغداد والتقى بصدام في شهر نيسان الماضي: «وعقد معه اتفاقاً سرياً للإستمرار في لجم عرفات، في وقت كان وزير الخارجية، جيمس بيكر يقوم باقناع الإسرائيليين للمشاركة في عملية السلام». وأشارت الصحيفة الى أن صدام بادر الى تنفيذ حكم الإعدام بمراسلها بازوفت، المعتقل في بغداد، بعد مغادرة كيلي للعراق مباشرة. واعتبرت الصحيفة هذه التطورات طعنة مزدوجة لوزارة الخارجية البريطانية.

وكانت الوزارة المذكورة تلقت تطمينات من نزار حمدون، نائب وزير خارجية صدام، الذي كان موجوداً في لندن لحضور ندوة حول الوضع الإقتصادي في العراق عقدها مجلس الشؤون الخارجية الملكي في بريطانيا.

وكشفت التعلقيات الصحفية البريطانية الأولية التي صاحبت الندوة لهجة ودية اتجاه نظام صدام وتبريراً للأرهاب الذي كان يمارسه ضد الشعب العراقي، (أنظر تعليقات أدوراد مورتيمر في الفاينشال تايمس آنذاك، مثلاً). لكنها اتخذت فجأة صيغة مسعورة بعد أعدام بازوفت. ومع ذلك امتنعت لندن، شأن واشنطن، عن اتخاذ اجراءات عملية ضد نظام صدام ورفضت مطالبة بعض نواب المعارضة في البرلمان بقطع العلاقات الدبلوماسية مع العراق. واعتبرت بعض الأوساط البريطانية الضجة حول قضية تهريب «القداحات الذرية» و«المدفع العملاق» وقيعة دبرتها الدوائر الأمريكية. وتلمح بعض الصحف البريطانية، من طرف خفي، الى أن واشنطن ورطت لندن في هذه القضية، لتعزز نفوذها في بغداد على حساب النفوذ

البريطاني. (أنظر الأوبزيفر، ٢٢/٤/٩٠).

ومهما كانت حقيقة هذه الروايات، فإن الملفت للنظر أن صدام قام بزيارة مفاجئة للسعودية بصحبة طارق عزيز وسعدون حمادي لمقابلة الملك فهد في منطقة «حفر الباطن». وفسر هذا التحرّك (خطأ حسبما تبين فيما بعد) على أنه إشعار عملي لإنخراط صدام كلياً في خطط اشنطن في المنطقة.

ولكن واشنطن إذ وضعت في حسابها مواجهة صدامات عسكرية واقتصادية جديدة في المنطقة وبقواها الخاصة، لم تغفل دروس حرب فيتنام التي أظهرت عجز الولايات المتحدة، في ظروف انحدارها التاريخي، عن حسم تلك الصدامات العسكرية لصالحها عن طريق حروب أرضية طويلة المدى. والنتيجة فإن ما يجري الإعداد له حالياً هو سلسلة من الحروب الألكترونية المعتمدة على أسلحة فائقة التطور كالتي دشنت في العدوان ضد الشعب العراقي، وذلك في غياب «الضوابط» السوفيتية التي وفرت، فيما سبق، السند غير المباشر للهيمنة الأمريكية.

ولعل أكبر أخطاء الحسابات الأمريكية تجاهلها لعمق المعارضة الجماهيرية للنظام القائم في العراق، هذه المعارضة التي تضاعفت مع الدمار الذي خلفته الحرب العدوانية ضد إيران. فلم تأخذ واشنطن في حسابها أن النظام العراقي بكل أجهزته القمعية غير قادر على حماية كيانه أمام أزمة خانقة هددت الملايين من أبناء الشعب العراقي. فقد كانت الأزمة الداخلية تفرض على السلطة البحث عن منفذ خارجي لتفادي انفجار داخلي كبير.

مأزق السياسة الأمريكية في الخليج

كانت آمال واشنطن، أول الأمر، أن يقود التحرك الأمريكي في الكويت والسعودية، بالتنسيق مع صدام، الى فتح جديد للنفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط لا ينحصر في لجم قوى التحرر في المنطقة وحسب، بل ويوفر قواعد بديلة مناسبة للجيش الأمريكي بعد اجلائه عن القارة الأوربية، وعلى مقربة من الحدود الجنوبية للإتحاد السوفيتي التي تتعرض لزلازل

سياسية وقومية ودينية. وتعود مقدمات هذه السياسة الى عهد الرئيس كارتر حين أراد تحديث نظام الشاه بما يضمن التواجد الأمريكي في الظروف العالمية الجديدة بعد الهزيمة الأمريكية في فيتنام. وكما هو معروف انتهت سياسة كارتر بفتح الطريق أمام الثورة الإيرانية.

واليوم تواجه السياسة الأمريكية في الخليج مأزقاً لا يقل خطراً عن الأحداث التي قادت الى انهيار حكم الشاه، ومن ثم فضيحة «إيران - غيت» الشهيرة. ففي الأسابيع الأولى للأزمة ولا سيما بعد ما تبين أن احتلال الكويت أصبح حقيقة واقعة لا تتغير إلا بعمل عسكري مقابل، برز شبح فضيحة جديدة حاصرت البيت الأبيض، حول تورط الدبلوماسية الأمريكية في دفع صدام حسين وتمكينه من الإستيلاء على الكويت. بل ترددت صيحات في الكونغرس والصحافة الأمريكية تهدد «المسؤولين عن ضياع الكويت».

وتشير الأخبار الأخيرة الى أن المعارضة للحرب في الخليج امتدت الى الأوساط المؤيدة للرئيس بوش نفسه، بعدما تبين أن بوش قدم تعهد الى غورباتشوف في لقاء باريس في شهر تشرين الثاني، بعدم اعتراف الولايات المتحدة بإنفصال دول البلطيق عن الإتحاد السوفيتي في مقابل مساندة موسكو للسياسة الأمريكية في الخليج. وتتهم الأوساط المقربة من البيت الأبيض الرئيس بوش بـ «إضاعة» دول البلطيق في وقت يتهمه آخرون بإضاعة الكويت.

وتجري (لجنة شؤون المصارف في مجلس المندوبين الأمريكي) تحقيقاً حول دور القروض المالية من مصرف لافورو الإيطالي والمصارف الأمريكية المقدمة للنظام العراقي في تمويل عملية احتلال الكويت. ويقول تقرير اللجنة المذكورة الذي نوّهت عنه صحيفة الفاينانشال تايمس (١٧/ ١٠/ ٩٠) أنه من الممكن أن تكون تلك القروض البالغة ثلاثة مليارات دولار، استخدمت، جزئياً لشراء المعدات العسكرية بل وتمويل عملية الإحتلال كلها. وتقول الصحيفة أن الإدارة الأمريكية سلطت الضغوط الشديدة من أجل تحديد المناقشات العلنية للقضية، وأن المدعي العام الأمريكي الموكل في القضية قال: «إنها قضية حساسة تمس مصالح الأمن

الوطني». كما أكد ذلك أيضاً مدير الـ (أف. بي. آي). وقال أحد المشرعين الأمريكان، شارلس شومر: «من الممكن أن تكون عملية غزو الكويت قد موّلت جزئياً أو كلياً بواسطة قروض المصرف لافورو الإيطالي». وأضاف أن بيانات الإدارة الأمريكية تظهر وكأنها «إيجاد الذرائع لصدام حسين». وإذا صحت هذه الإتهامات فهي تظهر الى أن الدسائس الأمريكية لدفع صدام نحو الحدود الكويتية العراقية، تتجاوز تلميحات السفيرة الأمريكية الى صدام بعدم تدخل الولايات المتحدة. فيظهر أن التخطيط السابق للعملية كان يتجاوز إشعال «الضوء الأخضر».

والمؤكد أن حكومة بوش أفلحت في إسدال الستار على تحقيقات اللجنة في الوقت الحاضر على الأقل. لكن احتمال انفجار فضيحة سياسية كبرى حول الكويت يظل معلقاً على تطور الخطط العسكرية الأمريكية في الخليج. وقد ألمحت صحيفة الغارديان البريطانية (٢٧/١١/٩٠) الى احتمال انهيار السياسة الأمريكية في الخليج بكاملها تحت الضغوط الداخلية المتنامية. فلم يكن من الغريب أن يتحدث بعض المعلقين الأمريكان عن احتمال عزل الرئيس بوش عن المسؤولية. إذ تساءل أحد معلقي الواشنطن بوست بعد عزل السيدة ثاتشر عن رئاسة الوزارة البريطانية، وتردي مكانة غورباتشوف: «هل حان دور بوش الآن؟» إنه سؤال يطرح بإلحاح هذه الأيام في أروقة الكونغرس الأمريكي، مع قرب انتخابات الرئاسة الأمريكية.

النفط والثورة الشعبية

ومهما كانت أسباب الأزمة فإن تحشد القوات العسكرية الأمريكية والدولية المجهزة بوسائل الدمار الكيماوي والبيولوجي والنووي، كان، في نظر كثير من المراقبين الغربيين، يهدد بأخطر حرب يشهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية (أنظر مثلاً الغارديان، ١٦/١١/٩٠).

والأخطر من هذا أن االحرب التي تمخضت عنها الأزمة خرجت عن سيطرة المسؤولين عنها ودخلت في منحدر خطير.

والراجح أن الولايات المتحدة بعد أن شرعت بعدوانها وضعت في مقدمة أهدافها تدمير المنشآت العسكرية والاقتصادية العراقية وإركاع العراق، من أجل أن تكون في وضع يسمح لها بإعادة رسم حدود المنطقة وفق أحلام استعمارية جديدة تعيد الى الذاكرة مشروع سايكس ـ بيكو خلال الحرب العالمية الأولى. ولا يخفى أن طبيعة مثل هذا المشروع تعميق الصراع العالمي على مناطق النفوذ وتمهيد الطريق لتصادم مصالح القوى الكبرى، ولا سيما بين القوى الإمبريالية القديمة وألمانيا واليابان. ومهما يكن من أمر فإن الإمبريالية الأمريكية التي تسعى لتجديد شبابها عن طريق حروب توسعية جديدة ستواجه مأزقاً تاريخياً صنعته بنفسها.

ذلك أن انتصاراً عسكرياً أمريكياً في الحرب إذ يفتح الطريق لهيمنة سياسية أمريكية على نطاق إقليمي وعالمي تحت ستار «النظام العالمي الجديد»، فإنه سيقود حتماً الى تعميق الأزمة التاريخية التي تعاني منها الرأسمالية الأمريكية والتي كانت أساساً وليدة ظروف التفوق العسكري الأمريكي خلال فترة الحرب الباردة. فقد كان من نتائج ذلك التفوق هيمنة قطاع الصناعات الحربية والاستثمارات الرأسمالية في الخارج، على حساب ركود الإقتصاد الأمريكي، وتراكم العجز المالي حتى بلغ أرقاماً فلكية. ولاشك أن الحرب ضد العراق كانت بدفع تلك القطاعات الحربية والنفطية الأمريكية التي عانت أكثر من غيرها من آثار الأزمة الإقتصادية.

فالحرب ضد العراق هي، في نهاية المطاف، حرب حول السيطرة على منابع النفط وأسواق السلاح الدولية، ومن شأنها أن تعزز مكانة صناعة الأسلحة واحتكارات النفط، على حساب القطاعات الصناعية الأمريكية الأخرى، وإضعاف منافستها إزاء الصناعات غير الحربية في اليابان وألمانيا الموحدة. (ولقد ظهرت تقارير شبه رسمية أمريكية، أحدها كان بتكليف من وكالة المخابرات المركزية بعنوان «اليابان عام ٢٠٠٠»، حزيران/يونيو ٩١، تشير الى تصاعد روح العداء لتفوق اليابان الإقتصادي وتتهم اليابان بمحاولة الهيمنة على العالم).

أما «النظام العالمي الجديد» الذي تفاخر بوش بفرضه عن طريق الصواريخ الدقيقة التوجيه وأسلحة الليزر، فلن يكون عالماً أفضل من عالم الحرب الباردة، ولا سيما أنه يأتي في فترة

انحدار في الولايات المتحدة وتفكك الإتحاد السوفيتي وصعود اقتصادي في اليابان وألمانيا. فمن المحتم أن يكون هذا « النظام العالمي الجديد » تعبيراً عن أحلام الهيمنة العالمية الإنفرادية، ومحاولات القوى الرأسمالية الصاعدة فرض هيمنتها الإقتصادية.وبالمقابل فلا بد من عصر جديد تضاعف فيه شعوب العالم من اندفاعها نحو مستقبل أفضل، بعيداً عن تحكم القوى المحتضرة وغطرسة الإمبريالية الأمريكية.

وإذا تحققت هذه التقديرات، فهي ستكون أولاً بسبب طبيعة الأوضاع المتفجرة التي تسود المركز الجديد للصراع العالمي؛ نقصد بذلك المنطقة العربية ـ الإسلامية بخزانيها الكبيرين؛ النفط والثورة الشعبية.

وثانياً بسبب صمود الشعب العراقي وقدراته الخلاقة ودفاعه عن استقلاله الوطني وتعلقه بالحرية. فهذا الصمود الذي أخاف القوى الغازية من المضي في تقدمها الخاطف نحو المدن العراقية ودفع واشنطن للإبقاء على النظام القائم، جاء على رغم القمع الدموي والقيود الثقيلة التي فرضتها الفاشية الداخلية.

وإذا كان من المبكر جداً الكلام عن آثار الحرب وما ستخلفه من تغيرات في العراق والمنطقة العربية فإنها، بدون شك، أعادت هذه المنطقة الى مركز التاريخ العالمي وأدخلتها كعامل أساسي في تقرير مستقبل العالم. هذه حقيقة لا ينبغي إغفالها في أجواء الأنكسار الراهنة التي خلفتها الهزيمة العسكرية وتفريط النظام القائم.



لماذا توقف القتال؟

«لا أظن بالإمكان أبداً نزع جميع قدرات العراق لإمتلاك الأسلحة المتطورة، إلا بإحتلال البلاد ومرابطة نحو مليون مجنّد وإبقائهم هناك لمدة من السنين. وهذا عبء مالي لا أظن نحن على استعداد لدفعه».

تصريح مارشال ويلي، السفير الأمريكي السابق في العراق. صحيفة الغارديان البريطانية، ٢٥/٩/١٩٩١

كان الهجوم الأرضي على القوات العراقية الذي بدأ منذ فجر يوم الأحد ٢٤/٢/٩١، يستهدف تطويق مدينة البصرة والسيطرة على جنوب العراق. وكانت القوات الأمريكية أعدت أجهزة سياسية تتولى حكم مدينة البصرة كمنطقة محتلة لتستخدم وجودها في جنوب العراق كورقة ضغط في رسم شكل العراق السياسي والجغرافي. وعيّنت لهذا الغرض مسؤولين أمريكان عهدت اليها حكم مدينة البصرة بعد إحتلالها.

غير أن الرئيس الأمريكي، بوش، أعلن فجأة ليلة الخميس ٢/٢٨ وقف إطلاق النار، تاركاً الطريق مفتوحاً لإنسحاب بعض فرق الحرس الجمهوري من جبهة البصرة نحو بغداد، في وقت توقفت القوات الغازية عند مشارف مدينة الناصرية. هذا ما كشفته مذكرات الجنرال شوارزكوف التي نشرت فصول منها في صحيفة الصندي تايمس (٢٣ ـ ٣٠/٦/٩١). فيقول شوارزكوف أن خطته كانت تقضي بتصفية قوات الحرس الجمهوري المعسكرة على مشارف

البصرة. «ولكن القرار بإيقاف القتال [في صبيحة ٢/٢٨] بهذه السرعة غيّر من طبيعة الهدف من الحملة العسكرية للقوات المتحالفة. فإذا كان الهدف «تحطيم» الحرس الجمهوري، فإن ذلك الهدف لم يتحقق عندما فرض وقف القتال. فقد سُمح لبعض قوات الحرس الجمهوري - كم منها لا نعرف بالضبط، ولكن ربما نحو فرقتين مثخنة بالجراح - بالإنسياب زحفاً من البصرة الى نحو بغداد.» (صنداي تايمس، ٩١/٦/٣٠).

وفي مقابلة تلفزيونية مع دافيد فروست كان شوارزكوف أعلن أنه لم يكن يوافق الرئيس الأمريكي رأيه في إيقاف القتال قبل تصفية قوات الحرس الجمهوري واحتلال مدينة البصرة. فقال: «بصراحة كان رأيي، كما تعرف، هو المضي قدماً. فكان بإمكاننا إقفال جميع الأبواب وتحويلها الى معركة إبادة. وكان الرئيس قرر وقف القتال، فكان علينا التوقف في وقت محدد ومكان محدد، وهذا ترك طرقاً مفتوحة للفرار، وكان ذلك قراراً إنسانياً وشجاعاً، من قبله [بوش]» (المصدر السابق)

وكان المقرر أن تقوم الفرقة ٢٤ الأمريكية بالهجوم على قوات الحرس الجمهوري حول البصرة في الساعة الرابعة صباح ٢٨ شباط، ولكن قبل جاء الأمر بوقف الهجوم قبل نصف ساعة من الموعد المحدد له. وقال قائد الفرقة الأمريكية المذكورة «كان دخول البصرة في اليوم التالي في متناول أيدينا وبسهولة تامة، كما كانت الخطط المزودين بها تقضي بذلك.» وبسبب ذلك نجا ألوف من القوات والأعتدة الحربية وتمكنوا من الفرار.

ومن ناحية أخرى كشف أحد أعضاء مجلس الوزراء البريطاني أثناء الحرب، وهو السيرشارلس باول مستشار السياسة الخارجية لرئيس الوزارة البريطانية سابقاً، حصول خلاف أمريكي- بريطاني في ليلة وقف إطلاق النار (٢/٢٨). ففي تقرير صحفي نشرته صحيفة الصندي تايمس (٩١/٨/١٨) حول مقابلة تلفزيونية مع الوزير البريطاني السابق قالت الصحيفة أن السيد دوغلاس هيرد، وزير الخارجية البريطانية كان في البيت الأبيض الأمريكي ليلة إيقاف القتال وأنه ناقش مع المسؤولين الأمريكان تلك القضية، وإن كان ينفي حصول خلاف مع واشنطن. ونقلت الصحيفة تعقيباً للسير شارلس باول على رغبة المسؤولين الأمريكان في إيقاف القتال في منتصف تلك الليلة، قال فيه:

«أعتقد كان لدينا تحفظات على ذلك، لأننا لم نصّدق أن الطوق قد أغلق تماماً حول القوات العراقية في الكويت وما يجاورها. وكنا نريد التأكد من من تحقيق ذلك، لأننا عزمنا على إلحاق أكبر الهزائم الممكنة بصدام حسين. ولكن ظهر خلاف في ذلك المساء، بكل تأكيد، لكن الرأي الأمريكي هو الذي ساد في النهاية... وقد تبين فيما بعد، إسترجاعاً للأحداث، لو أننا واصلنا القتال لمدة ١٢ ساعة أخرى لكان من الممكن إلحاق خسائر عسكرية أكبر بكثير.»

ولم تتبين أول الأمر الدوافع السياسية للموقف الأمريكي من وقف القتال، لكنه اتضح بعد أيام من التردد والإعلانات السياسية المتضاربة، أن الولايات المتحدة كانت تستهدف عدداً من الأغراض السياسية والعسكرية من وقف القتال الفجائي. فقالت صحيفة الصندي تايمس في تقريرها المذكور آنفاً بأن كبار القادة العسكريين الغربيين كانوا قلقين بأن استمرار زحف القوات المتحالفة شرقاً الى البصرة، كان سيعرّضها الى عمليات طويلة الأمد لحفظ النظام. وقالت الصحيفة أن الحلفاء كانوا يعتقدون بسهولة احتلال البصرة، ولكن محاولة الإحتفاظ بها كان سيعني أسابيع وربما أشهر من مواجهة هجمات حرب الأنصار العراقيين في ساحة مدنية مأهولة الأمر الذي كان سيؤدي الى خسائر باهضة في القوات المتحالفة. كان أهم الأسباب المباشرة لوقف إطلاق النار إذن، هو مخاوف القوات الأمريكية وحلفائها دخول المدن العراقية وتعرضها لخسائر جسيمة.

فكانت الخطة الستراتيجية الأمريكية التي طبقت في العدوان على العراق، رسمت وفق دروس الهزيمة الأمريكية في فيتنام والإنسحاب المذل من بيروت عام ١٩٨٣. وتشير المعطيات الكثيرة أن تلك الخطة الستراتيجية كانت تقوم على «الحرب من بعد» وتجنب الإشتباكات الأرضية وما قد تنطوي عليه من خسائر غير مقبولة. فكان أول مقومات الخطة الابتعاد عن احتلال المدن والإكتفاء بتطويقها عند الضرورة بالاعتماد على الهيمنة الجوية والصواريخ بعيدة المدى والتفوق التقني الساحق. وهذا ما كشفه الجنرال مايكل دوغان، رئيس أركان القوة الجوية الأمريكية، في مقابلة مع صحيفة الوشنطن بوست في ١٦/٩/٩٠. قال دوغان

أن القوة الجوية الأمريكية ستكون العامل الحاسم في الحرب ضد العراق بأرضه الجرداء التي لا تؤمن الغطاء للمقاتلين شأن ما حدث في فيتنام. وقال: «إن قوات البحرية والجيش قد تستخدم لغرض التمويه وهجمات الإلتفاف التي تستهدف قطع الطريق أمام هجوم معاكس عراقي على السعودية ... وقد تستخدم القوات الأرضية لإحتلال الكويت، ... ولكن بعد أن تكون القوة الجوية سحقت مقاومة العدو بحيث يتسنى للجنود "الدخول آمنين دون حاجة للقتال" من بيت الى آخر». (أنظر كتاب «الأمراء»، بوب وودوارد، ص ٢٩١). ومعلوم أن تلك المقابلة الصحفية كلفت الجنرال دوغان منصبه العسكري الرفيع، بسبب كشفه للخطة الأمريكية التي نفذت فيما بعد. وهذا ما أكده دوغان نفسه بعد بضعة أشهر من إقصائه من منصبه، في مقال طويل نشرته صحيفة الغارديان البريطانية (١٩٩١/٢/٩).

وفي خطتها هذه استفادت القوات الأمريكية من التخلف الخططي للنظام العراقي وتهاونه بحياة الجنود العراقيين، ومن حرصه على إبقاء بعض الجسور مع الإمبريالية الأمريكية. وهذا ما يفسر تهيبه من مهاجمة مناطق النفط السعودية، وفق رأي بعض المسؤولين الأمريكيين. وكان الجنرال باول، رئيس الأركان الأمريكية، حذر من مثل ذلك الهجوم العراقي، حسبما تذكر صحيفة الهيرالد تريبيون (٩١/٣/١٨). إذ قال كان: «الخطر رقم واحد» في حسابات العسكريين الأمريكان في شهر آب/ أغسطس هو إمكانية تحرك عراقي نحو المناطق الشمالية-الشرقية من العربية السعودية من أجل السيطرة على الموانئ التي أصبحت العامل الحاسم في تحشد القوات العسكرية المتحالفة. وقال الجنرال باول إن مثل ذلك التحرك العراقي خلال الأيام الثلاثين الأولى بعد احتلال الكويت كان سيخلق «وضعاً عسيراً جداً جداً، لأننا كنا سنخسر الموانئ التي استخدمناها للوصول الى الأراضي السعودية.» وأضاف باول قائلاً أن العراق كان يمكن أن يحتل حقول النفط السعودية، ومراكز تحلية الماء، إضافة الى السيطرة على الموانئ في الجبيل والظهران. وأعرب عن تقديره أنه في تلك الحال، كانت المقاومة الأمريكية ستتحدد في القصف الجوي من حاملات الطائرات ومن القواعد الجوية الأخرى في السعودية.

ومن جانب آخر أبقى صدام القوات العراقية في الأراضي الكويتية بعد فوات فرصة مهاجمة

حقول النفط والموانئ السعودية في منطقة الخليج، فجعلها هدفاً سهلاً للقصف الأمريكي المركز. وفي الحالتين أظهرت القيادة العراقية العليا عدم كفايتها لشن مثل هذه الحرب المغامرة. (أنظر هامش الصفحة، ٣٦٣ حول مخاوف الغرب من احتمال انسحاب عراقي سريع من الكويت).

والحقيقة التي تبيّنت بعد توقف القتال هي جهل النظام العراقي لأوليات الستراتيجية العسكرية كمسألة اختيار المكان والزمان للمعركة الأساسية، وقلة إدراك للأوضاع العالمية التي حلت في أعقاب انهيار النظام السوفيتي، والتي مكّنت واشنطن من الهيمنة العالمية الإنفرادية بحيث اتخذت من منظمة الأمم المتحدة ستاراً لعدوانها على العراق. ولعل أكبر الإنتقادات على الخطط العسكرية العراقية هو الخطأ في اختيار هدف الحرب. ففي دراسة نشرتها مجلة الفورن أفيرس الأمريكية (ربيع، ١٩٩١) لآثار حرب الخليج الأخيرة على الستراتيجية الإسرائيلية، قال كاتب الدراسة، وهو زئيف شيف، مراسل صحيفة هاآرتز الإسرائيلية:

«لا يمكن لإسرائيل تجنب التساؤل ماذا كان سيحدث لو أن الحرب اتخذت مجرى آخر؟ مثلاً لو كان صدّام حسين وجّه قواته نحو الغرب صوب إسرائيل، بدلاً من تحركها نحو الجنوب الى الكويت؟». يجيب الكاتب على تساؤلاته قائلاً إنه سيكون من العسير جداً تحشيد قوات دولية كالتي حُشدت في معركة الكويت، وإن هذه القوات حتى لو تم تحشيدها «فإن إسرائيل تكون قد أصيبت بشلل نفساني من الوجهة المعنوية ... إن خطأ صدّام حسين كان التوجه صوب الكويت أولاً، رغبة منه كما هو بيّن، لملء خزائنه استعداداً لحربه اللاحقة ـ ضد إسرائيل ...»

وهذه قضية لم تكن سريّة أو غير معلنة بالنسبة للمخططين في النظام العراقي، ولكن العقلية المسيّرة للسلطة كانت النزوات الفردية والتعويل على حاجة الدوائر الأمريكية للنظام القائم في العراق ما دام (في تصوره) لم يتجاوز الخطوط المرسومة له.

فقد نشر تقرير شبه رسمي أمريكي عام ١٩٩٠ يشخّص بصراحة احتمال هجوم إسرائيلي على العراق لتدمير المنشآت الصاروخية والنووية، وأن ذلك سيقود حتماً الى أزمة عالمية تمتد الى الخليج بما يهدد المصالح الإمبريالية للولايات المتحدة، وانقطاع تدفق النفط. واستنتج التقرير:

«أن قيام إسرائيل بهجوم مسبق على العراق هو مغامرة بالغة الخطر، وستسبب حرباً كبيرة تقود بالضرر على مصالح الولايات المتحدة». (من تقرير عسكري أمريكي بعنوان: القوة العراقية والأمن الأمريكي في الشرق الأوسط. معهد الدراسات الستراتيجية، الكلية الحربية للجيش الأمريكي، بنسلفانيا، ١٩٩٠. ص ١٠ من المقدمة.)

وقد حلل التقرير بشكل مفصل مخاطر مثل هذه الحرب وتزايد احتمال وقوعها لمخاوف الدوائر الإسرائيلية من عواقب تغيّر توازن القوى العسكرية في المنطقة لصالح العراق بسبب الحرب العراقية - الإيرانية. وألمح التقرير (ص ٥٦) الى أن أي صدام إسرائيلي - عراقي سيدفع الحكم العراقي لمهاجمة الكويت وربما السعودية لقطع النفط. ولم يكن من الصعب إدراك استنتاجات التقرير من أن الحرب قد تكون محتمة وأنه من الأفضل للولايات المتحدة أن تواجه العراق بقواتها الخاصة من أن تعتمد على القوة الإسرائيلية التي ستحرج الأنظمة العربية المرتبطة بواشنطن، وقد تنتهي الى غير صالح الولايات المتحدة. فإذا كانت الحرب محتمة فمن الأفضل، في رأي واشنطن، أن تبادر هي الى تحديد مكانها وزمانها وفق الحسابات الأمريكية، لا حسابات صدّام ولا حتى حسابات إسرائيل.

والذي يدل على صحة هذا التحليل أن الولايات المتحدة ألحّت على إسرائيل بعدم مهاجمة العراق رغم تقاطر الصواريخ العراقية عليها. فمن الواضح أن احتلال الكويت لم يكن عملية مدروسة جيداً من الناحية الخططية العسكرية على الأقل. فكان من السهل جداً على القادة العسكريين الأمريكان التبجح بإنتصاراتهم «الباهرة» في تهديم المنشآت المدنية العراقية وتقتيل المجندين العراقيين الفارين من الكويت.

ومع ذلك اعتبر الجنرال شوارزكوف، القائد الأعلى للقوات الدولية المتحالفة، صدّام حسين

«عسكرياً عظيماً»، لا شك لغرض المبالغة بالنصر الأمريكي وإظهار نفسه بصورة القاهر الكبير. فقد علّق شوارزكوف في فصول من مذكراته نشرتها صحيفة الصندي تايمس اللندنية (٣٠ حزيران ١٩٩١) على قيادة صدام العسكرية قائلاً:

«لقد حطمنا بصورة كاملة تقريباً القدرة الهجومية للقوات العراقية في ميدان الكويت... أما القول بأن صدام حسين مخطط ستراتيجي عظيم، فهو ليس بالمخطط الستراتيجي، ولا هو تمرس في الفنون الحربية، ولا أتقن التعبية العسكرية، وليس هو بجنرال، ولا حتى جندي. وفيما عدا ذلك كله، فهو رجل عسكري عظيم.»

وتقول مصادر صحفية أن تقديرات شوارزكوف المبالغ فيها كانت من بين أسباب تسرّع الرئيس الأمريكي بوقف القتال. (تعليق أندرو ستيفن في الأوبزيرفر البريطانية، ٩/٦/٩١).

ويضاف الى تخلف العقلية العسكرية للقيادة العراقية مخاوفها من تمرد الجماهير الشعبية على أوضاع الأرهاب والقمع، فكان النظام يخشى أشد ما يخشى انتقال الجنود بسلاحهم ضد الفاشية متضامنين مع الجماهير الشعبية المنتفضة. وهذا ما حدث فعلاً بعد الإعلان عن إيقاف القتال. وهنا حوّلت قوات الإحتلال موقفها ودعمت النظام العراقي خوفاً من إفلات الزمام وتسلم القوى الثورية للسلطة في العراق. والحقيقة إن الرئيس الأمريكي، جورج بوش، ردّ صراحة على المطالبة الصحفية بضرورة التدخل لدعم الإنتفاضة في العراق لإسقاط النظام العراقي، قائلاً:

«لقد أوضحت منذ البداية، بأنه لم يكن إسقاط صدام حسين من أهداف القوى المتحالفة، لذلك لا أظنهم توقعوا أبداً بأن الولايات المتحدة ستأتي لدعمهم لإسقاط هذا الرجل.» وقال أن أمريكا لا تريد أن «تُبتلع في هذه الأوحال بتقديمها أرواحاً غالية في المعركة ... لقد وفينا بإلتزاماتنا». (الإندبيندنت، ٦/٤/٩١)

ومع ذلك أرادت واشنطن تمهيد الطريق لإنقلاب داخل الأسرة الحاكمة تبقي على هيكل النظام

مع إبدال الوجوه الحاكمة. وكانت الصحيفة المذكورة نقلت (١/٣/٩١) عن مسؤولين أمريكان كبار رغبة واشنطن في بقاء نظام العراقي في المراحل الأولى على الأقل، ليكون صدّام هو الذي يصدر الأوامر بالإذعان لمشيئة واشنطن، ويصادق على الشروط المهينة للهدنة. كما أن الولايات المتحدة كانت تطمح أن تتولى الشركات الأمريكية حصة كبيرة من عقود إعادة إعمار ما خرّبته الطائرات الأمريكية في العراق. ومثل هذا النهب والإذلال للشعب العراقي يصعب أن يتما عن طريق نظام غير نظام صدام.

والحقيقة أن الحرب الخليج الأخيرة اتسمت بطابع «اقتصادوي» من بين أهم أهدافه خلق الأعمال للشركات الأمريكية. فقد نقلت صحيفة الهيرالد تريبيون الأمريكية (٢٤/٦/٩١) عن مسؤولين في البنتاغون أن الهدف من القصف الجوي المركز على العراق الذي دام ٤٣ يوماً كان تدمير المؤسسات المدنية في العراق قبل اعتبارات كسب الحرب. ونقلت الصحيفة مقابلات مع بعض المسؤولين عن تحديد الأهداف للقصف الجوي للمنشآت العراقية قالوا فيها:

«إن بعض الأهداف قُصفت أساسياً، ولاسيما في أواخر الحرب، لخلق مؤثرات تستخدم للضغط على العراق في الفترة فيما بعد الحرب، وليس التأثير على سير القتال. ويقول الذين شخصوا أهداف القصف أن غرضهم كان تدمير أو تعطيب المنشآت الثمينة التي لا تستطيع بغداد إصلاحها بدون مساعدة أجنبية.»

وبكلام آخر دمرت المنشآت العراقية لكي تتولى الشركات الأمريكية عقود تصليحها بعد الحرب، وهذا ما جرى أيضاً في الكويت، حيث تمّ تخصيص عقود إعادة البناء وإصلاح التدمير حتى قبل الشروع في العمليات الحربية. ويقول بعض المطلعين على آثار الدمار في المنشآت الإقتصادية العراقية نتيجة الحرب، بأن أكثر المصانع غير العسكرية والمؤسسات العلمية والخدمات المدنية قد دمرت، بانتظار أن تقوم الحكومة العراقية، الحالية أو اللاحقة، بإيكال تعميرها الى الشركات الأمريكية.

ومثل هذه الستراتيجية «الإقتصادوية» للحرب ليست بالأمر المستحدث أو الغريب، فقد

ولدت مع تعمق الأزمة التاريخية للرأسمالية الأمريكية، التي كان من أبرز مظاهرها الزيادة الفلكية الأبعاد للعجز المالي الأمريكي. وكان من الحلول المطروحة لمعالجة هذا العجز جملة من البدائل. منها التلاعب بنسبة الفائدة المصرفية ومعدلات صرف الدولار من أجل زيادة الصادرات وتقليص الإستيرادات، وجذب الودائع الأجنبية الى المصارف الأمريكية. وحدث هذا بشكل غير إعتيادي في عهد الرئيس ريغان. ولكن نتائج تلك السياسة المالية عادت بأوخم العواقب على الإقتصاد الأمريكي. فكان القرار بـ «تسييس» النظام الإقتصادي العالمي؛ أي التوجه لإفتعال أزمات غير إقتصادية كالإنقلابات والحروب المحلية لغرض إيجاد دوافع غير إقتصادية (سياسية) لهروب رؤوس الأموال من العالم الثالث الى البلدان المتطورة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة. وكان الظن السائد بين خبراء الإقتصاد في الولايات المتحدة خلال الثمانينات أن التحكم بمستوى الفائدة ومعدلات تبادل العملة سيؤدي الى إيجاد التوازن في الإقتصاد الأمريكي وسد العجز المالي والتجاري. ولكن الذي حدث غير هذا. وكان أحد الإساتذة الأمريكان، وهو البروفسور بيتر دروكر، شخّص هذا التطور الشاذ في السياسة الإقتصادية الأمريكية. فقال أن «الرساميل الهاربة» من أمريكا اللاتينية تقدر ببضع مئات من بلايين الدولارات على الأقل، وأن هذه الأموال الكبيرة قد هرّبت الى المصارف الأمريكية ليس لأسباب إقتصادية وإنما بسبب عدم الإستقرار السياسي في تلك البلدان. وتساءل دروكر في مقال نشرته مجلة «فورن أفيرس» الأمريكية (ربيع، ١٩٨٦) حول التحولات في النظام الإقتصاد العالمي، قائلاً:

«ماذا سيحدث لو أخطأ الخبراء الإقتصاديون واستمر العجز في الميزانية وفي التجارة الأمريكية ...؟ هذا ما سيحدث لو كانت رغبة العالم الخارجي تتقرر باعتبارات غير إقتصادية محضة ـ أي باعتبارات السياسية الداخلية والمحلية مثلاً، أو لمجرّد الهروب من المخاطر الداخلية التي قد تلوح لهم أكبر من خطر تخفيض قيمة العملة في الولايات المتحدة. هذا هو «السيناريو» الوحيد الذي تدعمه الوقائع المحددة، وليس النظرية ...» ومع ذلك يرى الكاتب أن العجز المالي الأمريكي هو أكبر من أن يسد حتى عن طريق الحلول «الإقتصادوية»، فيقول:

«والمبالغ المطلوبة من الخارج لتغطية كلا العجزين الهائلين في ميزانية الدولة وفي الميزان التجاري الأمريكي، ربما سيكون من الحجم بحيث لا يغدو هذا «السيناريو» أول الإحتمالات». هذا وكان الكاتب خفف قليلاً من تقديراته هذه في نسخة المقال التي ضمّنها في كتابه (فرونتيرس أوف مانيجمنت، ص ٤٣).

ووفقاً لهذه التقديرات فإن الأوضاع السياسية المضطربة والحروب المحلية، بما تحدثه من انتقال لرؤوس الأموال الى المصارف الغربية الكبرى أصبحت من مقومات الأنظمة الإقتصادية في البلدان الرأسمالية «المتقدمة»، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية.

الواقع أن العجز المالي الأمريكي قد بلغ أكثر من ترليوني (مليوني مليون) دولار في الوقت الحاضر، ويقدر أن تدفع الولايات المتحدة خمس مئة مليون دولار هذا العام (١٩٩١) لتغطية الفوائد المتأتية من القروض المالية لسد العجز. وهذا بعض ما يفسر الجوانب غير العقلانية في السياسة الأمريكية التي وجدت تعبيرها في استدراج زبونها القديم صدام حسين، لمغامرته من أجل تدمير العراق تدميراً مبرمجاً، في محاولة ليس فقط لتعديل توازن القوي في المنطقة، بل وكذلك للإستحواذ على عائدات النفط العراقي وفرض المجاعة والموت على الجماهير العراقية.

والى جانب ما تقدم توجد أسباب أخرى لتوقف القتال بالصورة التي تمّ بها. فهناك اعتبارات دولية تتعلق بتوازن القوى والنفوذ في المنطقة. منها أن واشنطن لم تكن تطمئن الى تعليق مصالحها الكبرى في المنطقة على أنظمة غير مجرّبة. وكانت ترى أن التعامل مع شيطان تعرفه جيداً خير من التعامل مع شيطان لم يجرّب بعد، وفق المثل الإنكليزي. وقد كشف النقاب عن خلاف أمريكي مع السيدة ثاجر، رئيسة الوزارة البريطانية السابقة حول مصير صدام. ففي مقابلة مع تلفزيون الكويت بمناسبة مرور عام على الاحتلال العراقي، قالت ثاجر: «ما كان يجب أن توقع الهدنة مع العراق دون أن يسلم الشعب العراقي صدام حسين الى محكمة دولية» وقالت الغارديان البريطانية، (٣/٨/٩١) التي نقلت الخبر أن السيدة ثاجر فيما يبدو كانت تبشر بالتقدم على بغداد من أجل فرض الإستسلام الشخصي على صدام. ثم أضافت ثاجر: «إن أصدقاءنا الأمريكان رغبوا بالتوجه الى الأمم المتحدة، وفي اللحظة التي وصلت فيها القضية أعتاب تلك المنظمة، كان من العسير جداً تأمين ظروف تسليمه [صدام] كجزء من شروط الهدنة.»

وقد ردّ السيد دوغلاس هيرد، وزير الخارجية البريطاني الحالي، على رئيسته السابقة في مقال نشرته التايمس اللندنية (٩١/٨/٢)، قائلاً: «لو تقدمنا الى بغداد لوجدنا أنفسنا مضطرين الى إختيار حكومة عراقية جديدة ثم حماية هذه الحكومة. وفي اللحظة التي نتورط في أوحال السياسة العراقية، سنجد من الصعب تخليص أنفسنا، وسيتعرض جندنا الى الخطر وسيتبدد أي دعم كنا نتمتع به.»

هذا اعتراف صريح بعجز الحملة العدوانية على العراق عن الإستمرار بالقتال داخل المدن العراقية. فعلى رغم نجاح الحملة العسكرية الأمريكية ضد العراق، ما تزال واشنطن غير قادرة على مواصلة حملات عسكرية طويلة الأمد بالنظر للأزمة الكبرى التي تواجهها الرأسمالية الأمريكية. وقد سبقت الإشارة الى أن من أهداف الحرب ضد العراق كان محاولة التمويه على حقيقة ضعف الطاقات الإقتنصادية الأمريكية وتقليص تشكيلاتها العسكرية، باستخدام مثال تدمير العراق، البلد الصغير، لإخافة القوى الكبرى والصغرى معاً.

وليس من شك كانت هناك أيضاً أهداف أخرى للسياسة الأمريكية وراء إيقاف القتال. فكانت هناك القضايا غير المحسومة التي تتعلق بحجم التنازلات المالية المطلوبة من شيوخ الكويت وأمراء السعودية، ولاسيما وقد ارتهنت حكومة الكويت أكثر موجوداتها في الخارج للشركات الأمريكية التي تولّت أعمال إصلاح المؤسسات النفطية والمدنية المخرّبة.

وهناك شروط القواعد العسكرية التي تطالب واشنطن بإنشائها في بلدان الخليج. وهذه جميعاً يمكن تحقيقها بسهولة أكبر مع وجود شبح صدام - وليس بإزالته. على الأقل للتلويح به لمشايخ الخليج الذين قد تخونه الذاكرة بعد فترة من الزمن، فيظهروا بعض التردد في الإذعان للمشيئة الأمريكية. وقد كشفت قضية بنك الإعتماد والتجارة العالمية مؤخراً جوانب جديدة من الستراتيجية «الإقتصادوية» الأمريكية الراهنة.

ويضاف الى ذلك كله، الوجود الإيراني في العراق والخليج. فقد حاول صدام التقرب من طهران خلال الحرب الأخيرة متنازلاً عن الحقوق العراقية في شط العرب، في حين أفادت بعض المصادر أنه كان عرض على الحكومة الإيرانية عقد حلف دفاعي مشترك لقاء إدخال القوى الدينية العراق في قوام السلطة العراقية. ثم أنه كرر هذا العرض بعد إيقاف القتال لتفادي

مشاركة طهران في تشجيع الإنتفاضة الشعبية التي انفجرت في عدد من المدن العراقية في الجنوب والشمال.

والظاهر أن صدام ظل يسير على خطته باستخدام ورقة العلاقة بطهران لكسب الوقت وتدعيم وضعه المتداعي في الداخل وفرض شروط مناسبة لمساوماته مع واشنطن. وكانت الأخيرة ترى أن من مصلحتها قلب صفحة جديدة في علاقاتها مع العراق لئلا تقود الضغوط الأمريكية الى دفع صدام الى أحضان طهران وفتح الطريق لقيام حكم ديني في العراق خاضع لنفوذ إيراني. وتتضاعف مخاطر مثل هذا الإحتمال في نظر واشنطن بالقدر الذي تتوثق به العلاقات بين إيران والإتحاد السوفيتي وتصاعد نفوذ المؤسسة العسكرية السوفيتية على حساب مكانة غورباتشوف. وقد كان تصاعد نفوذ العسكريين في الدولة السوفيتية وراء الوساطات المنافقة التي قام بها غورباتشوف لتحقيق وقف إطلاق النار في المراحل الأخيرة من الحرب.

ويضاف الى هذه الحسابات أن واشنطن ظلت تفتقد الى بديل مناسب لنظام صدام، يؤمّن مصالحها في العراق وإبقاء الشعب العراقي رهن السيطرة والقمع. فتشير الدلائل الى أن البدائل المطروحة في السوق الدولية لا تمتلك نصيباً من الجدية أو مقومات الديمومة. فالعناصر التي ترشّحها الدوائر السعودية لحكم العراق، كإبراهيم الداود وصلاح التكريتي وغيرهما يفتقدون أي قدرة على البقاء في كراسي الحكم في معزل عن وجود عسكري أمريكي كبير في العراق. والمرشحون الآخرون الذين طرحتهم لندن في مقابلات رسمية أجرتها مع ممثلي جبهة «المعارضة» العراقية في دمشق ليسوا بأفضل حظاً من منافسيهم في الرياض. وربما كانت لندن تعرف مقدماً هذه الحقيقة فلم تخف عدم جدية مساعيها تلك. لكنها كانت ولم تزل تواجه منافسة أمريكية في الحصول على فرص أفضل للشركات البريطانية للعمل في الكويت والعراق.

وتشير الصحافة البريطانية الى عدم ارتياح واشنطن للإتصالات الرسمية التي تجريها وزارة الخارجية البريطانية مع ممثلي قوى المعارضة العراقية المتواجدة في العاصمة السورية. وكان الذي أثار حفيظة واشنطن وجود ممثلين للحركات الدينية العراقية في جبهة دمشق، بالنظر

للعلاقة الوثيقة بين تلك الحركات وإيران. ولكن سرعان ما تبددت مخاوف واشنطن فتوثقت العلاقات بينها وبين بعض تلك القوى الدينية حتى لم تعد مثل هذه العلاقات موضع حراجة أو تعفف من قبل بعض تلك الأوساط.

والظاهر أن لندن لم تكن تولي أهمية كبيرة لتلك العلاقة، ربما لأنها كانت ترى أن طهران غير راضية عن تحركات القوى الدينية العراقية، ولا سيما تلك التي كانت ذات صلات تاريخية بالأنكليز والشاه المخلوع. وهي من الناحية الثانية كانت ترى أن إتصالاتها بقوى المعارضة العراقية كان المقصود منها في الأساس توثيق العلاقات الثنائية بواشنطن عبر تحقيق شروط أفضل للتعامل بين العاصمتين.

وكانت طهران من جانبها حاولت، فيما تشير التقارير الصحفية، استثمار ظروف الهدنة لتوسيع نفوذها في العراق. لكنها عندما شعرت بعدم جدوى لمحاولاتها أغلقت الحدود في وجه تسلل الحركات الدينية عبر الحدود الإيرانية - العراقية، في وقت أشارت الأخبار الى أن السيد رفسنجاني دعا الى نوع من التفاهم بين الحركات الدينية مع حزب البعث الحاكم في العراق، وإن كانت دعوته هذه جاءت بصورة ضمنية وتحت ستار مهاجمة نظام صدام.

وفي هذه الأوضاع أشادت وسائل الإعلام البريطانية بمساعي جبهة المعارضة العراقية في دمشق لتنظيم اجتماع كبير في بيروت في ٩١/٣/١٠، يضم أطراف الجبهة المذكورة وممثلين عن العناصر العراقية اللاجئة في الرياض، لغرض تشكيل حكومة في المنفى. وكانت كل من دمشق والرياض تطمح أن يساعد قيام تلك الحكومة في تسهيل مهمة ركوب الموجة الشعبية في العراق ضد نظام صدام. ومثل هذه الحسابات كانت تعكس الأوهام التي أطلقتها أجواء حرب الخليج الثانية، وخمول عقليات قوى المعارضة العراقية التقليدية بحيث عللت نفسها بإمكانية دفع الجماهير العراقية لتأييد متل هذه الدسائس المفضوحة.

ولعل من أهم نتائج الحرب ضد الشعب العراقي، وهي كانت حرباً عالمية ضد شعب من شعوب العالم الثالث، أنها كشفت خطوط مجابهة جديدة بين الشعوب والإمبريالية العالمية؛ ليس في المنطقتين العربية والإسلامية فحسب، بل وفي العالم الثالث كله - مجابهة لم تتكشف أهم أبعادها بعد.

استنتاجات

«لقد إنتهينا من الحرب الباردة، ودخلنا عصراً جديداً، عصر الحروب على الموارد الطبيعية. فهذه الحروب تدور حول الأموال والنفط، وخلال سنين قلائل سنشهد صدامات على المياه في الشرق الأوسط.»

(جوديث كيبر، أحد المحللين في معهد بروكينكس للسياسة الخارجية، واشنطن، تعليقاً على احتلال الكويت. صحيفة الورلد ستريت جورنال، ١٩٩٠/٨/٣)

«لا يمكن أن نسمح لأحد بهذا التهور أن يسيطر على مورد طبيعي بهذه الأهمية.»

(من خطاب لجورج بوش في ١٩٩٠/٩/١٢، يحدّد أهداف حرب الخليج.)

«إن الإنهيار النهائي للامبراطورية السوفيتية غيّر كل شيء لأوربا. بيد أنه لم يبدأ أحد بعد بإدراك ما ينطوي عليه ذلك بالنسبة للأساليب القديمة في العمل.»

(هنريش فوغل، مدير معهد أوربا الشرقية والدراسات السوفيتية في كولون. عن صحيفة الهيرالد تربيون، ٩١/٩/٦)

لا خلاف في أن أزمة الكويت والحرب الدولية التي أعقبتها، والحرب العراقية ـ الإيرانية التي سبقتها، المصائب التي تعرض لها شعب العراق أيدي الجماعات الحاكمة التي تداولت السلطة منذ عام ١٩٦٣ وغيرها من أحداث يمكن أن تدرس كل حدة، كمعطيات قامت بأسبابها الخاصة بها ونتجت عن ظروف محدّدة تتناين في الطبيعة والزمن. ولكنها تظهر، في ضوء ما قدمناه في هذه الدراسة على أنها حلقات في سلسلة واحدة بدأت بسقوط ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨؛ سلسلة لم تتبيّن نهايتها بعد.

فثورة ١٤ تموز قامت، كما أسلفنا، في فترة تحوّل كبير على المستويين العالمي والإقليمي، وفي لحظة انعطاف في مجرى الحرب الباردة التي هيمنت على الحياة الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ففجّرت أزمة عالمية بعيدة المدى اتخذت أبعاداً تجاوزت حدود العراق والمنطقة العربية وامتدت الى الصين والقضية الألمانية والعلاقات بين المعسكرين الدوليين، وذلك لمكانة العراق الستراتيجية في توازن القوى الكبرى، ولحساسية الفترة الزمنية التي جاءت فيها.

وهي في الوقت نفسه، تمثّل أهم تطور في تاريخ العراق الحديث، على رغم ما آلت اليه في نهاية المطاف. فقد أتاحت للشعب العراقي فرصاً لتحقيق تحرره الوطني وتقرير مصيره بنفسه، وفتحت الطريق أمام قيام نظام حكم ديموقراطي تتمتع الجماهير في ظله بحريات التنظيم السياسي والمهني. بيد أن الثورة سرعان ما تعثرت فلم يتح لها أن تبلغ مداها وتنجز المهام المرجوة منها. ومع ذلك حققت عدداً من المنجزات الهامة وتركت آثاراً لا تمحى في حياة الشعب العراقي. ومن تلك المنجزات الإصلاح الزراعي وظهور المنظمات الجماهيرية للعمال والفلاحين والنساء والطلبة، وحصول الشعب الكردي على اعتراف بوجوده كقومية متميّزة ضمن الجمهورية العراقية، كما بيّنت بشكل عملي ملامح الصراع الطبقي في العراق وأشارت الى معالم المستقبل.

فلم تكن الثورة الوطنية العراقية لأعوام ١٩٥٨ ـ ١٩٦٣ تجربة سلبية محضة، بل كانت مرحلة ضرورية لتقدم ونضوج المجتمع العراقي الحديث الذي تكوّن في أعقاب الحرب الإمبريالية الأولى؛ مرحلة تكشفت فيها القوى الإجتماعية المؤثرة في المعترك السياسي، وظهرت فيها ملامح الصراع الطبقي وارتباطاتها الدولية، وكذلك دور النفوذ الخارجي في تشويه العملية التاريخية. فكانت مدرسة حيّة تبيّنت فيها الجماهير والهيئات القيادية مصاعب صنع الحياة الجديدة وأخطار السياسة العالمية. فالمؤمل أن تظل اختبارات تلك المدرسة ماثلة أمام أنظار الجيل الجديد الذي سيتصدى للمهام التاريخية التي تطرحها الأوضاع العالمية المستجدة.

وعلى رغم طرافة الأوضاع العالمية بعد انهيار الدولة السوفيتية وظهور كيانات قومية جديدة على أنقاضها، واستحالة التكهن بما سيؤول اليه العالم، فإن المؤشرات الأولية تنبئ بتعمق الأزمة العالمية وإعادة اصطفاف القوى الدولية. وهذا بالتالي يحتم مضاعفة أخطار التوسع الدولي واشتداد المنافسات الدولية وانتشار الحروب الإقليمية والأهلية. وفي هذه الأوضاع تجد الولايات المتحدة نفسها القوة الكبرى الوحيدة في العالم. لكنها إذ تتمتع بتفوق عسكري ساحق تظل تتخبط في أزمة إقتصادية شاملة. وهذا قد يقودها، كما بيّنت أزمة الكويت، الى مغامرات دولية جديدة ضد الدول الصغرى و «المناطق الستراتيجية» التي تحتل المنطقة العربية، وخاصة العراق محلاً محورياً فيها. فليس من قبيل الصدف أن تختار الولايات المتحدة ختام نصف قرن من الحرب الباردة ليس بالهجوم على الإتحاد السوفيتي أو الدول الإشتراكية السابقة، وإنما بتدمير العراق تدميراً شاملاً فارضة عليه أشد إجراءات الحصار الإقتصادي. ويجب أن لا يخفى أن المقصود بالحرب التي شاركت فيها ثلاثون دولة لم يكن نظام صدّام، الذي استدرج للمصيدة وخرج سالماً منها، بقدر محاولة إرضاخ الشعب العراقي وحرمانه من وسائل التقدم والدفاع الذاتي.

ولقد أشارت هذه الدراسة الى أن التقارب بين المصالح الأمريكية والسوفيتية جاء في أعقاب ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، فكانت زيارة خروتشوف الى الولايات المتحدة (عام ١٩٥٩) وهي أول زيارة لزعيم سوفيتي لأمريكا، بدافع حل المشكلة الألمانية على حساب الثورة العراقية بمبادلة برلين ببغداد. وكذلك كانت الحرب العراقية ـ الإيرانية دافعاً أساسياً في توثيق العلاقات

الأمريكية ـ السوفيتية. ففي خضم تلك الحرب تساءل مسؤول أمريكي كان يشغل منصب نائب وزير الخارجية الأمريكية المساعد لشؤون الشرق الأوسط، في مقال بعنوان «المصالح الأمريكية في الخليج العربي»:

«قد يظهر الخطر الغربي اليوم أقل شأناً في نظر موسكو ـ في أعقاب الثورتين العراقية [في ١٤ تموز ١٩٥٨] والإيرانية وادراك حدود النفوذ الستراتيجي الأنكلو ـ أمريكي في بقية الخليج ... فهل تستطيع القوى الكبرى التوصل الى نظرة ترى فيها الخليج كساحة حساسة ذات أهمية بالغة للعالم كله يحلّ فيها التعاون بدلاً من المنافسة، تحقيقاً للمصالح السوفيتية والغربية معاً؟» (J. W. Twinam, U.S. Interests in the Arabian Gulf. American -Arabian Affairs. (21), Summer 1987.)

وهذه المكانة الخاصة للعراق في خطط الهيمنة الدولية لم تكن حقيقة ماثلة أمام أنظار الذين تصدروا حكم العراق أو قيادة الحركة الشعبية. لذلك كان هشاشة النظام الحاكم والتبعية الفكرية لقيادة الحركة الجماهيرية والتماهل السياسي والجهل بحقيقة الأوضاع الدولية من جملة أسباب ضياع الثورة وصعود النظام القائم بفصائله المتتالية وبقاء العراق ضحية للإنقلابات المشبوهة والتسلط الفردي والعدوان الإمبريالي. وما لم تعالج أدواء الحركة السياسية الوطنية وتتخذ الحلول الناجعة لها فستضيع الفرص التاريخية المقبلة ويظل العراق، شأن البلاد العربية والمنطقة الإسلامية، ميداناً «ستراتيجياً» لمغامرات الولايات المتحدة ومنافسات القوى الرأسمالية الصاعدة في أوربا والشرق الأقصى.

فهل ثمة دروس تقدمها تجربة ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ بإنعكاساتها الدولية والإقليمية لإستشراف ما يُحتمل من آثار الأوضاع العالمية المستجدة على العراق وعلى «المناطق الستراتيجية»؟

قد يكون من العبث، كما أشرنا، التكهن بنتائج أوضاع متقلبة وغليان عالمي كبير، ومع ذلك هنالك دلائل على أن العالم يعود الى فترة تشابه فترة الحرب العالمية الأولى، وهي أول صدام عالمي في عصر الرأسمالية. فالعراق والبلاد العربية والأوضاع الحالية في أوربا، بما في ذلك

الثورة الروسية عام ١٩١٧ وقيام أنظمة «اشتراكية» والقضية الألمانية، هي جميعاً حصيلة ذلك الصدام العالمي الكبير. فقد رسمت حدود الدول التي ظهرت في أعقاب تلك الحرب وفق مصالح القوى المنتصرة ولإبقاء القوى المهزومة، وبضمنها المنطقة العربية، رهن السيطرة الإمبريالية. غير أن قيام الثورة الإشتراكية في روسيا القيصرية كان من العوامل التي عطلت بعض نتائج الحرب العالمية وأبقت آثارها البعيدة كامنة تنتظر الإنفجار. واليوم تظهر المؤشرات الى عودة لأوضاع الحرب العالمية الأولى في المنطقة العربية وفي العالم، وفق ما ألمح روبرت فيسك، مراسل صحيفة الإنديبندنت البريطانية في الشرق الأوسط، في استعراضه لأحداث المنطقة. فقد بدأت الدولة السوفيتية بالإنهيار وتتكالب القوى العالمية على اقتطاع أوصالها، وتعود الحياة الى مجاريها المعروفة في القارة الأوربية ـ الحروب العنصرية والمنافسات بين الدول القومية ـ في وقت تبرز الى السطح قوى رأسمالية جديدة، في حين يجري الإعداد لتصفية القضية الفلسطينية، بمشاركة الحكام الدمى، بإنكار حق الشعب الفلسطيني في وطنه المحتل. ويقول روبرت فيسك أن السياسة الغربية تعود اليوم الى ما كان السير مايك سايكس عام ١٩١٧، الذي كان أحد الموقعين على معاهدة سايكس ـ بيكو السيئة الصيت. وكان السير مايك دعا آنذاك الى إقامة:

«وفاق أنكلو ـ فرنسي دائم يتحالف مع اليهود والعرب [المتعاونين مع بريطانيا] والأرمن من أجل تعطيل مفعول حركة الوحدة الإسلامية (البان إسلاميزم) حفاظاً على الهند وأفريقيا من أخطار المحور الألماني ـ التركي.» (الإنديبندنت، ٤/٩/٩١)

إن حرب الخليج الأخيرة جاءت مقدمة الى الأوضاع العالمية المستجدة كاشفة بعض معالم التكتلات التي ظهرت للعيان لأول مرة منذ انقشاع ضباب الحرب الباردة. فقد جاءت الحرب الدولية ضد العراق، كما أشرنا، كمحاولة لفرض الهيمنة الأنفرادية للولايات المتحدة على العالم في وقت تضاءلت قواها وغرقت في ديون متراكمة وتردت صناعتها وتدهورت الحياة في مدنها الكبرى. ففي حين تولت الطائرات والصواريخ الأمريكية المتقدمة تهديم مؤسسات العراق العسكرية والمدنية، فرض على كل من ألمانيا واليابان الى جانب ملوك ومشايخ

العرب، دفع قوائم مصروفات الحرب. وقاد هذا الى استياء شديد في كل من بون وطوكيو.

والحقيقة ظهر تعاطف شعبي ألماني مع العراق ضد حرب الخليج لم يشهد مثيله إلا في قلة من الدول العربية. إذ سارت مظاهرة شعبية في بون إحتجاجاً على المشاركة الألمانية غير المباشرة في العدوان الأمريكي، بلغت نحو مئتي ألف متظاهر. وأستثارت هذه المظاهرة وأعمال الإحتجاج الأخرى التي أظهرها الشعب الألماني مخاوف الدوائر الغربية، حتى أشار أحد معلقي مجلة (ورلد تو دي) التي يصدرها المعهد الملكي البريطاني للشؤون الخارجية (حزيران/ يونيو ١٩٩١) الى: «عودة تحالفات الحرب العالمية الثانية، التي أنضمت اليها فرنسا دون إبطاء، تاركة السياسة الخارجية الألمانية في عزلة كبيرة». وأضاف المعلق قائلاً: «إن الخط السياسي المستقل الذي تبنته ألمانيا خلال حرب الخليج قد ألحق الضرر أيضاً بعملية الوحدة الأوربية». وألمح المعلق أن بون أعرضت عن دعوة جورج بوش الى ألمانيا لأن تكون «شريكاً في قيادة العالم» الى جانب الولايات المتحدة. وكان بوش أطلق تلك الدعوة خلال زيارته لألمانيا في شهر أيار/ مايو ١٩٨٩.

وسبب التعاطف العارم مع العراق الذي ظهر في ألمانيا الحرج لدى عدد من الكتاب الألمان، ولا سيما بعد أن قارن بوش صدّام بهتلر، فأراد بعضهم نفي هذه التهمة عن الشعب الألماني وتطمين الغرب عن دوافع الإحتجاجات الشعبية في ألمانيا ضد العدوان على العراق. فقارن الشاعر والكاتب الألماني، هانس ماغنوص إيزنسبيرغر، العراقيين بالألمان في الحرب العالمية الثانية، على رغم بطلان هذه المقارنة، قائلاً: «إن الألمان كانوا عراقيي أعوام ٣٨ - ١٩٤٥». واعتبر الكاتب الألماني صدّام هتلراً ثانياً، فأنحى باللائمة على الشباب الألمان لتعاطفهم مع الشعب الفلسطيني بدلاً من إسرائيل والإحتجاج ضد جورج بوش عوضاً عن صدّام حسين. (أنظر صحيفة الغارديان البريطانية. ١٩٩١/٢/٩).

أما في اليابان فلم يكن الإستياء من العدوان الأمريكي أقل حدة منه في ألمانيا، وإن اتخذ صور أخرى، منها صدور عدد من الكتب التي تدعو الى تحدي الغطرسة الأمريكية، والى إحترام استقلال اليابان. ومن تلك الكتب واحد بعنوان «اليابان التي تستطيع أن تقول كلا»، بقلم شنتارو إشيهارا، وهو روائي وعضو في مجلس النواب الياباني. ويقول معلّق

ياباني أن كثيراً من اليابانيين يعتقدون أن بلادهم تخطت الولايات المتحدة من الناحية الإقتصادية وهي اليوم في طليعة العصر الجديد الذي ستخلف فيه آسيا أوربا وأمريكا بإعتبارها المنطقة المهيمنة في العالم (الهيرالد تربيون، ١٢/٨/٩١). وقال الكاتب أن اليابانيين يعارضون الرأي الأمريكي حول الحرب الأخيرة مع العراق، فالأمريكان قد يرون أنهم الى جانب تحرير الكويت وسحق المعتدي كانوا يحافظون على تدفق النفط الى اليابان. «ولكن كثير من اليابانيين يعتقدون أن العراق إنما دفع دفعاً لإقتراف العدوان، شأن ما دُفعت اليابان، بظنهم، الى الحرب عام ١٩٤١ بواسطة حظر النفط الذي فرضه عليها فرانكلين روزفلت.

وكان أكثر ما يزعج الأمريكيين إدعاء اليابان أن القرن الحادي والعشرين سيكون قرن اليابان. ولم تكن مثل هذه الأقوال إدعاءات فارغة، إذ أشارت مجلة النيوز ويك الأمريكية (٥/٨/٩١) أن عام ١٩٩١ شهد تجاوز انتاج اليابان وكتلة الين الياباني، لأول مرة مجموع انتاج المجموعة الأوربية أو مجموع إنتاج أقطار أمريكا الشمالية. وكانت هذه المشاعر المعادية لأمريكا بين اليابانيين، ردّ فعل لما ظهر من هجمات مضادة لليابان في الولايات المتحدة. فقد كشف استفتاء للرأي العام بأن ٦٣ في المئة من الأمريكيين يعتقدون أن الولايات المتحدة يجب أن تخشى اليابان أكثر من الإتحاد السوفيتي. وعلق خبير بشؤون اليابان على قائلاً:

«من البيّن إن ذوبان الجليد بين واشنطن وموسكو يوازي إنجماد في العلاقات التجارية بين واشنطن وطوكيو». (Ardath W. Burks, Japan A postindustrial Power, Westview Press, San Francisco, 1991, p. 194)

وقد ظهرت انعكاسات هذه التطورات على الساحة الأوربية، فكان عزل رئيسة الوزارة البريطانية، ماركريت ثاجر، أول ضحية لها. فقد كانت ثاجر تدعو الى الوقوف بوجه الوحدة الأوربية باعتبارها غطاءاً للنفوذ الألماني الذي تراه فيه الخطر الرئيسي على الرأسمالية البريطانية. وظلت ثاجر تحمل راية معاداة الألمان وحماية الكيان الروسي كقوة مقابلة حتى بعد عزلها عن السلطة، الأمر الذي يشير الى أنها تحظى بتأييد تيار قوي في المؤسسة الحاكمة البريطانية، وربما يقترن بدعم خفي من الولايات المتحدة.

وهكذا يظهر من جديد شبح ميونيخ ومعه مقدمات عودة التكتلات الدولية التي شهدها العالم في الحربين العالميتين الأولى والثانية، وإن كان ظهورها يأتي في ظروف تاريخية جديدة. ولكنْ ما يعني كل هذا بالنسبة للعراق والمنطقتين، العربية والإسلامية؟

الحقيقة إن حرب الخليج الأخيرة، هي خير جواب على هذا السؤال، إذا أُخذ بنظر الإعتبار أن تلك الحرب لم تنته بعد، وإن توقف القتال، فالحرب ما تزال جارية بوسائل أخرى كالمقاطعة الإقتصادية الخانقة والعمل الدائب لحرمان الشعب العراقي من مصادر المياه، بقطع مياه دجلة والفرات عن طريق المشاريع التركية الممولة من الخارج. وهذه، كما لا يخفى، سياسة تستهدف إبادة جماعية لإفناء الشعب العراقي، مع الإبقاء على نظام صدّام، وهي تنظم تحت راية «الأمم المتحدة» والقانون الدولي.

كما أن الحرب لا تنحصر بالعراق، إذ يجري تحويل مصادر المياه عن عدد من البلدان العربية، وتنظم المؤتمرات الدولية لتنسيق الخطط الأمريكية لفرض الهيمنة المطلقة على البلدان العربية. وبالنسبة لفلسطين يجري تهجير اليهود من الإتحاد السوفيتي بإعداد متزايدة، في حين حصرت خطط «السلام» الأمريكي بمحاولات رفع المقاطعة التجارية العربية عن إسرائيل وتطبيع العلاقات الدبلوماسية بين الأنظمة العربية والكيان الصهيوني. كل ذلك تمهيداً لتصفية قضية الشعب الفلسطيني وإبقائه مشرداً في الآفاق.

وإذا صح الإستنتاج بعودة تكتلات الحرب العالمية الأولى، فإن ذلك يعني امتداد الصراع بين القوى الأوربية والعالمية الى المنطقة العربية. بل لعل هذه المنطقة العربية بإرتباطاتها التاريخية بمنطقة الحضارة الإسلامية، بما في ذلك الجمهوريات الإسلامية التي بدأت بالإنسلاخ عن الإتحاد السوفيتي، ستكون الميدان الرئيسي للصراع العالمي القادم. ذلك لأن هذه المنطقة لم تزل المصدر الرئيسي للنفط في العالم، بل ستزداد أهمية مع تفكك الدولة السوفيتية وتقلص الإحتياطي الأمريكي، وانتقال مركزَ ثقل الإنتاج الصناعي العالمي الى الشرق الأقصى في القرن الحادي والعشرين.

إن الحرب العالمية الأولى شهدت تقسيم المنطقة الإسلامية الى دوليات رسمت حدودها لتكون

عاجزة عن ضمان استقلالها الوطني، فلا بد أن تقود أي محاولة تحررية لتصحيح الحيف الذي لحق شعوب المنطقة الى تصفية تركة تلك الحرب الإمبريالية وطرح حلول تعيد المنطقتين العربية والإسلامية الى دورهما التاريخي في الحضارة العالمية. ومن شأن مثل هذا التطور أن لا يكون إيجابياً محضاً، بل قد يحمل معه بعض بصمات الشوفينية الأوربية والنعرات القومية الغريبة عن تاريخ المنطقة، وكذلك التيارات الرجعية التي تريد العودة الى ماضٍ سحيق أكل الدهر عليه وشرب.

ومثل هذا التطور هو احتمال وارد، كما أظهرت الثورة الإيرانية والحركات السلفية التي تتزايد انتشاراً في عدد من البلدان الإسلامية. ويتضاعف تحقيق ذلك الإحتمال أزمة الفكر الإشتراكي العالمي، وانهيار الدول التي كانت ترفع رايته. والمشكلة هنا تتعدى مشاعر الخيبة التي صاحبت واعقبت هزيمة الإشتراكية التقليدية التي قامت على نموذج الثورة الروسية الإشتراكية عام ١٩١٧. فالأزمة هي أبعد من ذلك بكثير وتعود جذورها الى طفولة الفكر الماركسي – اللنيني وترسخ الهياكل والتقاليد البيروقراطية التي انبثقت عنه. وهذه قضية لم تعيها الحركة الإشتركية بعد، بله القول بوجود الحلول الناجعة لها. فما هو مطلوب ليس مجابهة التحديات التي تطرحها أزمة الرأسمالية العالمية الراهنة وحسب، بل وكذلك تطوير الأدوات الفكرية والسياسية الكفيلة بتحقيق المهام التاريخية الجديدة.

ولا شك أن هذه المهام تكتسب محتوى غير ما كان متعارف عليه في ما مضى؛ في الظروف العالمية التي زالت عن الوجود لكنها ظلت تطبع الوعي العام السائد. ففي الظروف الجديدة لم يعد من الممكن تحقيق التحرر الوطني والتقدم الإقتصادي وحماية الحريات الديموقراطية في أطر ضيقة محدودة، بسبب التكتلات الدولية المتنامية واشتداد الصراع العالمي على الهيمنة على الموارد الإقتصادية. إذ تأتي الأزمة التاريخية الجديدة في ظل شيخوخة الرأسمالية العالمية، لا في أوضع صعودها، وفي أوقات إعادة بناء القوى التي هزمت في حربين عالمتين وركزت طاقاتها على البناء التقني تحت الحماية الأمريكية. ففي الأوضاع العالمية المستجدة لا يمكن حماية الإستقلال الوطني لبلدان صغيرة دون تضامن شعبي واسع يقوم على وحدة المصير والتقاليد الحضارية الراسخة. إن ما هو مطلوب هو خلق إطارات عالمية لمواجهة الهجمة

الجديدة للإمبريالية العالمية. ولذلك يمكن أن تكون الوحدة العربية وتضامن شعوب منطقة الحضارة الإسلامية القائمين على الديموقراطية والتنوّر الفكري من أركان حركة التحرر والتقدم على امتداد القارات، فالتضامن الإقليمي يمكن أن يعزز التضامن الأممي للإنسانية جمعاء، بدلاً من الإنغلاق القومي والتعصب الأعمى والشوفينية والعنصرية.

فإذا كانت الأوضاع العالمية المستجدة تحمل معها مخاطر جسيمة، فإنها تنطوي أيضاً على فرص تاريخية يمكن أن تستثمر لصالح الشعوب بالإعتماد على الوعي العلمي واستقلال القرار والمبادرة التاريخية. وهذا لا يمكن أن يتمّ دون إزاحة الأنظمة الفردية وتحقيق الديموقراطية وتوفير الحريات لإطلاق طاقات الجماهير الشعبية وفتح الطريق أمام الثورة العلمية.

فلعل الأوضاع العالمية الجديدة (أوضاع تواطؤ القوى الكبرى) التي بدأت بمقايضة برلين - بغداد لوأد الثورة العراقية في ١٤ تموز ١٩٥٨، وتتوجت بحرب الخليج وتدمير العراق، قد تنبثق عن أمل بعصر جديد للحرية والتقدم يقوم مع زوال النظام الفردي القائم وتحقيق الديموقراطية، ليقرر الشعب العراقي مصيره بنفسه.

الملاحق

الى السـلاح لقمع مؤامرة الاستعمار والرجعيـة

ايها الشعب العظيم !

الخونة المتآمرين محصورين في ابي غريب . ان بعض الزمر تحاول توسيع عملياتهـا في بعض انحاء جانب الكرخ .

الجماهير الشعبية تسيطر في جميع انحاء بغداد وسائر بقاع البلاد

اننا ندعو الجماهير لمهاجمة الجيوب الرجعية وسحقها دون رحمة وعدم الانتظـار

ان استقلالنا الوطني امام خطر مؤكد . ان مكتسبات الثورة امام خطر مؤكد

اسحقوا المتآمرين الخونة دون رحمة ، استولوا على السلاح من مراكز الشرطة ومـن اي مكان وجد فيه ، وهاجموا المتامرين عملاء الاستعمار .

ان الخونة يحاولون من الجو قصف معسكر الرشيد، ووزارة الدفاع وسائر المعسكرات التى تسيطر عليها جماهير الجنود والضباط المخلصين .

ان الزعيم عبد الكريم والعبدي والمهداوي وسائر الضباط المدافعين عن استقلالنا الوطني يمسكون الان بدفة قيادة الجيش .

ان دحر وسحق المتآمرين هي المهمة العاجلة من اجل صيانة الاستقلال ومن اجل الديموقراطية

الحزم والجرأة والاقدام لصيانة الاستقلال الوطني . مارسوا حقوقكم الديموقراطيـة كاملة . ان تقليص حقوق الشعب الديموقراطية . هي التي اعطت للخونة مجال التآمـر .

الى السلاح ، الى الهجوم في كل انحاء بغداد والعراق سحق جيوب عمـلاء الاستعمار المتآمرين .

بغداد في / ٨ شباط / ١٩٦٣ الحزب الشيوعي العراقـي

بيان الحزب الشيوعي العراقي صبيحة الإنقلاب الفاشي في ٨ شباط ١٩٦٣، «الى السلاح لقمع مؤامرة الإستعمار والرجعية». أن مقاومة الحزب الشيوعي العراقي وألوف الضحايا التي قدمها الشيوعيون العراقيون في قيادة النضال الجماهيري ضد الإنقلاب المضاد للثورة شهادة تاريخية على أن الشيوعيين العراقيين سجلوا بالدماء حقيقة أنهم كانوا أشد المدافعين عن الثورة الوطنية العراقية، فأصبحوا بحق حاملي تراثها المجيد.

الملحق الأول

من رسالة لجمال عبد الناصر الى عبد الحكيم عامر بتاريخ ٩/٢/١٩٦٣ يخبره فيها بإنقلاب ٨ شباط

(عن كتاب السيد محمد حسنين هيكل «سنوات الغليان»، ص ٩٣٠ - ٩٣١)

* * *

« ... لقد اتصل بنا القوميون العرب منذ عدة أسابيع حوالي أربعة أسابيع. وأبلغونا أن الفئات القومية اتفقت - البعثيون، القوميون العرب والناصريون - وشكلوا مجلس قيادة ثورة ووزارة. وإن الثورة يمكن أن تتم في أي وقت وسألونا عن موقفنا. وكان ردي أننا نؤيد أي ثورة عربية ولا يهم الأشخاص ولكن المهم المبادئ.

وفي يوم الجمعة بدأت الثورة في بغداد الساعة التاسعة والنصف صباحاً بتوقيت بغداد. وقد ساندناها منذ الدقائق الأولى مساندة واضحة وفي المساء أعلنت الحكومة. وظهر من الإعلان أن بها النصف من البعثيين وقد ظهر أن عبد السلام عارف لا يمثل القوة الحقيقية. إذ أن البعثيون [كذا في الأصل] لهم القيادة ويمثلون حزب سياسي أما الباقي فكل وحده لا حزب يجمعهم ومن هذا يظهر أن حزب البعث (جناح عفلق) يسيطر على الثورة الى حد كبير...

ولكن قيادة الجيش من القوميين ولكن أيضاً الحرس القومي من البعثيين وهم يجندون البعثيين.

وأرى في الوقت الحاضر إتباع سياسة التروي. وكان البعثيون في العراق على سياسة طيبة معنا. ولكن ماذا سيكون تأثير ميشيل. وفي رأيي أيضاً أن الفئات القومية الأخرى لن تقبل تسلط البعث. وأن عارف لن يقبل أن يكون صورة...

ويتضح من الإتصال بالبعثيين في القاهرة شعورهم بالقوة وأنهم الحركة العقائدية التي عملت لوحدها ونجحت في القيام بالثورة وهذا مبالغ فيه جداً. إذ أن عارف عبد الرزاق الذي قاد

سلاح الطيران وأنت تعرفه قومي وعدد كبير من الضباط الذين اشتركوا في الثورة. ولكن كان من الضروري لنجاح الثورة أن تتحد كل العناصر القومية في جبهة واحدة.»

من رسالة لناصر الى عبد الحكيم عامر بتاريخ ٢٣ شباط ١٩٦٣

(المصدر السابق، ص٩٣٢ - ٩٣٦)

* * *

« وقد وصل وفد العراق وهو مكوّن من السعدي، أمين عام حزب البعث ونائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية وهو صريح . مغرور. مندفع كان في السجن وقت قيام الثورة وأظن أنك لاحظت أنه لم يذكرأسم عبد السلام عارف بل تجاهله كلية كما تجاهله في المباحثات ولكن انطباعي بالنسبة له أنه وطني مخلص.

والفريق علي صالح عماشة [صالح مهدي عماش] وزير الدفاع وكان أيضاً في السجن يوم الثورة وهو هادئ ذكي. وقد ارتحت اليه. وهو من جماعة الحاج سري ولكن انضم أخيراً الى حزب البعث...

وقد تكلمت معهم بصراحة أول أمس... ويظهر من كلامهم أنهم مقدّرون المتاعب ويريدون علاقة وثيقة مع ج.ع.م. وقد قلت لهم أننا لا نريد منهم أي شيء سوى وحدة الهدف وأننا لا نمانع إذا تحررت سوريا في أن تتحد مع العراق بل سنؤيد ذلك...

وقد تكلمت معهم بصراحة عن الأخطاء أخطاء حزب البعث وأن أي ممارسة وتطبيق لأي هدف لا بد أن تتعرض لأخطاء.

أما الأكراد، وزير وممثل للبارزاني، فقد طلبوا أن يقابلوني على إنفراد منفصلين عن الآخرين

وقد وافق الوفد على ذلك. وقالوا لي في المقابلة أنهم لا يثقوا في أي وعود من الحكومة إلا إذا ضمنتُ شخصياً تطبيق هذه الوعود وهم يطالبون بالحكم الذاتي وقد أوقفوا القتال بعد قيام الثورة وكان لهم إتصال مع رجال الثورة قبل قيامها وأخذوا وعود والملاحظ أن الحكومة تتهرب.

عموماً المشاكل التي تجابه ثورة العراق كبيرة جداً. قال عماشة أن المجلس الوطني قرر أن لابد من موافقتنا على أي حل لمشكلة الأكراد. وكذلك لمشكلة الكويت...

وقال عماشة أنهم اعتقلوا ٨٠٠ ضابط شيوعي منهم ١٥٠ طيار، لدرجة أن الأسراب الآن بدون طيارين. وقد دمروا سرب ميج ١٩ موالي لقاسم واعتقلوا أربعة آلاف شيوعي وقتلوا عدداً كبيراً منهم بدون محاكمة في أول يوم.

عموماً الموقف أيضاً في الجيش وبين الفئات القومية لا يدعو الى الإرتياح فمجلس قيادة الثورة أغلبه من البعثيين وعارف عبد الرزاق قائد الطيران ليس من ضمن المجلس...

وفي رأيي الكل متربص بالآخر والبعث يريد السلطة الكاملة والكل متخوف من البعث ومتربص. وقد تكلمت معهم أمس في ضرورة جمع الفئات القومية حتى لا يعزلوا، وأن أي نكسة لن تكون لصالح القوميين بل لصالح الرجعيين أو الشيوعيين. وكان الرد أنهم يتجهون الى المستقبل وينسون الماضي. ويعملون على تجميع كل القوميين. ولكن رغم ذلك فإن عماشة قال أمس لطلعت صدقي - في الأوبرج - إن أمام عبد السلام عارف ثلاثة أشهر فقط، ويفهم أن البعث يعتبر هذا التحالف مرحلة - كما أن السعدي قال لطلعت في الأوبرج بعد أن شرب ١٤ كاس ويسكي - أننا لا نريد أن نقابل الرئيس مرة أخرى لأنه بلشف الجميع بكلامه وتحليله...

وفي رأيي أنهم شباب يحتاج الى رعاية وتوجيه...»

الملحق الثاني

(تقييم) سوفيتي لحكم عبد الكريم قاسم

(عن كتاب «تاريخ الأقطار العربية المعاصر» ـ أكاديمية العلوم في الإتحاد السوفيتي، معهد الإستشراق. دار التقدم، موسكو، ج١، ص ٣٢٩ ـ ٣٥١)

* * *

فترة حكم قاسم (تموز ١٩٥٨ ـ شباط ١٩٦٣): استندت حكومة عبد الكريم قاسم في ظروف النهوض الثوري على الأحزاب اليسارية والمنظمات الجماهيرية. وحققت جملة من الإجراءات الرامية الى إشاعة الديموقراطية في الحياة الداخلية للبلاد؛ ففي ٢٦ تموز (يوليو) عام ١٩٥٨ أصدرت الدستور المؤقت للجمهورية العراقية الذي أعلن عن مساواة جميع المواطنين أمام القانون، وهيأت الظروف للمنظمات الإجتماعية والنقابات لممارسة نشاطها علناً.

وتأسست في البلاد أو خرجت عن العمل السري المنظمات الجماهيرية والنقابية والثقافية، مثل أنصار السلام والجمعيات الفلاحية ولجان الدفاع عن الجمهورية واتحاد الطلبة العام ورابطة الدفاع عن حقوق المرأة واتحاد الشبيبة الديموقراطي وكثير غيرها.

وعملت الأحزاب السياسية على المكشوف، وبضمنها الحزب الشيوعي، بالرغم من أنها لم تكن مجازة رسمياً، وكانت للأحزاب صحفها ومطبوعاتها.

ونفذ بثبات ميثاق جبهة الإتحاد الوطني الذ أعلن في آذار (مارس) عام ١٩٥٧. واعتقل كبار شخصيات النظام الملكي واحيلوا على محكمة الشعب التي اصدرت أحكامها بحقهم، وجرى تطهير الجهاز الإداري من العناصر الرجعية. وحل المجلس النيابي الرجعي الذي كان قد انتخب في أيار (مايو) عام ١٩٥٨. واحيلت الوظائف التشريعية الى رئاسة الجمهورية، واطلق سراح

السياسيين وصدر العفو عن المساهمين في الإنتفاضة التحررية الكردية لأعوام ١٩٤٣ - ١٩٤٥. وتهيأت للوطنيين الأكراد المهاجرين إمكانية العودة الى الوطن. ولأول مرة في تاريخ العراق منحت المرأة حقوقاً مساوية لحقوق الرجل.

وفي السياسة الخارجية التزمت حكومة الجمهورية العراقية بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقررات مؤتمر باندونغ. وفي ٢٤ آذار (مارس) عام ١٩٥٩ انسحب العراق رسمياً من حلف بغداد. وتوقف مفعول اتفاقية ٤ نيسان (أبريل) عام ١٩٥٥ البريطانية - العراقية غير المتكافئة. وفي ٣٠ أيار (مايو) عام ١٩٥٩ غادرت الأراضي العراقية آخر مجموعة من الجنود والضباط البريطانيين. ورفع علم الجمهورية العراقية على قاعدتي الحبانية والشعيبة الجويتين. وفي اليوم ذاته اتخذت حكومة الجمهورية قراراً بفسخ الإتفانقيات الثلاث التي فرضتها الولايات المتحدة على العراق في عامي ٥٤ - ١٩٥٥ بشأن «المساعدة» العسكرية وبشأن استخدام العراق للأسلحة والمعدات الأمريكية وبشأن «المساعدة» الإقتصادية على أساس «مبدأ آيزنهاور». وفي أواخر حزيران (يونيو) عام ١٩٥٩ أعلنت الحكومة العراقية خروجها من منطقة الإسترليني.

لقدأتاحت اجراءات الحكومة الجمهورية في ميدان السياسة الخارجية امكانية تصفية السياسة الخارجية للعهد الملكي البائد، تلك السياسة المعادية للشعب والتي ربطت العراق قسراً بمعسكر الإمبريالية، وهيأت هذه الإجراءات قاعدة فعلية لإنتهاج سياسة الحياد الإيجابي.

وقد بدأت الحكومة الجمهورية في العام الأول من الثورة باتخاذ الإجراءات لتنمية الإقتصاد الوطني.

ففي الثلاثين من أيلول (سبتمبر) عام ١٩٥٨ أصدرت حكومة قاسم قانون الإصلاح الزراعي الذي حدد ملكية الإقطاعيين للأرض وساعد على منح الأراضي لنصف سكان الريف، ونص القانون على دفع تعويضات نقدية للإقطاعيين عن الأراضي التي تستولي عليها الدولة منهم. وساهمت الجمعيات الفلاحية مساهمة نشيطة في تنفيذ الإصلاح الزراعي طوال عامي ١٩٥٨ - ١٩٥٩. فبمساعدة هذه الجمعيات تمّ في عام ١٩٥٨ توزيع أراضي الإقطاعيين على فلاحي لواء العمارة، وطبق الإصلاح الزراعي بنجاح في لوائي الكوت والناصرية. وكانت المساهمة

الفعالة من قبل الجمعيات الفلاحية في تنفيذ الإصلاح الزراعي قد أضفت عليه طابع التحويلات الثورية الديموقراطية حقاً. واجتذب الإصلاح الزراعي في الوقت ذاته جماهير واسعة من الفلاحين للحركة المناوئة للإقطاع ورفع من إدراك الفلاحين ووعيهم وجعلهم يمارسون النشاط الإجتماعي.

ولقد طرحت الحكومة برنامج التنمية الصناعية في العراق، وأعلنت عن عزمها على استخدام كافة الموارد الوطنية واشراك القوى الوطنية وكذلك الرساميل الخاصة في تطبيق البرنامج.

واتسم بأهمية كبيرة للغاية بالنسبة للجمهورية العراقية الفتية استئناف العلاقات الدبلوماسية وإقامة العلاقات التجارية والإقتصادية مع الإتحاد السوفييتي. ففي الحادي عشر من تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٥٨ تمّ في بغداد توقيع الإتفاقية التجارية العراقية ـ السوفيتية التي التزم الإتحاد السوفييتي بموجبها بإرسال المكائن ووحدات التجهيزات لمؤسسات ومنشآت العراق وكذلك البضائع الإستهلاكية مقابل الصادرات العراقية التقليدية.

وفي آذار (مارس) عام ١٩٥٩ وقعت بين الإتحاد السوفييتي والعراق إتفاقية التعاون الإقتصادي والفني التي التزم الإتحاد السوفييتي بموجبها بتقديم معونة فنية الى العراق في بناء أكثر من ٢٥ مؤسسة كبيرة لصناعة المكائن والصناعة الكيمياوية وصناعة الأغذية والصناعة الخفيفة ومشاريع الري وفي مد الخط العريض للسكة الحديدية بين بغداد والبصرة، وفي تنظيم أعمال التنقيب والخ.. وفي السنوات التالية اكتملت هذه الإتفاقية باتفاقيات أخرى، وقدمت الحكومة السوفييتية الى العراق قرضاً مع تسهيلات. وحتى عام ١٩٦٤ [١] أزدادت المبالغ الأولى لهذا القرض الى أكثر من ثلاثة أضعاف.

وعقدت بين الإتحاد السوفييتي والعراق كذلك اتفاقية التعاون الثقافي التي يتلخص الهدف الرئيسي منها في تقديم المساعدة للجمهورية العراقية في إعداد الكوادر الوطنية. وساعدت الحكومة السوفيتية في تسليح وتدريب الجيش العراقي، مما أدى الى تعزيز القدرة الدفاعية للجمهورية.

وعقد العراق مع البلدان الإشتراكية الأخرى اتفاقيات تجارية واقتصادية وثقافية تستند الى الصداقة والمنفعة المتبادلة.

لقد واجهت الإجراءات التقدمية لحكومة الجمهورية العراقية منذ الأيام الأولى للثورة معارضة من قبل الإقطاعيين والكومبرادوريين وساسة العهد البائد. الذين لم يفارقهم الأمل بإستعادة الأنظمة القديمة في العراق. ومارست الدول الإمبريالية ضغطاً شديداً على العراق . وكانت الرجعية الداخلية الرامية الى القضاء على النظام الجمهوري أو على الأقل الى الحيلولة دون تطور العراق في طريق الديموقراطية قد وجدت أنصاراً ومؤازرين لها من بين زعماء الأحزاب والكتل القومية اليمينية - حزب الإستقلال وحزب البعث والكتلة العسكرية التي تزعمها عبد السلام عارف - أولئك الذين كانوا مستائين من نهج عبد الكريم قاسم في السياسة الداخلية وتعاونه مع القوى اليسارية. وكان هؤلاء منذ عشية الثورة يعدون الخطط للإستيلاء على السلطة. الا أن زعماء حزب الإستقلال وحزب البعث الذين لم يكونوا يتمتعون بنفوذ بين الجماهير وليست لديهم القوى والوسائل الكافية لتنفيذ خططهم تحالفوا مؤقتاً مع الحزب الشيوعي والحزب الوطني الديموقراطي. وبعد أن وجد زعماء الأحزاب القومية اليمينية أنفسهم في المؤخرة كفوا منذ الأيام الأولى للثورة عن المساهمة في أعمال اللجنة الوطنية العليا للجبهة وشرعوا يبحثون عن حلفاء جدد لهم بين الرجعيين العراقيين وخارج حدود البلاد . وفي آب (اغسطس)عام ١٩٥٨ قامت الإتصالات بين المعارضين من جهة وبين ممثلي الرجعية المحلية والدول الأجنبية من جهة أخرى. وبمساعدة أعداء الجمهورية العراقية في الداخل والخارج أخذ زعماء الأحزاب والكتل القومية اليمينية يحوكون خيوط المؤمرات ضد الحكومة. وبالإشتراك مع الإقطاعيين وشيوخ القبائل والعناصر الكومبرادورية نظم هؤلاء مقاطعة القوانين الجمهورية وحاولوا خلق الصعوبات الإقتصادية في البلاد والإساءة الى سمعة الحكومة الجمهورية. وأدت جهود الرجعية والمعارضين الى تقلص أراضي زراعة الحبوب والمزروعات الصناعية ونقص محاصيلها لدرجة كبيرة في عام ١٩٥٩ . كما تقلص عدد رؤوس الماشية وارتفعت أسعار المواد الغذائية والبضائع الضرورية وتباطأ تنفيذ الإصلاح الزراعي.

وفي السنة الأولى من الثورة اضطرت حكومة قاسم الى الإعتماد على القوى اليسارية في النضال ضد الرجعية في الداخل والخارج. واستخدم الحزب الشيوعي هذا الأمر لتعبئة الجماهير الشعبية لدحر الرجعية والضغط على الحكومة بغية توجيه نشاطها في طريق الديموقراطية.

ولقد أبدى الحزب الشيوعي العراقي إهتماماً كبيراً بالحفاظ على وحدة كافة القوى الوطنية بغية تنفيذ مبادئ ثورة ١٤ تموز وبلوغ أهدافها، فقامت اللجنة المركزية للحزب في نهاية تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٥٨ بمحاولة لتعزيز جبهة الإتحاد الوطني وتنشيطها. ونتيجة لجهود الحزب الشيوعي أعربت كافة الأحزاب التي كانت منضمة الى الجبهة سابقاً عن رغبتها في استئناف التفاوض مع الحزب الشيوعي العراقي. وفي كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٥٨ انضم الى الجبهة الحزب الديموقراطي الكردستاني، ووضع ميثاق جديد للأعمال المشتركة أقر في ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٥٨.

ألا أن ممثلي حزب الإستقلال وحزب البعث لم يرغبوا في التعاون مع القوى اليسارية وتنفيذ ميثاق الجبهة الجديد الذي كانوا قد وقعوه. وفي مستهل تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٥٨ اكتشفت في بغداد مؤامرة على الحكومة نظمتها كتلة عبد السلام عارف العسكرية بالإشتراك مع بعض زعماء حزب البعث. وفي ليلة ٨ علي ٩ كانو الأول (ديسمبر) عام ١٩٥٨ حاول زعماء حزب الإستقلال القيام بإنقلاب حكومي بالتعاون مع الرجعيين وممثلي البلدان الأعضاء في حلف بغداد. ولكن المحاولة باءت بالفشل. وفي آذار (مارس) عام ١٩٥٩ قمع تمرد قوات حامية الموصل التي أيدها الإقطاعيون المحليون وشيوخ القبائل الرحل، واتضح أن منظمي هذا التمرد هم زعماء الأحزاب والكتل القومية اليمينية وعملاء شركات النفط الإحتكارية والدول الإمبريالية.

ولعب الدور الرئيسي في كشف مؤامرات ثورة الردة والتمرد في الموصل الشيوعيون العراقيون والديموقراطيون وسكان العاصمة وفلاحو لواء الموصل الذين كانوا يراقبون بكل يقظة دسائس أعداء الجمهورية.

وبسبب افتضاح صلات حزب الإستقلال وحزب البعث وكتلة عبد السلام عارف مع مدبري مؤامرات الردة والتمرد في الموصل فصل ممثلوها من الحكومة والجيش ومنع نشاطها.

وسهل فضح المؤامرات ضد الشعب على القوى اليسارية النضال في سبيل متابعة اشاعة الديموقراطية في النظام الإجتماعي وفي سبيل الإصلاحات الإجتماعية. وتعاظمت الى درجة لا

تقاس سمعة الحزب الشيوعي العراقي ونفوذه. وبمناسبة التعديل الوزاري المنتظر في نيسان (أبريل) عام ١٩٥٩ طالبت القوى اليسارية بتشكيل حكومة الجبهة الشعبية. وبالإضافة الى الحزب الشيوعي العراقي ساهمت في هذه الحملة المنظمات الديموقراطية الجماهيرية والإتحادات النقابية والجمعيات الفلاحية والحزب الوطني الديموقراطي والحزب الديموقراطي الكردستاني. وطالب زعماء الحزبين الأخيرين عبد الكريم قاسم بأن يضم الشيوعيين الى الوزارة الجديدة.[!] وعللوا مطلبهم هذا بالمساهمة التي أبداها الحزب الشيوعي في قضية تأسيس وتعزيز الجمهورية وبتناسب القوى الفعلي الذي تكون في قيادة حركة التحرر الوطني في البلاد على أثر قمع التمرد في الموصل. وكان الشعب بأسره قد أيد هذا المطلب.

الا أن تطور الجمهورية العراقية في طريق الديموقراطية وتعاظم نفوذ الحزب التتيوعي قد أرعبا البرجوازية الوطنية وحكومة قاسم الممثلة لمصالحها. فأخذت البرجوازية الوطنية تبتعد عن نهج الوحدة الوطنية، بينما شرعت الحكومة بتنفيذ سياسة توازن القوى بين اليساريين واليمينيين، استمرت هذه العملية، مع فترات إنقطاع، حتى الإنقلاب الحكومي الذي أسقط نظام عبد الكريم قاسم في ٨ شباط (فبراير) عام ١٩٦٣.

كانت حكومة قاسم تدرك بتمام الوضوح أن من المستحيل تصفية قوة ونفوذ الحزب الشيوعي العراقي بدون اللجوء الى مساعدة الرجعية، وبدون عزل هذا الحزب عن الحزب الوطني الديموقراطي والحزب الديموقراطي الكردستاني، وبدون حل فصائل المقاومة الشعبية التي كان يقودها الشيوعيون. ولذلك قررت الحكومة قبل كل شيء تعزيز مواقعها بواسطة الرجعيين المعتقلين آنذاك ومن ثم اتخاذ خطوات رامية الى تفتيت جبهة الإتحاد الوطني والبحث عن حجة شكلية لحل فصائل المقاومة الشعبية.

في الأول من أيار (مايو) عام ١٩٥٩ رفض قاسم اقتراح القوى الوطنية حول تشكيل حكومة الجبهة الشعبية مع مشاركة الشيوعيين فيها، وأبدى رأيه بلزوم وقف نشاط الأحزاب السياسية في البلاد. وفي الخامس عشر من أيار (مايو) أطلق، بأمر من قاسم، سراح مجموعة كبيرة من المعتقلين الذين حكم عليهم لإرتكابهم الجرائم بحق الشعب في العهد الملكي المباد وفي بداية الثورة. وفي ٢٥ حزيران (يونيو) اصدرت الحكومة عفواً عن

المساهمين في تمرد الموصل الذين هربوا الى سورية وتركيا، وفي السادس من تموز (يوليو) قلصت بنسبة ١٥٪ مدة محكومية «الأشخاص الذين حكم عليهم لقضايا مدنية وعسكرية». لقد فتحت واسعة أمام العناصر الرجعية أبواب دوائر الدولة والجيش. وفي الوقت ذاته فصل من الجيش ودوائر الدولة الشيوعيون والديموقراطيون.

وفي الثالث من أيار (مايو) عام ١٩٥٩ شكل عبد الكريم قاسم وزارة جديدة عززها بممثلي البرجوازية الكبيرة والعسكريين.

وفي ٢٣ منه طلب قاسم مجدداً وقف النشاط الحزبي في البلاد «مؤقتاً». واقترن هذا الطلب بتهديدات خفية لزعماء الأحزاب الذين لن يلبوا نداء الحكومة، كان الحزب الوطني الديموقراطي أول من اتخذ قراراً «بتجميد» نشاطه. واتخذ قراراً مشابهاً المكتب السياسي للحزب الديموقراطي الكردستاني. ولم يعارض وقف النشاط السياسي للأحزاب الا الحزب الشيوعي العراقي. فقد وزعت لجنة الحزب المركزية بياناً خاصاً أكدت فيه وجهة نظر الحزب بشأن بطلان فكرة الحكومة حول تنفيذ مهمات الثورة بدون مساعدة الأحزاب والمنظمات السياسية الوطنية.

ولقد أثارت موافقة الحزب الوطني الديموقراطي والحزب الديموقراطي الكردستاني على طلب الحكومة قلقاً شديداً لدى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي. وفي حزيران (يونيو) عام ١٩٥٩ اتخذ الحزب الشيوعي اجراءات نشيطة لبعث جبهة الإتحاد الوطني. فقد توجه الى زعماء الحزبين المذكورين باقتراح حول استئناف التعاون في إطار الجبهة. الا أن هؤلاء الزعماء الذين لم يكونوا راغبين في تعقيد علاقاتهم مع الحكومة رفضوا هذا الإقتراح.

كان الموقف السلبي الذي اتخذته قيادة الحزب الوطني الديموقراطي والحزب الديموقراطي الكردستاني والحكومة أزاء الجبهة قد اضطر الحزب الشيوعي الى حل لجنتها الوطنية العليا. فاستطاعت البرجوازية الوطنية بلوغ هدفها، حيث انهارت جبهة الإتحاد الوطني، واصبح الحزب الشيوعي معزولاً عن الأحزاب البرجوازية اليسارية، ولكنه ظل محافظاً على مواقعه الحساسة في قيادات المنظمات الديموقراطية الجماهيرية. وفي تموز (يوليو) عام ١٩٥٩ وجهت الحكومة ضربة جديدة الى الحزب الشيوعي بحل فصائل المقاومة الشعبية. وكانت الحجة لذلك

الإستفزازات التي دبرها عملاء الإمبريالية ومارسها الرجعيون ضد المشاركين بالمظاهرات السلمية في كركوك والسماوة والمسيب والهندية والبصرة وبغداد بمناسبة الإحتفال بالذكرى السنوية الأولى لقيام الثورة. وكان أكبر استفزاز قد جرى ضد دار شركة نفط العراق في كركوك. ففي ١٤ تموز (يوليو) عام ١٩٥٩ قامت عصابات مسلحة من الطورانيين والعناصر المتفسخة بعدة غارات على المظاهرات السلمية فقتلت وجروحت ٣٧ شخصاً. وأدى غضب السكان العرب والأكراد في كركوك الى مناوشة مسلحة مع العصابات. واستمرت الإضطرابات ثلاثة أيام. ولم يضع حداً لإراقة الدماء الا تدخل فصائل المقاومة الشعبية وقوات حامية كركوك.

ومع حل فصائل المقاومة الشعبية منعت الحكومة نشاط لجان الدفاع عن الجمهورية وانهالت بالإرهاب على الشيوعيين. واجرت الشرطة التحريات في مقرات المنظمات التقدمية واغلقتها. وبدأ على نطاق واسع في دوائر الدولة فصل الشيوعيين والأشخاص المعروفين بصلاتهم مع أعضاء الحزب الشيوعي العراقي. وحتى آب (اغسطس) عام ١٩٥٩ بلغ عدد المحالين على التقاعد في الجيش ١٧٠٠ ضابط من الذين كانت السلطات على علم بإنتمائهم الى الحزب الشيوعي أوتعاطفهم معه.

في تموز (يوليو) عام ١٩٥٩ عقدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي جلسة موسعة أشاد فيها الحاضرون بالنجاحات التي احرزتها الجمهورية في العام الأول من الثورة واستحسنوا نشاط الحزب في سبيل تعبئة الجماهير للنضال ضد الأعداء الداخليين والخارجيين وفي سبيل تحقيق الإصلاحات الجذرية وفي سبيل الطريق الديموقراطي لتطور الثورة. وحظيت بتقييم ايجابي كذلك جهود الحزب الرامية الى تأمين التعاون الوطني. وفي الوقت ذاته انتقد المساهمون في الجلسة الأخطاء التي اقترفتها منظمات الحزب المحلية وبعض اعضاء اللجنة المركزية.

ولقد تركت مقررات هذه الجلسة الموسعة اثراً كبيراً على سير الأحداث في العراق لاحقاً. فقد عرقلت لدرجة كبيرة نهج الأوساط الحاكمة الرامي الى اضعاف القوى اليسارية واضطرت

هذه الأوساط الى التخلي عن الحملة السافرة لمعاداة الشيوعية. إن سياسة «التضامن والكفاح» التي اتبعها الحزب الشيوعي بعد جلسته الموسعة قد ارغمت قاسم وحكومته مراراً على تنفيذ اجراءات لصالح الشعب بأسره.

وبسبب من الوضع الداخلي والخارجي الذي تكون في أواخر عام ١٩٥٩ اضطر قاسم الى القيام بجملة تنازلات جوهرية للقوى الديموقراطية. ففي ٢٠ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٥٩ صدر حكم بحق اربعة من رجال العهد الملكي البائد و ١٣ من المشاركين في تمرد الموصل. وفي ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) اجازت الحكومة الإتحاد العام لنقابات العراق. وفي ٢ كانون الثاني (يناير) عام ١٩٦٠ صدر قانون «الأحزاب والمنظمات» الذي نص على اجازة الأحزاب السياسية. الا أن حكومة قاسم كانت ترمي من وراء استخدام هذا القانون ليس الى الإنتقال الى أشكال الحكم الديموقراطية، بل الى مكافحة القوى الديموقراطية. فقد اجيز نشاط الحزب الوطني الديموقراطي والحزب الديموقراطي الكردستاني والحزب الإسلامي العراقي الذي يمثل مصالح الفئة الرجعية بين رجال الدين. وسمحت الحكومة للزمرة الإنتهازية برئاسة المرتد داود الصائغ بتأسيس ما سمي بالحزب الشيوعي العراقي بشكله العلني. اما الحزب الشيوعي العراقي الحقيقي فقد حرم من ممارسة النشاط العلني. زد على ذلك أن الحكومة شددت من التشهير بالشيوعيين في الصحافة ومن الإرهاب ضد الشيوعيين وزعماء المنظمات الجماهيرية الديموقراطية والنقابات العمالية...

....

وكان قاسم، الراغب في الحكم الفردي المطلق والذي أخذ يلعب على تناقضات القوى اليسارية واليمينية الخائرة قد حل في ربيع عام ١٩٦٠ الحزب الإسلام العراقي...

وفي عام ١٩٦١ كان قاسم يقرن سياسته الرامية الى تفرقة القوى الوطنية بسياسة تأجيج العداء القومي بين العرب والأكراد ...

....

في اواخر عام ١٩٦٠ اشتدت الحملة على الأكراد. ... وأخذت الصحف الموالية للحكومة

تروج لفكرة حل المسألة الكردية في العراق ليس عن طريق منح الأكراد الحكم الذاتي، بل عن طريق «انصهار الأقلية الكردية في الأمة العربية». وصار قاسم نفسه يؤمن بهذه الفكرة، حيث حاول في عدد من خطبه أن يقنع الرأي العام «بأن الأكراد عرب من حيث الأصل».

لقد رفضت حكومة قاسم بعناد الإقتراحات العديدة التي قدمها المكتب السياسي للحزب الديموقراطي الكردستاني لمناقشة وتسوية الخلافات عن طريق المباحثات الثنائية. وشددت الحكومة الإرهاب ضد الوطنيين الأكراد ساعية الى قمع الحركة التحررية الكردية بالقوة. وفي أيلول (سبتمبر) عام ١٩٦١ شن قاسم حرب إقتتال الأخوة. وفي معرض تحديد أهداف الحرب ضد الأكراد أشارت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي أن قاسم يأمل من وراء هذه الحرب أن يصفي بقايا مظاهر الديموقراطية بأسرها.

اضطر الشعب الكردي الى امتشاق السلاح للدفاع عن حقوقه. بدأت العمليات الحربية بين الأكراد ووحدات الجيش النظامي في ٥ أيلول عام ١٩٦١...

....

كان تفاقم الوضع السياسي الداخلي من عام لآخر وانعدام الإستقرار وإضعاف القوى الديموقراطية والوطنية - كل ذلك ترك أثراً سيئاً على تنفيذ منهاج حكومة قاسم الذي أعلنه في بداية الثورة.

وأدت الصعوبات في الزراعة والصناعة الى تردي الوضع الإقتصادي لدرجة كبيرة والى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والسلع الضرورية والى هبوط مستوى حياة السكان. ففي أيار (مايو) عام ١٩٦١ ارتفعت أسعار الرز واللحوم والحليب والألبان بنسبة ٤٠٪ بالمقارنة مع عام ١٩٥٨، وذلك أكثر بثماني مرات ونصف من مستوى أسعار عام ١٩٣٩ الذي سبق الحرب العالمية الثانية... [1]

ومما زاد في تدهور حالة الشغيلة العسيرة سياسة قاسم الهوجاء على الطريقة النابليونية. فقد ازدادت نفقات الجيش والشرطة من سنة الى أخرى...

كان النهج المعادي للشعب والديموقراطية قد شدد من عام لآخر عزلة قاسم عن فئات

السكان الواسعة، فدفعه الى التساوم مع الرجعية والإمبرياليين.

وفي هذه الظروف دعت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي كافة الوطنيين المخلصين الى رص الصفوف في جبهة وطنية موحدة للنضال في سبيل بعث الحريات الديموقراطية في البلاد وإجازة نشاط كافة الأحزاب السياسية ومنحها امكانية المساهمة في وضع مشروع الدستور الدائم وفي سبيل إجراء انتخابات حرة للمجلس التأسيسي الذي كان سيقر الدستور الديموقراطي الدائم ويشكل حكومة مسؤولة أمام الشعب.

وحظيت مطالب الحزب الشيوعي بتأييد الحزب الديموقراطي الكردستاني والحزب الوطني الديموقراطي والإتحاد العام لنقابات العمال والإتحاد العام للجمعيات الفلاحية وغيرها من المنظمات الجماهيرية الديموقراطية.

واتضح أن وعود قاسم المتعددة بشأن إشاعة الديموقراطية في حياة البلد ظلت دون أن تتحقق. وأخذ ينجلي بوضوح متزايد نهج قاسم الرامي الى ترسيخ الدكتاتورية الفردية. فقد نحى عن الوزارة كافة الوزراء الذين أيدوا مطالب المعارضة. وشغل مناصبهم العسكريون من المقربين الى قاسم والمطيعين لأوامره طاعة عمياء.

ولما رفض قاسم التعاون مع القوى التقدمية وتمادى في الحرب ضد الشعب الكردي أخذت سمعته تتدهور داخل البلاد. وكانت مطالبته التي لا مبرر لها بالكويت، في أيار (مايو) عام ١٩٦١، وموقفه المعادي للجمهورية العربية المتحدة [!!] وسياسة التوازن بين القوى اليمينية واليسارية قد أدت الى تردي سمعة الحكومة العراقية في العالم العربي. وأثارت الحرب ضد الشعب الكردي الإستنكار لدى كافة التقدميين في العالم بأسره...

....

واتسمت بأهمية كبيرة لتنشيط الحركة العمالية الجلسة الكاملة التي عقدتها اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في تشرين الأول (اكتوبر) عام ١٩٦٢ وبحثت فيها مسألة نضال الطبقة العاملة في الحركة التحررية.

واعتباراً من النصف الثاني لعام ١٩٦٢ اشتدت عملية التقارب والتضامن بين القوى الوطنية.

فالمواقف المتماثلة بشأن المسائل الأساسية لتطور الجمهورية العراقية في المستقبل، تلك المواقف التي تمسك بها أكبر الأحزاب وأكثرها نفوذاً ـ الحزب الشيوعي العراقي والحزب الوطني الديموقراطي والحزب الديموقراطي الكردستاني، قد هيأت الظروف الملائمة لبعث جبهة الإتحاد الوطني.

وعند أواخر عام ١٩٦٢ صار تذمر شغيلة المدن والأرياف من أعمال الشرطة والسلطات يتجلى بشكل اجتماعات جماهيرية ومظاهرات وأدى الإرهاب الى تشديد استنكار الوطنيين. وتزايد الإحتجاج على الحرب في كردستان. وتغلغل التذمر من الحرب الى صفوف الجيش، ولم يقتصر ذلك على الجنود بل وشمل الضباط أيضاً.

عندما رأت القوى الرجعية أن تطور الأحداث لم يعد ملائماً لها عجلت في أواخر عام ١٩٦٢ في الإستعداد لإنقلاب الردة. وساهمت احتكارات النفط مساهمة كبيرة في ذلك. وبعد أن تأكد أعداء الثورة من دعم الإستخبارات الإمبريالية والإحتكارات النفطية وجهوا جل اهتمامهم الى الجيش. وشكل المتآمرون «الحرس القومي» الذي تكونت نواته من أنصار النظام الملكي المباد وغلاة القوميين والعناصر المتفسخة طبقياً. وأنيط «بالحرس القومي» الدور الأساسي في التنكيل الذي كان ينتظر الشيوعيين والديموقراطيين.

في مستهل كانون الثاني (يناير) عام ١٩٦٣ طالبت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي قاسم من جديد باتخاذ اجراءات حازمة ضد المتآمرين. فقد تحدث بيان اللجنة المركزية الصادر في ٣ كانون الثاني (يناير) عام ١٩٦٣ عن الخطر الفعلي الذي خيم على الجمهورية. الا أن قاسم أعلن في رده على ذلك عن نية الحكومة بإقرار قانون تأسيس شركة النفط الوطنية بعد أسبوع. ولكن هذه الخطوة لم تفعل غير أن عجلت بالإنقلاب .

ففي صباح الثامن من شباط (فبراير) عام ١٩٦٣ قاد المتآمرون بعض وحدات الدبابات والمشاة من حامية بغداد واستولوا على المراكز الستراتيجية في العاصمة. قصفت طائرات المتمردين مقر رئيس الوزراء في بناية وزارة الدفاع. فسقط حكم قاسم، فكان هو نفسه

أعدم رمياً بالرصاص *.

---

* يكاد مؤلفو الكتاب السوفيتي يفصحون هنا عن موقفهم الحقيقي من قضية تحرير العراق لثرواته النفطية في عهد ثورة ١٤ تموز ومعارضتهم لتوجه قاسم إقرار قانون شركة النفط الوطنية! ولكنهم كانوا أكثر سخاءً مع حكم عارف - يحيى الغارقة في دماء الشعب العراقي، حيث نسبوا الى الحكم المذكور تنفيذ إجراءات «إشتراكية» ومعاداة الإحتكارات الإمبريالية. إذ يقول المؤلفون السوفيت (ص ٣٦٠) في تقييمهم للنظام العارفي:

«في الرابع عشر من تموز (يوليو) عام ١٩٦٤ أعلن عن تشكيل الإتحاد الإشتراكي العربي في العراق، وهو منظمة سياسية علنية موالية للحكومة ينبغي، حسب رأي مؤسسيها، أن تضم كافة القوى السياسية في البلاد وتحقق التعاون فيما بينها ضمن إطار الإتحاد الإشتراكي.

وبغية تعزيز المواقع الإقتصادية للحكومة ورفع سمعتها في البلاد اتخذت عدة قوانين هامة. فطبقاً لقوانين ١٤ تموز (يوليو) عام ١٩٦٤ تم تأميم (مع تعويض) البنوك الخاصة الأجنبية والعراقية وفروعها في الخارج وكافة شركات التأمين وعدد من المؤسسات الصناعية... واتخذت كذلك قوانين بشأن اقتطاع ٢٥ ٪ من أرباح كل مؤسسة لصالح رصيد زيادة الأجور وتحسين الخدمات الإجتماعية للعمال والمستخدمين، وبشأن مشاركة العمال والمستخدمين في إدارة مؤسسات الدولة...

الا أن هذا النهج أثار استياءاً شديداً لدى كافة القوى الرجعية الداخلية التي بدأت تكافحه دون ابطاء. وحظيت الرجعية بدعم نشيط من قبل الإحتكارات الإمبريالية، وبالدرجة الأولى «شركة نفط العراق»، المستاءة من اجراءات الحكومة لتحديد نشاطها وتأسيس شركة النفط الوطنية في ٨ شباط (فبراير) عام ١٩٦٤ وجعلها تسيطر على كافة المساحات التي انتزعت من امتياز الشركات الأجنبية في عام ١٩٦١ [هنا ورد الهامش الذي أدرجناه في مكان آخر من هذه الدراسة.] . ولم تكن القوى الإمبريالية راضية عن سياسة الحياد الإيجابي والتقارب بين العراق والجمهورية العربية المتحدة وعودة العلاقات مع البلدان الإشتراكية الى مجراها الطبيعي...»

يلاحظ أن القانون رقم ٨٠ أدرج ضمن منجزات حكومة عارف - يحيى الرجعية، وقد أغفل أوتغافل الكتاب السوفيتي ذكر هذا القانون الهام ضمن منجزات ثورة ١٤ تموز، رغم اعترافهم بكونه السبب المباشر للإطاحة

بحكم عبد الكريم قاسم، أو التعجيل بالإنقلاب. ومثل هذا الموقف لم يأت سهواً وإنما يعكس تخوف القادة السوفيت من احتمال تطور الثورة العراقية تحت حكم وطني مستقل لا يخضع لنفوذهم خضوعاً مطلقاً ويعمل على وضع العراق خارج إطار المساومات الدولية، حتى وإن كان هذا الحكم تحت قيادة حزب شيوعي، كالحزب الشيوعي العراقي تحت قيادة فهد وسلام عادل.

الملحق الثالث

المقال الإفتتاحي لـ«إتحاد الشعب» حول المطالبة بالمشاركة بالحكم

(عن جريدة الحزب الشيوعي العراقي «اتحاد الشعب» بتاريخ ٢٨/ ٤ /١٩٥٩)

* * *

مساهمة الحزب الشيوعي في مسؤولية الحكم اصبح ضرورة وطنية ملحة

لهيئة التحرير

كانت ثورة الرابع عشر من تموز نقيضا مباشرا للوضع الذي كان سائدا في العراق قبل الثورة. فعلى أشلاء النظام الاستعماري - الملكي - الرجعي ، أقيمت جمهورية متحررة ديمقراطية؛ وفي مكان السلطة السياسية المعادية للشعب؛ أقيمت سلطة ثورية جديدة، أريد لها أن تعكس إرادة الشعب وتلبي مطامحه وامانيه.

ومنذ الايام الاولى للثورة، بدأت تبرز بوضوح مظاهر التناقض بين تركيب السلطة السياسية، وبين حقيقة الوضع الشعبي السائد في البلاد - كما اشار الى ذلك حزبنا في بياناته العديدة .

أما علّة هذا التناقض، فتكمن في حقيقة أن اصطفاء العناصر القيادية للسلطة السياسية، لم يكن يجري على أساس التمثيل الشامل لجميع القوى الوطنية التي تستطيع أن تعبر عن إرادة الشعب، بأحقية وجدارة.

وفي هذا المضمار، لعبت سياسة التمييز بين القوى الوطنية دورها السلبي في عرقلة مسيرة الثورة ، وكان استبعاد حزبنا عن المساهمة في الحكم نتيجة لتلك السياسة طوال الأشهر المنصرمة.

فعلى الصعيد الشعبي، كانت الثورة تشق طريقها طبقاً لقوانينها التطورية الخاصة، كاشفة بشكل جلي، عن طبيعتها التحررية المنطلقة، وعن عمق محتواها الديمقراطي التقدمي. وعلى الصعيد الرسمي، ونعني بذلك - السلطة الوزارية - كانت هناك عناصر رجعية أذهلها انطلاق الثورة فانغمست في طريق المكائد والمؤامرات، وعناصر أخرى لم تستوعب طبيعة الثورة وروح الشعب، فراحت تسعى لعرقلتها ووقف مسيرها الحثيث.

وبمرور الأيام والشهور، كانت عناصر التطور السريع، تفعل فعلها في قلب الجماهير التعبية الواسعة، بينما كانت مساعي الكيد والعرقلة، وعناصر المحافظة والجمود، والعزلة عن أفكار الجماهير، تعطي مردودها السلبي في صميم السلطة السياسية، وتخل بالثقة بين الشعب وحكومة الثورة.

وقد أدى ذلك بطبيعة الحال، الى استمرار التناقض بين شكل السلطة وطبيعة تركيبها والمنطلق السياسي والفكري لبعض ممثليها، وبين الوضع الحقيقي للقوى الوطنية، والمزاج الثوري للجماهير، والتحولات العميقة التي كانت تغيّر وجه المجتمع من مختلف نواحيه في اتجاه مصلحة الشعب والبلاد .

وكان لابد لهذا الوضع غير الطبيعي، أن يؤثر تأثيراً سلبياً على مسيرة الثورة، وأن يؤدي الى المصاعب ويخلق الأخطار. وهذا ما وقع بالفعل؛ فقد اندفع في طريق المؤامرات، الخطرة على سلامة الجمهورية، أو وقف في طريق الثورة، وأعرض عنها - كل تلك الزمر من الرجعيين والمرتدين، والطارئين على الثورة، والغرباء عن الشعب وعن افكاره ومطماحه.

وبمقدار ما اعطت هذه التجربة من عبر جديرة بالتدبر، وبمقدار ما كان هذا التناقض يتخذ مظاهره الخطرة على كيان الجمهورية والتورة، ويستوجب البت والمعالجة – كانت الحلول التي اعطيت لتسوية هذه المشكلة دون مستوى خطورتها. ولذلك أورثت الجمهورية والثورة وزعيمها الكثير من المتاعب التي كان بالإمكان تفاديها، لو روعي مبدأ التركيب الصحيح للسلطة – على أساس التمتيل الصادق للقوى الوطنية، واصطفاء العناصر الكفوءة المخلصة، المستوعبة لروح الثورة، ولأفكار الجماهير الشعبية الواسعة، والمتمتعة بثقتها. لقد كانت الحلول تدور بوجه عام في إطار الإنتقاء العفوي الذي لم تكن تراعى فيه هذه الحقائق والمقاييس الهامة، وظل حزبنا – رغم شعبيته ومكانته وسعة تمثيله للجماهير – محل تمييز لا مبرر له من بين سائر القوى الوطنية. فمن جهة ، كان ينهض بالمسؤولية الكبرى على المستوى التسعبي، ومن جهة أخرى، ظل بعيداً عن المساهمة في المسؤولية والتوجيه على مستوى السلطة.

ولذلك كله، بقي التناقض قائماً، وظلت المشكلة دون حل حاسم يسوي هذا التناقض، ويعالجه معالجة جذرية صائبة. ونتيجة لذلك، شهدت البلاد – في غضون فترة قصيرة – تبدلات وزارية، لم تتناول أساس المشكلة، وإن كانت قد سجلت تقدماً محسوساً في انتقاء بعض الرجال، الأكثر إخلاصا وكفاءة. إلا أن التركيب الحالي للسلطة السياسية لايزال دون مستوى مهام الثورة وانطلاقة الشعب، وسيبقى هذا التركيب ناقصاً، ما دام ركن هام وأساسي من أركان الحركة الوطنية – وهو الحزب الشيوعي – غير ممثل في السلطة السياسية.

لقد كشفت الأحداث حقيقة تلك الإنسحابات الإجماعية، والتهديد بالإستقالة من جانب ذلك الفريق من الوزراء الذين جرى انتقاءهم من خارج صفوف الحركة الوطنية – دون أن يكون لهم سجل من النضال يشهد لهم بالإخلاص والوطنية، ودون أن يكون لهم مكان بين الصفوف الوطنية، أو سند من الشعب. وها هي وقائع المؤامرات تكشفهم كأعداء للجمهورية ولحرية التشعب. وفي ذلك وحده ما يكفي للقول، بأن أسلوب الإنتقاء العفوي غير المستند الى مبادئ التمثيل الشعبي، قد برهن على عدم صوابه، بل وعلى خطره على سلامة الجمهورية ومسيرتها، وعلى مستقبل البلاد.

وعلاوة على ذلك ، فإن توسم الإخلاص والنزاهة ، لايكفي بحد ذاته، لإنتقاء الأشخاص، وإناطة المسؤوليات الخطيرة بهم. إن الشعب هو الذي يعرف أبناءه الخلّص، وهو الذي يستطيع تزكيتهم، ويوليهم الثقة في الإشراف على شؤونه - بواسطة أحزابه المناضلة المجرّبة. ففي بلاد كبلادنا، عاشت في المحن والمصاعب سنوات طوالاً، أصبح من الميسور لجماهير شعبنا أن تتعرّف على الحزب الجديد بثقتها، وأن توليه شرف التعبير عن إرادتها. وطبيعي أن استبعاد ممثلي حزب مثل حزبنا؛ يتمتع بثقة ومساندة أوسع جماهير الشعب، لايمكن إلا أن يخلّ بالثقة بين الشعب وحكومته الوطنية ويضعفها، بينما نحن بحاجة تماماً الى تعميق هذه الثقة أكثر فأكثر بغية تحقيق التضامن الأوثق في مجهود صيانة الجمهورية، وبناء مستقبلها المشرق الزاهر.

لقد كانت هذه الثقة، ولما تزل، العامل الرئيسي في الإنتصارات التي حققتها ثورتنا، وفي تأمين سلامة النهج الديمقراطي الثوري لجمهوريتنا - عبر المشاكل والتناقضات. ولسنا نأتي بجديد، إذا قلنا أن حزبنا، قد لعب دوراً مشهوداً، في تعزيز هذه الثقة وتطويرها - وتعبأة الجماهير الشعبية الواسعة حول السياسة الوطنية الديمقراطية التي ينتهجها بثبات الزعيم عبدالكريم قاسم. وبالرغم من ملاحظاتنا على بعض التطبيقات السياسية للحكومة - ولا سيما فيما يتعلق بعنصر الحساسية غير المبررة أزاء حزبنا، والمظاهر السلبية الناشئة من الشكل الذي يجري فيه تركيب وترميم السلطة السياسية - فإن السياسة الرشيدة لحزبنا، والشعور العميق بمسؤوليتنا حيال سلامة جمهوريتنا وتطور ثورتنا - قد ساهمت الى حد كبير، في تحقيق وحدة الشعب والجيش في النضال، جبهة متراصة، لدعم حكومة الثورة بزعامة عبدالكريم قاسم، ودرء الأخطار عن الجمهورية.

ولئن استطاعت الثورة أن تشق طريقها وسط الأنواء والصعاب، ولئن استطاعت سلطة الحكم أن تمارس مسؤولياتها، فليس بمقدور أي منصف أن ينكر الدور المشهود لحزبنا في هذا المضمار. لقد تظافرت عوامل أساسية في تأمين سير التطور لثورتنا، رغم الوضع غير الطبيعي القائم بين السلطة السياسية وبين الجماهير الشعبية الواسعة، ورغم فقدان عنصر الثقة والتجاوب في كثير من الأحيان بين هذه الجماهير، وبين فريق من الذين ساهموا في السلطة.

سلام عادل

سكرتير اللجنة المركزية
للحزب الشيوعي العراقي

سياسة

الحزب الشيوعي العراقي

حول بعض قضايا الوضع الراهن

بغداد ٣٠ آذار ١٩٥٩
نقلاً عن «اتحاد الشعب»

دار بغداد

صورة الكراس الذي أصدرته «دار بغداد» وهو يتضمن تصريحات الشهيد سلام عادل الى صحيفة «اتحاد الشعب» في ٣٠ آذار ١٩٥٩، ويلاحظ التاريخ كما ورد داخل الكراس الأصلي، وقد وضعناها في داخل الإطار المظلل.

ولاشك أن من هذه العوامل التي ساعدت بشكل فعّال ففي هذا المضمار، السياسة الحكيمة التي اختطها حزبنا، الى جانب القيادة الثورية المخلصة للزعيم عبدالكريم قاسم وزملائه من رجال الجيش المخلصين، ومساهمة الأحزاب والقوى الديمقراطية الأخرى.

وقد لعبت هذه العوامل الثلاثة دورها العظيم، في استيعاب روح الشعب ومطامحه، وإلهاب حماسته، وتعبأته فكرياً وسياسياً وتعميق وعيه، وحشده في جيش متماسك جبّار - لحراسة الجمهورية، وصان السير التحرري الديمقراطي للثورة.

ومامن شك أن التجربة الإيجابية الفريدة، الناتجة من تظافر هذه العوامل ، ينبغي ان تأخذ طريقها السليم في ادارة سلطة الحكم وقيادة شؤون البلاد .

إن إعادة النظر في تركيب السلطة السياسية - ولاسيما بعد استحداث وزارات جديدة - ينبغي ان يأخذ بنظر الإعتبار ضرورة البت الحاسم في معالجة التناقض الناشئ من الشكل غير الطبيعي في تركيب السلطة، وذلك على أساس مبدأ التمثيل الصادق لسائر القوى الوطنية المخلصة، ونبذ الحساسية إزاء حزبنا - و على أساس أمتن أشكال التضامن في المسؤولية بين حزبنا وبقية الأحزاب الى جانب القوى الديمقراطية الأخرى والرجال المخلصين في صفوف الشعب والجيش بقيادة زعيم البلاد عبدالكريم قاسم.

إن هذا هو السبيل السليم الذي لا غنى عنه لتقويم الوضع السياسي في البلاد، وتدارك مظاهر البلبلة، وإرسائه على أسس راسخة، وعلى تأمين أمتن أشكال التضامن والثقة بين الشعب والحكومة.

وانطلاقا من الشعور بالمسؤولية العظمى على عاتق حزبنا أزاء شعبنا ومستقبل جمهوريتنا - في هذه الفترة الحاسمة من تاريخ البلاد - نرى أنه آن الأوان للبت بهذه المسألة - طبقا لما تقتضيه مصلحة الوطن.

هيئة التحرير*

(*) كان كاتب هذا المقال، كما ذكرنا في مكان آخر، هو السيد عامر عبد الله. وبعد أسابيع تنكر لما سطره

في مقاله المذكور، حين تولى صياغة تقرير الإجتماع الموسع في أواسط تموز ١٩٥٩، وهو موضوع نأمل معالجته في مناسبة أخرى. وفي وثيقة «مساهمة في تقييم سياسة حزبنا» التي أصدرها عام ١٩٦٧ بالإشتراك مع آخرين تطرق عامر عبد الله الى موضوع حملة المشاركة في الوزارة التي تصدرها بمقالاته الثلاث، فقال:

«إن الوضع الثوري الذي تكون في ربيع ٩٥٩، كان يمكن استثماره لحمل قاسم على إنهاء فترة الإنتقال، وإقامة الحياة الديمقراطية، والمؤسسات الدستورية... ودرء انتكاسة الثورة...... غير أن ما فعلناه في الواقع، هو تبديد طاقات ثورية هائلة في استعراضات للقوى لا مبرر لها، وفي منازلات وتحديات مع قاسم والقوى الوطنية الأخرى، وفي التركيز على أهداف ثانوية - كالمطالبة بالإشتراك في الوزارة ... الخ.»

الملحق الرابع

تصريحات سلام عادل

لـ«اتحاد الشعب» في ٣٠ آذار ١٩٥٩

(عن كراس «سياسة الحزب الشيوعي العراقي حول بعض قضايا الوضع الراهن. دار بغداد، بغداد، ١٩٥٩.)

سلام عادل

سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي:

«سياسة الحزب الشيوعي العراقي حول بعض قضايا الوضع الراهن»

(بغداد، ٣٠ آذار ١٩٥٩)

* * *

إن التحولات الثورية العميقة التي أخذت تطرأ في العراق منذ ١٤ تموز، ولا سيما في الفترة الاخيرة، وما اقترن بهذه التحولات من تبدلات سريعة في جوانب شتى من حياتنا السياسية والاقتصادية؛ وما نشأ عنها من تصادم مع بعض المواقف والسياسات الخاطئة في الداخل، ومع الاستعمار والجهات العربية المعروفة التي ضمّت جهودها الى الجهود العدوانية الرامية الى تقويض الجمهورية العراقية وإعادة السيطرة الاستعمارية للبلاد، فإن بعض جوانب الوضع السياسي العام قد أخذت تبدو بالنسبة للبعض غامضة أو معقّدة. وهذا ما انعكس في بعض الرسائل والمعالجات التي ترد الى جريدة "اتحاد الشعب" من المواطنين. وبالرغم من أن حزبنا قد أرشد دوماً الى الطريق الصحيح، وحدد مواقفه من الأحداث الجارية، وبالرغم من السياسة الواضحة التي ترسمها مقالات "اتحاد الشعب"، إلا أن انعكاسات الأحداث وتطورها السريع،

والمفعول السلبي لأضاليل الدعاية المعادية قد أحدث أثره في إضفاء شيء من الغموض على بعض المسائل، أو جعل الإستيعاب الواعي لبعض جوانب الوضع السياسي أكثر صعوبة.

وقد وجدت هيئة تحرير "اتحاد الشعب" من أجل إجلاء بعض الجوانب الأساسية، وإعادة توضيحها، أمراً ضرورياً لتثقيف الجماهير مرة أخرى بحقيقة الوضع وما طرأ عليه من تطورات.

ولذلك، انتدبت هيئة التحرير الأستاذ (عزيز الحاج) ليقوم بتوجيه الأسئلة التالية الى الرفيق (سلام عادل) سكرتير اللجنة المركزية.

وقد نشرت جريدة "اتحاد الشعب" الغراء نص الأسئلة والأجوبة التالية.

المخطط العام للمؤامرات ضد العراق

السؤال الأول: من المعلوم أن مؤامرة الخائن الشواف كانت حلقة من سلسلة المؤامرات الإستعمارية التي حيكت ولسوف تحاك ضد جمهوريتنا. فما هو - في رأيكم - المخطط العام لتلك المؤامرات؟

الجواب: إذا استعرضنا الأحداث الماضية منذ ١٤ تموز الخالد، نرى أن خطة المستعمرين كانت تعتمد في البدء على محاولة تدخل أنكلوا امريكي مكشوف لإسقاط الحكم الجمهوري الوطني في العراق. وقد فشلت تلك المحاولات لأن ثورة ١٤ تموز جاءت محكمة خاطفة ساحقة رؤوس النظام البائد، وحازت مساندة ومشاركة أوسع جماهير الشعب منذ لحظاتها الأولى. وكان العامل المساعد الحاسم في إحباط تلك المحاولات هو الموقف الحازم الصلب الذي وقفه صديق شعبنا العراقي والأمة العربية الإتحاد السوفياتي وانذاره للمستعمرين، ومساندة سائر قوى الحرية والسلم في العالم.

وعلى أثر فشل خطة التدخل الخارجي، اتجه الاستعمار الى العمل من الداخل، ولذا فإن القوى الرجعية الداخلية دأبت على عرقلة سير الثورة الذي يستلزم تعبئة الشعب وتنظيمه وتسليحه، وتطهير أجهزة الدولة (المدنية والعسكرية...) بغية الحفاظ على مواقعها فيها. وعملت على تجميع قواها وتنظيم صفوفها، هي نفسها، تمهيداً للقيام بعمل تآمري موحّد يستند على الضغط الخارجي والتهديد الإستعماري، السياسي والعسكري. ولكن سياسة القوى الوطنية التي استهدفت تعبئة الشعب وتطهير أجهزة الدولة ومنع الرجعية من تنظيم نفسها، والمحافظة على يقظة الشعب والجيش، والمواقف الصائبة لسيادة الزعيم عبد الكريم قاسم، كل ذلك أحبط سلسلة من المؤامرات، دلّت الوقائع بوضوح على أنها كانت بتدبير ومشاركة الأمريكان وسائر المستعمرين وعملائهم وأيتام العهد البائد والإقطاعيين وبعض الأوساط الرجعية العربية، وبوجه خاص بعض حكام العربية المتحدة، فضلاً عن الإرتباطات

الصهيونية بهذه الشبكات التآمرية، تلك التي وضعت عليها اليد في حينه، وكشفت عنها مؤخراً جلسات محكمة الشعب. إن تطور الأحداث، على هذا الشكل، أدى بأعداء الجمهورية مرة أخرى الى إعداد خطط التدخل السافر والعدوان الخارجي على أسس جديدة من التعاون الأوثق بين كل القوى المعادية للجمهورية العراقية ولسياستها التحررية الديموقراطية، وإعطاء التآمر والعدوان صفة نزاع «عربي داخلي» أو «محلي إقليمي» على خلاف محاولات التدخل الإستعماري الأنكلو أمريكي المكشوف التي حدثت غداة ١٤ تموز. وكان أعداء الجمهورية يأملون من هذا الإتجاه الجديد - الإتجاه الإستعماري «المستعرب»- أن يؤدي أولاً: الى شق الصفوف الوطنية داخل العراق. وثانياً: التمويه على الشعوب العربية وعلى القوى "المحايدة". ثالثاً: كما كانوا يأملون أنهم بذلك يستطيعون أن يخلقوا ظروفاً متلابسة تؤدي الى إحراج الدول الصديقة وخاصة الإتحاد السوفياتي، ولوضع العقبات في طريق إبداء معونتها الحازمة للحفاظ على استقلال الجمهورية العراقية عندما تقتضي الضرورة مثل هذا العون.

ومن السهل أن يربط المرء بين نشاطات حلف بغداد العدواني (في دورتي كراچي وانقرة)، والتحشيدات العسكرية على الحدود الإيرانية والتركية وحركة الأساطيل الأمريكية والإنكليزية وزيارات راونتري وغيره، والمعاهدات الثنائية الأمريكية، بين هذا كله من جهة، ومن الجهة الأخرى النشاط المحموم الذي جاء على شكل حملة صليبية من قبل بعض حكام الجمهورية العربية المتحدة ضد العراق وضد الشيوعية وضد الإتحاد السوفياتي.

ولقد كانت مؤامرة الشواف حصيلة لهذا المخطط. وتدل المعلومات الكثيرة المتوفرة - قبل وبعد حوادث التمرد - أن المؤامرة كانت واسعة وتمتد خيوطها ومجال تنفيذها الى مناطق اخرى غير الموصل. ولكن بفضل يقظة القوى الوطنية وتأهبها واتحادها تحت زعامة ابن الشعب عبد الكريم قاسم تمّ عزل المؤامرة واجهاضها واحباطها. وخرجت الجمهورية وهي أشد مراساً وأقوى ساعداً في مقارعة المستعمرين والمعتدين.

ولا شك أن محاولات التخريب والتآمر الإستعماري والعدوان ستستمر ما دامت جمهوريتنا

تواصل السير في نهجها الوطني المستقل، وما دامت تعتمد على إطلاق قوى الشعب الخلاقة. وكما كان الماضي، فإن وعي الشعب ويقظته وتضامنه التام مع الجيش والحكومة، والتدابير الحازمة السريعة، كل ذلك سيؤدي دون شك الى تخطي العقبات مهما كانت والخروج منها برأس مرفوع وقدم ثابتة لا تتزعزع في طريق الحرية والتقدم والرفاه.

التنكر لأهداف جبهة الاتحاد الوطني يخدم الاستعمار ويستحق غضب الشعب والجمهورية

السؤال الثاني: كشفت مؤامرة الشواف الأخيرة عن بعض العناصر المنضوية تحت لواء جبهة الإتحاد الوطني، قد اشتركت بالمؤامرة، فما هو الموقف من هذه العناصر؟

الجواب: إن هذه المسألة تمتد جذورها الى الأيام الأولى لثورة ١٤ تموز. فقد ظهر بجلاء منذ تلك الأيام أن بعض القوى كانت سائرة في طريق تجاهل أهداف جبهة الإتحاد الوطني والتنكر لها ولمستلزمات التعاون مع القوى المؤتلفة فيها. فقد حاول البعثيون مثلاً الإستئثار بالحكم وتوجيهه وجة حزبية ضيقة والإستئثار بالحريات العامة وتضييقها على القوى الأخرى. وذلك بغية حرف اتجاه الثورة وعرقلة مسيرتها في الإعتماد على أوسع الجماهير وضمان مصالحها. ونظراً لعمق وسعة الوعي الشعبي الوطني الذي كشفت عنه ثورة ١٤ تموز، وقوة الحركة الديموقرطية، فإنهم قدّروا أن الإستعجال في ضمّ العراق للجمهورية العربية المتحدة يمكن أن يحقّق لهم أغراضهم تلك. وعملوا بنشاط مفتعل محموم وفق هذا الإتجاه جاذبين حولهم، لا العناصر القومية اليمينية وحسب، بل أيضاً مختلف فئات الرجعيين الذين نظّروا بهلع الى مستقبل تطور الثورة في طريقها الوطني الديموقراطي.

وليس ببعيدة عن الذاكرة الفعاليات والظواهر الرجعية التي مارسها وشجعها المرتد عبد السلام عارف ومن ورائه عملاء العهد البائد والإقطاعيون وغيرهم. ولما عجزوا عن تحقيق أهدافهم بأساليب العمل السياسي الصحيحة في ظل حكم وطني ديموقراطي وعجزوا عن كسب تأييد الجماهير لآرائهم وشعاراتهم – برغم أن كل الامكانيات كانت متوفرة لهم، أكثر من توفرها لغيرهم – انزلقوا شيئاً فشيئاً في طريق التآمر والعنف لتحقيق أغراضهم رغم إرادة الشعب ومن خلف ظهر جبهة الإتحاد الوطني وقيادة الزعيم عبد الكريم قاسم. وكان من نتيجة ذلك أنهم كلما أوغلوا في السير في هذا السبيل، انعزلوا عن الشعب أكثر فأكثر، وانحدروا الى درك العداء الصريح للجمهورية وخيانتها.

أما بالنسبة لنا، نحن الشيوعيين، فقد أكدنا منذ فجر ١٤ تموز على ضرورة تنشيط جبهة الإتحاد الوطني وتعزيز وحدة القوى الوطنية على أساس صيانة الجمهورية والسير بها قدماً في طريق أهداف الثورة، وعملنا بكل ما كان في وسعنا لتعزيز هذه الوحدة برغم نظرة التمييز التي كنا ضحيتها، ونبّهنا الى الأخطار الناجمة من السياسات والمواقف الإنقسامية وأكدنا على ضرورة تآخي كل القوى المعادية للإستعمار والإقطاع استناداً الى ضمان تكافؤ الفرص أمام كل القوى الوطنية فيما يتعلق بحقها في التمتع بالحريات والمشاركة في مسؤولية الحكم، وكنا ولا نزال ـ نبني رأينا هذا لا على أساس المغانم الحزبية الضيقة أو غير المشروعة، بل بالضبط على أساس وعينا العميق لمستلزمات وحدة الصفوف الوطنية ومن أجل صيانة الجمهورية ضد جبهة أعدائها المتربصين. وبالرغم من تنكر هذه العناصر لميثاق جبهة الإتحاد الوطني وتجاهلها لهذه الأسس السليمة لوحدة الصفوف، فإننا واصلنا بثبات وأمانة مهمة الشرف في الحفاظ على وحدة الصفوف ومساندة الجمهورية ولفّ الجماهير حول زعامة عبد الكريم قاسم. ووضعنا كل امكانياتنا وطاقاتنا في هذا السبيل السليم. واليوم إذ تمرّ أكثر من ثمانية أشهر على ثورتنا الخالدة، يمكن لكل منصف مخلص أن يستعيد في ذاكرته الأحداث ليستخلص حقيقة أننا حافظنا بثبات علي العهد الذي قطعناه حينئذٍ ولم ننحرف عنه قيد شعرة، رغم الظروف المعقدة والأعاصير المتبدّلة الإتجاه. وأكثر من ذلك إننا كنا نحذر تلك

العناصر بالذات من مغبة الإنزلاق في طريق التآمر ومعاداة الجمهورية، وننصحها بضرورة التمسك بالأساليب الديموقراطية السليمة في الدعاية لشعاراتها، وبأن الشعب العراقي الذي يتمتع بتجربة سياسية زاخرة ستكون له الكلمة الأخيرة في اختيار أو نبذ هذا أو ذاك. وقلنا، آنئذٍ لتلك العناصر بصراحة بأنها أمام مفترق طريق، أمام منزلق خطر قد يؤدي بها الى أن تتحول من قوى سياسية وطنية الى عصابات استفزازية لن يكون نشاطها نافعاً لغير الإستعمار وعملاء الإستعمار.

ومع الأسف، فإن عدداً كبيراً من تلك العناصر انساق وراء توجيهات المغامرة الصادرة من وراء الحدود من جهات لم تقدّر مسؤوليتها ولم تبد الحرص اللازم على سمعتها الوطنية والقومية وانساقت وراء دوافعها الضيقة وخضعت لخداع المستعمرين وأضاليلهم. أقول مع الأسف إن تلك العناصر اندفعت أكثر فأكثر في طريق التآمر والتخريب والعداء للجمهورية، وبذلك وضعت نفسها خارج القوى الوطنية المخلصة، واستحقت غضب الشعب والجمهورية..

وبالطبع ينبغي أن لا يعني ذلك أن جميع المنتمين الى حزب البعث والإستقلال أو سواهم من الأفراد الذين يصطلح على تسميتهم بـ "القوميين"، قد انزلقوا الى طريق التآمر والعداء للجمهورية. فهناك دون شك عدد من العناصر وخصوصاً من الشباب الذين عملوا مع هذه الجماعات بدوافع الإخلاص التام للشعب والأمة العربية. منهم من كان لديه الوعي الكافي فلم ينسق أو يتلوث بأساليب التآمر والتخريب، ومنهم من سار شوطاً أو ساهم الى حد ما في هذه الأساليب، ولكنه تنبه الى مخاطر هذا السبيل المعادي للجمهورية والضار بالتضامن العربي والقومية العربية، فأظهر استعداده المخلص للتراجع وتصحيح موقفه.

وعلى هذا ينبغي ألا ينظر الى جميع القوميين والمدعين بـ"القومية" نظرة واحدة، وأن يفسح المجال في صفوف القوى الوطنية، لاولئك الذين يستطيعون أن يبرهنوا عملياً للجماهير على إخلاصهم لنظامنا الجمهوري المتجاوب مع قضيتنا القومية على أساس تحرري ديموقراطي سليم وشجبهم كل متآمر على هذا النظام. وهؤلاء الإخوان مدعوون من جانبهم الى مساعدة الجمهورية في فعالياتها لكشف المتآمرين والمتربصين ومحاربتهم وإنزال العقاب الصارم العادل بهم. كما أن الجماهير مدعوة لمساعدتهم وجذبهم ثانية الى صفوفها. إذ ليس في صالح

الجمهورية التفريط باولئك الصادقين في إخلاصهم، ومعاملتهم كغيرهم من المتآمرين والمخربين.

إعادة النظر في بناء الجبهة وأسلوب عملها، وتطوير برنامجها على أساس السياسة الوطنية الديموقراطية التي عبّرت عنها جماهير الشعب

السؤال الثالث: كيف يمكن – في رأيكم – تنشيط جبهة الإتحاد الوطني وزيادة فعالياتها الى مستوى ما يتطلبه الوضع الراهن؟

الجواب: إن حزبنا انتهج على الدوام وبثبات سياسة الجبهة الوطنية. وإن الشعب العراقي، نتيجة لتجربته الطويلة في الكفاح الوطني، قد أدرك جيداً أهمية وحدة القوى الوطنية في النضال ضد الإستعمار.

وكانت كل الأحزاب والقوى الوطنية مقتنعة، قبل ثورة ١٤ تموز، بأنه ليس بإستطاعة أي حزب بمفرده أو أية جهة وطنية أن تأخذ على عاتقها مهمة تحرير البلاد وتحقيق الإستقلال الوطني. وغداة ١٤ تموز، عندما أصبحت الحلقة المركزية في النضال الوطني، هي صيانة الجمهورية، أعلن حزبنا بصراحة أن هذه المهمة هي الأخرى، لا يمكن تحقيقها بجهود حزب معين أو قوة معينة. وإن السبيل الوحيد لصيانة الجمهورية وإستقلالها الوطني هو سبيل تظافر جهود كل الأحزاب والقوى الوطنية. وقد استرشد حزبنا بأمانة تامة وتمسّك بقوة بهذه السياسة الوطنية. ورغم التطورات التي حدثت منذ ١٤ تموزحتى الآن، فإن هذا الإستنتاج ما يزال صائباً كل الصواب. ومن الواجب أن يتم الإقرار بصوابه والعمل بموجبه من جانب كل الاطراف وكل القوى الوطنية من الشعب والجيش على السواء.

إن جبهة الإتحاد الوطني مدعوة الآن الى إعادة نظر جدّية في بنائها وأسلوب عملها. فقد كانت جبهة الإتحاد الوطني -كما هو معلوم- قد تأسست في ظروف استعمارية قمعية بغيضة وانتهجت سبيل العمل السري الضيّق. واكتفت بإرتباطات ممثلي القوى الوطنية من الأعلى دون أن يكون لها مجال الإعتماد على المنظمات الجماهيرية التي كانت هي الأخرى تجابه ظروف القمع والتضييق.

ولكن الأوضاع الراهنة تختلف اختلافاً جوهرياً-وخصوصاً بعد الإنسحاب من حلف بغداد - في ظل جمهورية وطنية تعتمد على تنظيم الشعب وارادته الى حد بعيد. وهذا يستوجب أن تجري إعادة النظر في بناء الجبهة وأسلوب عملها، على أساس السياسة الوطنية الديموقراطية التي عبّرت عنها الغالبية الساحقة من جماهير الشعب والتي تحدّد المعالم العامة لسياسة جمهوريتنا البطلة تحت زعامة ابن الشعب عبد الكريم قاسم.

القضاء على الاقطاع وتشجع الصناعة الوطنية والرأسمال الوطني مع تعزيز العلاقات الاقتصادية مع دول المعسكر الاشتراكي

السؤال الرابع: لقد أكدتم في أجوبتكم، على سياسة الجبهة الوطنية، فكيف ينبغي في رأيكم انعكاسها في السياسة الاقتصادية للبلاد؟

الجواب: تحاول بعض الأوساط الرجعية والمغرضة نشر الأكاذيب حول سياسة حزبنا في الظروف الراهنة فتدعي بأننا نقف ضد نشاط الرأسمالية الوطنية، أو أننا ندعو الآن لتطبيق الإشتراكية وغيرها من الأراجيف التي يستهدفون منها شقّ وحدة الشعب بكافة طبقاته الوطنية، وبالتالي شقّ القوى الوطنية مما لا ينتفع منها سوى الإستعمار وأعداء الجمهورية. وواضح أن هذه المحاولات حاق بها الفشل التام، ذلك لأن المواطنين العراقيين مطلعون تماماً

على سياسة حزبنا ونشاطه فيما يتعلق بالسياسة الإقتصادية للبلاد . فقد أكد الإجتماع الموسع للّجنة المركزية لحزبنا المنعقد في أوائل أيلول ١٩٥٨ المطاليب الاقتصادية التالية:

«اتخاذ التدابير اللازمة لحماية اقتصادنا الوطني والإهتمام بمشاكل الجماهير المعاشية، تحرير تجارتنا من الكتلة الإسترلينية، تعزيز العملة العراقية، فرض رقابة صارمة على شركات النفط وسائر الشركات والبنوك الاستعمارية وحماية شعبنا من نهبها، تشجيع الصناعة الوطنية والرأسمال الوطني، القضاء على أسلوب الإستغلال شبه الإقطاعي في الريف، مصادرة أراضي الخونة من الإقطاعيين وكبار الملاكين الذين ثبت أو سيثبت تعاونهم مع الإستعمار وتآمرهم على البلاد وتوزيعها هي مع الأراضي الأميرية الصرفة أو المنهوبة لحساب الإقطاعيين وعملاء الإستعمار على الفلاحين ، وتحديد ملكية الأرض تحديداً يضمن مصالح الفلاحين وصغار الملاكين. اتخاذ التدابير لحماية طبقتنا العاملة من البطالة ولرفع أجورها وتحسين ظروف عملها ومعيشتها، إلغاء الضرائب غير العادلة» .

كما أكدنا على: «ضرورة تعزيز علائقنا الإقتصادية مع الإتحاد السوفيتي والصين وسائر أقطار معسكر الإشتراكية التي أثبتت صداقتها لشعبنا ونزاهتها في التعاون مع الأقطار الراغبة في ذلك» .

هذه هي الخطوط العامة التي طالبنا بها وعملنا من أجلها في الحقل الإقتصادي. وواضح أن حكومة الجمهورية قد خطت خطوات كبرى موفقة في هذا الشأن وعلى الأخص فيما يتعلق بالإصلاح الزراعي والقضاء على الإقطاع وكذلك الإتفاقية الإقتصادية مع الإتحاد السوفيتي، التي ستفتح أمام البلاد مجالاً واسعاً للتطور الصناعي والتكنيكي، والإتفاقيات الإقتصادية الأخرى التي حرّرت تجارتنا الخارجية من التبعية الإستعمارية وفتحت أمامها أسواقاً جديدة لمنتجاتنا المحلية.

إن ما يجابه بلادنا الآن في الميدان الإقتصادي هو تعزيز هذه السياسة والمضي في تنفيذها

بأقصى سرعة ممكنة لكي تعطي ثمارها لسائر طبقات الشعب.

ومن الممكن هنا الإشارة الى بعض القضايا التي تستوجب الإهتمام. فبالنسبة لقانون الإصلاح الزراعي يحاول بعض الإقطاعيين والملاكين الكبار مقاومة تنفيذه على الوجه المطلوب والممكن، وذلك بسبل مختلفة في الضغط والمناورة وحتى تخريب الإنتاج. إن الحل لا يكمن بالطبع في الرضوخ لضغطهم حتى ولا لشعرة واحدة، فإن مثل هذا الرضوخ سيؤدي الى مضاعفة العراقيل أمام الجمهورية، بل يكمن في الضبط في التنفيذ الحازم لقانون الإصلاح الزراعي الذي هو ثاني أهم انجازات الثورة بعد التخلص من ميثاق بغداد. ومتى ما استلم الفلاحون أرضهم فان امكانيات الإقطاعيين في الضغط والتهديد والتخريب ستتضاءل الى حد كبير مما سيساعد على تطوير الإنتاج الزراعي لصالح البلاد. ولدينا مثال -العمارة- خير مثال يحتذى في هذا السبيل، ويؤكد بدوره صواب وجهة نظرنا.

كما ينبغي الإشارة الى ضرورة الإسراع في تشريع قانون العمل والضمان الإجتماعي الجديد، ومراقبة تنفيذه لصيانة الحقوق المادية للطبقة العاملة، هذه الحقوق التي انتهكت سنوات طويلة. واتخاذ التدابير المدروسة للقضاء على البطالة. إن بعض المؤسسات تحاول استغلال وطنية الطبقة العاملة وحرصها على عدم خلق المتاعب للجمهورية في هذه الظروف الدقيقة، فتفرض على العمال شروطاً قاسية للعمل، هذه المسألة ينبغي أن تنال اهتماماً جدياً من السلطة المسؤولة.

ومن الضروري الإسراع في تنفيذ الإتفاقيات الإقتصادية مع الإتحاد السوفيتي وسائر الإتفاقيات التجارية التي عقدت في عهد الثورة، واتخاذ تدابير جديدة لتشجيع الرأسمال الوطني الفردي في التوجيه نحو المساهمة في تصنيع البلاد.

هذه - بصورة عابرة - المطاليب الإقتصادية التي ينبغي على أساسها ويمكن توحيد كل طبقات الشعب الوطنية في نضالها لصيانة الجمهورية والدفاع عنها. وواضح أنها مطاليب تكمن في ثناياها مصلحة كل هذه الطبقات الوطنية، ومصلحة تقدم البلاد وتطورها نحو مستقبل أفضل،

وأنها ليست مطاليب اشتراكية بأي حال.

ثورتنا الوطنية الديموقرطية جزء من الثورة الوطنية الديموقراطية العربية

السؤال الخامس: أخيراً، ما هي سياسة الحزب فيما يتعلق بمستقبل علاقات العراق بالبلدان العربية الشقيقة؟ وهل طرأ عليها أي تبدل بعدما انكشف الى هذه الدرجة الموقف العدائي لبعض حكام الجمهورية العربية المتحدة من الجمهورية العراقية؟

الجواب: إن سياستنا العربية تنهض على أساس أن العراق جزء لا يتجزأ من البلدان العربية، وأن ثورتنا الوطنية الديموقراطية في العراق هي جزء من الثورة الوطنية الديموقراطية العربية. وإن الامة العربية التي تربطها الآن وحدة الكفاح ضد الإستعمار وأعوان الإستعمار وضد الرجعية، هي الآن في سبيل صنع مستقبلها الموحد أيضاً، الذي سيبني كياناً متحرراً ديموقراطياً متحداً. وكل ما سبق أن ذكرناه بهذا الخصوص هو الذي يرشد حزبنا في الظرف الراهن وفي المستقبل أيضاً. فهذه مسألة تاريخية موضوعية حتمية، غير متعلقة بالاوضاع الطارئة وبإرادة هذا الشخص أو ذاك ممن ينحدرون الى الوقوف بوجه عجلة التاريخ.

وسبق أن أعلنا بان الطريق لتحقيق أهداف الأمة العربية في الوحدة المنشودة، سيأخذ سبلاً متباينة، ويجري وفق خطوات مختلفة، المهم فيها، أنها ستعزز حركة التحرر الوطني العربية، وتخطو بها نحو وحدة ديموقراطية سليمة.

وعلى هذا الأساس طرحنا غداة ثورة تموز الخالدة شعار الإنضمام الى اتحاد الدول العربية جنباً الى جنب مع الجمهورية العربية [المتحدة] واليمن على أساس فدرالي. وكان هذا الشعار تقدمياً يخدم قضية الأمة العربية، لأنه كان في ذلك الحين يقوم على أساس تضامن نسبي قائم فعلاً بين هذه البلدان التشقيقة. ولكن الأحداث في الأشهر الأخيره وبوجه خاص اصرار بعض حكام

الجمهورية العربية المتحدة على التآمر ضد العراق المتحرر وتوافق جهودهم مع جهود الإستعمار في هذا الشأن وقيامهم بدور المنفّذ لإرداته، وكذلك تشديدهم في سياستهم الرجعية الداخلية ضد الشعب السوري على وجه أخص، كل ذلك قد حطّم امكانيات التقارب في هذا الظرف، وأبعد الى الوراء كثيراً شعار الإتحاد.

فعندما يقف بإصرار بعض حكام الجمهورية العربية المتحدة موقف العداء الصريح من الجمهورية العراقية، يصبح من البديهي، أن السياسة التقدمية بالنسبة للتضامن العربي هي سياسة النضال ضد مواقف هؤلاء الحكام المعادية ومن أجل تحقيق العلاقات الودية والتضامن الحقيقي بين الجمهوريتين. وهذا الهدف النبيل يتوقف دون شك أولا وقبل كل شيء على نضال شعب الجمهورية العربية ذاته في سورية ومصر. وعندما يتحقق يصبح مقبولاً تماماً العمل من أجل خطوات أخرى صلدة لتعزيز علاقة وروابط شعبَي الجمهوريتين على أسس تحررية ديموقراطية سليمة، لصالح الأمة العربية جمعاء.

الملحق الخامس

من رسالة جمال عبد الناصر

[بتاريخ ١٤ أيار/ مايو، ١٩٥٩؟]

رداً على رسالة من نيكيتا خروتشوف

[بتاريخ ١٢ نيسان ١٩٥٩]

(نقلاً عن كتاب السيد محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، ص ٨٦٥، برقم (٣١) من الملحق الوثائقي للكتاب. وقد كان السيد هيكل* قد خلط بين رسالة خروتشوف في ١٢ نيسان ١٩٥٩، وبين رسالة ثانية منه أيضاً موجهة الى عبد الناصر في ٢٠ نيسان ١٩٥٩. وهذه الرسالة الأخيرة، وهي الأهم، لم تنشر حتى الآن، كما ذكرنا في الفصل الحادي عشر. وفيما يلي فقرات مطولة من ردّ عبد الناصر على رسالة خروتشوف الأولى المؤرخة ١٢ نيسان ١٩٥٩، كما يظهر ذلك من الرد. وكان النص الذي نشره هيكل بغير تاريخ.)

* * *

(*) ذكر السيد محمد حسنين هيكل في كتابه (سنوات الغليان، هامش ص ٤٣٦) ما يلي:
«وصلت المشادة بين الزعيمين الى ذروتها في ٢٠ أبريل ١٩٥٩ حيث تبادلا أطول رسالتين بينهما... وقد آثرت بسبب طول الرسالتين أن أنشر رد «عبد الناصر» لأنه يحوي الرسالتين معاً... وبذلك فإنها الرسالة التي تتضمن القصة كلها، وهي على صفحة ٨٦٥ برقم ٣١ من الملحق الوثائقي..». ولكن النص المنشور لردّ عبد الناصر يشير بوضوح الى رسالة خروتشوف الأولى بتاريخ ١٢ نيسان، ولم يتطرق مطلقاً الى رسالة خروتشوف الثانية بتاريخ ٢٠ من الشهر المذكور.

صاحب السعادة نيكيتا س. خروشوف

رئيس وزراء الاتحاد السوفييتي

عزيزي الرئيس

ينبغي أن اوضح لكم في بداية هذا الرد على خطابكم بتاريخ ١٢ ابريل سنة ١٩٥٩ ، ان التأخير في إعداده وإرساله اليكم لم يكن له من سبب إلا أن خطابكم أثار طائفة من النقط والوقائع استغرقت دراستها ومراجعتها وقتا طويلا.

ومع ذلك فاني أكاد أتصور أن التقرير الذي ارسله اليكم سفيركم في القاهرة السيد ديمتري كيسيليف عن الاجتماع الذي سلمني فيه هذا الخطاب، وما ورد في حديثي مع السفير، حتى قبل أن تتاح لي فرصة الإطلاع على تفاصيله، قد حوى جزءاً كبيراً من ردنا عليه.

وسبب ذلك ، أنه وإن كان الظلام قد بدأ يسود العلاقات بيننا كما عبرتم عن ذلك في خطابكم – بصراحة وبحق – فإن الأسباب التي أدت الى هذا الظلام . واضحة ظاهرة.

وإني لأجد لزاماً علي قبل أن أستطرد إلى ذكر وجهة نظرنا في هذه الأسباب، أن أقرر انه ليس هناك من هو أكثر مني أسفاً على الحالة التي وصلت اليها علاقاتنا .

فقد كنت – ومازلت – اعتز بالصداقة التي جمعت بين بلدينا – واستطعنا في إطارها ان نواجه طائفة من المصاعب التي اعترضت سبيل التطور التاريخي نحو الاستقلال الوطني في الشرق الاوسط والتي كادت في كثير من الاحيان ان تتطور الى تهديد خطير للسلام العالمي كله.

.....

ولقد كانت هذه المبادئ ، وما تعرضنا له بسبب ايماننا بها هي التي فتحت لكم طريق معرفتنا

على النحو الصحيح، رغم أنكم في بداية ثورتنا القومية سنة ١٩٥٢ - تأثرتم بما كانت تروجه الجماعات الشيوعية في بلادنا ضد هذه الثورة - ومن ثم تجدون سيادتكم في اذاعاتكم وفي صحفكم خلال هذه الفترة الاولى من سنين ثورتنا القومية إشارات لها باعتبارها حركة فاشستية، وكنا في ذلك الوقت كما تذكرون نحارب معركة لا هوادة فيها ضد الاستعمار البريطاني.

ولكن هذا الموقف البدائي عن ثورتنا، لم يغير من ايماننا بمبادئنا، وكذلك لم يغير من تقديرنا لكم حين اقتنعتم بمنطق الحوادث ذاتها بخطأ الصورة التي نقلت إليكم، وقد خضنا - ياسيادة الرئيس - معركة ضد الاحلاف العسكرية الاستعمارية، وكانت هذه الاحلاف موجهة دون مواربة الى بلادكم وشعوبكم، وتستهدف تطويقها بالقواعد العسكرية والمطارات المعدة لقاذفات القنابل الذرية.

ولقد رفضنا بوحي من مبادئنا وحدها ومن غير إتصال بيننا كما تعلمون سيادتكم أن نكون إحدى حلقات الحصار الذري من حولكم بل ولعلكم ياسيادة الرئيس تذكرون أن حربنا ضد الاحلاف الاستعمارية التي يتجه عدوانها إليكم، لم تقتصر على حدود بلادنا، وإنما كنا نحارب المعركة من أجل مبادئنا في منطقة بأكملها تحيط بنا ويرتبط تأريخها بتاريخنا، ومصيرها بمصيرنا.

.....

ولقد حاولت قوات الاحتلال البريطانية التي لم يهدأ كفاح شعبنا ضدها خلال عشرات السنين، أن تعزل منطقة من أرضنا فحملنا السلاح لكي نجعل حياة جنود الاحتلال في المنطقة جحيما لايحتمل.

ثم حاول الدهاء البريطاني على مائدة المفاوضات أن يأخذ منا باليسار ما كان يوهمنا أنه يعطيه الينا باليمين، ولكن الدهاء البريطاني اضطر أن يوقع على اتفاقية الجلاء في خريف ١٩٥٤.

وحين رفضنا احلاف الاستعمار بدأت محاولات اخضاعنا باحتكار السلاح، ومنعه عنا، وتحريض إسرائيل، كما جرى في الغارة على غزة بتاريخ ٢٨ فبراير ١٩٥٥ - أن تعتدى على ارضنا.

ثم كان التضييق الاقتصادي علينا تمهيدا للحصار الكامل ثم كانت حرب الدعاية ضدنا وتشويه مقاصد ثورتنا واهدافها، هذه الحرب التي وصلت ذروتها في إبان معركتنا الاولى لإسقاط حلف بغداد في الشهور الاولى لسنة ١٩٥٥.

وخلال هذا كله، كما لابد تذكرون ياسيادة الرئيس لم تكن الصلات بيننا قد توثقت، ولا كان التعاون بين بلدينا قد ترابطت عراه.

....

واني لأستميحك العذر - ياسيادة الرئيس - أنني أعيد عليك هذا كله الآن، ولكني اجد هذا امرا لامفر منه في هذه المرحلة من علاقاتنا اذا كنا نريد بإخلاص وصدق ان نبدد الظلام الذي بدأ يسود علاقاتنا.

فانه مالم توضع المسائل كلها بوضوح، ومالم يترابط سياقها في غير مجال للبس فإننا سنتعرض للذي يبدو لي اننا تعرضنا له فعلا من سوء الفهم او سوء النقل ولست اخفي عليك انني بعد ان فرغت من قراءة خطابك لي بتاريخ ١٢ ابريل تملكتني الدهشة لبعض ما ورد فيه حتى لقد احسست امام بعض الفقرات انني اقرأ مقالا في إحدى صحف الغرب، حيث تنحرف الوقائع عن اصلها، وحيث تمتلىء الفجوات بين الحوادث بالتصورات وحيث تعز الحقائق على الكتاب فيلجأون الى الخيال.

وان التفسير الوحيد الذي اجده في قدرتي لذلك الوضع هو ان اخطاء لا تغتفر قد وقعت في الفهم، او في النقل، او في الترجمة ولعلك لم تنس ياسيادة الرئيس انك قلت لي مرة اثناء اجتماعنا في شهر مايو سنة ١٩٥٨ ان اخطاء في الترجمة كانت من اهم اسباب الخلافات بينكم وبين المارشال جوزيب بروز تيتو رئيس اتحاد الجمهوريات اليوغسلافية الاشتراكية

الشعبية.

ويظهر ان هذا السبب، سوء الترجمة على ارجح الفروض، قد عاد يفعل نفس التأتير المدمر في ازمة العلاقات بين بلدينا.

لهذا فإني كما قلت لك - حريص في هذه المناسبة ان لا اضيع هذه الفرصة، في هذه اللحظات الحاسمة، لكي اشرح لك بإستفاضة وتفصيل كل وجهة نظري كما أراها وأسجل ذلك كتابة على الورق لا اتركه لذاكرتك او لذاكرتي ، ولا لقدرة مترجم يقدر او يعجز عن التعبير.

عزيزي الرئيس ..

وإنكم لتذكرون كيف جاءنا العدوان على غير انتظار، أنه وقت كنا فيه نعتقد - وكانت المعلومات التي اتيتم بها إلينا في ذلك الوقت تساند هذا الاعتقاد - بأن ذروة الازمة قد مرت بسلام، وان المفاوضات التي تقرر أن تستمر في جنيف والتي حدّد لها يوم ٢٩ أكتوبر تحت أشراف الأمم المتحدة قد قضت الى حد كبير على إحتمالات التدخل المسلح.

ولكن العدوان كما تذكرون سيادتكم جاء في نفس الوقت الذي كنا نستعد فيه للمفاوضات في جنيف.

ولقد وجدنا انفسنا فجأة نتعرض لعدوان بشع لا أجد في وصفه أبرع ولا أدق من العبارات التي وصفته في احاديثكم العديدة وفي خطبكم التي نقلتها الأنباء الينا في ظروف تلك الازمة العصيبة والتي كان لها من الوقع في نفس الشعب المصري وفي نفوس الشعوب العربية، وفي نفسي كمواطن عربي، أثرا لا أظنني اقدر على ان أفيه حقه من الوفاء والوقار.

ودعني هنا ياسيادة الرئيس أوضح نقطة اشتد فيها الجدل بيننا والنقاش.

ولقد قلت في خطبة ألقيتها في دمشق اننا نقف في مواجهة العدوان الثلاثي في ميدان القتال وحدنا لا ننتظر معونة احد.

ولكن هذه العبارة على ما احسست من خطابك ومن تصريحات لك - لم تقع منك موقع

الرضا.

واحب ان اقول انه لم يخطر في بالي، ولا في بال احد من اعضاء حكومتي ان يقلل من قيمة الانذار الذي وجهه رئيس الوزراء السوفيتي في ذلك الوقت، ولكن هذه لايعني ان الحقيقة التي اوردتها في خطابي بدمشق ليست صحيحة الى ابعد الحدود.

لقد كنا في ميدان القتال وحدنا.

كان جنودنا في سيناء يحاربون على ارض سيناء وحدهم.

وكان جيشنا وشعبنا في بورسعيد يحاربون في شوارع بوسعيد وحدهم.

ولم نكن نؤمل في عون الا من الله.

ولعلك ياسيادة الرئيس تذكر انه في اثناء العدوان الثلاثي على مصر، تصادف ان زار الاتحاد السوفيتي وقتها السيد شكري القوتلي رئيس الجمهورية السورية، وانه وجد بدافع التضامن العربي وبحافز الاخوة المخلصة ان يتباحث مع اقطاب حكومتكم فيما يمكن ان تقدمه بلادكم لنا من مساعدة.

وكان العدوان الثلاثي ضدنا كما تذكرون سيادتكم قد بدأ يوم الاثنين ٢٩ اكتوبر عام ١٩٥٦ وكانت زيارة الرئيس شكري القوتلي تبدأ يوم ٣٠ اكتوبر، ثم اتيحت له فرصة التباحث مع رئيس الوزارة السوفيتيةالسيد نيكولاي بولجانين بحضور عدد من قادة الاتحاد السوفيتي وكبار ماريشالاته العسكريين، ثم تلقيت رسالة بعث بها الى الرئيس شكري القوتلي حددت موقفكم من العدوان وكانت هذه الرسالة تمثل الموقف كما حدده الرئيس القوتلي بعد اجتماعاته بقادة الاتحاد السوفيتي.

وكان واضحا في هذه الرسالة :

١ - ان الاتحاد السوفيتي غير مستعد لدخول حرب عالمية.

٢ - انه على هذا الاساس لايستطيع الاتحاد السوفيتي ان يتدخل عسكريا ولاحتى بإرسال متطوعين.

٣ - ان اقصى ما يمكنه عمله لمساعدتنا هو إرسال بعض المعدات الينا ومعها بعض الفنيين.

وأكد لك ياسيادة الرئيس - انني قدرت هذه الرسالة حق قدرها ولم يخطر ببالي حتى في الجو المكفهر الذي كان يحيط بوطننا وقتها ان احملكم فوق ما تقررون انكم قادرون على احتماله.

ولقد كان كل ما فعلته اسمح لي ان اذكر لك هذا السر الآن انني نزعت هذه الرسالة من الملف الذي كان يضمها ووضعتها في جيبي لأني لم أشأ ان يطلع عليها من قد تتأثر روحه المعنوية بقراءتها.

ولم تخرج هذه الرسالة من جيبي إلا بعد ان كانت المعركة قد انتهت فأمرت أن تعاد الى مكانها في الملف كإحدى وثائق الدولة وشواهد التاريخ.

ومازلت اعتقد انه هذه الوثيقة شرف كبير لنا، إذ هي خير دليل على أننا حاربنا ولم نكن في ميدان القتال وحدنا فقط، وانما كنا ندرك ايضا اننا سنظل وحدنا.

ولعلك تدرك ياسيادة الرئيس ان الانذار السوفيتي الذي لا يستطيع احد ان ينكر اثره قد صدر من موسكو مفاجأة لنا بعد أن مرّت تسعة ايام كنا فيها في ميدان القتال وحدنا، ولقد كان يمكن ان نفقد عزيمتنا، ولقد كان يمكن ان يمتد اليأس بنا، ولقد كان جائزا ياسيادة الرئيس ان نستسلم امام ثلاث دول هاجمتنا فجأة وبينها دولتان من الدول العظمى - كان يمكن ان نستسلم بعد يومين او ثلاثة، او اسبوع بل لقد كان يجوز ان نستسلم صباح اليوم الذي صدر فيه إنذاركم من موسكو وماذا كان يجدي الانذار يومها ياسيادة الرئيس اذا كان

موضوعه قد انتهى وسقط.

واذن فان الامر على حقيقته لم يكن فقط ان الشعب المصري حارب وحده في الميدان، ولم يكن فقط يعرف انه سيظل وحده في الميدان بل كان كل شيء حتى الانذار السوفيتي الذي صدر بعد تسعة ايام من بدء القتال يتوقف على صمود هذا الشعب واستعداده للتضحية، بل وتصميمه على العناد.

ومع ذلك فلقد اشدنا بالانذار السوفيتي واثره، ولم نكن نمل الحديث عنه عرفانا وإقرارا.

لقد كانت اشادتنا بأثر هذا الانذار من اسباب تعرضنا بعد العدوان لحملة عنيفة اتهمنا خلالها بأننا نسينا الموقف الذي اتخذته الامم المتحدة، ونسينا دور الضمير العالمي في وقف العدوان.

ولقد كان الامر الذي استوجب التصريحات التي لم تقع منكم موقع الرضا عن الحقيقة في امر العدوان - ان إذاعات كثيرة تنطق بأسمكم وصحف تصدر في بلادكم راحت وسط مناقشات بيننا وبين الحزب الشيوعي السوري تعود بالفضل كله الى هذا الانذار وتصور الامر على نحو يبدو معه ان الشعب المصري لم يقاتل والشعب السوري لم يهب، والشعوب العربية كلها لم تتحفز، وإنما هي جميعا قبعت ساكتة في انتظار ان ينقذها هذا الإنذار.

ولقد كان واجبا عليّ أن أحق الحق وأرد الامر الى نصابه وان اضع دور شعبنا في مكانه الصحيح باعتبار انه كان الجيش الحقيقي بل الجيش الوحيد في ميدان القتال، ولست ارى انه يمكن انكار هذه الحقيقة كذلك لست أرى انه ينبغي الاقلال من قيمتها او تجاهلها.

اما الحديث هنا عن دور الله في المعركة والتساؤل الذي ورد في خطابكم - وتكرر قبل خطابكم في بعض اذاعاتكم - في معرض التساؤل عما فعله الله وعما فعله الاتحاد السوفيتي، فإنني اسمح لنفسي ان اقول اننا لانفصل الدور الذي قام به الله في معركتنا عن الدور الذي قمنا به بأنفسنا، ذلك ان إيماننا العميق هو ان روح الله كانت في قلوبنا تشد عزائمنا وتقوي بأسنا.

وليست هذه ياسيادة الرئيس محاولة للتبشير بالدين، وانما هذ محاولة لإظهار ان المقاييس المادية لا تكفي وحدها لوزن الامور في كثير من الاحيان.

ولو ان هذه المقاييس المادية وحدها طبقت في ظروف العدوان لكان حتما علينا ان نستسلم ولا نقاوم، وأين هو العقل الذي يقبل ان يقف شعب صغير في مواجهة دولتين من الدول العظمى معهما دولة ثالثة من صنائعهما، جاءوا من كل ناحية حولها وسدوا مداخل البحر - وكان لابد ان يسدوها بأساطيلهم، وسيطروا على الجو وكان حتما ان يسيطروا عليه. وانك لتذكر ان المعلومات التي توافرت لديكم اثناء ما ذكرت - كما ورد في ذلك الوقت في إذاعاتكم بأن ما اشترك من طائرات عدونا في العمل ضدنا وصل الى اكثر من الف وخمسمائة طائرة.

وكنا وحدنا في مواجهة هذا كله ياسيادة الرئيس حتى من الناحية الجغرافية، وهبوا جدلا انكم اردتم وقتها ان تسيروا جيوشكم لنجدتنا فكيف كانت تصل الينا وبيننا وبينكم بحار وبلاد تعيش فيها دول بعيدة عن موضوع النزاع.

ودعني اعود فاكرر اننا كنا نقدّر موقفكم ونفهم دوافعه، ولم يخطر ببالنا في اي وقت ان نطلب منكم - او نتوقع - ان تدخلوا حربا عالمية من اجلنا.

واننا لندرك بأنكم تزنون الامور حق وزنها، وما من منطق يرضى ان تتولى تجارب بلادنا، ان تفرض عليكم موعد الحرب العالمية الثالثة وإنما لظروفكم اعتباراتها الخاصة، ولمقاييسكم اسبابها، وينبغي ان يكون اصدقاؤكم اول من يفهم ويقدر، ولقد كنا - ولازلنا - ياسيادة الرئيس نعتبر انفسنا من اصدقائكم ، ولذلك حاولنا ان نكون اول من يفهم ويقدر.

ولقد تعرضنا كما تذكرون بعد العدوان مباشرة لمحاولات اخرى حاولت ان تحقق نفس اهداف العدوان بأساليب اكثر هدوءا وأقل صخبا.

ولكن هدف الاستعمار بقي نفس الهدف وهو ان يقضي على بلادنا وعلى الركيزة التي رست في ارضها حركة القومية العربية.

وكل الفارق بين المحاولات الجديدة والمحاولات السابقة هو الفرق بين محاولة قتل فرد بالرصاص وقتله بالجوع .

ولربما كان القتل بالرصاص اكثر صخبا .

ولكن محاولة القتل بالجوع كانت اشد قسوة .

وفي الوقت نفسه بدأت كما تذكرون محاولة عزلنا عن باقي الدول العربية المحيطة بنا .

اشتد الحصار الاقتصادي علينا ، وبذرت الشكوك بيننا وبين اخواننا ، بل ولفقت ضدنا الادلة المزيفة .

وما اكثر ما تردد في ذلك الوقت ياسيادة الرئيس اننا نتدخل في الشؤون الداخلية لهذا البلد او ذاك من البلاد المحيطة بنا ...

ولقد قيل في ذلك الوقت اننا نتدخل في شؤون لبنان الداخلية وقيل في ذلك الوقت اننا نتدخل في شؤون الاردن الداخلية، بل وجرى الادعاء على حد إتهامكم معنا في مؤامرة تستهدف السيطرة على الاردن واتخذ ذلك ذريعة للقيام بانقلاب على الحكم الوطني في الاردن .

وقيل في ذلك اننا نتدخل في شؤون المملكة العربية السعودية الداخلية وفي شؤون السودان وفي شؤون ليبيا ، وفي شؤون تونس.

ومن عجب ياعزيزي الرئيس أنكم في رسالتكم بتاريخ ١٢ أبريل أكملتم الطريق الى الحد الذي اتهمونا [اتهمتمونا؟] فيه بالتدخل في شؤون الاتحاد السوفيتي الداخلية .

وياله من طريق طويل، ذلك الذي قطعه تدخلنا المزعوم في الشؤون الداخلية لغيرنا منذ بدأنا نحاوله في الاردن وحتى وجدنا الجرأة على نمارسها [نمارسه؟] في الاتحاد السوفيتي ذاته .

وعلى اي حال فقد كان واضحا في ذلك الوقت انكم تعرفون دور الاستعمار وتدركون خطته، وكانت اذاعاتكم وصحفكم بل وتصريحاتكم شخصيا في ذلك الوقت، من اكبر العوامل الفعالة

في كشف المؤامرة الموجهة الى عزل مصر عن العالم العربي والتي اشتهرت بإسم مشروع ايزنهاور.

بل ولقد مضيتم يومها في مشاركتنا في دفع خطر هذه المحاولة لتحقيق اهداف العدوان بوسائله المختلفة الى حد ايجابي، حينما استجبتم لما طلبناه منكم في ارسال بعثة من بلادنا توجهت الى عاصمتكم برئاسة المشير عبد الحكيم عامر القائد العام للقوات المسلحة ونائب رئيس الجمهورية يطلب منكم المساهمة في تمويل مشروعاتنا الصناعية التي وجدنا انه لابد لنا من القيام بها لمواجهة الحصار الاقتصادي وحرب الجوع الموجهة الينا.

ولقد تمكنا بفضل روح التعاون التي لقيتها بعثتنا في عاصمتكم، وبفضل الجهود التي كنتم تبذلونها شخصيا، من الوصول الى اتفاقية للتعاون الاقتصادي ثم توقيعها في ١٨ من نوفمبر ١٩٥٧، وبمقتضاها وضعتم تحت تصرفنا مبلغا يساوي ٦٢ مليونا من الجنيهات قرضا يسدد على آجال طويلة ويخصص لمشروعات التنمية الاقتصادية في بلادنا.

وينبغي ان اذكر لك هنا ونحن نتحدث بهذه الصراحة في محاولة جادة لتصفية اسباب الظلام الذي بدأ يسود علاقاتنا - ان البعثة المصرية في موسكو واجهت بعض ما أثار انتباهها فلقد جرى حديث بين السيد تسائيسيف رئيس قسم الشرق الاوسط في وزارة الخارجية السوفيتية وقتها، وهو يتولى منصب السفير السوفيتي في العراق الآن - وبين ثلاثة افراد من أفراد البعثة المصرية هم اللواء حافظ اسماعيل نائب رئيس هيئة أركان حرب الجيش، واللواء عبدالعزيز مصطفى قائد المشروعات، واللواء جمال عفيفي مدير العمليات في سلاح الطيران - وفي هذا الحديث الذي دار في قصر الكرملين سمع الثلاثة من السيد تسائيسيف ما ملخصه:

«ان الحياد الدولي خرافة».

وانه يتعين على مصر ان تختار معسكرا دوليا تنضم اليه وانها لن تجد القوة الحقيقية إلا اذا انضمت لمعسكر قوي ثم استطرد السيد تسائيسيف يقول لهم:

«لماذا تخافون من الشيوعية، تقبلوها ونحن نقويكم وندافع عنكم، إن الحياد لعب على الحبل لايطول امره». ولقد رأى المتشير عبدالحكيم عامر رئيس البعثة المصرية بعد أن نقل اليه هذا الحديث ان لايثيره على نطاق واسع خوف التأثير الذي يمكن أن يلحقه بالعلاقات بيننا، وفضل، وفضلت معه - حين وصلني الامر - أن لا نصنع منه أزمة تكدر العلاقات بيننا.

وعلى أي حال فلقد اقنعنا التعاون - الذي بدأ خلال مفاوضات التعاون الاقتصادي، والنتائج التي انتهت اليها - بأن السيد تسائيسيف كان يتحدث بآرائه الشخصية، ومن سوء الحظ ان بعض التطورات الاخيرة والجهود التي يبذلها السيد تسائيسيف نفسه كسفير للاتحاد السوفيتي في العراق، قد بدأت توحي بأن الامر اكثر من مجرد الآراء الشخصية لسفير.

ولقد مضى برنامج التعاون الاقتصادي بيننا على أي حال وبدأ يحقق الآمال المعلقة عله وكانت مناقشته في مجلس الامة المصري فرصة اتخذناها للتعبير مجددا عن شكرنا للاتحاد السوفيتي.

وهنا ينبغي - ياسيادة الرئيس - ان ارد على ملاحظاتكم التي وردت في خطابكم عن المساعدة الاقتصادية وكيف انكم لاتفرضونها على احد لايريدها.

واحب ان اؤكد لك ياسيادة الرئيس اننا نحن الذين سعينا الى معونتكم الاقتصادية وطلبناها بشجاعة وشرف.

وأؤكد لك ايضا اننا لازلنا نتمسك بها ولا نعتبرها قيدا على حريتنا، نقول لك ذلك بشجاعة وبشرف ايضا .

والدليل على ذلك انها لم تمنعنا ان نبدي لك رأينا - بشجاعة وبشرف - فيما بدا لنا من مواقفكم تجاهنا.

وسيظل ذلك دائما موقفنا، من غير إدعاء ومن غير ضعف، واننا نتصور انك خلال معرفتك بتاريخنا تتفق معنا في هذا الرأي.

وعلى اي حال فقد بدأ العمل بيننا بوضع اتفاقية التعاون الاقتصادي موضع التنفيذ . وهنا ايضا حرصنا على ان نضعها امام الرأي العالمي كنموذج حي من نماذج تطبيق روح باندونغ للتعاون الدولي غير المشروط في سبيل التنمية الاقتصادية .

وإن الاحاديث الصحفية ، والخطب ، ومقالات الصحف ، وإذاعات الجمهورية العربية المتحدة ، لتحفل في تلك الفترة بالإشادة بكم وبتعاونكم المخلص على اساس التعايش السلمي مع الدول التي تختلف عنكم في مناهجها الاجتماعية .

وحاولنا ، بل ونجحنا تماما ، في ان نزيل من اذهاننا كل أثر لملاحظات السيد تسائيسيف ولكن سوء الحظ قضى ان تعود التطورات الى تذكيرنا بها ، إذ راح ما حدث في موسكو يتكرر على نمط متشابه مع ما بدأ يحدث في دمشق حين اخذ موضوع الوحدة الدستورية بين مصر وسوريا طابعا عمليا في بداية عام ١٩٥٨ .

ولقد كان من حقنا ان نتسائل عن حقيقة موقفكم من هذه الخطوة التي تضع حلما عربيا خالدا موضع التنفيذ بعد كفاح طويل مرير استغرق مئات السنين .

كان من حقنا ياسيادة الرئيس ان نتساءل والشواهد او مظاهرها تشير الى ان الاتجاه الجديد الى الوحدة لايلائم ميولكم ورغباتكم .

ولقد كان مما يشير الى هذا تلك الاقوال والملاحظات والعبارات التي صدرت عن افراد سفارتكم في دمشق ، ولعلكم تذكرون ياسيادة الرئيس انني في هذه الفترة بعثت اليكم بنماذج مما جاءنا نقلا عن هؤلاء الافراد من سفارتكم ولعلكم تذكرون انني سألتكم عما إذا كان ذلك يعبر عن رأي الحكومة السوفيتية وكان الرد الذي تلقيته بالنفي .

وكان مما يشير الى اتجاهكم من الوحدة موقف الحزب الشيوعي السوري الذي عزّ عليه ان يتقبل الاجماع الشامل للشعب السوري ، وكان النائب الشيوعي هو النائب الوحيد الذي فضّل ان يهرب من البلاد كلها كي لا يرى الشعب يحقق بنفسه مايريد .

ولقد تأكد لنا ان تصرفات هذا النائب الشيوعي تشير الى اتجاهكم عندما وجدناه يلجأ الى

بعض بلدان الكتلة الاشتراكية، ثم زاد على ذلك اخيرا ان وقف بجواركم في احتفال المؤتمر الواحد والعشرين للحزب الشيوعي وراح يتهجم على حكومة بلاده الامر الذي سبب لنا مزيدا من القلق والانزعاج ومبعث هذا القلق والانزعاج ليس فيما يمكن ان يحدثه كلام هذا الهارب، فإن نتيجة الاستفتاء على الوحدة في سوريا كانت بمثابة تصفية نهائية لكل مايدعيه وإنما كان مبعث القلق والانزعاج ان تنتهك مبادىء التعايش السلمي بهذا الشكل العلني، وان يضار شعور اجماع الشعب، من أجل فرد ثبت انه لايمثل من الامة شيئا.

كذلك كان مما يشير الى اتجاهكم ان الاتحاد السوفيتي بعد اعلان الوحدة في اول فبراير من القاهرة ظل اكثر من اسبوعين حريصا على الامتناع عن إبداء رأيه فيها سواء عن طريق رجاله الرسميين او عن طريق إذاعته وصحافته التي تنطق دائما بوجهة النظر الرسمية.

وعلى اي حال فلقد كان لحكم الطبيعة وحكم التاريخ وحكم المستقبل ان يأخذ مجراه فتحققت الوحدة.

وبدأت اتطلع الى فرصة نجتمع فيها ونتبادل فيها وجهات النظر ونتعرف معا على مشاكل كل منا ونظرته للأمور، لذلك كانت سعادتي غامرة أن أتيحت لي فرصة زيارة بلدكم العظيم في شهر ابريل من سنة ١٩٥٨، وكانت تلك اول زيارة لي خارج بلادي بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة.

ولقد كنت اتطلع الى حديث مفيد والى مناقشات مجدية والى استقرار في العلاقات بين بلدينا والى دعائم من الفهم المستنير تقوم عليها هذه العلاقات.

والعجيب ياسيادة الرئيس - اؤكد لك - ان اقرأ في خطابك الاخير بعض ما تبين انك فهمته مما قلته لك في الاجتماعات بيننا في بلادك.

وأؤكد لك انني لا استطيع ان اتصور ان اي اخطاء في الترجمة مهما كانت فداحتها كان يمكن ان تؤدي الى هذا التباين بين ما دار بيننا كما اراه، وبين ما رأيته انت على حد ما جاء في خطابك لي.

وينبغي ان اقول لك في صراحة انني لم اجد نفسي ولا وجدت آرائي التي اؤمن بها في بعض ما ورد في خطابك، وإنما استسمحك العذر، وجدت شيئا اقرب ما يكون الى روايات صحف الغرب في حملاتها العنيفة التي كانت تستهدف تشويهنا.

من ذلك مثلا ما تناول حديثنا في موسكو عن الاوضاع في البلاد العربية المجاورة لنا.

ولقد رويت انني سألتك عما يمكن عمله لتغيير الاوضاع في هذه البلاد بالقوة وانني سألتك العون وانك أسديت لي بأن امتنع عن التدخل الى آخر ما جاء في خطابك حول هذا الموضوع.

لقد هالتني - اؤكد لك يا سيادة الرئيس - هذه الرواية كما جاءت في خطابكم فإنها في سياقها وتفاصيلها أبعد ما تكون عن الحقيقة.

ولقد كان مما حدث ولعلكم تعيدون التحقق من المترجم الذي كان ينقل حديثنا - أنني سألتكم:

- ماذا سيكون موقف الاتحاد السوفييتي إذا حدثت محاولة من الداخل لتغيير الأوضاع في البلاد القريبة منا والتي تخضع لنفوذ الإستعمار؟

بل لقد حددت سؤالي بعد ذلك صراحة أثناء المناقشة.

- هبوا أن ثورة حصلت في العراق أو في الأردن ثم تبعها تدخل إسرائيلي بالإشتراك مع الدول الإستعمارية، فماذا يكون موقف الإتحاد السوفييتي في هذه الحالة؟

ولعلك بذكر يا سيادة الرئيس وأني لأذكر قطعاً أنك قلت لي:

أننا نفضل أن لا يحدث شيء، ونفضل أن يتم أي تغيير بالوسائل السلمية وقلت لك:

- أن احتمالات حدوث حركة داخلية بالوسائل السلمية في هذه البلاد التي يسيطر عليها الإستعمار والرجعية قليل، والخوف هو أن نفاجأ بأمر واقعي من جماعات وطنية متحمسة لا نستطيع أن نترك [في الأصل: تستطيع أن تترك..] الإستعمار يضربها ويسحق «آمالها وقلت لي:

- إذا كنت تستطيع الإتصال بهذه الجماعات فاستعمل نفوذك معها لكي لا تتحرك، وقلت لك:

- إن الذي يفكر في عمل من هذا النوع لا يتصل بي وإنما الذي أخشاه أن نفاجأ بأمر واقعي لم نتأهب له.

ولقد انتهت مناقشتنا دون أن أحصل منك - كما لعلك تذكر - على رد إيجابي للمشكلة التي كان واضحاً أننا سنواجهها يوماً ما في الشرق الأوسط، ولقد تحقق ما كنا نتوقعه فعلاً، بل وأثبتت التطورات أننا لم نكن نتعجل الحوادث.

ومن العجيب أن ما ورد في خطابك يبين أنك تصورت الأمر على عكس ما كنت أقصده. فلم يخطر ببالي على الإطلاق أن نكون في موقف المهاجم وإنما كنت أريد أن نكون في وضع المستعد للدفاع، وكيف كان يخطر ببالي مثلاً أن أتصدى لمهاجمة الأوضاع بالقوة في بلاد يسيطر عليها حلف بغداد بكل الإمكانيات العسكرية له وللدول المشتركة فيه.

كذلك لم يخطر ببالي أن يرتفع سلاح عربي ضد بلد عربي ولقد واجهت في الماضي من الإستعمار استفزازات لاحد لها عسى أن تفلت منا أعصابنا ونخرج عن قاعدة التزمنا بها خلال تاريخ طويل، ولقد خابت استفزازات الإستعمار واحدة بعد واحدة.

وإنه ليدهشني أنك تصورت أني أريد عونك في مغامرة عسكرية ضد بلاد عربية، وكيف يمكن أن يستقيم ذلك ونحن نعتبر أي تهديد لأي بلد عربي مهما كانت ظروفه تهديداً لنا، وإذن فكيف يمكن أن ندفعك الى مكان نجد أنفسنا مرغمين على التصدي لك فيه - تضامناً مع شعوب أمتنا - حين تتعرض لتهديد منكم.

كذلك لو أن تغيير الأوضاع بالقوة في العراق أو في الأردن كان مما يمكن أن يخطر ببالي لما كان أسهل محاولته على الأقل ولقد كان الجيش السوري في الأردن وما كان أسهل إصدار الأمر بالقتال ولكن ذلك شيء لا تأباه مبادئنا فقط بل تنكره كل قطرة من الدم العربي الذي يسري في عروق شعبنا.

ولأني لأخالك أيضاً يا سيادة الرئيس، تستبعد أن يكون الحديث فعلاً قد جرى بيننا على

النحو الذي يرويه خطابكم وذلك في رأيي سبب إصراركم على تكرار أنكم تعتمدون على المحاضر التي كتبها المترجمون خلال اجتماعاتنا أما أنا فقد كنت اعتمد على ذاكرتي.

والواقع أنني لم أكن أحمل ذاكرتي فوق ما تطيق فإنني كنت دائماً بعد كل اجتماع من اجتماعاتي بكم أعقد لجنة من وفدنا أروي لها ما حدث ونسجله في محاضر ولقد كانت دهشة أفراد هذه اللجنة لبعض ما ورد في خطابكم عميقة ومن هؤلاء السيد أكرم الحوراني نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة الذي أبدى استغرابه لما جاء في خطابكم من أنني شكوت لكم منه وهو أمر غير جائز الحدوث لا من ناحية المبادئ التي أؤمن بها وإنما من الأخلاق التي لا تنفصل في رأيي عن السياسة ولعل أكثر ما عانيناه في تجاربنا السياسية أننا كنا لا نساوم على المبادئ ولا نفصل الكرامة عن المصالح.

وإني لأذكر تماماً، ويذكر زملائي، وتسجل المحاضر التي أمليتها في أعقاب اجتماعاتنا مباشرة، ذلك الحديث الذي دار بيننا وجرى فيه ذكر الوحدة.

ولست أذكر أنك لم تبد رضاءك الكامل عن الوحدة ولم يكن بيدي ما أفرض به عليك الإقتناع، ولقد حدثتني عن زعماء الأحزاب في سوريا وقلت لك أن العناصر الوطنية في سوريا كلها على وجه التقريب تشترك معي في الوزارة وعددت لك هذه الأسماء، وسألتك من غير هؤلاء الذين عددتهم لك تعنيه بإشارتك وقلت لي ولعلك بذكر: العظم.

وفهمت أنك تشير الى السيد خالد العظم.

ولم اسمح لنفسي أن أمضي في مناقشة معك حول الأشخاص فانتقلنا من الموضوع الى غيره.

وإذا كان ما ورد في خطابكم عن اجتماعنا الأول في موسكو قد هالني فلقد هالني أيضاً وبطريقة أشد ما ورد في هذا الخطاب عن اجتماعي الثاني بكم في موسكو في يوم ١٦ يوليو في أعقاب ثورة العراق.

ولقد كان الإجتماع بكم أول ما خطر ببالي بعد أن وقعت الثورة في العراق وهو أمر كنت أتوقعه على نحو ما دار بيننا من مناقشات في اجمتاعنا الأول في موسكو.

لقد قامت عناصر وطنية من جيش العراق بما كنا نحسب حسابه. ولم يكن جائزاً في تصورنا أن نترك الإستعمار يسحق الثورة الوطنية في مهدها. ولقد كان موقفنا واضحاً في أننا سنقف بجانب هذه الثورة مهما كانت النتائج.

أما موقفكم منها ومنا في هذه الحالة فلقد خطر ببالي أنه ربما تكون الظروف ملائمة بعد التطور الجديد لكي أسمع منكم رداً واضحاً على السؤال الذي وجهته لكم افتراضاً في اجتماعنا الأول في موسكو خصوصاً وقد تكلفت الحوادث بتحويله من مجرد افتراض الى أمر واقع.

وكان السبب المباشر في أنني طلبت أن اجتمع بكم في أي مكان يناسبكم وقررتم أن يتم اجتماعنا في موسكو ومن سوء الحظ أنني لم استطع أن أحصل منكم على جواب واضح عن السؤال، الذي طرحته من قبل كما قلت لكم افتراضاً في شهر أبريل، ثم طرحته الحوادث واقعاً في شهر يوليو وإنكم الآن تعللون عدم حصولي على إجابة وافية منكم عليه لأنكم كنتم تخشون من أن تشجعني معرفتي بمساعدتكم غير المحدودة على الإندفاع الى عمل عسكر يزيد الموقف خطراً.

....

ولقد كانت ثورة العراق بداية في نفس الوقت للأزمة الطارئة على علاقاتنا، وإن كان الكثير مما ورد في خطابكم قد فتح عيوننا الى أن أسباب سوء الفهم بيننا كانت تمتد - على غير علم منا وعلى غير قصد وعلى غير أساس - الى ما قبل هذه الثورة بكثير كما أوضحت لسيادتكم في مناقشة ما رويتموه عن اجتماعاتنا الأولى والثانية في موسكو والتصادم الشديد بيننا وبين الحقيقة التي يؤيدها منطق الحوادث نفسها من غير اعتماد لا على ذاكرتكم ولا على ذاكرتي.

ولقد كنت أتصور أنكم أول من يقدر موقفنا المجرد من الأنانية في نصرة ثورة العراق، فلقد لمستم بأنفسكم استعدادنا للتضحية، ... كذلك أستعيد في ذاكرتي مشاهد حفاوتكم الحارة

بي الى الحد الذي دفعكم مشكورين وقتها أن تقترحوا شرب نخبي كزعيم لجميع العرب، ... وإنما ذكرت هذه الواقعة لأنها تتصادم مع ما ورد في خطابكم من أنني حاولت بعد ثورة العراق أن أفرض على شعبه قيادة معينة وأن هذا من أسباب الأزمة بين الجمهورية العربية المتحدة وبين جمهورية العراق وبالتالي كان هذا بدوره أحد مسببات الظلام الذي بدأ يسود علاقاتنا.

.....

ولقد كان أول دليل عملي يؤكد تصورنا هذا هو موقفكم الظاهر منا في أزمات مفتعلة أثارها الإستعمار، وتهمنا فيها تجاه دول عربية معينة بنفس ما يتهمنا به الحزب الشيوعي في العراق اليوم بالنسبة للعراق.

....

كذلك فإنني واثق أنك تذكر، ولقد قلت لك، وكررت ما قلته في عديد من الخطب التي ألقيتها في مناسبات مختلفة وهي أن القومية العربية في رأيي تضامن، وليست إطاراً دستورياً بحال من الأحوال، ولقد يجوز أن تتحول بإرادة الإجماع الى إطار دستوري، ولكن التضامن هو الأساس الأول.

وأني لأشعر أن سجل استعدادنا للتضامن مع ثورة العراق هو مما يحق لنا أن نفخر به. ولقد بدا هذا التضامن منذ وقت طويل، أنا واثق يا سيادة الرئيس أنك تعلم أن عدداً من قادة ثورة العراق، وبينهم اللواء عبد الكريم قاسم رئيس الحكومة العراقية قد اتصلوا بنا قبل الثورة وطلبوا أن نساعدهم في تخطيطها كما سألونا عن الضمانات التي يمكن أن نقدمها اليهم في حالة فشلها، ولم تكن نصيحتنا اليهم هي نصيحة من يريد التدخل في شؤون غيره أو يفرض عليهم وصاية، وإنما كانت نصيحتنا لهم بأن يحفظوا أمرهم سراً حتى علينا، وبأن لا ينشدوا العون إلا من شعبهم، وأن لا يتولى وضع خطة الثورة إلا الذين سوف يقع عليهم عبئ تنفيذها، كذلك قلنا له أين الثورة في العراق يجب أن تظل فكراً وتصميماً وعملاً وحياً

عراقياً خالصاً.

وبعد أن نجحت ثورة العراق، وبذلنا كل ما بذلناه لتأمينها، لم يتغير رأينا، ولقد ظلت نصيحتنا الصادقة الأخوية لهم، وكان السيد كامل الجادرجي آخر من سمعها منا من ساسة العراق، هي أن لا يشغلوا أنفسهم في الوقت الحاضر بالصور الدستورية للوحدة أو الإتحاد وإنما الأجدى لهم وللأمة العربية كلها أن يتوافروا على إنجاح الثورة داخل العراق وذلك بدفع أهدافها الحقة الى خدمة الجماهير على أن أقصى ما نطلبه منه هو التضامن العربي في شكل اتفاقيات اقتصادية وثقافية وعسكرية تنسق نشاط الشعبين بما يعود بالخير المشترك عليهما وعلى الأمة العربية كلها.

ومن سوء الحظ يا سيادة الرئيس أن الحزب الشيوعي في العراق - الذي عاد أفراده من المخابئ التي هربوا اليها في حكم نوري السعيد - أراد انتهاز الفرصة للسيطرة على ثورة العراق ودفعها الى الوجهة التي تناسب ميوله فاستغل خلافاً شخصياً نشب بين اللواء عبد الكريم قاسم، وبين نائبه العقيد عبد السلام عارف لكي يخلق جو من البلبلة يساعده على تحقيق أغراضه، وهو خلاف كان رأينا وتصرفاتنا العملية شاهد على ذلك ودليل، أنه ينبغي أن يترك اللواء عبد الكريم قاسم قائد ثورة العراق يسويه على النحو الذي يجده أكثر ملاءمة لأهداف الثورة والجمهورية العربية المتحدة، وان ذلك بإثارة مناقشة مفتعلة عن المفاضلة بين الوحدة والإتحاد، ما لبثت أن تطورت الى هجوم سافر ضد فكرة الوحدة الأمر الذي أظهر أن الهدف هو التأثير في الأوضاع في سوريا، ولقد تجلى ذلك بوضوح خلال التعاون الوثيق بين الحزب الشيوعي العراقي والحزب الشيوعي السوري، ثم اتخذ هذا التعاون شكل نشاط سافر سواء في الأقليم السوري من الجمهورية العربية المتحدة أو في جمهورية العراق.

....

ووصل الأمر بالحزب الشيوعي السوري إلى حد أن رئيسه بدأ يدلي بتصريحات علنية نشرتها صحف تنطق بلسان الاستعمار كما تعلمون، كذلك روجت لها إذاعات بعض الدول الإشتراكية، وصورت هذه التصريحات هجوماً عنيفاً على الوحدة قصد به تقويض دعائمها

وهو أمر لا يختلف إنسان من العرب في أنه لا يتوجه الى حرب الإستعمار.

وفي تلك الفترة وكان السيد نور الدين محيي الدينوف يزور القاهرة سمحت لنفسي أن أحدثه في هذا الموضوع صراحة وسألته عما إذا كان نشاط الأحزاب الشيوعية في سوريا والعراق يعكس وجهة نظر الإتحاد السوفييتي ولقد كانت إجابته عليّ صراحة هي النفي والإنكار.

ولابد أنك علمت بما دار بيننا من مناقشات ولعلك تذكر أن موضوع نشاط الأحزاب الشيوعية المحلية في منطقتنا كان موضوع مناقشة بيننا في اجتماعنا الأول في موسكو في أبريل ١٩٥٨.

ولعلك يا سيادة الرئيس تذكر أنني أشرت في حديثي معك الى نشاط الأحزاب الشيوعية في الجمهورية العربيةالمتحدة وهو نشاط كنا نعتبر أنه يخرج عن الخط الوطني في بعض الأحيان بحيث لا يخدم إلا مصالح أعداء وطننا، وكنت أخشى أيضاً أن يفسر أي إجراء نتخذه ضد هذه الأحزاب على أنه موجه ضد الإتحاد السوفييتي لذلك رأيت رعاية لمشاعركم واحتراماً لها أن أثير الموضوع مبتدئاً معكم في موسكو ولقد قلت لكم وقتها:

«إنني أرجو أن لا يفسر أي إجراء نتخذه ضد الأحزاب الشيوعية في بلادنا بأنه عمل عدائي ضد الإتحاد السوفييتي».

....

ولقد أدهشني يا سيادة الرئيس أنه في مناقشتك في خطابك بتاريخ ١٢ أبريل، لما قلته في إحدى خطبي من أن الشيوعيين أتباع يتلقون التعليمات من الخارج، أنك عدت الى مناقشتنا في موسكو وذكرت ما قلته لك وقتها عن انقسام الشيوعيين في الأقليم المصري الى ثلاثة أحزاب ثم عقبت على ذلك بقولك: « إنهم لو كانوا يتلقون التعليمات من الخارج لكان أول ماينصحون به أين يوحدوا جبهتهم».

ومن عجب أنه ما كاد النشاط الشيوعي في الجمهورية العربية المتحدة يشتد، حتى توحدت

الأحزاب الثلاثة وتناست ما بينها.

ولقد كان ذلك هو الذي فرض عليّ في يوم الإحتفال بالجلاء عن بور سعيد في يوم ٢٣ ديسمبر أن أشير الى النشاط المعادي للوطن الذي تقوم به المنظمات الشيوعية أو التي تدعي أنها شيوعية...

....

وفي هذا كان حديثي يتجه الى المنظمات الشيوعية داخل الجمهورية العربية المتحدة، ولم أرض في ذلك الوقت حتى أن أشير الى النشاط الشيوعي في العراق، وهو نشاط لم يكن يتجه مع الأسف الى حرب الإستعمار، وإنما كان مع الأسف أيضاً يهادن الإستعمار ليتفرغ بطاقته كلها لضرب الجمهورية العربية المتحدة، بل وفكرة القومية العربية أساساً.

ولعلكم لو طلبتم تقريراً عما كانت تنشره الصحف العراقية في تلك الفترة لخيل إليكم أن الجمهورية العربية المتحدة هي التي غللت شعب العراق بقيود حلف بغداد.

ولقد كانت الهدنة مع الإستعمار كاملة وكانت الحرب مع القوى الوطنية في المنطقة على أشدها، وتلك حقيقة لا مجال لإنكارها ولا يكفي لدحضها أن يقال جزافاً أن الشيوعيين هم طليعة الصف المناضل ضد الإستعمار، فإن الشيوعيين كغيرهم من البشر كما لعلكم تذكرون، عرضة للخطأ بل عرضة للإنحراف.

....

ومن سوء الحظ مرة أخرى أن محاولاتنا على ما يبدو لنا الآن لم تكن كافية لشرح وجهة نظرنا، فأننا ما لبثنا أن وجدناكم تتعرضون للموضوع في خطابكم في الحفل الإفتتاحي للمؤتمر الواحد والعشرين للحزب الشيوعي.

ورغبة منا في عدم توسيع شقة الخلاف - رغم ما ورد في خطابكم من عبارات - .... فإننا قصدنا أن لا نتعرض لهذا الخطاب بما قد يزيد سوء الفهم استحكاماً. ولقد نشر أحد

الصحفيين مقالاً ناقش فيه عباراتكم بألفاظ ملؤها التقدير والإحترام - والتزم فيها الجانب الموضوعي التزاماً دقيقاً - فإذا صحف رسمية في بلادكم وإذاعات تتهمه بأنه عميل أمريكي، ومع ذلك فلقد شئنا أن لا نفتح باباً للخلاف لا يفيد منه إلا الإستعمار. [لم يبين السيد هيكل إن كانت له علاقة بصياغة هذا الإطراء!]

....

ثم كان ما وقع في الموصل وهو أمر تنطق كل تفاصيله بأنه كان من وحي العاطفة المندفعة أكثر ما كان وحياً لتدبير متآمر، فلقد استفزت مجموعة من الضباط الشبان استفزازاً دفعهم دفعاً الى ما أقدموا عليه، وكانت المفاجأة لنا أن الحزب الشيوعي في العراق، حتى قبل أن تتاح الفرصة الكاملة لتحقيق ما حدث في الموصل وتقصي دوافعه، بادر على الفور الى إتهام الجمهورية العربية المتحدة، الأمر الذي كان يدفع الى زيادة العلاقات بيننا وبين العراق سوءاً. ولا يخدم مرة أخرى غير أهداف الإستعمار.

ومن سوء الحظ، أن الحكومة العراقية انساقت، ببعض أجهزتها الرسمسة، بما في ذلك إذاعة بغداد، والمحكمة العسكرية فيها، الى هذا التيار، وهكذا أصبحنا أمام أزمة عنيفة بالغة الخطر.

وفي ذلك الوقت، كان خطابكم في حفل تكريم الوفد العراقي بتاريخ ١٦ مارس ١٩٥٩ الذي أجد من واجبي أن أصارحكم بأنه لا يتناقض فقط مع الحقيقة، وإنما يتناقض أولاً مع كل ما كان يصدرمنكم قبل ثورة العراق.

ولقد أثار هذا الخطاب في نفوسنا - فضلاً عما حواه من التجني - ما لم يكن يسعنا عن أن نسكت عليه، وما من شك في أنه بدا لنا نقطة تحول خطيرة في علاقاتنا.

وينبغي أن أصارحكم أن الإحتمالات التي رسمها أمامنا هذا الخطاب بدت قائمة وقوية.

ولقد كان بين الإحتمالات أنكم الآن غيرتم موقفكم تماماً فبعد أن كنتم قبل ثورة العراق، ويوم لم تكن الأحزاب الشيوعية عنصراً بارزاً في الميزان تتعاملون مع القوى الوطنية، بدأتم الآن تفضلون، وقد خرجت الأحزاب الشيوعية الى النشاط الصريح، أن تتعاملوا معها، مهما

تضاءل ما تمثله في الكيان الشعبي.

....

وإنه لمن العجيب أن يكرس الشيوعيون في الإقليم السوري جزءاً كبيراً من نشاطهم لمقاومة الإصلاح الزراعي، وما أظن ذلك - في أي مقياس - يمكن أن يعتبر عملاً تقدمياً.

كذلك لا أستطيع أن أتصور أن السكوت على الإستعمار، وهو ما لا يزال الحزب الشيوعي العراقي متلبساً به في وضح الشمس، عملاً تقدمياً.

....

ومما يثير التساؤل مثلاً أن الحزب الشيوعي في العراق، وكان دفاعكم عنه من أسباب أزمة العلاقات بيننا، وهو الحزب الذي لا يفتأ يندد بالأوضاع الداخلية في بلادنا بسبب عدم سماحنا بقيام أحزاب لم يجد ما يعلق به على خطاب رسمي لرئيس الحكومة العراقية، نبذ فيه فكرة الأحزاب وهاجمها، وطالب كما تطالب بفترة إنتقال تصبح فيه الأمة كلها على حد ما قال «حزب الله».

...

ولقد ساعد على تعقيد الأمر، ما صدر عنكم من تصريحات وما در عن صحفكم وإذاعاتكم. بل لقد وجدنا أنفسنا فجأة فيوجه حملة منظمة تمتد على جبهة عريضة واسعة ابتداء من جريدة (الديلي ووركر) التي تصدر في لندن الى جريدة الراية الحمراء التي تصدر في الصين.

ومع ذلك، فحتى بعد هذا كله، كنا حريصين بكل قوانا أن نحصر جهة الخلاف، ولعلكم تلاحظون مثلاً أننا لم نتعرض على الإطلاق لكل ما وجه إلينا من الصين الشعبية.

وفي الجبهة الضيقة، التي حاولنا فيهاأن نرد على ما وجه الينا، كان موقفنا دفاعياً بحتاً، في وجه عمل هجومي لم يقتصر على حد العدوان بالدعاية بل كاد يصل الى حد العدوان الفعلي، وأظنكم تسلمون أن العمل لهدم الوحدة بين مصر وسوريا وهدم الأساس الذي تقوم عليه الجمهورية العربية المتحدة هو عدوان كامل على بلادنا.

.....

وهكذا ندور الآن في حلقة مفرغة.

....

وأنني اؤكد لك صادق النية بنفس العزم على أنه لا شيء أحب الي من أن نخرج من هذه الحلقة المفرغة الى إستقرار يسود العلاقات بين بلدينا، وهي علاقات أكدت لكم وما زلت اؤكد أنها من دواعي فخرنا واعتزازنا....

إمضاء

جمال عبد الناصر

* * *

الملحق السادس

تحليل ألماني غربي للسياسة الأنكلو ـ أمريكية أزاء ثورة ١٤ تموز

(مقالة مترجمة عن مجلة دير شبيغل الالمانية الغربية، بتاريخ ٢٧ ـ ٥- ١٩٥٩)

* * *

« العدو على النيل »

في الايام الاخيرة من نيسان/ أبريل فاجأ رئيس المخابرات الأمريكية، دالس، أعضاء لجنة الشؤون الخارجية لمجلس الشيوخ بتصريح مثير: « الوضع في العراق هو أخطر ما في العالم الحالي »، وأن أزمة برلين يمكن أن تكون قد أثيرت من قبل موسكو لتغطية بلشفة العراق. مع ذلك فالحالة ليست بدون أمل، فإن الرئيس ناصر يلعب دوراً مهماً جداً في إنقاذ العراق.

بعد أقل من إسبوعين كان جون بروفيومو - وزير الدولة في وزارة الخارجية - يقدّم الى مجلس العموم البريطاني رأياً آخر تماماً. فقد صارح بروفيومو المندوبين بأن الرئيس قاسم سأل السفير الملكي [البريطاني] في بغداد فيما إذا كانت الحكومة البريطانية على إستعداد للتصريح للعراق بشراء أسلحة من ضمنها طائرات ودبابات، وأن الحكومة البريطانية قد

وافقت على ذلك.
ولم يكد وزير الدولة يعود الى مكانه حتى قام نواب المعارضة واحداً تلو آخر لإدانة تجارة سلاح بروفيومو باعتبارها «صفقة مجنونة». هذه الكلمة تعود الى مقال إفتتاحي نشر أخيراً في صحيفة (المانشستر غارديان) اللبرالية ذكرت فيه: « إذا كانت توجد ثمة عاصمة خارج العالم الشيوعي، يكون من الغباء تصدير السلاح اليها، فهي بغداد.»

وصرّح مندوب حزب العمال، روي جنكيز: «ماذا تخدم هذه السياسة ؟ هل تتذرع الحكومة أبداً بعملية السويس التي قامت قبل سنتين ونصف بطريقة لتفضّل عراقاً شيوعياً على عراق تابع لناصر؟»
وردّ بروفيومو: «أنا لا أعتقد بأنه من مصلحة الاستقرار في الشرق الاوسط دفع الجنرال قاسم الى الحصول على السلاح من المعسكر السوفيتي فقط.»
ويكشف الجدل في مجلس العموم البريطاني وتحذيرات رئيس وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، دالس أن كلا القوتين الغربيتين في الشرق الأوسط يدافع اليوم كما في السابق، عن مواقع إقليمية متضاربة.
وتوّضح تجارة السلاح اللندنية مع نظام الجنرال قاسم المؤيد للشيوعية بصورة خاصة ما أسمته جريدة (الهيرالد تريبون) النيويوركية بالشقاق السياسي الكبير بين إنكلترا وأمريكا منذ الهجوم البريطاني - الفرنسي - الأسرائيلي على مصر عام ١٩٥٦١، فقالت: «بينما تلتزم واشنطن موقفاً متحفظاً تجاه النظام العراقي الثوري، بل وتميل الى مساعدة العروبي ناصر - خصم قاسم - كأهون الشرّين ، تسير لندن وفق سياسة يصفها الامريكان بـ: " قليل من الشيوعية أفضل من كثير من الناصرية ".»
أن الاختلافات البريطانية الامريكية تؤرخ من اللحظة التي اتضح فيها بأن الجنرال قاسم المدعوم من الجيش والشيوعيين، لم يقبل الانضمام الى إتحاد جمال عبد الناصر. والبريطانيون " كالسوفيت أيضاً " استنتجوا من هذا الإستقطاب في اصطفاف الدول العربية بأن ضرب المعسكرين العربيين ببعضهما، حسب المبدأ التقليدي، سيكون نافعاً لمصالحهما. وبالنسبة للحكومة البريطانية فلها، رغم بعض الشكوك المتعلقة بالمنهج الجديد المتطرف

للعراق، ما يدعو للفرح بالانقسام في المعسكر العربي.

فإن مصالح بريطانيا النفطية تتركز في العراق الذي كان حتى سقوط النظام الملكي المؤيد للغرب ١٩٥٨ حصناً لانكلترا. وقد بدا خطر تأميم شركات النفط البريطانية لوزارة الخارجية البريطانية كبيراً بشكل جعلها تقرر تقديم ثمن لايستهان به للجنرال قاسم من أجل الإستمرار في الحصول على النفط العراقي.

وفي خريف ١٩٥٨ أرسلت لندن، أحد دبلوماسييها الأكثر خبرة في التعامل مع الدكتاتوريين كسفير جديد الى بغداد، هو القائم بالأعمال السابق في بكين، السير همفري تريفليان، لسبب خاص هو كون السير همفري مفاوضاً على درجة رفيعة من الدراية لأنه تعلّم خلال عمله في القاهرة كسفير كراهية دكتاتور القاهرة بعمق، و أنه سيكون نافعاً في التعامل مع قاسم – منافس ناصر.

وقد كانت للسير همفري تريفيليان القدرة على إقناع حكومته بسرعة بأن الإسقاط الدموي للسلالة الهاشمية الصديقة لأنكلترا في بغداد لايعني بأي شكل النهاية الكاملة للنفوذ البريطاني في العراق. وكذلك فإن الإتفاقات العديدة التي عقدها قاسم مع المعسكر الشرقي، ونشاط الحزب الشيوعي في بلاد مابين النهرين لم تجعل السفير متشائماً. وبعد تردد قليل سمحت لندن لتريفليان بممارسة سياسته المرنة والخطيرة في نفس الوقت.

وقد اتجه السفير الجديد خلال تعامله مع قاسم الى مستقبل المصالح البريطانية النفطية. وهذه المحادثات قادت الى ما أسماه وزير الدولة بروفيومو في أواسط شهر أيار/ مايو في مجلس العموم البريطاني بطلب الحكومة العراقية لشراء السلاح .

وقد طلب قاسم بشكل واضح قيام بريطانيا بتسليح الفرق الاربعة للقوات المسلحة العراقية مقابل المحافظة على شركات النفط البريطانية، كما كان الحال في عهد صديق بريطانيا، نوري السعيد. وقد دعم السفير تريفليان مطالب الجنرال بالحجج التي أوردها مؤخراً وزير الدولة بروفيومو أيضاً للدفاع عن صفقة السلاح، حين أعلن أن: «السلاح البريطاني يلزم ان يخدم مؤخراً تقوية الجيش العراقي الذي يعتمد عليه الجنرال قاسم عند مقاومتة للضغط الشيوعي.» وعلاوة على ذلك ساعد البريطانيون قاسم عدة مرات. ويجدر بالجنرال الإعتراف

بالجميل لمعلومات موظف نفط بريطاني إستطاع بواسطتها ضرب حركة الشواف في الموصل في وقت مناسب.

وكان من الممكن للحكومة البريطانية تمشية صفقة السلاح بسلام لولا أن الدبلوماسية الامريكية كانت توصلت في نفس اللحظة، الى إستنتاجات مغايرة تماماً عن تلك التي توصل اليها السير همفري. فالسفير الأمريكي في القاهره ريموند هير الذي تسلم فيما بعد قسم الشرق الاوسط في وزارة الخارجية، استنتج بخبرته في التعامل مع عبد الناصر بأنه من الضروري عدم السماح لأن تحوم الشكوك حول أمريكا – كبريطانيا – بأنها تحرض الطرفين العربيين ضد بعضهما البعض. لذلك نصح هير بان تتنصل أمريكا من اللعبة البريطانية في بغداد بإنتظار ما يستجد من التطورات في العراق، أثناء ذلك.

مثل هذا الدليل على عدم رضى أمريكا عن السياسة البريطانية المتميزة، أقنع وزارة الخارجية اللندنية بأنه من الحكمة أن تصان تجارة السلاح مع بغداد من نقد الحلفاء. ففي الأسبوع الماضي أعلنت لندن بأن جميع الحلفاء كانو متفقين على صفقة السلاح البريطانية ـ العراقية. وقد سارع الأمريكان لتصحيح ما أعلنته حليفهتم، إذ أوضح أحد موظفي وزارة الخارجية [الأمريكية] بأنه لا يمكن التحدّث عن موافقة واشنطن، لأن تجارة السلاح هذه مجازفة تتحمل نتائجها بريطانيا وحدها.

بهذا النفي المقصود كشف الدبلوماسيون الأمريكان بأنهم يأملون من خلال التنصل القاطع من السياسة الشرق ـ أوسطية لبريطانيا في تحقيق علاقة أفضل مع عبد الناصر. ولم تكن أمريكا مستاءة من تنصلها من البريطانيين، فقد كتب الصحفي الأمريكي المخضرم في شؤون الشرق الأوسط (جو أليكس موريس) قبل وقت قصير عن سياسة أمريكا، قائلاً: «أنها تبين لناصر ـ كما قال هو شخصياً ـ بأن الولايات المتحدة ليست ملزمة إطلاقاً بحسابات إنكلترا.»

الملحق السابع

وثيقة حول قضية الكويت صادرة عن وزارة الخارجية في الجمهورية العراقية في تموز ١٩٦١

* * *

الجمهورية العراقية

«حقيقة الكويت»

(١)

وزارة الخارجية

تموز ١٩٦١

مقدمة

في ١٩ حزيران ١٩٦١ جرى تبادل كتب بين المقيم البريطاني في الخليج العربي وشيخ الكويت عبد الله السالم الصباح. واعتبر ذلك موافقة من الحكومة البريطانية على أن يصبح الكويت مستقلاً.

وبهذه الشكليات حاول البريطانيون وأعوانهم أن ينكروا حق العراق في الكويت ويسدلوا الستار على كونه جزءاً منه، وأن يواصلوا سيطرتهم جوراً على أرض عراقية وشعب عراقي، ويدعموا ذلك بالقوة.

فنشروا في العالم نبأ منحهم الكويت «استقلالاً» ليضللوا الرأي العام العربي والعالمي وهم في الحقيقة قد جعلوا من الكويت قاعدة عسكرية لحماية مصالحهم في منطقة الخليج العربي، ولتهديد سلامة العراق والدول العربية المتحررة وللحيلولة دون قيام هذه الدول بتحرير الأجزاء السليبة من الوطن العربي وللاستعداد لتحطيم حركات التحرر فيه. ثم افتعلوا ضجة كبيرة كلها كذب وبهتان تزعم أن العراق ينوي استعمال العنف والقوة، ليبرروا تحشيد قواتهم العسكرية فعلاً في الكويت.

الا أن نواياهم السيئة هذه لم تنطل على الرأي العام الواعي. فسرعان ما ظهر زيف ما ادعوه من استقلال الكويت، واتضح كذب ما روجوه من عزم العراق على استعمال القوة. إذ لم يحرّك العراق جندياً واحداً، بل أكد مراراً أنه لن يسلك غير السبل السلمية من أجل إعادة الكويت الى الوطن الأم.

إن هذه الضجة التي افتعلتها بريطانيا، وهذه الأساليب الملتوية التي اتبعها في استثارة الأوساط الدولية والعربية لن تثني العراق أولاً عن عزمه على التمسك بحقه والعمل على إعادة الكويت للوطن. فقضية الكويت بالنسبة للعراق هي وحدة الأرض ووحدة الشعب. كما إنها لن تثنيه عن التمسك بجوهر القضية باعتبارها قضية تحرير جزء من الوطن من السيطرة الاستعمارية التي تربط الكويت ببريطانيا قبلاً وحالياً، وستتلوه كراريس أخرى للكشف عن

حقيقة العلاقات النفطية والعسكرية والسياسية التي تربط بريطانيا بالكويت وعن ماهية نظام الحكم القبلي الفاسد الذي يستند اليه الانكليز لبقاء سيطرتهم وتقوية نفوذهم في جزء من أرض العراق وعلى قسم عزيز من شعبه.

القسم الأول

الكويت من أقضية البصرة

لو رجعنا الى أي مصدر تاريخي أو سياسي أو جغرافي من المصادر المعروفة التي عنيت بالشرق الأدنى وخاصة الخليج العربي لثبت لنا أن الكويت كانت احدى توابع البصرة منذ القرن الثامن عشر (١) حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى واحتلال الانكليز للعراق سنة ١٩١٤. وكان حاكم الكويت خلال هذه الفترة الطويلة يدين بالولاء والطاعة للسلطان العثماني. كما أن الخرائط التي رسمت في تلك الفترة، الأوربية منها والعثمانية، وضعت الكويت ضمن رقعة الدولة العثمانية. ومن يتقص تاريخ العلاقة بين الكويت والدولة العثمانية من الناحية الادارية يجد أنها كانت تابعة للحكومة المركزية العثمانية، شأن المناطق المجاورة الأخرى كقطر والأحساء والقطيف ونجد واليمن والحجاز، وإن لم تتخذ فيها جميعاً القوات العسكرية مراكز دائمة لها. كما يجد أن حاكم الكويت كان يعين بفرمان سلطاني قائمقاماً تابعاً لوالي البصرة، وكان يمنح صلاحيات معينة في الإدارة الداخلية لبلدة الكويت للمحافظة على الأمن وجمع الضرائب للدولة العثمانية.

---

(١) ذكر لوريمر (J. G. Lorimer) مؤرخ حكومة الهند البريطانية المعروف في كتابه السري الشهير (Persian Gulf Gazeteer) أنه في سنة ١٧٧٥ كانت الكويت ملحقة بولاية البصرة وذلك في فصل خاص كتبه عن العلاقات البريطانية مع الكويت. ويحتوي هذا الكتاب موجزاً بالتقارير والمراسلات الرسمية البريطانية حول منطقة الخليج العربي. وقد طبع في كلكتا عام ١٩٠٨.

وكان يرفع العلم العثماني على مدينة الكويت حتى عام ١٩١٤ إذ اضطره الانكليز على إبداله.

وهناك كثير من الوثائق الرسمية الأخرى التي تؤيد تبعية الكويت للبصرة بينها وثائق عربية وبريطانية وألمانية تتضمن مراسلات ومعلومات ذات صلة مباشرة بعلاقة الكويت بالدولة العثمانية وتبعيتها لولاية البصرة والمحاولات التي بذلتها الدول الأجنبية لبسط نفوذها عليها.

ولابد أن نتير بهذا المجال الى التصريح المعروف الذي أدلى به الشيخ صباح عام ١٨٦٣ للمعتمد الريطاني في الخليج العربي الميتر بيلي (Pelly) الذي كان قد قام بزيارة للكويت في ذلك العام لتأسيس علاقات سياسية مع شيخ الكويت ولحمله على الخروج على الدولة العثمانية ولكنه فشل في مهمته إذ أعلن الشيخ صباح «إن الكويت جزء من الدولة العثمانية وتابع للبصرة».

ولقد كان الشيخ عبد الله الصباح قائممقام الكويت بين ١٨٦٦-١٨٩٢ من أشد المتمسكين بالولاء للسلطان العثماني. وقد لبى نداء والي بغداد مدحت باشا عام ١٨٧٠ فاشترك بالحملة التركية التي ارسلت الى الحسا للقضاء على الاضطرابات هناك. وبعد رجوع مدحت باشا من تلك الحملة جدد في حفل خاص اقيم في الكويت لعبد الله الصباح رتبته (قائممقاما) وأكد له ثقة السلطان به.

وقد استمر تبعية الكويت لولاية البصرة في عهد الشيخ محمد الصباح قائممقام الكويت بين ١٨٩٢-١٨٩٦ واشترك هذا الشيخ مع والي البصرة عام ١٨٩٢ في الحملة التي نظمت لاخماد الاضطرابات القبلية في الحسا.

الكويت والنفوذ البريطاني

لقد بدأ النفوذ البريطاني الفعلي يتغلغل في الكويت منذ تولي الشيخ مبارك الصباح المشيخة عام ١٨٩٧ وذلك بطلبه الحماية البريطانية. وكان السبب الرئيسي الذي دفعه الى طلب الحماية البريطانية هو أطماعه الشخصية وما كان يخشاه من الخطر في منافسته وحربه مع ابن الرشيد، أمير نجد الذي كان العثمانيون يعتمدون عليه ويساندونه.

وقد تردد الانكليز في الاستجابة الى الطلب بادئ الأمر تفادياً للدخول بنزاع سافر مع السلطان العثماني الذي كان يعتبر الكويت من المراكز الهامة الرئيسية في الدولة العثمانية من جهة، ولاختلاف وجهات النظر في ذلك الوقت حول أرجحية بسط الحماية على الكويت بين حكومة الهند والحكومة المركزية في لندن من جهة أخرى.

وفي نهاية عام ١٨٩٨ أصبحت بريطانيا تجابه منافسة دولية قوية في منطقة الخليج العربي. فقد حاولت روسيا القيصرية مثلاً الوصول الى مياه الخليج العربي الدافئة عن طريق تحطيم النفوذ البريطاني في ايران تحقيقاً لأهدافها السياسية في الشرق الأدنى. واستطاعت فرنسا ان تعقد اتفاقاً سرياً مع سلطان مسقط حليف بريطانيا التقليدي. كما اسست المانيا علاقات صداقة قوية مع الدولة العثمانية محاولة بذلك التمهيد للوصول الى الخليج العربي لمنافسة بريطانيا والحلول محلها. كل هذه العوامل دفعت بريطانيا التي شغلتها ايضاً حرب (البوير) في جنوب افريقيا الى الاسراع لبسط نفوذها على الكويت فعقدت لذلك اتفاقاً سرياً في ٢٣ كانون الثاني عام ١٨٩٩ مع الشيخ مبارك ضمنت فيه سيطرة كاملة على الكويت وهذا نص الاتفاق:

اتفاق مع شيخ الكويت - عقد سنة ١٨٩٩

بسم الله تعالى شأنه.

ان الغاية من تحرير هذا الالتزام الشرعي الشريف هو أنه قد تم التعهد والاتفاق بين المقدم مالكوم جون ميد المقيم السياسي لصاحبة الجلالة البريطانية نيابة عن الحكومة البريطانية من جهة، والشيخ مبارك بن الشيخ صباح شيخ الكويت من جهة أخرى على أن الشيخ مبارك بن الشيخ صباح المذكور آنفاً بدافع عن مطلق ارادته ورغبته يتعهد ويلزم بهذا نفسه وورثته وخلفاءه بعدم قبول وكيل أو ممثل أية دولة أو حكومة في الكويت أو في أية منطقة أخرى ضمن حدود اقليمه بدون موافقة الحكومة البريطانية مسبقاً. كما يلزم أيضاً نفسه وورثته وخلفاءه بعدم التنازل عن أو بيع أو ايجار أو رهن اى جزء من اقليمه أو اعطاءه لغرض اشغاله أو لأي غرض آخر الى حكومة أو رعايا أية دولة من دون أخذ الموافقة المسبقة لحكومة صاحبة الجلالة لهذه المقاصد. ويشمل هذا الالتزام ايضاً أي جزء من اقليم الشيخ مبارك المذكور انفاً قد يكون الآن في حوزة رعايا أية حكومة أخرى.

ومصداقاً لعقد هذا الالتزام الشرعي الشريف فإن المقدم مالكولم جون ميد المقيم السياسي لصاحبة الجلالة البريطانية في الخليج الفارسي والشيخ مبارك بن الشيخ صباح الأول بالنيابة عن الحكومة البريطانية والثاني عن نفسه ونيابة عن ورثته وخلفائه قد ثبّت كل منهما توقيعه بحضور الشهود في هذا اليوم الواقع في العاشر من شهر رمضان ١٣١٦ المصادف لليوم الثالث والعشرين من شهر كانون الثاني ١٨٩٩.

أم. جي. ميد (المقيم السياسي في الخليج الفارسي) مبارك الصباح

الشهود :

أي. ويكهام هور محمد رحيم بن عبد النبي صفر

تي. كالكوت كاسكين

وقد كان من نتائج قبول الشيخ مبارك بهذا الاتفاق أن وعدته الحكومة البريطانية بدفع مبلغ سنوي قدره (١٥٠٠٠) روبية. (٢)

وعندما علم والي البصرة بهذه الاتفاقية السرية أبلغ أمرها الى الباب العالي مما أدى الى احتجاج السلطان عبد الحميد الثاني بشدة على هذه الاتصالات البريطانية المريبة بأحد موظفيه الإداريين والتدخل في شؤون الدولة الداخلية وطلب الى السفير البريطاني في استانبول إبلاغ ذلك الى حكومته. (٣)

وقد اعتذر الشيخ مبارك للسلطان عن ذنبه فقبل تكفيراً عنه دعوة محسن باشا والي البصرة آنذاك لزيارته في خريف ١٨٩٩. وانتهز الشيخ هذه الزيارة فأعلن على ملأ من أهالي البصرة ولاءه للسلطان. وأمام الموقف الصلب الذي وقفه السلطان من الأطماع والتدخلات البريطانية في قضاء الكويت تراجعت بريطانيا عن موقفها فاعتذرت للسلطان على لسان سفيرها في استانبول في ١٥ نيسان ١٩٠٠ مؤكدة اعترافها بالسيادة العثمانية على الكويت (٤). ثم طلبت من الشيخ أن يعتذر بدوره، فقصد البصرة مرة أخرى حيث جدد ولاءه للسلطان وأكده. ولكن بالرغم من تجديد هذا الولاء للسلطان فقد اتصل الشيخ مبارك سرياً بالحكومة البريطانية مرة أخرى في حزيران ١٩٠١ طالباً حمايتها. إلا أن بريطانيا لم تستجب الى طلبه نظراً للظروف المحيطة في ذلك الوقت، وفضلت استخدامه وهو ضمن السيادة العثمانية للتغلغل في تلك المنطقة المهمة وتثبيت نفوذها فيها.

ولم تخف على السلطات العثمانية مكائد الشيخ مبارك ومحاولاته لتمهيد دخول النفوذ البريطاني على هذا الجزء من ممتلكاتها. ولذلك فقد أرسل والي البصرة في شباط ١٩٠٢

---

٢) التقرير الرسمي عن العلاقات البريطانية مع الكويت في كتاب لوريمر المذكور سابقاً.

(٣) تقرير السفير البريطاني السري في استانبول الى وزارة الخارجية البريطانية المرقم ٤٤٢ والمؤرخ ٤ أيلول ١٨٩٩ المحفوظ في المجلد الرقم «وزارة الخارجية ٧٨/٥١١٤ والموجود في دار السجلات البريطانية (لندن).

(٤) التقرير الرسمي عن العلاقات البريطانية مع الكويت المذكور سابقاً.

حامية الى جزيرة بوبيان لمراقبة تصرفات الشيخ مبارك الأمر الذي أدى الى يأسه من الحصول على الحماية البريطانية، فحاول أن يحسّن علاقاته مع والي البصرة وعاد فأكد ولاءه للسطات العثمانية عام ١٩٠٥ وساهم في تلك السنة ببناء ثكنات للجيش التركي في البصرة.

يتضح منه هذا كله أن بريطانيا، رغم رغبتها في بسط حمايتها على الكويت انتهجت سياسة المحافظة على «الوضع القائم» هناك وذلك ببقاء الكويت تحت السيادة العثمانية ومحاولة ضمان مصالحها الخاصة ضمن وضعها هذا حتى نشوب الحرب العالمية الأولى.

اشتداد المنافسة الاستعمارية في الخليج العربي

لقد برزت في أوائل القرن العشرين المانيا في الميدان السياسي منافسة قوية لبريطانيا في المناطق الواقعة على طريق الهند وظهر مشروع سكة حديد برلين - بغداد الذي يهدف الى ربط أوربا بالخليج العربي.

وكان رأي المانيا أن تكون نقطة انتهاء هذا الخط عند بلدة الكويت أو في محل آخر من قضاء الكويت علي الساحل الشمالي من الخليج العربي. إلا أن بريطانيا قاومت بادئ الأمر هذه الفكرة لأنها اعتبرتها تهديداً لمصالحها الستراتيجية والتجارية في تلك المنطقة. ولما رأت المانيا أنها لا تستطيع تنفيذ مشروع سكة حديد برلين - بغداد دون التعاون مع بريطانيا فقد اقنعت حليفتها الدولة العثمانية بالدخول في مفاوضات مع الحكومة البريطانية لعقد اتفاقية تسهل تنفيذ المشروع. وقد رافق هذه المفاوضات من جهة اتصالات بين بريطانيا والمانيا ادت الى الاتفاق على دخول بريطانيا مساهمة في شركة سكة حديد برلين - بغداد، ومن جهة اخرى بين الدولة العثمانية وبريطانيا انتهت اولاً بعقد قرض بريطاني للتخفيف من حدة الأزمة المالية التي كانت تجابهها الدولة العثمانية، وثانياً الى وضع مشروع اتفاقية باسم الاتفاقية البريطانية -العثمانية حول منطقة الخليج العربي في ٢٩ تموز سنة ١٩١٣. وهي وإن لم تُصدق بقيت مجرد مسودة رسمية لتحديد مناطق نفوذ الحكومة البريطانية في الخليج العربي وخاصة في الكويت وقطر والبحرين.

مسودة اتفاقية ١٩١٣

يقسم ما يتعلق من مشروع الاتفاقية هذه بالكويت الى قسمين أساسيين:

أولاً - مدى حقوق وواجبات شيخ الكويت الإقليمية والإدارية:

١ - قسّم مشروع اتفاقية ١٩١٣ الأراضي التابعة لقضاء الكويت الى قطاعين:

أ - يكون القطاع الأول على شكل نصف دائرة مركزها بلدة الكويت، وتبدأ حدوده في الشمال من نقطة عند أقصى خور الزبير وتنتهي في الجنوب في القرين (المادة ٥).

ب - أما القطاع الثاني فتبدأ حدوده في الشمال على الساحل عند فتحة خور الزبير ثم ينحدر خط الحدود فوراً نحو جنوب أم قصر وصفوان وجبل سنام حتى يصل الباطن، فيتبعه باتجاه الجنوب الغربي حتى حفر الباطن، ومنه يتجه نحو الجنوب الشرقي قرب الحبة ثم شرقاً حتى يبلغ ساحل الخليج العربي قرب جبل منيفة (المادة ٧).

٢ - تبقى الأراضي المذكورة أعلاه قضاءً تابعاً للدولة العثمانية يتمتع بنوع من الحكم الذاتي الإداري (المادة ١) على الأسس التالية:

أ - يسمح لشيخ الكويت بممارسة هذا الحكم الذاتي الإداري داخل القطاع الأول الذي هو علي شكل نصف دائرة (المادة ٢).

ب - تكون القبائل القاطنة في القطاع الثاني داخل تبعية شيخ الكويت فيستمر في جباية العشر كما كان يفعل سابقاً يمارس أعمال الإدارة بصفته قائمقاماً عثمانياً دون تدخل من الدولة العثمانية أو إقامة حاميات عسكرية لها في ذلك القطاع أو القيام بعمل عسكري بدون تفاهم مسبق مع الحكومة البريطانية (المادة ٦).

٣ - أ - يرفع شيخ الكويت العلم العثماني كالسابق وإذا رغب فيسمح له بكتابة كلمة

الكويت في زاوية منه (المادة ٢).

ب – يمتنع الشيخ عن إيواء المجرمين من الألوية المجاورة وكذلك تفعل تلك الألوية بشأن المجرمين من الكويت.

ج – تمتنع الدولة العثمانية من التدخل في أمر من يخلفه في المشيخة، ولكن في حالة حدوث فراغ فللحكومة أن تعين بفرمان قائمقاماً آخر يعقبه، كما لها أن تعين في الكويت شخصاً يتولى رعاية مصالح الأجزاء الأخرى من الدولة العثمانية (المادة ٢).

ثانياً – تبعية الكويت:

نص مشروع اتفاقية ١٩١٣ على:

١ – اعتراف الدولة العثمانية بصحة الاتفاقات التي سبق أن عقدها شيخ الكويت مع الحكومة البريطانية بما فيها اتفاقية ٢٣ كانون الثاني ١٨٩٩ (المادة ٣).

٢ – استناداً الي التفاهم السابق بين الدولة العثمانية والحكومة البريطانية إثر التأكيدات المتبادلة بينهما في أيلول ١٩٠١، تعلن الحكومة البريطانية، بالنظر الى أنه ليس في نية الدولة العثمانية اجراء تغييرات في وضع الكويت كما تحدده الاتفاقية الحالية، أنها سوف لا تغير طبيعة علاقاتها بالكويت ولا تبسط حمايتها عليها (المادة ٤).

٣ – في حالة اتفاق الحكومتين العثمانية والبريطانية علي مد خط حديد بغداد – البصرة الى ساحل الخليج في الكويت أو أية نقطة انتهاء أخرى تقع في القطاع الأول، يتفق الطرفان على الإجراءات التي يجب اتخاذها لحماية الخط الحديدي والمحطات وتأسيس المخازن وغير ذلك من التسهيلات الضرورية (المادة ٨).

إن مشروع هذه الاتفاقية وإن لم يتهيأ له أن يصدّق، فإنه مع ذلك يظهر درجة تدخل بريطانيا بشؤون الدولة العثمانية ومدى امتداد نفوذها وحقيقة أهدافها في الخليج العربي، في الوقت الذي كانت فيه الدولة العثمانية تمر في دور تراجع تدريجي أمام قوى الاستعمار الأوربي المتزايدة في أجزاء عديدة منها نتيجة الانحلال الذي أصابها آنذاك. إن ضعف الدولة

العثمانية، وخاصة حاجتها الشديدة الى المال لصيانة كيانها وللقيام بمشاريع اقتصادية من العوامل التي دفعت بها الى التنازل عن جزء من سلطانها أثناء محادثات مشروع اتفاقية ١٩١٣.

والذي تجدر الإشارة اليه في هذا المشروع هي الآثار التي تركها في تخطيط مستقبل الوضع البريطاني في الخليج، مع العلم أن الحرب العالمية الأولى حققت لبريطانيا عن طريق احتلال العراق والكويت أكثر مما كانت تصبو اليه في فصل الكويت عن العراق بطريق بسط حمايتها عليه. ولذا لم يعد مشروع الاتفاقية المذكورة ذا بال بالنسبة اليها كدولة محتلة وان كانت قد استخدمته بعدئذ في تحقيق مآربها الأخرى.

ولا بد من التنبيه الى أن مشروع الاتفاقية هذا قد أوضح:

١ - بقاء الكويت قضاءً تابعاً لولاية البصرة.

٢ - تقسيم القضاء الى قطاعين، قطاع صغير لا تتجاوز مساحته ٨٫٥٠٠ كيلومتر مربع تقريباً يمارس فيه شيخ الكويت بعض الأعمال الإدارية بصفته قائمقاماً عثمانياً دون تدخل من السلطات العثمانية. وقطاع كبير يشمل باقي الأراضي التابعة لقضاء الكويت ليس للشيخ فيه سلطات إدارة سوى جباية العشر للدولة العثمانية من القبائل البدوية هنا، كما كان يفعل قبلاً.

٣ - إن من الجلي الواضح أن الذي استهدفته بريطانيا من النص على حدود أراضي القضاء في مشروع الاتفاقية هو تعريف بمنطقة نفوذها بصورة غير مباشرة وما في ذلك من تحديد لمدى تدخل السلطات العثمانية فيها. وتؤكد هذه النية بصورة خاصة ما نص عليه في مشروع الاتفاقية المذكورة حول اعتراف الدولة العثمانية بالاتفاقات التي سبق أن عقدها شيخ الكويت مع بريطانيا ومنها اتفاقية ١٨٩٩ الباطلة التي هدفت الى وضعه تحت الحماية البريطانية مباشرة.

الكويت والحرب العالمية الأولى

إن شيئاً مما حاولت بريطانيا تحقيقه عن طريق اتفاقية ١٩١٣ لم تحدث، لأن الاتفاقية لم

تصدق، ولان قيام الحرب العالمية الأولى قد وضع الكويت بالنسبة لبريطانيا في موضع جديد دفعها الى العمل على تسخير شيخ الكويت كما سخرت غيره من شيوخ الجزيرة العربية في حربها مع الدولة العتمانية. وهذا الأسلوب الجديد يظهر جلياً في الكتاب الذي أرسله المعتمد البريطاني السياسي وقنصلها العام في الخليج الى الشيخ مبارك الصباح بتاريخ ٣- ١١ - ١٩١٤. وهذا نصه:

بعد التحية

إلحاقاً بالكتاب السابق المتضمن خبر نشوب الحرب بين الحكومة البريطانية وتركيا أمرتني الحكومة البريطانية أن أنقل الى سعادتكم شكرها على إخلاصكم وما بذلتموه من مساعدة وأن أطلب اليكم أن تهاجموا أم قصر وصفوان وبوبيان وتحتلوها. وأن تسعوا بعد ذلك بمعاونة السر الشيخ خزعل خان والأمير عبد العزيز بن سعود والشيوخ المخلصين الآخرين في تحرير البصرة من الحكم التركي، فإذا تبين لكم أن هذا خارج عن استطاعتكم يجب أن تتخذوا التدابير إذا أمكن لمنع النجدات التركية من الوصول الى البصرة أو حتى الى القورنة الى أن يصل الجنود البريطانيون الذين سنرسلهم إن شاء الله بأسرع ما يمكن. وإني آمل أيضاً وصول اثنين من رجالنا العسكريين الى البصرة وقبل وصول جنودكم هناك. وإنه وإن يجب أن يكون أسمى ما توجهون اليه اهتمامكم بهذا الخصوص هو تحرير البصرة وأهاليها من الحكم التركي فإننا ما زلنا نطلب اليكم أن تبذلوا أقصى جهدكم في منع الجنود وغيرهم من نهب الأموال التجارية العائدة الي التجار البريطانيين في البصرة وملحقاتها وأن تحموا الأوربيين المقيمين في البصرة وتصونوهم من الضرر والاعتداء. وقد أمرتني الحكومة البرطانية أن أعدكم لقاء مساعدتكم الثمينة في هذا الأمر المهم أننا فيما لو نجحنا في عملنا وسننجح بفضل الله، سوف لا نرجع البصرة الى الحكومة التركية ولا نسلمها لها قطعياً. وعلاوة علي ذلك فإني أقطع لكم بالنيابة عن الحكومة البريطانية بعض وعود خاصة لشخص سعادتكم وهي:

١ - أن تبقى بساتينكم التي هي الآن في حيازتكم، أعني بساتين النخيل الواقعة في ما

بين الفاو والقورنة في حيازتكم وحيازة تسلكم معفاة من الضرائب والرسوم.

٢ - أن تحميكم [في الأصل «تحكيم»] الحكومة البريطانية فيما لو هاجمتم صفوا نوأم قصر وبوبيان واحتللتموها من كل العواقب التي تنتج من جرّاء ذلك العمل.

٣ - وأن تعترف وتقبل الحكومة البريطانية بأن تكون مشيخة الكويت حكومة مستقلة تحت الحماية البريطانية.

وأرجو أن تقرأوا الكتاب المرسل في طي هذا وترسلوه بأقرب وقت الى أمير نجد. كتبت الى شيخ المحمرة كتاباً كهذا الذي كتبته اليكم.

إنني لواثق بصداقتكم القديمة للحكومة المعظمة وأعتقد بأن سعادتكم ستبذلون جهدكم في هذه الأمور المهمة من كل الوجوه.

وإنني شخصياً انتهز هذه الفرصة لأوكد لكن عظيم احترامي.

التوقيع

سي. أج. نوكس

واستجابة لذلك قام الشيخ بكثير من المعاونة الفعلية للحملة البريطانية علي العراق، ومنها تدبير حماية مؤخرة الجيش الزاحف علي البصرة. ونفذت بريطانيا خطتها الاستعمارية باحتلال العراق والكويت متخذة من قاعدة لتنفيذ مآربها الاستعمارية في البلدان العربية الأخرى.

الكويت بعد الحرب العالمية الأولى

وقد انتهز المندوب السامي البريطاني حينذاك، السير ترسي كوكس، احتلال العراق وانشغال الرأي العام العراقي بقضية الموصل فدبّر معاهدة العقير سنة ١٩٢٢ بين السعودية والكويت التي أجبِر فيها شيخ الكويت بتأثير الضغط البريطاني على التنازل عن ثلثي أراضي قضاء

الكويت في العهد العثماني الي السعودية (٥)، ويبدو أن هذا من العوامل الرئيسية التي تفسّر الموقف السلبي الذي تقفه المملكة العربية السعودية اليوم من مطالبة العراق لاستعادة حقه بقضاء الكويت. وقد سكت الشيخ على موقف بريطانيا هذا ولم يحرّك ساكناً، لأنه كان يعلم حق العلم أن الكويت ما زالت جزءاً من لواء البصرة العراقي وأن تصلبه قد يحمل بريطانيا علي إعادة الحاقها بالعراق الذي هو الآخر تحت السيطرة البريطانية المباشرة.

إلا أن بريطانيا شعرت بضرورة المحافظة على مركزها في الكويت وترضية شيخ الكويت الذي كان أداة لتنفيذ سياستها وتحقيق أطماعها الاستعمارية، وعملت على خلق كيان له بفصله عن العراق سنة ١٩٢٣ مستجيبة الى مدعياته بشأن الحدود بينه وبين لواء البصرة، وهذا يظهر من الرسالة التي بعث بها المندوب السامي البريطاني في العراق الى الوكيل السياسي في الكويت بتاريخ ١٩ نيسان ١٩٢٣ والتي ذكر قصتها الوكيل السياسي نفسه في كتابه المعروف «الكويت وجيرانها»، وقد جاءت الحدود التي وصفها المندوب السامي البريطاني في رسالته هذه مطابقة للحدود الشمالية للقطاع الثاني من قضاء الكويت التي وردت في مسودة الاتفاقية الانكليزية العثمانية لسنة ١٩١٣ والتي كانت بريطانيا قد

٥) وهكذا فقد قُسّمت أراضي قضاء الكويت الى ثلاثة أقسام. قسم أصبح تابعاً لبلدة الكويت وآخر أعطي للمملكة العربية السعودية وقسم ثالث اعتبر منطقة محايدة تشترك فيه الكويت والسعودية وذلك كما يلي بصورة تقريبية:

	كيلومتر مربع	مع نصف المنطقة المحايدة	النسبة المئوية
الكويت	٧٠٠ر١٤	٠٠٠ر١٧	٣٠
السعودية	٠٠٠ر٣٨	٠٠٠ر٤٠	٧٠
المنطقة المحايدة	٦٠٠ر٤	–	–
المجموع	٣٠٠ر٥٧	٣٠٠ر٥٧	١٠٠

أحجمت عن ذكرها للشيخ في حينه لأنها اعترفت بالكويت قضاء عثمانياً تابعاً للبصرة. ولأن تلك الاتفاقية لم تصدق، وهكذا يكون المندوب السامي البريطاني في العراق قد تصرّف بصورة كيفية بأرض عراقية، مخالفاً بذلك ميثاق الانتداب الذي أقرته عصبة الأمم في سنة ١٩٢٢ والذي يحرّم على الدولة المنتدبة التنازل عن أي منطقة تابعة للدولة المنتدب عليها.

يتضح مما تقدم أن عملية السيطرة البريطانية على الكويت ومحاولة فصله عن العراق قد مرت بمراحل متعاقبة أهمها:

أولاً - مرحلة التشبث بشتى وسائل التهديد والرشوة لإيجاد علاقات بين بريطانيا وشيخ الكويت تستهدف حمله على الخروج من سيادة الدولة العثمانية وإخضاعه للنفوذ البريطاني التي انتهت بعقد اتفاقية ١٨٩٩ الباطلة مع الشيخ.

ثانياً - مرحلة الضغط على الدولة العثمانية للإعتراف لبريطانيا بشيء من النفوذ في الكويت تحت ستار منح شيخ الكويت بصفته قائمقاماً عثمانياً نوعاً من الحكم الذاتي الإداري في بلدة الكويت. وكادت هذه المرحلة أن تنتهي بمشروع اتفاقية ١٩١٣ بين الدولة العثمانية وبريطانيا غير أن مشروع الاتفاقية المذكورة لم يصدق. والذي يلاحظ أنه رغم كل هذه المحاولات فقد بقي الكويت جزءاً من لواء البصرة خاضعاً للسلطات العثمانية.

ثالثاً - وقد تلا ذلك مرحلة قيام الحرب العالمية الأولى واحتلال بريطانيا والعراق والكويت معه. وهذا فقد أخذت بريطانيا تتصرف بمصيره وفق مصالحها الاستعمارية وتعمل على تثبيت عملية فصل الكويت عن العراق بالضغط والتهديد والقمع والرشوة وخلق كيان مصطنع لشيوخ الكويت وغيرها من وسائل الاستعمار.

وعلي الرغم من كل ذلك، وحتى خلال الفترة التي سيطرت فيها بريطانيا على شؤون العراق الداخلية وحكوماته المختلفة، فقد ظل العراق حكومة وشعباً يطالب بعودة الكويت يؤيده في ذلك عملياً سكان الكويت أنفسهم، حتى لقد أصدر المجلس التشريعي الكويتي عام ١٩٣٨ قراراً باجماع الآراء بعودة الكويت الى العراق. وقامت مظاهرات شعبية واسعة في الكويت تطالب بتنفيذ قرار المجلس بانضمام الكويت الي العراق والتحرر من الاستعمار.

وكان من نتيجة ذلك أن حملت بريطانيا شيخ الكويت على حلّ المجلس التشريعي الأمر الذي نتج عنه قيام ثورة مسلحة في الكويت مما أدى الي قتل عدد من المواطنين وسجن الاخرين وفرار كثيرين الى العراق وغيره من البلاد العربية.

ثم جاءت الحرب العالمية التانية عندما أخضع العراق ثانية الى الاحتلال البريطاني بعد ثورته عام ١٩٤١. إلا أن كل ذلك لم يغير مطلقاً من طبيعة العلاقة التاريخية بين العراق والكويت، إذ هي علاقة أساسها وحدة الأرض ووحدة الشعب، ولا تغيرها محاولات المستعمرين وعملائهم.

القسم الثاني

الحماية المزعومة - اتفاقية ١٨٩٩ الباطلة

لم تكن الكويت في يوم من الأيام محمية بالمفهوم القانوين لهذه الكلمة، فلا يمكن أن يستند في اعتبارها محمية الى ما أسمي باتفاقية ١٨٩٩. إذ أن المحمية كما يستخلص من إجماع فقهاء القانون الدولي على تعريفها هي - الدولة التي تضع نفسها أو التي تُوضع رغماً عنها تحت حماية دولة أخرى.

فالحماية إذن علاقة بين دولتين وتقوم على أساس معاهدة تعقد بينهما، قد ترتضيها المحمية طوعاً وقد تُفرض عليها فرضاً، وتحدد هذه المعاهدة العلاقة بين الدولة الحامية والدولة المحمية.

والذي لا شك فيه أن تعريف الحماية لا ينطبق بحال على الكويت. فلم تكن الكويت في يوم من الأيام دولة مهما كان التسامح في تعريف الدولة. لم تكن تملك مقومات الدولة التي يتطلبها القانون الدولي. ولم تكن عضواً في العائلة الدولية لأنها كانت في الواقع جزءاً من الدولة العثمانية وبكلمة أدق كانت وحدة إدارية (قائمقامية) تابعة لولاية البصرة التي هي جزء من العراق.

ولم يكن لها إقليم واضح الحدود دولياً، ولم يكن سكانها إلا جزءاً من سكان الدولة العثمانية، فقد كانوا يتمتعون بالجنسية العثمانية وكانوا مرتبطين بها برباط قانوني وسياسي دائم فلم يكن هناك جنسية كويتية وكان شيخ الكويت نفسه من الرعية العثمانية، كان موظفاً عثمانياً يجبي الضرائب والرسوم بإسم الحكومة العثمانية التي يتبعها. كما كانت في الكويت حامية عسكرية وكان علم الدولة العثمانية يرفع على بلدة الكويت.

إن في كل ذلك الدليل القاطع على أن الكويت ليست دولة وهي لا تملك الشخصية الدولية لتستطيع أن تعقد معاهدة حماية مع بريطانيا.

وبقي هذا الوضع القانوني لـلكويت حتى بداية الحرب العالمية الأولى إذ كانت بـرطانيا تعترف بالسيادة العثمانية على الخليج ولم تكن الدولة العثمانية لتعترف بوضع بريطانيا الخاص في الكويت. لقد بقيت الكويت حتى بنظر بريطانيا جزء من الدولة العثمانية، قضاءً تابعاً للواء البصرة.

وبعد احتلال بريطانيا لقضاء الكويت في الحرب العالمية الأولى فرضت عليه من جانب واحد ما أسمته بـ «الحماية»؛ بينما تتطلب الحماية كما هو معلوم معاهدة بين دولتين تتمتعان بالشخصية الدولية، ولذلك فإن ما سمي بالحماية لم يكن حماية يعرفها القانون الدولي بل كانت إحتلالاً وعدواناً.

وبقي وضع الكويت هذا حتى بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وتأسيس عصبة الأمم، إذ وضع العراق تحت الإنتداب البريطاني والواضح لذلك أن الحكومة العراقية لم يكن تستطيع المطالبة بالكويت مطالبة مجدية.

والغريب أن الحكومة البريطانية وهي الحكومة المنتدبة قد أمرت كما أسلفنا برسالة من مندوبها السامي في العراق الي وكيلها السياسي في الكويت في ١٩ نيسان ١٩٢٣ بتغيير حدود قضاء الكويت بشكل يدخل فيه أجزاء جديدة من ولاية البصرة.

والمعلوم أن من أول واجبات الدولة المنتدبة المحافظة على إقليم الدولة الموضوعة تحت انتدابها ولذلك فإن هذا التغيير لا يمكن أن يفهم ولا يمكن أن ينسجم مع قواعد الانتداب إلا إذا كان يراد به تغيراً إدارياً داخلياً، وذلك يفترض أن بريطانيا كانت حتى ذلك الحين تقر ضمناً بأن الكويت جزء من العراق. أما إذا كانت تريد بتلك الأوامر اقتطاع أجزاء من إقليم العراق فإن عملها هذا بوصفها دولة منتدبة باطل لا أساس له من القانون والا تترتب عليه أي أتر.

وقد كان العراق منذ تكوين الحكومة العراقية يطالب بالكويت علي أساس أنها جزء من إقليمه. إلا أن بريطانيا كانت تتنكر لهذه المطالبة أحياناً وتماطل في أمرها أحياناً أخرى. وما كانت حكومات قبل الثورة تستطيع القيام بأكثر من ذلك وهي غير حرة في رسم سياستها ومع ذلك فقد استمرت تلك الحكومات العراقية بالمطالبة بالكويت حتي قبيل زوالها سنة ١٩٥٨. وقد ظلت هذه الحقيقة ماثلة في عهد التورة في العراق حكومة وشعباً ولم يستجب

المسؤولون في العراق لطلبات شيخ الكويت بالشروع بتحديد حدود بين العراق والكويت بل صرحوا أكثر من مرة أن ليس بينهما حدود .

الإستقلال المزعوم - اتفاقية ١٩٦١ الاستعمارية

إن سلطان بريطانيا في الكويت قد استمر إذن دون أن يجد له سنداً غير الإحتلال والعدوان الواضح. ولم يكن للشيخ وأعوانه من أمر الكويت إلا ما لم تر بريطانيا غضاضة من أن تعهد به اليهم على ثقتها بإخلاصهم لها. إلا أن الرأي العام العالمي لم يعد يستسيغ هذا الأسلوب من العدوان. ولا سيما بعد أن نشطت حركات التحرر في البلاد العربية وفي العالم كله، وبعد أن أعلنت الأمم المتحدة إلغاء الاستعمار وتصفيته.

ولذلك حاولت بريطانيا أن تتستر علي أمرها في الكويت وأن تتخلص ولو ظاهراً من وضعها الشاذ فيها فلجأت الى أسلوب آخر من أساليبها التقليدية في الحفاظ على مصالحها الاستعمارية باللجوء الى «اتفاقية استقلال» إسمي عقدتها مع شيخ الكويت وهي اتفاقية ١٩-٦- ١٩٦١ (٦). فما قيمة هذه الاتفاقية، وهل منحت الاستقلال حقاً وما خطرها على العراق والبلاد العربية ومنطقة الشرق الأوسط؟ ذلك ما سنحاول أن نبينه بإيجاز في الفقرات الآتية:

قيمة هذه الاتفاقية

إن ظروف هذه الاتفاقية تثير كثيراً من الريب. فقد اكتفى لعقدها بتبادل مذكرات بين الشيخ نفسه والمقيم السياسي للحكومة البريطانية. والمعلوم أن تبادل المذكرات لا يرجع اليه في العلاقات الدولية إلا للإتفاق على أمور ذات أهمية ثانوية. ولا شك أن الرجوع الى هذا الأسلوب في أمر بالغ الخطورة كاعلان استقلال دولة يعكس حقيقة وضع الكويت السياسي

(٦) راجع الملحق (١) لنص الاتفاقية المذكورة.

المتخلف وينتج عن نظام حكمه البدائي الذي لا ينسجم بحال من الأحوال مع مفهوم الدولة في عصرنا هذا.

ولا شك أن هذه الحقيقة تظهر جلياً عدم التكافؤ بين طرفي اتفاق ١٩- ٦- ١٩٦١ وتفضح حقيقة أغراضه وهي استمرار سيطرة بريطانيا من أجل حماية مصالحها في الكويت وإسباغ ستار كاذب من الشرعية على وجودها في المنطقة.

الاتفاقية والاستقلال

إن حقيقة الاتفاقية ليست إلا استمراراً لوضع الكويت تحت السيطرة البريطانية، إذ أنها تتحدث بوضوح عن استمرار العلاقات بين البلدين وبروح الصداقة الوثيقة وما كانت هذه العلاقات إلا علاقات تابع ومتبوع، وتتحدث أيضاً عن تشاور الحكومتين عندما يكون ذلك مناسباً في الأمور التي تهمهما. والأمر المنطقي في تفهم هذا النص إذا توخينا الواقع هو أنه يملي على الكويت أن تستشير بريطانيا بكل ما يترتب على ذلك من توجيه في فلك السياسة البريطاني.

يؤكد كل ذلك ما جاء من نص صريح على أن الاتفاقية لا تؤثر على استعداد بريطانيا لمساعدة حكومة الكويت إذا طلبت الأخيرة مثل هذه المساعدة. فالذي لا شك فيه أن هذه المساعدة لن تكون بغير مقابل يتصل مباشرة بالمصالح البريطانية القائمة في الكويت.

إن هذه الاتفاقية وإن كانت تتحدث عن استقلال ظاهراً فإنها تؤكد تبعية الكويت لبريطانيا. فالمعلوم أن الاستقلال يستلزم أن تكون الدولة حرة في تصرفاتها ولا تنصاع لأوامر تصدر اليها من دولة أخرى، لأن الحرية في اتخاذ القرارات التي تتلاءم ومصلحة البلاد هي مصداق الاستقلال ومعياره. ولا شك في أن وضع الكويت الحقيقي لا يسمح للكويت إلا بحرية مقيدة إن صحّ هذا التعبير؛ هي الحرية التي تنسجم مع مصالح بريطانيا في المجالين الإقليمي والدولي. وهنا يتضح خطر وضع الكويت الجديد.

خطر وضع الكويت الجديد

إن اثبات مصالح بريطانيا المركزة في الكويت أوضح من أن يحتاج الى دليل. فالاستقلال الإسمي الذي تشير الإتفاقية الجديدة ليس إلا اسلوباً آخر لاستمرار الحماية البريطانية، حسبته بريطانيا أكثر انسجاماً مع ظروف العالم في الوقت الحاضر ولذلك تبذل الجهود لاسباغ لون من الشرعية على هذا الاستقلال الإسمي عن طريق ادخال الكويت في الجامعة العربية من ناحية والأمم المتحدة من ناحية أخرى.

إن قبول الكويت عضواً في الجامعة العربية بالاضافة الى أنه اعتداء صارخ على حق العراق يمنح الكويت ضمانات متعددة منها حماية دول الجامعة العربية التي تلتزم بموجب ميثاق الجامعة باحترام نظام الحكم في كل دولة من اعضائها. إن هذه الضمانات ستؤدي في الواقع الى المحافظة على المصالح البريطانية التي خُلق وضع الكويت الجديد لرعايتها. وفضلاً عن ذلك فإن من أسس الوضع الجديد استناداً الى الاتفاقية التي خلقته أن بريطانيا ملزمة بمساعدة الشيخ عند طلبه مما يتيح لبريطانيا فرص التدخل عسكرياً في الشؤون العربية. وقد اتضح ذلك بدعوة الجيوش البريطانية لتهديد العراق في مطالبه التي أعلن منذ البداية أنه لن يسلك في سبيل الوصول اليها إلا الطرق السلمية.

إن امكانية استدعاء القوات العسكرية البريطانية في أي وقت وفق هذه الاتفاقية يجعل من الكويت قاعدة عسكرية لبريطانيا تهدد العراق والبلاد العربية، بل تهدد الشرق الأوسط بأسره. يضاف الى ذلك أن بريطانيا لن تعدم وسيلة للإيحاء الى الشيخ لطلب مساعدتها هذه، كلما رأت هي أن في وجودها المسلح في هذه المنطقة فائدة لمصالحها الإستعمارية. ولن ينتظر من الشيخ بل من نظامه القائم على حماية بريطانيا والمسيّر بسيطرتها أن يعصي لبريطانيا أمراً أو أن يخالف لها رغبة.

إن من يحاول الادعاء بعكس ذلك كمن يحاول تكليف الأشياء عكس طباعها. ولن يخفى على الشعوب العربية التي ناضلت للتخلص من الاستعمار هذه المؤامرة الجديدة التي هي في الواقع جزء من مخطط استعماري شامل. إن نجاح بريطانيا في محاولتها في الكويت ليست إلا خطوة أولى في تنفيذ هذا المخطط الذي سيشمل حتماً أقطاراً أخرى من العالم العربي لا

زالت ترزح تحت السيطرة الأجنبية منها أقطار الخليج العربي ومسقط وعمان والجنوب اليماني.

إن نجاح هذا المخطط سيجعل ضمن أعضاء الجامعة العربية في المستقبل القريب أتباعاً بريطانيين لن يصدروا في قراراتهم إلا عما يوحيه لهم حرصهم على المصالح البريطانية التي يعتمدون عليها في بقاء كيانهم ويرتبط بها مصيرهم.

* * *

إن هذه الحقائق تكشف عن زيف اتفاقية ١٩ - ٦ -١٩٦١ وعن المؤامرة الاستعمارية المفضوحة التي تكمن وراءها، والتي أرادت منها بريطانيا التستر على أغلال ما سمي باتفاقية ١٨٩٩ والتحكم بمقدرات الكويت بابقائها تحت حمايتها الدائمة.

هذا كله بالاضافة الى أن هذه الاتفاقية ستظل مصدر خطر كبير لا على العراق وحده بل على الوطن العربي كله والشرق الأوسط أيضاً، لأنها خلقت من الكويت قاعدة عسكرية ستستخدم دوماً للضغط على البلاد العربية المتحررة ولتهديدها. كما أنها ستيسر لبريطانيا التدخل في شؤون الجامعة العربية نفسها. يضاف الي ذلك أن هذه الاتفاقية تؤلف جزءاً من مشروع استعماري واسع المدى يهدف الي إبقاء سيطرة بريطانيا على منطقة الخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية وجعلها قاعدة أمينة لاغراضها الإستراتيجية العسكرية ولضرب حركات التحرر العربي. لذلك فإن الشعوب العربية مدعوة للعمل صفاً واحداً على إزاحة هذا الخطر الجاثم في جزء من الوطن العربي والعمل على إلغاء هذه الاتفاقية الجائرة لأنها صورة أخرى لما سمي باتفاقية عام ١٨٩٩ التي وصفها المقيم السياسي البريطاني في الكويت في صلب الاتفاقية الجديدة بأنها تتعارض والسيادة والاستقلال، كما أن الشعوب العربية مدعوة الآن أكثر من أي وقت مضى للوقوف صفاً واحداً والمطالبة بجلاء القوات الأجنبية المرابطة في الكويت والحيلولة دون استمرار الاستعمار في المنطقة الممتدة حول الجزيرة العربية من عدن حتى الكويت.

ملحق (١)

اتفاقية ١٩ حزيران ١٩٦١

فيما يلي نص مذكرة المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي الى حاكم الكويت.

صاحب السمو

لي الشرف أن أشير الى المبتحثات التي تمت مؤخراً بين سموكم وسلفي نيابة عن حكومة صاحبة الجلالة في المملكة المتحدة حول الرغبة في تحوير علاقة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلنده مع دولة الكويت مع الأخذ بنظر الاعتبار أن حكومة سموكم المسؤولة الرحيدة عن تصريف شؤون الكويت الداخلية والخارجية.

لقد تم التوصل الى النتائج الآتية أثناء هذه المباحثات:

أ - انتهاء اتفاقية ٢٣ كانون الثاني عام ١٨٩٩ باعتبارها تتعارض وسيادة الكويت واستقلاله.

ب - استمرار العنلاقات بين البلدين وبروح الصداقة الوثيقة.

جـ - تتشاور الحكومتان معاً عندما يكون لك مناسباً في الأمور التي تهمهما.

د - ليس في هذه النتائج ما يؤثر في استعداد حكومة صاحبة الجلالة لمساعدة حكومة الكويت إذا طلبت الأخيرة مثل هذه المساعدة.

إذا كان ما ذكر أعلاه يمثل حقاً النتائج التي تم التوصل اليها بين سموكم والسير جورج مدلتن، فلي الشرف أن أقترح، بناء على تعليمات وزير خارجية صاحبة الجلالة، أن هذه المذكرة وجواب سموكم بهذا الصدد يؤلفان اتفاقية بين المملكة المتحدة والكويت في هذا الأمر تستمر نافذة المفعول الى أن يخبر أحد الطرفين الطرف الآخر برغبته في إنهائها مع إعطاء مهلة لا تقل عن ثلاث سنوات. وأن تعتبر اتفاقية ١٣ كانون الثاني عام ١٨٩٩ منتهية

عتباراً من تاريخ هذا اليوم.
لي الشرف أن أكون مع فائق تقديري خادم سموكم المطيع .

التوقيع (المقيم السياسي لصاحبة الجلالة)

دبليو . أيج . لوس

NOTES

(1) - G. J. Lorimer, Gazetteer of the Persian Gulf, Gregg International, Holland, 1970, V I, pt. I, pp.1621-24.

(2) - The Times, 15 July 1958.

(3) - The Economist, 19 July, 1958.

(4) - D. D. Eisenhower, Waging Peace, Heinemann, London, 1965, pp. 269, 274.

(5) - A. Dowty, Middle East Crisis, California, 1984, p. 23.

(6) - Daily Telegraph, Jan. 3, 1985.

(7) - William. B. Quandt, Force Without War, Washington, Brookings Institute, 1978, p.232.

(8) - The Times, 1-1-1986, quoting Cabinet Papers of 1956.

(9) - Kermit Roosevelt, Countercoup, N. York 1979, p.1.

(10) - CAB 131/14, April 1954.

(11) - Ibid.

(12) - William. B. Quandt, Force Without War, Washington, Brookings Institute, 1978, pp. 252 - 253.

(13) - H. Macmillan, Riding The Storm, 1971, p.512.

(14) - William. B. Quandt, Force Without War, Washington, Brookings Institute, 1978, p. 232.

(15) - E.L. Dulles, John Foster Dulles, The Last Year, Harcourt, Brace & World, New York, 1963, p, 142.

(16) - William. B. Quandt, p.250.

(17) - R. Murphy, Diplomat Among Warriors, Garden City, N.Y., Doubleday, 1964. p. 502.

(18) - Ibid.

(19) - Ivone Kirkpatrick, The Inner Circle, London, 1959, p. 262.

(20) - William B. Quandt, p.373.

(21) - Michael R. Beschloss, Mayday - Eisenhower, Khrushchev and the U-2 Affair, Faber and Faber, London, 1986, p.221.

(22) - Ibid. p.175.

(23) - Harry B. Ellis,Challenge in The Middle East, Ronald, New York, pp.20 - 20.

(24) - William B. Quandt, p. 371.

(25) -David J. Dalin, Soviet Foreign Policy After Stalin, Methuen, London, 1960, p.495

(26) - Michael R. Beschloss, Mayday - Eisenhower, Khrushchev and the U-2 Affair, Faber and Faber, London, 1986,p.177.

(27) -Ibid. p.178

هذا الكتاب